

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة - 1 -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية



أثر المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط

- فترة ما بعد الحرب الباردة -

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

فرع العلاقات الدولية

اعــداد الطــالبــة: حبيبة زلاقي

اشراف الاستــاذ: أ. د حــسيــن قــادري

<u>لجنــة المناقشــة</u>

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
دلال بحري	أستاذة التعليم العالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
حسين قادري	استاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقررا
جمال منصّر	أستاذ محاضر أ	جامعة قالمة	عضوا مناقشا
طويل نسيمة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	عضوا مناقشا
رياض حمدوش	أستاذ محاضر أ	جامعة قسنطينة 3	عضوا مناقشا
طلال لمّوشي	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة 1	عضوا مناقشا

السنــــة الجــامعية 2018/2017


بسم الله الرحمن الرحيم



شكر وعرفان

بداية أحمد الله تعالى وأشكره شكرا عظيما يليق بمقام التعظيم والإجلال له سبحانه على أن وفّقني لإتمام هذه الأطروحة

كما أتقدّم للأستاذ المشرف البروفسور " حسين قادري " – والذي فعلا كان لي بمثابة -الأب- على قبوله الإشراف عليّ من خلال هذه الأطروحة وقبلها رسالة الماجستير-رغم انشغالاته الكثيرة- والذي أعانني بدعمه المعنوي ونصائحه القيمة لإتمام هذه الأطروحة، فكل معاني الشكر والتقدير والامتنان لك أستاذي الفاضل.

كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة لتكّبدهم عناء تمحيص وتقويم عملي هذا، فشكر جزيل مفعم بالاحترام والتقدير لهم جميعا رئيسا ومناقشا.

كما أشكر كل أساتذتي الذين ساهموا في تلقيني العلم وَالمعرفة منذ المستوى الابتدائي، وخاصة أساتذتي في الجامعة سواء على مستوى جامعتي باتنة وقسنطينة.

كما أشكر أيضا عمّال مكتبات العلوم السياسية والعلاقات الدولية الذين سهّلوا حصولي على المادة العلمية اللازمة (عمّال مكتبة جامعة باتنة وكذا عمّال مكتبة جامعة قسنطينة3 للعلوم السياسية وكذا عمّال جامعة قسنطينة2 للعلوم الاجتماعية بـقسمي علم الاجتماع وعلم النفس.

وإلى كل من ساعدني ولو بحرف أو كلمة سرور أدخلها على نفسي، إلى كل من ساعدني ولو بابتسامة في وجهي زادتني ثقة بنفسي، إلى كل طالب علم يبتغي به السمو والرفعة والارتقاء في الحياة وبها.

إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر والامتنان.



الإهداء

أهدي عملي المتواضع هذا، ثمرة جهود وعطاءات سنين التحصيل العلمي

إلى:

والديَّ الكريمين سبب وجودي في هذه الحياة ...

والداي الكريمان لو استنقصت من عُمُري ووهبتكما لما كفَّيتكما ولو ذرّة واحدة ممّا قدّمتماه لي طيلة حياتي، فلكما مني أسمى وأطهر عبارات الحب والامتنان والشكر، وأدامكما الله لنا وأطال في عمريْكما وحفظكما لنا دائما وجازاكما عنا ألف ألف خير.

كما أهدي عملي هذا إلى ابني الحبيب (المشاغب)"إياد" اعتذاراً واستسماحاً على كل لحظة تفريط مني له، اتماماً لهذه الأطروحة

كما لا أنسى أن أهديها لزوجي الغالي "ابراهيم" الذي ساعدني في اتمام واخراج هذا العمل العلمي، رغم انشغاله هو الآخر بأطروحته.

كما أهدي عملي هذا إلى كل عائلتي الكريمة صغيرا وكبيرا

و إلى كل صديقاتي ورفقاء دربي دون استثناء

و إلى كل من ساعدني في إتمام هذه الأطروحة ولو بالدعم المعنوي، أهدي لكل هؤلاء هذا العمل المتواضع.

كما أهديها إلى روح فقيديْ العلم على مستوى كلية العلوم السياسية بجامعة قسنطينة 3، الأستاذ "**بودهان نجيب**" والأستاذ "**موهوبي وليد**"

خطة الدراسة

مقدمـــة

الفصـــل الأول:

الإطار النظري وَالمفاهيمي لتحليل النظم وَالأدوار الإقليمية

المبحث الأول: النظام الإقليمي: دراسة في الأهمية، المفهوم وَالتطور.

المطلب الأول: أهمية التحليل في المستوى الإقليمي.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الإقليمي وجوانب دراسته.

المطلب الثالث: محدّدات العلاقة بين النظام الإقليمي وقوى النظام العالمي.

المبحث الثّاني: نظرية الدور وَتحليل الأدوار الإقليمية في السياسة الخارجية.

المطلب الأول: نظرية الدور في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي في السياسة الخارجية وأنواعه.

المطلب الثالث: مقوِّمات الدور الإقليمي في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: طبيعة المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: التغير على مستوى هيكل النظام الدولي.

المطلب الثاني: التغير على مستوى القضايا الدولية.

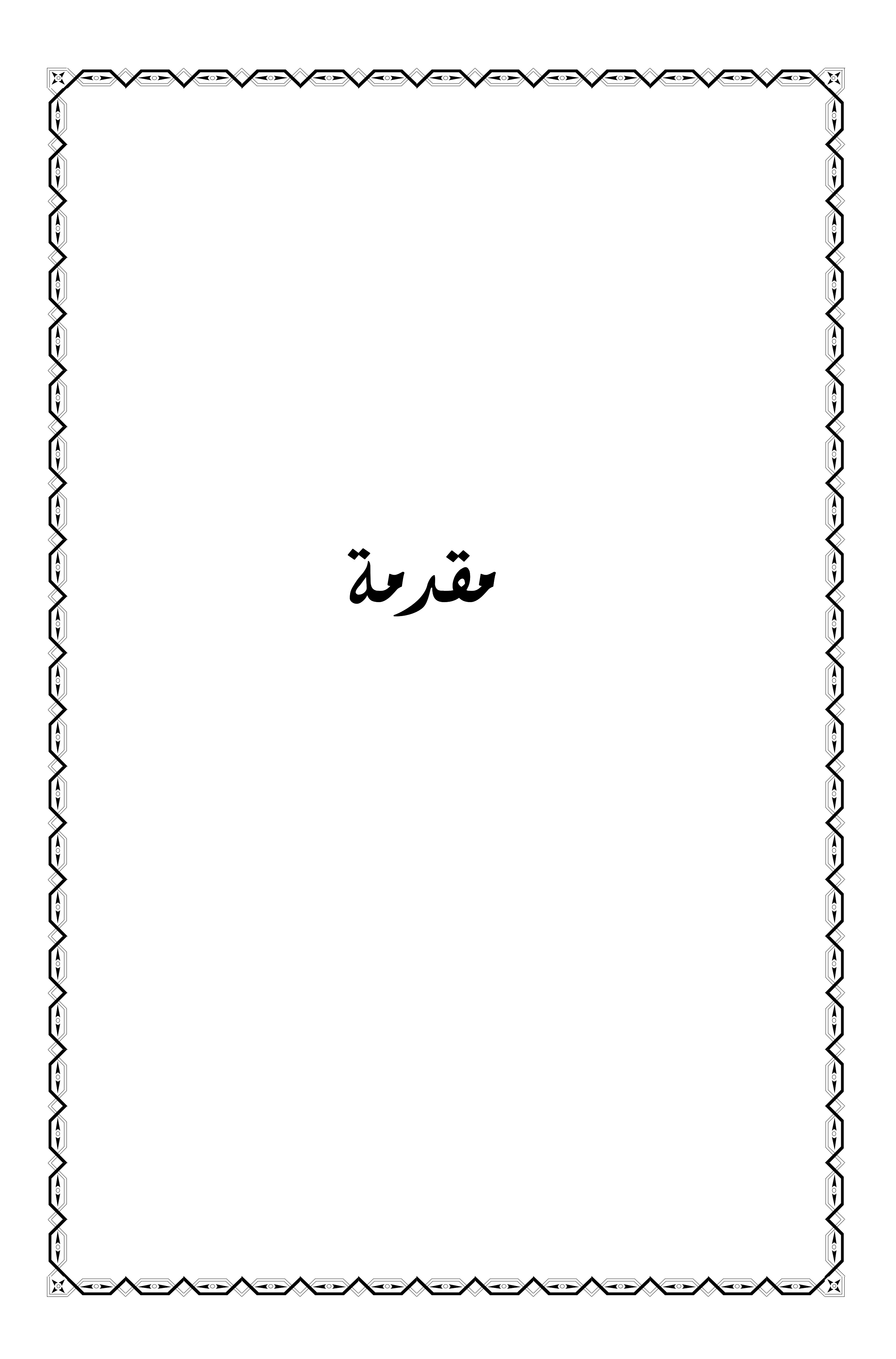
المطلب الثالث: ظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية.

الفصل الثاني:

مقومات وآليات الدور الإقليمي الإيراني في إقليم الشرق الأوسط

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط في المنظور الإيراني و الاختراق الخارجي له .

المطلب الأول: جيوسياسية الإقليم الشرق أوسطي.



مقدمة

مقدمة:

على الرغم من التاريخ الحديث الذي ميّز مجال الدراسات الإقليمية، وَالذي ارتبط ظهوره بفترة الستينيات من القرن العشرين، مبرزا مستوى من التحليل يَشْغُلُ المجال بين مستويي الدولة وَالنظام الدولي، إلّا أنّ ذلك لم يقف حائلا دون تطور حقل الدراسات الإقليمية، وَتزايد الاهتمام به على مستوى الدراسات الأكاديمية وَالتحليل السياسي. وَلعلّ ما أضفى نوعا من الخصوصية على الدراسات الإقليمية، ارتباطها بملامح النظام الدولي الجديد، الذي أخذت تُروِّجُ له الولايات المتحدة الأمريكية عقِب نهاية الحرب الباردة. ذلك من خلال محاولات ربط مفهوم الأنظمة الإقليمية أو الفرعية بالنظام الدولي، الذي تقوده الولايات المتحدة، أو بمعنى أدق، محاولة اخضاع النظم الفرعية وَجعلها نظما تابعة، فضلا عن ربط تفاعلاتها بالسياق العالمي، الذي يرسمه النظام الدولي بمختلف تفاعلاته.

وَقد شهِدت البيئة الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة بروز متغيرات ذات أبعاد مختلفة وَمستويات متباينة، مسّت مجالات مختلفة في النظام الدولي وَتفاعلاته، كما أبرزت العديد من القضايا وَالأحداث المستجدَّة على مستوى الأجندة العالمية. وَلعلّ أبرز حدث يمكن تسليط الضوء عليه، وَالذي كان خلال فترة الحرب الباردة؛ لكنّ نتائجه وَآثاره امتدَّت إلى فترة ما بعد الحرب الباردة، هو نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، بحيث انبثقت عن هذا الحدث التاريخي، تغيُّرات وَتطوُّرات جوهرية على المستوى الدولي بصفة عامة، وَعلى دول إقليم الشرق الأوسط بصفة خاصة. وَهو ما جعل إيران كدولة إسلامية، تبرز ضمن الإقليم أو المنظومة الشرق أوسطية بمبادئ جديدة، مناقِضة وَمُنافِية تماماً لما كانت عليه قبل الثورة فيها. إذ أنّ هذه الثورة جعلت إيران تُغيِّرُ سياساتها وَاستراتيجياتها راديكاليًا، من حليف لكلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية وَإسرائيل في عهد الشاه، إلى عدوٍّ وَغريمٍ بعد الثورة. وَهو ما زاد في تعقيد البيئة الأمنية الشرق أوسطية وَخلْطِ أوراق الكثير من الدول فيه.

إذ أنّ إيران بعد نجاح ثورتها الإسلامية حملت على عاتقها نشر المذهب الشيعي انطلاقًا من اعتبارها حامِية وحاضنة للأقليات الشيعية في الشرق الأوسط وَالعالم ككل، ممّا خلق توتّرات وَخلافات بينها (إيران) وَبين الدول السُّنِّية المُناهِضة للفكر الشيعي، وَعلى رأسها السعودية وَتركيا؛ وَما زاد من حِدّة تلك التوترات وَالخلافات، هو بناء نسيج من التحالفات وَالصداقات بين قوى إقليمية شرق أوسطية وَقوى أخرى دولية، دخلت حلَبَة الصراع في الشرق الأوسط من هذا الباب، وَهو ما

جعل الإقليم أو المنطقة شعلة نارية قابِلة للانفجار في أيّ لحظة.

ففي ظل التغيرات وَالتحولات العالمية والإقليمية التي شهدها النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، وفي إطار علاقة التأثير والتأثر بين النظم الدولية والإقليمية، شهد إقليم الشرق الأوسط كغيره من النظم الإقليمية، تغيرات أثّرت على طبيعة وتوجه الفواعل وأجندة القضايا، التي جعلت من الإقليم بيئة خصبة للدراسات الأكاديمية، باعتباره نموذجا إمبريقيا لما يمكن أن يطلق عليه بالفوضى المصغرة والتي هي مجرد انعكاس لفوضى أكبر في النظام العالمي.

وَقد أثّرت المتغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي بمختلف مستوياتها على السياسة الخارجية الإيرانية، وتحديدا على دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط. وقد تمثّلت هده المتغيرات أساسا في: التغيّر في مستوى القضايا الدولية، إذ أصبح متغير الإرهاب عاملا حاسما في التفاعلات الدولية، خصوصا بعد ظهور تنظيم "القاعدة" في فترة التسعينيات من القرن العشرين، وبعدها ظهور "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" المعروف اختصارا بـــ"تنظيم داعش"، والذي أصبح تقريبا دولة داخل دولة في كل من العراق وسوريا، والذي أبرز دور الفواعل غير الدولاتية، تحديدا فواعل ما دون الدولة (فواعل تحت الدولة)، الذي أصبح تأثيرها واضحا في السياسة العالمية، من خلال تحكّمها في مجالات مختلفة كالاقتصاد والأمن وَالطاقة في إقليم الشرق الأوسط. كذلك كان لبروز قضايا التسلّح وهوس الدول في الحفاظ على استقرارها الأمني، والذي أصبح مربوطا بامتلاك تلك الدول للأسلحة النووية وليس للأسلحة التقليدية فقط، كبير الأثر في التفاعلات الدولية الحالية عامة، وَكذا التفاعلات المختلفة للدول في الشرق الأوسط، إذ زادت هذه الأخيرة في غالبيتها من ميزانية الدفاع وَكذا نسبة تسلّحها. وَهذا نظرا لشعورها بانّها أصبحت تتواجد في بيئة إقليمية ودولية غير آمنة وغير مستقرّة، وبالتالي حتى تحمي نفسها؛ عليها السعي لاكتساب الأسلحة النووية والاستعداد لمسار معقد من الصراعات والتجاذبات.

وهذا ما سعت وتسعى إيران إليه باعتبار تأزّم بيئتها الإقليمية، والتي تشعر إيران فيها باللاأمن وَاللااستقرار، باعتبار أنّ الدول المجاورة لها هي دول نووية (إسرائيل، الهند، باكستان)، وكذا بسبب التواجد الأمريكي المكثّف في المنطقة من خلال القواعد العسكرية، أو من خلال التواجد المباشر لقواتها في كل من افغانستان والعراق وَكذا سوريا وَاليمن. وَبالتالي تبرِّرُ إيران توجهها وسعيها لامتلاك السلاح النووي من هذه المنطلقات (حتى وإن أكّدت أنّ برنامجها لأغراض سلمية).

أهمية الموضوع العلمية:

تندرج الدراسة ضمن الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية، وَذلك بالتركيز على دراسة الدور الإقليمي لدولة شرق أوسطية هي إيران، في إطار تفاعلاتها المختلفة ضمن المنظومة الشرق أوسطية، أو ما يعْتَبِره الكثير من المحلّلين وَالأكاديميين نظاما إقليميا شرق أوسطي. وَتنبع أهمية الدراسة من خلال:

دراسة منطقة إقليمية تُعدُّ إحدى أخطر بؤر التوتر في العالم، هي الإقليم الشرق أوسطي بمختلف خصائصه السياسية وَالأمنية، وَبمختلف تفاعلاته وتجاذبات عديد القوى وَالدول فيه، سواء كانت دول القلب أو دول الهامش. فقضايا الشرق الأوسط تحتل صدارة القضايا العالمية، نظرا لأهمية المنطقة بالنسبة للقوى الكبرى. أضف إلى ذلك، تعقُّد نزاعاتها وبروزها الحضاري والاختلافات الجوهرية بين الدول المكونة وَالمنتمية لها، وَخاصة الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي تُعْتَبر بحق دولة للثورات، ما جعلها تختلف تماما عن باقي دول الشرق الأوسط، كما أنّها الدولة الوحيدة التي تركِّز وَتؤكِّد دائما على الطابع الإسلامي في تعاملاتها الداخلية وكذا الخارجية.

الأكيد أنّ إيران كدولة بمعطياتها الجيوسياسية وَالاستراتيجية، تُشكِّل طرفا مُهمًا وَمُقْلِقا في نفس الوقت في المعادلة الشرق أوسطية. إذ تعدُّ من دول القلب في النظام الشرق أوسطي، وَلها دور لا يُسْتهان به في قضايا المنطقة، فهي دولة محورية فرضت نفسها في إطارها الإقليمي، من خلال تدخلاتها المختلفة في قضاياها المختلفة، وَفرضت على الأطراف الدولية الأخرى كروسيا وَالصين –باعتبارهما حليفان استراتيجيان لها– وَكذا الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بدورها، وَبأنّ القضايا الشرق أوسطية على اختلافها لا وَلن تُحلَّ إلاّ من خلال تدخل الطرف الإيراني.

وَقد كان لمرحلة ما بعد الحرب الباردة بمتغيراتها المختلفة السياسية والإستراتيجية وَالأمنية، دور في جعل إيران تُغَيِّر من سياستها الخارجية، وذلك من خلال سعيها للعب دور فعّال وَرئيسي في المنظومة العالمية الجديدة، بَدْءً بالمنظومة الشرق أوسطية. وَقد ساعد كل من الموقع الإستراتيجي لإيران وَتنوُّع مواردها (نفطن غاز، يورانيوم...)، في سعيها للعب دور المهيمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مستندة إلى أدوات مختلفة تدخل ضمن نطاق استراتيجية القوة الذكية بشقيها الصلبة والناعمة. فالقوة الصلبة (كالتدخل العسكري، وَالدعم اللوجيستي) استخدمته خلال الأزمتين السورية واليمنية، إذ نجد بأنها وقفت إلى جانب حركة الحوثيين في اليمن، ضدّ السلطة السياسية الحاكِمة فيها وَدعّمتها أيّما دعم، وَكذا تدعيمها لحركتي حماس وَالجهاد الإسلامي

الفلسطينيتين، وَبعض الميليشيات الشيعية التابعة لها. أمّا أدوات القوة الناعمة فقد برزت من خلال التركيز الإيراني على المتغيّر الديني وَالأيديولوجي لتصدير ثورتها إلى خارج حدودها، وَدعم الفئة الشيعية في مختلف مناطق العالم باعتبارهم فئة مستضعفة، خاصة في الدول الشرق أوسطية ذات الأغلبية السنية.

لا شك أنّ المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة قد أفرزت معطيات وَتحديات جديدة على أجندة السياسة العالمية، وَحاولت إيران استثمارها بطريقة ذكية لصالح تحقيق أهدافها في الإقليم، وَأنّ دراسة توجهات الدور الإقليمي الإيراني في إقليمه الشرق أوسطي، وَمحاولة تحليل مدى تأثُّر إيران بهذه المتغيرات وَمحاولة استثمارها، خاصة بعد الحرب الباردة وَكذا بعد ثورات الربيع العربي؛ يُعدُّ مدْخلا تحليليا لم يتطرّق له الكثير من الباحثين وَالمفكّرين، لذا جاءت هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على هذا الجانب من إيران، علّها تكون إضافة علمية أكاديمية في هذا الجانب.

أسباب اختيار الموضوع:

لا يقوم أي بحث علمي إلّا إذا استند على مجموعة من الدوافع الموضوعية التي كثيرا ما تخصّ البيئة المحيطة بالباحث أو يكون لها التأثير الكبير عليه. أضف إلى ذلك العوامل الذاتية التي تتعلّق بالرغبة والميل نحو الموضوع، والمؤهلات العلمية التي تسمح للباحث بالتفوق في نوع من البحوث دون أخرى. ومن أهم الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع:

أ/ الأسباب الموضوعية:

يُعدُّ التركيز على المستوى النظمي بعدا تحليليا جديدا نسبيا، لم يتطّرق إليه كثير من الباحثين في تحليلاتهم، خصوصا بالتركيز على دولة إيران ودورها الإقليمي، الذي تسعى لأن تلعبه في المنظومة الشرق أوسطية، وكذا التركيز على نظرية الدور كنظرية قديمة متجدِّدة، في إطار تحليل العلاقات الدولية وتطبيقها على دولة مثل إيران، وَالتي برزت منذ الثورة الإسلامية بنهجها المُغالي في عدائه للغرب وطموحها في نشر ثورتها، مُحاكِيةَ في ذلك الثورات العالمية الكبرى، ممّا جعلها محط أنظار الكثير من الباحثين في العالمين الإسلامي وَالغربي.

– التميُّز الذي يطبع النظام الشرق أوسطي كنظام إقليمي عن بقية النظم الإقليمية أو الفرعية الأخرى، خاصة مع تزايد الوجود الأمريكي بعد الحرب على كلٍ من أفغانستان والعراق. وكذا

التطورات الحاصلة على المستوى العربي، وَالمتمثِّلة في انقلابات الشعوب على أنظمة حكمها، بدءا بتونس ثم مصر وَاليمن وَسوريا، وَما ستؤول إليه الأحوال بعد ذلك، وكيف ستستثمر إيران هذه الأوضاع وَالتغيرات الجيوبوليتكية لصالح مشروعها، في الوصول للعب دور إقليمي بارز في الشرق الأوسط.

ب/ الأسباب الذاتية:

-الرغبة في استكمال مشروع شخصي، يقوم على هدف التخصص في الدراسات الإيرانية، والذي بدأ مع مذكرة الماجستير التي كانت بعنوان "تأثير التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية الإيرانية"، وَقد تمّ ربط الدراسة في هذه المرحلة بمنطقة تتشابك فيها قضايا عالمية بقضايا إقليمية وَهي منطقة أو إقليم الشرق الأوسط، بمختلف قضاياه الشائكة وَتفاعلاته الصراعية.

-الرغبة في تركيز الاهتمام حول نظريتين مهمتين في العلاقات الدولية وَهما: النظرية الإقليمية (التي يندرج ضمنها النظام الإقليمي) وَنظرية الدور. أَمَلاً في فتح الباب للدارسين وَالباحثين للتعمّق في دراستهما في مراحل زمنية لاحقة.

إشكالية الدراسة:

طرحت مسألة الاهتمام الإيراني المتزايد بالإقليم الشرق أوسطي، وتمسكها بلعب دور فعال ومحوري ضمن هذا الأخير عديد الاشكالات والتساؤلات، التي ارتبطت في معظمها بمكامن هذا الدور، وطبيعة المقومات المهيأة لذلك، ناهيك عن مختلف الأبعاد والخلفيات التي يستند إليها الدور الإيراني المأمول ضمن إقليم الشرق الأوسط، وطبيعة التأثيرات التي فرضتها جملة التحولات الدولية والإقليمية على هذا الدور. وعليه، تمثلت إشكالية الدراسة في:

كيف أثَّرت المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة في رسم توجهات الدور الإقليمي لإيران ضمن إقليم الشرق الأوسط؟

من خلال هذه الإشكالية، يمكن طرح بعض التساؤلات الفرعية، التي تساعدنا في التحليل من خلال الإجابة عليها، وَهي كالتالي:

-ما أهم المتغيرات الدولية التي تلت فترة الحرب الباردة، وَأثّرت في الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط؟

– إلى أي مدى استطاعت إيران الإستفادة من المتغيرات الدولية تحقيقا لأهداف سياستها الخارجية، على المستويين الإقليمي وَالدولي؟

– كيف استثمرت إيران أحداث وَتطورات منطقة الشرق الأوسط وَتحديدا ثورات الربيع العربي لصالح تدعيم دورها الإقليمي في المنطقة؟

– ما أهم التحديات التي تقف عقبةً في طريق إيران لتحقيق أهدافها في الشرق الأوسط؟

– هل ستُحقِّق إيران هدفها الاستراتيجي المتمثِّل في محاولة الوصول للهيمنة الإقليمية خلال المدى المتوسِّط أو البعيد في ظل المتغير ات الدولية الجديدة؟

فرضيات الدراسة:

و تتمثّل **الفرضيات** التي انطلقت منها الدراسة في:

- إذا كان النظام الشرق أوسطي يشَكِّل بيئة فوضوية مصَغَّرة، أين تغلب التفاعلات النزاعية على مختلف التفاعلات الأخرى، فإنّ لذلك كبير الأثر في زيادة وتيرة الصراع بين القوى الإقليمية فيه للوصول إلى دور الهيمنة الإقليمية.
- إذا كانت إيران دولة عقلانية بالمعنى الواقعي، فإنّها ستستثمر المتغيرات الدولية وكذا القضايا الإقليمية الحاصلة في الشرق الأوسط لصالح تحقيق أهدافها أكثر من أي وقتٍ مضى.
- إذا كانت التطورات العربية (الثورات العربية) قد أثّرت في نظمها الداخلية ، فهي حتما تؤثر في النظام الإقليمي الشرق أوسطي الذي يحيط بها وَهي جزء منه، وَكذا في الدور الإقليمي الإيراني.
- بالنظر إلى حجم وتيرة التغير الحاصل على المستوى الدولي والإقليمي، فإنّ ذلك يحمل انعكاسات على دور إيران الإقليمي الشرق أوسطي سلباً وَإيجاباً.

حدود الدراسة:

يرتبط أي موضوع في مجالات العلم المختلفة بإطارين زماني وَمكاني، يُمثِّلان حدود وَمجال مشكلة الدراسة، وَكذلك الحال بالنسبة للعلوم السياسية. بناءً على ذلك، ولهدف الوصول لنتائج أكثر دقة وَموضوعية، تمّ تحديد الإطار الزماني والمكاني للدراسة، كما يلي:

أ–**الإطار الزماني:** تمّ تحديد فترة الدراسة بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وَذلك للتطورات التي

أفرزتها هذه المرحلة على مستوى النظام الدولي وَتفاعلاته، وَكذا الفواعل الجديدة التي برزت وازداد نشاطها بصفة واضحة، كالشركات المتعدِّدة الجنسيات وَالتي حدّت العقوبات الإقتصادية التي فُرِضت إيران نتيجة برنامجها النووي من دورها في الاقتصاد الإيراني، وَكذا الجماعات وَالتنظيمات الإرهابية التي وجدت مرتعاً خصباً لها في إقليم الشرق الأوسط بعد قيام ثورات الربيع العربي في الإقليم.

ب-**الإطار المكاني:** ارتبطت الدراسة بإقليم مهم جدا في التفاعلات الدولية، وَهو إقليم الشرق الأوسط، على اعتبار أنّ إيران هي دولة محورية في هذا الإقليم، وَترْبط سياستها الخارجية به وَبمختلف قضاياه باعتباره الإطار الإقليمي الذي تريد من خلاله إيران الانتشار وتوسيع مجالها الحيوي لأقاليم أخرى، كآسيا الوسطى وَإفريقيا. خاصة وَأنّ هذا الإقليم من العالم، يعاني اختراقا خارجيا واضحا، بدأ بعد الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990، - وَهي الفترة التي تلت مباشرة الحرب الباردة-، وَتوالت الاختراقات وَالتدخُّلات خاصة الأمريكية في هذا الإقليم، وإيران لا تسمح بذلك باعتباره مجالها الحيوي الأول، ما ينتُجُ عنه في نهاية المطاف نوع من المنافسة الإقليمية بين الدولتين في الإقليم.

أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

لا يمكن لأي باحث أن ينطلق من فراغ في عملية اختياره لموضوع دراسته، بل أنه غالبا ما يستقيه من أدبيات ودراسات اطّلع عليها وساهمت عميقا في تشكيل صورة متكاملة لديه حول الموضوع المراد دراسته.

وقد جلبت إيران انطلاقا من التطورات التي حصلت وَتحصل على مستواها، وكذا على مستوى سياساتها المختلفة في الشرق الأوسط، سواء كانت عدائية أو تعاونية، انتباه العديد من الباحثين والمحللين السياسيين لدراستها وَتحليل مواقفها المختلفة. وقد اعتمدنا على بعض الدراسات التي رأيناها مهمة وتقدم إضافات مهمة لدراستنا. نذكر من بينها ما يلي:

- كتاب: "**صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية**" لمؤلفه: نيفين عبد المنعم مسعد. الذي صدر عام 2004. والذي حلّلت من خلاله المؤلفة طبيعة العلاقات التاريخية وَالمعاصرة بين إيران والدول العربية في تفاعلاتها التعاونية وكذا الصراعية، وشرحت من خلاله أيضا طبيعة عمل النظام السياسي في الجمهورية الإيرانية. إذ يمكن القول أن الدراسة ساهمت كثيرا

في إيضاح أهم المؤسسات المشاركة في صنع القرار الإيراني والتأثير في مساراته وتوجهاته.

- كتاب: "**السياسة الخارجية الإيرانية مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**"، صدر عام 2015 لمؤلفه العراقي "ياسر عبد الحسين"، والذي تطرّق من خلاله لطبيعة السياسة الخارجية الإيرانية ومؤسسات صنعها، وَحاول أن يستشرف سياسة إيران الخارجية من خلال معطياتها خاصة في العهدة الأولى للرئيس حسن روحاني.
- كتاب "**النفوذ المتعاظم، إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**" للمؤلف "فراس عباس هاشم"، الصادر عام 2016، والذي تطرّق من خلاله المؤلف لمقومات صعود إيران إقليميا إذا ما عرفت كيف تستثمر تلك المقومات، كما حلّل تأثير ثورات الربيع العربي على إيران سلبا وإيجابا.
- في دراسة أكاديمية رائعة، قدّم الدكتور "وليد عبد الحي"، كتابه حول إيران والمعنون بـــ: "**إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**"؛ الذي صدر عام 2010، وهي دراسة استشرافية حول دور إيران الإقليمي والدولي حتى سنة 2020، من خلال مؤشرات معينة ركّز عليها الباحث في دراسته، وذلك اعتمادا على معطيات معينة استقاها من تاريخ إيران القديم.
- كتاب مترجم للمؤلف "فيليس بنيس"، الذي ترجمته الكاتبة "عواطف شلبي" والذي صدر عام 2018، عنوانه "**محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية**"، يشرح فيه مؤلِّفه طبيعة العلاقات التاريخية بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وكيف أنّ الثورة الاسلامية غيّرت التوجهات الإيرانية نحو الولايات المتحدة من منطلق الصداقة إلى العداوة، مع دراسة احتمالية نتائج ماذا لو تدخّلت الولايات المتحدة الأمريكية في إيران عسكريا، وما النتائج التي يمكن أن تترتّب عن ذلك وما هي ردود الأفعال المختلفة منه؟
- كتاب باللغة الفرنسية عنوانه: "**la politique régionale de l'Iran, potentialités défis et incertitudes**"، للمؤلفين "محمد رضا جليلي" و"تييري كيلنر"، والذي صدر عام 2012، تطرّق فيه المؤلفان لسياسة إيران الاقليمية منذ 1979 (نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية)، وَالتي حدّداها في خمسة محاور اقليمية، واعتبرا أنّ محور الخليج الفارسي (كما سمّياه هما) أهم محور لتفاعل السياسة الإقليمية الإيرانية، وذلك نظرا لأهميته الاستراتيجية في

السياسة الإيرانية.

- مقال بالإنجليزية لمؤلِّفه "فراس إلياس" عنوانه " **the future of Iran's influence in the middle East**" الصادر عام 2012 عن مجلة "الدراسات الإقليمية" في عددها الثاني (journal of regional studies)، حدّد فيه الكاتب طبيعة الاستراتيجية الإيرانية المُتَّبعة في الشرق الأوسط، وذلك تماشيًا مع الامكانيات وَالموارد التي تمتلكها إيران؛ والتي تُؤهِّلها –حسب الكاتب– للاضطلاع بأدوار دولية وَإقليمية. لكن وَفي المقابل واجهت إيران وَتُواجِه مشكلة حقيقية حدّدها الكاتب في كيفية تسويق إيران لنموذجها الثيوقراطي الديني خارج حدودها، خاصة في دول الجوار العربي عموما وَفي الخليج العربي خصوصا، وهذا ما انعكس سلبا على أداء دورها الخارجي.

- وَعليه ستكون دراستنا هذه حول جمهورية إيران الإسلامية في الإقليم الشرق الأوسطي؛ لكن من خلال التركيز على تحليل تأثيرات وَنتائج المتغيرات الدولية على دور إيران الإقليمي في هذا الإقليم، ومحاولة تحليل وَالوصول لكيفية تأثير تلك المتغيرات الدولية –بمختلف مستوياتها– إنْ كان سلبا أو إيجابا على دور وَسياسة إيران الخارجية. وَهذه هي الميزة التي انفردت بها هذه الدراسة، وَالجديد الذي أضافته.

المقاربة المنهجية المتبعة:

تعتبر المقاربة المنهجية، واحدة من الوسائل الذهنية التي يعتمد عليها الباحث في استقراء أو استنباط الظاهرة المراد دراستها والظواهر المتصلة بها. كما تعدُّ ذلك المسار الذي يوجه البحث. وَقصد معالجة الإشكالية المطروحة، والتأكد من صحة الفرضيات المعتمدة أو خطئها، اعتمدنا البناء المنهجي وفق ما يلي:

–**المنهج التاريخي:** لا يكاد يخلو بحث علمي من المنهج التاريخي، لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وأنّ العلاقات الدولية تقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة، الذي لا يمكن أن يتمَّ دون معرفة تاريخها. لذلك كان لِزاما علينا الاستعانة بهذا المنهج لاقتضاء الضرورة العلمية ذلك.

–**المنهج النظمي(النسقي):** وَهو المنهج المحدِّد للتفاعلات المختلفة ضمن المستويات التحليلية الثلاثة: الوطني، الإقليمي وَالدولي. إضافة إلى تحليل عوامل الربط وَتفاعلاته، وَمدى التأثير وَالتأثّر

بين هذه المستويات الثلاث. وَيعتبر هذا المنهج أحد أهم إفرازات الثورة السلوكية المنهجية التي كشفت عن ثلاث أهم مستويات تعرض لها كينيث والتز *K.Watz* في كتابة *The man, state and war*، حيث عرض لمستوى الفرد والدولة والنظام الدولي، بعدها قامت مجموعة علمية من الباحثين بطرح المستوى النظمي الإقليمي أو النظام الفرعي الذي أُعْتُبِر مستوًا وسطًا بين الدولة والنظام الدولي، بهدف كشف التفاعلات المتمايزة عن تلك الموجودة في النظام الدولي/العالمي، إضافة إلى إجراء مقارنة بين النظم الإقليمية فيما بينها.

حيث أنّ الإحاطة بالدور الإيراني- كإطار تقني ضمن سياستها الخارجية- في النظام الشرق أوسطي، وسط متغيرات البيئة الخارجية، يستوجب الاستناد إلى المنهج النظمي، حتى يتسنى فهم وَتحليل، بل وَتحديد طبيعة هذا الدور ضمن النظام الإقليمي الشرق أوسطي. وقد طغى هذا المنهج على الدراسة إذ أنها قامت أساسا على بحث التفاعلات الإقليمية لنظام الشرق الأوسط مع إيران كفاعل ما يستدعي فصل وحدات التحليل وهذا ما يختص به المنهج النظمي.

- **منهج دراسة الحالة:** وَالذي برز من خلال دولة الدراسة وهي إيران، وذلك بتحليل دورها الإقليمي في إقليم الشرق الأوسط. كما برز المنهج كذلك في الفصل الثالث، من خلال اختيار ثلاث نماذج تمّ من خلالها تحليل الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط، وَهي الحالة الخليجية (الدائرة الخليجية)، الحالة العراقية وَحالة الأزمة السورية التي لا تزال متواصلةً خلال اتمام هذه الأطروحة (2018)، وَهذا الاختيار لم يكن اعتباطيا، بل لمناقشة وَتحليل طبيعة التعامل الإيراني مع كل قضية.

إضافة إلى ذلك، تمّ اعتماد بعض المقاربات النظرية، فرضتها معطيات الدراسة، وأهمها:

-**نظرية الدور:** أو مثلما يُطلِق عليه البعض **مقترب الدور**، التي نجد منطلاقاتها الدراسية النظرية الأولى في تخصُّصَيْ علم الإجتماع والأنثروبولوجية، والتي من خلالها يمكننا تحليل الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط، وَمحاولة فهمه وَتفسيره بطريقة منهجية جيدة.

-**النظرية البنائية:** التي ركّزت على دراسة الجوانب المعيارية القيمية التي أساسها الأفكار وَالهوية وَالدين وَالجوانب الثقافية الحضارية، لتفسير سلوكات الدول وَتوجهاتهم المختلفة في إطار السياسة العالمية، وفق مبدأ الأفكار وَالهويات تصنع المصالح. وقد تمّ اعتماد هذه المقاربة من خلال تحليل البعد الأيديولوجي الديني الذي تعتمده إيران منذ نجاح ثورتها الإسلامية، في توجهاتها الخارجية

تجاه إقليمها الشرق أوسطي.

– كما تمّ الاعتماد على **تقنية السيناريو** من خلال محاولة إعطاء نظرة مستقبلية للدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي، عن طريق اعتماد مؤشرات معيّنة، وَذلك في محاولة لاستخدام تقنيات الدراسات المستقبلية، التي يعتمدها أغلب الدارسين في العلاقات الدولية. وَكذا ترجيح احتمال يمكن أن يحدث مستقبلا في إطار الدور الإيراني في إقليم الشرق الأوسط.

تبرير خطة الدراسة:

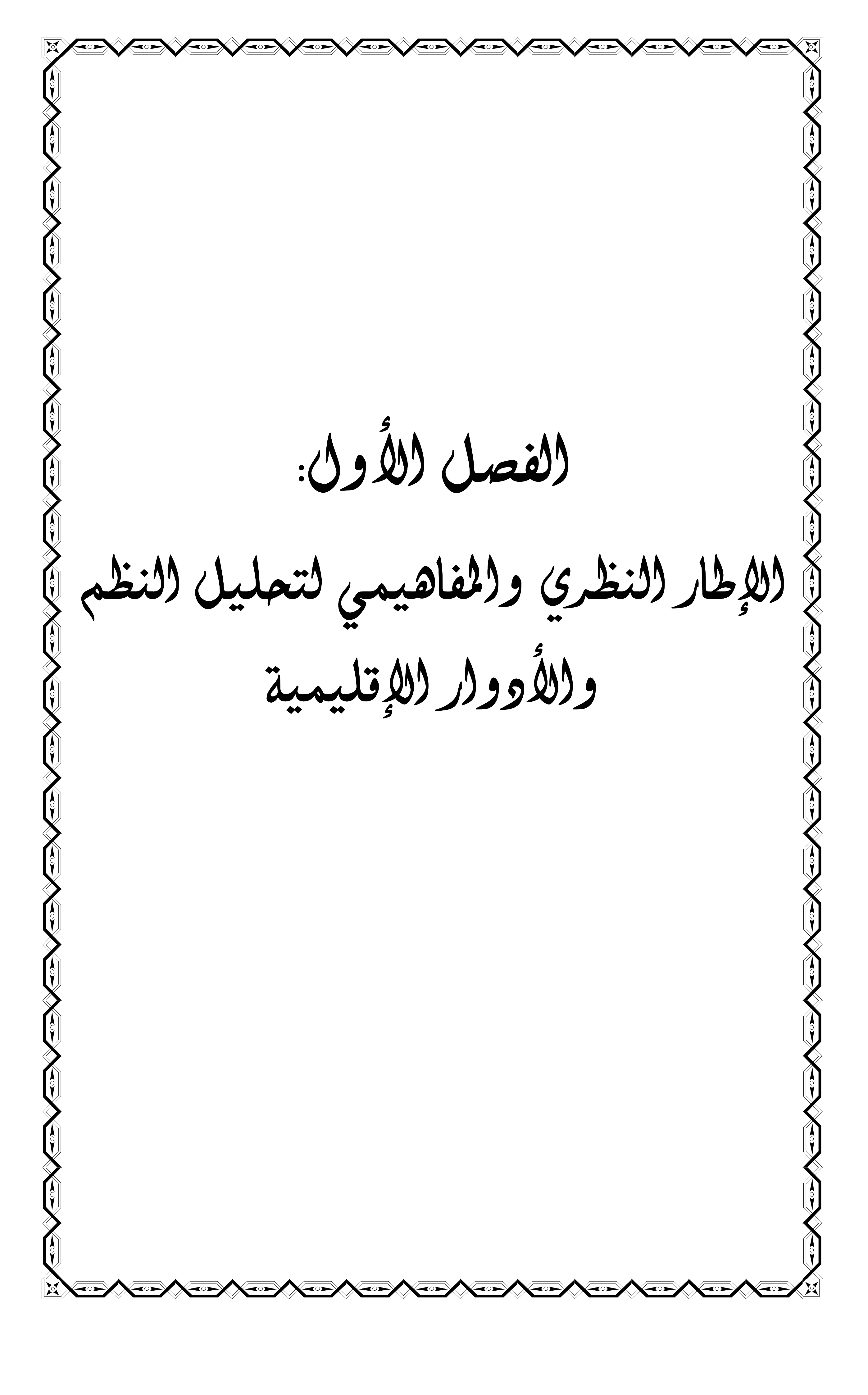
حاولنا معالجة الموضوع وَتحليله من خلال أربعة فصول هي: الفصل الأول كان إطارا نظريا وَمفاهيميا للدراسة، بحيث تطرّقنا فيه لنظرية الدور وَالنظام الإقليمي، وَكذا ضبطنا المتغيرات الدولية التي رأيناها تخدُم الدراسة. وذلك تحليلا لأجزاء الموضوع وَتفكيكها وَمحاولة الوقوف عند كل مصطلح وَنظرية أو مقترب، وَتبديد اللُبس وَالإبهام عن تلك المصطلحات وَالمفاهيم وَتبنّي تعريفات تتماشى وَمعطيات الموضوع وَنظرة الباحث لها، ليتِمَّ ربطها فيما بعد بفصول الدراسة اللاحقة.

أمّا الفصل الثاني فجاء فيه تحليل لمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها نظاما إقليميا وَذلك من الناحية الجيوسياسية، كما تطرّقنا فيه لجزئيتي مقوّمات أو محددات الدور الإيراني وَكذا آلياته وَذلك طبعا في النظام الشرق أوسطي، لما اقتضتْه الضرورة العلمية لذلك، وَبما تماشى مع نظرة الباحث وَطريقة معالجته للموضوع.

أمّا الفصل الثالث فجاء كنماذج يمكن اعتبارها دراسة حالة لهذا الدور الإيراني، إذ تطرّقنا بشيء من التفصيل إلى كل من الدائرة الخليجية بما احتوته من قضايا تعاونية وَنزاعية بين دولها كالقضية اليمنية والأزمة الخليجية القطرية لعام 2017، وَأفردنا العراق بالدراسة وَأخرجناه من الدائرة الخليجية الذي هو جزء منها لمقتضيات الدراسة، وَذلك نظراً للخصوصية التي يحتلّها العراق في الاستراتيجية الإيرانية، وَأخيرا تطرّقنا للأزمة السورية وَالدور الإيراني فيها، وَذلك ربْطًا لما سبق التطرُّق له في الفصل الثاني من آليات قوة إيران الإقليمية سواء الناعمة أو الصلبة أو حتى القوة الذكية، ومحاولة تطبيقها على نماذج الدراسة تلك، وَمحاولة الوقوف عند مكاسب إيران أو اخفاقاتها من خلال استثمارها لتلك القضايا لصالح تحقيق أهدافها.

وقد عالجنا في الفصل الرابع ثلاث نقاط رأيناها مهمة بالنسبة للدراسة ولا يمكن الاستغناء عنها

هي: انعكاس المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط هذا في المبحث الأول. أمّا المبحث الثاني فقد تطرّقنا فيه للصعوبات أو التحديات التي تواجه إيران كدولة شرق أوسطية في سبيل تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط (الوصول لدور المهيمن الإقليمي)، كما حاولنا إعطاء نظرة مستقبلية لدور إيران الإقليمي وَتوجُّهاتها المستقبلية نحو المنطقة الشرق أوسطية (هذا في المبحث الثالث)، وذلك من خلال الاعتماد على تقنية السيناريو، اعتمادًا على ثلاث سيناريوهات، هي سيناريو بقاء دور إيران في الشرق الأوسط على حاله، سيناريو تزايد الدور الإيراني وَأخيرا سيناريو تراجع الدور الإيراني في الشرق الأوسط، وَهذا من خلال الاعتماد على مؤشرات معينة. وذلك تحليلا لتأثير المتغيرات الدولية على الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط؛ تلك المتغيرات التي تمّ تحديدها في الفصل الأول من الدراسة، وفي هذا الفصل تمّ ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي في الدراسة.



الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي لتحليل النظم والأدوار الإقليمية

يعتبر الإطار النظري في أي دراسة علمية المنطلق الفكري الذي يعتمده الباحث في تحليله لموضوع دراسته (الظاهرة المدروسة مهما كانت طبيعتها). لذا فإنّ دور الإطار النظري والمفاهيمي هو مساعدة الباحث في وضع وتوضيح توجهه الفكري، من خلال تقديمه للقالب النظري الذي يراه مناسبا للاستعانة به في تحليل الظاهرة التي هو بصدد دراستها وتحليل تفاعلاتها ومتغيراتها. وكذا يضع الباحث العلمي من خلاله البناء الفكري والمعرفي للمفاهيم والمصطلحات التي يعتبرها الأساس في تحليل موضوع دراسته.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول الإحاطة بمختلف المفاهيم الأساسية التي احتوتها هذه الدراسة، وَكذا الأُطُر النظرية التي نحتاجها في تحليلنا لموضوع دراستنا هذا، وذلك من خلال ثلاث مباحث اقتضت الضرورة العلمية أن تكون في هذا الفصل –طبعا حسب رؤية الباحث العلمي لمتغيرات موضوعه–. فالمبحث الأول سيتمّ من خلاله دراسة النظام الإقليمي بمختلف معطياته. المبحث الثاني نتطرّق فيه إلى نظرية الدور بمختلف تفصيلاتها وامتداداتها في العلوم الاجتماعية الأخرى، وكذا امكانية توظيفها في تحليل الظواهر السياسية. أمّا المبحث الثالث وَالأخير فسيتمُّ فيه ضبط المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة وَالتي –بطبيعة الحال– ترتبط بالدراسة بطريقة مباشرة .

المبحث الأول: النظام الإقليمي: دراسة في المفهوم، الأهمية والتطور

من الناحية النظرية كان بروز المدرسة السلوكية التي ظهرت في فترة الخمسينيات من القرن العشرين بمثابة الثورة العلمية، وقد مسّت هذه الأخيرة العديد من التخصصات والعلوم الاجتماعية وعلى رأسها العلاقات الدولية، وأحدثت تطورات كبيرة وواضحة في دراسة وتحليل العلاقات الدولية من حيث مناهج البحث، موضوعات الدراسة والأطر المعرفية والمرجعيات النظرية. هذه الثورة التي جاء ضمنها العديد من النظريات والمقاربات الجزئية منها: مستويات التحليل، نظرية المباريات، صنع القرار، ونظرية النظم التي جاء من خلالها التحليل في المستوى النظمي.

في هذا المبحث سيتمُّ تناول ثلاث مطالب هي بمثابة مداخل لدراسة الموضوع. يتمثل المطلب الأول في أهمية التحليل في المستوى الإقليمي وَالثاني حاولنا من خلاله ضبط وتحديد مفهوم النظام الإقليمي، أمّا الثالث فتطرّقنا فيه إلى العلاقة بين النظامين الدولي والإقليمي.

المطلب الأول: أهمية التحليل في المستوى الإقليمي

سننطلق في هذه الجزئية من الدراسة من سؤال جوهري نحاول الإجابة عنه وهو: ما أهمية المستوى الإقليمي في التحليل، وَهل هناك ضرورة علمية تدفع الباحث لاختياره للدراسة والتحليل؟

الفرع الأول: التطورات النظرية التي ساهمت في ظهور المستوى الإقليمي

الجدير بالذكر أنّ دراسة النظم الإقليمية لم تحظ بالاهتمام الواجب بها باعتبارها مستوا تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وَتحليل السياسة الخارجية للدول القومية، إلّا في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين. حيث ركّز مُنَظِّرُو العلاقات الدولية على دراسة سياسات القوى الكبرى والتفاعلات التي تحدث في قمة النظام الدولي بصفة أساسية، وتعاملوا مع الإقليمية كما يقول كانتوري وشبيغل كجزء من دراسة المناطق دون مقارنة بعضها بالبعض الآخر[1].

ذلك أنّ المناخ الدولي خاصة في بداية سنوات الحرب الباردة لم يكن مع إعطاء الأولوية لدراسة النظم الإقليمية، بل كان الاهتمام محصورا بدراسة وتحليل السياسات الدولية، حيث ركّزت معظم الدراسات على فكرة العالمية في مواجهة الإقليمية Regionalism خاصة مع الركود الذي واجه حركة التوحيد الأوروبية في أواخر الستينيات [2].

لكن برزت فيما بعد عدة تحولات واقعية فكرية وَنظرية في مجال العلاقات الدولية سلّطت الضوء على الدراسات الإقليمية (بما فيها دراسة النظام الإقليمي).

من الناحية الواقعية (واقع العلاقات الدولية) وَخصوصا مع نهاية الحرب الباردة سلّط الضوء على المستوى الإقليمي، من خلال زيادة الاهتمام بالتكتلات الإقليمية وكذا زيادة عدد هذه الأخيرة في الواقع الدولي، وهو ما أطلق عليه موجة الإقليمية الجديدة. وهذا ما جعل التحليل ينتقل إلى النظم الإقليمية وتحوّل التركيز في التحليل السياسي إلى النظام الإقليمي موازاة مع مستوى التحليل في النظام الدولي.

وَتُعْتبر نظرية النظم الأساس النظري الأول الذي أبرز أهمية التحليل في المستوى النسقي أو النظمي. قد ركّزت اهتمامها على مفهوم النظام (System) كمفهوم أساسي (Basic concept) يقوم على

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص.7.

[2] نفس المرجع السابق، ص.7.

مجموعة من الفواعل والتفاعلات وموضوع لها.

وتبحث النظرية العامة لتحليل النظم عن العلاقة التي تربط الكل بالأجزاء المكونة له، وقد أكّدت أنّ كل جزء من أجزاء النظام يوجد في حالة معينة، والتغيرات التي تحدث في أي جزء تؤثر على بقية الأجزاء[1]. بالتالي فقد كان تحليل العلاقات الدولية في البداية مرتكزا إمّا على المستوى الدولي (النظام الدولي)، أو مستوى الدولة فحسب، لكن بعد حدوث بعض التطورات على مستوى دراسة وتحليل العلاقات الدولية، برز دور النظام الإقليمي في التحليل، وذلك لضرورات معرفية وتاريخية فرضت نفسها في الواقع الدولي.

وَمن الناحية النظرية كان للحوار النظري الذي دار بين الأكاديميين والمنظرين في العلاقات الدولية حول موضوع مستويات التحليل دور كبير في إبراز ولفت الانتباه للمستوى الإقليمي. إذ يعدّ ثلاثة من الكتّاب الأمريكيين أوائل في إدخال مستويات التحليل كموضوع للدراسة في حقل العلاقات الدولية، وهم كينيث ولتز **Kenneth Waltz** ومورتن كابل **Morton Kaplan** ودافيد سنغر**David Singer**، ويعد كينيث ولتز صاحب أكبر تأثير في تطوير عملية توظيف مستويات التحليل من خلال مؤلفه الشهير (الرجل، الدولة، الحرب) (man, the state and the war) الذي بيّن فيه أنّ الأدبيات الكلاسيكية حول الحرب يمكن تنظيمها في ثلاث صور مميزة، كل منها يعد انعكاسا لوضع ونوع مختلف من التفسير، فبعض الكتاب فسّروا الحرب بإعادتها للطبيعة الإنسانية، وآخرون نسبوها لطبيعة الدولة بينما أعادها البعض الآخر لطبيعة النظام الدولي[2]. كما أنّ مورتن كابلن قد اهتم بمستويات التحليل من خلال مؤلفه المعنون بـــ "النظام والمسار في السياسة الدولية" " System and process in international relations" الصادر سنة 1957.

فبينما يفضّل وولتز مستوى النظام الدولي كأساس للتحليل، يفضّل كابلن مستوى الدولة. وهذا ما مهّد لظهور حوار نظري بهذا الشأن مازال مستمرا لحد الآن [3].

كما نجد دافيد سنغر من خلال مراجعته لكتاب وولتز سنة 1960 وفي مقاله الصادر سنة 1961 والمعنون بـــ "مشكلة مستويات التحليل في العلاقات الدولية" " the level of analysis problem in international relations" كان له دور كبير في تحريك الإدراك بهذه المشكلة واستعمال مصطلح

[1] عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة**، ط1، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2002، ص.99.
[2] دندن عبد القادر، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، ط1، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015، ص. 24.
[3] نفس المرجع السابق. ص. 25.

مستويات التحليل في صلب الحوار النظري في حقل العلاقات الدولية [1].

فقد كان إذاً من بين ثمار التطور الذي أحدثته المدرسة السلوكية والحوارات الأكاديمية الأخرى حول مستويات التحليل في العلاقات الدولية، التمييز بين ثلاث مستويات هي:

– مستوى النظام الدولي: أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتّب على نوعية العلاقات بينها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم ككل.

– مستوى النظام الإقليمي: ويقصد به نظام التفاعلات في منطقة أو إقليم محدّد يضم مجموعة من الدول، والتي تحدّد على أسس جغرافية أو تفاعلية على الأصعدة الثقافية والاجتماعية والسياسية.

– مستوى الوحدات الوطنية: ويركّز على السلوك الخارجي للدول [2].

وَزاد الاهتمام أكثر بتناول المستوى الإقليمي من قبل الدارسين نظرا للتطور الذي حدث في الدراسات الإقليمية، إضافة إلى بروز أحداث على المستوى الدولي أظهرت الدور المتزايد للقوى الإقليمية في التأثير على تطورات الأحداث العالمية، توازى وتراجع واضح للقوى الخارجة عن المناطق الإقليمية في التأثير على الأحداث الإقليمية دون إرادة القوى الإقليمية الفاعلة [3].

وَهذا ما أشار إليه المنظّر دافيد مايرز **David .J .Meyers** بقوله: "إنّ تراجع القوى الكبرى عن التوسع عالميا، أعطى فرصة للقوى (الدول) الإقليمية أن تكون لها طموحات إقليمية"، كما رأى أنّ توزيع القوة في النظام الدولي والاتجاه نحو ظهور نظام متعدد الأقطاب أدّى إلى احتدام التنافس لزيادة النفوذ من طرف كثير من القوى الإقليمية الموجودة، أو المحتمل ظهورها مستقبلا [4]".

كما أكّد كل من مورغن.لاك وَبرفن **Morgan Lake** and **Perven** بأنّ التحولات التي رافقت نهاية الحرب الباردة، أوجدت فرصة للمتخصصين في الدراسات الإقليمية لإعادة النظر في بحوثهم، والتركيز على العلاقات بين الأقاليم ثم علاقتها بالنظام العالمي، وذلك بتمييز ديناميات الإقليم عن واقع الضغوطات الخارجية، خاصة وأنّ ظاهرة العولمة أثّرت وتؤثر بصفة واضحة في وعلى الدول، بحيث احتمت هذه الأخيرة (الدول) بأقاليم تشترك مع بعضها البعض فيها في جانب

---

[1] Barry Buzzan, The level of analysis problem in international relations ,in:Ken Booth and Steve Smith(eds),**International relations theory today**,2nd eddi, Pennsylvania state university press .1997 .p.201.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980، ص. 14.

[3] ناصيف يوسف حتي، الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، في: جميل مطر وعلي الدين هلال(محرران)، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص.263.

[4] نفس المرجع السابق، ص.263 .

المصلحة والهوية والتقارب الجغرافي.

وَنجد من التطورات الفكرية التي ساهمت أيضا في إبراز النظام الإقليمي كمستوى للتحليل، تراجع الفكر الواقعي التقليدي بطروحاته حول مركزية الدولة في تحليل العلاقات الدولية، إذ أصبح هذا الطرح غير مقبول نظريا وعمليا، بحيث لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية بل أصبح هناك فواعل أخرى كالمنظمات الدولية وَالإقليمية، الشركات متعددة الجنسيات وحتى الأفراد.

وَكذلك كان للمساهمة الفكرية لكل من روبرت كيوهان**Robert keohan** وجوزيف ناي **Joseph.s.Nye** بمنظور جديد للعلاقات الدولية عرفوا من خلاله باسم التعدديين pluralists دور في ابراز المستوى الاقليمي في التحليل، حيث ركّز هذا المنظور على العلاقات عبر القومية transnational relations، ويقوم أساسا حول فكرة الاعتماد المتبادل المركّب complex interdependence وَالتي تختلف عن الواقعية في ثلاث فروقات مفتاحية هي:

1- يفترض الاعتماد المتبادل المركّب أنّ هناك قنوات متعددة للاقتراب بين المجتمعات، تتضمّن فروعا مختلفة من أجهزة الدولة وفواعل من غير الدولة، ويعترض على افتراض وحدوية الدولة الذي يميز الواقعية.

2- يفترض الاعتماد المتبادل أنّه بالنسبة لأغلب العلاقات على المستوى الدولي، ستكون الدولة أقل بروزا، كما يعارض الدور المركزي المعطى للقوة في النظرة الواقعية للعالم.

3- لا توجد تراتبية hierarcky للقضايا، فأي قضية مجال Issue-Area يمكن أن تكون في قمة الأجندة الدولية في أي وقت. بينما يفترض الواقعيون أنّ الأمن يكون دائما وفي أي مكان القضية الأهم[1].

كما نجد أنّ **مدرسة الإقليمية** Regionalism كان لها دور كبير في إبراز أهمية النظام الإقليمي كمستوى تحليلي في العلاقات الدولية، وَقد ظهرت هذه المدرسة (الإقليمية) كرد فعل على المدرسة العالمية (Universalism)،حيث دار جدلٌ وَحوارٌ طويلٌ وَحادٌ بين المدرستين فيما عُرِفَ بـــ (Universalism versus Regionalism) بعد الحرب العالمية الثانية [2]. وَكان أساس هذا الجدل هو أيهما أصلح لتحقيق السلم والأمن الدوليين، فكان هناك من اقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول،

[1] Kriss , Brown ,**Understanding international relations**, 2nd eddi, New York, Palegrave publishers, 2001, p,p. 38 ,39 .

[2] محمد مجدان، **تحليلات النظم الإقليمية في العلاقات الدولية، دراسة نظرية**، ط1، الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015،ص.98 .

وَهؤلاء كانوا أنصار العالمية، بينما رأى آخرون أنّ إقامة تنظيمات إقليمية هو الطريق الأفضل لتحقيق السلم والأمن الدوليين، ذلك لأنّه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أنّ التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية وقدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية[1].

كما يُضاف لكل ذلك بروز الإقليمية الجديدة*، التي تعتبر الجانب التطبيقي للوظيفية الجديدة، والتي تمثّلت في ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية ومناطق التجارة الحرة في مختلف أرجاء العالم، مثل: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ومنتدى التعاون الأسيوي الباسيفيكي (APEC)، وَمؤخرًا بروز تكتل دول البريكس على الساحة السياسية والاقتصادية الدولية، هذا التكتل الذي يضمُّ كلا من البرازيل، روسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا.

وَفيما يخصُّ تحقيق النظم الإقليمية للسلام العالمي، فقد تحدّث بروس روسيت **Bross Russit** عن السلام على أجزاء Peace by pieces للدلالة على ما يمكن أن تحقّقه الإقليمية من دعم للسلام العالمي، من خلال تحقيق وَدعم السلام الإقليمي. وَهي الفكرة نفسها التي تحدّث عنها جوزيف ناي في كتابه السلام عبر أجزاء Peace in parts لكن ناي توسّع في إظهار أهمية الإقليمية والمنظمات الإقليمية، فقد أيّد وجهة نظر دعاة الإقليمية التي تربط بين المنظمات الإقليمية والسلام، وذلك لقدرة المنظمات الإقليمية على خلق جزر السلام Peace Islandes في النظام الدولي، وخلق منظومة علاقات جديدة كمستوى ثالث بين الدول والنظام العالمي، وَأنّ هذا المستوى أي الإقليمي في مقدوره أن يُغَيِّر من منظومة العلاقات الدولية في السياسة الدولية. فمن خلال التعاون الإقليمي الوظيفي خاصة على المستويين الاقتصادي والفني ستكون الدول أقلُّ ميلًا واستعدادًا لاستخدام قوتها السيادية في صراعات عنيفة، وَمع هذا التعاون سوف يتطوَّر الشعور بالجماعية الإقليمية، وَبالتالي تُرْفَعُ تكلفة الصراع وتُقلَّص احتماليته نظرا لتنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الشركاء في الجوار[2].

وَتبرز كذلك **مدرسة التكامل** Integration بمساهمتها في إبراز دور وَأهمية المستوى الإقليمي في التحليل، وذلك من خلال إسهاماتها الفكرية في تدعيم الدراسات الإقليمية، من خلال النظرية الوظيفية بشقيها التقليدي وَالجديد والتي تدين بقسط كبير من أفكارها للمنظّر البريطاني دافيد

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص.14.

* يعود استخدام مفهوم الإقليمية الجديدة New Regionalism إلى المفكر **بالمر Palmer** عام 1991 في دراسة مقارنة بين الإقليمية القديمة والإقليمية الجديدة، ويقصد بها تلك الموجة الحديثة من التفاعلات الاقتصادية والتجارية التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية ومجالات اقتصادية كبرى.

[2] محمد السعيد إدريس، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 33،34.

ميتراني. فالوظيفية التقليدية ركّزت على التكامل الدولي بينما ركّزت الوظيفية الجديدة على التكامل الإقليمي وكان أحد أبرز مواضيعه، وَقد تناولت التكامل باعتباره عملية أساسها القضايا السياسية والنخب السياسية بالدرجة الأولى... مع التركيز على المستوى الإقليمي، الذي يتّضح من خلال الاهتمام بالتجربة التكاملية الأوروبية[1]، والتي تعتبر من أنجح التجارب التكاملية الإقليمية على المستوى الدولي من الناحية النظرية والعملية، إضافة إلى تكتلات إقليمية أخرى كالنافتا والآسيان .فقد أصبح التكتل أو التكامل الإقليمي إحدى السمات المميزة للمجتمع الدولي المعاصر، وأصبحت المنظمات الإقليمية وسيلة للتخفيف من مهام المنظمات الدولية، خاصة مع ما تملكه هذه المنظمات من دور فعّال في حل المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية نظرا لعمق الروابط بين تلك الدول[2].

فالتكامل بهذا المعنى يشير إلى عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومن ثمة فإنّ عملية التكامل تتضمّن نقل اختصاصات وَسلطات صُنْع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية [3]. وهذا التعريف يقترب كثيرا من تعريف إرنست هاس **Hass** للتكامل، إذ يعرّفه بأنّه "العملية التي تحاول من خلالها مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية وَالاجتماعية والاقتصادية، نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز الدولة القومية القائمة"[4]. فالتعريفان يركزان على الجانب المؤسساتي للعملية التكاملية، وهو ضرورة قيام كيان دولي إقليمي جديد يضم الدول المكوّنة للعملية التكاملية في حد ذاتها.

ومن أهم شروط تحقيق التكامل نجد: التجانس الاجتماعي، تشابه القيم، المصلحة المشتركة، أهمية التكامل في حد ذاته وَمساهمة البيئة الخارجية في التكامل، العلاقات التاريخية وقانون التكلفة[5]. كما نجد للتكامل الإقليمي مجموعة من المؤشرات حسب ما توصّل إليه فيليب جاكوب **F.Jacob** تتمثّل في:

–التجانس ما بين شعوب الدول الداخلة في العملية التكاملية.

---

[1] جيمس داورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985، ص. 271.

[2] صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي،2007، ص. 31.

[3] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره. ص.14.

[4] جيمس داورتي وروبرت بالتسغراف، مرجع سبق ذكره. ص.270 .

[5] جهاد عودة، **النظام الدولي...إشكالات ونظريات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص.102.

-الاعتماد المتبادل خاصة في الجوانب الاقتصادية.

-المعرفة المشتركة وَالتقارب الجغرافي، وَوجود مصالح مشتركة.

-المشاركة في اتخاذ القرارات، وَاهتمام النخب السياسية وَوعْيهم بأهمية التكامل ممّا يُنْتِج فعالية حكومية مساعدة على الانتقال للمراحل المتقدمة من العملية التكاملية.

-التجربة التكاملية السابقة[1].

من خلال كل ما سبق يتّضح أنّ هناك اعترافا أكاديميا ونظريا بالمستوى الإقليمي كمستوى للتحليل في العلاقات الدولية، وقد تجسّد ذلك من خلال تطورات تاريخية وفكرية معينة أعطت الدفع للمستوى الإقليمي أو للنظام الإقليمي للبروز، وإعطائه الأهمية اللازمة للانتشار من خلال الدراسات والتحليلات العلمية الأكاديمية، باعتباره مستوا متوسطا بين مستوى الدولة ومستوى النظام الدولي.

الفرع الثاني: عوامل الاهتمام بالمستوى الإقليمي

يرى أوران يونغ **Oran Young** أنّ ما زاد من أهمية اعتماد مفهوم النظام الإقليمي كأداة تحليلية هو حدوث مستجدات في الستينيات والسبعينيات، تمثّلت في غياب حرب دولية عالمية تؤدي إلى إحداث تمحْوُر على المستوى الدولي ممّا سمح لكل منطقة أن تُطَوِّر بشكل أو بآخر خصوصياتها [2]. كما يضاف لها تراجع القوة وتناقص استخدامها بشكل تدريجي خاصة القوة العسكرية سواء التقليدية أو النووية، على الرغم من محافظة القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة على نفوذها في العالم بالقوة العسكرية أحيانا.

كما برزت تفاعلات وتغيرات جديدة في النظام الدولي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، كهزيمة الاتحاد السوفييتي في أفغانستان ثم انهياره سنة 1989، وكذا حرب الخليج الثانية (1990-1991) وانعكاساتها؛ هي كلُّها عوامل وأحداث أثّرت في تنشيط وتفعيل السياسة الإقليمية للدول. وَتوازى هذا مع التطورات التي شهدتها التجربة التكاملية الأوروبية بالتحول من السوق الأوروبية المشتركة إلى الاتحاد الأوروبي، وَاعتماد عملة موحّدة (اليورو) وكذا العمل على وضع دستور أوروبي موحد، ومحاولة تنفيذ سياسة خارجية وَأمنية موحدة كذلك [3].

---

[1] نفس المرجع السابق. ص.107.

[2] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، لبنان: دار الكتاب العربي، 1985، ص. 55.

[3] محمد مجدان، مرجع سبق ذكره. ص،ص.102،101.

وَقد رأى كل من لويس كانتوري وشبيغل أنّ هناك ستة أسباب لاعتماد مفهوم النظام الإقليمي، وَهي تعطي صورة مفصّلة لأهمية التحليل في مستوى النظام الإقليمي، وهي كالتالي:

1- يساعد مفهوم النظام الإقليمي في تعميق دراسة العلاقات الدولية، من حيث تقديمه كمستوى متوسط للتحليل بين المستوى الدولي ومستوى الوحدات الوطنية.

2- يساعد في تصحيح رؤية الباحثين والدارسين الذين يتعاملون مع مختلف الأحداث من منظور النظام الدولي بشكل عام، بحيث يغيّبون عوامل عديدة هامة تتعلّق بطبيعة وخصوصيات الحدث أو الظاهرة السياسية على المستوى الإقليمي. فهناك أحداث كثيرة لا يمكن رد أسبابها إلى المستوى الدولي، بل هي نتاج عوامل إقليمية أو عوامل ما دون إقليمية.

3- يساعد هذا المفهوم أخصائيي المناطق الذين يهتمون بدراسة الدول، بأن يُوَسِّعوا مجال دراستهم لتشمل السمات المشتركة بين الدول على المستوى الإقليمي. كما يساعد المختصين بالشؤون الدولية بزيادة معلوماتهم عن خصوصيات كل منطقة وسماتها الهامة، وكذا دمج النتائج التي توصّل إليها أخصائيو العلاقات الدولية وأخصائيو المناطق في أبحاثهم.

4- يساعد في القيام بالدراسات المقارنة لسياسة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي.

5- يساعد كذلك في الدراسة المقارنة بين منطقتين مختلفتين، لاستخراج سمات التشابه والتمايز بينهما. وكذلك الدراسة المقارنة للمنطقة ذاتها في فترتين تاريخيتين مختلفتين لاستنباط السمات الجديدة للمنطقة.

6- يساعد في دراسة التفاعل بين المستويات المختلفة في النظام الدولي، كالتفاعل مثلا بين النظام الدولي ونظام إقليمي أو نظامين إقليميين مع بعضهما البعض، أو اختراق النظام الدولي للنظام الإقليمي[1].

كما نجد الأستاذ محمد السعيد إدريس قد تطرّق لأهمية التحليل في العلاقات الدولية من خلال المستوى الإقليمي، وذلك بإبرازه لأهميته في النقاط التالية:

* يقوم بدور وحدة تحليل وسطية بين الدولة القومية من ناحية والنظام الدولي من ناحية أخرى، فدراسة السياسة الخارجية لأية دولة لا يمكن فهمها بشكل كامل دون الرجوع إل البيئة المجاورة

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**. مرجع سبق ذكره. ص، ص.56،57.

التي توجد فيها تلك الدولة، حيث تؤثّر أنشطة أي دولة من الدول الأعضاء في النظام الإقليمي في السياسة الخارجية للأطراف الأخرى في النظام.

* يكتسب تحليل النظم الإقليمية أهمية بوصفه مستوى تحليليا متوسطا بين تحليل النظام الدولي وتحليل السياسة الخارجية للدول الإقليمية، من ناحية كونه يهدف إلى الكشف عن الطبيعة الداخلية للعلاقات الدولية الإقليمية في إقليم معين. والتعرُّف على أنماط وخصائص التفاعلات التي تحدث داخل النظام الإقليمي والعوامل التي تتحكّم في تلك التفاعلات.

* أنّ تحليل النظم الإقليمية بهذا المعنى يساعد على معرفة المدى الذي تتشابه فيه العلاقات الدولية للأقاليم مع بعضها البعض، ولماذا تتمايز العلاقات الدولية بين الأقاليم وداخل الإقليم الواحد من مرحلة تاريخية إلى أخرى.

* يفيد المستوى الإقليمي في صياغة منهج للعلاقات الدولية المقارنة ويساعد على فهم تفاعلات المستويات المختلفة في النظام الدولي، وبالذات العلاقة بين النظام الدولي والنظم الإقليمية وذلك لفهم حدود الترابط والاختراق أو التبعية، وأسباب تباين درجة ومستوى اختراق النظام الدولي للأقاليم [1].

كما يُرْجِع مفكرون وَباحثون في العلاقات الدولية أسباب الاهتمام بالتحليل في المستوى الإقليمي إلى الدوافع التالية:

1- الدافع الأمني: ويتمثّل في حاجة الدول الأعضاء في النظام الإقليمي للأمن، خاصة بعد ظهور سياسة الاستقطاب الثنائية أثناء الحرب الباردة (1989_1945)، وسعي القوى الكبرى للحصول على مناطق نفوذ في أماكن مختلفة من العالم، هذا أدّى إلى عجز الدول منفردة عن تحصين أمنها ممّا دفعها إلى التجمع مع جيرانها في المنطقة التي تنتمي إليها.

2- الدافع السياسي والاقتصادي: ويتمثّل في رغبة مجموعة من الدول تحقيق مصالح مشتركة لا يمكن تحقيقها دون تكتلهم عن طريق اتحاد اقتصادي وسياسي إقليمي، كتكتل الدول الأوروبية ممثلا في الاتحاد الأوروبي.

3- المتغيرات الدولية: وَتتمثّل في سعي الدول الصغيرة والمتوسطة تحقيق أدوار أكبر في السياسة الدولية، في ظل التسلسل الهرمي الدولي لموازين القوى في العالم، بعد ظهور قوى جديدة في العالم

[1] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2005، ص،ص.13،14.

والتي سميت بالقوى الصاعدة. وانبعاث مفهوم جديد للقوة غير العسكرية ممثلا في القوة الناعمة [1].

هذه جملة أسباب وأحداث وَتفاعلات جعلت للمستوى الإقليمي دورا مهما في تحليل العلاقات الدولية وأبرزت أهميته في التحليل. إذ بالإضافة لمستوى النظام الدولي الذي خاض فيه الكثير من المحللين والمختصين في الشؤون الدولية، وكذا مستوى الوحدات الوطنية أو الدول التي أخذت حصّتها من التحليل والدراسة خاصة من جانب المفكرين الواقعيين(سواء كانوا تقليديين أو جدد) أضيف مستوى النظام الإقليمي للتحليل وَلاقى اعترافا وقبولا لدى المحللين، وبرزت عدة دراسات تخص هذا المستوى. ونحن في دراستنا هذه سنركّز عليه لأنّه الأساس النظري الذي سننطلق منه في تحليلنا للدور الإيراني في إقليم الشرق الأوسط بمختلف معطياته وتفاعلاته التعاونية وكذا النزاعية، لأنّنا سندرس وَنُحلِّل الشرق الأوسط باعتباره نظاما إقليميا، يستنِدُ إلى المستوى الإقليمي كمستوى من مستويات التحليل الجديدة –نسبيا– في العلاقات الدولية.

المطلب الثاني: مفهوم النظام الإقليمي وجوانب دراسته

يعدّ مفهوم النظام الإقليمي مفهوما حديثا نسبيا، وفيما يلي سنستعرض جملة من التعاريف له، ونحاول تحديد جوانب دراسته.

الفرع الأول: مفهوم النظام الإقليمي

قبل الحديث عن مفهوم النظام الإقليمي لابدّ من التطرّق لمفهوم الإقليم، باعتباره أساس الانطلاق في تعريف النظام الإقليمي. بالنسبة للإقليم من الناحية اللغوية يعني رقعة الأرض التي يقطنها شعب الدول، لكن جرى العُرْف على استعماله بمعنى اصطلاحي أوسع. وقد تعدّدت معاني الإقليم حسب طبيعة استخدامه تاريخيا.

ففي الأصل لم يكن الإقليم سوى قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين إلى جانب كونه مصدرا للثروات وَالقوة، كما أنّ أهمية الإقليم لم تقتصر على العنصرين السابقين (أرض وَشعب)، إذ أنّنا نلاحظ اليوم أنّ الأقاليم الصحراوية الجرداء تتمتع بأهمية كبرى على الرغم من أنّها غير مأهولة بالسكان، وذلك نظرا لتعدد أشكال الاستفادة منها وَخاصة من الناحية الإستراتيجية. كذلك فإنّ فكرة الإقليم مرتبطة بتنظيم وَتوسيع السلطة السياسية، وَفي العصر الحديث نلاحظ أن ظاهرتي

[1] السيد عليوة، " الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الأحمر"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 59.جانفي 1980)، ص. 40.

الاستعمار والاتحاد قد تسبّبتا في ظهور نظريات جديدة حول طبيعة الإقليم [1].

وَقد يشير الإقليم إلى "مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا، والتي تتفاعل سياسيا مع بعضها البعض سواء كان التفاعل عدائيا أو تعاونيا، وبالشكل الذي يؤثر كل منها في السياسات الخارجية لغيرها من الدول، وفي خياراتها السياسية الخارجية"[2].

وقد تمّ دراسة موضوع الإقليم في إطار ما يسمى بالدراسات المناطقية Area Studies أو دراسة المناطق، وَقد زادت أهمية دراسته (الإقليم) في تحليل النظم الإقليمية من خلال النظرية الإقليمية.

وَما ساعد على زيادة الاهتمام بهذه الدراسات – وتحديدا في الولايات المتحدة الأمريكية– هو بروزها كقوة عظمى في العالم بعد الحرب العالمية الثانية، واتساع دورها وزيادة مصالحها واهتماماتها ونفوذها في العالم. فظهر بذلك الأخصائيون الإقليميون الذين يرون أنّ لكل منطقة خصوصياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أمّا فيما يخصّ النظام الإقليمي فهو يعتبر مستوا تحليليا متوسطا بين النظام الدولي والدولة. وهو يشير في أبسط معانيه إلى نمط منتظم من التفاعلات بين عدد من الوحدات السياسية المستقلة داخل إقليم جغرافي معين [3].

وَقد برز الاهتمام بالنظم الإقليمية منذ نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين – كما سبق وَذكرنا– وتحديدا منذ أن طرح كانتوري وَشبيغل كتابهما المعنون بـــ(**The international politics of Regions**)، وقد انصرف الاهتمام لدراسة النظم الإقليمية باعتبارها مستوى يتوسط العلاقة بين النظام الدولي والدولة، ثم اتجهت الدراسات للتركيز على طبيعة التفاعلات التي تتِمُّ بين الوحدات المكوّنة للنظم الإقليمية. خاصة مع تعولم المجتمعات وتزايد احتكاكها ببعضها البعض، الشيء الذي أفضى لبروز مفهوم الإقليمية الجديدة[4].

وَقد غاب الإجماع بين الباحثين حول تعريف النظام الإقليمي، وكذا معايير تحديده والحدود الفاصلة بينه وَبين النظام الدولي، ممّا خلق صعوبة حقيقية لدراسة كيفية التعامل معه وتحليل تفاعلاته. وَيمكن التمييز بين منظورين للتعامل مع مفهوم النظام الإقليمي هما:

---

[1] محمد محمد عمارة، **العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة**، ط2، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة،2006. ص، ص.207،208.
[2] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مرجع سبق ذكره، ص.**18.**
[3] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص. 19 .
[4] مي مجيب، "النظام الإقليمي، مصادر التغيير وجدل الهوية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 200،أفريل 2015)، ص.5 .

المنظور الأول: وفقا لهذا المنظور، النظام الإقليمي هو نظام فرعي تابع للنظام الدولي(sub-system) أي أنّه يتفرّع عنه (النظام الدولي)، والفرضية الأساسية لذلك هي أنّ هناك أقاليم معينة تتميّز بقدر واضح من الانقطاع (discontinuty) أو التمايز عن النظام الدولي، فبعض الأقاليم وكما يقول "أوران يونغ" لها خصوصياتها الفريدة التي تميزها عن مناطق أخرى. ولئِن كانت هناك عوامل تأثير دولية موجودة في المناطق أو الأقاليم كافة، إلّا أنّ هناك أيضا عوامل التأثير الخاصة في كل إقليم، والتي تُؤثر بدورها في أنماط العلاقات والتفاعلات القائمة في الإقليم، أساس هذا المنظور إذن هو تفكيك النظام الدولي إلى أقاليم وفقا لما يتمتّع به كل إقليم عن الآخر من خصائص وتمايزات.

المنظور الثاني: يستعمل مصطلح النظام الإقليمي ويقوم على فكرة تجميع الدول القومية في نظم إقليمية مميزة كل منها عن الأخرى، تشكّل مرحلة وسطا بين الدولة القومية والنظام الدولي، من منطلق وجود قيود بنيوية ونظامية مستمرة على سياسات وخيارات الدول التي تقع ضمن الإطار الجغرافي الواحد[1].

أي أنّ النظام الإقليمي عبارة عن مجموعة من الدول المتقاربة تنتمي لإقليم جغرافي معين يجمع ما بينها خصائص وتفاعلات تميّزها عن الأقاليم أو النظم الإقليمية الأخرى. وهناك تسميات أخرى كثيرة لهذا المصطلح نذكر منها: نظام دولي خاضع، النظام الفرعي الإقليمي، نظام دولة خاضع، نظام الدول، نظام دولي جزئي، نظام فرعي دولي.

ونحن من خلال دراستنا هذه نتبنّى منظور أو مصطلح النظام الإقليمي، لأنّه ينطبق على النظام الإقليمي الشرق أوسطي وهو يعتبر الحدود المكانية لدراستنا حول الدور الإقليمي في هذه المنطقة، بحيث نجد دوله متقاربة جغرافيا وتشكِّل نظاما إقليميا ذا تفاعلات متمايزة، تتدرج ضمن الإطارين التعاوني وَالنزاعي.

وكما سبق وذكرنا، فليس هناك اتفاق وإجماع حول تعريف النظام الإقليمي ممّا يخلق صعوبة في تناوله نظريا وعمليا، وَيُوضح بروس روسيت **Bruce Russet** ذلك بقوله: "إنّ تعاريف الأقاليم تختلف اختلافا واسعا بناءً على الطرق والصفات التي يستخدمها الأخصائيون في نظرية الإقليم، مفهوم الإقليمية يوصف بأنّه مفهوم متعدد الجوانب وأنّه ليس شيئا واحدا بل أشياء متعددة[2]".

---

[1] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص.21 ،22.

[2] فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية الدولية والعربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص. 23.

وقد ظهرت ثلاثة اتجاهات يمكن من خلالها تعريف النظم الإقليمية، وذلك من خلال تركيز كل باحث على معايير معينة في تعريفهم له، وهذه الاتجاهات هي: اتجاه التقارب الجغرافي (Geographic Proximity Approach) واتجاه التماثل والتجانس الثقافي والاقتصادي والاجتماعي، وثالثا الاتجاه التفاعلي الذي ينتقد الاتجاهين السابقين.

غير أنّه يتوافر حد أدنى من الاتفاق حول مجموعة من المعايير يشتمل عليها النظام الإقليمي تتمثّل في: تعدّد الوحدات الإقليمية بحيث تفوق الوحدات الثلاث، والتي يكون بينها قدر من التجانس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي دون أن يعني ذلك ضرورة توافر هوية قومية مشتركة بينها، وانتماؤها إلى منطقة جغرافية واحدة ووجود قدر من التوازن في القدرات بينها، وهذا يعني ضمنا غياب أي قوة عظمى كعضو في هذا النظام لأنّ وجودها كعضو يفقد النظام الاستقلال والانقطاع كما سمّاه يونغ، وذلك دون نفي احتمال تأثره بالنظام الدولي على نحو يفرز أنماطا مختلفة من الانقطاع والارتباط[1].

وَقد عدّد لنا ويليام تومبسون **William Tompson** العناصر التي اعتبرها أخصّائيو النظام الإقليمي تشكّل صفاته، فوجد واحدا وعشرين صفة نذكر منها:

– التفاعل بين الفاعلين وفق درجة معينة من الانتظام والكثافة والتقارب الجغرافي.

– الارتباط: بمعنى أنّ التغيير في نقطة معينة من النظام يؤثر في غيرها من النقاط.

– الاعتراف من جانب الدول الداخلة في النظام الإقليمي بأنه يمثّل منطقة لها خصائصها المميزة.

– الاعتراف الخارجي (أو من جانب الدول الكبرى أو الرئيسية في النظام الدولي) بأنّ النظام الإقليمي يمثِّل منطقة متميزة.

– أنّ هناك درجة معينة من درجات توزيع الوظائف داخل الإقليم.

– أنّ التفاعلات ما بين الدول داخل النظام الإقليمي تفوق التفاعلات والتأثيرات الخارجية.

– أنّ الوحدات في النظام الإقليمي تكون دائما في وضع أدنى أو خاضعة للوحدات الكبرى في النظام المسيطر، بحيث أنّ التغير في النظام المسيطر سوف يكون له تأثير أكبر على النظام الفرعي وليس العكس[2].

وَيُعرِّف **تومبسون** النظام الإقليمي بأنّه: "نمط منتظم نسبيا ومكثّف من التفاعلات يكون معترفا

[1] مي مجيب، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 6،5.

[2] مروة حامد البدري، **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**، ط1،القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2013، ص،ص.71،72.

به داخليا وخارجيا، بصفته مضمارا متميّزا، ويجري إنشاؤه والحفاظ عليه من قبل طرفين متجاورين أو أكثر[1]".

يظهر من خلال هذا التعريف أنّ هناك تركيزا على أربعة شروط لقيام وتحديد النظام الإقليمي وهي:

- انتظام نسبي للعلاقات والتفاعلات بين الأطراف المكونة للنظام الإقليمي نتيجة توافر نمط مؤسساتي معين.

- أن يتكوّن من وحدتين دوليتين أو أكثر.

- ضرورة التقارب الجغرافي بين هذه الوحدات.

- الاعتراف الداخلي وَالخارجي به باعتباره نظاما متميزا.

وَنجد الدكتور **هاني إلياس الحديثي** قد أورد جملة من التعريفات للنظام الإقليمي، جاء تعريفه الأول: أنّ النظام الإقليمي مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد، وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي على الشعور الذاتي بالتميُّز والتعاون والتكامل الإقليمي في مرحلة لاحقة، في مجالات الأمن والاقتصاد والاجتماع والمجالات الأخرى كافة[2].

ويمكن استخلاص شروط قيام النظام الإقليمي من خلال هذا التعريف، وهي:

- ضرورة وجود مجموعة دول ولابد أن تكون متقاربة جغرافيا.

- ضرورة وجود مصالح واهتمامات مشتركة تكون دافعا لإقامة تنظيم إقليمي، وتدين دوله بالولاء له.

- وجود شعور بالتميز والخصوصية من طرف دول الإقليم، وإدراكهم بانفراد نظامهم الإقليمي بهوية مشتركة ومتميزة عن باقي الأقاليم.

- يكون التعاون ثم في مرحلة لاحقة التكامل هو أساس تعامل دول الإقليم.

كما يركّز الدكتور **هاني الحديثي** في التعريفين التاليين على عاملي التقارب الجغرافي(الجوار)، ومجموعة التفاعلات المختلفة التي تكون بين دول الإقليم كشرط حتى تشكّل في رأيه نظاما إقليميا،

---

[1] فواز جرجس، مرجع سبق ذكره، ص.24.

[2] هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998، ص.24.

فيرى أنّ النظام الإقليمي هو: "مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا وتتفاعل مع بعضها، سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا، وبالشكل الذي يؤثِّر في السياسات الخارجية لغيره من الدول وفي خياراتها السياسية الخارجية ". فالدكتور الحديثي هنا لا يشترط أن تكون التفاعلات في أي نظام إقليمي ما ذات طبيعة تعاونية، بل قد يحدث وأن تكون التفاعلات ذات طبيعة نزاعية. فبالنسبة له الأمر طبيعي. وهذا ما نلاحظه في النظام الإقليمي الشرق أوسطي (سيأتي الحديث عنه في الفصول اللاحقة).

وَيعرّف الحديثي النظام الإقليمي في تعريف آخر فيعتبره: "تجمعات للدول التي تتفاعل بصورة متناسقة فيما بينها، أكثر ممّا تتفاعل مع بقية الدول في المجتمع الدولي[1]. وَيركّز أيضا "**راي ماغوري**" Maghoory Ray على معيار التفاعلات الكثيفة والمتداخلة التي تكون بين دول الإقليم، فيعرّفه بأنّه: "الإطار التفاعلي المميز لمجموعة من الدول، يفترض أنّه يتّسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء وبما يؤدي أو يحمل ضمنا اعترافا داخليا وخارجيا بهذا النظام كنمط مميز[2]".

يؤكِّد هنا "ماغوري" على ضرورة التقارب الجغرافي الذي ينشئ نوعا من الانتشار، بحيث أنّ أي تغير يمس الجزء (دولة من دول النظام الإقليمي) سيؤثر بالضرورة على الكل(باقي الأعضاء المشكّلة للنظام الإقليمي)، وبالتالي تكون هناك كثافة في التفاعلات على مستوى النظام الإقليمي، كما يضيف شرطا آخر هو الاعتراف الداخلي والخارجي بالنظام الإقليمي، وهو شرط أساسي ومهم لقيام نظام إقليمي ما.

وَيعرّف كل من **شبيغل** وَ**كانتوري** النظام الإقليمي – وهما المفكران اللّذان لهما الفضل الكبير في الاهتمام والتركيز على النظم الإقليمية وتطويرها وإبرازها كمستوى تحليلي– بأنّه: "النظام الذي يتكوّن من دولتين أو أكثر متقاربة ومتفاعلة مع بعضها البعض، ولها روابط إثنية، لغوية، ثقافية، اجتماعية وتاريخية مشتركة، كما يساهم في زيادة شعورها بهويتها الإقليمية أفعال وَمواقف دول خارجة عن النظام[3]".

ركّز الباحثان في تعريفهما هذا على جزئية جديدة لم يسبق أن تطرّق لها الباحثون في تعاريفهم

---

[1] نفس المرجع السابق. ص،ص.22،23.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** ، مرجع سبق ذكره، ص.19 .

[3] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص.57 .

السابقة، وهي جزئية أو عنصر التشابه الثقافي والترابط اللغوي وكذا التاريخ والقيم الاجتماعية والحضارية المشتركة. وبالتالي فقد لفتا الانتباه للجانب الثقافي الذي كان مغيبا سابقا. وهذا ما أعطى دفعا علميا للاهتمام بالبعد الثقافي في دراسة وتحليل النظم الإقليمية.

فالعامل الثقافي يساهم في ازدهار شكل جديد من الإقليمية ألا وهو الإقليمية الثقافية (cultural regionalism)، وهي الإقليمية القائمة على تعريف رحب للإقليم الثقافي، ويستطيع مهندسو مثل هذا الإقليم أن يستخدموا معايير مختلفة تلائم ما يرمون إليه من تحديد نطاق الإقليم، ويستعان بها في وضع التعريف باللغة والعِرق والحضارة، كما يستعان بها في خلق الوعي الإقليمي وبالتالي الهوية الإقليمية (Regional Identity)[1]. وهذا ما ذهب إليه المفكر فيونا بتلر **Fiona Butler** حيث عرّف الإقليمية بأنّها: "عملية تتضمن نمو الارتباطات والعمليات المشتقة من النشاط الاقتصادي وتتضمّن أيضا عملية الربط الاجتماعي والسياسي بين المكونات بوجود الوعي والهوية الإقليميين اللذين يقودان إلى الإدراك المشترك للانتماء لجماعة معينة، وضرورة وجود التعاون الإقليمي بين الدول بغية إدارة المشاكل المشتركة، بدءا بالتكامل الإقليمي في الجانب الاقتصادي، ممّا يؤدي فيما بعد لظهور وحدة إقليمية متماسكة[2]".

فتعزيز الإقليمية لا يحتاج فقط إلى التقارب الجغرافي وزيادة الترابط الاقتصادي، فهناك عوامل أخرى لا تقل أهمية في دعم التطوير المحتمل لعمليات حل المشاكل الإقليمية، فالتجارب التاريخية وتوزيع القوة والثروة ضمن وخارج التجمع، التقاليد الثقافية والاجتماعية الإثنية، والأفضليات السياسية والأيديولوجية، يمكن أن تكون لها أهمية مركزية لفهم السبب والكيفية اللذين يجعلان مختلف الفواعل يدركون أنّ الحلول الإقليمية على قدر من الصواب، حيث يقود مزيج من التقاليد التاريخية والثقافية والاجتماعية إلى إدراك مشترك للانتماء لجماعة معينة[3].

وَهذا ما تؤكِّد عليه النظرية البنائية في تحديد النظم الإقليمية، إذ أنّها تركّز على الجوانب الثقافية والتاريخ واللغة المشتركة، وتحدّد عناصر ثلاث لتعريف النظام الإقليمي، هي[4]:

- الهوية الإقليمية: التي تشير إلى الشعور الجماعي القائم على -نحن- أو الحس الجماعي

[1] ناصيف يوسف حتي، **الإقليمية الجديدة في فترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص.264 .

[2] فيونا بتلر، الإقليمية والتكامل، في: جون بيليس وستيف سميث(محرران)، **عولمة السياسة العالمية**، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ص،ص. 853،854 .

[3] نفس المرجع السابق، ص.853 .

[4] آمنة عيساوة، **الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير من جامعة الحاج لخضر (باتنة 1)، تخصص الدبلوماسية والعلاقات الدولية، 2010، ص.33.

المشترك من خلال الأصول العرقية، التاريخ، اللغة، الدين والعادات والبنية الاقتصادية والسياسية المشتركة.

– الوعي الإقليمي: الذي يبنى على أسس اللغة والخطاب، ممّا يخلق إدراكا مشتركا بالانتماء إلى جماعة معينة.

– الأقلمة: وَهي عملية تفاعل إقليمي ترتكز على الحدود الإقليمية بحيث يصبح للعامل الجغرافي أهمية خاصة.

وَهناك من يرى أنّ النظام الإقليمي ينشأ في الأصل عندما يبلغ نسق وحجم العلاقات والتفاعلات السياسية الدولية بين القوى المحلية (الدول) لمنطقة ما، مستوا معينا من الكثافة التي يمكن قياسها (مستوى كثافة هذه التفاعلات)، بقيام النزاعات والحروب بين هذه القوى من جهة، أو مظاهر التعاون والتحالف بينها من جهة أخرى، وكذلك كثافة العلاقات الدبلوماسية العادية بين مختلف هذه الأطراف وأيضا إدراك هؤلاء الأطراف لبعضهم البعض وتصوراتهم الذاتية عن أدوارهم وقدراتهم في العالم كله [1].

من خلال التعاريف السابقة يتّضح لنا صعوبة وضع تعريف موحّد ومتّفق عليه للنظام الإقليم، ما ينعكس بدوره ويؤثر في مسألة تحديد عضوية النظم الإقليمية ورسم حدودها والدول المكوِّنة لها، إلى درجة أنّ ميشال بانكس **Michael Banks** قال: "إنّ الأقاليم هي ما يريده الساسة والشعوب أن تكون"، أي أنّ الأقاليم وتحديدها عملية ذات أبعاد سياسية وذاتية محضة حسب الهدف المراد من تكوين النظام الإقليمي ذاته.

وَعلى الرغم من غياب التعريف الجامع المانع للنظام الإقليمي، إلّا أنّ هناك **معايير أساسية** تحدّده، ويمكن استخلاصها من المعطيات السابقة وهي خمس(5) معايير كالتالي:

1– الجوار الجغرافي: التقارب بين الوحدات المكوّنة للنظام الإقليمي، باعتباره متعلّقا بمنطقة جغرافية محدّدة ومعينة، مع عدم نفي أو إلغاء وجود تفاعلات لأطراف دولية خارجة عن النظام الإقليمي.

2– وجود عناصر وَخصائص مشتركة بين دول النظام كالتجانس الثقافي والاجتماعي والتاريخ المشترك.

[1] محمد مجدان، **موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية، دراسة تحليلية ومستقبلية**، ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص،ص.6،5.

3- اعتراف عالمي بتميز هذا النظام الإقليمي بمحدّداته وتفاعلاته عن النظام العالمي.

4- التفاعل بين وحدات النظام إن كان في إطار تعاوني أو نزاعي، المهم وجود شبكة من التفاعلات بينها.

5- تشكّل النظام الإقليمي من وحدتين دوليتيْن أو أكثر.

وَهذه المعايير هي التي سننطلق منها لتحليل النظام الإقليمي الشرق أوسطي وتفاعلات إيران على مستواه، على الرغم من أنّ هذه المعايير لا تحسم الخلاف الموجود، إذ وكما يقول "إنيس كلود" **Inis Claud**:"إنّ العالم لا ينقسم بسهولة في واقع الأمر وفق خطوط مَرْسُومَة بشكل دقيق، إنّه من الصعب تثبيت التقسيمات الإقليمية الموضوعة على نحو عقلاني، كما أنّ الحدود المقررة لخدمة غرض ما ليست بالضرورة مناسبة لخدمة أغراض أخرى، أمّا الخطوط الفاصلة التي يجري اختيارها بدقة تامة، فهي ذات طريقة غير مناسبة للتفسير أو لتداخل بعضها البعض[1]".

الفرع الثاني: جوانب دراسة وتحليل النظم الإقليمية

نقصد بجوانب دراسة النظم الإقليمية النقاط التي نركّز عليها في البحث في إطار النظم الإقليمية، ومحاولة استكشاف تفاعلاتها وعلاقاتها مع النظام الدولي وتحليل تفاعلات دول النظام الإقليمي مع بعضها البعض، وكذا مع بعض النظم الإقليمية التي تكون الدولة الواحدة عضوا فيها، على اعتبار أنّ بعض الدول تكون عضوة في أكثر من نظام إقليمي.

يشمل أي نظام إقليمي خمسة أبعاد رئيسية هي: وحدات النظام، والتفاعل بين هذه الوحدات وهو يتّخذ أنماطا تعاونية أو صراعية، والبيئة المحيطة بالنظام الإقليمي، وحدود النظام بمعنى الخطوط التي تميّز النظام الإقليمي عن غيره من الأقاليم الأخرى، وهيكل النظام الذي يعبّر عن توزيع القوة داخل النظام بناءً على العناصر المحدّدة لها [2].

فهذه النقاط تعتبر جوانب لدراسة النظام الإقليمي، حدّدتها الباحثة المصرية "دلال محمود السيد" ومن خلالها يمكن فهم وتحليل أي نظام إقليمي وفهم تفاعلاته وتوازناته الداخلية والخارجية.

وَنجد "مايكل بريشتر" **Michael Brecher** يركّز على أربعة جوانب لتحليل النظم الإقليمية، ضمن ما أطلق عليه "المعالم الهيكلية للنظام" أو الملامح البنيوية للنظام Structural Feateures وتتمثّل في:

---

[1] فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص.23 .

[2] دلال محمود السيد، "انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 200،أفريل 2015)، ص. 11 .

– تحليل مستوى القوة (level of power) وَتحديد ما إذا كانت ضعيفة أو قوية.

– توزيع القوة (distribution of power)   أي ما إذا كانت منتشرة أم متركّزة.

– أنماط التكامل السياسي والاقتصادي والتنظيمي: أي من حيث درجتها ومدى انتشارها.

– تحليل طبيعة العلاقة والارتباط بين النظام الدولي والإقليمي [1].

وَيذكر لنا كل من الدكتور علي الدين هلال وجميل مطر أنّه يمكن تحليل النظم الإقليمية من خلال ستة جوانب، هي:

1– الاجتماع السياسي وَالثقافة السياسية: ويتضمّنان نمط المعتقدات والقيم السياسية السائدة في الإقليم، وأساليب التنشئة ودرجة التضامن أو الصراع القائمين في هذا المجال.

2–علم النفس السياسي: ويتضمّن دراسة معتقدات النخب الحاكمة، والمهارات السياسية المتوافرة.

3–أبنية السلطات والتأثير: وتتضمّن دراسة الحكومات والأحزاب وجماعات المصالح.

4–علاقات الاعتماد المتبادل بين أعضاء النظام والدول الخارجة عنه، والتي تؤثر على النظام.

5–المؤسسات الإقليمية: وتطورها وشرعيتها ومدى فاعليتها.

6–السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى [2].

أمّا جافن بويد **Gaven Boyd** وَوارنر فيلد **Worner.J.Feld** فقد حدّدا تسعة جوانب تحليلية للنظم الإقليمية، تقاطعت مع ما قدّمه الدكتوران جميل مطر وعلي الدين هلال وأضافا عليها ثلاثة جوانب أخرى هي:

–الثقافة السياسية السائدة في النظام: ومدى تشابهها أو تمايزها ومدى فعاليتها وأشكالها السلوكية.

–علاقات الاجتماع المتبادلة داخل الإقليم وخارجه: والتي تؤثر على السياسات والقضايا.

–قضايا التنمية: والتي تشمل النظام بمعنى النمو والتوسع المؤسساتي [3].

وَلعلّ أهم إسهام في إطار مقاربات تحليل النظم الإقليمية، ذلك الذي قدّمه كل من شبيغل وكانتوري – الرائدان في دراسة النظم الإقليمية وَذلك بإجماع عديد المختصين في الدراسات

[1] محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، مرجع سبق ذكره، ص.18 .
[2] علي الدين هلال وجميل مطر، **النظام الإقليمي العربي**، مرجع سبق ذكره، ص،ص.17،18 .
[3] نفس المرجع السابق، ص.18.

الإقليمية– بحيث جمعا ولخّصا جوانب تحليل النظم الإقليمية في أربعة جوانب هي:

1– **الخصائص البنيوية للنظام:** يقصد بها سمات النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول المكونة للنظام، ومدى وجود تماثل أو تقارب بينها. ويرى البعض أنّ التكامل في أي نظام يتوقف على درجة التماسك cohesion بين الوحدات المكونة له. ويدرس في هذا المجال التماسك الاجتماعي (عوامل السلالة والعنصر واللغة والدين والثقافة والتاريخ أو التراث المشترك)، والتماسك الاقتصادي (الموارد الاقتصادية ومدى التكامل بين الأنظمة)، والتماسك الإقليمي(مدى وجود مؤسسات إقليمية فعّالة، والسلوك الدولي لأعضاء النظام).

2– **نمط الإمكانات أو مستوى القوة في النظام:** ويقصد به مستوى القوة السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، وهل هناك توازن للقوة بين هذه الوحدات، أو يوجد نوع من التراتبية (الهيراركية) في توزيع القوة، أو أنّه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين أو أكثر على قيادة النظام؟ ويمكن التمييز عند تحديد قوة دولة ما أو مجموعة من الدول بين ثلاثة عناصر للقوة:

– عناصر مادية: تمثل الأساس الموضوعي لقوة الدولة كالموقع والموارد الطبيعية، المساحة، عدد السكان وتركيبهم السلالي ومدى انتشار المهارات العلمية والتكنولوجية، شكل النظام الاقتصادي ومتوسط الدخل وإنتاج واستهلاك الطاقة.

– عناصر عسكرية: عدد القوات المسلحة، مدى التدريب والكفاية في استخدام السلاح والتكنولوجيا العسكرية المتاحة للدولة.

– عناصر نفسية: يقصد بها مدى استعداد الدولة لاستخدامها مصادر قوتها وهيبتها الدولية للتأثير على الدول الأخرى في النظام. ويدخل في ذلك عدة عناصر مثل الأيديولوجية، الشخصية القومية والمهارات الدبلوماسية.

3– **نمط السياسات والتحالفات:** ويشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي، والسياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى، والتحالفات التي تدخلها في إطار النظام، ويشمل نمط العلاقات هل هو ذو طبيعة تعاونية أم صراعية، وماهية القضايا التي يثار حولها الخلاف، وهل هي ذات طبيعة اقتصادية أم سياسية أم أيديولوجية، أي هل تتسم هذه التحالفات بالمرونة والتغير من مرحلة لأخرى وبتغيير أعضاء النظام لمواقعهم، أم أنّها تتّسم بالاستقطاب والتمركز، وهل يوجد نمط متكرر لهذه التحالفات؟

كما ترتبط بنمط السياسات والتحالفات طبيعة نظام الاتصال السائد ويتضمّن أدوات الاتصال الجماهيري (الصحف، الإذاعة والتلفزيون) الاتصالات على مستوى النخبة (مستويات تعليمية على مستوى كل إقليم أو مفتوحة لطلبة كل دول الإقليم، الزيارات الرسمية)، والانتقال المادي (الطرق وسكك الحديد وَالطيران).

4- بيئة النظام: أي نظام إقليمي لا يعيش في فراغ، ولكن في إطار سياسي دولي له محدداته وقيوده، ويجب التمييز في هذا المجال بين مركز أو قلب النظام Core state وأطرافه من ناحية، والدول الهامشية Periphery states من ناحية ثانية، ثم نظام التغلغل أو التدخلPenetrative Intrusive system من ناحية ثالثة.

يشير مفهوم القلب إلى تلك الدول التي تمثّل محور التفاعلات السياسية في النظام الإقليمي، وهي التي تحدّد من خلال تفاعلاتها طبيعة المناخ السياسي السائد في النظام. أمّا الدول الأطراف فهي تلك الدول الأعضاء في النظام الإقليمي، ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية دول النظام لاعتبارات جغرافية أو سياسية. أمّا دول الهامش فيقصد بها الدول التي تعيش على هامش النظام، هي قريبة إليه جغرافيا لكنها ليست منه لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية[1]. وقد شرح كل من شبيغل وَكانتوري تفاعلات النظام الإقليمي بتقسيمه إلى ثلاث قطاعات، تتمثّل في:

<u>أ- القطاع المحوري</u>: يضم الفواعل الذين يحددون توجهات النظام ويتحكمون في تفاعلاته، وتختلف النظم الإقليمية في درجة انسجام الفواعل الأساسيين، فقد يكون هناك انقسام يتحدد على إثره طبيعة النظام كأن يكون أحاديـــا أو ثنائيا من حيث امتلاك القوة والقدرة على استخدامها في توجيه النظام، كما ينقسم القطاع المحوري إلى:

<u>1. دول القلب (*Core States*)</u>: وتمثل محور التفاعلات السياسية وتشارك في أكبر تفاعلات الإقليم، كفرنـــسا وألمانيا داخل النظام الإقليمي الأوروبي، أو الصين والهند واليابان داخل نظام جنوب شرق آسيا.

<u>2. نظام التغلغل (*Intrusive System*)</u>: ويقصد به نفوذ الدول الخارجة عن النظام الإقليمي والتي تمارس ضغطا عليه ككل أو على إحدى وحداته.

<u>3. المساوم (*The Bargainer*) </u>: هو الفاعل الثاني في النظم المعرضة للهيمنة، والمساومون دول

---
[1] نفس المرجع السابق، ص،ص. 18،19 .

تمتلك قوة كافية للمساومة بفاعلية مع الدولة المهيمنة أو الدولة الطامحة للهيمنة.

4. الموازن(*The Balancer*) : هو الفاعل الذي يعتبر من القوى الفاعلة في الإقليم ويعهد له بمهام الوساطة عند حدوث النزاعات[1].

ونجد أيضا تقسيما للقطاع المركزي المحوري جاء به المفكّر ديفيد مورز ***David Mauers*** في كتابه "**تصور الردع الإقليمي وإستراتيجية الردع**"، حيث ميّز بين ثلاث فواعل ضمن الدول المشكلة **للقطاع المركزي**(*The Core Sector*) وقد قسمها إلى نوعين:

1- المهيمن الإقليمي *Regional Hegemonic :* وهو ما يعرف عند البعض بالدول الأصل أو المرجـــع التي تقود النظام الإقليمي سواء سياسيا أو اقتصاديا أو قيميا.

2- المتطلع للهيمنة*Aspiring Hegemonic :* أي الدولة التي تمتلك بعض عناصر القوة التي تستغلها بمساعدة تحالفات داخلية أو خارجية لتتحول لقطب مهيمن في الإقليم كالهند في نظام جنوب شرق آسيا.

ب- القطاع الطرفي: نجد كلاًّ من كانتوري وَشبيغل أعطيا لعامل التجانس الفصل بين مركز النظام وأطرافه، ويضم القطاع الطرفي الدول التي لا تدخل في التفاعلات المكثفة للنظام الإقليمي، وما يربطها بالنظام هو العامل الجغرافي وحده[2].

ج- القطاع الخارجي:(نظام التغلغل): يشمل طبيعة العلاقة بين النظام الإقليمي والدولي بمختلف معطياته وتفصيلاته، أو هو بيئة تفاعل النظام الإقليمي، وقد أفرد له الدكتور محمد السعيد إدريس فصلا كاملا في كتابه "تحليل النظم الإقليمية" ووضّح كيف أنّ التحول في طبيعة النظام الدولي يؤثر بشكل واضح في علاقات وتفاعلات النظم الإقليمية بمستويات وبدرجات متفاوتة[*]. (وسنتطرق لهذه الجزئية بشيء من التفصيل في المطلب الموالي).

المطلب الثالث: محددات العلاقة بين النظام الإقليمي وقوى النظام الدولي

تتحدّد العلاقة بين النظام الدولي وَالإقليمي وفقا لمعيار مزدوج وانعكاسي، بحيث لا يمكن حصر علاقة التأثير في اتجاه واحد بل كل منهما يؤثر في الآخر بدرجة معينة، وبالتالي فبينهما تأثر وتأثير.

[1] عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي**، الجزائر: منشوراتANE،2000، ص.80.
[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص. 60،59.
[*] للمزيد من الاطلاع على هذه النقطة بالتفصيل راجع كتاب: محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية.** الصفحة 113 وما يليها.

وَيمكن تحديد مجموعتين من محددات تلك العلاقة: محددات ناتجة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي أي خصائص النظام الدولي، وَأخرى ناتجة من البيئة الداخلية للنظام أي خصائصه الذاتية، وسيتم تناول كل منهما على حدة.

الفرع الأول: المحددات النابعة من البيئة الخارجية للنظام الإقليمي. والتي تتمثّل في:

1) هيكل النظام الدولي ومدى هيراركية توزيع القوة فيه، وما إذا كان ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب أو أحادي القطبية. وَهذا الهيكل يحدّد مقدار حرية الحركة والمناورة المتاحة لمكونات النظام الدولي، إذ كلّما اتجه هيكل النظام نحو التعددية زادت حرية الحركة للنظم الإقليمية، وتوافرت لها فرصة التمايز والانقطاع وَأحيانا الانعزال عن النظام الدولي، دون أن ينفي ذلك احتمال خضوعها لنفوذ إحدى القوى العظمى. ولابدّ أن يتوافر للنظام الإقليمي إدراك لهيكل النظام الدولي وَما يوفّره من فرص للحركة واحتمال تعرّضه للاختراق، حيث أنّ ذلك الإدراك سيدفع النظام نحو التحرّك لاستغلال الفرص أو لسد الثّغر التي يمكن اختراقه من خلالها [1].

ومع اتجاه هيكل النظام الدولي نحو تعزيز طابع القطبية الأحادية كما يرى الكثير من الدارسين منذ أحداث 11 سبتمبر 2001، سادت حالة من عدم الاستقرار و"الصدمة" كما سمّاها مايكل هدسون، بالنسبة إلى النظم الإقليمية، نتيجة عدم إدراكها ما يتعيّن عليها القيام به إزاء سياسات الولايات المتحدة التي تسعى إلى إثبات هيمنتها على النظام الدولي، خاصة إزاء مبدأ الإدماج الذي تحدّث عنه ريتشارد هاس في أفريل 2002، وَهو المبدأ الذي انصرف إلى إدماج جميع مكونات النظام الدولي من دول ومنظمات وَنظم تابعة في ترتيبات تخدم المصالح والقيم الأمريكية، إمّا عن طريق الإقناع وَإمّا عن طريق العمل الإستباقي. ولذا روجت الإدارة الأمريكية لفكرة الدولة الفاشلة لِتُبرِّر إدماجها للدول. كما أنّها سعت إلى تفكيك نظم قائمة وإحياء نظم روّجت لها قديما ولم تحظ بتأييد سياسي رسمي، ومن ذلك النظام الشرق أوسطي [2].

2) مدى أهمية النظام الإقليمي لقوى النظام الدولي، أي مدى ارتباط النظام الإقليمي بأمن ومصالح القوى العظمى، فمستوى ذلك الارتباط يحدّد نمط التدخل في شؤون النظام الإقليمي ويحدّد مقدار الدعم الداخلي الذي يمكن أن تحصل عليه سياسات التدخل من القوى العظمى. فعندما يمثّل أمن

---

[1] إيمان أحمد رجب، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص.50.

[2] ناصيف يوسف حتي، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 165، نوفمبر،1992)، ص.120.

النظام الإقليمي مكونا محوريا لأمن القوى العظمى، تسعى تلك القوى إلى التأثير في الترتيب الأمني القائم به بل وإعادة صوغه بما يخدم أمنها.

3) مدى الحماسة الأيديولوجية لدى القوى العظمى ومدى رغبتها في إدماج النظم الإقليمية في أيديولوجيتها. فإذا كان فوكوياما قد تحدّث عن انتهاء عصر الأيديولوجيا مع انتهاء الحرب الباردة، فإنّ أحداث 11 سبتمبر والسياسات الأمريكية التالية لها والقائمة على مبدأ الإدماج –السابق الإشارة إليه– تؤكّد استمرار حيوية الأيديولوجيا في تحريك سياسات القوى العظمى، على نحو يعطي مصداقية أكبر لروزينو وهنتنغتون في حديث كل منهما عن السمة الجديدة للصراعات بين القوى العظمى وغيرها من الدول، وهي سمة اكتسبت طابعا حضاريا قد يكون له بعد أيديولوجي [1].

الفرع الثاني: المحددات النابعة من البيئة الداخلية للنظام الإقليمي: والتي تتمثّل في:

1- كيفية نشأة النظام الإقليمي: إذ أنّ النظام الإقليمي يعتبر أحد مكونات النظام الدولي، وهو كما يرى عدد من الباحثين وكما ثبت تاريخيا أنه نتاج تفاعلات مكونات ذلك النظام، سواء تفاعلاته على مستوى قوى النظام الدولي أو تفاعلاته على مستوى الدول. فقد نشأت مجموعة من النظم الإقليمية في أثناء الحرب الباردة بدافع من إحدى القوى العظمى ومن ذلك إقليم جنوب شرق آسيا. فالتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفييتي اتسع ليشمل التنافس على استقطاب حلفاء ذوي موقع استراتيجي وإدماجهم في نظم إقليمية شكّلتها بمفردها، أو بالتعاون مع إحدى قوى ذلك النظام وقدّمت لها مساعدات مادية ومعنوية لتسهيل تشكيله [2].

وَمن الأقاليم ما نشأ نتيجة إدراك مجموعة من الدول المتقاربة جغرافيا كثافة تفاعلاتها وتمايزها عن النظام الدولي، واعتراف الآخرين بذلك. ومثل هذا الإدراك يحرّكه هاجس الأمن أو ما سمّاه باري بوزان وزميله أول ويفر **Ole Weaver** تعقيدات الأمن الإقليمي[3]، أو مركّب الأمن الإقليمي، والذي اعتبراه أنّه" مجموعة الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكل وثيق وكاف، بحيث أنّ الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون معتبرا بشكل معقول بعيدا عن الأخرى" [4]. بحيث يكون بين تلك الدول (المشكلة للنظام الإقليمي) ارتباط وثيق في اهتماماتها الأمنية. خاصة وأنّه اتضح جليا بعد الحرب العالمية الثانية أنّ الأنظمة الإقليمية أقدر على تحقيق

---

[1] إيمان أحمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 52،51.
[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية** ، مرجع سبق ذكره، ص. 41.
[3] إيمان أحمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص. 53.
[4] عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013، ص. 293.

أمنها والحفاظ عليه من الدول العظمى، من خلال احتواء ومعالجة الكثير من الصراعات على مستواها مستفيدة من الفهم الجيد لها التعامل بحكمة معها.

كما أنّ الدول الحديثة العهد بالاستقلال أدركت أهمية وجود نظام إقليمي يسهّل تنسيق مواقفها السياسية على الأقل حتى يكون لها صوت في المنظمات الدولية، لذلك أنشأت لها منظمات إقليمية تتطابق حدودها مع حدود نظمها.

2) خصائص النظام الإقليمي. وَقد كانت الخصائص التي حدّدها كانتوري وشبيغل الأكثر شمولا، والتي تتمثّل في:

– مدى التماسك الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والسياسي بين وحدات النظام.

– مستوى الاتصالات بين الوحدات، كالزيارات المتبادلة ومستواها ومدى التعاون الإستخباراتي.

– بنية العلاقات من حيث أسبابها وَأدوات إدارتها والطابع المسيطر عليها.

– هيكل النظام الإقليمي الذي يؤثر في مدى هيراركية العلاقات بين الوحدات، ويحدّد غياب أو حضور قائد للنظام الإقليمي، فضلا على الصيغة التي يمكن إتباعها لتحقيق الأمن الإقليمي.

فإذا ما توافر قائد يقود العملية التكاملية الهادفة إلى تحقيق الأمن، بعيدا عن تدخل القوى العظمى، أو يسعى إلى تنسيق السياسات الخارجية للوحدات الأخرى مستفيدا من اختلال ميزان القوى لصالحه، ازدادت حصانة النظام الإقليمي. ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من النظم الإقليمية: النظام التكاملي، النظام التضامني، النظام المتماسك والنظام المترابط. وَكلّما اتجه النظام إلى الطبيعة التكاملية، كان أقل عرضة للاختراق الخارجي، وفي حالة النظم التضامنية لا يوجد تغلغل تنافسي شديد من القوى الخارجية، وذلك على عكس النظام المتماسك، حيث يتوافر ذلك التنافس أمّا حالة النظام المترابط فيصل مستوى التنافس فيه إلى حد الصراع.

3) نمط العلاقات داخل النظام الإقليمي من حيث مدى استقرارها، وطبيعتها الصراعية أو التعاونية ومدى هيراركيتها، ونمط التحالفات السائد [1]. فكلّما زادت كثافة التفاعلات التعاونية وتوافرت دولة قائد، زاد تماسك النظام الإقليمي، ومن ثمة قلّ احتمال السماح لإحدى الدول العظمى باختراقه [2].

4) مدى فاعلية المنظمة الإقليمية في حال وجودها، فاكتساب النظام الإقليمي الطابع المؤسسي نتيجة

---

[1] إيمان أحمد رجب ، مرجع سبق ذكره، ص. 55.

[2] محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص- ص. 122-124.

وجود هذه المنظمة يزيد من تماسك وحدات النظام، فتعمل غلى تعزيز العلاقات فيما بينها وعلى فتح مجالات جديدة للتعاون. ثمّ إنّ مدى فاعلية هذه المنظمة ومقدار تمتعها بشخصية مستقلة عن الوحدات المكونة لها يحدّدان دورها في تحصين النظام الإقليمي ضد أي اختراق خارجي. وبذلك قد تؤدّي المنظمة دورا في حل النزاعات بين الأعضاء وتوحيد سياساتها في مواجهة القوى الخارجية، ودعم العلاقات بين النظام وغيره من النظم التابعة، أو قد تقود عملية صوغ ترتيب أمني يشمل وحدات النظام.

كما قد تقوم المنظمة بدور فاعل في تعريض النظام الإقليمي للاختراق، خاصة إذا فقدت فاعليتها.

5) مدى توافر منظومة قيم سياسية واقتصادية، وتبلور هوية فعلية متعمّقة في الوعي السياسي لقيادات وشعوب وحدات النظام، مع وجود سياسات داخلية، وخاصة التعليمية منها. فمن شأن مثل هذه المنظومة أن تحكم الخيارات الإقليمية وَالدولية لوحدات النظام، وتحدّد كيفية التعامل مع محاولات الاختراق الخارجي، كما أنّها تضفي بعدا قيميا على التفاعلات الإقليمية [1].

الفرع الثالث: أثر تغلغل القوى الكبرى في النظام الإقليمي

يتوقّف تأثر النظام الإقليمي بعلاقته بالقوى العظمى على مستوى التغلغل، وقد يصل تأثره إلى درجة عدم قدرته على الاستمرار في البقاء، أو فقدانه حدوده التي حفظت له سمة التمايز، أو فقدانه إحدى وحداته، ومن ثم اختلال ميزان القوى فيه.

أ– أثر التغلغل في حدود النظام: قد تسعى القوى المتغلغلة إلى التأثير في تمايز النظام الإقليمي بل وفي وجوده من خلال تبنّي سياسات تهدف إلى تأكيد تبعيته لها، أو إدماجه في نظم إقليمية أخرى تخدم مصالحها الخاصة بصورة أفضل، أو أنّها قد تسعى لتفكيكه إلى نظم أصغر أو تشجيع نزوع وحداته للتحرك الفردي بعيدا عمّا هو موجود من منظمات إقليمية، ودون استشارة أية وحدة من الوحدات الأخرى عن طريق إذكاء التنافس السياسي بينها عن طريق استراتيجيا إعادة توزيع الأدوار [2] .

وَبذلك سيفقد النظام الإقليمي حدوده الخاصة به والمميزة له، وستنحصر مختلف تفاعلاته بين الدول المكونة له، وَبالتالي تزيد تفاعلاته مع دول النظام الجديد الذي ستدمج فيه وحداته أو مع القوى المتغلغلة نفسها. وَبالتالي يصبح التحدي الرئيسي للنظام الإقليمي إمّا الخضوع لسياسات القوى

[1] إيمان أحمد رجب، مرجع سبق ذكره، ص- ص .55-57.
[2] نفس المرجع السابق، ص .31.

العظمى أو خلق وتطوير آليات وَوسائل تحصّن وحداته من الاندماج الفردي ضمن نظم إقليمية أخرى، وَإلّا فقد سبب وجوده وتمايزه.

ب) أثر التغلغل في منظومة القيم: يمكن أن يَنْفُذَ هذا التغلغل على مستويين: أحدهما آنِي مرتبط بتشويه قيم سائدة تحكم التفاعلات الإقليمية، أو استبدال قيم أخرى بها. مع انعكاس ذلك في الخطاب السياسي للنظام ووحداته تجاه قضايا معينة، والآخر بعيد المدى حيث قد تسعى القوى العظمى إلى التأثير على المدى الطويل عن طريق استهداف انسجام الوحدات ثقافيا، أي تسعى للمساس بالروابط الثقافية المشتركة وأدوات نقل تلك الثقافة عن طريق الغزو الفكري والعلمي بل والتعليمي.

ج) أثر التغلغل في أمن النظام: يمكن تقسيم أثر التغلغل في أمن النظام إلى ثلاثة أنواع:

1- نوع خاص بالتأثير في ميزان القوة السائد فيه، ويفرز بدوره مراكز قوى قد تكون متوسطة أو صغيرة وَمؤثرة أو غير مؤثرة، وبذلك يكون النظام الإقليمي أحادي القيادة أو متعدد القيادات. ووجود هذه القيادة مفيد للنظام الإقليمي، حيث تكون قادرة على تحقيق التوافق لتحقيق الأمن. **ولا يتمتّع توزيع القوة بالثبات في أي نظام** بما في ذلك النظام الدولي. فمثلا تمتّعت العربية السعودية بتفوق في النظام الخليجي واضطرت للتنسيق مع إيران الشاه في السبعينيات، ثم لقيت منافسة عراقية وإيرانية على تأمين منطقة الخليج. وقد جاء إنشاء مجلس التعاون الخليجي ليؤكد هيمنة العربية السعودية على الساحل الغربي للخليج، كما يرى البعض.

2- نوع خاص بالتأثير في ترتيبات الأمن الإقليمي، وتتعدّد المداخل التي تسعى القوى العظمى من خلالها إلى التأثير في أمن النظام الإقليمي، ومنها تحقيق الأمن عن طريق الهيمنة، حيث تسعى القوى الكبرى إلى استغلال هيمنة إحدى القوى الإقليمية على النظام لتحقيق الأمن إعمالا لنظرية الاستقرار بالهيمنة.

وِفقاً لهذه النظرية، يمكن تحقيق الأمن في ظل اختلال موازين القوى مع وجود طرف مهيمن، يمتلك إلى جانب عناصر القوة المادية، عناصر ما سمّاه جوزيف ناي القوة الناعمة Soft Power، أي امتلاك القوة المهيمنة ثقافة حضارة جذّابة تستطيع أن تضمن بهما عدم استخدام الوحدات الأخرى القوة لتهديد أمن الوحدة صاحبة تلك الثقافة. كما يمكن أن يتحقّق الأمن من خلال خلق مجتمع أمني تعددي Pluralistic Security Community في حالة عدم توافر الرغبة في استخدام القوة لحل النزاعات نتيجة مستوى التكامل ين وحدات النظام الإقليمي، ونتيجة وجود قوى عظمى وحيدة داخل النظام.

في هذه الحالة، لا تتشكّل ترتيبات أمنية رسمية مع وجود تشابه في النظم السياسية والاقتصادية، فضلا عن انخفاض مستوى التسلح.

3- نوع خاص بسعي القوى العظمى إلى إعادة تعريف مهددات الأمن الإقليمي بما يتفق ومصالحها ورؤيتها لتلك المهددات، وإن تباينت مع تلك التي تهدّد أمن النظام الإقليمي فعليا. والتأثير في هذه العناصر الثلاثة، أي الحدود والأمن ومنظومة القيم، مرتبط بمدى تأثير التغلغل في التفاعلات بين وحدات النظام ذاتها وبينها وبين قوى النظام الدولي، أي رد فعلها على ذلك التغلغل[1].

المبحث الثاني: نظرية الدور وتحليل الأدوار الإقليمية في السياسة الخارجية

لا تُعْتَبَر نظرية الدور نظرية سياسية خالصة، إذ أنّ جذورها وامتداداتها الأصلية تعود لبعض العلوم كعلم الاجتماع وَالأنثروبولوجيا* وَعلم النفس. وَيُعَدُّ مفهوم الدور من المفاهيم الأساسية التي استخدمتها

أدبيات السياسة الخارجية لفهم قرارات وسلوكيات الدول وغيرها من الفاعلين الدوليين، واحتمالات الإستمرار والتغير في هذه السياسة، وتشترك هذه الأدبيات في افتراض أنّ أفعال غالبية الوحدات الدولية تحكمها توقعات وتصورات معينة حول ضرورة قيامها بدور أو مجموعة من الأدوار في النظامين الإقليمي والعالمي.

نشأت نظرية الدور وتطورت في إطار علم الإجتماع الغربي منطلقة من أسس اجتماعية سيكولوجية بالدرجة الأولى، بغية فهم موقع الفرد وتأثيره في السياسة الداخلية والعالمية فضلا عن الرغبة في فهم وتطوير الأنظمة السياسية، ممّا دعا علماء السياسة المعاصرين لوضع بنية نظرية لمفهوم الدور في إطار علم السياسة والعلاقات الدولية.

وَقد استعارها الباحثون والمتخصصون في العلوم السياسية محاولةً منهم لتفسير بعض السلوكيات الخاصة بالدول في مجال السياسة الخارجية والسعي لفهمها فهما دقيقا. وقد انتقلت فكرة الدور إلى العلوم السياسية من خلال الثورة السلوكية التي عرفها حقل العلوم السياسية في الخمسينيات من القرن العشرين، وأحدثت نقلة نوعية في مجال ومستويات التحليل في العلاقات

[1] نفس المرجع السابق، ص- ص. 58-60 .

* **الأنثروبولوجيا**: علم يهتم بدراسة الإنسان في أبعاده المختلفة، البيو فزيائية والاجتماعية والثقافية، وهو علم حديث، وعبارة أنثروبولوجيا مشتقة من كلمتين يونانيتين هما انثروبوس وتعني الإنسان ولوغوس وتعني الموضوع أو الدراسة، فيكون معناها علم دراسة الإنسان.

الدولية. فأصبح المحلّلون يصطلحون على مكانة الدول في النظام الدولي بالدور، سواء كان دورا اقليميا أو دوليا.

المطلب الأول: نظرية الدور في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية

يُعدُّ الدور مفهوما اجتماعيا ونَفسيا بالأساس، ترافق ظهوره مع التطورات المعرفية والمنهجية التي شهدتها عدد من العلوم الإجتماعية التي أوضحت أنّ كل فرد في المجتمع له دور يقوم به، أي عمل مخَصَّصٌ له بالذات عليه القيام به. ويرتبط الدور في العلوم الاجتماعية (خاصة علم النفس وعلم الاجتماع) بمصطلحين مرادفين له هما **المركز** و**المكانة** أو الوظيفة التي يقوم بها الفرد باعتباره عضوا في جماعة ما.

الفرع الأول: تعريف نظرية الدور وتوظيفها في العلاقات الدولية

تعود جذور كلمة الدور إلى اللفظ الفرنسي ROLL الذي يعني لفافة الورق التي كان الممثل المسرحي يقرأ منها دوره. وقد وردت كلمة الدور ROLLE أيضا عند "نيتشه" في كتابه المعنون بـــ"العلم البهيج" بمعنى الأداء المسرحي[1].

أولا: مفهوم الدور في علم الاجتماع

ظهرت نظرية الدور في مطلع القرن العشرين إذ تُعَدُّ من النظريات الحديثة في علم الاجتماع. وهي تُشير إلى أنّ سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية إنّما تعتمد على الدور أو الأدوار الاجتماعية التي يشغلها في المجتمع، فضلا عن أنّ مرتبة الفرد الاجتماعية ومكانته تعتمد على أدواره الاجتماعية. ومن بين المفكِّرين الذين ساهموا في تطوير نظرية الدور نجد: **ماكس فيبر Max Weber**، **هانز كير Hans Kirt** و**رايت ملز Wright Mills**، **تالكوت بارسنز Talkott Parsons** **روبرت ماكيفر Robert MacIver**[2].

والدور في علم الاجتماع، هو وظيفة وأنموذج منظم للسلوك ضمن مجموعة من النشاطات الاجتماعية، وكل دور أو وظيفة له صلة بالأدوار والوظائف الأخرى[3].

ويستعمل **ساربين Sarbin** في كتابه "نظرية الدور"، اصطلاح تشريح الدور في وصف السلوك المتوقع

---

[1] خالد حامد، **المدخل إلى علم الاجتماع**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، 2008، ص. 51.

[2] عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع الحديث**، ترجمة: ابراهيم جابر، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2014، ص. 473.

[3] جمال زهران، تـأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر، في: عبد المنعم المشاط، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995، ص. 103.

للدور الاجتماعي، ومن العوامل التي تقود التناقض بين السلوكين الحقيقي والمتوقع للدور هي:[1]

– درجة وضوح الضوابط والنظم التي تحدد وظائف الدور.

– مدى فهم لاعب الدور للضوابط والنظم التي تحدد الواجبات والمهام المطلوبة منه.

– مدى قابلية شاغل الدور لتنفيذ الواجبات والمهام الملقاة على عاتقه.

وقد عرّف ساربين **Sarbin** الدور أيضا بأنّه نموذج ناتج عن أعمال تعلّم، أو أعمال مؤدّاة من شخص أو أشخاص في وضعية تفاعلية[2].

وَيُقدّم لنا **ألبورت Alport** نموذجا يوضّح فيه خصائص الدور في علم الاجتماع، وَيُحدّد مكانة الشخص في السياق الاجتماعي من خلال:

– توقُّع الدور: هو ما تقرّره الثقافة من مواصفات لكل دور من الأدوار الاجتماعية، فهي تقرّر مسبقا ما هو متوقع من كل فرد يشغل مكانة معينة في النظام الاجتماعي، ليسلك الدور كما هو محدّد.

– تصور الدور: وهو كما يتصوره الفرد الذي يشغل مركزا ومكانة معينة، فالفرد لا يستطيع تأدية دوره إلاّ في إطار توقُّعاته الخاصة، إلى جانب ما هو متوقَّعٌ منه من قبل منظومة القيم التي نشأ فيها، وكثيرا ما ينشأ نوع من الغموض نتيجةً للتداخل بين الدور والدور المتوقع، لأنّ عوامل الفرد المزاجية تتدخّل في طبع هذا التصور بطابع خاص، فينشأ شكل من أشكال صراع الأدوار.

– تقَبُّل الدور: بعض الأفراد تكون لديهم أدوار محدّدة مسبقا، بحكم جنسهم أو سنّهم أو طبقتهم الاجتماعية أو بحكم المهنة التي يزاولونها، هنا قد يتقبّل الفرد الدور الذي يفرضه عليه وضعه الاجتماعي وقد يرفضه، كما يمكنه تقبّل تصوره لدوره ولكنه يرفض بالمقابل التوقعات التي تنتظر منه.

– أداء الدور: وَهو الأسلوب الذي يسلك به الفرد دوره، ويمكن أن يختلف هذا الأسلوب مع ما هو متوقع، وَقد يتطابق مع ما هو متوقع [3].

وَتطرح نظرية الدور كذلك **مصطلحات** أخرى في دراسة وتحليل الأدوار نجد أهمها:

---

[1] يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015، ص. 11.

[2] Steve.J.Gambelle ,**Role theory ,Foriegn policy advisores and U.S Foriegn policy making**. International studie association 40 Annuel convention, Washington ,D,February 16 ,20 ,1990 In: http://WWW.CIAonet.Org /Isa /Cas01

[3] صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي، أسسه وأبعاده**، ط1، بغداد: منشورات جامعة بغداد، 1986، ص. 81.

– صراع الأدوار: يعرف على أنّه التنافس الظاهر لاثنين أو أكثر من التوقعات لسلوك الفرد، في مثل هذه الحالة يعرف الفرد والنظام اضطرابا، ويعمل الفرد في ذلك على حل المشكل بتكييف بعض السلوك، ويعد صراع الأدوار من بين عديد الظروف البنيوية التي تسبب المشاكل في النظام الاجتماعي.

– تطور الدور: مرتبط بتصورات الفواعل لأدوارهم وأدوار بقية الفواعل, كما يكون لتغيير ادراكات الفواعل لأدوارهم أثر كبير في تطورها.

– تَغَيُّر الدور: يكون له دلالة من خلال الضوابط والتعديلات التي يدخلها الفاعلون لتحقيق أدوار جديدة, فالأفراد بحكم امتلاكهم لخبرات سابقة وخلفيات ومهارات يمكنهم أن يوظفون لتدعيم توقعات أدوارهم المحددة سلفا [1].

وبذلك تكون نظرية الدور نظرية تنبُّئِية، لأنّها تقوم على الافتراض القائل، أنّه إذا كانت لدينا معلومات حول توقعات الدور لمكانة محددة، فيمكن التنبؤ بسلوك الآخرين (الأفراد) المحتلين لتلك المكانة.

ثانيا: توظيف نظرية الدور في العلاقات الدولية

وضّح **فيليب بريستر Philippe Prestre** صعوبات تطبيق مفهوم الدور في مجال السياسة الخارجية بالنظر إلى عدم الإتفاق الأكاديمي حوله، وقد رصد **بريستر** ستة معان على الأقل للمفهوم كما يرد في أدبيات العلاقات الدولية وخطابات صناع القرار، فالدور قد يُفْهَم بمعنى الإسهام أو الوظيفة، أو التأثير والنفوذ، أو كجزء من مخطط أكبر وتعبير عن مسار للحركة أو السلوك. كمجموعة قرارات في إطار سياسة معنية، أو بوصفه تعبيرا عن المكانة، وأخيرا قد يُفهَم الدور على أنّه السلوك المتوقع بناءا على قواعد معينة مكتوبة أو غير مكتوبة وهو المعنى الأقرب لذلك المستخدم في أدبيات علم الاجتماع[2].

دار جدل فكري ونقاش نظري بين المفكرين والمحللين السياسيين حول إمكانية توظيف نظرية الدور في المجال السياسي، بين من عارض الفكرة على اعتبار أنّ هناك اختلافا كبيرا بين سلوكات

---

[1] Damma-lynch .k **revising role ; asociocognitive perspective,paper presented at the annual meeting of the american sociological associations,** montreal,Quebec ,Qanada online,PDF on 12-04-2012,in: http:// www.allaacademic,com//meta/p110-75-index.html.

[2] Philippe G. le prestre, **Role quests in the Post-Cold war Era: Foreign policies in transition**, Montreal & Kingston London: McGill-Queens University Press, 1997, pp 3-4

الأفراد باعتبارهم أناسا ينتمون لمنظومة اجتماعية معينة ويتعاملون انطلاقا من معتقداتهم الشخصية وتنشئتهم الاجتماعية، وبين الدول باعتبارهم أشخاصا معنويين لديهم الشخصية الاعتبارية وحسب. وبين من قبل الفكرة على اعتبار أنّ سياسات الدول في النهاية ما هي إلّا نتاج لسياسات متخذي القرارات فيها وهم أفراد.

فنجد مثلا باكمان **Beckman** اعترض عن استعارة النظرية من علم الاجتماع وتوظيفها في المجال السياسي، وذلك في دراسة له بعنوان **(نظرية الدور والعلاقات الدولية)** نشرها ليشرح الاختلاف بين سلوك الأفراد وسلوك الدول، وقال بأنّه يصعب توظيف النظرية في هذين المجالين (علم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية) محتجا بأنّهما يتناولان الدول، وهي وحدات يختلف سلوكها عن سلوك الأفراد [1].

غير أنّ تيارا فكريا تبلور في هذا الصّدد ودافع عن توظيف مفهوم الدور في العلاقات الدولية (والتي من ضمنها السياسة الخارجية)، استنادا إلى أنّه كما يطوّر الأفراد مفاهيم تتعلّق بهوياتهم وأدوارهم الاجتماعية، فإنّ الدول (صانعي القرار فيها) يفعلون الشيء نفسه على مستوى صنع السياسة، ويتصرّفون بِناءً على تلك المفاهيم. خاصة وأنّ صناع القرار على مستوى السياسة الخارجية ومن يمثّلون الدولة هم أفراد. ونجد المفكر **ستيفن وولكر S.Walkar** ضمن هذا التيار، ففي مقاله المعنون بـــ "تصورات الدور القومي والنتائج النسقية "National role conception and systemic outcomes الصادر عام 1979 تطرّق لمفهوم الأدوار الوطنية في إطار السياسة الخارجية والتي عرّفها بأنّها: تصورات واضعي السياسات الخارجية لمناصب دولهم في النظام الدولي، وتشمل هذه التصورات أنواعا عامة من القرارات والالتزامات والوظائف المرتبطة بهذه المواقف الدولية [2].

وبقي اهتمام الباحث ستيفن وولكر بالموضوع مستمرا، حيث قام بجمع كل ما كتب حول نظرية الدور في كتاب ألّفه عام 1987 بعنوان "نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية" Role theory and foreign policy analysis .

وبذلك أصبح بالإمكان من الناحية النظرية والعملية استخدام نظرية الدور في تحليل وتفسير سلوك الدول في السياسة الخارجية، باعتبارهم أعضاء في المجموعة الدولية. بحيث تسعى كل دولة

---

[1] C.W.Beckman ,"Role theory and international relations,A commentary and extensity", **International studies quarterly** 14 ,(3),1970,PP 310- 319.

[2] Naomi Bailin, "Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions", ***International Studies Quarterly***, Vol. 24, No. 4 (Dec 1980), p-p. 532-554

من خلال صنّاع قرارها ومتخذي القرار الخارجي فيها، لتحقيق مجموع الأهداف المسطّرة ضمن سياستها الخارجية، من خلال توظيف إمكانياتها ومواردها المختلفة لأجل ذلك. كما تسعى لفهم وتحليل سلوكات ومواقف الدول الأخرى سواء في المحيط الدولي أو الإقليمي، حتى تحافظ على دورها ومكانتها في النظام الدولي.

لقد كان أول ظهور لمفهوم الدور في العلاقات الدولية سنة 1970 حين نشر كالفي.ج. هولستي **K.J.holst** دراسته الرائدة في الموضوع، والمعنونة بـ"تصورات الدور القومي في دراسة السياسة الخارجية" (Nationel role conception in the study of foriegn policy) وكَان حينها قد مرّت حوالي أربعة عقود على تطوير نظرية الدور في علم الاجتماع وعلم النفس. وقد مثّلت الدراسة انطلاقة لتوظيف مفهوم الدور في أدبيات السياسة الخارجية مازال أثرها ملموسا حتى الآن، وقد قدّم هولستي تصنيفا لمختلف الأدوار المتصورة في السياسة الخارجية للدول [1].

كما أنّ توظيف مفهوم الدور في دراسة النظم السياسية كان له إسهامه الواضح في تطوير نظرية الدور في حقل العلاقات الدولية، حيث استخدمت نظرية الدور لتفسير سلوك المسؤولين بحكم المناصب التي يشغلونها في النظام السياسي، ومدى إدراكهم للأدوار المرتبطة بها، وعلاقتهم مع شركاء منظومة الدور من شاغلي المناصب الأخرى داخل الدولة. وقد ظهر ذلك في دراسة **والكي wolky** وزملاؤه سنة 1962، حيث قارنوا تصورات الدور لدى أعضاء الكونغرس المنتمين إلى أربع ولايات أمريكية.

الفرع الثاني: مفهوم الدور في السياسة الخارجية

عرفت نظرية الدور طريقها إلى فرع العلاقات الدولية بفضل الجهود التي بذلها المختصُّون في دراسة السياسة الخارجية، من خلال محاولاتهم التعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول القومية واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية لتلك الدول.

وَيمكن القول أنّ بداية توظيف نظرية الدور في دراسات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية تمثَّل في محاولات علماء النفس والاجتماع توسيع نطاق تطبيق نظرياتهم النفسية القائمة على مفهوم الدور لتشمل العلاقات الدولية وتحليل سلوك القادة الدوليين، في إطار التعامل مع القيادات السياسية

[1] Kall .J.Holsti," Nationel role conception in the study of foriegn policy", **International studies Quarterly.**14(2),1970 ,p-p .245- 247.

كحالات مَرَضِية تحتاج إلى علاج نفسي[1].

وقد قُدِّمَتْ عدّة تعريفات للدور في السياسة الخارجية كل باحث حسب توجُّهه الفكري ووجهة نظره. ولعلّ سبب ذلك هو استعارة المفهوم من حقل العلوم الإجتماعية التي تباينت فيها تعريفات الدور. فمثلا بدأ مورينو **Mourinho** وَساربين **Sarbin** مع بداية الثلاثينيات والأربعينيات استخدام مفهوم الدور لتوظيف مداخل التحليل النفسي لدراسة السلوك الدولي، في إطار التأكيد على أهمية الشخصية وتأثيرها في النظام الدولي مع بروز شخصيات مثل هتلر وموسوليني وأيزنهاور.

كما اقترح مورينو في الستينات أثناء التصعيد بين الولايات المتحدة والصين إجراء مواجهة درامية نفسية (pshycho dramatic encounter) بين الرئيس الأمريكي جونسون والزعيم الصيني ماوتسي تونغ، مع إذاعتها عالميا لمعالجة الخلافات بينهما على نحو أقرب إلى آليات المعالجة النفسية الإكلينيكية القائمة على تفاعلات الدور كبديل عن توجيه الولايات المتحدة ضربة ضد الصين[2].

وبذلك بدأ التوظيف الفعلي لنظرية الدور في الدراسات السياسية والدولية، بالتركيز على تحليل نفسيات صنّاع القرار، وكيف تؤثّر البيئة النفسية لهم انطلاقا من معتقداتهم وطبيعة البيئة التي نشأوا فيها، وكذا طبيعة توجهاتهم وطريقة تحليلهم لمعطيات البيئتين الدولية والإقليمية على صياغة وتنفيذ القرارات التي يتّخذونها.

وقد أكّد ذلك المفكّر **جيمس روزينو Jaems Roseno** في دراسة له كانت عام 1968، وَالتي اختبر فيها المقولة التي ترْتكِز على أنّ الدور الذي يقوم به القائد السياسي يفرض عليه تحديد أو إلغاء مواقفه وَتَحَيُّزاته الشخصية، وإتباع سياسات معينة تفرضها متطلبات دوره الوظيفي ذاته وليس من عقائده الذاتية. لكنّ هذه الدراسة تعرّضت للنقد نتيجة عدم تركيزها على التصورات الشخصية لصانعي القرارات لأدوار دولهم على المستويين الدولي أو الإقليمي، خاصة وأنّ هناك ثلاث بيئات يتعاطى معها صانعوا القرارات على مستوى السياسة الخارجية وهي البيئتان الداخلية والخارجية وكذا البيئة النفسية، ولا يمكن إهمال تأثير أي واحدة منهم على مستوى صنع القرار سواء كان قرارا داخليا أو خارجيا.

---

[1] Ken sprague, Time, space, reality and the cosmos the four universals of Moreno's Philosophy, in: Paul Holmes, Marcia Karp, Michael Watson, **Psychodrama since Moreno:Innovations in theory and practice**, London: Routledge, 1996, p.20.

[2] Idem, p-p.17-21.

ونتيجة لذلك ظهرت دراسات أخرى أفسحت مجالا أكبر لتأثير الفاعلين، حيث حاول بعض الدّارسين رسم خريطة لكيفية إدراك المسؤولين في المراكز المختلفة لأدوارهم، ومقارنة ذلك بالتوصيف الدستوري والقانوني لهذه الأدوار وتوقُّعات شركاء الدور، وتأثير ذلك كلّه على سلوك الآخرين.

وَقد تبلور مفهوم الدور في السياسة الخارجية لكي يرقى إلى مرتبة النظرية، بل أنّ بعض الدارسين يَعْتبِر أنّ نظرية الدور أكثر قدرةً على التنبؤ بالسياسة الخارجية للوحدة الدولية من النظريات الأخرى كالواقعية الجديدة والليبرالية بل وَالعقائد الإستراتيجية [1].

يعرّف الدكتور إسماعيل صبري مقلد الدور في السياسة الخارجية "بأنه محصّلة ما تقوم به الدولة من أفعال وممارسات على الصعيد الدولي، وَالتي تهدف منها إلى تحقيق ما تحدّده لسياستها الخارجية من أهداف أو لما تحاول الدفاع عنه من قيم وَمصالح عليا"، أو أنّه (في نظر صبري مقلد) "الأداة التي تستخدمها الدولة في الدفاع عن أهدافها ومصالحها القومية، من خلال ما يوفِّره هذا الدور من قدرة على التفاعل المستمر مع النظام الدولي وَوحداته المختلفة [2].

وَحسب **هولستي** Karl.J. Holsti فإنّ مفهوم الدور ينطلق من تصور أنَّ تعامل الوحدة الدولية مع بقية الوحدات في المحيطين الإقليمي والدولي معًا يتطلَّب أن تُحدِّد تلك الوحدة –ذات الهدف السلبي أو الإيجابي– لذاتها وللآخرين، الوظيفة الرئيسية التي تُؤدِّيها بشكل منتظم في هذا النسق الدولي، سواء كان إقليميا أو عالميا، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، خصوصا في دائرة المجالات الحيوية لتلك الوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي ويصير أحد مكونات سياستها الخارجية[3].

كما أنّ هولستي أعطى تعريفا آخر للدور القومي على أنّه "تعريفات صناع القرار للأنواع العامة للقرارات والالتزامات وَالقواعد وَالسلوكات التي تصدر عن دولهم، وَللوظائف التي ينبغي على أية دولة أن تؤدّيها على أساس مستمر، سواء في النظام الدولي أو في نظام إقليمي فرعي.

---

[1] Glenn Chafed, H. Abramson and Shrilled, **Role theory and foreign policy,** Belarusian and urinal compliance with the nuclear non-proliferation regime political psychology,17(4) December ,1996.p-p.272-276 .

[2] إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2013، ص. 39.

[3] Karl.J. Holsti,op. cit. p.233

وَبالتالي فهو صورة image لتوجهات وَوظائف دولهم ضمن أو اتجاه البيئة الخارجية[1] ".

وَقد أضاف هولستي بعض المفاهيم التي يمكن توظيفها في تحليل السياسة الخارجية مثل **أداء الدور** Role performance الذي يضمّ المواقف وَالقرارات وَالأفعال التي تتبنّاها الحكومات لتجسيد مفهومها الخاص لمقتضيات دورها. إضافة إلى **توصيفات الدور** Role prescriptions التي تتِمُّ تحت تأثير جملة من المعطيات النابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية، وتتمّ السلوكات دوما ضمن وضعية position تعتبر نظاما لتوصيفات الدور [2].

ويشتمل الدور الخارجي للوحدة الدولية على أربعة أبعاد رئيسية هي:[3]

- ✓ **البعد الأول:** تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الإقليمي والدولي، والمستوى الجغرافيّ الذي يوجد فيه هذا المركز، ويقصد بذلك تصور صانع السياسة الخارجية للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بالنفوذ، ودرجة النفوذ والقوة التي تتمتع بها الوحدة الدولية في هذا المجال، فقد يتصور صانع السياسة الخارجية لهذه الوحدة أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي أو الاثنان معا، وفي كل مستوى يقدم تصورا لدرجة التوسع والنفوذ المتوقعة.
- ✓ **البعد الثاني:** تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية، وتتفاوت تلك الدوافع ما بين دوافع صراعية أيديولوجية أو براغماتية أو تعاونية، ومدى عقيدة وإيمان تلك الدولة بدورها في الإقليم أو على المستوى العالمي، وتصوره أيضا تجاه الوحدات الدولية الأخرى ومعدل قوتها وقدرتها على التصدي والمقاومة، وتصورها لقدرات الدول الأخرى ذات المصالح الاستراتيجية في الدول المعنية بدورها.
- ✓ **البعد الثالث:** تصور صانع السياسة الخارجية للبيئة الاستراتيجية التي يتفاعل فيها من منطلق ذاتي مع دول أخرى أو أطراف أخرى لخدمة مصالحها وأجندتها في الإقليم، وتتألَّف هذه البيئة

---

[1] Vit Benes,Role theory:"A conceptual framework for the constructivist foreign policy analysis?"Paper prepared for the third Global international studies conference"World crisis**, Revolution or Evolution in the international community,**17-20 August,2011,Univercity of Porto, Portugal.

[2] Sofiane, Sekhri," the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries**",(African journal of political science and international relations,** vol.3 (10), October 2009), p.425.

[3] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، **مستقبل التوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الدور في العلاقات الدولية**، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، في موقع:
https://arabiangcis.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-/%D9%88-

من سياق داخلي وآخر خارجي، وظروف، وعلاقات، وتوجهات، وقضايا، وتهديدات، وفرص، وتفاعلات، ونتائج تؤثر في نجاح الدولة في علاقاتها مع العالم المادي ومع الدول والأطراف الأخرى، كما تضم عاملي المصادفة والمستجدات المستقبلية المحتملة.

- ✓ **البعد الرابع:** توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الإقليمي والدولي نتيجة أداء وظيفته، سواء الصراعية أو التعاونية في الإقليم أو العالم في ظل سيادة متغيرات وتحالفات ومواقف إقليمية ودولية معينة، تساعده أو تعرقله في تنفيذ استراتيجية لتحقيق دوره المرجّح في نطاق مشروعه وأجندته.

المطلب الثاني: مفهوم الدور الإقليمي في السياسة الخارجية وأنواعه

الدور هو أحد مكونات السياسة الخارجية للدولة، فالسياسة الخارجية ترتبط بشكل جدلي بالدور الذي ترسمه الدولة لنفسها، إذ هناك علاقة جدلية بين الدور الذي تهدف الدولة للوصول إليه وَالقرار السياسي الخارجي الذي تسعى لتنفيذه.

الفرع الأول: مفهوم الدور الإقليمي

أولا: تعريف الدور الإقليمي

حظيت دراسة الأدوار الإقليمية باهتمام متزايد نتيجة المتغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، والتي أدّت إلى اظهار الدور المتعاظم للقوى الإقليمية فيما يخصُّ التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكُّم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها، مع التراجع الملحوظ للقوى العظمى والتي لا تنتمي لتلك النظم الإقليمية، في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية دون إرادة الأطراف الفاعلة[1]. وحسب **ديفيد مايرز،** فإنّ الإنخفاض في قدرة الدول الكبرى على الإمتداد بقوتها بصورة موحدة على كوكب الأرض، قد سمح للدول الإقليمية ذات النفوذ بأن تمارس تطلُّعات للهيمنة ظلّت مكبوتة. وسواء لعِبت الدول المهيمنة المحتملة أمِ القوى الإقليمية المحورية دورًا تجميعيا أو تفريقيا، فإنّها ستبعث دائما ديناميكية جديدة في عمليات التوجه حيثما ظهرت[2].

[1] يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص 15.
[2] ناصيف يوسف حتي، "الإقليمية الجديدة بعد الحرب الباردة "، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 262، 263.

يُعرَّف الدور الإقليمي في السياسة الخارجية بأنّه "الوظيفة أو الوظائف التي تقوم بها الدولة في الخارج إن كان على المستوى الإقليمي، وَالتي تسعى من خلالها لتحقيق أهدافها مع مراعاة ما تملكه الدولة من إمكانيات مادية وَغير مادية في ذلك".

وَعليه فإنّ لكل وحدة دولية دورا تؤدّيه في بيئتها الخارجية في اطار النسق الدولي بما في ذلك الجوار الاقليمي للوحدة الدولية، وهذا بشكل مستمر، وهو ما يُعبِّر عن سياستها الإقليمية في أي نظام إقليمي تكون من الوحدات المُكوِّنة له، أو في أي منطقة تكون ذات أهمية استراتيجية في سياستها الخارجية.

ويُصْطلح على الأدوار التي تمارسها الدول في حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها أو المجاورة لها بـــ" السياسة الإقليمية"، ويختلف نمط السياسات الإقليمية، حيث أنّها قد تأخذ منحى صراعياً وقد تأخذ منحى تعاونيا، وفي ضوء استقرار المصالح والقضايا الإقليمية تتحدّد أدوات السياسات الإقليمية وشكل التحالفات التي تقوم بين دول الإقليم والأسس التي تستند إليها، ومدى الاستقرار الذي يستند أصلا إلى طبيعة نظام الإتصال السائد بين دول الإقليم من جهة وبين دول الإقليم والمحيط السياسي الدولي من جهة أخرى، ويمكن تحديد مجال السياسة الإقليمية ضمن مستويين:[1]

المستوى الأول: هو السلوك الصادر عن مجموعة وحدات أو دول الإقليم إزاء موقف ما سواء داخل الإقليم أو خارجه، معبرا عنه من خلال الهيكل التنظيمي للإقليم الذي يمثل آلية صنع القرار الإقليمي.

المستوى الثاني: هو سياسة الجزء اتجاه الكل، أو بعبارة أخرى سياسة دولة ما إزاء الإقليم حيث تتحدد سياسة الدول الإقليمية وفقا لطبيعة برامج تلك الدول ومبادئها وأهدافها وطبيعة كل المتغيرات المؤثرة في الموقف، وهنا تتباين سياسات الدول الإقليمية تبعا لِاختلاف المبادئ والأهداف، فضلا عن اختلاف الإرادات والقدرات .

فالدور الإقليمي للدولة مرتبط بجوارها الإقليمي سواء القريب منها أو البعيد عنها، وهو كذلك مرتبط بالناحية النفسية أو ما يُطْلق عليه في أدبيات السياسة الخارجية بالبيئة النفسية لصانع القرار، لأنّه يعبّر عن ادراكات صانعي القرار في السياسة الخارجية لأي دولة. وهذا ما يُعبِّرُ عنه الدكتور صبري مقلد من خلال قوله: "أنّ تفسير السلوك الإقليمي لأية دولة يصبح ممكنا بالرجوع إلى

---

[1] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص.21.

الإدراك الذي يحمله صانعوا السياسة الخارجية فيها للدور الذي يمكن لدولتهم أن تقوم به في الظروف الدولية التي تكون طرفا فيها، أو بمعنى آخر فإنّ الدور هو المفتاح الرئيسي في التعرف على السلوك الخارجي للدولة، كما يقدّم مؤشّرا مُهِمًّا يساعد على التنبؤ وَلو إلى حد ما بأنماط السلوك الذي يمكن أن تتحرّك به الدولة في مواقف خارجية معينة [1] ".

لكنّ مفهوم الدور لا يرتبط فقط بالبيئة النفسية (إدراك صانعي القرار) بل يرتبط بالبيئة العملية للدور، أي كيفية ممارسة هذا الدور في الواقع العملي بما يفرضه هذا الواقع سواء كان في الإطار الإقليمي أو الدولي، من استخدام لإمكانيات الدولة وَمواردها المختلفة لتحقيق الأهداف المرجوة من ذلك الدور، من خلال فعالية الممارسة الدولية لصانعي القرار. وَعليه فإنّ ممارسة الدور ترتبط بكفاءة القدرات والإمكانيات التي تنقله من حدود الإدراك إلى أرض الواقع ليمارس بفعالية [2].

لذلك يكون لزاما على كل دولة في إطار السعي للوصول لدور إقليمي معين، أن تَدْرُس البيئة الدولية والإقليمية التي تتفاعل معها وَأن تعرف إمكانياتها وَقدراتها وكذا توقُّعات الأطراف الدولية الأخرى لمدى قبول أو رفض هذا الدور. إذ يتطلّب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدّد كلُّ وحدة لذاتها وَللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة أو الوظائف التي يمكن أن تؤدّيها في إطاره بشكل مستمر، وَماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي [3].

فالدور الإقليمي هو نمط غير ثابت من السلوك تبعا لاختلاف القدرات والتوازنات، حيث أنّ الدور الذي تُؤدِّيه دولة ما يختلف عن الدور الذي تؤدِّيه دولة أخرى، ويعود ذلك إلى اختلاف طبيعة الدول فضلا عن اختلاف المتغيرات المحيطة بالموقف وكذا الاختلاف في أهداف الدول ومصالحها، ويرتبط بالنتيجة بجملة شروط يأتي في مقدمتها: حجم الدولة ومكانتها في الإقليم الذي تنتمي إليه، وطبيعة التوجه العام السياسي للدولة في محيطها الإقليمي وبأهداف تلك السياسة ومدى توفُّر المواد اللَّازمة لتنفيذها فَضْلاً عن الأدوات التي يتمُّ تحديدها لتحقيق تلك الأهداف، فضْلًا عن قبول واعتراف البيئة الإقليمية والدولية لهذا الدور حتى يتغير ويكتسب صفتي الاستمرار والفاعلية[4].

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص.39،40.

[2] دنيا جواد الجبوري، "الدور الإقليمي العراقي ...رؤية في الثوابت الإستراتيجية والتحديات المستقبلية"، (**المجلة السياسية والدولية**، العدد 15، بغداد، سنة 2010)، ص.211 .

[3] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت: دار الجيل، 2001، ص. 48.

[4] محمد سعد أبو عمود، "الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي"، (**مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، جانفي 1998)، ص. 130.

وبناءً على ما تقدَّم فإنّ الدور الإقليمي الذي تؤدِّيه قوى إقليمية معينة يختلف في تأثيره تبعا لعاملين:[1]

أ/ القدرات الذاتية والمادية والمجتمعية التي يركن إليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوى الأمر الذي يُحَدِّدُ أداءها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ب/ علاقة الدور الإقليمي للدولة بالقوى الإقليمية والقوى الدولية التي تستند إليها تبعا لمفهوم المصالح المشتركة وطبيعة تلاقي المصالح والاستراتيجيات.

فَلِنمط توزيع القوة في النظام الإقليمي دوره في تحديد أبعاد الدور الذي يمكن أن تؤدِّيه الدولة وفقا لما تملكه من قدرات مادية ومجتمعية، وَوِفْقًا لما يسمح به ذلك النمط للدولة من حرية للحركة، أو ما يفرضه عليها من قيود تحد من حركتها إقليميا ودوليا، لذا نجد أنّ هناك طبقات أو مراتب للأدوار الإقليمية والدولية، وهناك أدوار رئيسة وأدوار تابعة، وهناك أدوار قيادية وأدوار ثانوية، ولكل نظام إقليمي دولة قائدة تمارس فيه الدور الأساسي، تليها أدوار أخرى أقل تأثيرا [2].

وتَنْصرِف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام أساسا بالأدوار التي تلعبها، أو يُحتمَل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، والتي تمتلك عناصر القوة التي تُمَكِّنُها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي، والمشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، وتُصنَّف هذه الدول ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، أي الدول الرئيسية التي تؤثر طبيعة العلاقات القائمة بينها، وطبيعة السياسة الإقليمية لكل منها ومستوى إمكانياتها، وشكل تحالفاتها الداخلية والخارجية على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية وكذا الإستراتيجية، فضْلاً عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام الإقليمي أي ما إذا كانت تعاونية أو صراعية[3].

ثانيا: خصائص الدور الإقليمي

يتميّز الدور الإقليمي في السياسة الخارجية بخصائص معينة تتمثّل في:

1- أنّ الدور ليس مجرّد تصور يقدِّمه صانع السياسة الخارجية بل يرتبط أساسا بتجسيده على

[1] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص، ص.47 ،48.

[2] منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008، ص. 39

[3] يونس مؤيد يونس، مرجع سبق ذكره، ص. 18

أرض الواقع من خلال الممارسة.

2- مفهوم الدور يشمل أيضا تصور صانع السياسة الخارجية للأدوار التي يؤديها أعداؤه الرئيسيون في الساحة الدولية وذلك بغية الاستفادة من ذلك في تعامله معهم.

3- من المُتَصوَّر أن تلعب الدولة أكثر من دور واحد في آن واحد وهذا مرتبط بمدى وحجم تأثيرها وإمكانياتها.

4- من الممكن أن تقوم الدولة بدور على المستوى الإقليمي، وبدور آخر مختلف على المستوى العالمي.

5- تتفاوت الأدوار الإقليمية للدولة طبقا لدرجة التدخل "في الشؤون الدولية وطبقا لمضمون الدور، فقد يتضمّن الدور دورا تدخُّلِيًا نشيطا أساسه السعي النشيط لتغيير الأوضاع الراهنة بشكل جذري كدور قاعدة الثورة مثلا.

6- يجب أن يتوافق اهتمام الدولة بالدور الخارجي بانعكاس هذا الدور الإيجابي على الأمن القومي للدولة بمعناه الشامل [1].

الفرع الثاني: أنواع الأدوار الاقليمية في السياسة الخارجية

كما سبق الحديث، يمكن للدولة أن تلعب دورا دوليا وَآخر إقليميا، وفيما يلي يتمّ الإشارة إلى أنواع الأدوار الإقليمية على المستوى الإقليمي:

1- الموازن الإقليمي: يعني قيام الدولة بمسؤولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول في إقليم معين.

2- الوسيط الإقليمي: تحمل الدولة لمسؤولية التوفيق وَالوساطة في الصراعات الإقليمية بين الدول في إقليم معين.

3- المدافع الإقليمي: ينصرف هذا الدور إلى تحمُّل الدولة مسؤوليات قيادية خاصة اتجاه قضايا تنحصر في منطقة جغرافية محدّدة، وَهو يؤكد على ضمان الحماية لدول الإقليم وَالوقوف في وجه أي خطر خارجي[2]. أي أنّ الدولة لها مسؤولية محدّدة في حماية مجموعة من الدول في إقليم معين

---

[1] محمد السيد سليم،" ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 149، جويلية 2002)، ص - ص.15-18.
[2] زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا: منشورات ELGA، 1994، ص.69.

في مواجهة العدوان الخارجي.

4- قائد التكامل الإقليمي: يعتقد صانع السياسة الخارجية أنّ لدولته مسؤولية خاصة في توحيد مجموعة من الدول في إقليم معين، أو تحقيق قدر ملائم من التعاون وَالتنسيق فيما بينها، ومن أمثلة هذا الدور دور مصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر [1].

5- الجسر الدولي وَالإقليمي: يتضمّن هذا الدور تصور صانع القرار أنّ لدولته مسؤولية دولية في تعميق وَتسهيل التفاهم الدولي، وَذلك من منطلق أهمية دولته في هذا الدور بسبب وضعها الجغرافي أو بسبب مكانتها الموثوقة عند الوحدات الدولية الأخرى [2]. أي أنّ طبيعة هذا الدور تتمثَّل في أداء الدولة لوظيفة اتصالية بين الوحدات الدولية في إقليم معين من جهة، وبينها وبين مختلف الدول في أنحاء العالم من جهة أخرى، وَذلك لتحقيق التعاون.

6- المعرقل أو المعوق الإقليمي: حين تتَّجِه الدولة إلى عرقلة أي تفاعلات إقليمية ترى أنّه من شأنها المساس بمصالحها أو بدورها في إقليم معين.

7- المسهِّل أو الميسِّر الإقليمي: حين تتبنّى الدولة خيار تسهيل وتيسير التفاعلات الإقليمية في إقليم معين، شرط ألّا يؤثر ذلك على مصالحها وَدورها، كما تسعى لتوفير فرصة لنفسها بضبط التفاعلات الإقليمية بما لا يؤدِّي إلى خروجها عن سيطرتها[3].

وهذه الأنواع ليست كلها بل أهمها فقط، إذ هناك أنواع أخرى من الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدولة، سواء في إطارها الإقليمي أو الدولي على السواء، وَتتمثّل في:

1/ الزعيم الإقليمي: هو الدور الذي تقوم به دول وَترى أنها تمثل قائدا أو زعيما إقليميا في ذات الإقليم أو المنطقة التي تنتمي إليها. والدول التي تتبنى هذا الدور عادة ما تتمتع بإمكانات كبيرة ومتنوعة في كافة المجالات الاقتصادية وَالسياسية وَالعسكرية، مقارنة مع بقية الدول التي تنتمي لنفس المنطقة. أي أنّ الدولة التي تضطلع بهذا الدور يكون لها ثقل مؤثر في المحيطين الإقليمي والدولي. وَهي بذلك تعمل للتأثير على أنماط الاتجاهات الإقليمية، وتحاول أن تجعل من اتجاهها العام الاتجاه السائد والمسيطر في المنطقة ومن ثم توظيف ذلك لتحقيق أهدافها على الصعيد الدولي.

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سابق، ص. 62.
[2] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سبق ذكره، ص. 71.
[3] محمد سعد أبوعامود، "الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد147 ،أفريل 2002)، ص،ص.55،54 .

2/ حامي العقيدة: يتصور صانع القرار في هذا الدور أنّ دولته تقوم بحماية القيم والعقائد السائدة في مجموعة الدول. وهذه القيم وَالعقائد قد تكون سياسية وَقد تكون دينية، ومن الأمثلة على ذلك الدور السعودي في العلاقات الدولية، وَالدور الذي يلعبه الفاتيكان [1].

3/ المستقل النشيط: وَهذا الدور عادة ما تقوم به دول حيادية. حيث يرى صانع القرار أنّ الوضع الحيادي يجعل دولته مستقلة في انتهاج سياستها الخارجية بعيدا عن أي ضغوط أو مصالح أجنبية، وَأنّ هذا الوضع يكسبها مصداقية لدى كافة الوحدات الدولية، وبالتالي يتسنى لها تسخير ذلك في خدمة قضايا الأمن وَالسلام الدولي.

4/ مركز انطلاق العمل الثوري: وفقا لهذا الدور يرى صانع القرار أنّ دولته تتحمّل واجب قيادة الحركات الثورية في الخارج، وَمدِّهَا بالمعونة والدعم المادي والمعنوي، وتوفير قواعد التدريب لها على أرض الدولة. وَمن الأمثلة على هذا الدور الذي لعبته الصين الشعبية في عقدي الخمسينات وَالستينات من القرن العشرين.

5/ المؤيِّد للثورة: يختلف هذا الدور عن دور مركز انطلاق العمل الثوري، فهو لا يعني الالتزام بتقديم الدعم المادي أو تنظيم الحركات الثورية وتوفير كل وسائل الدعم الممكنة، وإنّما ينصرف إلى التأييد المعنوي. ويبرز هذا الدور عند العديد من الدول النامية التي ترى أنّ من واجبها تأييد حركات التحرر وَالتعاطف معها. وهذا يكون بشكل خاص في الأمم المتحدة عند التصويت على قضايا تتعلّق بالمناطق الخاضعة للاستعمار.

6/ المثال أو النموذج: تسعى الدولة في هذا الدور إلى اكتساب الشهرة الدولية، إذ ترى أنّها تعكس النموذج الذي يجب أن تقتدي به الدول الأخرى من خلال انتهاج سياسات داخلية معينة. ومن الأمثلة على ذلك دولة تونس (في مرحلة ما قبل الثورة) التي كانت ترى نفسها أنّها تمثّل نموذجا للدول الأخرى في الاهتمام بالأمور التنموية.

7/ الحليف المخلص: وَينصرف هذا الدور إلى أنّ الدولة ترى في الحلف التي هي عضو فيه أفضل وسيلة لحماية وَضمان استقلالها وَسيادتها. وَبالتالي فهي تحرص على أن تظلّ حليفا مخلصا لخدمة أهداف التحالف، وَتكون على درجة كبيرة من الارتباط وَالتقارب مع القطب الرئيسي في هذا التحالف. وَمن الأمثلة على ذلك دور بريطانيا في حلف شمال الأطلسي.

[1] زايد عبيد الله مصباح، مرجع سبق ذكره، ص، ص.68، 69.

8/ المحب للسلام العالمي: وَهو الدور الذي تقوم فيه الدولة بانتهاج سياسة خارجية تتماشى مع القوانين وَالأعراف الدولية، وَتسعى إلى تجسيد مبادئ وَأهداف الأمم المتحدة. ويتميز هذا الدور بالعمل على تقوية أجهزة الأمم المتحدة وَالمشاركة شبه الدائمة في الدبلوماسية الوقائية التي تمارسها الأمم المتحدة، سواء أكان في شكل قوات حفظ سلام أم قوات مراقبين أو القيام بمهام الوساطة في إطار الأمم المتحدة. وَتُعْتَبَر الدول الإسكندنافية السويد، النرويج وَالدانمرك خير مثال على ذلك [1].

وبذلك نجد أنواعا عديدة من الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدولة الواحدة في تفاعلاتها الخارجية، كما يمكن للوحدة السياسية أن تلعب أكثر من دور واحد سواء في إطار بيئتها الدولية أو الاقليمية.

إذ يعتمد دور الدولة إقليمياً بشكْلٍ أو بآخر على طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية، وعلى طبيعة الأدوار الأخرى التي تؤدِّيها القوى الأخرى في المحيط الإقليمي والدولي للوحدة السياسية. ومن ثمَّ، فإنّ لنمط توزيع القوة في النظام الإقليمي دوره في تحديد أبعاد الدور الذي يمكن أن تؤدِّيه الدولة وفقاً لما تملكه من قدرات مادية ومجتمعية، ووفقاً لما يسمح به ذلك النمط للدولة من حرية للحركة، أو ما يفرضه عليها من قيود تحد من حركتها إقليمياً ودولياً، لذا نجد أن هناك طبقات أو مراتب للأدوار الإقليمية والدولية، وهناك أدوار رئيسة وأدوار تابعة، وهناك أدوار قيادية وأدوار ثانوية، ولكل نظام إقليمي دولة قائدة تمارس فيه الدور الأساسي، تليها أدوار أخرى أقل تأثيراً، ومثال ذلك الدور القائد لمصر في النظام الإقليمي العربي، والدور القائد للسعودية في النظام الإقليمي الخليجي[2].

المطلب الثالث: مقومات الدور الإقليمي في السياسة الخارجية

إنّ الدور الذي تلعبه الدولة إقليميا أو دوليا كان، يعتمد على تفاعل مجموعة من المتغيرات أو المقومات المادية والمجتمعية التي تشَكِّلُ عناصر القدرات القومية، والتي بدورها تشكل المقومات الأساسية للدور، وأبرزها:

1- المتغيرات الجغرافية: فالموقع الجغرافي يحدّد المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية، وطبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة التي توجه سياستها الخارجية في أغلب الأحيان إلى

---

[1] نفس المرجع السابق، ص،ص. 71،72 .

[2] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص.39.

المنطقة الجغرافية التي تقع في إطارها، والتي تشكّل المجال الحيوي الذي قامت عليه نظريات ماكندر وَسبيكمان وَغيرهما، هذا فضلا عن العناصر الأخرى كالمساحة والتضاريس ومواقع المرور وتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

2- **الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية المتاحة** التي تشكّل الأساس المادي للنمو الاقتصادي الذي يمكّنها من الدخول في علاقات اقتصادية مكثّفة، فضلا عن كونه يؤثر في قدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحروب.

3- **المتغيرات المجتمعية**، وَما يتّصل بها من قيم ثقافية وتقاليد اجتماعية وتجارب تاريخية، تؤثر في تكوين الرأي العام وَالجماعات الضاغطة، والاطار الاجتماعي للنظام السياسي وما يتعلّق به من أحزاب وَأيديولوجيات وَإرادات[1]. وَقدرة أعضاء السلطة السياسية في النظام السياسي على ترجمة تلك الموارد خدمة لأهداف الدولة المسطّرة تماشيا مع تلك الموارد وَالمقومات.

4- **المقومات العسكرية الاستراتيجية**، وَهو يرتبط بالقدرات العسكرية للدولة سواء كانت قدرات تقليدية أو حديثة (نووية أو بيولوجية)، وَخبرة الدولة وَقدرتها على استخدامها في الوقت والمكان المناسبين، دون إحداث أضرار.

5- **المقومات الموضوعية**، وَالتي تشمل كلا من الهيكلية الهرمية للنظام الدولي والإقليمي المحيطة بالدولة، وَتمييز طبيعته وَتفاعلاته المختلفة، وَكذا طبيعة التحالفات وَالصراعات الموجودة فيه وَمحاولة استثمارها لصالح الدولة (مثلا الدخول في وساطات لحل الأزمات والنزاعات الموجودة فيه)، مع ضرورة رصد الدولة للفرص الدولية أو الإقليمية المواتية لتلعب الدور الإقليمي المرسوم على مستواها.

فهناك تفاعل بين مقومات الدولة المادية والمجتمعية وَدورها على الصعيد الخارجي عبر مستوى القوة الذي تكتسبه، بيد أنّ ذلك يرتبط إلى درجة كبيرة بكيفية ادراك صانع القرار السياسي للعلاقة وتوظيفه لقدرات دولته في ضوء المتغيرات الخارجية الناشئة في المحيط الخارجي .

وحتى يكون دور الدولة فعّالا من الناحية الواقعية وَالعملية، مهما كان نوع الدور الذي تتبنّاه في سياستها الخارجية، لابدّ أن يضع صانعو القرار فيها مجموعة من الاعتبارات أو ما يطلق عليه متطلبات الدور أو مقومات الدور، وهي :

---

[1] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص.44.

1- مدى توافر موارد القوة اللازمة للقيام بهذا الدور.

2- مدى توافر الإرادة السياسية اللازمة لتفعيل الدور.

3- توازن القوى الإقليمي وَمدى تأثره بهذا الدور.

4- رؤية الأطراف الإقليمية الأخرى لتأثير هذا الدور على مصالحها.

5- مدى تقبُّل الأطراف الدولية الأخرى لقيام الدولة بهذا الدور.

6- رؤية الأطراف الدولية الأخرى ذات المصالح في هذا الإقليم لهذا الدور وتأثيره على هذه المصالح[1]. وَيرتبط الدور الخارجي للدولة بمتغير جد مهم، هو إدراك صانع القرار في أي دولة لطبيعة التغيرات الحاصلة سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى المحيطين الدولي وَالإقليمي.

فإدراكات القادة السياسيين لدور دولهم يحدّد دور الدولة فعليا وَواقعيا بحسب ما يتوقّعونه وَما يسعون لتحقيقه من أهداف حسب إدراكهم، فكما يرى هيرمان وَروزنو وَكيجلي، أنّ الدور يعني إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي. ففهم الخريطة الإدراكية للقائد السياسي يساعد -إلى حد كبير- على تحليل دور الدولة خارجياً على الصُعُد كافة، فالعوامل الشخصية تؤدِّي دوراً حاسماً في رسم الدور الإقليمي والدولي للدولة وتنفيذه، ويزداد أثر المتغيرات الشخصية والخريطة الإدراكية لصانع القرار كلّما زادت سلطات اتخاذ القرار التي يتمتّع بها القائد، وحيث تَقِلُّ القيود المفروضة داخلياً على سلطاته، ومن ثمَّ تقِلُّ قوى المعارضة لسياساته الداخلية والخارجية [2].

وَنقصد بالقائد السياسي من يتولّى موقع اتخاذ القرار السياسي ورسم سياسة الدولة الخارجية، فالقيادة هي التي تقود النظام السياسي وتؤشِّر حركته السياسية [3].

إنّ امتلاك الدولة لإرادة القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم، أو إدراك تلك الدولة لنفسها في حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط كما يرى **هولستي Holsti** بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية، ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صنّاع القرار، لما تتوفّر عليه وحدتهم من عناصر القوة، وَطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر، ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة.

---

[1] محمد سعد أبو عامود، "الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"، مرجع سبق ذكره. ص.55.

[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 48،49.

[3] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص.

وَيُلْقِي اختلاف النظم السياسية بظلاله وتأثيراته على الدور الذي يمكن أن يقوم به القائد السياسي في رسم سياسة الدولة الخارجية وقيادة حركتها السياسية، فالقائد السياسي يعبّر من خلال دوره عن مجموعة أهداف ومصالح النظام، وَيُوَظِّف مؤسساته لخدمة هذه المصالح. كذلك يتحرّك القائد السياسي إقليمياً ودولياً في ضوء المتغيرات المحيطة بالموقف وطبيعة إدراكه لها، وتعامله معها بما ينسجم وموقع دولته في النسق الدولي، وقدرته على التأثير في هذا النسق عبر اختيار البديل المناسب في مواجهة المواقف التي يتَّضح فيها مستوى دور الدولة، وذلك من خلال أساليب عدة يلجأ إليها؛ فقد يكون اختياره من خلال تحليل الجوانب المختلفة للموقف الدولي والإقليمي، أو اعتماداً على إدراكه للموقف، واعتماداً على الجوانب المعرفية للقائد[1].

تأسيسا على ما تقدّم، تتوقّف عملية التأثير المتبادل وتحديد مستوى وفاعلية الدور الذي تقوم به الوحدات السياسية عند متغيرات أساسية أبرزها:

1- المتغيرات الداخلية وَتأثيرها سلبا أو إيجابا في قوة الدولة.

2- المتغيرات الخارجية، حيث تتحدّد مستويات الاستجابة لها على طبيعة الحاجات ومدى هذه الحاجات.

3- إدراك صانع القرار لطبيعة العلاقات بين المتغيرات الخارجية وَالداخلية، وهو أمر يتوقّف على مدى ما يدركه صانع القرار، فضلا عن طبيعة العملية الاتصالية، ولا سيما في الوقت الحاضر، حيث يعيش العالم ثورة المعلومات، وفي ضوئه فإنّ التأثير يمَارَس عبر وسائل عديدة، منها الاقناع وَالترغيب وَالترهيب، العقاب وَاستخدام القوة.

وَلذلك فإنّ العلاقات الإقليمية وَالدولية تحدّد طبيعة الدور، إن كانت علاقات متوازنة أو علاقات تبعية، حيث يصبح الأداء متأثِّرا بدور القوى الدولية في نظام التوازن الإقليمي، مثل دور القوى العظمى في الحروب الهندية- الباكستانية، والحرب العراقية- الإيرانية. ولذلك يصبح الكلام عن دور إقليمي مستقل للقوى الإقليمية من دون معنى عندما يتمُّ عزله عن تأثير المتغير الخارجي.

في ضوء ما تقدّم يأتي الدور الإقليمي في ضوء مرتبة الدولة وَمنزلتها في تصاعد الطبقات الإقليمية، ذلك أنّ تنوّع مراتب القوة السياسية يسمح بوجود الدوائر المتتابعة في داخل النظام الإقليمي بحيث يعبّر النظام الإقليمي من حيث الواقع عن نوع التصاعد القيادي ليصل إلى القمة

[1] محمد السيد سليم،" ثورة يوليو والدور الخارجي المصري، مرجع سبق ذكره، ص.481.

حيث تتمركز الدولة القائد[1].

وَتبعا لذلك فإنّ الدور الإقليمي الذي تمارسه قوة إقليمية ما يختلف في تأثيره تبعا لعاملين أساسيين هما:

– القدرات الذاتية المادية وَالمجتمعية التي يركن إليها السلوك السياسي الخارجي لتلك القوة، الأمر الذي يحدّد أداءها على الصعيدين الإقليمي وَالدولي، وتبعا لذلك يتحدّد فعلها ومدى تأثيرها في القوى الإقليمية الأخرى، قوة أو ضعفا، بحسب طبيعة القدرات التي تمتلكها تلك القوى.

– العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما وَالقوى الدولية التي تستند إليها وفقا لمفهوم المصالح المشتركة وَطبيعة تلاقي المصالح وَالاستراتيجيات [2].

ويعتمد دور الدولة إقليمياً بشكل أو بآخر على طبيعة العلاقات الإقليمية والدولية، وعلى طبيعة الأدوار الأخرى التي تؤدِّيها القوى الأخرى في المحيط الإقليمي والدولي للوحدة السياسية. ومن ثمّ، فإنّ لنمط توزيع القوة في النظام الإقليمي دوره في تحديد أبعاد الدور الذي يمكن أن تؤديه الدولة وفقاً لما تملكه من قدرات مادية ومجتمعية، ووفقاً لما يسمح به ذلك النمط للدولة من حرية للحركة، أو ما يفرضه عليها من قيودٍ تَحُدُّ من حركتها إقليمياً ودولياً، لذا نجد أنّ هناك طبقات أو مراتب للأدوار الإقليمية والدولية، وهناك أدوار رئيسة وأدوار تابعة، وهناك أدوار قيادية وأدوار ثانوية، ولكل نظام إقليمي دولة قائدة تمارس فيه الدور الأساسي، تليها أدوار أخرى أقل تأثيراً، ومثال ذلك الدور القائد لمصر في النظام الإقليمي العربي، والدور القائد للسعودية في النظام الإقليمي الخليجي[3]. وَهذا في مراحل معيّنة من تاريخ التطوّر وَالانسجام في العلاقات العربية العربية.

يحدِّد **فريدريك بيرسون** **Frederick Pearson** ثلاث مستويات لتفاعل أدوار الدول داخل النظام الإقليمي، يمكن من خلالها فرز دول القلب عن دول النظام (سبق الحديث عن هذه النقطة في المبحث الأول من هذا الفصل) وَهذه المستويات هي:

–**النزاع:** يقصد به، مدى تجاوب الدولة مع النزاع الرئيسي المثار داخل النظام.

–**المشاركة:** تعني، مدى مشاركة الدولة في العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع أعضاء النظام.

---

[1] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص. 47.
[2] نفس المرجع السابق، ص، ص.47،48.
[3] منصور حسن العتيبي، مرجع سبق ذكره، ص. 93.

-**المساعدة:** أي مدى تجاوب الدولة مع القضايا المثارة، وتقديم المساعدات اللازمة في وقت الحاجة، أي مدى تحمل الدولة لمسؤولية النظام وقضاياه.

هذه المستويات، تفِّسر الكثير من عمليات الحراك أو التغيير في المواقع التي تحدث داخل النظم الإقليمية، من خلال تحوُّل موقع الدول من القلب إلى الأطراف والعكس، وهذه العملية من أهم أنماط التفاعلات التي تحدث داخل النظم[1].

بالنظر لإمكانية التحول في مواقع الدول من مركز النظام إلى هامشه أو العكس، فإنّه من الطبيعي الذهاب إلى أنّ حركة تبادل الأدوار ممكنة، حيث تنتقل القوى في أداء أدوارها من مرتبة إلى أخرى، تبعا لاختلاف عناصر القوة في الزمن، وتأثيرها في طبيعة التوازنات الإقليمية والدولية. فقد انتقل الاتحاد السوفياتي السابق مثلا من دور القوة العظمى الثانية إلى دور قوة كبرى تقليدية في الوقت نفسه الذي تبوّأت فيه الولايات المتحدة مركز القطب الأول في ظل نظام أحادي القطبية (في الفترة التي أعقبت مباشرة سقوط الاتحاد السوفييتي إيذاناً بنهاية الحرب الباردة)، ولَفترة قادمة يتحدّد مسارها وَمداها في ضوء مدى امكانية بروز أقطاب دولية أخرى [2].

إنّ توزيع القوة في النظام العالمي الذي يتشكّل الآن، والاتجاه نحو ظهور عالم متعدد الأقطاب، زاد من التنافس على النفوذ من جانب العديد من الأقطاب الاقليمية القائمة وَالمحتملة، وَسعي كل قطب إلى انشاء أو وضع حدود للإقليم الخاص به، وَإحدى جوانب هذه المحاولة رسم خطوط فاصلة جديدة على يد القوى الاقليمية، وَهكذا فإنّ دولا كثيرة تسعى الآن للقيام بدور جديد، فهي تريد صياغة مكانة جديدة على المسرح الجيوستراتيجي المتغير، وَنتيجة هذه المحاولات هي زيادة درجة اقليمية لدور تلك الدول، سواء لعبت الدول المهيمنة المحتملة أو القوى الإقليمية المحورية دورا تجميعيا أو تفريقيا، فإنّها سوف تبعث دائما ديناميكية جديدة في عملية التوجه الإقليمي حيثما ظهرت[3].

يفترص **هولستي** من خلال تحليله لنظرية الدور، أنّ الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكا قويا بنفسها كقيادة إقليمية، وَيختلف وضع الدولة المهيمنة طبعا باختلاف الإقليم الذي تنتمي إليه وَخصائصه، فهذه الخصائص تحكم إلى درجة كبيرة دور تلك الدولة المهيمنة أو الطامحة إلى الهيمنة، كما يتوقف الدور أيضا على خصائص القوة المهيمنة نفسها، وعلى وجود قوة مهيمنة أو

---

[1] محمد السعيد ادريس، **تحليل النظم الإقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص. 77.

[2] هاني الياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص.48.

[3] ناصيف يوسف حتي، **الاقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة**، مرجع سبق ذكره، ص، ص.262،263.

اكثر في النظام، فالعلاقة نسبية بين الإقليم وَخصائصه من ناحية، وَمكانة الدولة المهيمنة او المتطلعة إلى الهيمنة من ناحية أخرى .

وَبذلك فإنّ الدور الإقليمي للدولة في إطار النظام الدولي يرتبط بمجموعة عوامل وَمحدِّدات إقليمية، هي:

- طبيعة النظام الإقليمي وَخصائصه، أي توزيع مفردات القوة داخل النظام الإقليمي.
- وجود قوة اقليمية أو أكثر مناوئة أو منافسة لها متساوية معها في القوة.
- المصالح العالمية في النظام الإقليمي (بمعنى وجود مصالح لقوى دولية في النظام الإقليمي).
- نمط وَطبيعة الإمكانات وَالقدرات الذاتية للدولة داخل المنظومة الإقليمية.
- درجة الاستقرار وَالتماسك في بنية النظام الإقليمي.
- نوعية القيادة الإقليمية .
- طبيعة الأهداف وَالمصالح الإقليمية [1].

المبحث الثالث: طبيعة المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة

إنّ الحديث عن المتغيرات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، يُحيلنا مباشرة إلى الحديث عن التحليل في مستوى النظام الدولي وتحديد متغيراته (نظام فترة ما بعد الحرب الباردة). من خلال تحديد طبيعته هل هو نظام أحادي أم ثنائي القطبية أو متعدّد الأقطاب، ومحاولة ربط تغيراته بالنظام الشرق أوسطي(حتى تخدم هذه المتغيرات الدولية التحليل الذي سيكون في الفصل الثالث)، وهذا في المطلب الأول من هذا المبحث. أمّا المطلب الثاني فسيتمّ التطرق فيه إلى التغير الحاصل في طبيعة القضايا المطروحة على مستوى النظام الدولي بمختلف تأثيراتها وتداعياتها في النطاقين الدولي والإقليمي. أمّا في المطلب الثالث فسيتمّ تناول التغير في مستوى الفواعل في العلاقات الدولية –التي تتفاعل في إطار النظام الدولي، وباعتبار بروز فواعل أخرى جديدة غير الدولة في الساحة الدولية أصبحت هي الأخرى فاعلا مهما في الساحة الدولية، كالمنظمات الدولية والاقليمية الشركات المتعددة الجنسيات، وحتى التنظيمات الجهادية أو الإرهابية، كتنظيم الدولة الإسلامية الذي أصبح يطلق عليه "تنظيم داعش" .

[1] دنيا جواد الجبوري، مرجع سبق ذكره، ص.212.

المطلب الأول: التغير على مستوى هيكل النظام الدولي

يعتبر التغير وَالتحول السّمة البارزة في العلاقات الدولية على مرِّ السـنين. إذ منـذ معاهـدة وستفاليا WESTPHALIA 1648 – وَالتي أسّست لقيام الدولة القومية – والنظام الدولي يتغَيَّرُ من حيث طبيعته وَهيكله وعلاقات التفاعل المختلفة على مستواه، فالنظام الدولي لمرحلة ما بعـد معاهـدة وستفاليا كان مبنيا على توازن القوى بين الدول، والنظام الذي ساد مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كان نظاما متعدد الأقطاب، وفي مرحلة الحرب الباردة انتقل النظام إلـى الثنائيـة القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي)، وصولا إلى نظام ما بعد الحرب الباردة مباشرةً الذي صرّح بقيامه الرئـيس الأمريكي السابق "جورج بوش الأب" واصفا إيّاه بالنظـام الدولي الجديد. فالعلاقات الدولية سمتها الأساسيـة التغيُّر. هذا الأخير أبْرَزَ العديد من التحـولات مسّت أبعادا مختلفة في النظام الدولي، وغيّرت شبكة التفاعلات وَقوى التأثير وموازين القوى على مستواه، ما جعله يمرُّ بمرحلة انتقالية.

إذ لم تستقِرْ بَعْدُ معالم هذا النظام وَأثار جدلا كبيرا حول طبيعته، هل هو نظام دولي جديـد أو متجدِّد. لكن ما يهمّنا في تحليلنا أنّنا نُقِرُّ بأنّ النظام الدولي الذي بُنِيَ على أنقاض سقـوط الاتحاد السوفيـيتي مـازال في طـور التشكـُّل وَالتّهيْكُل، وَلم يستقر بعد، ما يجعل التحولات الدوليـة على مستواه أيضا مستمـرة وغير ثابتـة وَأنّها لم تُؤَدِّ بعْد لنتائج حاسمة، على اعتبار أنّها تابعة له ومنبثقة من حركية النظام الدولي نفسه وتفاعل العلاقات الدولية في إطاره.

يقرّ أصحاب نظرية النظم بأنّ الخصائص البنيوية(الهيكلية) للنظام الدولي تُؤثِّر على سـلوك الوحدات الدولية المكوِّنة لهذا النظام.

وَيُقْصَد بـ**هيكل النظام الدولي** توزيـع القدرات في هذا النظـام وبالتالي ترتيب الوحدات المُكوِّنة له بالنسبة لبعضها البعض [1].

هذا النظام الذي يتحدَّد بنمط توزيع القوة فيما بين الدول الكـبرى عند قمة ذلك النظـام، وهو بدوره يُحدِّد نمط القطبية في النظام الدولي ذاته [2]. فطبيعة قوة الدول هي التي تحدِّد نمـط هيكـل النظام الدولي. وقد ارتبط مفهوم القوة في العلاقات الدولية بمفهومين، حيث استخدمه البعض بمعنى

---

[1] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مرجع سبق ذكره. ص .25.
[2] مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003)، ص. 66.

عناصر القوة (عسكرية، اقتصادية) بينما استخدمه البعض الآخر بمعنى القدرة على تغيير سلوك الآخرين. وفي هذا الصدد عرّف **هانز مورغنثاو** **HANS MORGENTHAW** القوة بأنّها "قدرة الإنسان على التحكُّم في تفكير وأفعال الآخرين" [1]. بالتركيز على متغيِّر القوة فإنّه هناك فريقان يحلّل كل واحد منهما النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة حسب معطياته. فريق يعطي الأولوية للقوة العسكرية، وفريق يركِّز على عناصر القوة الاقتصادية وَالسياسية.

يرجّح الفريق الأول أنّه بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية أن تلعب دور القطب الواحد المسيطر على العلاقات الدولية، نظرا لتمتّعها بقوة عسكرية هائلة. أمّا الفريق الثاني فهو يقرّ أنّه تنتفي إمكانية سيطرة أي قوة منفردة على مختلف التفاعلات الدولية [2]، كما أنّ هناك من يَعتبِر النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة نظاما أحادي القطبية، بينما يذهب تحليل آخر إلى أنّ النظام الدولي الجديد سوف يكون في المستقبل متعدد الأقطاب[3]. ويبقى الجدل مستمرا بين المحللين في هذا الشأن.

الفرع الأول: أنصار النظام الدولي الأحادي

ينطلق الدارسون الذين يقرّون بأنّ النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو نظام أحادي القطب، من فرضية أساسية مفادها أنّ الولايات المتحدة بعد خروجها منتصرة من المواجهة الحادة مع الاتحاد السوفييتي طيلة أربعة عشريات، وجدت نفسها متربِّعة على قمة هيكل النظام الدولي من دون منازع[4].

وممّن يؤكّدون على أنّ النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو نظام أحادي القطب الباحث الأمريكي **كروثمر** **KROUTHAMMER** حيث يقول: "إنّ عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما متعدِّد الأقطاب بل عالم القطب الواحد، إذ أنّ مركز القوة العالمية هي القوة العظمى التي لا تواجه أي تحدي فهي الولايات المتحدة التي يؤيِّدها حلفاؤها الغربيون"، ويضيف قائلا: "إنّ دور القوى الغربية بما في ذلك القوى الاقتصادية مثل اليابان وألمانيا لا يتعدّى قيامها بتنفيذ التوجهات الأمريكية" [5]. وهذا الفريق هو الذي يركّز على القوة العسكرية، وَهو ما يؤكِّده الأستاذ "عبد الكريم كيبش" في قوله: "إنّ الملاحظ أنّ النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة يتَّجِهُ نحو الأحادية القطبية" [6].

[1] Hans, Morgenthau, **Politics among nations**, 5 th ed, New-York, knoph, 1975.P,P. 26، 27.

[2] علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.ص. 52.

[3] أحمد بيضون، **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار بيسان للطبع، 1997. ص، ص.188-189.

[4] ناصيف يوسف حتي، **"أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟"**، (**مجلة عالم الفكر**، المجلد 23، العددان 3و4 ،1995)، ص.107.

[5] ودودة بدران، مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية، (**مجلة عالم الفكر**، العدد 3-4، جانفي 1995)، ص. 27.

[6] عبد الكريم كيبش، **"نحو نظام عالمي جديد"**، (**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 17، جوان 2002)، ص. 218.

وَهذا ما يؤكّده أيضا المفكر برادلي ثاير THAYER BRADELLY في قولـــه: "بالنســـبة للمســـتقبل المنظور، العشرين سنة القادمة، سوف تسود الولايات المتحدة الأمريكية النظام الدولي في غيـــابٍ كاملٍ لِنَظيرٍ أو شِبْهِ نظيرٍ يُواجِه هيمنتها" [1].

وَيعدُّ جوزيف ناي JOSEPH NYE من أبرز المدافعين عن فكرة الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، ولكن ليس بامتلاك الولايات المتحدة للقوة العسكرية فقط، لكنْ بامتلاكها لمصادر أخـــرى للقوة هي القوة اللينة (الثقافية)، فيرى **ناي** بأنّه لفهم دور الولايات المتحدة في عالم ما بعد الحـــرب الباردة يجب فهم أهمية المصادر الماديّة والمعنوية للقوة الوطنية، إذ يرى أنّ القـــوة الصـــلبة Hard Power هي "القدرة على التحكم في الآخرين وَعادةْ ما يتمُّ ذلك من خلال المصادر المادية مثل القوة العسكرية والاقتصادية" أمّا القوة اللينة Power Soft فهي "جاذبية أفكار الدولة والقدرة علـــى وضـــع برنامج سياسي وتحديد إطار عمل يأخذ بعين الاعتبار الأهداف الأخرى[2].

ويقرُّ ناي كذلك بأنّ الولايات المتحدة تملك معايير الاستقطاب ولكن ليس بصورة منسجمة ومستقرّة، ومع ذلك يمكن معالجة المشاكل التـــي تعاني منـــها. وبالتالي فالولايات المتحدة في رأيه ستبقى القوة القيادية الوحيدة [3]. ويرى جوزيف ناي أنّ حرب الخليج الثانية 1991 بيّنت بشكل حاسم تفرّد الولايات المتحدة بامتلاك جميع مصادر القوة (الصلبة واللّيِّنة)، ونجاحها في تجنيد تحالف دولي ضد العراق. كما أنّ حرب الخليج في رأيه بيّنت الطبيعة الأحادية للقوة الأوروبية، اليابانية والألمانية من ناحية كونها قوةً اقتصاديةً فقط وتنقصها المصادر الأخرى للقوة، وَحتى قوّتها الاقتصادية هي أصغر بكثير من القوة الاقتصادية الأمريكية[4]. وَهذه كلّها آراء تصبُّ في انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم وَتسيير الشؤون الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وَذلك بامتلاكها –حسب مفكِّري هذا التوجُّه– لمختلف مصادر القوة سواء الصلبة أو الناعمة، مقارنةً بباقي القوى الكبرى.

وَبهذا الصّدد يقول سمير أمين بأنّه "لابدّ من الإقرار بأنّ أوروبا تبقى قزما سياسيا جماعيا بسبب موقعها تحت المظلة النووية الأمريكية، وَبسبب تمزُّقها بين التباينات السياسية المختلفة لدولها

---

[1] هادي قبسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم،2008، ص.25.

[2] Nye, Joseph ,S, **Challenges for American policy**, Dialogue , N° 94. 4/1991. P. 33.

[3] Ibid. p. 34.

[4] Ibid. P.34

لم تجرئ أوروبا حتى الآن أن تأخذ مسافة فعلية إزاء الولايات المتحدة، إنّها تلغي ذاتها بسبب ضعف مشاركتها في إيجاد حلول للمشاكل الكبرى بين الشمال والجنوب(كالقضية الفلسطينية مثلا)،وتنتهي دائما بالانضواء تحت سقف القرارات الأمريكية كما بدا ذلك في حرب الخليج [1].

وَبذلك فسياسات معظم دول العالم الأخرى مهما كانت قوّتها، فإنّها تبقى مرتبطة بسياسة الولايات المتحدة الأمريكية دائما، ولا تخرج عن نطاقها بل تؤيدها وحسب.

الفرع الثاني: أنصار نظام المشاركة الدولية

غير أنّ هناك من يرى عكس الفريق الأول، ويقرّ بأنّ عالم ما بعد الحرب الباردة ليس عالما للهيمنة الأمريكية، ولا لأي دولة أخرى ويقول بأنّ هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على نظام ما بعد الحرب الباردة خطأ كبير. فعالم ما بعد الحرب الباردة يشهد ضعف التحالفات الدولية وَيفْتقِر لمركز قيادي قوي على الرغم من النفوذ الدولي الذي تريد فرضه الإدارة الأمريكيـــة من خلال قوّتها العسكريـــة المتطورة (التفوق التكنـــولوجـــي والقدرة على نشر القوات عبر العالم)، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني أعباء مادية كبيرة نتيجة تدخّلها في إدارة النظام الدولي، حيث أدّى تدخلها في مناطق مختلفة من العالم ونشر عدد كبير من جنودها، إلى أعباء مادية واجتماعية واقتصادية انعكست عليها بالسلب داخليا وعلى أدائها خارجيا.

وَهذا تحليل وسطي بين أنصار هيمنة القطب الواحد وبين أنصار النظام الدولي التعددي. ويمكن أنّ نطلق عليهم لفظ أنصار نظام المشاركة الدولية (نظام دولي هرميHierachical Systeme) وينطلقون من فرضية أساسية، هي أنّ وجود مجموعة من القوى الأساسية تشترك جميعها في تسيير وتوجيه النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، مع وجود طرف يقوم بدور الموازن لهذه العملية التفاعلية. وليس من الضروري أن تكون كل المعايير متوفرة عند المشارك أو أن تكون انسجاميتها أو توزيعها النسبي متعادلا أو متكافئا، فالمشاركة في المصالح أو الأدوار أو الكلفة مع وجود طرف يتولّى دورا قياديا بصفة عامة، فهناك حالات تتيح تَوَلِّي أدوار قيادية من طرف مشاركين آخرين[2].

وبذلك لا تكون قيادة العالم في يد أي دولة، بل في يد مجموعة دول مع وجود دولة تقوم بدور الموازن على مستوى تفاعلات النظام الدولي فحسب. وَيقترب هذا التحليل من نموذج الوضع

---

[1] سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة سناء أبو شقرا، ط 1، بيروت: دار الفارابي، 1991. ص .41.

[2] هاشم كاظم نعمة، "عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب"،(**مجلة آفاق عربية**، السنة 18،العدد 02، فيفري 1993). ص.40.

الدولي الذي ساد العلاقات الدولية في العشرية الأخيرة من الحرب الباردة، عندما اتَّسَم نظام الثنائية القطبية–الذي كان قائما بين كل من الاتحاد السوفييتي وَالولايات المتحدة الأمريكية– بنوع من المرونة والليونة، وشهد صعود القوة الاقتصادية لليابان وَبداية تبلور الوزن الأوروبي وَقيام مسافة سياسية بين الحلفاء الغربيين، وانفتاح الاتحاد السوفييتي سابقا وتجاوبه مع الضغوطات والإغراءات الغربية نظرا لاحتياجاته وضعفه الاقتصادي وتصاعد قوة الصين الشعبية [1].

الفرع الثالث: أنصار نظام تعدد الأقطاب

أمّا أنصار فكرة تعدد الأقطاب Multipolar في هيكل النظام الدولي فيشيرون إلى أنّ مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، الصين) لا توجد بينهم أي دولة لوحدها تتمتّع بتفوُّق في جميع عناصر القوة، الأمر الذي يؤدي إلى غياب القوة العظمى في هذا النظام [2].

فالعناصر المختلفة للقوة غير مجتمعة في أي دولة من هذه الدول، كما أنّ أنصار هذا الاتجاه يؤكِّدون أنّ التغيرات والتحولات التي يشهدها النظام الدولي في هذه المرحلة وَفي ظل زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل، تشير إلى أنّ احتمال استخدام القوة العسكرية أصبح محدودا للغاية وَفي نطاق محدود من القضايا، وَهناك أنواع أخرى من القدرات التي يجب أن تتمتّع بها الدول إذا كانت تريد أن تسيطر على مجريات الأحداث.

إذ الولايات المتحدة الأمريكية التي يعتبرها الاتجاه الأول مركز النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة القوة الوحيدة على مستواه، تملك القوة العسكرية وَالتكنولوجية لكنّها بدأت تفقد قوتها الاقتصادية تدريجيا وَكذا تماسكها الداخلي. إذ أصبح عدد كبير من المواطنين الأمريكيين يعارضون سياسة بلادهم سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي.

وَيقرُّ الأستاذ بدران ودودة بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية وَإنْ كانت تتمتّع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية (التفوق التكنولوجي وَالقدرة على نشر القوات)، والسياسية (جاذبية الأفكار السياسية)، وَالدبلوماسية (علاقات صداقة وتحالف مع العديد من الوحدات الدولية)، الثقافية (انتشار الثقافة الأمريكية عبر العالم)، إلاّ أنّها من ناحية القوة الاقتصادية تعاني من مشاكل عديدة.

---

[1] ناصيف يوسف حتي، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد ؟"، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

[2] نفس المرجع السابق، ص. 53.

فلأول مرة تواجه الولايات المتحدة تهديدا اقتصاديا في إطار تدهور أدائها في هذا المجال، وهو ما يتّضح بمقارنة أدائها بالأداء الأوروبي وَالياباني حول عدد من المؤشرات[1]. وَهذا ما أثبتته الأزمة المالية الأمريكية لعام 2007.

وَحسب الأستاذ "وليد عبد الحي" فإنّ مؤشرات هبوط الولايات المتحدة وتراجعها أساسا تتمثّل في:

- تزايد عمليات الانسحاب العسكري من العالم.
- تراجع فائض الإنتاج الصناعي ووصوله مرحلة العجز .
- ارتفاع نسبة المديونية بشكل مذهل.
- ارتفاع الفرق بين دخول الطبقات بشكل جعلها الأعلى بين الدول الصناعية .
- تراجعها إلى المرتبة 29 بين الدول المتطورة من حيث نوعية الحياة.
- تراجع نصيبها في إجمالي ناتج البحث العلمي العالمي.
- تزايد الاعتماد على المستثمرين الأجانب لتمويل العجز التجاري [2].

فهذه مؤشرات تبرز التراجع الملحوظ في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وأنّها لم تُوفّقْ في قيادة العالم لفترة ما بعد الحرب الباردة. كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعاني منذ سنوات التسعينيات من القرن العشرين عجزا في الموازنة بحيث بلغ 159 مليار دولار عام 2002، وهناك توقّعات بارتفاع نسبة العجز في السنوات القادمة[3].

وَيعتقد سيميناتور SEMINATORE أنّ النظام الدولي الحالي يتجه نحو تعدد الأقطاب، ويظهر ذلك حسب رأيه من خلال النقاط التالية:

- غياب قيادة معترف بها وَغياب قوة لإضفاء الشرعية على مشروع حضاري أو فكرة تاريخية.
- اتجاه الولايات المتحدة نحو العزلة وَتزايد الشكوك حول قدرتها على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها العالمية.

---

[1] ودودة بدران، مرجع سبق ذكره، ص .28.
[2] وليد عبد الحي، أي هيكل للنظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص. 113.
[3] علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص. 54.

– الممارسة الجماعية في تسيير النظام من خلال شكل من " الحكم المتعدد الأطراف"[1].

لذلك فإنّ هيكل النظام الدولي بعد الحرب الباردة لا يمكن وصفه بنظام القطب الواحد الذي عكس وجهة نظر بعض المسؤولين الأمريكيين* في أوائل القرن العشرين [2]. ومن ناحية أخرى فإنّ مراكز القوى الأخرى في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هي كذلك لا تتمتّع منفردة بعناصر القوة اللازمة لقيادة العالم. فالاتحاد الأوروبي ورغم أنّه يُشكِّل تجمعًا اقتصاديًا هامًا إلّا أنّه لم يصبح فاعلا مستقلا وَمؤثرا بعد في التفاعلات الدولية بعد، وذلك يعود بالأساس لفقدانه سياسة خارجية موحّدة تصدر عن الإتحاد الأوروبي كمؤسسة فوق قومية. ويرى "سمير أمين" أنّه كي تصبح أوروبا قطبا عالميا عليها أن تُوجِّه جهودها في إطار الشعار الدوغولي القديم «من الأطلس إلى الأورال» وذلك بأن تَضُمَّ روسيا إليها [3].

كما أنّ اليابان قوة اقتصادية، لكن لا يمكنها قيادة العالم، إذ أنّها قَزَمٌ من الناحية السياسية وضعيفة عسكريا، وَكذا لعدم سيادة ثقافتها وَحضارتها في العالم. غير أنّ اليابان عرفتْ مكْمَنَ ضُعْفِها، وَبدأت منذ السنوات القليلة الماضية تزيد من حجم انفاقها العسكري، وَبدأت للسعي لأن تُصْبِح قوة عسكرية مؤثِّرة في النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، خاصة وَأنّها لم تكُنْ تُولي هذا الجانب من القوة أهميةً.

وَيقول الأستاذ ناصيف يوسف حتّي أنّه لترسيخ نظام متعدد الأقطاب يلزم:

– مزيدا من تراجع القوة العسكرية الأمريكية، مع سياسة تخفيض التسلح الأمريكي ليصبح حجم قدرتها أكثر انسجاما مع قدرات الأطراف الأخرى وَلو بقيت في المقدمة.

– تثبيت المسافة السياسية إلى حد معين بين الأطراف الغربية، بحيث يعمل كل منها كقطب وكمرجعية، ولا يعني ذلك احتمال التحالف فيما بينها، وَيكون ذلك مرتبطا بنسق معين ومتغير لا يكون التحالف هو الأساس وَالاختلاف هو الاستثناء، بحيث تقوم العلاقات بين الأقطاب الرئيسية على دينامية التعاون والتنافس.

---

[1] Seminatore, Irnerio," Les relations internationales de l'après-guerre froide: une mutation globale", (**Etudes internationales**: vol. XXVII, N° 03, Septembre 1996), P. 605.

*حيث نادى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بقيام نظام دولي جديد بعد بدء هجوم دول الحلف الأطلسي وحلفائها على العراق بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في النصف الثاني من شهر جانفي 1991، وأنّ هذا النظام تتزعّمه الولايات المتحدة الأمريكية.

[2] علي الحاج، مرجع سبق ذكره، ص. 52.

[3] سمير أمين، مرجع سبق ذكره. ص. 41.

– تَعَافِي روسيا وَتطبيع دورها وَعودتها إلى لعب دور مناسب مع قدراتها الكامنة، كامتداد حـدود المجموعة الأوروبية نحو الشرق، وحلف الشمال الأطلسي نحو الأراضي الروسية، وَهو ما يُحتِّم عليهم التعاون الاقتصادي مع روسيا، والتعاون في مجال السياسة النووية وقضايا الأمن .

– استقرار الدور الصيني في التحوُّل الذي يجري، بحيث لا تحدث هزَّات قد تُربِك الصين وَتشْغلُها داخليا.

– يعتمد عدد الأقطاب على المسار التكاملي للجماعة الأوروبية، ففيما لو تعطَّل ذلك وهو مستبعد في المدى المنظور، قد تظهر أقطاب أوروبية عندئذ (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) كلٌّ منها يعمل في إطار مجال إقليمي محدَّد[1]. فحتّى مع طلب بريطانيا الانسحاب من الاتحاد الأوروبي وَالتحلُّل من الالتزامات المتعلِّقة بهذا الالتزام، يبقى الاتحاد الأوروبي كقوة في النظام الدولي؛ حتى وَإن اعتبرها البعض قوةً معياريةً فقط.

عليه وَمن خلال ما سبق وَأمام عدم إمكانية إسباغ صفة القطب الواحد على النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة، نتيجة عدم قدرة دولة واحدة بمفردها التأثير في كل التفاعلات الدولية أو حتى في البعض منها. وَبسبب عجز الولايات المتحدة عن القيام بهذا الدور نظرا لعدم تمتُّعها بالقوة، بمعنى القدرة على التأثير في جميع التفاعلات الدولية. فإنّ طبيعة النظام الدولي لنفس الفترة هي أقرب بكثير إلى هيكل **تعدّد القوى الدولية** منه إلى هيمنة القطب الواحد.

وَهناك فريق رابع يُقِرّ بأنّ النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة هو نظام اللاقطبية. وَقد استمرّت حالة اللاقطبية كسمة رئيسية للنظام الدولي، وهذا وِفْقا لرتشارد هاس في كتابه الشهير المعنون بـ"السياسة الخارجية تبدأ من الداخل" والصادر عام 2013، فإنّ العالم لم يعُدْ مُسيطَرًا عليه من جانب قوة واحدة عظمى أو أكثر، وَإنّ النتيجة الأساسية لذلك بالنسبة إلى مستقبل العلاقات الدولية في النصف الأول من القرن الحادي والعشرين من وجهة نظره تتمثّل باللاقطبية، فالقوة منتشرة بين مجموعة كبيرة من الفواعل –الدول وغير الدول– القادرة على ممارسة تأثيرها وَنفوذها[2].

ويرتبط بهذا ما يمكن أن نسمِّيه بانتهاء مرحلة القوة المهيمنة على تفاعلات النظام الدولي، فالولايات المتحدة في ظلّ تآكل عناصر قوتها الاستراتيجية لم تعد تستطيع القيام بهذا الدور. لكن

---

[1] ناصيف يوسف حتي، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد ؟"، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

[2] ابراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات ما بعد التغيير**، تحرير: علي الدين هلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.34 .

هذا لا يعني في الوقت ذاته أنها فقدت قدرتها على التأثير بصفة عامة في هذه التفاعلات، وإنّما برزت محددات أكثر راحت تواجهها في واقع الممارسة، وهو ما يعني تراجع قدرتها في التأثير من حيث النطاق والنوعية مقارنة بمراحل سابقة[1].

كما أنّ بعض القوى الكبرى ترفض محاولة الولايات المتحدة الاستمرار في الهيمنة على الساحة الدولية، منها الصين وَروسيا الاتحادية، إذ هما ترفضان ذلك الانفراد الأمريكي بالرِّيادة الدولية وعدم تحمُّلِها أعباءه. وَإن كان الموقف الروسي أكثر صراحة في الإعلان عن ذلك، حيث كرّر الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في أكثر من مناسبة أنّه لا يمكن الإقرار باستمرار الولايات المتحدة منفردة بموقع القيادة، خاصة وَأنّها لم تعُدْ تملك القدرات اللازمة لذلك، مؤكِّدا أنّ النظام الدولي يتَّجِه إلى تعدُّد الأقطاب. أمّا الرئيس الصيني فقد طرح أثناء زيارته واشنطن في2013 فكرة الحاجة إلى نمط جديد من العلاقة بين القوى العظمى[2].

لكن ورغم إقرارنا بنظام متعدد الأقطاب في نهاية تحليلنا لهذا العنصر من الدراسة، إلّــا أنّــه تظلُّ الولايات المتحدة الأمريكية على رأس هذا النظام التعددي بكثرة تدخلاتها في مناطق مختلفــة من العالم، أفغانستان – التي أعلنت حربا ضدّها باسم محاربة الإرهاب – والعراق – الذي خاضت حربا ضدّه باسم القضاء على أسلحة الدمار الشامل التي ادّعت أنّه يملكها، على الرغم من إقــرار مجلس الأمن الدولي أنّ برنامجه النووي كان لأغراض سلمية–، وَتدخُّلات أخرى قامت بها وكــان موقف القوى الأخرى – بعد المعارضة – الانضواء تحت مِضلَّتها والسّير على طريقها –هذا إن لم تتحالف معها– في نهاية المطاف، ممّا يجعل النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة نظامــا تعــدديا، لكنّه يختلف في بنيته وتفاعلاته عن النظام التعددي السابق له تاريخيا، وَالذي ساد فتــرة القــرن التاسع عشر، حيث أنّ مراكز القوة الناتجة عن التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة تمثّل المجتمع الأمني المتعدد، أي أنّ هذه المراكز المتعددة ذات التوجه الرأسمالي، تمثِّل مجموعة ينتفــي فيها توقُّع أو استعداد أي منهم لاستخدام القوة العسكرية في علاقتها المتبادلة .

وَإنّ المخاطر التي كانت تواجه نظام تعدد القوى أو تعدُّد الأقطاب في الماضي، كانت تتضمَّن احتمال تغيّر توازن القوى بسبب النزاعات العدائية أو المشاكل الأمنية التي قد يترتّب عليها ظهور أنماط غير مستقرة في التحالفات، واندلاع الحروب بين القوى الكبرى.

[1] نفس المرجع السابق، ص. 34 .
[2] المرجع نفسه، ص.35 .

المطلب الثاني: التغير على مستوى القضايا الدولية

لقد تشعّبت القضايا على المستوى الدولي وازدادت تعقيدا، خاصة بعد الانهيار غير المنْتَظَر للقطب الاشتراكي في إطار الحرب الباردة، وإعلان انتهاء هذه الأخيرة. إذ قد اختفت قضايا وظهرت قضايا أخرى للوجود، كان بعضها نتيجة نهاية الحرب الباردة والآخر نتيجة التقدم التكنولوجي والتقني الذي أصبح سمة القرن الواحد والعشرين، باعتباره (التقدم) آلية من آليات العولمة. وَسنحاول في هذا المطلب ضبط وحصر بعض القضايا التي حدث على مستواها تغير، والتي –هي بطبيعة الحال– لها صلة بموضوع دراستنا–وَهي كما يلي.

الفرع الأول: بروز أهمية العوامل الحضارية والاقتصادية مقابل العوامل الأيديولوجية

أجمع الكثير من الباحثين أنّ دور الأيديولوجيا انتهى، أو على الأقل تراجع في فترة ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وانتهاء أيديولوجيته الشيوعية واختفاء حلف وارسو، وانتصار الولايات المتحدة الأمريكية كمعسكر يمثّل الأيديولوجية الرأسمالية. بعدما كان هناك صراع حاد بين المعسكرين في فترات الحرب الباردة.

هذا الوضع جعل المختصِّين في العلاقات الدولية يُعِيدون النظر في دور الأيديولوجيا كمتغيِّر وَجَعْلِه كمحرِّكٍ للعلاقات الدولية وَالسياسات الخارجية للدول في فترة ما بعد الباردة. إذ يقول زبيغنيو بريجنسكي **Z.BREZENSKI**: "إنّ انهيار الشيوعية يعني فعلا نهاية حقبة طوباوية في التاريخ السياسي الحديث) [1].

كما يتَفِقُ كثير من الباحثين وَالمختصِّين أنّ المتغير الأيديولوجي لن يكون محرّكا للسياسة الخارجية للدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، كما كان عليه في السابق (مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين). لأنّه بعد سقوط الاتحاد السوفييتي وَانتهاء أيديولوجيته الاشتراكية كان الانتصار الساحق للولايات المتحدة الأمريكية ولأيديولوجيتها الرأسمالية، حيث لم يعُدْ لها أيّ منافس على الإطلاق في الجانب الأيديولوجي. وَهذا ما يقِرُّ به المفكّر الأمريكي الياباني الأصل "فرانسيس فوكوياما" **F.FUKUYAMA** في قوله: "إنّ الإنسانية تشْهد الآن آخر محطة في الثورة الأيديولوجية للبشر، وهي عالمية الرأسمالية والديمقراطية اللبرالية الغربية التي تشكّل آخر أشكال الحكومات الإنسانية" [2] .

[1] زبيغنيو بريجنسكي، **الحرب الباردة، المراحل والنتائج**، الجيل (عن Foreign Affaires، العدد 10، فيفري 1999). ص.14.
[2] فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة: حسين أحمد، أمين، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993.ص. 8.

كما أضاف قائلا: "إنّ النظام الرأسمالي هو أقصى ما يمكن أن يبلغـــه المجتمـــع الإنســـاني، فالديمقراطية اللبرالية انتصرت ولَن ننتظر الجديد بعد الآن" [1].

وَبالحديث عن العوامل الحضارية فإنّ التفاعلات والسلوكات فيما بـــين الـــدول مـــن خـــلال سياساتها الخارجية لا تقتصر على الأنماط المادية فحسب (العسكرية والاقتصادية)، بل تتعدّاها إلى أنماط أخرى ذات طبيعة حضارية ثقافية، فجوزيف ناي يرى أنّ « القدرات المادية ليست القدرات الوحيدة التي يمكن أن تتمتّع بها الدول، وأشار في هذا الصدد إلى ما أُطلِق عليه القوة الاختياريـــة أو Power Captive والتي تعتمد على جاذبية أفكار الدولة، والتي يمكنها التأثير في الأولويات السياسية للوحدات الأخرى. وَإنَ ممارسة مثل هذا النوع من التأثير يعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة والأيديولوجيا»[2].

وهو نفس الطرح الذي تبنّته **النظرية البنائية** في تحليلها للعلاقات الدولية لفترة ما بعد نهايـــة الحرب الباردة. فالبنائيون من أمثال نيكولا أونيف**NICHOLAS ONUF** وألكســندر وانتALIXENDAR WENDT يرفضون الاعتماد على العوامل المادية فقط في تحليل العلاقات الدولية، مثلما يقـــوم بـــه الواقعيون واللبراليون من خلال نظرياتهم في العلاقات الدولية، إنّما ضرورة التركيـــز علـــى دور الأفكار والثقافة والهوية أيضا في تحليل العلاقات الدولية. فالثقافة والهويات والقيم هـــي عناصـــر مهمّة وتلعب أدوارًا أساسيةً في السياسات الخارجية للدول، وهو الأمر الذي يفسّر تزايد الاهتمـــام بالمسائل الثقافية ومسائل الهوية بعد سقوط الإتحاد السوفييتي أي في فترة ما بعد الحرب الباردة.

فبعد الحرب الباردة حدث تحوّل في معنى الصراع بحدّ ذاته، إذ أنّه كان صراعا أيـــديولوجيا وتحوّل لصراع حضاري، فحسب صاموئيل هنتغنتون S. HUNTINGTON " فإنّ النظام الدولي الـــذي كان مبنيا على الاتحاد السوفييتي سابقا وأمريكا كقوتين عظمتين والعالم الثالث كقطب ثالث، تحوّل إلى نظام جديد يتكوّن من ثماني حضارات هي: الحضارة الغربيـــة، اليابانيـــة، الكونفوشيوســـية، الهندية، الإسلامية، السلافية – الأرثوذوكسية، أمريكا اللاتينية، وَيمكن أن تكون كـــذلك الحضـــارة الأفريقية. فهذه الحضارات هي التي تشكّل السمة السائدة للنظام الدولي الراهن، ومن الطبيعـــي أن تتصارع هذه الحضارات من أجل البقاء، التأثير وَكذلك من أجل الهيمنة، فحقيقة الغرب الآن فـــي القمة وهو الأقوى إلّا أنّ هناك حضارات أخرى تحاول تنمية وَتطوير اقتصادياتها قوتها العسكرية

[1] نفس المرجع السابق، ص. 10.
[2] علي الحاج، مرجع سبق ذكره. ص. 53.

وطاقتها الثقافية، من أجل منافسة الغرب" [1].

وكما يقول هنتنغتون أيضا:" أظهر التاريخ أنّه كلما تطوّرت الدول من الناحية الصناعية أصبحت أكثر قوةً ونفوذًا، وأحيانا تصبح لهذه الدول أطماع توسعية إمبريالية... ويبدو من المحتمل (لي) أن ترغب الصين في تأكيد نفسها في هذا المجال. فخلال ألفَيْ عام ظلّت الصين قوة مسيطرة في شرق آسيا، ولكن منذ عام 1850 تفوّقت عليها اليابان ودول الغرب، ولذلك يشعر الصينيون بالذل والهوان، ومن الطبيعي أنّهم يريدون استئناف ما يرونه كمكانهم الطبيعي في العالم وأنّ الحضارات الكونفوشيوسية والإسلامية تتحدّث عن الغرب باعتباره الخصم الرئيسي لها "[2].

كما أنّه من الناحية الاقتصادية برزت ظاهرة الاعتماد المتبادل في الواقع المعاصر بصورة واضحة عن المراحل السابقة من تاريخ العالم، والاعتماد المتبادل يعني أنّ كل دول العالم تعتمد على بعضها البعض وتؤثّر وتتأثّر ببعضها البعض، ومن ثَمَّ فما يحدث في أي دولة من دول العالم يؤثّر على باقي الدول بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة [3]. وأبرز مثال على هذا الأمر الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2007، وارتدّت آثارها المختلفة على معظم دول العالم الأخرى، باعتبار التأثُّر والتأثير فيما بين الدول.

فقد تعرّضت الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007 إلى أزمة اقتصادية خانقة، كانت بدايتها أزمة الرهن العقاري، ثمّ تفجّرت كأزمة عالمية سنة 2008، أثّرت هذه الأزمة على الاقتصاد العالمي وأدّت إلى حالة ركود عميق، حيث حدّدت تقديرات صندوق النقد الدولي آنذاك معدّل النمو الحقيقي للناتج العالمي بنحو1.1%، ومعدّل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي نحو3.4% في الدول الصناعية المتقدمة، ونحو1.7% في البلدان النامية، وهو ما نتج عنه تحوُّل في مركز القوة العالمية باتجاه الصين، خصوصا بعد أن بلغ حجم الديون الأمريكية العامة ما مقداره 16.3 تريليون دولار [4].

كما أنّ الاعتماد المتبادل يؤثّر في الناحية السياسية من خلال الاضطرابات الداخلية التي تحدث في دولة ما قد تؤثر في الدول المجاورة لها بطريقة أو بأخرى. بحيث قد يتسبّب عدم الاستقرار

[1] Richard, E, Rubenstein and Farle Croker, ″Challenge Huntington″, (**foreign policy**, number 96, 1994). P-P. 113-114.

[2] عبد الله العليان، "من صراع الحضارات إلى تعايشها"، (**مجلة العربي**، العدد 532، مارس 2003) ص. 20.

[3] محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، ص. 102 .

[4] أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010**، (علي الدين هلال محررا)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص،ص. 295،296.

والتدهور الأمني في دولة معينة في مشكلة النازحين أو المهاجرين غير الشرعيين في دول الجوار، ممّا يخلق لهذه الدول مشاكل في إيواء هؤلاء النازحين وَتوفير الخدمات والمعونات الإنسانية لهم، كما قد يجلب لها مشكل عدم الاستقرار الأمني من خلال انتقال الاضطرابات إليها، وكذا زيادة الفقر فيها وَبروز ظاهرة التسوّل ومختلف الآفات الاجتماعية التي قد تُسَبِّبُها تلك الفئة النازحة إليها.

وَقد برز مع التّطور التقني في العصر الحالي من الناحية الاقتصادية تغيُّرات استحدثت معها مصطلح الاقتصاد الجديد الذي يقوم على عدة أسس هي: اقتصاد المعرفة، الشبكية الرمزية، الاقتصاد الشبكي.

يقوم اقتصاد المعرفة على أساس إنتاج منتجات كثيفة المعرفة ليس على المستوى التقني وحسب ولكن في مجمل المراحل التي تمرُّ بها عملية الإنتاج وتداول المنتج، وقد أصبح هذا القطاع من أهم قطاعات النشاط الاقتصادي، سواء من حيث القيمة المضافة للاقتصاد القومي أو من حيث توليد الدخول ومستوياتها المرتفعة، أو من حيث زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد بصفة عامة [1].

أمّا الاقتصاد الشبكي فيقوم على البنية المعلوماتية الأساسية الشاملة التي تغطِّي العالم كله، عبر شبكة الاتصالات العالمية (الانترنيت)،الأمر الذي يعني ازدياد أهمية ما تتيحه البنية الأساسية المعلوماتية من معلومات عن الاقتصادات والأفراد والمؤسسات، وتزداد في ظلِّ هذا الوضع حوافز التخصُّص والالتجاء إلى المصادر الخارجية للمعلومات في إطار المحيط الشبكي. وتُعَدُّ التجارة الإلكترونية من أبرز مظاهر الاقتصاد الشبكي. حيث يتمُّ عقد الصفقات من خلال شبكة الانترنيت، والمتوقَّع أن يتَّسِع نطاق التجارة الالكترونية خاصة وأنّ إجمالي الصفقات التي عُقِدت من خلالها وصلت إلى 50 مليار دولار خلال عام 1998 مقارنة بحوالي 150 مليار دولار في عام 2007[2].

وقد برزت كذلك مصطلحات أخرى رافقت مصطلح الاقتصاد الجديد تمثَّلت في: الاقتصاد الرمزي، اقتصاديات السرعة، اقتصاد الثقة [*].

الفرع الثاني: ازدياد عدد المشكلات الكونية العالمية

لقد برزت عدة قضايا على الساحة الدولية لا يمكن للدولة الواحدة مواجهتها منفردةً، وذلك نظرا

[1] محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره، ص.102.

[2] نفس المرجع السابق، ص. 103.

[*] للمزيد من التفصيل حول هذه النقاط ارجع إلى: محمد سعد، أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة** الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008، الصفحة 108 وما يليها.

لتشعب هذه القضايا وَتأثيراتها اللّامحدودة في مختلف الدول والتي مسَّت وَتَمُسُّ مختلف الأبعاد. وسيتِمُّ التطرُّق لبعض القضايا المهمة وَالتي ترتبط بموضوع دراستنا.

– **الثورة التكنولوجية والصراعات السيبرانية:** مع بروز التطور التكنولوجي الذي أصبح يتميّز به عصرنا الحالي خصوصا في القرن الواحد وَالعشرين، والثورة المعلوماتية التي كانت نتيجة لهذا التطور وَالذي ميّزه بروز الشبكة العنكبوتية (الانترنيت) للوجود وَتزايد استخداماتها في القطاعات المختلفة من طرف صنّاع القرار في الدولة، وَحتى مِن قبل المواطنين وَمختلف شعوب العالم.

كان من بين استخدامات الإنترنيت الحديثة من قِبَلْ بعض القوى الدولية وَالإقليمية في العالم، استخدامها في اختراق مواقع وَقرصنتها سواء قِبَل الدول أو الأفراد بين بعضهم البعض؛ وهذا في إطار ما أصبح يُطلق عليه "الصراع السيبراني" (cyber conflict)* أو "الحروب السيبرانية (cyber war) كنموذج جديد من نماذج الحروب وَالصراعات التكنولوجية فيما بين الدول. وَالذي أصبحت كثير من الدول تستخدمه كوسيلة لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية واستراتيجية وحتى مالية، لم تكُنْ لتُحقِّقَها من خلال الوسائل العسكرية التقليدية.

إذ شكّلت القفزات التكنولوجية الهائلة في مجال الاتصال وَالمعلومات في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، سياقات جديدة لنشوب صراعات حول "النفوذ السيبراني" في الفضاء الإلكتروني، حيث عُدَّ هذا الأخير ساحةً واسعةً للتفاعلات العالمية، انطوت في الأساس على شبكات رقمية ذات صلة بين أجهزة الحاسوب وَأنظمة الاتصال المختلفة وَالانترنيت، بغرَض تدفُّق المعلومات.

وَبَلْوَرَ "جوزيف ناي"–في هذا السياق– ما أسْمَاهُ (القوة السيبرانية cyber power) وَحدّدها بأنّها "محاولة تحقيق أهداف وَمصالح معينة عبر استخدام مصادر المعلومات وَالأدوات الاتصالية المرتبطة بالفضاء الإلكتروني"[1]. وَتُدْرَج القوة السيبرانية للدولة حسب كثير من المفكِّرين وَالباحثين ومن بينهم "جوزيف ناي" ضمن مجال قوتها الناعمة.

وَمع تحوُّل الفضاء السيبراني إلى مجال متزايد لتنافس السياسات الخارجية للدول وَغيرها من

---

* للمزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر: **ملحق مجلة السياسة الدولية**، العدد 208، أفريل 2017، عنوانه " الصراع السيبراني، التنازع العالمي على قوة الفضاء الإلكتروني"، تحرير، خالد حنفي علي.

[1] خالد حنفي علي، "اشكاليات تداخل الصراعات السيبرانية والتقليدية"، (ملحق **اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية** العدد 208، أفريل 2017)، ص.3.

الفاعلين، بات البعض يُعرِّف هذا الصراع في الساحة الافتراضية بـــ "الصراع السيبراني" كونه استخدام تكنولوجيا الحاسوب في الفضاء السيبراني (الإلكتروني) لأغراض التدمير من أجل التأثير أو التغيير أو التعديل في التفاعلات الدبلوماسية والعسكرية بين الكيانات المختلفة، وَذلك بعيدا عن ساحة المعارك.

وقد يأخذ ذلك الصراع نمطين: الأول، الحوادث الفردية cyber incidents: ويُقْصد بها العمليات والحوادث الفردية التي تتمُّ على فترات مختلفة، وليست مستمرّة لفترة معينة. أمّا النمط الثاني، فهو النزاعات السيبرانية cyber disputes، وَالتي تُدار بأدوات افتراضية بين دولتين في فترة زمنية معينة، وَيحتوي على واحد أو أكثر من الحوادث الفردية [1].

وَما تجدر الإشارة إليه هو أنّ هذا النوع من القوة "السيبرانية" لم يعُدْ في استخداماته حِكْرًا فقط على الدول؛ بل أصبح مُتاحًا لفواعل أخرى من غير الدول، من بينها الجماعات الإرهابية المسلَّحة والتي استخدمته في كثير من الأحيان ضد دول، وَهذا ما يزيد من خطورة هذا النوع من القوة، خاصة وَأنّ هجمات الفضاء الإلكتروني غير محدَّدة المجال، وَغامضة الأهداف، كونها تتحرّك عبر شبكات المعلومات وَالاتصالات المتعدية للحدود الدولية، إضافة إلى اعتمادها على أسلحة إلكترونية جديدة تلائم طبيعة السياق التكنولوجي لعصر المعلومات، حيث يَتِمُّ توجيهها ضد المنشآت الحيوية، أو دَسِّهَا عن طريق عملاء لأجهزة الاستخبارات.

وَرغم أنّ الحديث عن الحرب السيبرانية يعود لما يقرُب من ربع قرن من الزمان، إلّا أنّ المفهوم لا يزال يشهد حالةً من الغموض وَعدم الوضوح، بل وحتى عدم اتفاق فيما بين الأكاديين والباحثين حول ما إذا كانت الحرب السيبرانية حقيقةٌ أم لا [2]. لكنّ الواقع أثبت وجود مثل هذا النوع من الحروب.

برزت في إقليم الشرق الأوسط قوى إقليمية سيبرانية، مثل إيران وَتركيا، وَفواعل من غير الدول هي كذلك تحاول توظيف القدرات التكنولوجية أو الإلكترونية لتحقيق أهداف استراتيجية، أو اقتناص مزايا سياسية واقتصادية، واكتساب القدرة على التأثير في بيئة العمليات الإقليمية

---

[1] سماح عبد الصبور، "الصراع السيبراني .. طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين"،(ملحق **اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 208، أفريل 2017)، ص.6.

[2] إيهاب خليفة، "الحرب السيبرانية .. مراجعة العقيدة العسكرية استعداداً للمعركة القادمة "، (ملحق **تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 211، جانفي 2018) ، ص.17.

(Operational Environement) على ما يقول دانيال كويهل [1].

ويُعْتبَر إقليم الشرق الأوسط من أكثر المناطق التي تنطلق منها الهجمات الإلكترونية حول العالم، فقد خرجت من الإقليم هجمات سيبرانية قوية وُجِّهَتْ لشركات وَمؤسسات كبيرة حول العالم، كتلك التي وجهت إلى مؤسسات مالية أمريكية ضخمة عام 2012 كبنك أمريكا، وَالتي يُعْتَقدُ أنّها قد وُجِّهَتْ من داخل إيران.

وَعلى المستوي الإقليمي العربي، فقد تمَّ اختراق شركة أرامكو السعودية عام 2012، وَالتي تعتبر من أضخم شركات البترول الموجودة في العالم، وَالذى نتج عنه تدمير بيانات أكثر من 30 ألف من أجهزة الحاسب الألي [2].

وَنجد دولا داخل النظام الشرق أوسطي قد طوّرت من قدراتها السيبرانية، كإيران، وَالتي تُعْتبر من أكثر دول الإقليم نشاطا في تطوير قدراتها السيبرانية، سواء الدفاعية أو الهجومية، وَالتي تستخدمها إيران في صراعها لتحقيق أهداف سياسية وَاستراتيجية وَعسكرية، كما تُعْتَبر أداة لتهديد أمن الخصوم وَالإضرار بهم، كما تعتبر أداة من أدوات الصراع النفسي، وَالتي تعتمد عليها إيران في إقليم الشرق الأوسط خاصة ضد الدول العربية السنية[3].

- **الإرهاب العابر للحدود وبروز التنظيمات الإرهابية:** يتمثَّل الإرهاب الدولي العابر للحدود في لجوء بعض الأفراد وَالجماعات إلى استخدام العنف بمختلف أساليبه من قتل، خطف واغتيال.

إذ يمثِّل الإرهاب أبرز التّحديات الأمنية في العالم، في أي عمل يهدف إلى ترويع فرد أو جماعة أو دولة بغية تحقيق أهداف لا تجيزها القوانين المحلية أو الدولية، وَعبْر الأشكال التي يتَّخِذُها في كل منها سواء الإرهاب الفردي أو الإرهاب الجماعي[4]. وقد استفحلت الظاهرة الإرهابية على المستوى العالمي، بحيث لم تعد دول دون غيرها تشكو من هذه الظاهرة كالجزائر في سنوات العشرية السوداء، والولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، بل على العكس معظم دول العالم تأثّرت سلبا بهذه الظاهرة الإرهابية خاصة وأنّ هذه الأخيرة أصبحت ذات

---

[1] Daniel. T. Kuehl, **from Cyberspace To Cyber power:Defining The problem. Cyberpower and National Security**, 2009, p-p. 26- 28.

[2] نورة شلوش، "القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني، التهديد المتصاعد لأمن الدول"، (**مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد 8، العدد2، 2018) ، ص.18.

[3] نفس المرجع السابق، ص.91.

[4] ياسر عبد الحسين، **الحرب العالمية الثالثة، داعش والعراق وإدارة التوحش**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2015، ص. 119.

صبغة وبعد عالميين. وأنّ الأعمال الإرهابية طالت معظم دول العالم وبأساليب مختلفة.

وَقد كان في مقدمة الجماعات الإرهابية التي أطلقت على نفسها لفظ "الجماعة الجهادية" (تنظيم القاعدة) وَكان زعيمه "بن لادن". وَمؤخَّرا ظهر ما أطلق عليه "داعش" وهو اختصار لــ "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وَالشام" وَالذي تبنّى العديد من الهجمات الإرهابية في دول مختلفة من العالم (فرنسا، اسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، لبنان، السعودية وغيرها)، مُستخْدِمًا أساليب مختلفة ومتنوعة وَجِدُّ متطورة. وَذلك بسبب تنامي حضور "الجماعات الإرهابية متعددة الجنسيات" ذات الصبغة العالمية، والتي تتَّسم بكونها عابرة للحدود، وبقدرتها على تشكيل خرائط معقّدة لأحزمة جهادية تنطوي على دوائر متشابكة وحلقات تطرُّف محيطة بالدول وَعبر حدود الأقاليم التي تقع بها، كما أنّها تعتمد في توسيع نطاقات نفوذها المتشابِكة وَساحات سيطرتها الجغرافية دائمة التبدُّل على تكتيكات الحروب اللامتماثلة Asymmetric Warefare [1]. (وَسيتِمُّ التطرق لهذه الجزئية بشيء من التفصيل في المطلب الموالي من هذا المبحث) .

- **السباق نحو التسلح والَسعي لامتلاك السلاح النووي:** وهي فكرة قديمة متجدِّدَة، كانت قد استخدمت في الحرب الباردة مع سياسة القطبين الكبيرين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، لكنّها في تلك المرحلة كانت ايجابية باعتبار الخوف من الضربة الثانية، بالتالي أنتجت استراتيجية ردعية حافظت من خلالها الدولتان (القطبان) على الاستقرار العالمي وجنّبتا العالم حربا عالمية ثالثة. لكن ومع تزايد عدد الدول التي تسعى لامتلاك السلاح النووي(وَالكيماوي وَالبيولوجي) وكذا زيادة الترسانة التسليحية التقليدية لها، أصبح هناك تخوُّف عالمي من الاستخدام غير العقلاني والمتهوِّر لتلك الأسلحة. خاصة وأنّها لم تعُدْ حِكْرا على الدول فقط بل أصبحت في متناول الجماعات الإرهابية والتنظيمات الجهادية أيضا، ممّا خلق مناخا دوليا مضطربا وَغير مستقر، خاصة مع زيادة عدد وَنطاق مناطق التوترات الدولية في العالم (نزاع دولي السودان الجنوبية وَالشمالية، النزاعات في القارة الافريقية، الأزمة الأوكرانية)، وكذا مع موجة التحولات السياسية في المنطقة العربية خاصة التي تحوّلت فيها الثورات إلى نزاع داخلي مدوّل كما هو الحال بالنسبة لليمن أو إلى حرب كما في سوريا.

[1] معتز سلامة وآخرون، **كرة النار، تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط**، التقرير الاستراتيجي العربي 2015، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2016، ص. 382.

وَيرجع جذور الاعتراف بأنّ أسلحة الدّمار الشامل يُشَكِّل تحديًا خطيرا للأمن الدولي إلى حقبة الحرب الباردة، فمع حلول العصر الذري عام 1945 حظِي انتشار الأسلحة النووية بالقدر الأكبر من الاهتمام. وفي عام 1963 نبّه الرئيس الأمريكي "جون كينيدي" إلى:"أنّنا إن لم يحالفنا النجاح فقد تكون هناك بحلول عام 1970عشر قوى نووية بدلا من أربع، وربّما ارتفع العدد إلى 15 أو 20 قوة عام 1975... وهذا في تقديري يمثّل أعظم المخاطر وَالتهديدات المحتملة [1]". وبالرغم من أنّ نبوءات الرئيس بول كنيدي لم تَصْدُقْ وَلم تجد طريقها إلى الواقع، إلّا أنّ خطر انتشار الأسلحة النووية مازال واردا، وهو ما يؤكّده الواقع الدولي من سعي دول لامتلاكه بأي ثمن، وَكذا خروج بعض الدول كإسرائيل والولايات المتحدة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) وَالتي أنشئت منذ عام 1968.

في حين نجد بعض الدول في العالم سنة 2013 قد خفّضت من ميزانياتها الدفاعية بأكثر من 10% وهي دول منظمّة للاتحاد الأوروبي (بريطانيا قبل خروجها من الاتحاد الأوروبي، فقد قامت باستفتاء شعبي أفاد بخروجها من الاتحاد الأوروبي في عام 2016)، وهي إيطاليا وهولندا والمملكة المتحدة نجد أنّ مناطق أخرى بكاملها دخلت سباق التسلح. فالصين مثلا التي يقدّر المراقبون الدوليون ميزانيتها العسكرية بما يتراوح بين 100 و150 مليار دولار أمريكي سنويا، تعمل على تطوير قدرتها البحرية، وقد زادت انفاقها العسكري بنسبة 7,4 % في عام 2013، وقد زادت ميزانيتها الدفاعية للعام 2014 بنسبة 12,2%، أمّا روسيا فزادت ميزانيتها بنسبة 4,8% عام 2013. وثمة 23 دولة ضاعفوا انفاقهم العسكري خلال عشر سنوات، وَمنهم المملكة العربية السعودية التي أصبحت بميزانيتها المكرَّسَة للدفاع وَالبالغة 67 مليار دولار، تمثِّل 9,1% من دخلها القومي القائم، وتجعلها في المرتبة الرابعة بين الدول من حيث الانفاق العسكري (أمام فرنسا، ولا يتفوّق عليها سوى الولايات المتحدة الأمريكية والصين وَروسيا) [2].

وَيبدو أنّ التهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل ما برح، بعد مضي قرابة أربعين عاما يحتلّ مرتبة متقدّمة على أجندة الأمن الدولي. فقد اتفقت وثيقتا "استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" وَ"استراتيجية الأمن الأوروبي" على وصف انتشار هذه الأسلحة بأنّه أحد "الأخطار الرئيسية" التي

---

[1] جوستاف لندستروم، انتشار أسلحة الدمار الشامل، في كتاب: **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين**، تحرير: جرايمي هيرد، سلسلة دراسات مترجمة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013، ص.83.

[2] فريديريك شاريون ، أسئلة حول كلفة الحرب، في كتاب: **أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة**، تحرير: برتراند بادي ودومينيك فيدال ترجمة: نصير مروّة، لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2015، ص.85. بتصرف.

تتهدّد الأمن الدولي. ولعل المواجهات الدبلوماسية التي تنشب بين الغرب وَبلدان مثل: إيران وَكوريا الشمالية، تأتي بمنزلة رسائل تذكير بالمخاطر التي تنطوي عليها عملية انتشار الأسلحة النووية [1].

- **بروز الدول الفاشلة في مناطق مختلفة من العالم:** استخدم مصطلح "الدولة الفاشلة" "failed state" للمرة الأولى في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق "بيل كلينتون" في منتصف تسعينيات القرن العشرين. ويرى بعض الخبراء السياسيين والقانونيين أنّ البدايات الأولى لظهور مصطلح الدولة الفاشلة يعود إلى مقال نُشِر في مجلة "السياسة الخارجية" في عام 1993، وأشار إلى حالات هاييتي، يوغسلافيا السابقة، الصومال، السودان، ليبيريا، وَكمبوديا بوصفها دولا غير قادرة على أن تحافظ على نفسها عضوا في المجتمع الدولي، ومن سماتها الأساسية التوتر المدني وَالانهيار الحكومي وَالاقتصادي[2] .

اكتسب مفهوم الدولة الفاشلة ثقلا ذا أبعاد أكاديمية علمية وأخرى سياسية عالمية منذ 2005 نتيجة لإصدار دليل الدول الفاشلة Failed states index كل عام، وَالذي يُعِدُّه "الصندوق من أجل السلم Fund for peace" وتنشره مجلة السياسة الخارجية Foreingn policy .

وَقد برز هذا المفهوم بقوة ضمن كتابات عديدة أبرزها أعمال الباحثين الأميركيين **جيرالد هيلمان Gerald B.Helman وستيفن راتنرSteven R.Ratner** بعنوان "**الدولة الفاشلة Failed states**" عام 1993، ثم دراسة لـــ: **وليام زارتمان William I.Zartman** بعنوان "**الدول المنهارة Collapse states**" نشرها عام 1995، وقد ركّزت هذه الدراسات في مجموعها على الدول غير القادرة على أداء وظائفها بشكل فعَّال كوحدة مستقلة[3]. وتم التأكيد على الكثير من أطروحات الدولة الفاشلة مع مطلع التسعينيات من خلال دراسة الظاهرة الصراعية في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث تم التوصل إلى أن الحروب المعاصرة لم تعد متعلقة بمطالب القوة للدول الأقوى وإنما بضعف الدولة الضعيفة، وهو ما تناوله **كالفي هولستي Kalevi J.Holsti** في كتابه "**الدولة،الحرب ودولة الحرب- war and the the statewar state of**" سنة 1996 حيث أكّد على عامل الدولة الضعيفة في اللاإستقرار العالمي[4].

كما تُعَرَّف الدولة الفاشلة من خلال الخصائص التي تتّصف بها، ومن أهمها: ارتفاع معدّلات العنف

---

[1] نفس المرجع السابق. ص.84.

[2] أسعد طارش عبد الرضا، **الدولة الفاشلة، دراسة لحالة الدول العربية الحديثة**، العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016، ص.41.

[3] Charles T.Call , "the fallacy of the failed states", (**third word quarterly**, New York: Routledge, vol. 2, No.8 ,2008) ,p.8

[4] Jean-Jacques Roche, **théorie des relations internationales**, Paris: Montchrestien ,4eds, 1997,p,p.102,103

الإجرامي والسياسي، فقدان السيطرة على الحدود، ارتفاع العدائية بين المكونات العرقية والدينية والطائفية والثقافية، الحرب الأهلية، الإرهاب، ضعف المؤسسات، ضعف البنى التحتية أو عدم ملائمتها، مستويات عالية من الفساد الإداري والسياسي، نظام صحي منهار، ارتفاع نسبة وفيات الأطفال وانخفاض متوسط عمر الفرد، انخفاض مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، تزايد نسبة التضخم الإقتصادي ... إلخ[1].

وَالدولة الفاشلة هي بالاسم دولة ذات سيادة، لكنّها لم تعد قادرة على الحفاظ على نفسها كوحدة سياسية واقتصادية قابلة للحياة، فهي بذلك أصبحت دولة غير قابلة للحكم تنقصها الشرعية في نظر المجتمع الدولي[2]. وَمن الخطأ الاعتقاد أنّ تفكّك دولة ما حدث داخلي بالكامل، بل على العكس يحمل هذا الأمر معه انعكاسات إقليمية وأحيانا دولية. فحين تَسْتَوْطِن الفوضى يتدفّق اللاجئون عبر الحدود هربا من الخوف، وغالبا ما ينتشر النزاع لتطال البلبلة الدول المجاورة [3].

غَيْر أنّ هناك نوعا من الاختلاف حول المعايير التي يمكن من خلالها تصنيف الدول الفاشلة، لكن هذا لا يهمنا –لأنه ليس موضوعنا–. وما يهمنا هو وجود تلك الدول سواء كانت دول فاشلة أو في طريقها للفشل، فمثلا العراق كدولة مجاورة لإيران تعتبر دولة فاشلة بالمعنى السابق، لكن كيف أثّر ذلك على إيران هو ما يهمُّنا في التحليل وَهل هذا التأثير ذو طابع إيجابي أو سلبي عليها؟ وَهو ما سيتمُّ تحليله في الفصول اللاحقة من الدراسة.

–**تفشِّي ظاهرة الهجرة غير الشرعية:** أصبحت الهجرة غير الشرعية إحدى أبرز التحديات الدولية وَأعقدها بالنسبة لمختلف دول العالم، وَذلك نظرًا لما يصاحِبها من آثار سلبية وَمشاكل أمنية أثّرت وَتُؤثِّر على أمن الدول المُستقبِلة (المُهَاجَر إليها). إذ نجد أنّ هذه الظاهرة تتفشّى أكثر فأكثر، وَيزداد أعداد المهاجرين غير الشرعيين عامًا بعد عام، نظراً للتطورات الدولية الراهنة التي من بينها الحروب وَالنزاعات داخل الدول وَفيما بين الدول مهما كانت طبيعتها، عرقية، اثنية أو حدودية أو غيرها. إذ أصبحت هذه الظاهرة قضية تُمثِّل تهديدا لا تماثليا يصْعب التعامل معه على الرغم من الجهود الدولية المختلفة للحدِّ من انتشارها وَالتقليل من آثارها السلبية. كما أنّه وَبعد قيام ثورات الربيع العربي منذ نهاية عام 2010 وَبداية عام 2011 تفجّرت هذه الظاهرة بشكلٍ مخيفٍ،

---

[1] Robert H.Dorff , "Democratization, Failed States, and Peace Operations: The challenge of ungovernability parameters", vol.26 , No.2 (Summer 1996) at: http:// www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/Amdipl_2/Dorff.html

[2] مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص. 221.

[3] نفس المرجع السابق، ص. 222.

وَأصبحت مشكلةً وَقضيةً عالميةً لم يستطِعْ المجتمع الدولي إيجاد حلول ناجعة لها.

قبل اعطاء تعريف للهجرة غير الشرعية لابدّ من تعريف الهجرة. يرى الأستاذ "تريبالا" بأنّ للهجرة تعريفين عام وَخاص، أمّا التعريف العام فهو أنّها الحركة والفعل الآتي من الانتقال لدولة غير الدولة الأصل. أمّا التعريف الخاص فيعني دخول أشخاص يقيمون لفترة زمنية معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم [1].

وَيمكن تعريف الهجرة غير الشرعية بأنّها الدخول عبر حدود الدولة المهاجَر إليها البرية أو البحرية بصفة غير قانونية وَبطُرُق غير قانونية، إمّا دون وثائق ثبوتيّة أو بجواز سفر مزوَّر أو البقاء في تلك الدولة بعد انقضاء المدّة القانونية المسموح بها .

وَكتعريف آخر للهجرة غير الشرعية هي التسلُّل عبر الحدود البرية وَالبحرية وَالإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وَقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وَتتحوّل فيما بعد إلى غير شرعية وَهو ما يُعْرَف بالإقامة غير الشرعية. وَتتضمّن الهجرة غير الشرعية في مضمونها الهجرة السرية وَتعني الاجتياز غير القانوني للحدود دخولاً أو خروجًا من التراب الوطني للدولة [2].

المطلب الثالث: ظهور فواعل جديدة في العلاقات الدولية

بقيت الدولة وَلفترة طويلة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، إذ منذ معاهدة وستفاليا سنة 1648 وقيام الدول القومية وَالدولة تلعب دور الفاعل الوحيد في التفاعلات الدولية، وحتى في المراحل السابقة التي اختلفت فيها طبيعة الدول وَالتي كانت دول امبراطورية أو استعمارية، كانت الدولة الفاعل الأكثر تأثيرا في الساحة الدولية، حتى مع بروز المنظمات الدولية ذات الطابع العالمي كعصبة الأمم ثم بعدها هيئة الأمم المتحدة. وَقد ركّزت النظرية الواقعية على هذه الجزئية تحديدا في تحليلها لطبيعة العلاقات الدولية وفواعلها، بحيث اعتبرت الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وذلك لامتلاكها مصادر القوة والاكراه دون غيرها من الفواعل. وَيُجْمِع الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية على أنّ الدولة تُمَثِّل وحدة التحليل الأساسية لرصد وتفسير عمليات التفاعل في النظام الدولي، وهي نتيجةً لاحتكارها وسيطرتها على مصادر القوة والنفوذ تُعَدُّ الفاعل الرئيسي

---

[1] مجموعة من الباحثين، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010، ص.15.

[2] زرّوق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، انعكاساتها وآليات مواجهتها، في كتاب: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، تحرير: محمد غربي ومشري مرسي، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014، ص.23.

القادر على إحداث الفِعْل السياسي المُؤثِّر خارجيا [1].

غير أنّ الدولة لم تَبْقَ هي الفاعل الوحيد والمؤثر في مجريات العلاقات الدولية وتفاعلاتها، بل قد زاحمتها على دورها مجموعة من الفواعل المختلفة، وهذا في مختلف المجالات والأصعدة: الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية وحتى الجوانب الأمنية. إذ برزت إلى جانب الدول والمنظمات الدولية التي هي لاعب أساسي في العلاقات الدولية، أطراف أخرى دخلت الساحة السياسية الدولية، وَأصبحت هي الأخرى ذات تأثير واضح في التفاعلات الدولية. خصوصا في عقود ما بعد منتصف القرن العشرين، وذلك بسبب التطوّر الكبير في المجالات كافة السياسية وَالاقتصادية خصوصا والثقافية وَالعلمية وَالتكنولوجية وغيرها. ولعلّ أبرز هذه الأطراف هي الشركات متعددة الجنسيات وَالمنظمات غير الحكومية [2].

وَالملاحظ أنّ هناك زيادةً هائلةً في عدد الفواعل غير الدولاتية في نسق التفاعلات الدولية، واختلافًا نوعيًا فيما بينهم بل وَفي مدى خروجهم عن سيطرة الدول، وتحدّيهم صراحة لها، وطبيعة البعد العالمي في أنشطتهم[3]. وَهناك تصنيف سائد يقَسِّمُ الفواعل غير الدولاتية إلى خمس مجموعات: المنظمات الدولية ما بين الحكومية (كالأمم المتحدة وَحلف الناتو)، المنظمات الدولية غير الحكومية، مجموعات المصالح، الشركات متعددة الجنسيات والمجموعات الإبستيمية*. فضْلًا عن تصنيفات أخرى يمكن أن تضمّ الشبكات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظَّمة العابرة للحدود، أو ما يمكن تسميتها بالشبكات اللاشرعية[4]. كما أنّ هناك من يضيف إليها الحركات الاجتماعية الدولية التي تشمل منظمات وأفرادا في كافة أنجاء العالم (المجتمع المدني العالمي)، يجْمعُهم الإيمان بقضية معينة يناضلون من أجلها، وكان أبرز مثال حديث لها هو الحركات المناهضة للحرب العدوانية التي شنّتها الولايات المتحدة على العراق، وضمّت في مظاهرات حاشدة مئات الآلاف في كافة بقاع العالم، من نيويورك ولندن إلى طوكيو وَسيول [5].

وَقد ساهمت مجموعة من الظروف في انتشار وَاتساع الفواعل من غير الدول (الفواعل غير

[1] تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2009، ص. 191.
[2] هايل طشطوش عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: جامعة اليرموك، 2010، ص. 93.
[3] مصطفى كامل السيد، "الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 200، أفريل 2015)، ص.90.
* المقصود بها الجماعات الإبستيمولوجية والمتمثلة أساسا في شبكات العلماء والخبراء عبر مختلف مناطق العالم.
[4] محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، أطروحة دكتوراه علوم في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017، ص.183.
[5] مصطفى كامل السيد، مرجع سبق ذكره، ص.91.

الدولاتية)، إذ هناك على الأقل أربعة ظروف مهمة أسهمت في خلق البيئة المواتية لاتساع هذه الظاهرة، في مقدمتها التطورات التكنولوجية في مجال المعلوماتية، وَعملية العولمة، وانتشار السياسات النيولبرالية اقتصاديا وسياسيا، وَاخفاق بعض الدول في القيام بوظائفها الأساسية خصوصا توفير الأمن لمواطنيها، وعدم فعالية نظم الأمن الجماعي على الصعيد الدولي، وفي معظم الأقاليم[1].

وَنذكر من بين الفواعل غير الدولاتية المنظمات الدولية بشقيها الحكومية وغير الحكومية، الشركات متعددة الجنسيات وَكذا الشبكات الإرهابية أو ما أصبح يطلق عليه الإسلام السياسي الأصولي المتشدد.

فـــالمنظمات الدولية الحكومية تشكِّلها الدول وهي بذلك تستَمدُّ قوتها من عضوية الدول فيها، كمنظمة الأوبك التي تضم 13 دولة ومنظمة الأمم المتحدة. وَتكْمُن أهمية المنظمات الحكومية في كونها تمارس اختصاصا وظيفيا متعدد المضامين وَذا أبعاد دولية، لذا تُعدُّ احدى أدوات الضبط والتكييف لحالات التوتر والاضطراب التي تعتري النظام الدولي والتي قد تقود بعض وحداته الى اتباع أنماط سلوكية تصارعية، كما أنّها تسهم من ناحية أخرى بتعزيز وترسيخ السياسات والأنشطة التعاونية في الميادين الاقتصادية والسياسية وَالاجتماعية وَالثقافية، بمعنى أنّ القضايا التي تهتمُّ بها المنظمات الدولية هي قضايا المجتمع الدولي بكل وحداته السياسية [2].

غير أنّ هذه المنظمات الحكومية أُفْرِغَت من محتواها في أغلب الأحيان وَأصبحت أداة في يد الدول الأعضاء لتمرير وتنفيذ سياساتها الخارجية، والمرتبطة بمصالحها الخاصة، ما قلّص من دورها (المنظمات الدولية الحكومية) وَجعلها وسيلة لغايات محددة. خاصة وأنّ تمتّعها بالشخصية القانونية لا يعطيها سلطة عليا آمرة وَقاهِرة، ولا يجعل منها إرادة تعلو على إرادات الدول المنشئة له.

تُعْتبر المنظمات غير الحكومية منظمات غير ربحية، وهناك من يُطْلِق عليها اسم المنظمات التطوعية أو المنظمات الأهلية. وَتعرَّف على أنّها منظمات تطوعية لا تسعى لتحقيق الربح، لها إرادة ذاتية مستقلة، وَلها هيكل منظَّم. وهي مستقلة عن الحكومات، وهي منظمات غير سياسية، بمعنى أنّها لا تخضع في أنشطتها لمرشَّح سياسي، وَلَكنَّها قد تتبنّى بعض الأهداف السياسية مثل الديموقراطية، حقوق الانسان [3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.91.

[2] تامر كامل للخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.193.

[3] وسام نعمت وابراهيم محمد السعدي، **المنظمات الدولية غير الحكومية، دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر**، مصر: دار الكتب القانونية، 2012، ص.14.

كما يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية بأنّها تجمُّع هيئات خاصة أو أفراد، تنشأ لممارسة نشاطها. في مختلف أوجه الحياة الإنسانية، وهي منظّمات لا تستهدف الربح المادي من وراء نشاطها، تكون هذه المنظمات وطنية إذا انحصر نطاق عضويتها في الحدود الوطنية لدولة ما. وتكون منظمات دولية متى تجاوزت عضويتها وَنشاطها الأبعاد الوطنية للدول[1]. وهي تمارس نشاطات متعدِّدة لا تتحدَّد بالهوية القومية، ويتميَّز دورها في العصر الراهن بالحيوية وَالاتساع نتيجةً للتطور الكبير الذي ظهر في ميدان التجارة الدولية وَثورة المعلومات وَعالمية الاتصالات وَتكنولوجيا المواصلات، ممّا ساعد على تسارع انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وَالأفكار وَالثقافة على نطاق واسع وفي ميادين شتى. ويتّصف نشاط المنظمات غير الحكومية بسمتين رئيسيتين هما: التلقائية وَالتضامن الدولي. فالتلقائية: تعني أنّه نشاط ارادي واختياري ولا يتلقّى أي توجيهات أو أوامر من السلطات الحكومية المحلية أو الدولية. أمّا التضامن الدولي: فيعبِّر عن تلك الرابطة التي تجمع بين أشخاص ينتمون إلى هويات وطنية مختلفة ومتعددة تمارس نشاطات تتوخّى من ورائها تحقيق أهداف ذات صبغة دولية [2].

وَيُعْتبر ما قامت وتقوم به المنظمات الأهلية غير الحكومية المناهضة للعولمة في افشال مؤتمر المنظمة العالمية للتجارة في سياتل عام 1999 واستمرار نشاطها ليغطِّي مناطق وأقاليم العالم المختلفة، نموذجا واضحا للتأثير في التفاعلات العالمية، حيث نجحت هذه المنظمات في تعبئة الرأي العام العالمي ضد مساوئ النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يُحَقِّق مصالح الأغنياء على حساب الفقراء كما نجحت في جعل هذا الموضوع موضوعًا عالميًا، وَإعطائه الأهمية التي يستحقُّها بإدراجه في جدول أعمال الأمم المتحدة وَدول العالم.

كما أنّ الشركات متعددة الجنسيات تُعْتبر كذلك من أهم الفواعل غير الدولاتية على الإطلاق نظرا لدورها في الاقتصاد العالمي. فهي تعتبر شركات ضخمة تملك امكانيات مالية وتقنية تفوق ما تملكه بعض الدول. وتسيطِر على ما لا يقل عن50% من حركة التجارة الدولية، وبعض هذه الشركات خاصة الشركات العاملة في مجالات التقنية العالية صارت قادرة على التـــأثير المباشر في التفاعلات العالمية بما في ذلك الأمن والسلم الدوليين، بل أصبح لهذه الشركات ثقل اقتصادي عالمي كبير، حيث أنّ أي اهتزاز في أوضاعها يؤدِّي إلى خلق أزمات اقتصادية عالمية [3]ـــ

[1] نفس المرجع السابق، ص. 16.
[2] تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.196.
[3] محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، مرجع سبق ذكره. ص- ص.122-124.

وَيرجع ظهور مصطلح الشركات المتعددة الجنسيات إلى الاقتصادي **ليلينتال ديفيد** "**D.E.Lilienthan**" في عام1960،عندما قدّم بحثه المُعَنْوَن بـــ"الشركة المساهمة المتعددة الجنسيات". وفيما بعد **روبير فرنوا** **ROBERT VERNOIS** في1973. وَيُعْتَبَرُ مصطلح الشركة المتعددة الجنسيات مصطلحا مُبْهمًا يفترض أنّ الشركة المتعددة الجنسية لها عدة جنسيات وهذا خطأ، فرغم توسُّعها وامتدادها العالمي فإنّ الشركة الأم تحتفظ عموما بجنسية البلد الأصلي؛ ونادِرًا ما تكون مزيجا من الجنسيات [1].

وهناك تعاريف مختلفة للشركات متعددة الجنسيات نذكر من بينها: أنّها شركات تقتصر على الأنشطة المرتبطة بأصول ثابتة في الخارج، أو على وجه التحديد بالاستثمار الأجنبي المباشر. كما يعرّفها الاقتصادي **فرنون** "**Vernon**" بأنّها: شركة أُمٍ تسيطر على تجمُّعٍ كبيرٍ من المؤسسات والفروع في قوميات عديدة، إلّا أنّ تجمُّعها يجعلها كما لو أنّ لها مدخلا لمصب مشترك من الموارد المالية والبشرية، والذي يبدو حسَّاسًا لعناصر استراتيجية مشتركة، فهي تلك المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروعا انتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر[2]. كما يذهب الدكتور "حسام عيسي" إلى تعريف الشركات المتعددة الجنسيات على أنّها: مجموعة من الشركات الوليدة أو التابعة التي تزاول كل منها نشاطا إنتاجيا في دول مختلفة، تتمتّع كل منها بجنسية مختلفة، وتخضع لسيطرة شركة واحدة هي الشركة الأم، التي تقوم بإدارة الشركات الوليدة في إطار استراتيجية عالمية موحدة [3].

وَتتمتَّع الشركات المتعددة الجنسيات بعدة سمات وخصائص، وَهوما يساعدها في رسم استراتيجيتها على الصعيد العالمي. وَنذكر منها:

– تركيز الإدارة العليا وَوحدة مركز القرار: حيث تعمل جميع فروعها في مختلف الدول تحت نظام انضباطي دقيق وَتخضع لمركز موحد لاتخاذ القرار، كما تعتمد على شبكة اتصالات واسعة.

– الانتشار الجغرافي: بحيث تنتشر فروع الشركة الانتاجية وَالتسويقية على عدد كبير من البلدان، ممّا يتيح لها امكانات ضخمة في التعامل مع زيادة نشاطها أين يكون العائد أكبر .

– المزايا الاحتكارية: وَهذا يرجع إلى هيكل السوق الذي تعمل فيه، بحيث يأخذ شكل احتكار القلة.

[1] الجوزي جميلة ودحماني سامية، "دور واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية الراهنة"، (**المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، العدد 60، 2015)، ص. 86.

[2] طاهر مرسي، **إدارة الأعمال الدولية**، ط2، مصر: دار النهضة العربية،2001 ، ص.247.

[3] ابراهيم محمد القعود، "الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا"، (**مجلة العلوم القانونية والشرعية**، العدد 29، أفريل 2014)، ص. 33.

وعليه يخضع السوق لسيطرة عدد قليل من المشروعات الكبيرة، وهذا نتيجة تمتُّع هذه الشركات بالتفوق التكنولوجي وَالمهارات الفنية وَالإدارية.

– كِبَر الحجم وَضخامة الانتاج: تتفوق الشركات متعددة الجنسيات مقارنة بالشركات المحلية من حيث حجم رأسمالها، وَاستثماراتها وَعدد العاملين فيها، حجم المنظومة الإدارية والتسويقية والكثافة البشرية تنوع انتاجها وَأرقام مبيعاتها[1]. كما تتميّزُ كذلك بالتفوق التكنولوجي والتنوع في النشاطات والمنتجات.

كما نجد من بين الفواعل الدولية الجديدة وَالتي يُطْلِقُ عليها الفواعل ما دون الدولة تصاعد الإرهاب الدولي أو ظاهرة الإسلام السياسي الأصولي، وَالذي تتبنّاه مجموعات إرهابية كتنظيم **داعش** وَالذي يقصد به "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، الذي أصبح فاعلا بارزا من فواعل العلاقات الدولية كما يُصَنِّفُهُ كثير من المحلِّلين، –حيث أنّ هذه الظاهرة تدخل ضمن نطاق القضايا المستجدَّة في العلاقات الدولية، وَقد أضحت في ذات الوقت فاعلا بارزا وَمؤثِّرا من الفواعل في السياسة العالمية–. وسنركِّزُ على هذا التنظيم في تحليلنا وذلك لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة، الدور الإيراني في الشرق الأوسط .

ترجِع أصول تنظيم داعش إلى "تنظيم التوحيد وَالجهاد" الذي أسَّسه الأردني "أبو مصعب الزرقاوي" عام 2002، وَبعد غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق في 2003 تحالف الزرقاوي مع أسامة بن لادن ليُؤسِّسَ تنظيم القاعدة في العراق، وَالذي أصبح إحدى الجماعات المسلَّحة في المنطقة[2].

وقد اعتمد التنظيم في بداية نشأته على فلسطينيين وَسوريين، وَأصبح اسمه تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، الذي أعلن عنه أبو مصعب الزرقاوي في 8 أكتوبر 2004 كامتداد لتنظيم القاعدة المركزي، وانظم إليه تنظيم شورى المجاهدين. وَتدفّق إليه المتطوعون من جنسيات مختلفة من آسيا والشيشان وبنجلاديش والهند وَباكستان وَعدد من الدول العربية، وَذلك بالإضافة إلى جهاديين من أوروبا[3] .

وَبعد مقتل الزرقاوي عام 2006، دخل التنظيم تحت مظلّة أكبر عُرِفت باسم "الدولة الإسلامية

[1] الجوزي جميلة ودحماني لامية، مرجع سبق ذكره. ص- ص. 88-94.
[2] محمد أنيس سالم، "الدول العربية في مواجهة خطر داعش"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد 199، جانفي 2015)، ص.102.
[3] معتز سلامة وآخرون، **تأثيرات مضاعفة، العراق في ظل الاستقطاب السياسي ومسارات التحول الإقليمي**، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص، ص. 190،191.

في العراق"، لكنّ التنظيم الجديد ضعُفَ بفعل استهداف القوات الأمريكية وَتأسيس مجالس الصحوة التي ضمَّتْ رِجال العشائر السُّنَّة الرافضين لِعُنْف التنظيم. وَقد قامت قوّات الاحتلال الأمريكي بدعمهم بالمال وَالسلاح سواء بطريقة مباشرة، أو عبر الحكومة العراقية [1].

بعد بداية الأزمة السورية تمدَّد التنظيم في سوريا تحت شعار نصرة أهل السُّنة في سوريا، حيث بدأ تواجد القاعدة في سوريا مع ظهور تنظيم "جبهة النصرة". وَفي التاسع من أفريل 2013 وبرسالة صوتيةٍ بُثَّتْ عن طريق شبكة شموخ الإسلام، أعلن أبو بكرٍ البغدادي دمج فرع تنظيم جبهة النصرة مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وَأعطاه اسم "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وَالشام"، وَمن هنا بدأ الحديث عن تنظيم داعش.

وكان التنظيم يلعب على وتر الطائفية في العراق، وَانتهز الفرصة ليكسب أكبر قدر من المجموعات الجهادية السُنية وَيضمَّهم إلى صفوفه، وَذلك بالتركيز على القيادات السنية العسكرية الكبرى التي كانت في الجيش العراقي السابق مهَمَّشة وَمعزولة. وَاتَّضح ذلك من خلال دخول قوات داعش للموصل في 10 جوان 2014 وَفرار قوات الجيش العراقي أمامهم لأنّهم عرفوا قياداتهم القدامى الذين كانوا يعملون تحت إِمْرَتِهِم سابقا .

وَبَدْءً من شهر أوت 2014، تمكّن "تنظيم الدولة الإسلامية" في العراق من استعادة قدراته وتنظيم صفوفه، وتوسّع مجدَّدًا في المناطق التي طُرد منها سابقا خلال نشاط عمليات الصحوة، الأمر الذي شجّع أبا بكر البغدادي في 9 أفريل 2013، على الإعلان عن قيام تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، وهو المشهد الذي برز في عام 2014 أنّ داعش صارت منظمة قوية للغاية ومرنة، قادرة على شن هجمات ضد أهداف حيوية منتقاة على مساحات واسعة تمتد من بغداد للسواحل السورية[2].

وَقد أكّد الواقع هذا الكلام، وَكذا نائب مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون العراق وإيران بريت ماكورك "**Brett Maccork**" حيث قال بشأن تنظيم داعش في جويلية 2014: "إنّ الدولة الإسلامية أسوأ من تنظيم القاعدة، فهي لم تعد منظمة إرهابية ... بل أصبحت جيشا كامل العتاد". وقد زاد التنظيم من اعتماده على عناصر عسكرية خدمت من قبل في الجيش العراقي. قدّمت له الخبرة العسكرية والاستخباراتية وَأضفت مستوى من المهنية على قدرة داعش على العمل كمنظمة

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.190.

[2] محمد أنيس سالم، "الدول العربية في مواجهة داعش"، (**مجلة السياسة الدولية** ، العدد 199، جانفي 2015)، ص.102.

فعّالة ومؤثرة، فمثلا كان نائبا البغدادي ضابطيْن سابقيْن في الجيش العراقي، وكان رئيس العمليات في سوريا "أبو علي الأنباري" لواءً في الجيش العراقي، وكان رئيس العمليات في العراق "فضل أحمد عبد الله الحيالي" (أبو مسلم التركماني) مقدَّما في الاستخبارات العراقية وضابطا سابقا في القوات الخاصة العراقية [1].

وقد تبنّى تنظيم داعش العديد من الهجمات في مناطق مختلفة من العالم، فقد وجّه ضربات إرهابية إلى تركيا وحزب الله في بيروت، بالإضافة لعملياته في العراق (الهجوم على سجن أبو غريب في جويلية 2013، وتمكّن من الإفراج عن قرابة 500 سجين بمن في ذلك عناصر قيادية لداعش)[2]. وَبذلك أصبح هذا التنظيم أخطر تنظيم إرهابي على الإطلاق، فقد أصبح أكبر وَأخطر بكثيرٍ من تنظيم القاعدة.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق تقديمه في هذا الفصل، فإنّنا نستنتج ما يلي:

– أنّ النظام الإقليمي مستوى تحليلي وَسَطي يقع بين مستوى تحليل الدولة وَالنظام الدولي، وَهو مستوى تحليلي حديث نسبياً مقارنةً مع باقي المستويات.

– تعتبر نظرية الدور نظرية تحليلية تفسيرية، من خلالها تسهُل عملية فهم وَتفسير الأدوار المختلفة للدول –مهما كانت طبيعتها وَمكانتها في النظام الدولي – في مختلف تفاعلاتها الخارجية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي، كما أنّها نظرية تنبئية إلى حد ما.

– أنّ المتغيرات الدولية لفتة ما بعد الحرب الباردة –التي انطلقت الدراسة منها في التحليل–؛ لازالت نسبية في غالبيتها وَلَمْ تتّضِحْ معالمها بجلاء، خاصة طبيعة النظام الدولي أو هيكله (لفترة ما بعد الحرب الباردة)، إذ نجِده من الناحية العسكرية تقريبا أحادي القطب، وَذلك نظراً للتدخلات الفردية للولايات المتحدة الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، لكن وَمن باقي النواحي وَخاصة الناحية الإقتصادية، فنلحظُ أنّ هناك دولاً أخرى غير الولايات المتحدة لها ميزة نسبية من الناحية الاقتصادية توازي بها امكانيات الولايات المتحدة، منها الصين، روسيا، الاتحاد الأوروبي وحتى الهند، خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 2007 التي هزّت الاقتصاد الأمريكي وَأثّرت سلباً عليه.

[1] محمد جمعة، "الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر الأبنية الفكرية والتنظيمية"، (**سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 259، ديسمبر 2015)، مصر: مطابع التجارية –قليوب-، ص.7.
[2] محمد أنيس سالم، مرجع سبق ذكره، ص.102.

الفصل الثاني:

مقومات وآليات الدور الإقليمي الإيراني في إقليم الشرق الأوسط

تعتبر إيران دولة إقليمية في إقليم الشرق الأوسط، وَهي تسْعى منذ نجاح ثورتها الإسلامية لأن تكون الدولة المحورية فيه، مُعْتمِدةً في ذلك على مجموع المقوِّمات وَالركائز التي تمْلِكها. كما تسعى لأجل تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط مُسْتعِينةً بأدوات وَآليات مختلفة تراوحت بين آليات صلبة وَأخرى ناعمة.

وَقبل التطرق لمرتكزات وَآليات الدور الإيراني في الشرق الأوسط، لابدّ من إحاطة إقليم الشرق الأوسط بالتعريف وَمحاولة ضبط حدوده والدول المكوّنة له وكذا الحديث عن نشأة هذا المصطلح وَنطاقه الجغرافي–السياسي، هذا في المبحث الأول من هذا الفصل، ثم في المبحث الثاني سنتطرّق لمقوِّمات أو مرتكزات الدور الإيراني في الشرق الأوسط، وفي المبحث الثالث سيتمّ معالجة الآليات التي اعتمدتها إيران في دورها الإقليمي في هذه المنطقة.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط في المنظور الإيراني والاختراق الخارجي له

يُعْتَبر إقليم الشرق الأوسط أو النظام الإقليمي الشرق أوسطي من بين أكثر المناطق الساخنة في العالم، نظرا لتعدّد دوائر الاهتمام الدولي وَالإقليمي به من ناحية، وكذا تعدّد وتعقّد القضايا المطروحة على مستواه، هذه القضايا زادت تعقيدا بعد مرحلة التحولات السياسية في دول مختلفة منه بداية من سنة 2011 والتي ارتأى بعض المحللين والصحفيين تسميتها بـــ "ثورات الربيع العربي".

المطلب الأول: جيوسياسية الإقليم الشرق أوسطي

إنّ تعريف مصطلح الشرق الأوسط MIDLLE EAST مسألة تتسم بالتعقيد الشديد، خاصة وأنّ جغرافية منطقة الشرق الأوسط يصعب تحديدها، وذلك نظرا للاختلاف الشديد في أراء الدول التي حدّدته طبقا للمصالح الخاصة بكل منها. ما أدّى إلى وجود العديد من التعريفات المختلفة والمتباينة للمصطلح على اعتباره يصف وَيحدِّد وَيُعيِّن منطقة أو إقليم جغرافي. وهذا ما أنتج عدم وجود مفهوم ثابت أو مصطلح يحدد نطاق الشرق الأوسط بشكل دقيق[1].

الفرع الأول: نشأة مفهوم الشرق الأوسط وتطوره

نشأ مفهوم الشرق الأوسط في ظل المركزية الأوروبية، المرتبطة بالنشاط الاستعماري الذي

[1] جمال مصطفى وعبد الله السلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع،2002، ص .21.

كان سائدا في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، في إطار تقسيم الجغرافيين وبعض التاريخيين في أروبا "**الشرق**" إلى ثلاث مناطق. فقد وصفت المنطقة البعيدة عن أوروبا والتي تمتدُّ من الهند غربا حتى شواطئ المحيط الهادي "**بالشرق الأقصى**" (The Far EAST) – أي البعيد عن أوروبا، أمّا المناطق القريبة من أوروبا في شرق المتوسط، والممتدة حسب دائرة المعارف البريطانية – من البحر المتوسط إلى الخليج العربي– فإنّها سُمِّيت بـــ"**الشرق الأدنى**" (The Near East). وأطلق تعبير "**الشرق الأوسط**" (The Middle East) على المنطقة التي تتوسّط الشرقين الأدنى والأقصى، وهي المنطقة الواقعة بين الخليج العربي وجنوب آسيا[1] .

فوصفُ الشرق الأوسط قد نُقِل عن البريطانيين، حيث يكون الشرق أدنى، أو أوسط، أو أقصى بالنسبة للجزر البريطانية، وكلٌّ يُمثِّل وحدةً جغرافية كبرى. وقد جرى العُرف على اطلاق مصطلح الشرق الأدنى على الشمال الإفريقي حتى مصر، والأوسط على المنطقة من غرب مصر حتى شرق إيران أمّا الأقصى فيطلق على شرق آسيا حتى اليابان[2]. وبالرغم من انتقاد البعض لمصطلح الشرق الأوسط باعتبار أنّه مصطلح استعماري في نشأته، سياسي في استخدامه، إلّا أنّه أصبح اصطلاحا يُدْرَسُ في كثير من مواد الجامعات، وَذَاعَ استخدامه في المؤتمرات العلمية، وتجري عليه الدراسات في كثير من مراكز البحوث الاستراتيجية في العالم، ذلك لأنّه تعبير يتميز بعدم انحيازه لأي قومية في المنطقة، كما أنّه يتميز بعدم انحيازه السياسي لأي قوى فاعلة من داخله[3].

وَكانت أول إشارة إلى مفهوم الشرق الأوسط قد وردت في بريطانيا، في مراسلات الكولونيل "**هنل**" (Hennel) القنصل البريطاني العام في مسقط عند منتصف القرن التاسع عشر، كذلك استخدمه "المعهد الملكي للشؤون الدولية" في لندن الذي كان أول مؤسسة غربية تُعْنى بالكتابة عن الشرق الأوسط ضمن بحوثها في الشؤون الدولية[4]. وَأشار أيضا إلى المفهوم ضابط المخابرات البريطانية "توماس غورت" "Tomas Gort‏عام 1900، في سياق تنبيهه بريطانيا من الخطر الروسي على مصالحها الهندية[5].

ثم عاد الضابط والمؤرخ البحري الأمريكي "**ألفريد تيير ماهان**" لاستخدام المفهوم عام 1902

---

[1] عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015، ص.59.
[2] مصطفى كامل محمد، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ودور مصر**: القاهرة، مركز الأهرامات للترجمة والنشر، 1995، ص.45.
[3] نفس المرجع السابق، ص.44.
[4] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 60.
[5] محمد أحمد النابلسي، **أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير**، دمشق: دار الفكر العربي، 2007، ص.18.

لتحديد المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية وَالهند، وكان ذلك لدى مناقشته الاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة التحرك الروسي في إيران، وَمخطط ألمانيا في إنشاء خط للسكك الحديدية –وقتذاك– يربط بين برلين وبغداد (العثمانية)، حيث شمل المصطلح تركيا وإيران وبلدان الخليج العربي[1].

وَفي عام 1911 استخدم اللورد كيرزون "kIRZOUNN" –حاكم الهند وقتئذ– عبارة (الشرق الأوسط) للإشارة إلى المناطق تركيا وَالخليج العربي وَإيران في آسيا باعتبارها تمثّل الطريق إلى الهند [2].

وَفي المدة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير في التغير، حين أُطلقت عبارة الشرق الأوسط على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى. وفي عام 1921 أنشأ **ونستون تشرشل** – وزير المستعمرات البريطاني– آنذاك ما عُرِف بإدارة الشرق الأوسط لكي تشرف على شؤون فلسطين وَشرق الأردن وَالعراق. وَفي عام 1932 تمّ ادماج القيادة الشرق أوسطية للقوات الجوية الملكية البريطانية، التي كان مقرها العراق، مع قيادة القوات البريطانية في مصر، واحتفظت القيادة الجوية باسم قيادة الشرق الأوسط وَقد شاع استخدام عبارة قيادة الشرق الأوسط. منذ ذلك الحين إلى أن استخدمها السوفييت للإشارة إلى المنطقة، كما استخدمها سكان المنطقة أنفسهم [3].

وَقد شهدت فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية تطورات دفعت في اتجاه ظهور تعريفات سياسية– اقتصادية للشرق الأوسط، تختلف عن التعريفات الجغرافية– التاريخية للشرق المرتبطة بالمركزية الأوروبية، وَبدأت هذه التعريفات (السياسية– الاقتصادية) تحتل أولوية مع ظهور دول عربية مستقلة وكذا ظهور متغير النفط على الخريطة السياسية بعد الحرب العالمية الأولى، إلّا أنّ الإقليم لم يتزحزح بشدة في هذه المرحلة، إذ ظلّ ينظر إلى حدود المنطقة – كقاعدة – على انّها تمتدّ من مصر شرقا إلى إيران غربا، ومن السواحل جنوبا إلى العراق شمالا [4].

وَجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد ذلك المفهوم حين أنشئ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط التي كانت تشرف على مساحة غير محدودة تزيد أو تقل تبعا لتطورات

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره. ص.30.

[2] P.Beaumen and G.Blak and J.Wagstraff: **The Middle East, a giographical study**, John Wiley, London,1976, p.1.

[3] جمال مصطفى وعبد الله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص.28.

[4] محمد عبد السلام، **مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006، ص.181.

الحرب، فمثلا أضيفت إليها إيران عام 1942، كما استبعدت منها إريتريا في سبتمبر 1941، ثمّ أضيفت بعد ذلك بخمسة شهور[1]. وبعد الحرب العالمية الثانية، دخل **مصطلح الشرق الأوسط** مرحلة تاريخية جديدة، تزامنت مع دخول الولايات المتحدة الأمريكية مسرح الأحداث في المنطقة، ولأهمية هذه المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أُسّس بواشنطن **معهد الشرق الأوسط**، وكان يصدر **مجلة الشرق الأوسط**، ويهتمُّ هذا المعهد بدراسة شؤون الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وقد حدد المعهد المذكور، الشرق الأوسط بشكل يتطابق تماما مع الامتداد الجغرافي الإسلامي من المغرب العربي إلى إندونيسيا ومن السودان الى أوزبكستان[2].

وَبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وسّع معهد الشرق الأوسط الذي تأسّس في واشنطن سنة 1946استخدام المصطلح المذكور ليشمل فضلا عن المنطقة أعلاه، كُلاً من باكستان وآسيا الوسطى والأقطار العربية في شمال أفريقيا. ومنذ ذلك التاريخ أطلق مصطلح الشرق الأوسط على تلك المنطقة من قِبل وزارة الخارجية الأميركية، ومن قِبَل العشرات من مراكز الدراسات والبحوث والأقسام العلمية المتخصصة في الجامعات [3].

من خلال ما سبق نلحظ أنّ تسمية الشرق الأوسط بدأ غربيا أي ابتدعته الدول الأوروبية وتحديدا بريطانيا، وَأخذ المصطلح يتّسع أو يتقلّص من خلال استخدام كل دولة له، وَذلك طبقا لمصالحها فيه. كما ظهرت تسميات كثيرة وَمختلفة له منها "الشرق الأوسط الكبير" وَ"الشرق الأوسط الجديد" وَكلُّها اُعْتُبِرتْ كاستراتيجيات أمريكية لمحاولة التغلغل في منظومته الأمنية.

الفرع الثاني: مفهوم الشرق الأوسط وحدوده

يعتبر مصطلح الشرق الأوسط من بين أكثر المصطلحات السياسية زئبقية وهلامية، وذلك نظرا للنطاق وَالهدف من استخدامه من قبل الدول والمعاهد والهيئات والمنظمات المختلفة، وكذا المحللين السياسيين الدوليين وَالباحثين في الشؤون السياسية. وقد شاع تسييس المصطلح حسب ما تتطلّبه المصالح المختلفة لاستخدامه (المصطلح) من طرف أي جهة كانت، مهما كانت صفتها.

وَقد أكّد الباحث بيرسي Pearcy منذ حوالي خمسة وأربعين سنة، بأنّ منطقة الشرق الأوسط

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص،ص.27،26.

[2]- جمال مصطفى عبد الله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص، ص.38، 39.

[3] إبراهيم خليل العلاف، "الشرق الأوسط .. الشرق الأوسط الجديد.. والشرق الأوسط الكبير: رؤية تاريخية سياسية"، (**مجلة علوم انسانية**، العدد 27، مارس 2006)، ص. 15.

هي في الواقع منطقة مجهولة وَغير محددة المعالم[1]. لهذا يرى بأنّ هناك أنواع مختلفة جدا من التعريفات الغامضة حول المنطقة تستخدم في اللغة الغربية، خصوصا في السنوات الأخيرة، حيث أنّ مصطلحات مِثْل الشرق الأوسط العظيم، والشرق الأوسط الكبير والشرق الإسلامي غالبا ما تكون مستخدمة في الأدبيات العلمية ووسائل الإعلام ممّا جعل الإجابة على مسألة أين تكمن حدود المنطقة بالضبط، مسألة أكثر أهمية من أي وقت مضى. إذا كان الأمر كذلك، ألا يمكن تعريف المنطقة بشكل صحيح؟ أين هو الشرق الأوسط؟ أين تبدأ وتنتهي حدوده الجغرافية [2] ؟

مصطلح الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة، بُعيد الحرب العالمية الأولى، وَيمكن القول بصفة عامة أنّ مصطلح الشرق الأوسط مفهوم معقد من حيث دلالته الجغرافية وَالسياسية، وَهذا الإقليم صعب التحديد بصورة قاطعة وواضحة، والسبب في ذلك أنّه إقليم هلامي القوام. بمعنى أنّه يمكن ان يضيق أو يتّسع على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه باحث في أي مجال من مجالات العلوم الطبيعية أو الإنسانية، أو التصنيف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم[3]. فالغموض الذي يلفُّ الدراسات التي ارتبطت بالشرق الأوسط يفسّر بكثرة المصطلحات والأسماء التي استخدمت في الماضي، وتستخدم اليوم لكل المنطقة أو لجزء منها، وَبذلك فإنّ مفهوم الشرق الأوسط وأهميته الاستراتيجية يتسم بالتعقيد والصعوبة وَالحساسية، لأنّ على الباحث أو الدارس لمعالم هذه المنطقة الجغرافية والسياسية أن يتعامل مع عديد من القضايا وَالأمور المتحركة التي لم تستقر بعد[4]. (والتي منها طبيعة النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة، وَكذا التحولات السياسية في المنطقة العربية التي أدّت إلى عدم الاستقرار في المنطقة وكذا التدخلات الخارجية فيها). وَفيما يلي سنُورد بعض التعريفات الخاصة بالشرق الأوسط والتي حدّدت في نفس الوقت دوله المكوّنة له وَحدوده الجغرافية.

يعرّف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – الذي يصدر سنويا في لندن– منطقة الشرق الأوسط بأنّها تشمل: تركيا وَإيران وَقبرص وَمنطقة الهلال الخصيب وإسرائيل وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وَأفغانستان وَتونس وَالمغرب وَالجزائر [5].

---

[1] Pearcy, G. E: **The Middle East - an Indefinable Region** , Washington: Department of State Publication,1964, p.72.

[2] يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986، ص.141.

[3] يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، لبنان: دار النهضة العربية، 2002، ص. 120.

[4] أحمد ابراهيم الورثي، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى، دراسة تحليلية مقارنة**، العراق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ص. 109.

[5] ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي - السوفييتي في الشرق الأوسط**، بيروت: دار الجيل،(ب.س.ط.)، ص.41.

تعريف الوكالة الدولية للطّاقة الذرية: جاء تعريف منطقة الشرق الأوسط في دراسة فنية أعدّتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لبحث الطرق المختلفة لتطبيق الضمانات في منطقة الشرق الأوسط في عام1989، فعرّفت من خلالها (الوكالة الدولية) منطقة الشرق الأوسط بأنّها المنطقة الممتدة من الجماهيرية الليبية غربا حتى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا. وهذه الدول هي: مصر وليبيا والكويت وإيران والعراق والإمارات العربية المتحدة والبحرين وَقطر وَعمان وسوريا واليمن الجنوبي (قبل الوحدة) ولبنان السعودية، بالإضافة لإسرائيل [1].

تعريف الأمم المتحدة لإقليم الشرق الأوسط: مرّ تعريف الأمم المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط بالعديد من التطورات حتى أصبح أكثرا شمولا، فلقد عرّفت دراسة للأمم المتحدة أجريت في عام 1975 منطقة الشرق الأوسط بأنّها: المنطقة الممتدّة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا. ورأت الأمم المتحدة في دراسة لها حول سبل وَوسائل إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط في عام 1989، أنّ تعريف الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعريف محدد جدا ولا يفي بالغرض، وإن كان يمكن الاسترشاد به، الأمر الذي جعلها تعرّف المنطقة بأنها كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية بالإضافة إلى إيران وَإسرائيل. وجدير بالذكر أنّ جامعة الدول العربية تضمُّ اثنين وعشرين دولة وَهي: الجزائر وَالبحرين وَجيبوتي وَمصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وَموريتانيا وَالمغرب وَسلطنة عمان وَفلسطين وَقطر وَالسعودية وَالصومال والسودان وسوريا وتونس وَاليمن الموحدة وَجزر القمر[2]. وَبالتالي فقد وسّعت الأمم المتحدة في تحديدها لدول لإقليم الشرق الأوسط، وَزادت عددًا من الدول التي لم تكُنْ سابِقاً ضمنه كجزر القمر مثلا.

وَيعرّف شمعون بيريز وزير خارجية إسرائيل سابق، الشرق الأوسط بأنّه المنطقة التي تمتد جغرافيا من حدود مصر حتى حدود باكستان الشرقية، ومن تركيا وَجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية حتى المحيط الهندي، وَشمال السودان وَالملاحظ في هذا التعريف أن الرقعة الجغرافية التي يحددها للشرق الأوسط، تضم دولا عربية وَإسلامية وَليس فيها خارج هاتين الدائرتين سوى الكيان الصهيوني [3].

---

[1] ابراهيم محمد العناني وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001، ص.58.

[2] نفس المرجع السابق، ص.59.

[3] جمال مصطفى عبد الله السلطان، مرجع سبق ذكره، ص.24.

وَيعرّف المعهد البريطاني الملكي للعلاقات الدولية الشرق الأوسط بأنّها المنطقة التي تشمل إيران وتركيا وشبه الجزيرة العربية وَمنطقة الهلال الخصيب وَالسودان وَقبرص[1]. كما يستخدم البعض عبارة "الشرق الأوسط" للدلالة على كل من: مصر، الدول الآسيوية الناطقة بالعربية، إسرائيل، إيران، قبرص، تركيا وَأحيانا يضمُّون إليها كل من ليبيا والسودان [2].

هكذا نجد أنّ الحديث عن الشرق الأوسط يطوف بنا حول رقعة منبسطة تقع عند التقاء قارات أوروبا وآسيا وَإفريقيا. وَيمكننا من خلال استعراض التعريفات المختلفة التي أشرنا إليها أن نلاحظ عدة أمور:

أولا: أنّ مصطلح الشرق الأوسط لا يشير إلى منطقة جغرافية متعارف عليها، بل إنّه مصطلح سياسي –استراتيجي في نشأته وَفي استخدامه .

ثانيا: أنّ هذه التسمية ليست مستمدّة من طبيعة المنطقة نفسها أو من خصائصها الذاتية، وإنّما هي تسمية مستمدّة من علاقة المنطقة بالغير. فحين نقول "الشرق الأوسط" يثار السؤال شرق بالنسبة لمن؟ أو أوسط أو أدنى أو أقصى بالنسبة لمن؟ وَبالطبع فإنّ الإجابة على تلك الأسئلة هي: "**أوروبا**" التي كانت وراء إطلاق تلك التسميات المختلفة.

ثالثا: أنّ اختيار تلك التسمية يقع وراءه مغزى سياسي لدى الدول الأوروبية، فالشرق الأوسط على النحو المشار إليه في الكتابات الغربية هو منطقة يغلب عليها طابع التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل، فهي تحوي خليطا من القوميات وَالسلالات والأديان وَاللغات. كما أنّ التعريفات المختلفة التي قدّمت لتلك التسمية يغلب عليها الطابع التّحكُّمِي فلا يوجد من بين تلك التعريفات العديدة تعريف واحد استند إلى معيار موضوعي محدّد في إدخال دول معينة أو استبعاد دول أخرى من نطاق تلك المنطقة الجغرافية.

تشير الملاحظة إلى أنّ الأخذ بأي من هذه التعريفات يترتّب عليه دائما إدخال دول غير عربية في نطاق المنطقة وَإخراج دول عربية من نطاقها. وَلعلّ في شيوع ذلك المصطلح ما يمكّن من إدخال إسرائيل مثلا ضمن النسق الشرق أوسطي في حين لا يكون ذلك ممكنا إذا كان مصطلح

---

[1] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص.27.

[2] L. Aroian and R. Michell, **The modern Middle East and North Africa**, New York: Macmillan publishing Co,1984, p.25.

العالم العربي مثلا هو السائد [1].

رابعا: أنّه على الرغم من عدم وجود تعريف واحد متفق عليه لمنطقة الشرق الأوسط، فإنّ هناك اتفاقا بين تلك التعريفات المختلفة على أنّ الشرق الأوسط الحقيقي أو ما يسمى "**منطقة القلب**" أو "**دول القلب**" Core States هو تلك الدول "من مصر إلى الخليج العربي وَمن تركيا وإيران إلى المحيط الهندي"[2]. أمّا بقية الدول الأخرى وَالتي اختلفت الآراء حول اعتبارها ضمن، أو استبعادها من نطاق المنطقة فهي التي تعرف بالدول الأطراف أو "دول الهامش" Periphery States .

هناك رأي آخر يرى أنّ التمييز بين دول القلب وَدول الهامش لا ينبغي أن يكون على أساس مجرد التجاور الجغرافي وَإنّما على أساس كثافة التفاعلات التي تتِمُّ بين الدول. فإذا تحدّثنا مثلا عن الشرق الأوسط كنسق تحتي (فرعي أو إقليمي)، يمكن التمييز في إطاره بين:

- دول القلب: وَهي التي تمثِّل محور التفاعلات السياسية في ذلك النسق الإقليمي، وتشارك في الجزء الأكثر كثافة من تفاعلاته.

أ- دول الأطراف: وَهي الدول الأعضاء في النسق الإقليمي ولكنها لا تدخل في تفاعلات مكثفة مع بقية الدول الأعضاء فيه سواء لاعتبارات جغرافية أو سياسية.

ب- دول الهامش: وَيُقصد بها الدول التي تعيش على هامش النسق، فهي قريبة منه من حيث الموقع الجغرافي وَلكنّها ليست من الدول الأعضاء في النسق سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية [3].

وَسنلتزم في دراستنا هذه بالتعريف الأكثر قبولا لدى المهتمين بشؤون إقليم الشرق الأوسط_والذي يشتمل على دول القلب وَالتي لا خلاف حول اعتبارها دول شرق أوسطية ونقصد بها: "الدول من مصر إلى الخليج العربي وَمن تركيا وَإيران إلى المحيط الهندي" [4].

كما نُنَوِّه **لملاحظة مهمة**، وَهي أنّه وَمن خلال خصائص إقليم الشرق الأوسط وَالتي سيلي ذكرها في المطلب الموالي؛ سنُلاحِظ أنَّ الدول المغاربية وَالمُنْضوية تحت مسمّى النظام الإقليمي المغاربي وَالمُشكِّلة بدورها لاتحاد المغرب العربي، وَهي الجزائر، تونس، موريتانيا، المغرب

[1] جميل مطر وعلي الدين، هلال، مرجع سبق ذكره، ص-ص.26-29.
[2] John Campbell, **Defense of the Middle East,** New York, Praege Paperbacks, 1960, p.1.
[3] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 44،43.
[4] نفس المرجع السابق، ص.45.

الأقصى ولَيبيا، وَمن خلال تحديدنا للخصائص فإنّها تُدْرَجُ ضمن دول النظام الإقليمي للشرق الأوسط، لكن وَللضرورة العلمية، وَقصْد تحديد وَتقليص النطاق الجغرافي وَضبطِه أكثر، سنكْتفي بالدول التي سبق وَأن حدّدْناها ضمن الإقليم الشرق أوسطي.

المطلب الثاني: خصائص الإقليم الشرق أوسطي

يقول جورج لينكوفسكي **J.Linkofesky**:لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم. وهذا نابع من الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة[1]. فقد صرّح لينكوفسكي بالأهمية الكبيرة للشرق الأوسط، باعتباره منطقة جغرافية ذات بعد استراتيجي بالتالي فقد لَفَتَ انتباه وَاهتمام الدول لهذه المنطقة الاستراتيجية المهمة من العالم. ويتميَّز الشرق الأوسط كمنطقة جغرافية وكنظام إقليمي بمجموعة خصائص، تميّزه عن غيره من الأنظمة الإقليمية، وتشمل هذه الخصائص، جغرافيته ودوله وشعوبه المكوّنة له. وَتتمثّل هذه الخصائص في:

الفرع الأول: الخصائص الجغرافية لإقليم الشرق الأوسط

وَنقصد بها هنا خصائص موقعه الجغرافي بالنسبة لمناطق العالم الأخرى، ومدى الاستخدام السياسي لهذا الموقع بالنسبة لدول الشرق الأوسط. يقع إقليم الشرق الأوسط فلكيا بين خطي طول 40 درجة شمالا و2 درجة جنوبا، وهو بذلك يقع في مكان متوسط بين النطاق المعتدل شمالا، والنطاق المداري جنوبا. ومن ثم يعتبر منطقة التقاء بين اقليم البحر المتوسط والأقاليم الحارة، ولهذا تتنوّع غلاّته وتتعدّد أنشطة القوة البشرية لشعوبه. أمّا موقع منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للبحار وَالمحيطات، فتعتبر منطقة التقاء بين اليابس والماء، حيث تسيطر على البحرين الأحمر وَالمتوسط، كما تسيطر على الخليج العربي، وتعتبر جميعها مسطحات مائية هامة من وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية، وهذا ما يزيد من أهمية منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية، فهي تشرف على معظم خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية العالمية، وَتتحكّم في المضائق وَالممرات المائية ذات الأهمية الاستراتيجية للملاحة والتجارة الدولية. حيث تضمّ المنطقة مضايق جبل طارق وَبانتلاريا (أو بنت الرياح) في البحر المتوسط، ومضايق البوسفور والدردنيل في البحر الأسود، ومضيق باب المندب في البحر الأحمر، إضافة إلى قناة السويس [2].

---

[1] فتحي أحمد، "الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتكية"، (**مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 8، جويلية 2000)، مركز الزيتونة للدراسات السياسية، ص.4.

[2] مصطفى كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص-ص. 49-51.

وَتُعدّ مساحة الشرق الأوسط أكبر من مساحة قارة أوروبا بأكملها، وأكبر من مساحة الولايات المتحدة إذ تبلغ المساحة الكلية للمنطقة حوالي 21 مليون كيلومترا مربعا، وهو الأمر الذي يوفر للمنطقة الامتداد الطبيعي، بما يجعلها تمثّل وحدة جغرافية متصلة واضحة المعالم. وقد أثّر هذا الامتداد الجغرافي للمنطقة على تنوّع تضاريسها ومناخها، وبالتالي في مواردها الطبيعية وَنشاط السكان.

أمّا موقع إقليم الشرق الأوسط بالنسبة للمناطق الإقليمية والكتل الأخرى، فتعتبر في موقع القلب من العالم. وَيُشَكِّل هذا الموقع أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة للمناطق الإقليمية الأخرى أو التكتلات، حيث تُمثّل منطقة الشرق الأوسط الحد الجنوبي للقارة الأوروبية، وجزءا من الحد الشرقي لها، وَهي بذلك تُعْتَبَر مركزا أساسيا للأمن الأوروبي بصفة عامة، وركنا رئيسيا لأمن دول الإتحاد الأوروبي [1].

وَمن بين الخصائص الجغرافية لإقليم الشرق الأوسط نجد كذلك:

– يمتدّ الشرق الأوسط على مساحة تتّسم بالاتساع وَالعمق ومن ثم فهو يتيح نشر القواعد العسكرية في أوقات الحرب.

– تمتاز منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة المصادر الطبيعية والثروات المعدنية، ومصادر الطاقة وَأهمُّها النفط وَالغاز.

– صلاحية الأجواء وَالمياه للطيران وَالملاحة طوال العام، نظرا لاتسام مناخ المنطقة بالإعتدال على مدار العام .

– القوة البشرية الهائلة التي يمكن الاستفادة منها، كتجنيدها واستخدامها في المجالات العسكرية [2].
وهذه القوة البشرية لو استثمرت في مجال التنمية لأصبحت دول الشرق الأوسط في معظمها دولا غنية ومتقدمة، لكن المشكل الأساسي في طريقة تعاطي كل دولة في الشرق الأوسط مع مصالحها دون مراعاة لجوارها الجغرافي، وهذا ما أكّده الواقع الدولي من خلال الأزمة الخليجية بين السعودية وقطر، والتي تنبؤ بحلحلة البيت الخليجي وَتفكّكه، بعد أن كان الحديث عام 2010 عن مبادرة لجعل هذا المجلس اتحادا خليجيا. أضف إلى ذلك الإختراق الخارجي الذي تعاني منه دول الشرق الأوسط والذي فرض بناء قواعد عسكرية في معظم دوله، ممّا عزّز التفرقة لا التلاحم على

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.52.

[2] أحمد ابراهيم الورثي، مرجع سبق ذكره، ص، ص.135،134.

مستواه. هذه التفرقة التي برزت منذ حرب الخليج الأولى (1980–1988) بين كل من العراق وإيران، وبعدها حرب الخليج الثانية والثالثة.

الفرع الثاني: الخصائص السياسية للشرق الأوسط

– تتميز دول الشرق الأوسط أنّها كلها كانت دولا مستعمَرة، سواء كان الإستعمار الفرنسي أو البريطاني، وَأنّ هذا المتغير أثّر في جوانب عديدة على غالبية هذه الدول، خاصة في جانب التنمية (يمكن استثناء بعض دول الخليج كالإمارات والسعودية من ذلك باعتبار مستويات التنمية فيها مقبولة، مقارنة بباقي الدول الشرق أوسطية).

– أنّ دول الشرق الأوسط في معظمها دول إمّا ملكية، أو جمهورية تسلّطية، بحيث أنّ معظم أنظمة الحكم فيها لا تميل لتطبيق الديمقراطية. بحيث يغلب مشهد الانسداد السياسي واحتكار السلطة واحتكار رأس المال العام نتيجة الطبيعة الاقتصادية الريعية لأغلبية دول المنطقة فيعكس الاقتصاد الشرق أوسطي صورة استاتكية جامدة غير متطورة نتيجة بقاء واستمرارية نموذج معين للحكم دون تغييره بسبب طبيعة الأنظمة السياسية الحاكمة، وتغافل جزئية مهمة ومطلب أساسي من مطالب الحكم وهو التداول على السلطة.

كما أنّ مفهوم الدولة سواء في المجال الشرق أوسطي أو خارجه هو مفهوم حديث وغير متداول، فكل ما يطلق عليه دولا داخل النظام الشرق أوسطي ما هي إلاّ كيانات لا يتجاوز عمرها قرنا من الزمان. بما في ذلك الدول القديمة كمصر والعراق وتركيا وإيران– إذ تعتبر كل هذه الدول امتدادا للمجال الإسلامي أو الامبراطوري التقليدي– . كما أنّ مفهوم الدولة ذاته له معنيان متناقضان. فمفهوم الدولة القومية–كمفهوم أوروبي المنشأ– يعني إقليما وشعبا وسلطة وهو مفهوم مشتق من الكلمة اليونانية (Statue) التي تعني الثبات والاستقرار. أمّا مفهوم الدولة في الخبرة التاريخية العربية الإسلامية، فيعني التداول والتغير والتحول. وكان يُطْلَق على نظم الحكم وليس على الشعب أو الإقليم وقد أحسن روزنتال Rozintal في ترجمته لمقدمة ابن خلدون إلى الانجليزية حين ترجم مفهوم الدولة إلى لفظ (Dynasty) أي سلالة حاكمة[1].

إذ نجد مثلا شكل الدول في الإطار العربي (دول الخليج العربي، وَالعراق وَاليمن تحديدا) قد

---

[1] محمد نصر عارف، **الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية المعاصرة**، تحرير محمد على الكواري، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص.537.

شهد تحوّلا من القبيلة إلى الدولة العالمية المترامية الأطراف في شكلها الإسلامي الثيوقراطي إلى الدولة القطرية الحالية. وتركيا تحوّلت من الدولة العثمانية المترامية الأطراف إلى دولة علمانية، وإيران تغيّر شكل الحكم وطبيعة الدولة فيها تغيرا جذريا على مرّ العصور، من إمبراطورية فارسية قديمة إلى دولة علمانية في عهد الشاه إلى دولة إسلامية ثيوقراطية حاليا تسعى للوصول لدور المهيمن الإقليمي في المنطقة، كما نجد إسرائيل كدولة عازلة فُرض وجودها قصرا من قبل القوى الكبرى (بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية) تحولت من دولة شتات إلى نموذج دولة قومية حديثة تقوم على أساس ديني (العقيدة اليهودية المحرّفة).

– بروز دور المؤسسة العسكرية الواضح في معظم الدول الشرق أوسطية ودول العالم العربي خصوصا. إذ تعتبر هذه المؤسسة في هذه الدول (وَفي معظم دول العالم النامي)، الأكبر حجما وتأثيرا في الحياة السياسية العامة وتخصص لها أكبر الميزانيات، حيث كان لمصر وسوريا والعراق أكبر عدد من القوات المسلحة مقارنة بعدد سكانها. وفي الخليج العربي تعتبر السعودية أكبر دولة تخصص حجما كبيرا من ميزانيتها للإنفاق العسكري، وذلك في إطار تنافسها الإقليمي مع إيران ومحاولة كل منهما تعزيز مكانتها الإقليمية في المنطقة. ونفس الشيء ينطبق على إيران التي تسعى لتطوير طاقتها وبرنامجها النوويين بهدف امتلاك السلاح النووي والارتقاء بذلك لمصاف الدول النووية الكبرى. وتركيا التي تملك قوة عسكرية في المنطقة عزّزتها بانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وقد حكمت النخبة العسكرية طويلا في تركيا وكان لها دور كبير في صنع سياساتها الداخلية والخارجية إلى أن تمّ تحجيم هذه المؤسسة مع صعود حزب العدالة والتنمية للحكم بدءا من سنة 2003 بقيادة رجب طيب أردوغان. أمّا إسرائيل فهي تعتبر دولة حرب نتيجة احتلالها لفلسطين وصراعها مع كل من حماس وحزب الله، فهي تسعى دائما لتطوير برامجها التسليحية سواء كانت تقليدية أو نووية، خاصة وأنّها الدولة النووية الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط. وأكثر التفسيرات ترجيحا والأقرب إلى الصواب عند الكثيرين لذلك، هو أنّ الظاهرة العسكرية تسلَّلت إلى السلطة السياسية كون أغلب دول الشرق الأوسط كانت دول مستعمَرة خاصة المجال العربي ونالت استقلالها عن طريق العمل التحرري، فاستولت على الحكم مباشرة بعد حصول دولها على الاستقلال [1]. كما أن ّ ثورات الربيع العربي (كما يطلق عليها البعض) عزّزت

[1] وليد عبد الحي، **حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الأفاق السياسية، في الانفجار العربي الكبير**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 156.

مكانة المؤسسة العسكرية، وَذلك حفاظا على مكتسبات الثورة في الدول التي حدثت فيها.

الفرع الثالث: الخصائص الإجتماعية والحضارية لإقليم الشرق الأوسط

أثّرت عناصر الجغرافيا على خصائص إقليم الشرق الأوسط الإجتماعية، فهي بحكم موقعها، تعتبر منطقة تتلامس فيها يابسة قارات العالم القديم. ولدلك فقد تعدّدت الأجناس والأديان وَامتزجت الحضارات وتنوّعت اللغات والثقافات[1]. كما أنّ جميع الديانات السماوية، خاصة الديانات الثلاث (اليهودية، المسيحية وَالإسلام) قد ظهرت في هذه المنطقة الحيوية من العالم، ولها جذورها الراسخة فيها، خاصة الإسلام الذي أصبح ثقافة مشتركة لسكان وشعوب هذه المنطقة وله اسهامات مهمّة قدّمتها حضارته للعلوم والفلسفة والأدب والفن والرياضيات وَالتجارة التي استفادت منها الحضارات الأخرى أيضا. كما يُعتبر إقليم الشرق الأوسط مركزا لظهور الأنبياء وَالرسل العظام، وكذلك للعديد من الحضارات المهمة التي ظهرت وانتشرت فيما بعد إلى العالم، كحضارة الآكديين والإيلاميين، والسومريين، والكلدانيين، والأشوريين، والبابليين، والمصريين، والفينيقيين. كما بنى الإيرانيون حضارتهم أيضا في هذه المنطقة [2].

وَبذلك يتكوّن غالبية سكان منطقة الشرق الأوسط من المسلمين (أكثر من 90%)، من المفترض أن يجمعها تاريخ وَدين وَثقافة مشتركان (الثقافة الإسلامية)، كما تسودها لغات عدة أهمها العربية (التي يتكلّمها غالبية سكان المنطقة) واللغة التركية والفارسية والكوردية.

من المفترض أن تكون هذه العوامل عوامل قوة وارتباط وثيق بين الدول الشرق أوسطية ممّا يساعدها في بناء نظام إقليمي متماسك، لكن الأمر في حقيقته ليس بهذه البساطة والسهولة، بحيث أنّ هذه العوامل في حدّ ذاتها كانت عوامل تفرقة وتنازع فيما بين هذه الدول. كما انّ الأقليات في هذه الدول كانت عاملا من عوامل التنازع كذلك. كما أنّ الشعور بالتفوق الحضاري لدى بعض دول المنطقة ومحاولة إعادة بناء الحضارات والإمبراطوريات القديمة، كان عاملا تفريقيا لدى هذه الدول. إذ ومن أهمِّ المفارقات التي تواجه الانتماء الهوياتي الإيراني الانتماء المزدوج الإسلامي والقومي. وقد صدرت دراسة حاولت تقديم تفسير ثقافي لتطور السياسة الخارجية الإيرانية على مدار عقد كامل، جاءت تحت عنوان "**مركز العالم، جيوبولتيك إيران**" حدَّد فيها المؤلف عدة مقوِّمات رئيسية للثقافة السياسية الإيرانية من أهمها:

---

[1] مصطفى كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص.53.

[2] أحمد ابراهيم الورثي، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 132،131.

- الخوف من الآخر بحكم الظروف التي نشأ فيها المذهب الشيعي.

- الشعور بالاستعلاء العرقي والحضاري وتنبع هذه الخاصية من انتماء الإيرانيين إلى حضارة عريقة يبلغ عمرها 3000 سنة، وتتناقض هذه الخاصية مع سابقتها حيث تقود هذه إلى التمدد الخارجي فيما يقود الخوف من الآخر إلى العزلة والانكفاء.

- القدرة على التصدي للغزو الثقافي الخارجي وعدم ذوبان الحضارة الفارسية في أي غزو وقع عليها.

- المبالغة التي تشمل الخطاب السياسي والأهداف الطموحة ووسائل تنفذيها، ويعتبر ما تعرضت له إيران من مخاطر على مدار تطورها التاريخي أثر من آثار هذه المبالغة [1].

يتّسم إقليم الشرق الأوسط بالتنوع وَالتعدد الثقافي واللغوي والعرقي، فمن الناحية العرقية (السلالية) يسكن هذا الإقليم ثلاثة أجناس:

أ/الشعوب الهندية-الأوروبية Indo-Europeans في إيران والعراق وبعض مناطق الأناضول، وَهؤلاء يتكلّمون الفارسية وبعض اللغات القريبة منها.

ب/الشعوب التركية وَيتحدّثون اللغة التركية.

ج/الشعوب السامية Semitic peoples وهم لا يمثّلون أمة واحدة، فمنهم العرب والإسرائيليون اللذين يتحدثون العبرية.

نفس الشيء من الناحية الدينية، فعلى الرغم من أنّ أكثر الأديان انتشارا في المنطقة هو الإسلام، إلّا أنّ أبناءه لا يمثّلون كتلة متجانسة، بل ينقسمون إلى سُنّة وشيعة، وينقسم الشيعة بدورهم إلى علوية وَزيدية وجعفرية، إلى جانب البهائيين والدروز، أمّا المسيحيون فينقسمون بدورهم إلى حوالي اثنتي عشرة كنيسة مثل: الكنيسة الشرقية والأرثودوكسية والروم وَالكاثوليك وَالأنغليكانية والبروتستانتية...، وَهناك أخيرا الديانة اليهودية بطوائفها المتعدّدة إلى جانب العديد من الأديان وَالمذاهب الأخرى [2].

هذا وَقد أدّى ذلك التنوُّع العرقي وَالديني والثقافي إلى نشوب العديد من الصراعات المحلية وَالتي استغلّ بعضها من جانب القوى الخارجية الكبرى كذريعة للتدخل في شؤون الإقليم (كالحرب الأهلية اللبنانية، والغزو الأمريكي للعراق 2003) كذلك يحتوي إقليم الشرق الأوسط على المقدّسات

---

[1] نيفين مسعد، **صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص. 35.

[2] جميل مطر وعلي الدين هلال، مرجع سبق ذكره، ص. 30.

الدينية للديانات السماوية الثلاث ومن ثم فهي تتمتّع بمنزلة روحية لدى غالبية سكان العالم (مكّة المكرمة) [1].

وَما تجدر الإشارة إليه، أنّه كان هناك انتقال متبادل بين العرب والإيرانيين قبل تحديد الحدود السياسية الحالية، سواء عبر البر بين إيران والعراق، حيث استقرت جالية إيرانية كبيرة في جنوب العراق حول الأماكن المقدسة في النجف، حيث مقام الأمام على، وَكربلاء حيث مقام الإمام الحسين، وكذلك في الكوفة وغيرها من المدن والقرى الشيعية في جنوب العراق، أو سواء عبر مياه الخليج على الجانبين، وذلك لقرب المسافة وعدم وجود عائق طبيعي بل على العكس، تعتبر مياه الخليج طريقًا مفتوحًا وسهلا للإنتقال، فمنذ فجر الإسلام والهجرات العربية الكثيرة تتوافد إلى سواحل إيران الجنوبية، وأقام العرب فيها دولهم وإماراتهم، وحدثت بينهم معارك واشتباكات، ولكن لم يكن هناك عداء تعصبي لقومية أو لمذهب معين. وحاربوا معًا الإستعمار الإنجليزي والبرتغالي.

وهكذا حدث نوع من الامتزاج بين سكان الخليج على الشاطئين العربي والإيراني إلى الدرجة التي يمكن معها القول أنّ هؤلاء السكان ينتمون في العموم إلى أصل واحد وحضارة مشتركة، والغالبية العظمي مسلمة، بل أنّ غالبية سكان الساحل هم من العرب، بما في ذلك سكان الساحل الإيراني الذين ينتمون إلى عرب بني تميم وبني كعب الذين أسّسوا إمارة المحمرة التي كانت حتى عام 1925م إمارة مستقلة عن إيران وتمارس علاقات خارجية منفصلة عنها، وكذلك إمارة لنجه التي كانت تابعة لأسرة القواسم في الإمارات العربية المتحدة [2].

الفرع الرابع: الخصائص الاقتصادية لإقليم الشرق الأوسط

ترتبط الخصائص الاقتصادية بأهمية منطقة الشرق الأوسط الاقتصادية في حدِّ ذاته. إذ كانت هذه الأهمية سابقا مقتصرة على كونها طريقا استراتيجيا مهما يربط أوروبا بالشرق الأقصى. وَكان النشاط الاقتصادي للدول المطلة عليه (الشرق الأوسط) مقتصرا على الزراعة والتجارة وَصيد اللؤلؤ بالدرجة الأولى، بيد أنّ المنطقة قد ازدادت أهميتها بعد اكتشاف النفط فيها، لا سيما في الخليج منه في النصف الأول من القرن العشرين. حيث اشتدّ الصراع بين الدول الكبرى أكثر من السابق للسيطرة على المنطقة، وأخذ النفط يلعب دورا مهما في الحياة الإقتصادية لدول المنطقة من

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.35.

[2] بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، **مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي 2001- 2008**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2011، ص.165.

جهة، وللإقتصاد العالمي من جهة أخرى[1]. فقد كانت الأهمية الإقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط تقاس حتى بداية القرن العشرين بمدى أهمية موقعها المتوسط وَتحكّمها في طرق المواصلات والتجارة الدولية.

غير أنّه في عام 1908 تمّ اكتشاف البترول في إيران، ومع تزايد إعتماد الدول الكبرى الصناعية على البترول –الذي أصبح بمثابة عصب الحياة الإقتصادية والتقدم في تلك البلاد– تزايد اهتمامها بشؤون المنطقة. وَازداد إرتباط مصالحها بالمنطقة، وبدأ الصراع بينها حول السيطرة على آبار البترول في الشرق الأوسط[2]. ثمّ تعاظمت أهمية المنطقة عندما تمّ اكتشاف البترول في دول الخليج بأسرها، وفي دول أخرى من المنطقة (في العراق عام 1927) حتى أصبح إنتاج المنطقة من النفط يمثّل 28% من واردات الولايات المتحدة، وَ32% من احتياطات ألمانيا وَ45% للمملكة المتحدة وَ76% لليابان وَ79% لفرنسا[3].

هناك بعض الاعتبارات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند الحديث عن أهمية نفط منطقة الشرق الأوسط، وَهي:

– أنّ انتاج البترول من المناطق خارج دول منظمة الأوبك (بحر الشمال، الولايات المتحدة على سبيل المثال) سوف يأخذ في الانخفاض تدريجيا بعد أن وصل إلى أقصى معدلاته في نهاية الثمانينات.

– أنّ واردات الدول الصناعية وَكذلك واردات الدول النامية من البترول سوف تتزايد.

– أنّ بدائل الطاقة الأخرى لن تساهم إلّا بقدر محدود من احتياجات الطاقة.

– قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبية.

– أنّ الولايات المتحدة تقلّل من معدلات إنتاجها من البترول، وتحتفظ به مخزونا في باطن الأرض بسبب توقُّعها حدوث ندرة بترولية عالمية، مفضِّلة بذلك استيراد البترول من الخارج، وهي بذلك تدخل السوق العالمي كمشترية فضلا عن عدم استطاعتها امداد دول أوروبا الغربية وَاليابان من احتياجاتها المتزايدة من البترول، وهو ما يعني زيادة الطلب العالمي على البترول [4].

[1] أحمد ابراهيم الورثي، مرجع سبق ذكره، ص، ص.137، 138.
[2] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 54، 55.
[3] مصطفى كامل محمد، مرجع سبق ذكره، ص. 55.
[4] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 56،57.

يبقى الشرق الأوسط منطقة حاسمة بالنسبة لموارد الطاقة في المستقبل. فالشرق الأوسط أو العالم الإسلامي هو أغنى بقعة في الأرض، حيث يمتلك ثروات هائلة يستطيع استثمارها للضغط على العالم الغربي الذي هو بأمّس الحاجة إليها، بل إنّه لا يستطيع الإستغناء عنها، ومنها النفط الذي يضمّ الشرق الأوسط 80% تقريبا من مخزون العالم أو الاحتياطي العالمي، وتقريبا 62.5% منه في خمس دول هي: المملكة العربية السعودية، العراق، دولة الإمارات العربية المتحدة، الكويت، إيران. بينما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية 3%. وبهذا تمتلك المنطقة حوالي ثلثي إحتياطي العالم من هذه المادة الضرورية للطاقة ولآلة الصناعة الغربية[1].

تؤكّد الإحصائيات وَالوثائق المتوفرة من مصادر أمريكية أنّ منطقة الخليج ستوفِّر ما بين 54 إلى 57% من احتياطات العالم من البترول الخام مع حلول عام 2020[2]. وذلك لما يميّز بترول الشرق الأوسط عن غيره. إذ يتميّز نفط الشرق الأوسط بما يلي:

– انخفاض تكاليف إنتاجه (البترول) في الشرق الأوسط، وذلك نظرا لارتفاع معدّلات الإنتاج وقلّة عمق الآبار وارتفاع نسبة النجاح في اكتشاف البترول وانخفاض نفقات البحث والاستثمارات المطلوبة.

– انخفاض الأسعار المعلنة لبترول الشرق الأوسط بالمقارنة بأسعار بترول الكاريبي وغيره[3].

إذ تؤكّد الإحصائيات الحديثة عن انخفاض تكلفة إنتاج النفط في دول الخليج مقارنة بتكلفة انتاجه في دول أو مناطق نفطية أخرى، فمثلا نجد تكلفة الاستكشاف والتطوير والإنتاج بضمنها عائد في كل من المكسيك وَروسيا 15% بحدود 6-8 دولار للبرميل، وفي بحر الشمال تصل إلى 16 دولار للبرميل، أمّا في تكساس وَالحقول الكندية فإنّها تتجاوز 20 دولارا للبرميل، بينما تقدّر تكلفة إنتاج النفط في السعودية بـــ 5 دولارات للبرميل وفي العراق تقدّر بـــ 1,5 دولار حسب تقديرات الشركات النفطية الغربية[4].

كما يعتبر الغاز الطبيعي أيضا من بين مصادر الطاقة المهمة، وقد بلغ الاحتياطي منه الموجود في الشرق الأوسط سنة 1993 حوالي 28 ترليون متر مكعب، أي حوالي 27.5 % من الاحتياطي

---

[1] أحمد ابراهيم الورثي، مرجع سبق ذكره، ص.139.
[2] نفس المرجع السابق، ص.139.
[3] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص.57.
[4] كمال محمد القيسي، **النفط والهيمنة، القوة والتحكم**، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع: 2015، ص. 135.

العالمي. ويَقدّر لهذه الكمية أن تعيش لمدّة 567 عاما[1]. ويُجْمِع الخبراء بأنّ الغاز الطبيعي سيكون وقود المستقبل نظرا لأنّ استهلاك العالم منه قد ارتفع ثلاث أضعاف خلال السنوات الثلاثين الأخيرة، وقَد ينمو بنسبة 50% أخرى خلال العشرين سنة القادمة. حصّته في سوق الطاقة في نمو مضطرد لكونه يتّصف بانخفاض الكاربون نسبيا، وهو وقود مرن قادر على أن يلعب دورا كبيرا في توليد الطاقة الكهربائية، وعاملا مؤثِّرا في عملية التحول نحو مصادر الطاقة البديلة [2].

أمّا فيما يخصّ العائدات البترولية أو الأرصدة النقدية، فممّا لا شكّ فيه أنّ الحظر البترولي إبّان حرب أكتوبر عام 1973 وما تبعه من ارتفاع هائل في أسعار البترول، خلال عهد السبعينيات من ثلاثة دولارات تقريبا للبرميل إلى حوالي أربعين دولارا للبرميل، قد أدّى إلى تضخم ثروات الدول البترولية*، والتي يقع معظمها في دول الشرق الأوسط. هذا وقد زادت تلك الأرصدة النقدية الهائلة من العملات الدولية القابلة للتحويل – والتي نجمت عن عوائد الصادرات البترولية– من أهمية دول الشرق الأوسط البترولية لدى الدول الصناعية ودول العالم المتقدم، فسعت تلك الأخيرة إلى وضع استراتيجية جماعية لمعالجة الآثار الاقتصادية السلبية التي لحقت بها نتيجة الحَضْر البترولي وارتفاع أسعار البترول. وقد تمثّلت تلك الاستراتيجية في مقومين رئيسيين، هما:

1- محاولة تقليل الاعتماد على البترول من خلال ترشيد الاستهلاك وإيجاد بدائل أخرى للطاقة، بهدف تقليل أعباء وارداتها البترولية، وَبهدف إعتمادها على البترول كمصدر للطاقة.

2- محاولة استعادة الأرصدة النقدية الهائلة التي تجمّعت لدى الدول البترولية الشرق أوسطية فيما سمي بـــ "إعادة تدوير دولارات البترول" أو Petrodollars Recycling، وذلك من خلال عدة أساليب منها مثلا:

* محاولة جذب الأرصدة النقدية الشرق اوسطية كودائع ومدخرات لدى البنوك الغربية.

* محاولة تشجيع رؤوس الأموال الشرق أوسطية على الاستثمار في الدول الصناعية المتقدّمة.

* محاولة فتح أسواق جديدة في دول الشرق الأوسط لامتصاص فائض القوة الشرائية بها، مع تشجيع سكان تلك الدول على أنماط الاستهلاك الغربية بهدف ترويج السلع الاستهلاكية والكمالية،

[1] ممدوح محمود منصور، مرجع سبق ذكره، ص.58.
[2] كمال محمد القيسي، مرجع سبق ذكره، ص. 93.
* تزايدت العائدات النقدية السنوية من صادرات نفط الدول الشرق أوسطية من 5,684 بليون دولار عام 1970، إلى 23,400 بليون دولار عام 1973، ثم إلى 103,300 بليون دولار عام 1977.

ومن ثمّ ربط هؤلاء السكان بأنماط الحياة الغربية .

* إقناع الدول الشرق أوسطية ذات الفوائض البترولية الهائلة بالتوسّع في مشروعات التنمية بما يزيد كثيرا عن احتياجاتها الفعلية، بهدف تشجيع زيادة الطلب على السلع الإنتاجية والاستهلاكية التي تنتجها الدول المتقدِّمة، ممّا يساعد على إحداث نوع من الرواج الإقتصادي للتقليل من آثار الكساد الإقتصادي الذي عانت منه الدول الصناعية المتقدِّمة من جراء ارتفاع أسعار البترول .

* محاولة خلق نوع من التوتر السياسي وَعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، وإذكاء حدّة الصراعات الإقليمية بهدف فتح أسواق لتصريف الأسلحة التي تنتجها الدول المتقدِّمة، ومن ثم استنزاف الأرصدة النقدية البترولية من خلال تشجيع التوسع في الإنفاق العسكري. فقد استوردت دول الشرق الأوسط خلال الفترة من 1970 حتى 1979 ما يعادل 48% من اجمالي واردات السلاح العالمية [1].

تُشِير أكثر التقديرات توازنا بأنّ الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع بوتائر ثابتة عن مستواه الحالي (82 مليون برميل يوميا)، ليصل في عام 2025 إلى 120 مليون برميل يوميا، وأنّ العالم في طريقه إلى عدم توازن العرض مع الطلب في العشرين سنة القادمة. ففي الوقت الحاضر نجد أنّ عند كل برميل نفط جديد يتمُّ العثور عليه يقابله أربعة براميل مكتشفة يتمّ استهلاكها [2].

كما أنّ أهمية الشرق الأوسط تزيد باعتباره المجال الذي تلتقي فيه قارات أوربا وأفريقيا وآسيا، ويضم بحارا مختلفة هي: البحر المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يتحكّم بأهم المضايق في العالم وهي هرمز، مضيق باب المندب، قناة السويس، البوسفور والدردنيل، كما تحوي أراضيه أنهاراً مهمة كدجلة والفرات والنيل والأردن. وهو إلى جانب ذلك موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية ويضمّ فوق ذلك كله أكبر ثروة نفطية في العالم. إنّ كل تلك العوامل جعلت من منطقة الشرق الأوسط مجالا إستراتيجيا حيويا للقوى الصناعية الرأسمالية في الغرب، لأنه يُؤمِّن في السلم والحرب، تدفُّق النفط والاستثمارات والمواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية والمخازن الإستراتيجية التي تقوم بدور مهم في تعزيز الإمكانات اللوجستية وتوسيع القدرة للسيطرة على العالم.

---

[1] Marcel Merle **, *Sociologie des relations internationales,*** *Dalloz: Paris, 1982, p.215.*

[2] كمال محمد القبسي، مرجع سبق ذكره، ص. 135.

المطلب الثالث: منطلقات الاهتمام الإيراني بالإقليم الشرق أوسطي

من الصعب بمكان تحديد بداية الإهتمام الإيراني بمنطقة الشرق الأوسط، باعتبار أنّ إيران تعتبر دولة من دول المنطقة. فهي تؤثّر وَتتأثّر بمختلف التفاعلات الحاصلة فيها؛ وهي في نفس الوقت فاعل مؤثر في هذه التفاعلات. لكن وَعلى الرغم من هذا سنحاول التركيز في هذه الجزئية من البحث على الإهتمام الإيراني بالمنطقة وَالأهمية الإستراتيجية التي يمثّلها الشرق الأوسط لإيران، ومن ثمة نبرز الأهداف التي تريد إيران تحقيقها في الشرق الأوسط.

الفرع الأول: تاريخ الاهتمام الإيراني بالإقليم الشرق أوسطي

استحوذ الدور الإيراني في إقليم الشرق الأوسط على اهتمام الكثير من الباحثين، إذ يقرّ جُلُّهم بدور إقليمي إيراني كبير في المنطقة في مختلف المجالات، فلا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي وإنّما يأخذ أبعادا جيوبوليتيكية واستراتيجية، فضلا عن الأبعاد الثقافية وَالدينية، وَيُعدُّ الدور الإيراني وتأثيره في الشرق الأوسط نتاجا طبيعيا لسياسة إيران الخارجية بِعَدِّهَا دولةً غير قانعة[1].

فإيران جزء مهم من حضارة الشرق الأوسط يربطها بالحضارة العالمية. وَماضي الدور التاريخي الإيراني في المنطقة فريد، فوحدة الأراضي والاهتمام بالإستقلال والسعي الدائم للتقدّم والتطور تُشَكِّل بعض الخصوصيات المهمة للدولة الإيرانية، ولوجود هذه الخصوصيات استطاعت إيران طول التاريخ الماضي وَالحالي أن تحافظ على استقلالها، كما احتفظت إيران بعلاقاتها التاريخية وَالثقافية وَالسياسية مع دول المنطقة وَشعوبها وخاصة مع محيطها المباشر، ما جعل معظم حكومات وَشعوب المنطقة تنظر إلى إيران نظرة احترام[2].

لعبت إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي دور شرطي المنطقة، باعتبارها كانت حليفا استراتيجيا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وَإسرائيل، حيث كانت العلاقات بينها جد متطوّرة وعلى قدر كبير من التفاهم وَالتعاون. فقد كانت إيران بمثابة يد الولايات المتحدة وَعينها في منطقة الخليج العربي وكذا الشرق الأوسط. لكنّ الأمر اختلف تماما بعد الثورة الإسلامية التي قام بها "الإمام الخميني" وأتباعه في إيران ضد حكم الشاه، فانقلبت موازين القوى في الشرق الأوسط، وتغيّرت طبيعة العلاقة بين الدول الثلاث إلى العكس النقيض. فإيران وَدورها الإقليمي كان وَمازال

---

[1] سنية الحسيني، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط "، (**الحوار المتمدن**، العدد 3487، مقال منشور بتاريخ: 2011/9/15)، ص.1.

[2] فراس عباس هاشم، **النفوذ المتعاظم، إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**، ط.1، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016، ص. 15.

يشكّل جدلا بين الصعود والهبوط طبقا لما تشهده المنطقة من تطورات ومتغيرات، وَأيضا وَهو الأهم طبقا لما تشهده إيران نفسها من تطورات ومتغيرات. فإيران تحت حكم الشاه كانت ترتبط بعلاقات وثيقة ذات طابع استراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي إطار تلك العلاقات كانت تسعى لأن تلعب دور (شرطي الخليج) لتأمين تدفق النفط إلى البحار المفتوحة، وكانت تحتفظ بعلاقات جيدة مع القوى العربية المحافظة وَالمعتدلة في المنطقة، وكان الموقف الإيراني الإيجابي مع مصر خلال حرب اكتوبر 1973 دلالة مهمّة على سعي إيران إلى خلق علاقات إقليمية متوازنة، ثمّ جاء التحوّل في الموقف الإيراني في أعقاب نجاح الثورة الإسلامية 1979 وسعيــِها لبناء نظام إسلامي لا يقتصر على إيران فقط، ولكن يمتدّ بزخم ثوري إلى باقي المنطقة[1].

أصبح هدف إيران في منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورة الإسلامية فيها هو تصدير ثورتها إلى دول المنطقة، ما أنتج معارضة وَردود أفعال سلبية اتجاهها من قبل دول المنطقة، وخاصة منها الدول العربية التي فيها أقليات شيعية، باعتبار إيران دولة إسلامية شيعية تتبنّى المبدأ الجعفري الإثني عشر. ممّا خلق نوعا من الريبة وَالشك لدى دول المنطقة، باعتبارها (إيران) تسعى لأن تكون القوة الإقليمية المركزية في منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما جعل مسار العلاقات بين دول المنطقة يتحوّل من التعاون إلى التنافس وَالصراع. وَفي ثمانينيات القرن الماضي وضع "محمد جواد لاريجاني*" استراتيجية لمستقبل إيران الإقليمي سُمِّيَتْ بمشروع الإستراتيجية الوطنية (نظرية أم القرى) في كتابه المعنون بـــ"مقولات في الإستراتيجية الوطنية"، ويعطي هذا المشروع لوضع إيران في العالم الإسلامي هالةً من القدسية، كما يعطي أهمية قصوى لموقع إيران الجيوبوليتيكي في السياسة الخارجية من أجل تحقيق التمدّد الإقليمي، وتؤكِّد هذه الإستراتيجية في خطوطها العريضة على ثلاثة عناصر رئيسية بالنسبة لإيران:

- الحفاظ على الطابع الإسلامي للنظام الإيراني وَعلى موقع إيران في العالم الإسلامي.
- الدفاع على أمن إيران.
- التوسع إقليميا.

مضيفا في تفسيره للنقطة الأخيرة بقوله "أنّ هذه الإستراتيجية تحتّم على إيران أن لا تحدّ

---

[1] محمد عبد السلام وآخرون، **إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية**، دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، سلسلة ترجمات، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، العدد 24، ديسمبر 2006، ص.1.

* هو رئيس مجلس الشورى الإيراني منذ 5 جوان 2008 إلى الآن (سنة 2018).

حدودها الجغرافية من دورها، إذ لا دولة باستثناء إيران باستطاعتها قيادة العالم الإسلامي وهذه لحظة تاريخية لتحقيق ذلك"[1].

وَهو بذلك يقصد تحويل "قُمْ" إلى أم القرى، كي تصبح إيران مركز العالم الإسلامي بدلا عن السعودية، ويصبح ولي أمر كافة المسلمين في العالم هو الولي الفقيه في إيران، وبالتالي تتحوّل إيران إلى القوة الإقليمية العالمية، باعتبارها حامية المذهب الشيعي في العالم، وَهذا ما لا يمكن أن تقْبَلَه المملكة السعودية باعتبارها الدولة السُّنِية الأكبر وَالأهم في المنطقة وفي العالم وَالتي تعتبر نفسها مركز العالم الإسلامي، والناس من مختلف دول العالم وَبجنسياتهم المختلفة يحجُّون كل عام إليها، وَهذه حقيقة تاريخية وَدينية وواقعية لا يمكن لإيران أن تتجاوزها، لأنّها ستلقى اعتراضا شعبيا على مستوى العالم.

زادت طموحات إيران في الشرق الأوسط خاصة بعد نجاح ثورتها الإسلامية (على الرغم من الحصار الأمريكي لها والعزلة العربية الإسلامية لها)، من خلال الحرب الإيرانية العراقية والتي دامت ثماني سنوات من سنة 1980 إلى 1988، والتي تلت مباشرة الثورة الإسلامية في إيران 1979، هذه الأخيرة التي حاولت إيران تصديرها إلى العالم الإسلامي باعتبارها من أنجح الثورات وَعلى باقي دول العالم الإقتداء بها. إذ وفي خضمّ تلك الحرب دعت جامعة الدول العربية بدعم من مجلس التعاون لدول الخليج العربية، إلى وقف إطلاق النار فورا وَعرضت على إيران تعويضا ضخما، لكنّ إيران رفضت دلك العرض وما سواه من المقترحات السلمية. فقد توسّعت –في الواقع– أهداف إيران من الحرب، إذ عقد الخميني العزم على الإطاحة بنظام صدام حسين، وَتصدير ثورته في ربوع المنطقة وما وراءها، وتحويل إيران إلى الدولة المُهيْمِنة أيديولوجيا على المنطقة. وَتجسّدت سياسة المجابهة المبنية على الأيديولوجيا في شعار "الحرب حتى النصر". وَآمن بعض الإيرانيين بقدرتهم على هزيمة العراق وَتشكيل حكومة إسلامية هناك[2].

إذ تعدّت أهداف إيران في الإقليم الشرق أوسطي حدود الإهتمام بالأمن القومي والإقليمي إلى مرحلة الهيمنة وَبسط النفوذ في مناطق عديدة عربية وَإسلامية مجاورة للجمهوريات الإسلامية وبعيدة عنها، ويؤكّد قادة إيران أنّ بلادهم تسعى إلى تحقيق أهدافها الخارجية من خلال نمطين من

---

[1] فراس عباس هاشم، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 42،41.

[2] محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة إلى البراغماتية والاعتدال، في كتاب: **إيران والخليج، البحث عن الإستقرار،** تحرير: جمال سند، السويسي، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996، ص.124.

القوة، القوة الصلبة كآلية دفاعية لحماية مصالح وطنية حيوية، وكقوة ردع تدعم مكانتها ومركزها الإقليمي بين دول العالم، والقوة الناعمة لتحقيق تنامي الدور وَالمصالح وَالهيمنة وَالتغلغل في المنطقة[1].

وَكان الرئيس الإيراني السابق "محمود أحمدي نجاد" أعرب عن تطلّعات إيران الإقليمية والعالمية خلال لقائه لمجموعة من المثقفين قائلا: "إنّ أهم قضية اليوم هي بناء إيران وَهذه القضية تتعدّى الحدود الجغرافية لها، لأنّ مكانة إيران على المستوى العالمي قد تجاوزت حدودها"، مضيفا: "عندما يتردّد اسم إيران على الصعيد الدولي فإنّه يتبادر إلى ذهن أي فرد من أفراد المعمورة مفاهيم مثل التوحيد والشجاعة والدفاع عن المظلومين وَالثقة بالنفس وَالكرامة، مؤكّدا أنّ اسم إيران أصبح مرادفا لكلمة الثقافة، لأنّها تمثّل طريقا للنجاة، داعيا الجميع إلى العمل يداً بِيَد من أجل بناء إيران المستقبل". وأضاف: "يجب علينا العمل بطريقة تجعلنا نحتلّ المرتبة الأولى في العالم في المجال الاقتصادي وَالعلمي والقطاعات الأخرى كافة، وذلك بهدف أن تسود مفاهيم العدالة والتوحيد في العالم" [2].

بعبارة أخرى فإنّ مساهمة إيران الفاعلة في القضايا الإقليمية تؤدّي إلى تثبيت الدور (السياسي والأمني والاقتصادي) لإيران في المنطقة وَتزيد من الأهمية الإستراتيجية لها في النظام العالمي، ولتحقيق ذلك يجب تقوية الإهتمام الإقليمي في سياسة إيران من خلال التعادل في التحولات (الجغرافية وَالجيوبوليتكية) وَ(التاريخية–الحضارية–السياسية–الأمنية) من أجل حماية وتأمين مصالح إيران وأمنها القومي والذي يكمن في الاهتمام بهذه التحولات وَالمناطق الجيوبوليتكية [3].

تسعى إيران إلى لعب دور أكبر في السياسة الإقليمية، وَذلك مع اتساع دائرة نفوذها السياسي في المنطقة. فلقد كان من مخرجات غزو وَاحتلال العراق في العام 2003 أحد الأسباب في تصاعد النفوذ الإقليمي الإيراني لتصبح دولة محورية وَقوة إقليمية في ظل بيئة إقليمية غير مستقرة، وَالسعي لإنجاز هذا الهدف، وَيساعدها في ذلك أنّها تُعدُّ حلقة الوصل بين الشرق الأوسط وَآسيا؛ فهي فضلا عن الإمكانات العسكرية التقليدية لها نفوذ ثقافي وَسياسي وَاقتصادي متصاعد وَمُؤثر، وإيران تقليديا تجيد استخدام القوة الناعمة أي القدرة على استخدام السياسة وَالثقافة للسعي لتحقق مصالحها الإستراتيجية ...، وَتَتفوَّقُ إيران على الغرب بما تملكه من معرفة بالمنطقة، وَإجادتها

---

[1] محمد عبد السلام وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.7.

[2] فراس عباس هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.19.

[3] نفس المرجع السابق، ص.19.

للغاتها وَثقافتها، بمّا تملكه من علاقات تاريخية قوية [1].

الفرع الثاني: أسباب تزايد الإهتمام الإيراني بإقليم الشرق الأوسط

تختلف وَتتعدّدُ أسباب تزايد اهتمام إيران بالشرق الأوسط خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكذا بعد الثورات العربية (الربيع العربي). وَذلك باعتبارها هي نفسها دولة شرق أوسطية تؤثر وتتأثّر بمختلف التفاعلات الحاصلة فيه. وسنعدّد أسباب هذا الإهتمام الإيراني بالمنطقة كما يلي:

- شعور إيران المريب وَتخوّفها من اختراق أمنها القومي، خاصة وأنّ إقليم الشرق الأوسط تعتبر من أكثر المناطق سخونة في العالم نتيجة القضايا وَالخلافات الإقليمية والدولية فيها، وَكذا تضارب مصالح مختلف القوى فيها منذ القديم، وتحديدا منذ بداية القرن العشرين بعد اكتشاف البترول فيها، وَزاد (تضارب المصالح فيها) بعد ثورات الربيع العربي، هذه الأخيرة التي كانت من نتائجها السلبية على إيران ما أطلق عليها بــ "الثورة الخضراء" والتي كانت عبارة عن غضب شعبي إيراني تجسّد في الخروج في مظاهرات في مختلف المدن الإيرانية.

- تعتبر إيران منطقة الشرق الأوسط المجال الإقليمي الحيوي الأول والأساسي لها، والذي من خلاله تسعى لتحقيق دورها الإقليمي وكذا الوصول لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، بمختلف الأدوات السياسية والعسكرية. حيث أنّ إيران تطلق على الشرق الأوسط لفظ "الشرق الأوسط الإسلامي" وَهو مشروعها للتوسع وَبسط النفوذ في المنطقة، وقد طرحت لأجل ذلك مشروعات أمنية لمنطقة الخليج أهمها "مشروع السلام الإسلامي" الذي طرحته عام 1990، والذي يقوم على أربع محاور:

1- توسيع مجلس التعاون الخليجي ليشمل إيران وَالعراق.

2- تشكيل أيديولوجية إسلامية الغطاء للتنظيم الأمني.

3- تستخدم إيران القوة التي حصلت عليها من هذا التنظيم (أي القوة التي تتحكّم في نفط الخليج وَاحتياطاته) في مواجهة الغرب وَإسرائيل وَبالتالي خدمة المصالح الإيرانية.

4- انشاء صندوق مالي تموّله دول مجلس التعاون الخليجي لإعمار العراق وَإيران [2].

---

[1] محمد ياسر خضر، "أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، (**مجلة دراسات دولية**، العدد 53، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012)، ص.138.

[2] ساجد شرقي، "الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على العراق"، (**مجلة دراسات إيرانية**، العدد 8 و9، العراق، جامعة البصرة، 2008)، ص. 23.

- سعي إيران الحثيث لاستقطاب دول الشرق الأوسط باعتبار هذه الأخيرة أداة من أدواتها للولوج في مختلف التفاعلات الإقليمية على مستوى الإقليم، بحيث تجعل إيران نفسها اللاعب المحوري الوحيد في المنطقة، وَذلك من خلال التدخل في مختلف قضاياها(الحرب السورية، الأزمة اليمنية، الأزمة العراقية، وَأمن الخليج).

- محاولة تطويق التواجد والتدخل الأجنبي في إقليم الشرق الأوسط، وخاصة التدخل الأمريكي الذي يمثّل لها هاجسا أمنيا، إذ منذ حرب الخليج الأولى وَالثانية (الحرب العراقية الإيرانية 980 إلى 1988، وَكذا الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990)، زاد التدخل الخارجي وَخاصة الأمريكي في قضايا الإقليم، وَذلك بوضع قواعد عسكرية أمريكية في مختلف دول الخليج (قاعدة خرج في السعودية، قاعدة الغدير في قطر)، ممّا جعلها عقبة بالنسبة لتحقيق إيران أهدافها في المنطقة. أضِفْ إلى ذلك حرب الخليج الثالثة وَثورات الربيع العربي التي كثّفت من التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط.

- جعل القضايا الشرق أوسطية كأوراق في يد إيران تستخدمها لتدعيم دورها الإقليمي، وذلك تحقيقا لهدفها الأكبر وهو الوصول لإعادة بناء مجد أجدادها القديم والمتمثِّل في "الإمبراطورية الفارسية"، من خلال دعم الشيعة في مناطق تواجدهم في مختلف الدول العربية وغير العربية (اليمن، البحرين، العراق، سوريا، السعودية...). فمثلا تسعى إيران لاستخدام الورقة العراقية كأداة محورية في سياستها الخارجية، لأنّ صنّاع القرار السياسي في إيران يدركون الحاجة الفعلية لتعزيز دورهم في العراق لتقويض المشروع الأمريكي في المنطقة أولا، وليكونوا مستعدِّين مباشرة بعد مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية العراق لتطبيق سياسة "ملء الفراغ"، وبالتالي بسط نفوذها مستفيدة من تجربتها في لبنان من خلال دعم أصدقائها في الداخل وتعزيز قدراتهم وَجعلهم الأقوى في الساحة اللبنانية [1].

-استقالة معظم حكّام الأنظمة العربية من القضايا الإقليمية المرتبطة بالشرق الأوسط، وعدم الإهتمام الكافي بها نتيجة التوجه نحو الإصلاحات الداخلية بالنسبة للدول التي لم تحدث فيها الثورات وَالتحولات السياسية، وَمحاولة إعادة ترتيب البيت الداخلي ومحاولة ترميم ما يمكن ترميمه خوفا من الوصول لفشل الدولة أو انهيارها، خاصة في الدول التي حدثت فيها الثورات (سوريا، ليبيا، اليمن). وَهذا ما فتح الباب واسعا لإيران لبسط نفوذها وإبراز دورها الإقليمي في المنطقة، من خلال تدخّلها في مختلف التفاعلات الشرق أوسطية ومحاولة التأكيد على أنّ قضايا الشرق الأوسط

[1] نفس المرجع السابق، ص.24.

العالقة لا يمكن أن تُحلّ إلّا بتدخل إيراني. وهذا بعدما جرت الأمور لصالحها بعد توقيع الإتفاق النووي بينها وَبين الدول الست في مفاوضات برنامجها النووي.

إذ يُصبِح اضطراب الرؤية العربية في ضبط علاقتها مع إيران كقوة إقليمية عاملاً مساعداً لإيران للارتكاز على التفكك العربي لتحقيق مصالحها نتيجة مجموعة من الأسباب نجملها فيما يأتي:

*سياسات التسلح العربية التي تحكمها توترات بينية، مما جعل المشهد العربي متطابقا مع الفوضى الهوبزية، بينما العلاقة مع الغرب علاقة تعاونية (كانطية).

*حُمِّلت القواسم المشتركة(وحدة التاريخ، المصير، اللغة...) ما لا طاقة لها به، فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية (المصلحية).

*تعاني الدول العربية من هشاشة البنيان المؤسساتي وَالدولاتي، والانكشاف خارجيا.

*هناك تضارب بين الأمن القُطْري والقومي، ذلك أنّه بالنسبة للعديد من الأنظمة العربية فالعلاقة مع أمريكا هي من صميم أمنها الوطني لأنّها تعتبرها مظلّتها الأمنية، بيْد أنّ علاقة التحالف هذه ليست مطلقة، فهي لا تحمي أي طرف من عدوان إسرائيلي، لذلك فهي علاقة مصمَّمة أصلا لحمايتها من أشقائها العرب أو من قوى إقليمية كإيران [1].

الفرع الثالث: الأهداف الإستراتيجية الإيرانية في الإقليم الشرق أوسطي

تسعى إيران من خلال اهتمامها بالشرق الأوسط إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تدخل ضمن سياستها الخارجية وَبالتالي ضمن دورها الإقليمي، وَتتمثّل الأهداف الإيرانية في الشرق الأوسط أساسا في بلورة نظرية خاصة بالأمن القومي الإيراني، وتعزيز مكانتها الإقليمية وزيادة حجم تأثيرها، وَالسعي لأداء دور عالمي ليتسنّى لها تحقيق عناصر قوة إضافية ضمانا لتفوُّقها العسكري وَالسياسي في المنطقة، وَتتلخَّص أهداف الدور الإيراني في الإقليم الشرق أوسطي في:

***الأمن القومي الإيراني:** يعدُّ الأمن القومي عرفا عالميا وَهدفا تنشده كل دولة وشعب. والأمن القومي بشكل عام هو: تصور استراتيجي ينبع من متطلبات وحماية المصالح الحيوية الأساسية لأي شعب، بحيث يطرح في جوانبه المختلفة عناصر الحماية المركزية للمصالح الحيوية[2]. وَإيران تسعى إلى تلبية متطلبات أمنها القومي من خلال بناء قوة عسكرية رادعة للدفاع وَالهجوم،

---

[1] عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، (**مجلة شؤون عربية**، العدد133، ربيع 2008)، ص.74.

[2] سمير خيري، **الأمن القومي العربي**، بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983، ص. 18.

وَالمحافظة على نسيجها الاجتماعي الداخلي وبناء اقتصاد متوازن.

إلّا أنّ ما يهمّ إيران قبل كل شيء هو بناء قوة عسكرية رادعة، لأنّها ظلّت تتعامل بصورة مستمرة من خلال إحساسها بأنّها محاطة بالأعداء، وأنّ أمنها القومي عرضة للخطر، وهذا الإحساس لم يَأْتِ من فراغ، وَإنّما نتيجة تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على الحالة الاستراتيجية أو الوضع الاستراتيجي للمنطقة وانعكاسها على الأمن القومي الإيراني. وأوّل هذه العوامل المسبِّبة لذلك وَأهمها هو الفرق في مستويات القوة بين دول المنطقة وما ينشأ عن ذلك بالضرورة من أحداث مهمة لها تأثيرها على الأمن القومي الإيراني[1].

أوْلَتْ إيران اهتماما كبيرا بالمؤسسة العسكرية وَتطوير قدراتها التقليدية وحتى النووية، خاصة في مرحلة السبعينيات من القرن الماضي، وَذلك حتى يكون لإيران التفوق في هذا الجانب، خصوصا وَأنّ إيران محاطة بجوار إقليمي مُخْتَرَق، حيث نجد في الخليج العربي القواعد العسكرية الأمريكية وَكذا الاحتلال الأمريكي للعراق، وَنجد إسرائيل باعتبارها الدولة النووية الوحيدة في منظومة الشرق الأوسط، ممّا يعطي لإيران الحق –على الأقل على مستوى صنّاع القرار فيها– لمضاعفة حماية أمنها الإقليمي وَحتى الحفاظ على وجودها وكينونتها في المنطقة.

أمّا بعد 1979 فقد ظهر تصوُّر جديد لمفهوم الأمن القومي الإيراني، بحيث أصبح ذا أبعاد جيوسياسية ثلاثة مع الأخذ بعين الاعتبار الاستمرار ببناء قوة عسكرية فاعلة، إذ تبنّت إيران جملة من الأهداف منبثقة من مبادئ وَعقائد ثورتها، وهي:

– النمو وَالتوسعة الاقتصادية، وَالحفاظ على وحدة الأراضي والسيادة الإقليمية.

– الدفاع عن المسلمين وَالثورات التحريرية، ومعارضة إسرائيل والغرب، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

– محاولة تزَعُّم العالم الإسلامي.

وفق هذه المعطيات تندرج نظرية الأمن القومي الإيراني ضمن بعدين أساسيين: الأول، بعد عقائدي يتمثّل في تعزيز سلوكيات المنطقة في اتجاه قيمي – ديني، وَالثاني، بعد نضالي، يتمثّل في إيجاد قوة ذاتية من دول المنطقة بإمكانياتها البشرية وَالعسكرية والاقتصادية والأمنية، تَحُولُ دون هيمنة قوى أجنبية، وتمثّل الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مُهدِّدٍ للأمن القومي الإيراني حاليا وفي المستقبل المنظور.

[1] طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية**، ط1، بيروت: دار الساقي، 2006، ص- ص. 20-23.

* **تعزيز المكانة الإقليمية:** يقصد بالمكانة الإقليمية الدور الذي تُؤَدِّيه الدولة في مجال محيطها الإقليمي بفعل تأثير إمكانياتها على الدول الأخرى، بمعنى آخر أنّ الدولة تكتسب مكانتها من خلال عناصر قوتها الكامنة والظاهرة، فتكون مكانة مرتكزة على تصورات القوة أو المنافسة كما في حالة الدول الكبرى[1]. إذ أنّ سياسات المكانة تحقق نصرها الحقيقي والكبير عندما تضفي على الدولة التي تستخدمها سمعة كبيرة بأنّها ذات سلطان (قوة)، بحيث تتمكّن من تجنب استخدامها فعلا لتحقيق أغراضها[2].

إذ تسعى إيران في هذا الصدد للقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج، تحقيق الإستقرار في منطقتي وسط وشمال غرب آسيا. إذ يعتقد الكثيرون أنّ النوايا الحقيقية للأمريكيين باحتلال العراق إنّما يهدف إلى تطويق إيران عسكريا وَمن ثم جيوبولتيكيا في مرحلة لاحقة [3] .

* **السعي لأداء دور عالمي:** يتطلّبُ هذا الدور مزج الوسائل العسكرية والاقتصادية والسياسية من خلال تفاعلاتها مع البيئة الإقليمية أو العالمية على، انجاز مهمات هذا الدور الذي رسمته إيران لنفسها بأيديولوجية إسلامية. والتي تحاول أن تحقِّقها من خلال البروز كقوة إسلامية عالمية مؤثِّرَة وَفاعلة في الأحداث الإقليمية والدولية، ورسم مستقبلها خصوصا بعد تفكّك الاتحاد السوفييتي السابق وَحصول جمهورياته الإسلامية على الاستقلال[4].

كما نجد أنّ إيران ومن خلال الخطة العشرينية التي تمّ المصادقة عليها سنة 2005، قد حدّدت هدفها الاستراتيجي الذي تطمح له بدقة، وَهو الوصول لمكانة القوة الإقليمية المركز، ليس فقط في الشرق الأوسط بل حتى في منطقة آسيا. إذ استهدفت الرؤية الإيرانية تحويل إيران إلى قوة إقليمية أساسية في منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل 25 دولة (آسيا الوسطى وَتركيا، باكستان أفغانستان، وَتضمُّ الدول العربية، اليمن والعراق وعمان وسوريا وَالسعودية وَالأردن وَالإمارات العربية وَفلسطين وَالكويت وقطر ولبنان والبحرين ومصر)، أي أنّها تمتدُّ من مصر إلى اليمن إلى باكستان إلى قرغيزيا وَإلى أرمينيا وَتركيا وَلبنان[5].

تتضمّن وثيقة الرؤية خُططًا بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية، كما تقوم على المنافسة الصحية، وَأنّ إيران لن تكون مصدر تهديد لأحد. وتقول

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 223.

[2] Hans,J. Morgenthau: **Politics among natios, The Struggle for power and peace**, New-York, Knopf ; 1949. P. 396.

[3] فوزي رشيد، "السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى"، (**مجلة مختارات إيرانية** العدد 94، 2001)، ص. 32.

[4] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 224، 225.

[5] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستراتيجية، 2010، ص. 259.

الوثيقة: "إنّ هذه المنطقة – جنوب غرب آسيا– تضمُّ 530 مليون نسمة بمساحة 12 مليون كيلومتر مربع، وعلى إيران أن تكون الأولى بين دول هذه المنطقة، وتقوم الرؤية الإيرانية على أنّ المتغِّير المركزي لتحقيق المكانة الإقليمية هو معدّل النمو الاقتصادي، ولَضمان الفوز لابد أن يكون معدّل النمو الإيراني اقتصاديا في حدود 8% عام 2025، وترى الخطة أنّ اتجاه النمو منذ 1995 إلى 2006 يشير إلى امكانية تحقيق ذلك، وَتفترض الرؤية أنّ التوجُّه الدولي العام يسير نحو تصالح تدريجي بين قوى دولية كبرى وإيران، كما ترى ضرورة بناء الثقة بين دول جنوب غرب آسيا" [1].

المطلب الرابع: البيئة الأمنية للإقليم الشرق أوسطي والإختراق الخارجي له

سنُركِّز في هذه الجزئية من الدراسة على البيئة الأمنية لإقليم الشرق الأوسط، وَذلك من خلال ربطها بتحليل مقترب مركّب الأمن الإقليمي لكل من "باري بوزان" وَزميله "أول ويفر"، كما سنحلِّل طبيعة الإختراق الذي يُعاني منه النظام الشرق أوسطي من قِبل الدول الكبرى، وَتحديداً التي لها مشاريع تغلغل وَاستراتيجيات اختراق لهذا النظام، وَهي تحديداً الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا وَالصين.

الفرع الأول: البيئة الأمنية للإقليم الشرق أوسطي

تتميّز البيئة الأمنية في الإقليم الشرق أوسطي بالفوضى، وذلك نتيجة عدة عوامل منها الاختراق الخارجي للنظام الإقليمي من قِبَل الدول الكبرى في المنظومة الدولية، وَكذا نتيجة الشك وَالريبة التي تُميّزُ دوله المُكوِّنة له، كما أنّ ثورات الربيع العربي –والتي لم تُحْسَمْ نتائجها وَتبِعاتها لحد الآن– كذلك ساهمت في زيادة فوضوية النظام الشرق أوسطي. وحينما نقول الإقليم أو النظام الشرق أوسطي فإنّه يرتبط من الناحية الأمنية بالمستوى الإقليمي أو ما يُطْلَقُ عليه "الأمن الإقليمي".

نجد أنّ "باري بوزان" هو أوّل من تطرّق لهذا المصطلح في كتابه "**state and fear people**" وَأطلق عليه تسمية "المجمع الأمني أو المركب الأمني الإقليمي"، وكان إشارة منه إلى بداية التحول في مضمون المفاهيم التقليدية للأمن لتنتقل من المستوى الوطني إلى المستوى الاقليمي[2]، وقد عرّفه بأنّه: "يتضمَّن مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث أنّ أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض"[3].

كما عرّف "باري بوزان" في مناسبة أخرى هو وَزميله "أول ويفر" مركّب الأمن الإقليمي بأنّه:

---

[1] نفس المرجع السابق، ص. 260.

[2] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن** ، مرجع سبق ذكره، ص- ص. 239-294 .

[3] Barry Buzan, op.cit, p.190.

"مجموعة من الدول التي اهتماماتها الأمنية الأولية مرتبطة مع بعضها البعض بشكلٍ وثيقٍ وَكافٍ، بحيث أنّ الأمن القومي للواحدة لا يمكن أن يكون مُعْتَبَراً بشكلٍ معقولٍ بعيداً عن الأخرى"[1].

فلو نظرنا بإمعان إلى تعريف المركّب الأمني الإقليمي لوجدناه قريبا من مفهوم النظام الإقليمي الذي سبق وَأن تطرّقنا له –في الفصل الأول من هذه الدراسة–، فقط يكمن الاختلاف فيما بينهما أنّ مركب الأمن الإقليمي يرتبط بالجانب الأمني فحسب لتفاعلات الدول في النظام الإقليمي، لكن النظام الإقليمي يرتبط بمستويات التفاعلات الإقليمية العديدة ضمن النظام الإقليمي الثقافية، الاقتصادية، العسكرية وَالأمنية.

وَيرتبط مركب الأمن الإقليمي في تحليله لتفاعلات القوى الإقليمية بمتغيرات مفسِّرة مهمة، نذكر منها:

***نسيج العداوة/الصداقة:** عادةً تكون العوامل المتحكِّمة في ديناميات التفاعل في مركّبات الأمن الإقليمية مُحدَّدةً في علاقات "العداوة/الصداقة Enemity/Amity" التاريخية وَالتلاحم الجغرافي الذي يُخلِّف حالة الاعتماد المتبادل الأمني، سواء باتجاه الاستقرار أو عدم الاستقرار، مثل العلاقة الهندية –الباكستانية في جنوب آسيا والعلاقة العربية–الإيرانية في الخليج العربي. وَيتضمَّن التفاعل خليطاً من تأثير البنية الفوضوية للنظام الدولي وَميزان القوى وَتأثير التقارب الجغرافي للأطراف الدولية، الذي يساعد على انعاش وتغذية التأثير المُتبَادل للمظاهر الأمنية المختلفة من بيئة لأخرى، سواء كانت في شكلها المستقر أو المضطرب[2].

وَلو أسقطنا هذا المتغير على البيئة الأمنية في الإقليم الشرق أوسطي لوجدناه يتلاءم كثيرا معها، إذ أنّ نسيج العداوة وَالصداقة فيما بين الدول في النظام الشرق أوسطي يرتبط كثيرا بالجانب التاريخي، إذ نجد أنّ العداوة التاريخية ما بين العرب وَالفُرس مازالت لحدّ الآن تطْبَع العلاقات بين إيران وَمعظم الدول العربية الإسلامية (العداء بين إيران وَالسعودية، ما بين إيران وَالإمارات العربية حول الجزر الثلاث...)، وَحتى ما بين إيران وَتركيا لسعي كلٍّ منهما للوصول للهيمنة القديمة تاريخيا (الامبراطورية الفارسية القديمة بامتداداتها الجغرافية قبل ظهور الإسلام، وَكذا الدولة العثمانية). كما نجد العداء التاريخي للدولة اليهودية (إسرائيل) من قِبَل معظم الدول الشرق

---

[1] Barry Buzun & Ole Weaver, **Regions and powers, the structure of international security**, New York, Cambridge University press, 2003, p,p.21,22.

[2] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 297،298.

أوسطية وخاصة منها العربية الإسلامية باعتباره عَداءً حضارياً، على الرغم من تطبيع معظم الدول العربية لعلاقاتها مع إسرائيل.

جرت العادة في التنظير الدولي أَنْ تطْغَى حالة الحرب على السلام وبَحثْ المنظِّرين على فرضيات عامة تضبط سلوك العدو أكثر من بحثِهِمْ عن نماذج الصداقة، وقد أُسِّس الفكر السياسي الدولي الكانطي (الذي يُنْسَبُ للمفكّر كانط) على مفهوم الصَّدِيق. وتقوم أي علاقة صداقة في السياسة الدولية على توصيفين:

–يتم حل النزاعات عبر القنوات الدبلوماسية .

–إذا ما تعرّض أمن أي دولة للتهديد فإنّ ذلك يعني تهديدا للآخر ممّا يُحَتِّمُ عليه الدخول في حرب ضد الطرف المعتدي على الصديق[1].

غير أنّه في النظام الشرق أوسطي لا يُمكِنُنا الحديث عن نموذج للصداقة بمعنى الكلمة، بل لا تعْدُو التفاعلات على مستوى دوله أن تدْخُلَ في إطار التحالف وَحسب. هذا التحالف الذي يُسيِّره الجانب المصلحي البراغماتي للدول. وَغير مثال على نموذج التحالف نجد التحالف الإيراني – السوري الذي يُدْرَج في إطار التحالف الاستراتيجي بين الدولتين، وَأيضا التحالف الإيراني مع حزب الله، وَكذلك التحالف التركي الإسرائيلي الذي بدأ يتراجع نوْعاً ما مع وصول حزب العدالة وَالتنمية في تركيا للحكم سنة 2002.

***التخومية:** المتغير المستقل الآخر الذي يؤثِّر في الديناميكيات الأمنية الإقليمية هو، مبدأ التخومية "Adjacency" الذي يعمل على انتاج الديناميكيات الأمنية العابرة للحدود، على افتراض أنّ التقارب الجغرافي يعني في جوهره الاستراتيجي: التقارب في التأثير المتبادَل لمفهوم الأمننة* التي تتضمّن المكونات العسكرية والسياسية والسوسيولوجية والبيئية. فهي أجندة موَسَّعَة تعكس مفهوم الأمن في

---

[1] ألكسندر ونت ، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي ،السعودية: جامعة الملك سعود، 2006، ص،ص. 410، 411 .

* والأمننة تعني تسييس القضايا وَاضفاء الصبغة الامنية عليها لتُصْبِح خطيرة وَتُرْبط بالأمن القومي للدولة. وهي مسار يتم الانتقال فيه من مرحلة القضايا غير المُسَيَّسَة أي غياب القضية عن النقاش العام وعملية اتخاذ القرار، إلى مرحلة ثانية تصبح القضايا فيها مُسَيَّسَة، أي أنّها تصبح جزءً من السياسة العامة تتطلب قرارا حكوميا وتخصيص موارد معينة، وأخيرا في نهاية المسار تصبح القضايا مُؤَمْنَنَة بحيث تُقَدَّم كتهديدات وجودية تسْتدعي إجراءات استثنائية وأفعال خارج حدود الممارسة السياسية الطبيعية. وَللمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع أنظر:
Rafaela Rodriguez De Britom, " Securiting Climate Change: Process And Implications ", University Of Santiago de Chile, July 12- Coimbira, Paper prepared for the XXI IPSA World Congress of Political Science 16, 2009, p.11,in:

http://paperroom.ipsa.org/papers/paper_2420.pdf

صيغته الجديدة المفهومة. فالأمن أو عدم الأمن مرتبط بالتقارب الجغرافي من جهة أنّ هذا الأخير يُنْتِجُ الأنماط الأمنية المختلفة (التوازن، المنافسة الأمنية، المساعدة الذاتية، سباق التسلّح[1].

***الاعتماد المتبادل الأمني:** وهو يتأثّر بمبدأ التخومية أو التقارب الجغرافي من جهة، وَبوجود وحدات سياسية قوية تُشكِّلُ قلب مركب الأمن الإقليمي من جهة ثانية. والاعتماد المتبادل الأمني كمتغير مستقل يعمل على إنتاج الديناميكيات الأمنية الإقليمية سواء في الاتجاه السلبي أو الاتجاه الإيجابي. إذ لا يمكن اطلاق مركّب الأمن الإقليمي على أي تجمع من الدول ما لم تكن بينها علاقات أمنية مكثَّفة، تستجيب بشكلٍ متكررٍ للمُنبِّهات الأمنية المُرْسَلَة من بعضها البعض نحو بعضها البعض[2].

إذ أنّ التسلُّح الإسرائيلي اعتُبِر بمثابة التفوق الاستراتيجي الأمني بالنسبة لإسرائيل في النظام الشرق أوسطي، وَبالتالي تهديداً مباشرا لدول المنطقة الأخرى. وَنفس الشيء مع البرنامج النووي الإيراني؛ الذي حاولت إيران من خلاله أن تُوصِل رسالةً أمنية لباقي دول النظام الإقليمي هي أنّه بإمكانها هي الأخرى أن تُصبحَ دولةً نوويةً انطلاقا من البيئة اللاأمنية التي تُحيط بها (الهند، باكستان، إسرائيل) هي كلها دول نووية، وَأنّ الحذر الأمني يُحتِّم على إيران أن تُصبِحَ هي أيضاً دولةً نووية. ما جعل دول المنطقة تتخوّف كثيرا من محاولة إيران امتلاك السلاح النووي.

***الاختراق (Penetration):** يتضمّن الاختراق معنى اختراق القوى العظمى مركّبات الأمن الإقليمية من أجل دعم حلفائها الإقليميين وَحماية مصالحها، عبر وضع الترتيبات الأمنية بالمشاركة مع القوى الإقليمية دخل مركب الأمن الإقليمي. لكنّ عملية الاختراق لا تحْدُث إلّا بدوافع نابعة من داخل المنطقة لا من خارجها، عن طريق قيام طرف إقليمي أو أكثر بِخَلْق فُرص أو لتدخُّل القوى العظمى الخارجية، المتمثِّلة في تهديد ميزان القوى أو السيطرة على مصالح معينة أو زيادة النفوذ على حساب الآخرين[3].

وَهو ما يُمكِن ربْطه بالتدخل الأمريكي في العراق سنة 2003، وَحتى بِحَرْبَيْ الخليج الأولى وَالثانية (1980،1991) والذي بدا أنّ الرئيس العراقي الراحل "صدّام حسين" يَصْبُو للزعامة الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال افتعاله لِحَرْبَيْن في فترة زمنية متقاربة، ما استدْعى التدخّل

---

[1] عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع سبق ذكره،ص.299.

[2] Robert Keohan, Joseph.S. Ney, **power, interdependence and the information age** ,3 ed, Boston: little and company, 2006,p,p.217,2018.

[3]عامر مصباح، **المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن**، مرجع سبق ذكره، ص. 302.

الخارجي في الشرق الأوسط من قِبَل الولايات المتحدة الأمريكية، وَنفس الشيء تقريبا حاصل حاليا مع إيران، مع اختلافات جوهرية بسيطة بين الحالتين.

***متغيّر القوة:** تظهر الأنماط الأمنية للقوة في شكل مخاوف تُحرِّك سلوك الفواعل الإقليمية باتجاهات مختلفة، سوف تتصاعد مثل هذه المخاوف بشكل صارم كلّما احتدّ الصراع من أجل التفوّق في حيازة القوة؛ جرّاء التوقعات المأساوية حول نتائج اكتساب طرف معين لعناصر القوة على حساب الآخرين. يُمْكِن أن تترافق مثل هذه المخاوف بتهديدات للاستقرار الإقليمي تتحكَّمُ في المُخْرجات الأمنية لمركب الأمن [1].

وَمن بين نماذج المركبات الأمنية التي تمَّ تناولها بالتحليل كل من "بوزان" و"ويفر" نموذج المركب الأمني الشرق أوسطي، وَاللّذان اعتباراه يُقَدِّم صورة لأعقد النماذج الأمنية الإقليمية الصراعية كنموذج جنوب شرق آسيا، حيث نجد الصراع يقوم في هذا الأخير بين دولتين نوويتين في حين قام الصراع في الشرق الأوسط ما بين 22 دولة في مقابل دولة واحدة، وَنتائج ذلك الصراع أدّت إلى تقسيم الشرق الأوسط إلى ثلاث مركبات أمنية، واحد يضم ما يُعْرَف بدول المشرق العربي وآخر دول الخليج والثالث دول المغرب العربي[2].

كما أنّ الأقاليم التي تغلب عليها البنية الفوضوية كالنظام الشرق أوسطي فإنّها تبقى تابعة ولا تتعدّى أن تكون منطقة توازن من خلال سعي الأقاليم الكبرى إلى التنافس عليها لأهميتها الاقتصادية، ممّا يجعل هذه الأقاليم تتشابك مع حركة العولمة من خلال انتشار مفاهيم عولمة الاستهلاك التي جعلت من المناطق المُخْترَقة مناطق مستهلِكة أكثر منها منْتِجة، وهي منخرطة في العولمة الاقتصادية كون الإقليم من أهم المناطق المنتجِة للنفط، ومن أهم المناطق المقبلة على شراء الأسلحة[3].

الفرع الثاني: الاختراق الخارجي للنظام الشرق أوسطي

يَطْرَحُ بوزان إشكاليةً في غاية الأهمية والتي تُخْتَصَرُ تحت مفهوم الأقاليم المُدوَّلَة، أي التي تشهد حضورا كبيرا للقوى الخارجية ضمن تفاعلاتها العالمية حال النظام الشرق أوسطي، الذي تتوزَّع القوة فيه وفق هندسة الولايات المتحدة لها[4].

---

[1] Barry Buzun, & Ole Weaver, op.cit, p-p.45-50.
[2] Ibid, p.188
[2] Pinar Biligin, **Regional Security in the Middle East**, London & New York: Rutledge Curzon, 2005, p.168.
[2] Barry Bazun &Ole Waever, op.cit., p.46.

إذ كثيرا ما كانت منطقة الشرق الأوسط تُمثِّل واحدة من أهم محاور الاهتمام العالمية في كل الفترات التاريخية، وَذلك بسبب أهميتها الاستراتيجية التي اعتُبِرتْ دائما استثنائية، إذ أنّها ترتبط بوجود ملامح أساسية تتماشى بشكل مباشر مع مصالح حيوية لعدد كبير من الدول الإقليمية وَالدولية، وَعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وَالتي أسّست اهتماماتها الاستراتيجية بمنطقة الشرق الأوسط وِفْقًا لأسس وَمبادئ كثيرا ما يصفها المهتمون بالثابتة، رغم التغييرات التي قد تطرا على بعض تفاصيلها.

أولا: طبيعة التدخل الأمريكي في النظام الشرق أوسطي

تُعْتَبَر منطقة الشرق الأوسط ذات أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وَهو ما عَبَّر عنه كل رئيس أمريكي، منذ **فرانكلين روزفلت** إلى **ريتشارد نيكسون** في السبعينات، بأقوى الكلمات عن حيوية المصالح الأمريكية في المنطقة، وَفي العالم العربي بوجه خاص، حيث وصفها الرئيس **إيزنهاور** بأهم إقليم في العالم، وَضاعف من اهتمام أمريكا بالمنطقة الوجود الإسرائيلي فيها من سنة 1948، وَما نتج عن ذلك من إحساس بالمسؤولية تجاه ذلك الكيان من جهة، وَتوَتُّر وَتعقيد في العلاقات العربية الأمريكية في جهة أخرى[1]. وَقد أبْدَتْ الولايات المتحدة الأمريكية نواياها منذ فترة الحرب الباردة من خلال استعدادها لاستِخْدام كل الوسائل المتاحة لديها إذا ما تعرَّضت أي من مصالحها الاستراتيجية في الشرق الأوسط لأدْنى تهديد.

وفي الحرب الباردة عمِلت الولايات المتحدة بكل امكانياتها على ترْجيح كفّة الأوضاع في الشرق الأوسط لصالحها، على حساب الاتحاد السوفييتي –القوة الموازية لها آنذاك–، وَذلك عن طريق التواجد العسكري هناك لاحتواء النفوذ السوفييتي وَتَقْلِيصُه في المنطقة.

من الناحية السياسية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تشجيع التسوية السلمية للصراعات الإقليمية وَمحاولة إبراز الدور الأمريكي فيها، خاصة فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي الذي تهدف من ورائه ضمان أمن إسرائيل وَمحاولة إبعاد المد السوفياتي الشيوعي عن المشاركة في عمليات التسوية في الشرق الأوسط، بالإضافة أيضا إلى موقفها المؤيد لإسرائيل خلال الحروب التي عرفتها المنطقة، أين عمدت إلى تزويد إسرائيل بعدد من الصواريخ المضادة للطائرات، وَهذا

---

[1] عمار بن سلطان، **الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية- العربية: دراسة في الاختراق الامريكي للوطن العربي**، ط1، الجزائر، طاكسيج للنشر والتوزيع، 2012، ص - ص. 15-19.

ما أدى إلى تصاعد في توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وَالاتحاد السوفياتي[1].

وَيُمْكِن القول أنّ صياغة المفهوم الاستراتيجي للشرق الأوسط، وَالذي تَبنَّتْه العديد من الإدارات الأمريكية المتعاقبة خلال القرن العشرين ترجع أصولها إلى إدارة "**جيمي كارتر**"، من خلال مبدأه الشهير الذي يشير إلى أنّ محاولة أي طرف أو قوة التحكم في منطقة الخليج الفارسي سوف تعتبر بمثابة الهجوم على المصالح الحيوية الأمريكية، وَأنّه سوف يتمُّ الرد على مثل هذه المحاولات من خلال استخدام الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية[2]. وَهو المبدأ الذي صدر مباشرةً بعد التدخّل السوفييتي في أفغانستان، وقيام الثورة الإسلامية في إيران، ما جعل الولايات المتحدة تتخوّف على مصالحها في الخليج.

وَقد أكّد مبدأ **كارتر** على أهمية وَدَوْر التواجد الأمريكي في الشرق الأوسط، والمبْنِي على أسس اقتصادية تجارية بالأساس، وَتَرْجَمَ هذه الأهمية في شكل علاقات عسكرية أمريكية وثيقة مع النظم الحليفة، من ذلك أنّه منذ النصف الأول من السبعينيات وصلت المبيعات الأمريكية في الشرق الأوسط للأسلحة إلى حوالي 3.2 بليون دولار في العام الواحد، فهي بالتالي تزيد عن حجم المبيعات خلال سنوات ماضية مجتمعة، وَقد زادت مبيعات السلاح للمنطقة خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 1979 لتصل إلى حوالي 8.9 بليون دولار[3].

شكَّل انتهاء الحرب الباردة متغيِّرًا دوليًا كبيرا في التأثير على الاستراتيجية الأمريكية بشكل عام، وَفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، حيث ساهم في تجسيد معظم أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ذلك أنّ التغيير الذي طرأ في المنطقة أتاح الفرصة أكثر للولوج في سياسات وَمشاريع تضْمَن التَّحكُّم أكثر في التفاعلات الداخلية وَالخارجية للمنطقة، وَإحداث التغيير الاستراتيجي فيها، كَوْن المنطقة من أكثر مناطق العالم تأثُّرًا بالتحولات الاستراتيجية في هيكلية النظام الدولي، فبرزت المخططات الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة خاصة بعد نجاح الإدارة الأمريكية في إحداث التعبئة الشاملة لقوى التحالف ضد العراق في حرب الخليج الثانية لعام 1991، وَالتي أظهرت أنّ القوة الأمريكية بُنِيَتْ على حقيقة أنّ الولايات المتحدة تُمَثِّلُ القطب الوحيد الذي

---

[1] Robert Art," A defensible Defense: American Grand Strategy After The Gold War", **International Security,** Vol-15, no.4. Spring 1991.P,P. 17,18.

[2] Joe Stork**, The Carter Doctrine and US Bases in The Middle East**, Merip Reports, No.90, Sep 1980. P.4.

[3] Ibid.p. 5.

يمتلك القدرة بأبعادها المختلفة[1].

وَكان بذلك الطرح الأمريكي الجديد هو إعادة احياء الشرق أوسطية الذي سبق وَأَنْ تبَنَّتْها الإدارة الأمريكية مند تسعينات القرن العشري، في محاولة لإدماج إسرائيل في اقتصاديات الدول العربية ضمن تكتل اقتصادي ينطوي على تعامل تفضيلي بين الدول المندرجة فيه. وَهو ما يؤَكِّد مرة أخرى درجة الاهتمام الاستراتيجي الأمريكي في وضع الدول العربية أمام تحدي ما يُعْرَف بالسوق الشرق أوسطية، التي عقدت من أجلها عديد المؤتمرات الإقليمية، وَالتي فشلت في إدماج الكيان الاسرائيلي في المنطقة من البوابة الاقتصادية.

وَرغم أهمية دمْجْ إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط في الاستراتيجية الأمريكية، إلّا أنّ ذلك لا ينفي وجود أهداف اقتصادية تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها من وراء إطلاقها لهذه المبادرة، فالمنطقة ذات مكانة واعدة للغاية فيما يتعلّق بتوسيع حجم تجارتها الخارجية، خاصة مع تزايد انفتاحها التجاري على العالم في ظل انضمام عدد من دوله(الشرق الأوسط) إلى برامج لتحرير التجارة مع الاتحاد الأوربي في إطار اتفاقيات الشراكة التي تربط بين الطرفين، وَهو الأمر الذي أثار مخاوف أمريكية من استحواذ الاتحاد الأوروبي على حِصَص متزايدة من أسواق المنطقة في ظل هذه الاتفاقيات، فطرحت بذلك الولايات المتحدة برنامجها لتحرير التجارة الأمريكية مع دول المنطقة، لتتمكن من منافسة الاتحاد الاوروبي على هذا المستوى[2].

من الجدير بالذكر، أنّ أحداث 11 سبتمبر2001 قد أفرزت تحولات عميقة على مستوى الأهداف وَالاستراتيجيات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، كما أدّت تلك الأحداث لتغيير وسائل تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وَذلك من خلال الإتجاه أكثر إلى الاستخدام المباشر للقوة العسكرية حمايةً لتلك الأهداف والحفاظ عليها أو لتحقيق أهداف جديدة أصبحت من صميم هذه الاستراتيجية في المنطقة، فقد أثّرت أحداث 11 سبتمبر 2001 عميقا في المفهوم، حيث أضفت تحويرا على مستوى النقاش المرتبط بالشرق الأوسط فور وقوعها، أين أدخلت مصطلحات مثل الشرق الأوسط الكبير، وَالشرق الأوسط العظيم أو الشرق الأوسط الإسلامي الكبير في أدبيات العلاقات الدولية[3].

---

[1] مروة حامد البدري، مرجع سبق ذكره، ص.86.

[2] فريدمان بوتنير، ندوة "الشرق الأوسط الكبير"، (مجلة **شؤون الأوسط** ، العدد 114 ، ربيع 2004)، ص.13

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2006، ص.230.

فقد برز مشروع "الشرق الأوسط الكبير" كنظام إقليمي هو في طور التكوين والتبلور، وَهو نظام اقتصادي سياسي يُؤَمِّنُ هيمنة إسرائيل والولايات المتحدة على المنطقة العربية ويسلب العرب مواردهم الاقتصادية وإرادتهم السياسة، وَيكون كبديل إستراتيجي لمشروع عربي نهضوي يرتكز على التحرر القومي وإقامة الدولة العربية الواحدة (الدولة–الأمة)[1]. في إطار تغيير الخارطة الجيو سياسية للمنطقة.

حيث تقدّمت الولايات المتحدة بوثيقة خلال قمة مجموعة الدول الصناعية الثمانية المنعقدة سنة 2004، تحت عنوان مشروع الشرق الأوسط الكبير، أين اعتمدت في ذلك على رؤيتها الخاصة للمنطقة، وَأنّ هناك ثلاث مَعُوقات أساسية تحول دون تطور بلدان الشرق الأوسط، وَتنعكس بالتالي سلبا على المصالح الأمريكية َ الغربية، وَهذه المعوقات هي[2]:

- أزمة الديمقراطية وغياب الحريات.
- اختلال الهياكل الاقتصادية وتدني مستويات الانتاجية.
- محدودية وبطء النظم المعرفية.

وَقد تشكّلت الجغرافية التي وصفت المنطقة من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير من دول مختلفة، لا تجتمع فيها كثير من المقومات، حيث ضمّ هذا المكون بلدان شبه الجزيرة العربية وَالعراق، إيران وَأفغانستان، وَقد تمّ تعريف نطاقه بكونه يضمُّ المنطقة الممتدة من ليبيا غربا إلى إيران شرقا، ومن سوريا شمالا إلى اليمن جنوبا. كما عرّفه آخرون بأنّــه يضمُّ جميــع الدول الأعضاء في الجامعة العربية بالإضافة إلى إيران. في حين يضمُّ إليه المتخصِّصُون في الولايــات المتحدة الأمريكيــة باكستان وَأفغانستان وَالدول الإسلامية المستقلة في أسيا الوسطى[3].

وَقد واجه مشروع الشرق الأوسط الكبير بعد نشره انتقادات شديدة سواء من طرف العالم العربي أو الاتحاد الأوروبي، الذي أعلن عن تصوره من خلال مبادرة الشراكة الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي مع منطقة البحر الأبيض المتوسط وَالشرق الأوسط في مارس 2004، كبديل عن مشروع الشرق الأوسط الكبير. كما جاء مشروع "الشرق الأوسط الجديد" كمبادرة أمريكية أخرى للتغلغل في كيان الدول الشرق أوسطية وَالتي منها الدول العربية.

[1] علي وهب، مرجع سبق ذكره، ص.63.
[2] المرجع نفسه، ص. 546.
[3] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص. 546.

انطلق مشروع الشرق الأوسط الجديد وفق التصور الأمريكي، من قناعة مفادها أنّ التاريخ متوقف تماما بهذه المنطقة، وَأنّ الشعوب العربية ستظَلُّ مجرّد أداةٍ بيد حكّامها، وَبأنّ الخريطة السياسية وَالاجتماعية للمنطقة بشكلها التقليدي، تمحو تفاصيل مهمة عن جوهر انتماء شعوبها، حيث صوَّرت الدوائر الاستراتيجية الأمريكية البناءات الاجتماعية للدول العربية على أنّها مجرد مساحة أو منطقة بلا تاريخ وَلا تراث مشترك، تقطنها جماعات دينية وَإثنية لا تجمعها روابط[1].

وَبالعودة إلى المشروع في حدِّ ذاته، نرى أن هذه التسمية تعود إلى كتاب أصدره رئيس الوزراء الاسرائيلي سابقا **شمعون بيريز** سنة 1995 بنفس الاسم "الشرق الأوسط الجديد". وَالذي أراد من خلاله أن يُوضِّح الوضع الجديد الذي يجب أن يحكم العلاقة بين إسرائيل وَالدول العربية في المنطقة، وَاعتبارها الدولة المتقدّمة وَالمتطورة في وسط دول متخلفة وتملك الطاقة[2].

أعلنت الإدارة الأمريكية مُمثَّلةً في وزيرة خارجيتها السابقة **كونداليزا رايس** وَفي خضمِّ الحرب الإسرائيلية على لبنان عام 2006، عن رؤيتها الاستراتيجية الجديدة لمستقبل منطقة الشرق الأوسط، من خلال مشروع الشرق الأوسط الجديد، وَالذي بحثت من خلاله الإدارة الأمريكية عن رؤى استراتيجية جديدة تُدِيرُ وفقها الاخفاقات التي واجهتها في المنطقة[3]. وَذلك بعد فشها في التسويق لتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، الذي لاقى انتقادات لاذعة من قِبل الدول الكبرى خاصة دول الاتحاد الأوروبي، فضلًا عن النتائج غير المتوقعة التي فرضتها استراتيجياتها في كل من أفغانستان وَالعراق، وَالتي جعلتها تُعيد حساباتها من جديد في المنطقة.

شكَّل هذا التحول في مفردات الاستراتيجية الأميركية، تأكيدا على وجود خريطة طريق أميركية – إسرائيلية في الشرق الأوسط، تقضي بخلق فضاء من عدم الاستقرار وَالفوضى، يمتدُّ من لبنان إلى فلسطين وَسوريا وَالعراق، بالإضافة إلى الخليج العربي وَإيران، وصولا إلى أفغانستان، مرورا بدول شمال إفريقيا[4].

إذ أنّ مشروع الشرق الأوسط الجديد صِيغَ وِفْقاً لتوقُّعات خلاصتها أنّ لبنان سيكون نقطة الضغط لإعادة تصحيح الشرق الأوسط بكامله، وَبالتالي فرصة إطلاق مضمون استراتيجية الفوضى

---

[1] أحمد إبراهيم الورثي، **مشاريع الاصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب ومصالح الدول الكبرى**، مرجع سبق ذكره، ص. 221.

[2]Andrew.w.Stewart**, U.S. Foreign Policy: cultural Difficulties with the world**,In: http://www.strategicStudiesInstitute.army.mil**.** P.3.

[3] أحمد إبراهيم الورثي، مرجع سبق ذكره، ص.263.

[4] نفس المرجع السابق، ص.221.

البناءة أو الفوضى الخلاّقة، وَالتي أسفرت عن حالات من عدم الاستقرار في المنطقة، وَالتي يتمُّ استخدامها على مراحل متقاربة، بشكل يُمَكِّن الولايات المتحدة من إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، وَدون المساس بالهدف الإقليمي لها وَهو حماية أمن إسرائيل.

إذ بدا واضِحاً أنّ الإطار العام الذي وُضِعَ من أجله مشروع "الشرق الأوسط الجديد" هو:

-تحقيق المصالح الأمريكية وَخاصة في مجال الطاقة، إذ يُمثِّل الشرق الأوسط مخزوناً لا ينضب من موارد الطاقة خاصة منها الغاز وَالنفط.

-حماية أمن إسرائيل، بعد ادخالها قصراً في المنظومة العربية وَالشرق أوسطية، وَالعمل على ادماجها سياسيً وَاقتصادياً لتكون الدولة القائد في المنطقة.

-تقسيم العالم العربي وَتفتيته، من خلال زرْع الفتن الطائفية، وَالتحالف مع الحركات الانفصالية (الأكراد) وَاختراق بعض دُوله داخلياً كما حدث للعراق، لإعادة رسم خارطته السياسية وَالجيوثقافية.

-عزل وَمحاصرة أي دولة من دول الشرق الأوسط تُحاوِل الخروج عن الاملاءات الأمريكية في المنطقة، مثل إيران التي تسْعى لتقويض برنامجها النووي وَعزْلِها اقليميا وَدوليا.

وَبشيء من التفصيل هناك مخطط أمريكي إسرائيلي لتقسيم (أو إعادة تقسيم) العالم العربي وَالشرق الأوسط إلى كانتونات عرقية وَطائفية، حيث أنّ الولايات المتحدة عمِلت على إعداد مجموعات فاعِلة من الشباب العربي تقود "الثورات" القائمة تحت شعار "الديموقراطية" في خدمة هذا المشروع، بدليل أنّ عددًا من شباب الثورة المصرية تدرّبوا في أمريكا منذ عام 2005 على برامج تحمِل عنوان "الديموقراطية وَمهارات التنظيم السياسي"[1].

ثانيا: الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط

بدأ الاهتمام الروسي بمنطقة الشرق الأوسط يتزايد خلال السنوات القليلة الماضية، وَذلك مقارنةً بفترة التسعينيات من القرن الماضي (العشرين)، إذْ بدا واضحاً من روسيا اتخاذها لمواقف محدّدة في كثيرٍ من قضايا المنطقة. وَقد ساعدها في ذلك وجود قيادة متطلِّعة وَواعية للأولويات

[1] محمد علي رجب، **مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد – تحليل تاريخي، سياسي، إقليمي**-، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018، ص.289.

الوطنية، وَقادرة على تنفيذ سياسات الدولة بالجرأة اللازمة، وَتحقّق نقلات اقتصادية مكّنتَ روسيا من الاستقلال بسياستها الخارجية. وَلقد ساعدت التطورات الحادثة في منطقة الشرق الأوسط على بروز متغيرات إقليمية جديدة، من المتوقَّع أنْ تُعِيد تلك المتغيرات ترسيم خريطة القوى وَالتحالفات في المنطقة[1].

وَقد برز الاهتمام الروسي بالشرق الأوسط نظرًا لأهميته الاستراتيجية في المنظور الروسي، كما تُعبِّر كذلك عودة الانخراط الروسي في قضايا الشرق الأوسط عن عدم قبول روسيا للولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد يُسيِّر العالم، وَبذلك كانت عودتها للمنطقة إيذانٌ لنهاية الأحادية القطبية وَإعادة ترتيبها لأولويات سياستها الخارجية في ظل حكم الرئيس "فلاديمير بوتين".

إذ أنّ روسيا لن تتهاون في موضوع مكانتها الدولية، حتى لو كان طموحها الأكبر يتجسّد في عودتها إلى تمثيلٍ كاملٍ للدور الذي كان يُمثِّله الاتحاد السوفييتي سابقاً؛ فالرئيسان "مدفيدف" وَ"بوتين" أكّدا أنّ روسيا ستكون جاهزةً للتعامل مع كل القضايا الدولية وِفْقاً لمصالحها الاستراتيجية، وَأنّها لن تعتمِد على أمجاد الماضي، بل ستكون دولةً عظمى على أساس سياسة ذكية تحفظُ مصالحها وَمكانتها[2].

وَقد عرفت مرحلة الثورات العربية عودة قوية للنشاط الدبلوماسي الروسي، عزّز دورها في الخارج كقوة مؤثرة على مسرح السياسة الدولية، خاصة بعد الدور الذي لعبته في تجنيب سورية ضربة عسكرية أمريكية، وَالذي اعتبره الكثيرون أحد أهم الانتصارات لدبلوماسيتها على الولايات المتحدة، إذ حملت التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية بوادر إخراج روسيا من عزلتها لتُشَكِّلَ ثقلا إقليميا وَدوليا، كما سعت لإعادة تشكيل توازنات القوى العالمية بما يسمح بتشكيل نظام دولي متعدد الأقطاب يُنهي انفراد قوة وحيدة في إدارة شؤون العالم[3]. وَفعلا اعتمدت روسيا على تدخّلها في سوريا التي تَعْتبَر حليفتها الإقليمية الثانية في الشرق الأوسط بعد إيران، لأجل استعادة دورها الدولي؛ وَهذا ما حدث فعلا. (سيتمُّ التركيز على الدور الروسي في الأزمة السورية بشيء من التفصيل في الفصل الثالث من هذه الدراسة).

[1] آنا بورشيفسكايا، **روسيا في الشرق الأوسط الدوافع- الآثار- الآمال**، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016 ، ص. 11.

[2] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال افريقيا من بطرس الأكبر إلى فلاديمير بوتين**، ط2، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص.271.

[3] آنا بورشيفسكايا، مرجع سبق ذكره، ص.13.

وقد استطاعت روسيا خلال عام 2017 أن تحكم قبضتها على الملف السوري، وأن تفرض وجهة نظرها فيها، وَذلك بعد أن تمكّنت من اجتذاب عدد من الفاعلين في الملف السوري في المُعسْكر الروسي؛ وَعلى رأسهم تركيا وَالمملكة العربية السعودية فتحوّلَ موْقف الدولتين حيال بقاء نظام بشّار الأسد. فتحوّل موقف الدولتين حيال بقاء نظام الأسد، وَمن هنا، لم يعُدْ الأخير محور المحادثات بل أضحت تسوية أوضاع ما بعد داعش هي نقطة الانطلاق، حيث شهِدت "أستانة" جولتين جديدتين من المباحثات حول الملف السوري خلال عام 2017.وَيُلاحظ من خلال القضايا التي كانت محْورا للنقاش، أنّها تناولت قضايا للتسوية، من بينها مسألة الافراج عن الأسرى المعتقلين، وَتطهير الأماكن التاريخية من الألغام [1].

كما استطاعت أن تستعيد علاقاتها مع المملكة العربية السعودية بعد قطيعة دامت 19 عاما، كما كان لها موقف من الأزمة القطرية، وَذلك في إطار سعي روسي لتثبيت دعائم نفوذها في المنطقة. وَمن الناحية الاقتصادية، فقد تمّ الاتفاق على وضع خارطة طريق للمشاريع الاقتصادية المشترَكة، وَوقَّع البلدان على اتفاقية انشاء صندوق استثماري مشترك بقيمة مليار دولار. وَفي قطاع الطاقة وَالبتروكيماويات، تمَّ توقيع اتفاقية في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، إضافة إلى الإتفاقيات في مجال الاتصالات وَتقنيات المعلومات، وَمُذكِّرة أخرى حول في مجال العمل وَالتنمية الاجتماعية، وَمشاريع الطرق وَالقطارات السريعة الحديثة [2].

وَقد ساعدت التحولات التي شهدتها وتشهدها منطقة الشرق الأوسط في تمهيد الطريق لروسيا للعب أدوار أكثر فاعلية. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تهيمن على المنطقة، برزت روسيا كفاعل جديد في المنطقة. وَلعلّ الأزمة السورية، وَالملف النووي الإيراني، وَمساندة روسيا للقضية الفلسطينية، وَإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وَغيرها من أنواع أسلحة الدمار الشامل، من العلامات وَالمؤشِّرات التي تُؤَكِّد على أنّ المنطقة تشهد تحولات في علاقاتها وَتفاعلاتها بكل من روسيا وَالولايات المتحدة، وَمن ثمَّ توازنات القوى العالمية وَتداعياتها على المنطقة وَمستقبلها المنظور.

وتتمحور أهداف روسيا في الشرق الأوسط، حسب تقرير "نادي فالداي" حول (التوصل إلى

---

[1] أماني الطويل وَآخرون، **مدار مستمر، أبعاد الانفتاح الروسي على العالم**، التقرير الاستراتيجي العربي 2017، ط1، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018، ص.38.

[2] نفس المرجع السابق، ص. 40.

السلام وَالإزدهار في شرق اوسط خالٍ من الحروب وَالتدخلات الأجنبية، وَمنطقة تختار البلدان مسارها بحرية). فعمِلت روسيا مثلاً على تعزيز علاقاتها مع أنظمة المنطقة، حيث أصبح بوتين أوّل مسؤول لبلد غير إسلامي يُشارِك في قمة منظمّة التعاون الإسلام عام 2003 بينما باتت روسيا دولةً مُراقِبة للمنظمة عام 2005 بِدَعمٍ من إيران وَمصر وَالسعودية. كما زار الرئيس بوتين مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في أفريل 2005 عمَلاً على إعادة الروابط مع الدول العربية. وَتالياً، انتقل بوتين إلى السعودية في أول زيارة رسمية لرئيس روسي للمملكة عام 2007، وَركّز فلاديمير بوتين على هواجس بلاده من تمدُّد الطرف الإسلامي/الوهابي إلى حدود روسيا وَطالب تعاون السعودية في هذا الموضوع [1].

ثالثا: المشروع الصيني في الشرق الأوسط

لم تكن منطقة الشرق الأوسط يوما ضمن اهتمامات الاستراتيجية الصينية كما هي عليه اليوم، كما أنّ دول المنطقة هي الأخرى لم تعتبرْ الصين لاعباً دولياً يمكن الاعتماد عليه. فقد ظلّ الدور الصيني في الشرق الأوسط محدودا وَهامشيا يقتصر فقط على التبادلات التجارية وَالثقافية في أحسن الظروف. إذ طالما كانت الصين تنظر إلى الشرق الأوسط بثرواته المختلفة وَموقعه الاستراتيجي وَامتداداته التاريخية باعتباره منطقة تشابك في الصراع المحتدم وَالمتواصل بين مختلف القوى الدولية المتنافسة على مناطق النفوذ عبر فترات تاريخه الطويل.

وَقد بدت الصّين قوة عظمى عالمية مقبِلة أكثر فأكثر، في التسعينيات من القرن العشرين، فقد أصبحت الصين الشريك الأول، وَالخصم الأول للولايات المتحدة الأمريكية. وَأخذت المكان الذي يسْتحقُّه الاتحاد السوفييتي سابقا في أثناء الحرب الباردة. وَتسْتمدُّ الصين وزنها وَثقلها الرئيسيين على المسرح الدولي من كونْها قوة عالمية عظمى صاعِدة، فاقتصادياً بلغ معدّل نموها السنوي 9%. وَيعْتقِد الخبراء بأنّها ستُصبْح القوة الاقتصادية الأولى في العالم في عام 2030. لِحْتلَّ بذلك المكانة الأولى التي تتمتّع بها أمريكا الآن [2].

وَقد سادت نظرية "الصعود السلمي" أو "التنمية السلمية الصينية"، وَالتي تُمثِّل أحد مؤشرات التحول العميقة في المنظور الصيني للعلاقات الدولية، وَالتي من خلالها تمّ التركيز فيها على

[1] كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط، دراسة تحليلية"، (**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 74-48 صيف- خريف 2015)، ص.36.

[2] حسن قانع وَمُرْتضى شجاع، ''اللعبة الكبرى للصين وَأمريكا في إفريقيا''، (**مجلة مختارات إيرانية**، العدد 94، 2008)، ص.21

ضرورة الصعود العالمي الصيني بطريقة سلمية.

وَقد تمَّ التشديد على ضرورة زيادة انخراط البلاد في شؤون العالم. فَرسمت الصين حينئذ عن طريق كبير خبرائها في العلاقات الدولية "وونغ ييسي" "Wang yissi" خطة استراتيجية عنوانها "السيْر غربْياً"، أي بناء قدرات الصين للتدخُّل السياسي في المناطق الغربية لها(وَمنها الشرق الأوسط) لفرْز توازن قوى جديد مع واشنطن وَكسب نفوذ يسْمح بفرْض مصالحها في الملفات المِحْورية على الصعيديْن الإقليمي وَالدولي. وَمن المهم التذكير هنا بعملية تحديث القوات العسكرية الصينية في العقد الأخير، وَالتي تزامنت مع إبحار أول حامِلة طائرات للبحرية الصينية(الياونينغ) في سبتمبر 2012، إضافة إلى زيادة موازنة الجيش الصيني لِتصِل إلى 90 مليار دولار عام 2012. وَنُشير إلى الاهتمام الصاعد للصين في انضمام عناصر جيشها في عمليات حفظ السلام لدى الأمم المتحدة وَهي أكبر دولة مساهِمة في هذه العمليات بين الدول الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن[1].

وَلعلّ نظرية الصعود السلمي للصين، التي طرحها بدايةً "بيجيان" أو نظرية "التنمية السلمية" كما اقترحها الرئيس الصيني "هو جينتاو" عام 2004، تسْعى لِطمْأنة العالم بأنّ الصين لا تسْعى للصعود بشكْلٍ قد يُهدّد الاستقرار في النظام الدولي [2].

وَقد بدأت الصين في تعزيز تعاونها مع الدول العربية وَالشرق الأوسط بشكلٍ عام، حيث تمَّ انشاء هيكل تنظيمي من خلال منظمة شنغهاي (مقرُّه في تاشقاند) لمواجهة ثلاث مخاطر تتقاسمها الصين مع المنطقة الشرق أوسطية، وَهي التطرُّف وَالإرهاب وَالنزاعات الانفصالية للأقليات. كما أقّرت الصين قانوناً خاصاً بالإرهاب يسْمح لقواتها المسلّحة بالمشاركة في حماية وَنقل مواطنيها في الخارج وَإعادتهم لبلادهم، على غرار ما جرى في (لبنان في جويلية 2007، وَمصر في جانفي 2011، وَليبيا في مارس 2011، وَسوريا في سبتمبر 2011 و2013، وَفي العراق في جوان 2014، وَفي اليمن في أفريل 2015) [3].

كما تنوي الجهود الصينية انشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين وَمجلس التعاون الخليجي وَدفع تسْهيل التجارة الصينية – العربية وَتنْفيذ برامج الشراكة العلمية وَالتكنولوجية الصينية– العربية. وَالجدير بالذكر أنّ الصين لا تُقيِّد جهودها الاستثمارية مقابل أجِنْدات سياسية ضيقة مثل

[1] كريم المفتي، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 33، 34.
[2] وليد عبد الحي، "الانخراط الحذِر.. هل تقيّد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط" ، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 207، جانفي 2017)، ص.25.
[3] نفس المرجع السابق، ص. 27.

مطالبة تطبيق حقوق الإنسان أو مباشرة إصلاحات سياسية وَدستورية معيّنة كما تفْعل واشنطن وَالدول الأوروبية. فتُفضِّل الصين بسط مصالحا من طريق ما تسمِّيه "توافق بيجينغ"، أي عرض نموذج اقتصادي للتنمية بمنظور صيني يخْدُم كل الأطراف وَيُقلِّل النفوذ الأمريكي في هذه المعادلة السياسية الاقتصادية [1].

كما نجد التعاون الصيني المصري في نفس المجال إذ سعت الدولتان لتطوير منطقة اقتصادية خاصة حول قناة السويس، كما ارتفع حجم التجارة بين الصين وَالدول الشرق الأوسطية من 25,5 مليار دولار عام 2004 إلى 100 مليار دولار عام 2009 وُصولاً إلى 222 مليار دولار عام 2012 و238,9 مليار دولار عام 2013 [2].

أمّا فيما يخصُّ مسألة أمن الطاقة، فتدلُّ المعطيات أنّ نسبة استيراد الصين نفط الشرق الأوسط سيبلغ 75 بالمئة في غضون عام 2030. وَهي الآن تسْتوْرِد نفطها من السعودية التي ارتقت إلى المرتبة الأولى في العام 2008 مُصدِّرةً للصين 5,6 مليون برميل يومياً، ثمّ من أنغولا وَفي المرتبة الثالثة إيران. وَفي مجال الغاز، دفعت احتياجات الصين المتزايدة إلى إبرام اتفاقيات عدة مع دول الخليج لاسيّما قطر. كما تُخطِّطُ بيجينغ بالتعاون مع طهران من أجل بناء أنابيب عبر قزوين وَكازخستان لتزويدها بالغاز[3]. فقد زادت احتياجات الصين للطاقة بشكل كبير، إذ أنّها تحوّلت إلى أكبر مستوردٍ للنفط الخام منذ سنة 1993 بعد أن كانت عام 1992 مُكْتَفِيةً ذاتيا في مجال النفط، كما أنّها أصبحت ثاني دولة مُسْتهلِكة ومُسْتورِدة له بعد الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2003.

وَممّا سبق نخلُصُ إلى أنّ التوجه الصيني نحو الشرق الأوسط يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية[4]:

-العمل على تفويض الهيمنة الأمريكية وَمزاحمتها على المنطقة في الجوانب السياسية وَالاقتصادية.

-توسيع نطاق علاقاتها الدبلوماسية مع دول المنطقة في اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي على دول المنطقة جميعها.

---

[1] كريم المفتي، مرجع سبق ذكره، ص. 31.

[2] Yang Yi, "Upgrading China-Arab Relations" **,China Daily**, 3/6/2014, in: http://usa.chinadaily.com.cn/opinion/2014-06/03content_17558051)2.htm.

[3] كريم المفتي، مرجع سبق دكره، ص. 31.

[4] زياد عبد الرحمان علي الكوران، **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2016،ص،ص. 227، 228.

-من أهم أهداف الصين في المنطقة الشرق أوسطية المحافظة على حلفائها الإقليميين منهم (إيران المُزوِّد الرئيسي للطاقة، وَسوريا التي تُعدُّ من مناطق النفوذ الصيني).

-المحافظة على تصاعد القدرة الاقتصادية من خلال بناء علاقات اقتصادية إيجابية مع المناطق الغنية بالنفط وَالغاز الطبيعي.

وَقد تشبّثت الصين بقدْر كبير باستراتيجية حدّدت معالمها دراسة صادرة عن معهد شنغهاي للدراسات الدولية منذ عام 2008، وَتقوم على عدِّ الشرق الأوسط كجزء من غرب آسيا جواراً للصين. وَعليه، يجب الإسهام في تسوية نزاعات هذه المنطقة، وتنمية العلاقات التجارية وَالطاقوية مع دولها على أيساسٍ متوازن، وَهو ما يتّضِح في التحسُّن في العلاقات مع السعودية (16% من احتياجات الصين النفطية، وَإيران التي تطمح لأن يصِل حجم علاقاتها التجارية مع الصين من 60 مليار دولار عام 2015 إلى 600 مليار عام 2025). كما أنّ هناك مشروعان تسعى الصين لإنجازهما في إطار سياستها الخارجية القائمة على مبادرتها "حزام واحد – طريق واحد" " One Belt- One Road"، وَيتمثّل هذان المشروعان في طريق الحرير البري الجديد لربط أوروبا مع آسيا، وَطريق الحرير البحري لربط المحيط الهادي بالهندي. وَالمُلاحظ أنّ الطريقين يلتقيان في الشرق الأوسط، وسيُسهِم بنك الاستثمار للبنية التحتية الآسيوي الذي أنشأتْه الصين سنة 2013 في ربط بعض دول المنطقة التي انضمّت للبنك، وَهي عشر دول (إسرائيل، مصر، الأردن، السعودية، قطر، إيران، وَالإمارات العربية السعودية، وَالكويت، وَسلطنة عُمان وَتركيا) من أصل 57 دولةً أعصاء في البنك [1].

وَالملاحظ أنّ الاهتمام بالشرق الأوسط وَبقضاياه المختلفة، يرْتبِط ارْتِباطاً وثيقاً بالمصالح الاستراتيجية للقوى الدولية الثلاث، الولايات المتحدة الامريكية، روسيا وَالصين. إذ بقدْرِ المصلحة التي ستكْتسِبها أي قوة منها يكون انخراطها فيها، حتّى وَإن كان على حساب تغيير مواقفها من تلك القضية؛ وَهو ما حدث مع روسيا في القضية الفلسطينية أو الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، إذ ما فتِئت روسيا اعترفت بالدولة الفلسطينية وَبالقدس عاصمةً لها، حتى سارعت عام 2017 بالاعتراف بالقدس الشرقية عاصمةً لفلسطين وَبالقدس الغربية عاصمةً لإسرائيل.

[1] وليد عبد الحي، "الانخراط الحذِر.. هل تقيّد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط"، مرجع سبق ذكره، ص.29.

المبحث الثاني: مقومات الدور الإيراني في إقليم الشرق الأوسط

لِكلِّ دولة في العالم نقاط قوة وَنقاط ضعف، وَعادةً ما تُحسَب امكانيات وَمقوِّمات الدولة لصالح نقاط قوّتها؛ خاصة إذا ما عرفت كيف تستثمرها من خلال هذا المبحث سيتمُّ التطرق لمرتكزات أو مقومات الدور الإيراني في إقليم أو منطقة الشرق الأوسط، وسيتمّ التركيز على أربع مرتكزات نفصّل فيها من خلال أربع مطالب. ففي المطلب الأول نتطرّق للمرتكز الجغرافي البشري (المرتبط بالموقع الاستراتيجي لإيران وكذا بنيتها الديمغرافية)، وفي المطلب الثاني سيتمّ تحليل المرتكز أو المقوم القيمي (الديني) الثقافي، أمّا في المطلبين الثالث والرابع فسيمّ التطرّق للمرتكز السياسي وَالإقتصادي على التوالي.

المطلب الأول: المقوم الجغرافي والسكاني لإيران

ممّا لا شك فيه أنّ كلا من الإمكانيات الجغرافية والديمغرافية من العناصر الرئيسية التي يُعوّل عليها كثيرا في تحديد وَتحليل عناصر قوة الدولة على المستويين الإقليمي والدولي. إذ أنّ الموقع الجغرافي للدولة يساعدها في تحقيق توجهاتها الخارجية بدقة، من خلال معرفة مواردها الباطنية ومحاولة استثمارها الاستثمار الأمثل، كما يعطيها الصورة الكاملة عن جوارها الإقليمي. كما أنّ عدد السكان أو التركيبة الديموغرافية للدولة مرتبطة بالجانبين الإقتصادي والعسكري كذلك. إذ أنّ حجم القوة العاملة في الدولة يساعد في تنمية اقتصادها ويرتكز عليه حجم الناتج الاقتصادي للدولة، وهو يمثّل كذلك مصدر طلب وسوق للسلع والخدمات. ومن الناحية العسكرية فإنّ عدد السكان الكبير ضروري لتكوين قوة عسكرية فعّالة.

تتمتّع إيران بكل من الموقع الجغرافي الهام والعدد السكاني المعتبر، وَيهمّها استثمار وتطويع قوتها المادية التي تتمثّل في تركيبه النوعي والعُمْري لصالح تدعيم قدرتها الاستراتيجية الشاملة.

الفرع الأول: المقوم الجغرافي الإيراني

يُرجع المعهد الملكي للشؤون الدولية في برنامجه الدراسي بخصوص الشرق الأوسط لسنة 2006، تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المؤسسة على أهمية الموقع الجيوستراتيجي لإيران باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما الإقليم الشرق أوسطي وإقليم وسط آسيا[1].

[1] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، مرجع سبق ذكره، ص. 160.

وهي بذلك تحتل مركز القلب بالنسبة للمناطق النفطية في العالم. إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات وسط آسيا ومنطقة القوقاز، التي حسب توصيف أستاذ الجيوبوليتيك سبيكمان **Sparkman** تُعْتَبَر قلب العالم ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها خاصة من طرف الولايات المتحدة وروسيا.

تقع إيران ضمن منظومة شرق أوسطية تكتسي بعدا جيواستراتيجيا في السياسة الدولية، لاشتمالها على أحد المصادر المهمة لاستمرارية عجلة الاقتصاد الغربي والأمريكي على وجه الخصوص–النفط، وتندرج ضمن أولى حلقات الهيمنة الأمريكية.

فمنطقة الشرق الأوسط من بين أهم أقاليم المنظومة الدولية والأكثر تسييسا في العالم، إضافة إلى الهيكلة الضعيفة لمعظم بلدانها والنفوذ والمصالح الإستراتيجية للدول الكبرى فيها وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، بمبدأي كارتر (تأمين طريق البترول ورعاية أمن إسرائيل)، وكذلك هي المنطقة التي يتركّز فيها الصراع العربي– الإسرائيلي [1].

يعدّ الموقع الجغرافي من العوامل الأكثر تأثيرا في صياغة السياسة الخارجية الإيرانية في المنطقة. فالموقع الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة وَالدائمة في سياسة إيران الخارجية ودورها على المستويين الإقليمي والدولي، ومن أكثر مقوماتها ثباتا [2].

إذ تقع إيران في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا وتمتد على مساحة 1648000 كيلومتر مربع، يحدّها من الشمال تركمانستان وأذربيجان وأرمينيا وبحر قزوين، ومن الشرق أفغانستان وباكستان، ومن الغرب العراق وتركيا، ومن الجنوب الخليج العربي وخليج عمان والمحيط الهندي، وتحتلّ إيران موقعا استراتيجيا حيويا بالنسبة إلى ممرات نقل النفط الخام، لوقوعها على الخليج ومضيق هرمز[3]. وَهذه الخريطة توضّح موقع إيران في منطقة الشرق الأوسط:

---

[1] محمود سريع القلم، **العلاقات العربية- الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة قطر، 1996، ص. 297.

[2] صباح الموسوي الأحوازي، مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، في كتاب: **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014، ص. 45.

[3] ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية، مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015، ص.25.

الخريطة 01: الموقع الاستراتيجي لإيران في الشرق الأوسط



Source: Map Of The Middle East , in site: https://www.shutterstock.com/image-illustration/colored-map-middle-east-116239363

وَتمتلك إيران مساحة كبيرة شكّلت من خلالها مساحة جغرافية متكاملة، انعكست إيجابا على سياستها الداخلية والخارجية. ويمتاز موقع إيران بأنّه من المواقع المفتوحة نحو الخارج، إذ تمتلك إيران سواحل بحرية طويلة موزَّعة على أكثر من منفذ بحري. فمن جهة الشمال (بحر قزوين) ومن جهة الجنوب الغربي (الخليج العربي)، وتعدّ هذه السواحل نافذة إيران الرئيسية على العالم الخارجي، إذ تسيطر إيران من خلالها على ممرات مائية هامة وحيوية. وقد كانت لهذه المنافذ البحرية تأثيرات كبيرة على طبيعة العلاقات الإيرانية مع العالم الخارجي، ولاسيما دول الخليج العربي، كما شجّعها هذا الموقع على الاتصال المباشر مع البحار المفتوحة، خصوصا من جهة الجنوب، وأضاف إلى إيران قوة بحرية من خلال بناء القواعد العسكرية على تلك السواحل ولا سيما سواحل الخليج العربي[1].

بذلك تحتلّ إيران موقعا بحريا مؤثرا وخطيرا في منطقة تعدّ من أكثر المناطق القلقة جيوبولتيكيا في الشرق الأوسط، إذ تطلُّ من الجنوب على خط تصدير النفط وعلى عبور ناقلاته إلى دول العالم كافة المعنية بمستقبل هذا النفط، ومَن الشمال على بحر قزوين الغني هو الآخر بالنفط والغاز... وبسبب هذا الموقع علاوة على الثروات والقدرات البشرية والاقتصادية، لا يمكن تجاوز إيران في أي مشروع إقليمي أمني أو اقتصادي أو سياسي، لأنّ بمقدورها أن تعرقل –على الأقل–

[1] صباح الموسوي الأحوازي، مرجع سبق ذكره. ص،ص.45، 46.

ما لا تشعر معه بالاطمئنان أو ما ينذرها بالتهميش وَالاستبعاد[1].

وَيُعْتَبر الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يُشكِّل أكثر من 80٪ من صادراتها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى الأهمية السيكولوجية للخليج في الفكر الإستراتيجي الإيراني، وَالذي ينبع من اقتناع الإيرانيين بأنّ الخليج هو مياه فارسية خالصة، حيث جاء على لسان وزير الخارجية الأسبق "علي أكبر ولايتي" تصريح يبرز فيه الأهمية الخاصة لحدود إيران العربية يقول فيه: "إنّ ساحلنا الجنوبي، والخليج ومضيق هرمز وعجمان، هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية، إنّ هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا ... وَلا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها"[2].

بعيدا عن القراءات التبسيطية فإنّ موقع إيران في المنطقة يستمد محوريته من الضعف الذي يعانيه الموقع الجيوبوليتيكي للدول المجاورة، وَمن المستبعد أن يشهد الوضع العام لهذه الدول تحولا هيكليا إيجابيا خلال السنوات العشرين إلى الثلاثين القادمة[3]. كما تتّسِم أهمية الخليج بالنسبة لصانع القرار الخارجي الإيراني من خلال سيطرة دول الخليج على طرق الملاحة البحرية الدولية، وذلك عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران وعمان. والذي تعبره ناقلات النفط إلى مختلف موانئ العالم التي تحمل يوميا حوالي 19 مليون طن وَأكثر من النفط الخام وكميات أخرى من السلع والمواد التجارية المختلفة.

يُعْتبر مضيق هرمز أيضا منفذا هاما لإيران، بحيث تصدر هذه الأخيرة إنتاجها النفطي من خلاله، كما أن معظم منشآت النفط الإيرانية تقع على الخليج أو بالقرب منه. وعلى هذا الأساس بدأ إدراك صانع القرار الإيراني يتجه إلى اعتبار أن الموقع الإستراتيجي المهم، والمطلّ على منطقة الخليج التي تعتبر مصدر النفط إلى العالم، وعلى بحر قزوين الذي يختزن ثروات هائلة من النفط والغاز، قد بدأ يتحوَّل إلى عبء على طهران في ظل الواقع الدولي الجديد، خاصة بعد اكتشاف البترول عام 1908 والذي أصبح المصدر الرئيسي للطاقة في العالم.

بعد التدخّل الأمريكي في أفغانستان وَاحتلال العراق، وفي ظل السياسة الإيرانية المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية، فالتغلغل الأمريكي في المنطقة ساهم في زيادة حدة "سوء الظن" بإيران من طرف الدول المجاورة لها، وَهو ما جعل أجواء الأمن القومي الإيراني غير آمنة، وساهم في

[1] عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص.114.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق دكره، ص، ص 15-16.

[3] محمود سريع القلم، "الأمن القومي الإيراني"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 279، ماي 2002، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ص. 123.

إعادة بلورة النظرة الإيرانية إلى الخارطة السياسية للمنطقة، حيث صرّح نائب الرئيس الإيراني الأسبق السيد "محمد علي أبطحي" قائلا: "إنّ علينا أن نأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحقيقية التي طرأت على خارطة العالم... والتي جعلت جارة مثل أمريكا على جانبنا، وَإذا كانت المصالح الوطنية هي الأساس، فإنّنا نستطيع أن نُنَظِّم سياستنا الاعتيادية مع الجميع بما في ذلك أمريكا"[1].

أي أنّه إن كان من مصلحة إيران التحالف وَالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، وَالتي تعتبرها عدوا حقيقيا لها -وَلو ظاهرياً على الأقل- بما تسمِّيه هي (إيران) الشيطان الأكبر، فذلك متاح لها لأنّ المصلحة القومية الإيرانية فوق كل اعتبار؛ حتى وَإن كان ذلك التعاون وَالتحالف مع الأعداء، وَذلك لاعتبارات التغيّر التي حدثت على خارطة العالم، وَالتي جعلت من الوجود الأمريكي على الحدود الإيرانية أمرًا واقِعاً وَمفروضًا.

يمكن الاستنتاج من خصائص الأمن القومي الإيراني والجغرافيا السياسية، أنّ المنهج المحوري الإيراني لتوفير الأمن الجواري يتعدّى النطاق الإقليمي، وذلك لارتباط موقع إيران الجيوبوليتيكي بالعديد من الدول الإقليمية والقوى الدولية؛ والذي تمّ اختزاله في التموقع المتحرك لإيران ضمن بؤرة جيوسياسية تشهد العديد من التفاعلات، فإيران تقع في مواجهة التطور الحثيث في علاقات التعاون والتنسيق العسكري على أعلى المستويات بين تركيا وإسرائيل غربا، وفي الشرق تكمن المشكلة الأفغانية بتعقيداتها وتشعُّباتها المختلفة [2].

أمّا في الجنوب فهي على بعد جوار عربي مخترق أمنيا وَسياسيا، جسّده الاحتلال الأمريكي للعراق، وَإمكانية مجاورة نظام عراقي موالي لواشنطن، وهو ما يعني انتقال الدور الأمريكي من "الفاعل الضاغط" إلى "الفاعل المباشر". هذا ناهيك عن الخلاف مع الإمارات حول جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى، وأبو موسى، بالإضافة إلى تداعيات النزاع الهندي -الباكستاني حول كشمير، وهي كلها معطيات تصب في سياق عالمية الموقع الجيوبوليتيكي لإيران[3].

بذلك فالموقع الجيوبوليتيكي لإيران يفرض الاهتمام بالقضايا السابقة لأنّ إيران توجد في منطقة قلقة بطبيعتها، وَتزخر بمختلف عوامل الصراعات الحدودية والإثنية، فالبيئة الإقليمية لإيران متشابكة وبها قضايا معقدة لم تُحْسَمْ لحد اليوم. ممّا يحتّم على صانع القرار الإيراني التعامل مع هذه

[1] طلال عتريسي، النتائج والتداعيات إيرانيا، في كتاب أحمد يوسف أحمد، **احتلال العراق وتداعياته إقليميا ودوليا**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2004، ص. 444.
[2] نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سبق ذكره، ص. 17.
[3] محمود سريع القلم، **الأمن القومي الإيراني**، مرجع سبق ذكره. ص. 123.

القضايا بكل احترافية وحذر لأنّها تمس الأمن القومي الإيراني بالدرجة الأولى. فالبيئة الإقليمية بذلك تضغط على صانع القرار الإيراني وتزيد من وزن المتغير الخارجي (الإقليمي والدولي) في تشكيل خياراته وتوجهاته في اتخاذه لقرارات سياسته الخارجية بطريقة سليمة وعقلانية إلى حد ما.

الفرع الثاني: المقوّم السكاني (الديموغرافي) لإيران

للمقوِّم الديمغرافي أو السكاني في إيران دور كبير أيضا في التأثير على مخرجات قرارات سياستها الخارجية، وبالتالي على دورها في الساحة الدولية. إذ تختزن إيران تاريخا حضاريا طويلا يجمع بين الثقافة الفارسية وَالتاريخ الإسلامي، وَتتعدّد الأعراق بين سكان إيران.

تتميّز الشخصية الإيرانية بأنّها مركّبة تكاثفت عوامل كثيرة لإنضاجها، وبلورة خصائصها ومقوماتها، خلال تاريخها الطويل. ويمكن –من خلال قراءة علمية في تاريخ إيران– أن ندرك أنّ مثلث الإنسان، البيئة، والعقيدة هو ما بنيت عليه الشخصية الإيرانية، حيث كانت التركيبة السكانية الحالية لإيران ناتج هجرات لأعراق مختلفة، سكنت مناطق متباعدة في شبه هضبة، تتوسّطها صحراوان كبيرتان، في موقع جغرافي يتوسّط طريق التجارة بين شرق العالم القديم وَغربه، وهو ما اضطر هذه الأعراق إلى الائتلاف تحت حكم تضلِّله نظرية التفويض الإلهي للحاكم [1].

لا تتمتّع إيران بتماسك قوي على المستوى الداخلي، نظرا لتركيبتها السكانية، فهي عبارة عن مجموعة من الأقليات الرابط الأساسي بينها هو الدين الإسلامي، فإيران بلد متعدد الإثنيات تتكوّن من مجموعات سكانية مختلفة، قدر عددهم سنة 2001 بـــ 59.780.000 نسمة، وفي تقدير لسنة 2007 بلغ عدد سكانها 71مليون نسمة[2]. ويقدّر عددهم حسب إحصائيات سنة 2016 بأكثر من 82 مليون نسمة. يتكوّن الموزاييك الإثني والقومي الإيراني من الفرس 51% والأذريين 24%، والأكراد 7% والعرب 3% والبلوش 2%، والأتراك 2% وغيرهم، وَيتكلّم حوالي 58% من السكان اللغة الفارسية، وتنتشر في إيران حوالي خمس لغات رئيسية [3].

أدركت السلطة السياسية الإيرانية وَلفترات زمنية طويلة أنّ استمرار بقاء الدولة الفارسية واستمرار قوتها يكمن في السيطرة على تلك القوميات، من خلال اخضاعها لتهديد أو تحدّ خارجي، وإثارة شعور الخوف لدى تلك القوميات من خطر تعتقد أنّه يهدّد الدولة الفارسية، وكثيرا ما كان

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، مرجع سبق ذكره، ص.8.
[2] باسم الطويسي، مرجع سبق ذكره.
[3] نفس المرجع السابق.

ذلك التحدي في نظرها هو التهديد القادم من الغرب والمقصود به العرب. وتجسّد رد الفعل الإيراني على هذا التهديد من خلال محاولة التوسع والسيطرة على بعض الأراضي العربية المجاورة، حيث اعتمدت السلطة السياسية في إيران على مبدأ التوسّع الخارجي مسوّغا لسياسة التوسّع الداخلي، من خلال الهيمنة والسيطرة على القوميات غير الفارسية [1].

كما برزت مسألة الأقليات في ظل الحكم الشاهنشاهي بإيران ولعبت دورا في النزاعات العرقية والدينية خارجيا، كذلك لعبت نفس الدور بعد نهاية الثورة الإيرانية وساعدت على نجاحها وقيام الجمهورية الإسلامية. كما لعب الحجم السكاني في إيران دورا هاما في تكوين القدرة الإستراتيجية كأحد أهم الرهانات الكبرى لتحقيق الأمن القومي الإيراني الشامل اقتصاديا وعسكريا، حيث يمثِّل العنصر البشري كيد عاملة حوالي 27.6% من السكان.

إذ ساهم العنصر السكاني في دفع القيادات الإيرانية نحو صنع السياسة الخارجية بصفة عامة وإزاء جيرانها تحديدا، من خلال استغلال الأقليات ممّا يحقق مصالحها. وكمثال على ذلك استغلال الأقلية الكردية في صراعها مع العراق لاستنزاف قدراته، كما حاولت استغلال الانقسامات الدينية في الخليج العربي لصالحها، من خلال تجنيد الطائفة الشيعية ودعوتها لأن تكون قوة ضغط على النظم الحاكمة وزعزعة استقرارها، ويظهر ذلك جليا في استغلال الأقليات الكردية في جنوب العراق واستغلال التضارب المذهبي القائم بين الشيعة وَالسنة لضرب استقرارها، كما يظهر أيضا من خلال مطالبة آية الله الخميني الدول الخليجية بإتباع المذهب الشيعي والتشكيك بالشرعية الإسلامية لأنظمة الحكم فيها.

هكذا فإنّ الطبيعة الديموغرافية في إيران ترتبط ارتباطا وثيقا بإدارة القيادات السياسية من خلال توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإستراتيجية، بفعل ضخامة تعدادها السكاني مقارنة بدول المنطقة. وهذا ما يوضّحه الجدول التالي:

[1] صباح الموسوي الأحوازي، مرجع سبق ذكره، ص.47.

الجدول رقم (01) عدد سكان إيران مقارنة بدول الخليج

الدولة	1990		2010		الدولة	1990		2010	
	العدد		العدد			العدد		العدد	
إيران	5.56	82.22	1.73	24.2	مصر	8.57	28.33	5.84	77.22
تركيا	1.56	61.22	7.75	40.2	السعودية	3.16	56.6	3.26	08.7
سوريا	7.12	11.5	5.22	06.6	الكويت	1.2	84.0	1.3	83.0
الاردن	3.3	33.1	5.6	75.1	الامارات	9.1	76.0	7.4	26.1
لبنان	5.4	81.1	3.7	96.1	البحرين	5.0	20.0	8.0	21.0
اسرائيل	5.4	81.1	3.7	96.1	قطر	5.0	20.0	5.1	40.0
العراق	9.18	61.7	5.31	57.8	عمان	8.1	72.0	9.2	78.0
					اليمن	3.12	95.4	3.24	54.6

المصدر: عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الايرانية**، مرجع سبق دكره، ص.149.

وفقا لهذه الإحصائيات تعدّ إيران أكثر دول المنطقة ثقلا سكانيا، إذ يفوق عدد سكانها سكان باقي الدول الشرق أوسطية الأخرى باستثناء مصر وتركيا، ويفوق عدد سكانها سكان مجلس التعاون الخليجي مجتمعة (23,1) و(36,3)، وهو مؤشر إيجابي لإيران في السيطرة على المنطقة من خلال هذا العامل المهم(السكاني)، والذي يعدُّ خللا في ميزان القوى في المنطقة[1]. إذ تمثّل هذه القوة الديمغرافية وحدة حضارية ذات أبعاد جيوثقافية وَجيواسراتيجية في المنطقة وذلك منذ حضارة عيلام (7000 عام قبل الميلاد وحتى الإمبراطورية الساسانية- 262/650-). وقد نجم عن هذه المقوّمات السكانية الحضارية، بما تحويه من قيم ثقافية ودينية واجتماعية، وعي إيراني ورؤية واضحة بالنسبة لدور إيران كقوة فاعلة إقليمية ودولية في العالم، وهو ما يُطْلِق عليه البعض "الذهنية الإستراتيجية الإيرانية*"[2].

المطلب الثاني: المقوّم القيمي- الثقافي الإيراني

تعتبر إيران الفارسية قوة حضارية قديمة، فقد كانت إحدى أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية. وشكّلت النزعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية أحد أهم السمات التي ميّزت توجهاتها الخارجية والتي يمكن أن يرصدها الباحث في تاريخ العلاقات الايرانية العربية،

---

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص.150.

* وقد تحدّث عن هذا المصطلح (**الذهنية الاستراتيجية**) المفكّر والسياسي التركي "أحمد داوود أوغلو"، وعرّفها بأنّها نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحوي بداخله القيم الثقافية والنفسية والدينية والاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جَغرافية معينة، وذلك في كتابه المعنون بـ "**العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**"، في الصفحة 49 وما يليها. للمزيد من التفاصيل ارجع إلى الكتاب.

[2] محمد بدري عيد وآخرون، **الخليج في سياق استراتيجي متغّير**، تحرير: جمال، عبد الله، قطر: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014، ص. 159

خاصة قبل الفتح الإسلامي لدولة فارس. فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي الى اصباغ سياستها الخارجية بالصبغة الايديولوجية حيث برزت القومية الفارسية قبل الفتح الاسلامي، أمّا الايديولوجية الدينية فبرزت مع قيام الدولة الصفوية بترسيم المذهب الشيعي المذهب الديني الرسمي لإيران عام 1501م لمواجهة الامبراطورية العثمانية السنية المذهب، غير أنّ سنوات حكم الشاه رجّحت الكفة للقومية الفارسية وللحكم العلماني على حساب الحكم الثيوقراطي (الديني)[1].

وَجاءت الثورة الإسلامية الإيرانية سنة 1979 بزعامة آية الله الخميني وغيّرت قناعات المراقبين الدوليين والإقليميين، وأثبتت التوجه الأيديولوجي الجديد المرتبط بالدين الاسلامي والمذهب الشيعي الاثني عشر. ممّا جعل بعض المحللين يصفون الحدث في إيران بالثورة الايديولوجية ذات الطابع الديني، والتي حملت في طياتها حركة إحياء للفكر الإسلامي في إطار الفكر السياسي الشيعي.

وقد اعتبر قادة الثورة الإسلامية في إيران انتصار ثورتهم وتمكّنها من الإطاحة بحكم محمد رضا شاه في فبراير1979، انتصارا للشعوب الإسلامية وأنّهم يتعهّدون بمساعدة هذه الشعوب للخلاص من الحكام الفاسدين في البلاد الإسلامية، خاصة بعد تصفية النظام الإمبراطوري الإيراني والقيادة العسكرية الموالية له، كما اتّبعوا سياسة معادية للولايات المتحدة الأمريكية بحكم أنّها كانت تدعم نظام الشاه واعتبروها بمثابة الشيطان الأكبر الذي يسعى للسيطرة على العالم الإسلامي لخدمة مصالح إسرائيل، في حين تعمل القيادة الإيرانية على تأكيد فكرة عدائها للولايات المتحدة وإسرائيل الراغبتين بإسقاط النظام الايراني[2].

وقد تمركز المقوّم الأيديولوجي الإيراني حول المذهب الشيعي الذي أخذته إيران من فكرة نظام ولاية الفقيه، لذلك فهي ليست مجرد نظام سياسي، بل هي ثقافة دينية تنبع من الاجتهادات التي قدّمها علماء الدين، حتى أنّ ولاية الفقيه استمدت قوتها من فكرة المحافظة على المذهب ذاته، والإبقاء على مقوماته. أي أنّ هذه الايديولوجيا تحقِّق مصلحة دينية يؤمن بها الشعب الايراني، وتدعم تراثه الثقافي والحضاري. ممّا جعل هذه الأيديولوجية تمتزج بعنصر المصلحة الذي يقرُّه المذهب الشيعي، بل ويرفعه فوق النص الديني أحيانا، فكانت الإمامة الاعتبارية هي أساس النظرية.

---

[1] فاضل رسول، **العراق- ايران أسباب وأبعاد النزاع**، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996، ص.8.

[2] البسيوني سمير زكي، "الشباب الايراني والسياسة الخارجية .. من الثورية الى البراغماتية"، (**السياسة الدولية**، العدد 168 أفريل 2007)، ص.130.

وكان للجمهورية الاسلامية في إيران اضافات تتناسب مع طبيعة المكان والزمان والظروف للحكومة الدينية، وأصبح للقيادة الدينية صلاحيات الجمع بين القيادة الدينية والقيادة السياسية، وحق الحكم. وكان تبنّي استمرار الثورة ضرورة نظرا لافتقاد الشيعة الحركة الثورية والإيجابية العملية التي تدفعهم الى التقدم[1] .

إذ قد ربط الخميني بين الإسلام والثورة، فمن وجهة نظره لا يوجد إسلام بدون ثورة، فالإسلام هو دين الحق والعدل والجهاد ضدّ الأنظمة المَلَكية الفاسدة، ولذلك وجب على علماء المسلمين التصدّي بفكرهم لأنواع الظلم الداخلي والإستعمار الخارجي.

كما أنّ الدستور الإيراني* من جانبه جعل من المذهب الشيعي مذهبا دينيا مدسترا في إيران، وذلك من خلال نصّه على ضرورة إيجاد الحكومة التي تمهّد السبيل لإنشاء أمة عالمية واحدة، لأنّ عودة الإمام الغائب "محمد المهدي المنتظر" عقيدة شيعية، تمنح الشيعة الأمل في أن يقيم المهدي الحكومة العالمية للإسلام على أساس الحق والعدل، ومن ثم فقد أكّد الدستور على أن يكون دور النظام هو التمهيد لإقامة هذه الحكومة العالمية. وقد اتخذت إيران خطوات واضحة في هذا السبيل، وسعت لوضع نموذج إسلامي – إيراني، تحت إملاء وإشراف علماء الدين، يتضمّن تأكيدا للتوجه الشيعي للحكومة التنفيذية في سياستها الخارجية .

كما سعى فقهاء النظام الإيراني إلى إخراج هذه النظرية من كونها مجرد "حلم" إلى" **هدف**" ينبغي تحقيقه، مع إيجاد التبريرات الكافية لجعل مسؤولية واجبة التنفيذ. وقد ارتبط بهذا النشاط بالغ التعقيد والخطورة يتعلّق بتصدير الثورة الإسلامية إلى المنطقة والعالم. ولعلّ هذا ما أحدث تقاطعا بين الحركة الإيرانية والنظام الدولي[2]. وهذا ما رسّخ أكثر فكرة تصدير الثورة الإسلامية نحو الخارج. فالمذهب الشيعي هو المذهب المعبِّر عن القومية الفارسية التي تمثِّل الأغلبية في إيران، مع استمرار الإسلام إطارا وقالبا لحياة الفرس وعقيدة دينية للأغلبية منهم. فقد نصّت المادة الثانية عشر من الدستور الإيراني على أن الدين الرسمي في إيران هو الدين الإسلامي ومذهبها هو المذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى دائما وهي غير قابلة للتغيير أبدا، مهما تمّ تعديل الدستور.

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، "المرونة الشجاعة، المقدرات الايرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي"،(**السياسة الدولية**، عدد 199، جانفي 2015- ملحق تحولات استر اتيجية-)،ص،ص.8،7.

* للحصول على الدستور الإيراني لعام 1979، والمعدّل سنة 1998، أنظر الرابط التالي:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

[2] محمد السعيد عبد المومن، "تكيف مرحلي، إعادة تعريف المبادئ الأساسية الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، (**السياسة الدولية**، العدد 196، أفريل، 2014)، ص. 62.

وَقد تحدّد في تصوُّر قيادات إيران أن تصبح هي مركز الأمة الإسلامية، وهو ما عبّرت عنه نظرية "أم القرى"، وَزاحمتْها في حينها وَلو بأصول تاريخية أبعد، فكرة "حوزة إيران الحضارية" التي يمتدّ فضاؤها الإستراتيجي من حدود الصين الشرقية إلى المحيط الهندي جنوبا، والخليج الفارسي غربا والبحرين المتوسط وَالأسود شمالا. وتقوم على أساس الأمة الثقافية بمضمونها الفارسي، وجرى تداول نظرية ثالثة تقوم على فكرة الشرق الأوسط الإسلامي، وهو ما يُشَكِّل المشروع الإسلامي المعادل للشرق الأوسط الغربي (الكبير)، ناهيك عن أفكار أقل رواجا مثل "جامعة الدول الشرقية" التي تضمّ الدول العربية وتركيا وَإيران [1].

يبدو أنّ طبيعة الدور الإيراني في بيئة إقليمية فوضوية كالبيئة الشرق أوسطية والتي يغيب عنها الإطار المؤسساتي الذي يمكن أن يدفع الباحث إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: هل تنظر إيران لنفسها بمنظور أيديولوجي متميِّز عن الكيانات السياسية في الشرق الأوسط أم بمنظور إقليمي متكامل على مستوى الهوية؟ يمكن الإجابة على هذا السؤال من خلال النظرة الواقعية للمؤسسات الدولية أو الإقليمية والتي تتلخّص في نظرية روز كراسنر **R. Karsner** الاستقرار بالهيمنة، أي أنّ الدولة تسعى إلى استخدام الكيان المؤسساتي الإقليمي أو الدولي بغض النظر عن طبيعته الاقتصادية الوظيفية أو الأمنية العسكرية لتحقيق مصالحها والحفاظ على هويتها ومكانتها الإقليمية والدولية.

غير أنّ غياب أي شكل مؤسساتي يجمع الدول التي تنتمي إلى الإقليم الشرق أوسطي يعدُّ من أهم الظواهر التي تعني الباحثين في الشؤون الإقليمية، لأنه من المستثنيات في السياسة العالمية أن نجد إقليما ما في العالم لا يجتمع ضمن منظمة إقليمية بغض النظر عن طبيعتها وفعاليتها[2]، أين تُعبِّر تلك المنظمة على مستوى معين من الترابط المصلحي والهوياتي، ما يعني حتما أنّ البيئة الإقليمية الشرق أوسطية بيئة مضطربة تتعالى فيها الهواجس الأمنية التقليدية نتيجة الاختلاف الهوياتي ما بين مستويين للهوية، مستوى قومي ما بين أربع قوميات بارزة قومية عربية وفارسية وتركية وإسرائيلية، ومستوى ديني والذي ينقسم إلى سُنّة وشيعة من جهة والديانتين اليهودية والمسيحية من جهة أخرى.

---

[1] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020**، الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص.253.

[2] أمينة عيساوة، **الدور الإيراني في النظام الإقليمي الشرق أوسطي فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير من جامعة الحاج لخضر (باتنة 1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2010، ص.23.

وقد استثمرت الدول الغربية (خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية) هذا النوع من الانقسامات لتزيد من تغلغلها ونفوذها في المنطقة مستخدمة كافة الوسائل لأجل ذلك، وَيبدو أنّ إيران تشعر بالتفوق الحضاري والأيديولوجي بين دول منطقة الشرق الأوسط وذلك ما يزيد من قوة عزيمتها في تحقيق أهدافها الأيديولوجية، وما يجعلها في الوقت نفسه جدار صد ضدّ المشاريع الغربية في المنطقة، ما انجرّ عنه علاقات متوترة في أغلب الأحيان بينها وبين جوارها الإقليمي الشرق أوسطي (السعودية، البحرين، العراق) وبينها وبين دول الإختراق خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وَإسرائيل.

فالمذهب الشيعي هو المذهب المعبِّر عن القومية الفارسية التي تمثل الأغلبية في إيران،مع استمرار الإسلام إطارا وَقالبا لحياة الفرس وَعقيدة دينية للأغلبية منهم. فقد نصّت المادة الثانية عشر من الدستور الإيراني على أنّ الدين الرسمي في إيران هو الدين الإسلامي ومذهبها هو المذهب الجعفري الإثني عشري، وهذه المادة تبقى دائما وهي غير قابلة للتغيير أبدا، مهما تمّ تعديل الدستور.

المطلب الثالث: المقوّم السياسي الإيراني

بعد الثورة الإسلامية نجحت إيران في معالجة مشكلتي الشرعية والهوية إلى حد ما، إذ أنّه أصبح لديها نظام دستوري يتكوّن من فقيه مهيمن على الحياة السياسية وَعلى مختلف أنشطة مؤسسات النظام السياسي الإيراني، وهو الرجل الأول في البلاد. إذ يملك الزعامة الدينية والسياسية معا والممنوحة له من طرف الشعب وبتأييد من رجال الدين. وَيتكوَّن كذلك من رئيس منتخب لمدّة أربع سنوات ولعهدتين غير قابلتين للتجديد، وَانتخابات الرئاسة تجري كل أربع سنوات يمنح فيها حق الانتخاب بموجب الدستور لجميع الإيرانيين ذكورا وَإناثا ممّن بلغوا سن السادسة عشرة تماما فما فوق.

– **المؤسسات المؤثرة في الدور الإقليمي الإيراني:** وَفيما يلي سنتطرَّق للمؤسسات الفاعلة على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية لنتعرف عن كثب كيف يصنع القرار الخارجي فيها وَالذي هو بدوره مرتبط بدورها الإقليمي في إقليم الشرق الأوسط:

* **الدستور:** لا يدخل الدستور الإيراني ضمن المؤسسات الفاعلة في السياسة الخارجية الإيرانية؛ غير أنّنا لا يمكننا الحديث عن سياسة خارجية لأي دولة دون التطرُّق بداية لدستورها، باعتباره المحدِّد الأول لسياستها الداخلية وَالخارجية.

يعتبر الدستور الإيراني الذي صدر عام 1979، وَالذي تمّ تعديله عام 1989، المصدر الأول لسياسة

إيران الخارجية، إذ خصّص الفصل العاشر منه للحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية، فجاء مثلا في المادة 152 من الدستور الإيراني ما يلي: "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل، ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز مقابل القوى المتسلطة، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة"[1]. فحسب هذه المادة فإنّ السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية لا تتدخّل في أمور الدول الأخرى، ولا تخضع هي أيضا للقوى العالمية، ومجال اهتمامها الأول هو العالم الإسلامي، وهي سياسة سلمية غير منحازة وَحيادية.

– **المرشد الأعلى(الولي الفقيه):** يتميّز النظام السياسي الإيراني بما فيه السياسة الخارجية، عن سائر النظم السياسية العالمية بميزة دستورية فريدة، وهي وجود مؤسسة اسمها "الولي الفقيه" أو "المرشد الأعلى"، والذي يتربّع على قمة هرم السلطة ويخوّل له الدستور الإيراني صلاحيات واسعة. فولاية الفقيه تعتبر نظرية سياسية دينية قال بها "الإمام الخميني". وقد نشأت هذه النظرية على يد الشيخ "أحمد النراقي" مؤلف كتاب "عوائد الأيام" في أصول الفقه، وطبَّقها الإمام الخميني لأول مرة عام 1979[2]، عند إنشائه الجمهورية الإسلامية الإيرانية وإنهائه للنظام الشاهنشاهي.

والمؤهّلات التي يجب أن تتوفّر في المرشد هي: العلم والعدالة والمروءة والفقه الواسع بظروف العصر والشجاعة والفطنة، والذكاء والقدرة على إدارة الأمور. والمرشد يختاره مجلس الخبراء الذي ينتخب أعضاءه الشعب الإيراني بطريقة مباشرة (انتخاب مباشر). والمرشد الأعلى يختار لمدى الحياة.

وَقد حدّد المبدأ العاشر بعد المائة من الدستور الصلاحيات والمهام الخاصة بالقائد، بوصفه أعلى منصب سياسي في البلاد. ويفوِّض الدستور للمرشد الأعلى الاضطلاع بمسؤولية القائد العام للقوات المسلحة وإعلان الحرب. وَقد حدّدت المواد من 107 إلى112 من الدستور الإيراني سلطات الفقيه فيما يلي:

– تعيين أعضاء "مجلس الخبراء" و"المجلس الأعلى للدفاع القومي" وَمجلس القضاء.

---

[1] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام 1989.المادة 152، مأخوذ من موقع:
https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang...

[2] سيد أحمد ولد أحمد سالم، **الولي الفقيه ... الدور والصلاحيات**، في موقع الانترنيت:
http//www.aljazeera.net/NR/exeres/d11dbfc8-30b6-4c11-F7 91AAcf 911.htlm.

– ينصب قادة القوات المسلحة وَقائد الحرس الثوري.

– يوقع كل الحشد العام في حالة حدوث حرب ما.

– كما له صلاحيات مطلقة فيما يتعلق بالإدارة المدنية، وتحديد مدى صلاحية مرشحي الرئاسة.

– كما يتمتَّع الفقيه بصلاحية تعيين ستة (6) من أعضاء مجلس الوصاية في مجلس الشورى (البرلمان)، مهمَّتهم التأكُّد من انسجام التشريعات مع العقيدة الإسلامية [1]. بالتالي يبرز جليا أنّ المرشد الأعلى أو الولي الفقيه هو بالفعل أعلى سلطة في إيران، ويضطلع بمسؤوليات تجعله الرجل الأول في البلاد على الإطلاق.

– **مجلس الخبراء:** يعدُّ من أهم المؤسسات السياسية في نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك لاتصاله المباشر بالمرشد الأعلى، من حيث أنّه هو الذي يُحدِّد صلاحيات القائد، ومدى توفر الشروط اللازمة فيه لتعيينه في هذا المنصب الحساس، وَهذا حسب ما جاء في المادة 107 من الدستور الإيراني. كما نصَّ المبدأ 111 على مهمة أخرى من مهام مجلس الخبراء، وهي أنّه "في حالة عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقدانه إحدى الشروط المذكورة في الدستور، أو عُلِمَ بفقدانه لبعضها منذ البداية فإنّه يُعْزَلُ من منصبه، وَيعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء. وهكذا يعهد الدستور إلى مجلس الخبراء بوظيفتين أساسيتين هما:

أ–تحديد صلاحية القائد وترشيحه للقيادة وَمتابعة قيامه بمهامه ووظائفه القانونية.

ب–عزل القائد إذا ما رأى المجلس أنّه انحرف عن مساره الدستوري، أو افتقد لأي من الشروط اللازمة[2].

– **<u>رئيس الجمهورية:</u>** نصّ دستور إيران لعام 1989 أساسا على تشكيل هيئة تنفيذيه هزيلة يأتي على قِمَّتها رئيس الجمهورية. هذه الهيئة ليس لها سلطة فعلية وحقيقية، إنّما لها دور شكلي فقط، لأنّ قراراتها لا تكون نافذة إلّا بعد موافقة المرشد الأعلى عليها.

ويتولّى رئيس الجمهورية حسب الدستور الإيراني، رئاسة السلطة التنفيذية ورئاسة مجلس الوزراء، والإشراف على أداء الوزراء والتنسيق بين قرارات الوزراء في مجلس الوزراء، كما يُقِرُّ

---

[1] Perrin, Jean Pierre, "Tahran Ferme la Porte au reforme", (**Le monde diplomatique**, Paris, Octobre 1995). P.10.

[2] بيزن إيزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة: سعيد الصباغ، ط1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000. ص. 16.

السياسة العامة لأداء الحكومة ومنهجها، وعليه مسئولية التخطيط للميزانية. ويشكّل مجلس الوزراء حسب رغبته، بشرط تصويت البرلمان (مجلس الشورى) مع منح الثقة لهذه الوزارة. ويتمّ اقتراع عام لانتخاب رئيس الجمهورية لفترة رئاسية مدتها أربع سنوات، مع إمكانية إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية، ولا يجوز تجديد ولايته لفترة ثالثة.

وَطِبْقًا للدستور الإيراني فإنّ الرئاسة هي أعلى سلطة في البلاد بعد المرشد الأعلى، وهي مسؤولة عن تطبيق الدستور، ويخضع رئيس الجمهورية دستوريا لمساءلة مجلس الشورى ويخضع لسلطة المرشد. لكنه يبقى هو المسؤول دستوريا أمام الأمة(الشعب) لرعاية تطبيق مواد الدستور[1].

وفي النظام السياسي الإيراني يختار رئيس الجمهورية نائبه الأول، الذي يقوم بدوره باختيار الوزراء، مع ضرورة مصادقة مجلس الشورى على ذلك. ومنذ تشكيل "المجلس الأعلى للأمن القومي" الذي يرأسه أيضا رئيس الجمهورية، زادت صلاحيات الرئيس في إدارة السياسة الاقتصادية والخارجية للبلاد[2].

فرئيس الجمهورية في إيران يلعب دورا تنفيذيا بالدرجة الأولى، فهو أقرب إلى رئيس الوزراء في النظم الجمهورية الرئاسية، باعتبار محدودية صلاحياته واختصاصاته.

– **مجلس صيانة الدستور:** يعد المجلس أعلى سلطة دستورية في البلاد، ويتألف من 12 عضوا (6 من الفقهاء يعينهم المرشد، و6 من الحقوقيين الذين يقترع عليهم مجلس الشورى بعد ترشيح السلطة القضائية لهم)، وللمجلس الحق في المنح أو المنع لحقوق المشاركة في المنافسة السياسية[3].

وَينصُّ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية على أنّ المهمة الأساسية لمجلس صيانة الدستور هي: "مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور"، والمهمة الثانية لمجلس صيانة الدستور –طبقا للمبدأ الثامن والتسعين –أنّه هو المختص أو الجهة الوحيدة المؤهلة لتفسير مبادئ الدستور[4].

– **مجلس الشورى الإسلامي:** يحتلُّ مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) مكانة بالغة الأهمّية في نظام الجمهورية الإسلامية بوصفه سلطة تشريعية له. وقد اختصه الدستور الإيراني بمجموعة

---

[1] علي عبد الصادق، **إيران-تركيا والحرب الأمريكية العراقية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أفريل 2003. ص. 19.
[2] Perrin, Jean Pierre. op.cit. p. 10
[3] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص.20.
[4] نفس المرجع السابق ،ص. 18.

صلاحيات، جعلته يضطلع بدور قوي في البلاد جنبا إلى جنب والسلطتين التنفيذية والقضائية، واللتين تمارسان صلاحياتهما أيضا تحت إشراف المرشد الأعلى وفقا للنصوص والمبادئ الواردة في الدستور.

يتكوّن مجلس الشورى من النواب الذين يختارهم الشعب لمدّة أربع سنوات. وللمجلس 270 نائبا، ويضاف 20 نائبا بعد كل عشر سنوات طبقا لنسبة الزيادة السكانية في المجتمع الإيراني.

وقد راعى الدستور الإيراني أحقية الأقلية الدينية الموجودة في المجتمع في التسيير السياسي طبقا لنسبة تعدادهم، فخصّص لليهود والأكراد كل على حدة نائبا واحدا، في حين تمثل طائفتا الأشوريين والكلدانيين والمسيحيين بنائب واحد عنهما، وبآخر من طائفة الأرمن المسيحيين كما أنّهم يؤدون اليمين على كتبهم المقدّسة الخاصة بهم[1].

وقد خصّ الدستور مجلس الشورى الإسلامي بـــ14 صلاحية أساسية من بينها: سنُّ القوانين في كافة القضايا ضمن الحدود المقرَّرة دستوريا، وشرح القوانين العادية والتصديق على المواثيق والعقود والمعاهدات والاتفاقيات للدولة، كما أنّ إجراء أي تعديل جزئي على حدود البلاد لا يكون إلاّ بموافقته[2].

- **وزارة الخارجية:** يُطْلَقُ على وزارة الخارجية في الأنظمة الحكومية الكلاسيكية "جهاز الدبلوماسية"، والواقع أنّ الفارق بين عمل وزارة الخارجية وبين كافة مصادر اتخاذ القرار بشأنها هو نفسه الفارق بين السياسي والدبلوماسي، فالأول مُنَفِّذ والآخر مُخَطِّط[3].

فوزارة الخارجية هي الأداة الفعلية لتجسيد السياسية الخارجية الإيرانية، وهي تعمل بالتنسيق مع وزارتيْ الثقافة والإرشاد الإسلامي.

وَقد شهدت وزارة الخارجية الإيرانية العديد من التغيرات في استراتيجيتها المتَّبَعة، خاصة بعد وصول أحمدي نجاد للحكم، فقد أصدر مرشد الثورة الإسلامية توجيها منح من خلاله، للرئيس هاشمي رافسنجاني آنذاك دور الإشراف الواسع على السياسة الخارجية العامة، وذلك لضمان استمرارية السياسة الخارجية بدلا من توقيفها. كما ركّز أحمدي نجاد في توجيهه للسياسة الخارجية

---

[1] بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في كتاب **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997 ، ص87.

[2] نفس المرجع السابق. ص. 89.

[3] بيزن إيزدي، مرجع سبق ذكره، ص.100.

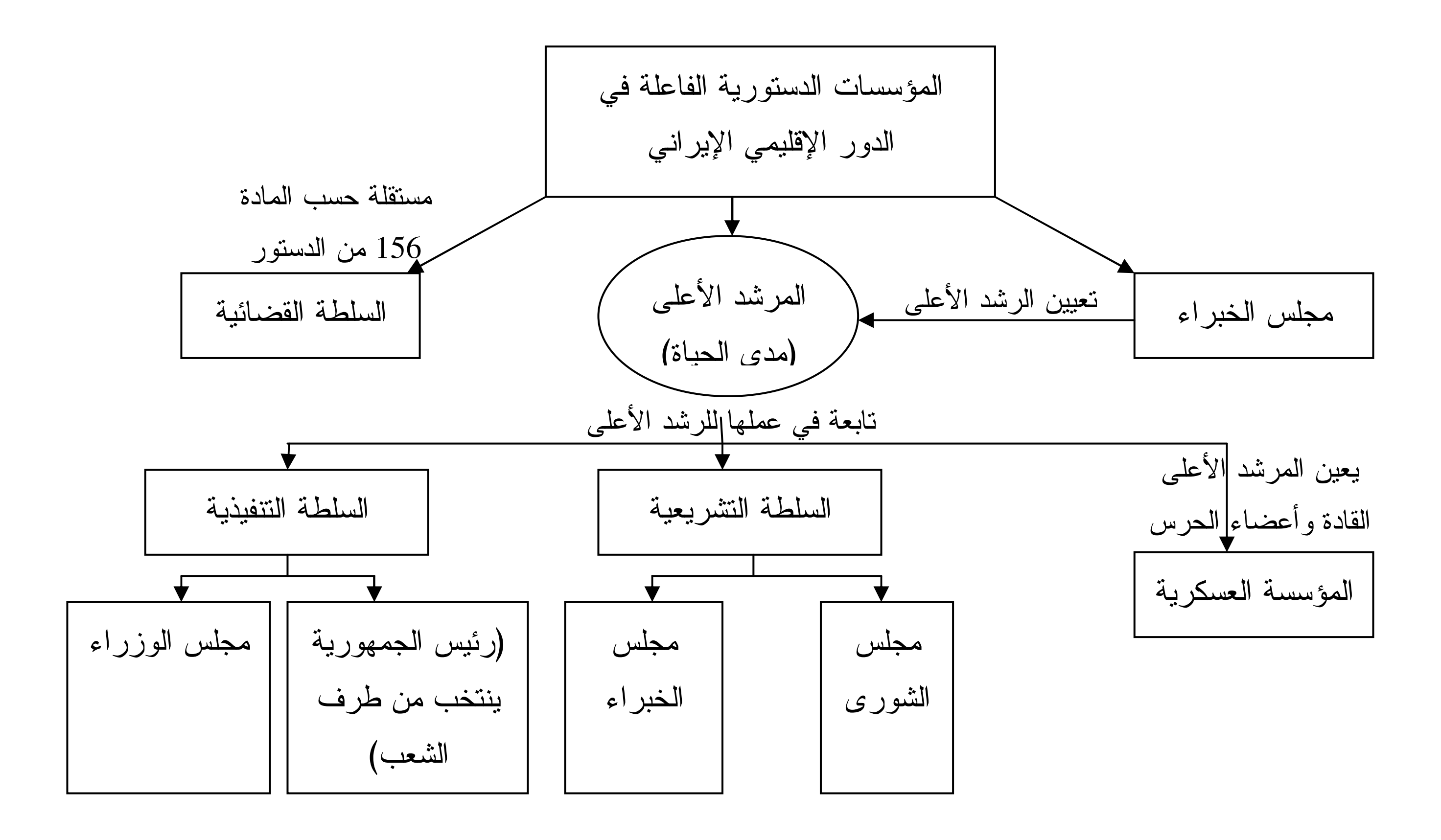
الإيرانية على أمور تقنية، وذلك بإلحاق بعض الأجهزة بها من باب التدقيق في المعلومات التي تصدر لوزارة الخارجية. فقد عزَّز دور وزارة الخارجية بإنشاء مركز جديد للتخطيط الاستراتيجي، كما تمَّ تنشيط معهد الدراسات السياسية والدولية، وإنشاء لجنة الدبلوماسية النووية [1].

والهدف الرئيسي من هذه التغييرات والإصلاحات هو جعل الوزارة أكثر من ذراع تنفيذي مهمته تطبيق السياسات المقترحة، وتحويلها إلى ينبوع السياسات الإيرانية، وَقد يستجاب للمطالب الأخيرة حاليا في الوسط السياسي الإيراني التي تسعى لنقل القرارات التي تمُسُّ الملف النووي الإيراني من مجلس الأمن القومي الأعلى إلى وزارة الخارجية.

ونجد أنّ مجلس الخبراء ومجلس صيانة الدستور مؤسّستان تؤثِّران على السياسات والقرارات الداخلية، أمّا في النطاق الخارجي فيبرز مجمع تشخيص مصلحة النظام والمجلس الأعلى للأمن القومي. ذلك أنّ القضايا الخارجية المهمة والقرارات المصيرية المتعلقة بها ليست منوطة بالرئيس أو الحكومة وحدهما، فبعد قيام وزارة الخارجية بالمتابعة والتخطيط واقتراح السياسات أو القرارات والبدائل المتاحة، ينتقل الملف أو المسألة المطروحة إلى مجلس الأمن القومي الذي يضمُّ ممثِّلين عن عدة أجهزة ومؤسسات أهمها الاستخبارات والحرس الثوري ومؤسسة الإرشاد فضلا عن رئيس الجمهورية ذاته. من هنا يتجلى التعقيد على مستوى صنع القرار الخارجي في إيران.

وَهذا الشّكل يوضِّح لنا آلية وَمؤسسات الدستورية الفاعلة في الدور الإقليمي الايراني

[1] يوسف شلبي، **إيران تكشف عن توجهات سياستها الخارجية**، في موقع:
www.Albainah.net/ index.aspx?function-16205& 2006-10-2.



المصدر: من إعداد الباحثة

كما نجد أنّ من بين الفئات الإجتماعية التي لها دور بارز في السياسة الخارجية الإيرانية، كلا من الطلبة والتجار (ما يطلق عليهم في إيران البازار).

ففيما يخص **الطلبة:** والمقصود بالطلبة في إيران هم طلبة الحوزات الدينية والجامعات في شتى المدن الإيرانية. ومن المعلوم أنّ تأثير الطلبة في الحياة السياسية الإيرانية، يعتبر أحد العوامل السياسية في الحسبة السياسية .

فبالإضافة إلى الحجم الكبير الذي تتمتّع به هذه الشريحة، فمن المعروف عن الطلبة أنّهم أكثر الفئات مشاركةً في العمل السياسي. كما أنّ هذه الفئة تعتبر الدولاب الرئيسي لمحركات الثورة والسياسة في إيران. ولطلبة علوم الدين ميزان انتخابي لا يستهان به، يجعل بعض الأحزاب والتيارات السياسية الأساسية تتمحور حول الأطروحات الطلابية سعيا وراء استمالتهم[1]. وبذلك يبرز الدور الكبير للطلبة في التأثير على السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك من خلال مشاركتهم الفعّالة في الثورة الإيرانية والذي برز جليا من خلال حادثة احتجاز أمريكيين في السفارة الأمريكية بإيران

[1] عبد الله يوسف سهر محمد، "السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار"، (**السياسة الدولية** العدد 138، أكتوبر 1999)، ص. 17.

مباشرة بعد قيام الثورة. فأصبح لهم منذ ذلك الوقت وزنهم الذي لا يستهان به في التأثير على السياسة الداخلية والخارجية في إيران.

أمّا فيما يخصّ التجار(أو ما يطلق عليهم لدى الإيرانيين البازار)، فهم يعتبرون أقوى فئة اجتماعية بعد علماء الدين في الحياة السياسية الإيرانية، ويرجع تاريخ نمو التوجه السياسي للبازار إلى عام 1837عندما تصدى التجار الإيرانيون في تلك الفترة للتجار الأوروبيين. وبعد خسارتهم للسوق المحلية توجّهوا (التجار) إلى تأييد علماء الدين، الأمر الذي تمخّض عنه ما يعرف بـــالثورة التنباك التي كان من بين تبعاتها السياسية قيام الثورة الدستورية[1].

وَبذلك تعتبر فئة التجار من بين الفواعل المؤثرة في السياسة الإيرانية، نظرا للثقل الذي يتمتّعون به على الساحة السياسية الإيرانية، حيث أنّهم في عام 2008 قاموا بإضراب عام اعتراضا على الضرائب الباهظة التي فرضت عليهم من قبل النظام الإيراني، نظرا للتدهور الإقتصادي في عهد الرئيس السابق "أحمدي نجاد". وهو أول إضراب قاموا به في تاريخ الجمهورية الإيرانية، ممّا أثّر فعلا فيما بعد على الاقتصاد الإيراني، وتراجع قليلا الرئيس عن تلك الضرائب.

المطلب الرابع: المقوِّم الإقتصادي الإيراني

الفرع الأول: السياسة الإقتصادية:

عملت إيران بعد الثورة على تعزيز قدراتها الاقتصادية بما يؤمّن تعزيز قوتها وأمنها القومي. فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية ووصول الإسلاميين إلى السلطة عملوا على إحداث تغييرات جذرية في النظام الإيراني، وذلك إمّا عن طريق نظام اقتصادي إسلامي تأكيدا على أن ّ الإسلام مثله مثل الرأسمالية والاشتراكية له فلسفة اقتصادية خاصة به. وهو ما يعني رفض الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد الإيراني للنظام الاقتصادي الغربي مهما كانت صفته، وإمّا عن طريق مجموعة من الإجراءات كإلغاء النظام المصرفي في تحرير العملة الإيرانية من ارتباطها بالدولار الأمريكي. بعد الثورة عمل النظام الإيراني الجديد على وضع برنامج اقتصادي اجتماعي مبني على مقومات أيديولوجية محددة، أدّت إلى جعل المجال الاقتصادي آخر الأولويات والاهتمامات.

وبعد وفاة الخميني في عام 1989، وتولِّي رافسنجاني السلطة من بعده، تبنّى هذا الأخير إجراءات هامة في الجانب الاقتصادي أهمها دفع الاقتصاد الإيراني نحو حرية السوق .

[1] نفس المرجع السابق، ص. 16.

وَمع تأييد المحافظين لهذه الإجراءات داخليا، فإنّهم واصلوا رفضهم لتحرير التجارة والاستثمار الأجنبي، كما أيدوا الحفاظ على مساعدات الدعم لأصناف معينة من المواد الغذائية والمدخلات الأولية[1]. وهو ما أدّى إلى عودة النشاط إلى الاقتصاد الإيراني وعودة معدلات النمو إلى وضعها الطبيعي، فقد ارتفع الناتج المحلي من 21.6 مليار دولار سنة 1993 إلى 25.4 مليار دولار عام 1994[2]. كما انخفضت معدلات التضخم بشكل ملموس بعد إتباع سياسات ثابتة إزاء عملية الاستيراد، وَهو ما سمح بتحقيق فائض في حسابها الجاري لعام 1994.

وَتواصلت عمليات الإصلاح الاقتصادي رغم الأزمات التي يتعرّض لها الاقتصاد الإيراني دوريا، نتيجة اعتماد إيران على عائدات النفط فقط، ورغم ذلك فقد حصلت برامج إدارة رافسنجاني الإقتصادية على القبول عموما لاسيّما مع دعم صندوق النقد الدولي لبرامجه الإصلاحية. فقد كانت الجمهورية الإسلامية وَلا تزال تواجه مشاكل خطيرة فيما يخصُّ الاقتصاد، كالتضخم والمديونية وتدهور قيمة العملة، بحيث وصل سعر صرف الدولار إلى حوالي 3000 ريال إيراني. كما واجهت الصناعة مشاكل كبيرة بسبب العجز المالي، وهو ما تسبّب في عجز إيران عن تمويل احتياجاتها من المواد الخام.

وَمع رئاسة خاتمي تركَّزت الإصلاحات في إحداث تغييرات واسعة في قوانين السوق، الخوصصة والتعديلات الهيكلية. وقد عبّر خاتمي عن ذلك بأنّ الإصلاح الاقتصادي قرار لا رجعة عنه. هذا النهج أكّده خاتمي في عدة مناسبات خلال فترة حكمه، وخصوصا في خطاب الثقة على مجلس الوزراء في أوت عام 2001، إذ تعهَّد خاتمي بإعطاء المجال الاقتصادي الأولوية الأكبر خلال عهدته الثانية[3]، وقال أنّ الحكومة ستتكفّل بحلِّ المشاكل الاقتصادية ومن أهمها مشكلة البطالة.

وَفي ظل حكم الرئيس الأسبق أحمدي نجاد والذي يعتبر محافظا متشددا يتبع منهج الثورة الخمينية في تعامله مع قضايا السياسة الداخلية والخارجية. فقد أصبحت أوضاع إيران الاقتصادية سيئة جدا، وأهم مظاهرها ارتفاع نسبة البطالة والتضخم، فحسب الإحصائيات الرسمية الإيرانية فإن 75% يعيشون تحت خط الفقر، بينما تشير إحصائيات غير رسمية بأنّ هذه النسبة تقدر ب 40%. كما أنّ تجار البازار وهم من الطبقة التي لها دور فاعل في التأثير على السياسة الإيرانية قد قاموا

[1] أنوش احتشامي، "النظام الإيراني الجديد ، التطورات المحلية ونتائج السياسة المحلية"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 285، أوت 2002)، ص. 170.

[2] نفس المرجع السابق، ص. 176.

[3] المرجع نفسه ، ص. 172.

بإضراب وذلك اعتراضا على الضرائب المفروضة عليهم من قبل النظام، وهو ما يحدث لأول مرة في تاريخ الجمهورية الإيرانية.

وَمهما يكن فإنّ السياسة الإصلاحية ساعدت إيران في فترة ما على الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وتوفير فرص كبيرة للاستثمار فيها، لا سيما بعدما تم تحرير الاقتصاد الداخلي وإلغاء العديد من القوانين التي لا تخدم عملية التنمية الاقتصادية. وبشكل عام فإن نجاح هذه الإصلاحات يتوقف وبصورة أكيدة على نجاح أو فشل الإصلاحات السياسية[1]. فالكثير من الاقتصاديين ورجال السياسة الإيرانيين يؤكِّدون منذ مدة طويلة تعود إلى عهد رافسنجاني، على أنّ دمقرطة الاقتصاد ليست ممكنة إذا لم تصاحبها دمقرطة السياسة.

إنّ البنية الاقتصادية الإيرانية تعاني مشاكل صعبة على مختلف الأصعدة، الإنتاج، التوزيع، مصادر العائدات الوطنية وتنظيم النشاطات الاقتصادية. وحسب الرئيس خاتمي فاعتماد الاقتصاد الإيراني كلية على عائدات البترول، دفع إيران اليوم إلى البحث عن مصادر جديدة للعملة الصعبة[2]، والتفكير في الاستثمار في المجال البتروكيماوي والصادرات غير البترولية. والأكيد أنّ إيران تعتمد في سداد فواتير السلاح والغذاء على عائدات النفط، رغم عدم كفايتها خاصة إذا أضيف إليها الواردات اللازمة للاقتصاد المدني.

الفرع الثاني: الإمكانيات الإقتصادية الإيرانية:

تمتلك إيران إمكانيات اقتصادية هامة، ففي مجال الزراعة ثلث مساحة إيران عبارة عن أراضي زراعية، ممّا يعادل51 مليون هكتار تُزْرَعُ 28.5% منها بشكل دائم، 31.4% منها عبارة عن زراعات موسمية[3]. كما أنّها توفر حوالي 80% من احتياجات إيران الوطنية من المواد الغذائية، ويبلغ القطاع الزراعي من العمالة 28% من مجموع السكان، أمّا نصيب الإنتاج الزراعي من الناتج الاستثماري فيُمثِّل نسبة كبيرة تصل إلى 26.7%. أمّا في مجال الصناعة والمعادن فإن إيران تحتلّ المرتبة الثانية في احتياطي الزنك والنحاس، مناجم الحديد والبوكسيت، ويبلغ إنتاج إيران منها 60 مليون طن في السنة معظمه يصدر إلى الخارج كمنتجات أو مواد أولية خام. ويشغل هذا القطاع حوالي 26% من القوى العاملة ويساهم بـــ 18% من مجموع الإنتاج الاستثماري. إلاّ أنّ الإنتاج

[1] Vahe Petrossian, des réformes trop longtemps différées, Parmi:(**L'Iran en transition, problèmes politiques et sociaux**, n° 813, Décembre 1998), p. 47.
[2] Mohamed khatami, une économie malade, Parmi:(**L'Iran en transition, problèmes politiques et sociaux**, n° 813, Décembre 1998), p. P45.
[3] IBID. P. 48.

النفطي يبقى هو الركيزة الأساسية للاقتصاد الإيراني، بحيث يبلغ احتياطي إيران 90 مليار طن من النفط و2000.000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي[1].

وَتُقدَّر عائدات النفط الإيراني حوالي بـــ87% من مجموع الصادرات الإجمالية، وقد تمكَّنت إيران من زيادة قدراتها الإنتاجية النفطية المُدمَّرَة بسبب الحرب العراقية–الإيرانية؛ لاسيَّما بعد اكتشاف المزيد من الآبار النفطية الجديدة التي أضافت إلى احتياطي إيران ما مقداره 8.5 مليار طن من النفط و1.5 مليار طن من الغاز الطبيعي. وهو ما أدَّى إلى توفير القدرة على البناء مع الانفتاح على العالم الخارجي خصوصا في عهد الرئيس خاتمي. إذ وحسب دراسة التقرير الاقتصادي العربي الموحَّد لعام 2011 أنّها (الاحتياطات النفطية الإيرانية) تبلغ 137 مليار برميل، ممّا يعني أنّه لا يوجد ما يفوقها في العالم سوى احتياطات المملكة العربية السعودية، التي تبلغ احتياطاتها 264 مليار برميل. غير أنّ دراسة (المعهد الفرنسي للبترول) تضع إيران في المرتبة الثالثة بعد السعودية والعراق الذي قدّرت الدراسة احتياطاته بـــ200 مليار برميل. والأهم من ذلك أنّ احتياطات إيران التي لم يتم اكتشافها بعد – مثل تلك الموجودة في العديد من الدول الأخرى–، ربما تكون أكبر، وفي هذا السياق يشير التقرير السنوي الصادر عن شركة "برتش بيتروليوم" **British Petroleum** إلى أنّ مصادر النفط الإيرانية ستبقى نحو 93 سنة أخرى[2].

كما يُعْتبَر اليورانيوم موْرِدُا آخر من موارد إيران، فهي تبحث عنه لأجل استكمال برنامجها النووي، وَقد أثمرت جهود إيران في البحث عن هذا المعدن ذا القيمة الاستراتيجية عن وجود 5 آلاف طن في منطقة "ساغند" في إقليم "يزد"، لذلك أنشأت إيران مصنعا لمعالجة اليورانيوم بالقرب من مناجمه في تلك المنطقة [3].

لكن مع كل هذا تعاني إيران مشاكل اقتصادية كثيرة تسبّبت في تحرُّك بطيء للتطور الاقتصادي أهمها: التضخم، قلة رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمار والبطالة وحتى العجز في الميزانية. والتي ازدادت حدّتها مع عهدتي الرئيس "أحمدي نجاد" الرئاسيتين بحيث ورث الرئيس الإيراني الجديد "حسن روحاني" اقتصادا إيرانيا مذبذبا وغير مستقر، نظرا للسياسة المتشدّدة التي كان يتّبعها خلفه السابق مع الدول الغربية، نتج عنها زيادة فرض العقوبات الدولية على إيران من

[1] IBID. P. 48.

[2] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص.178.

[3] نفس المرجع السابق، ص.185.

قبل المجتمع الدولي.

وقد شكّل الاقتصاد عامل ضغط كبير على عشرات الملايين من الإيرانيين، بعدما شهده عام 2013 منذ بداياته من ارتفاع حاد في أسعار السلع والخدمات، مصحوبا بانهيار سعر صرف العملة الوطنية الإيرانية مقابل العملات الأجنبية. وأسهمت السياسات التضخمية لحكومتي الرئيس السابق أحمدي نجاد (2005 – 2013) في تردّ ملحوظ لحالة الاقتصاد الإيراني، إذ أنّ سياساته برفع الدعم عن السلع الضرورية وتقديم الدعم المالي للأُسر الإيرانية الفقيرة، رفعت مؤشرات التضخم إلى حدود غير مسبوقة، وقد تشكّل رأي عام في أوساط مختلفة في داخل إيران يعتبر أنّ سياسة التشدّد هي السبب في تلك العقوبات وأنّ التفاوض مع الغرب يمكن أن يسهم في حل تلك المشكلة الاقتصادية[1].

وعندما تسلّم الرئيس روحاني السلطة كان الوضع الاقتصادي في أسوأ حالاته. فقد تراجعت الصادرات بنسبة بلغت 28% ، والواردات بنسبة 20%. كما أنّ النمو الذي بلغ 8% في 2002–2003 تراجع إلى 1,8 بالمئة في 2012، وإلى 1,4 بالمئة في 2013، والسبب في كل هذا التراجع هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن. كان من الواضح بالنسبة إلى الرئيس روحاني أنّ رفع العقوبات سَيَجْعَل الأوضاع المالية والاقتصادية أفضل كثيرا. كما كان همُّ الرئيس الأول هو مواجهة التّضخُّم الذي ارتفع إلى 32% وأثّر سلبا على حياة المواطنين اليومية. ولذا اعتقد روحاني أنّ الحوار مع الغرب والتّفاهم معه حول برنامج إيران النووي هو المدخل إلى رفع العقوبات، وبالتالي إلى تحسين أوضاع إيران الاقتصادية[2].

وَبذلك فسيكون على كاهل الرئيس الإيراني الحالي "حسن روحاني" عبء كبير وَإصلاحات كثيرة، لابدّ له من القيام بها لأجل تحسين الاقتصاد الإيراني، وَمنه تحسين الوضعية الاجتماعية لفئات كثيرة من المواطنين الإيرانيين الغاضبين، خصوصا بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وَتبِعاته السلبة على الاقتصاد الإيراني، وَكذا السلطة السياسية الحاكمة في إيران.

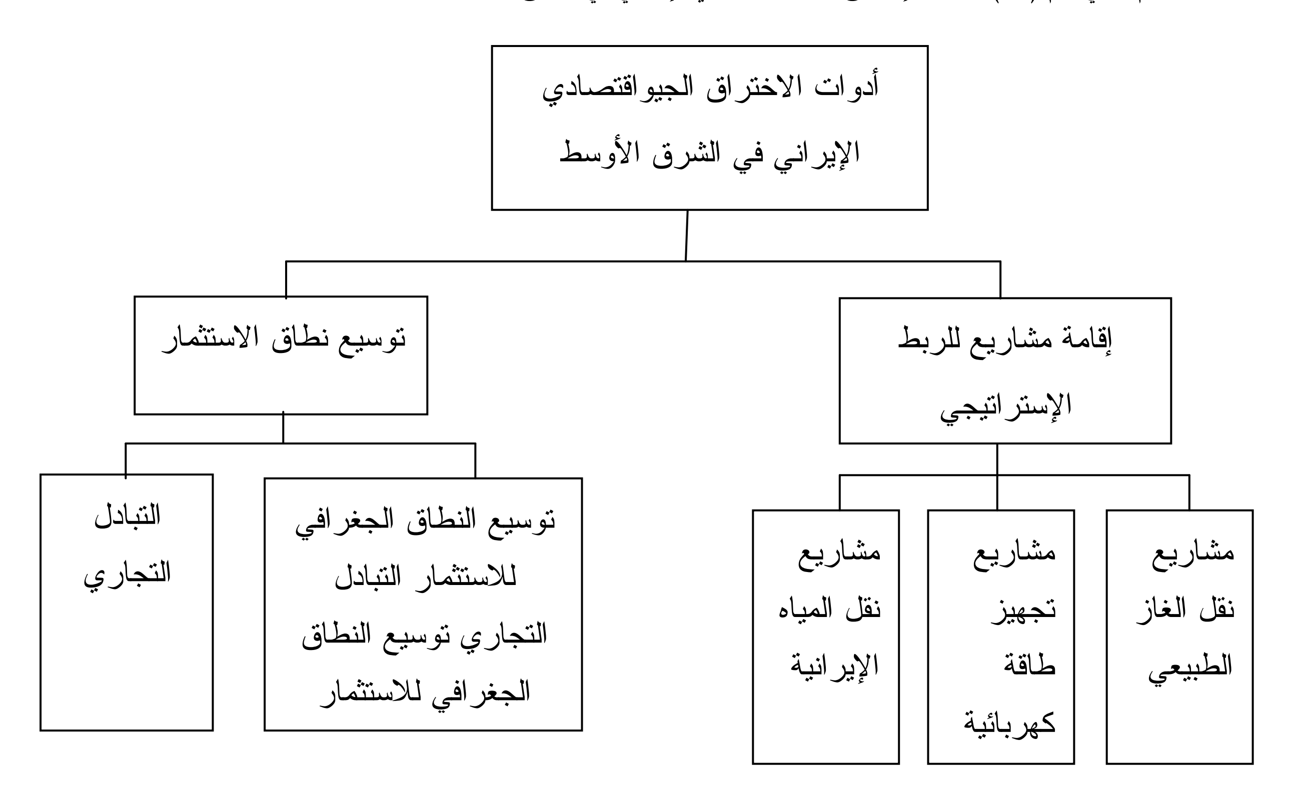
وَعلى الرغم من هذا وَمن المشاكل التي تتخبَّطُ فيها إيران، من خلال تدعيمها لفئة الشيعة في مختلف دول العالم (لبنان، سوريا، فلسطين، أفريقيا،...)، وَرغم ما يعانيه الشعب الإيراني من مشاكل اقتصادية وَرغم الاضرابات التي حدثت في البلاد أواخر سنة 2017 وَفي2018، فإنّها

[1] حسنين توفيق ابراهيم، **حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، تحرير: علي الدين هلال، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص.125.

[2] نفس المرجع السابق، ص.125.

(إيران) لا تزال في سياستها التقليدية من الدعم للشيعة. وَيوضِّح هذا الشكل البياني سياسة الاختراق الجيواقتصادي لإيران في إقليم الشرق الأوسط. وَذللك تدعيما لدورها الإقليمي في الإقليم ولـــلفوز بمكاسب أكبر.

رسم بياني رقم (01) سياسة الإختراق الجيو- اقتصادي الإيراني في الشرق الأوسط



المصدر: عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 250.

المبحث الثالث: آليات الدور الإقليمي الإيراني في الإقليم الشرق أوسطي

استخدمت وتستخدم إيران لتحقيق أهدافها المختلفة في إقليم الشرق الأوسط، وللوصول لدور الريادة الإقليمية فيه، مجموعة وسائل أو آليات تراوحت بين وسائل وآليات القوة الصلبة، وكذا وسائل وآليات القوة اللينة. وسيتمّ في هذا المبحث التطرُّق لهذه الوسائل من خلال ثلاث مطالب: مطلب أول وسائل القوة الصلبة، والمطلب الثاني وسائل القوة الناعمة أو اللينة التي تطرّق لها جوزيف ناي، كما سيتم التطرق للخطة العشرينية الإيرانية التي وضعت سنة 2005، والتي تعتبر ثاني وثيقة من ناحية الأهمية بعد الدستور في إيران.

المطلب الأول: آليات القوة الإيرانية الصلبة في الإقليم الشرق أوسطي

تشمل آليات القوة الصلبة مختلف الآليات المادية، التي تمثِّلها أساسا القوة العسكرية، الموقع الجيوبوليتيكي والموارد المختلفة التي تمتلكها الدولة التي أدرجناها نحن من خلال دراستنا في المقوِّم الإقتصادي. وفي المبحث السابق اعتبرنا أنّ كلا من الموقع الجغرافي والموارد تدخل ضمن مقوِّمات الدور الإيراني في الشرق الأوسط وفصّلنا فيه. ولذلك سنُفْرِد الحديث في هذا المبحث عن الآلية أو الأداة العسكرية– والتي بدورها يمكن اعتبارها من بين مقوِّمات الدور الإقليمي في الشرق الأوسط– .

أ- **الآلية (الأداة) العسكرية:** اعتمدت إيران عدة وسائل في جانبها العسكري للوصول للدور الإقليمي المنوط بها إقليميا وَدوليا، بحيث اعتمدت على قواتها المسلحة التقليدية، الحروب بالوكالة وكذا برنامجها النووي .

الفرع الأول: القدرات العسكرية الإيرانية التقليدية في الإقليم الشرق أوسطي

امتلكت إيران منذ عهد الشاه قوة عسكرية زادت من أهميتها في الشرق الأوسط، وهو الأمر الذي ساعد على جعل إيران قوة إقليمية لا يستهان بها في المنطقة. فلقد أدرك القادة العسكريون الإيرانيون مدى أهمية القوة العسكرية لأية دولة في العالم، باعتبارها أحد أهم العناصر المحددة لقوتها أو ضعفها تجاه التحديات الخارجية التي تمسُّ مصالحها .

ولمّا كانت التوترات والصراعات هي المحدد الأساسي للنظام الإقليمي الخليجي والإقليم الشرق أوسطي، وذلك لارتباطها بالمصالح الحيوية للدول الغربية الصناعية، وباعتبار إيران أحد أهم محاور الإستراتيجية الغربية –لا سيما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قبل الثورة الإيرانية–، فقد اتّجهت إيران نحو التسلح كمظهر من مظاهر الصراع واستخدام القوة العسكرية لحلّ خلافاتها مع دول الخليج العربي وحتّى دول الشرق الأوسط.

وَعقب الثورة، أصبحت القوة العسكرية هي الحلقة المحورية في المشروع السيـــاسي الإيراني، لا سيما وأنّها رغبت في جعلها استراتيجية ردع لتحقيق التفوق فـــي المنطقة ودعم سياستها الخارجية، بسبب امتلاك إسرائيل للقوة النووية. وذلك من خلال تبني استراتيجية للأمن القومي، أحد مقوماتها الأساسية الاعتماد على الخيار النووي في الدفاع عن المصالح العليا للدولة فضلا عن وسائل التسلح التقليدية الأخرى في الإطار نفسه، فعلى الدولة أن تمتلك الوسائل الفعّالة التي تتمكّن

بواسطتها من تحقيق أهدافها[1].

عند الحديث عن الآلية العسكرية في دور إيران في الشرق الأوسط، فإنّنا نلاحظ ميزة نوعية في عناصر القوة المسلّحة الإيرانية، إذ إضافة إلى الجيش النظامي الذي يسعى لتحقيق والحفاظ على الأمن القومي الإيراني، نجد وحدات مسلّحة خاصة تميّزها عن باقي الدول، هذه الوحدات هي قوّات الباسيج، الحرس الثوري ولواء القدس. وقد برز دور قوات الباسيج وَزادت قوتها في النظام السياسي الإيراني بعد النجاح الذي حقّقته خلال الحرب العراقية الإيرانية في فترة الثمانيات (1980-1988)؛ لذلك أصبحت تعدُّ من بين أهمّ القوات المسلّحة في إيران حاليا بعد تكوينها في 26 نوفمبر1979، وهي تابعة للحرس الثوري الإيراني الذي تأسّس بدوره في 22 أفريل 1979 (أي بعد فترة قصيرة من قيام الثورة الإسلامية في إيران). وقد ساند الحرس الثوري القوات المسلّحة الإيرانية (الجيش النظامي) بكلّ قوة عند اندلاع الحرب العراقية الإيرانية، وذلك بعد توسُّعه وانضمام عدد كبير من المواطنين إليه.

وَمع أنّ الحرس الثوري يتولّى المهمة الأساسية في جميع المجالات العسكرية، إلّا أنّ مهامه ليست مقتصرة على النظام العسكري فحسب. بل أدّى الحرس الثوري أيضا دورا مهيمنا في إعادة إعمار البلاد وتنميتها وتطويرها عقب الحرب العراقية الإيرانية التي استمرّت ثماني سنوات، ليتحوّل بعدها إلى قوة اقتصادية في البلاد. وحاليا تتبع كبرى الشركات الإيرانية للحرس الثوري، حتى أنّه يمكن القول أنّ الحرس الثوري يشكِّل العمود الفقري لإيران في المجالين العسكري وَالاقتصادي[2].

والاسم الكامل لهذا الكيان هو"**جيش الحرس الثوري الإسلامي**"، وقد أُهمِل ذكر كلمة إيران في الاسم عمدا، لأنّ الخميني والكادر المؤسِّس للثورة يعتقدون أنّ هذا الجيش هو الحرس الثوري للأمة الإسلامية بأكملها، لا أنّه مقتصِر على إيران فحسب[3].

أمّا "لواء القدس" فهو يعمل كوحدة فرعية للحرس الثوري، وقد أنشأته إيران عام 1990، للاستفادة منه كوحدة مساعدة في العمليات الخارجية – من خلال بناء شبكة من المجموعات المقاتلة بالوكالة– وقوات ميليشيا بهدف استخدامها كقوة هجومية على أهداف إقليمية ودولية معينة، وتتمتّع

---

[1] رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط2، دمشق: دار وائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2008، ص.41.

[2] عبد الله يغين، "القوة الصلبة والناعمة لإيران"، (مجلة **رؤية تركية** عدد خاص حول: **الدور الإقليمي الإيراني وحسابات التنافس**، تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، صيف 2016)، ص. 85.

[3] نفس المرجع السابق، ص. 85.

أنشطة ألوية القدس بالسرية عموما، وَتأخذ أوامرها من أعلى سلطة قرار في إيران، وتقدِّم تقاريرها مباشرة إلى المرشد الأعلى. وَتستفيد إيران من ألوية القدس التي تمارس أنشطتها في العديد من دول العالم في الحفاظ على مصالحها القومية في الخارج، وَتحاول في هذا الصدد إيجاد مبادرات عسكرية، سياسية واقتصادية سرِّية. ومن بين أنشطتها: العمليات الاستخباراتية، الدبلوماسية السرِّية، التعليم وتأمين السلاح، تمويل المجموعات غير الشرعية، وتقديم المساعدات الإنسانية والاقتصادية في البلدان الإسلامية التي تتعرّضُ للكوارث الطبيعية[1].

- **الحروب بالوكالة:** تعتمد إيران في توسيع نفوذها خارج حدودها –منذ أمد بعيد– على منظمات مسلّحة أسّستها أو قدّمت لها الدعم، مثل حزب الله اللبناني، ومجموعات شيعية مسلّحة في العراق، أو مجموعات مقاومة في فلسطين، حتى إنّ بعض المجموعات الوكيلة هذه أحدثت تغييرات مهمة في مجال الحرب التقليدية. وزادت هذه المجموعات من قوة إيران وقدرتها على المساومة والردع، وإجراء عمليات بنسبة كبيرة. ولا سيما أنّ ضعف المجتمعات الشيعية وتعرُّضها للضغط في الدول التي تعيش فيها، دفعها للبحث عن قوة تؤمِّن لها الحماية والدعم، وهذا ما دفع إيران لمساعدتها في تشكيل قوة ميليشيا منها، تُعدُّها لحماية مصالحها وتتحرّك وفق سياساتها، وعلى سبيل المثال فإنّ إيران ساعدت حزب الله اللبناني في الهجوم على مقر القوات البحرية الأمريكية في لبنان بتاريخ 23 أكتوبر 1983، وكانت حصيلة الهجوم مقتل 241 جنديا أمريكيا، أعقبه اتخاذ الولايات المتحدة قرارا بالانسحاب من لبنان[2].

كما دعّمت إيران حزب الله كذلك في الحرب اللبنانية الإسرائيلية والتي كانت فيها الغلبة في النهاية، لحزب الله اللبناني وبالتالي لإيران بطريق غير مباشر. كما أنّ استمرار الدعم الإيراني للقوى والتنظيمات الموالية لها في المنطقة، أسهم بدوره في تعزيز فاعلية هذه القوى وتأثيرها في دولها.

وَيُعْتَبَرُ "حزب الله اللبناني" مثالا واضحا على هذا النهج الإيراني، بل ويسعى النظام الإيراني إلى نشر مثل هذا النموذج في مناطق أخرى، ستعود بالنفع في نهاية المطاف على حضور إيران في المنطقة، الأمر الذي حدا بـــ**رئيس** "مركز بحوث مجمع تشخيص مصلحة النظام" ومستشار المرشد الأعلى في شؤون السياسة الدولية "**علي ولايتي**" للقول "أنّه يتمنّى أن يكون للحوثيين في

[1] نفس المرجع السابق، ص، ص. 85، 86.
[2] المرجع نفسه ، ص.86.

اليمن ما لحزب الله في لبنان"[1].

تدرك إيران جيدا مدى التهديدات التي يمكن أن تتعرّض لها جرّاء تهديدات تقليدية وحديثة، خاصة وأنّها تعرّضت في مراحل مختلفة لتهديدات عراقية، وأمريكية إسرائيلية. إذ كانت القوات البرية الإيرانية قبل الهجوم الأمريكي على العراق عام 2003 متمركزة على الحدود العراقية، إلّا أنّ أغلب قواتها الجوية كانت موجودة في منطقة الخليج العربي بالإضافة إلى الحدود العراقية، أمّا قواتها البحرية فكانت وَلا تزال حتى الآن متمركزة في الخليج العربي[2].

إضافة إلى ذلك تعدُّ القوات البحرية الإيرانية المنظّمة على شكل عصابات جزءا مهمًا بالنسبة للقوة العسكرية الإيرانية، ونُظِّمت القوات البحرية الإيرانية بشكل تستطيع تنفيذ هجمات مفاجئة وسريعة وتُدمِّر الأهداف الكبيرة، وهي مجهّزة بقوارب صغيرة وسريعة. هذه القوارب تمتلك القدرة على زرع الألغام في الماء، وتنفيذ هجمات على السفن الكبيرة، وإلى جانب ذلك، اشترت إيران صواريخ مضادة للسفن من طراز سي 801، وسي 802 من الصين وطوّرتها. وحاليا يبلغ مدى هذه الصواريخ حوالي 200 كم، كما أنّ لدى إيران أنظمة استهداف متعدّدة[3].

كما تمتلك إيران منظومة عسكرية معتبرة من الصواريخ منها شهاب 3 الذي أعطى إيران القدرة على ردع أي حليف أمريكي في المنطقة، أضف إلى ذلك امكانية استخدامه كنظام توجيه لأسلحة الدمار الشامل، وصاروخ باليستي الذي لديه القدرة على تحميل 102 طن على بعد 1300 كلم، وقد أصبح جاهزا للاستعمال منذ تجربته في 20 فيفري 2000، بالنسبة للصواريخ الباليستية بدأ اكتساب إيران لها في منتصف سنة 1980، وطبقا لتقديرات معهد الدراسات الإستراتيجية تملك إيران أكثر من 400 قذيفة أرض- أرض و25 قذيفة إس -8 ب و200 قذيفة من نوع سكود القادرة على ضرب أي أهداف في المنظومة الخليجية، كما أخذت إيران خطوات بشأن تطوير صواريخ كروز من خلال اعتمادها على نظام صيني[4].

وَهذا الجدول يبيِّن لنا الأنظمة الصاروخية الهجومية بعيدة المدى التي تمّ تسليمها لإيران في الفترة 1997 - 2006.

---

[1] سلطان محمد النعيمي، "التغير المقيد: سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع الشيطان الأكبر"، (**السياسة الدولية**، عدد 199، جانفي 2015 ملحق تحولات استر اتيجية)، ص. 17.

[2] عبد الله يغين، مرجع سبق ذكره، ص. 89.

[3] نفس المرجع السابق، ص.91.

[4] Seth Caurs,W, "Iran and weapons of mass destruction" , (**Middle East Review of International Affaires**, Vol . 4, No. 4, full 2000), p -p. 59-61.

الجدول (02) الأنظمة الصاروخية الهجومية بعيدة المدى التي تمّ تسليمها لإيران في الفترة 1997 – 2006

التسمية	النوع	المدى	المصدر
سكود MCD-C	SSM	500	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب 1)
سكود MOD-D	SSM	700	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب 2)
نودونغ	SSM	1300 +	كوريا الشمالية (تنتج في إيران تحت اسم شهاب 3)
BM-25	SSM	+2000	كوريا الشمالية
SS-N-27 (CLUB)	SSM	300	روسيا
زلزال – 3	SSM	400	تصميم وإنتاج إيراني محلي

المصدر: عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص.277 .

تشير بعض التقارير إلى قيام إيران بتطوير صاروخ بالستي عابر للقارات يدعى (شهاب 5) الذي يصل مداه إلى 5000 كم، وَالذي يستند في تكنولوجيته على الصاروخ الكوري (**تايبودونغ-1**)، والذي قُدِّر له أن يدخل الخدمة في عام 2005. وبهذا يمكن القول: أنّ إيران دخلت نادي الدول المنتِجة للصواريخ عابرة الإقليم وربما عابرة للقارات[1].

كما تمتلك إيران أيضا ثلاث سفن في مياه الخليج تتمتّع بقدرة خاصة على زرع الألغام لتحقيق ردع جيواستراتيجي بإغلاق مضيق هرمز، فضلا عن امتلاكها نحو250 زورقا صغير الحجم للاشتباك والدوريات الساحلية مناسبة أيضا لزرع الألغام. وتعدُّ هذه الزوارق أسرع واكتشافها بالرادار أصعب، وهي مفيدة بصورة رئيسة للهجمات بالصواريخ والرشاشات عديمة الارتداد والأسلحة الصغيرة. وَقد استخدمت إيران زوارق صغيرة من هذا النوع لزرع الألغام في أثناء حرب الناقلات[2].

الفرع الثاني: القدرات العسكرية الإيرانية فوق التقليدية*

تمتلك إيران مجموعة أسلحة غير تقليدية تتمثّل أساسا في:

---

[1] Anthony, H, Cordesman, **Iran Military Forces In Transition, Conventional Threats and Weapons of Mass Distraction**, London, Westport, conn, Praeger, 2007, p.33.

[2] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 278.

* وتعرف أيضا بأسلحة التدمير الشامل (WMD) وهي الأسلحة الذرية المتفجرة وأسلحة المواد المشعة والأسلحة الكيماوية والبيولوجية الفتاكة، أو الأسلحة الأخرى المحرّمة دوليا.

* **الأسلحة الكيماوية والبيولوجية:**

منذ أوائل الثمانينيات تبذل إيران جهودا عاجلة لإنتاج الأسلحة الكيماوية، لمجابهة القوات العراقية إبّان حربها مع العراق، واحتاجت إيران إلى سنوات للحصول –بشكل سري– على دعم خارجي كبير وَعلى المواد الأولية اللازمة لإنتاج مثل هذه الأسلحة. فقد كان لديها بحلول مارس 1985 مصانع للأسلحة الكيماوية متوسطة الحجم قيد التشغيل في بارشين ودامجان، وبدأت إيران تجارب إطلاق صواريخ سكود ذات الرؤوس الكيماوية، وأنتجت غاز الخردل الكبريتيي وعوامل تسميم الدم مثل سيانيد الهيدروجيني وغاز الفوسجين وربما غاز الكلورين، وتمّت تعبئة هذه العوامل الغازية في قنابل وقذائف مدفعية. وقدرات إيران الحالية في الحرب الكيماوية غير معروفة على وجه الدقة، لكن من الواضح أنّها (إيران) تمتلك قدرة كبيرة على إنتاج الأسلحة الكيماوية تُقدّر بـــ(25–100)طن سنويا، وَتُكْسِب الأسلحة الكيماوية إيران امكانياتٍ جديدةً لتخويف دول الخليج وَالعراق وَكذا ردع الدول الغربية[1].

وَفيما يتعلّق ببرنامج إيران للتسلح البيولوجي، فهي تواصل مساعيها الهادفة للحصول على أنواع متطورة من الأسلحة البيولوجية والمواد الداخلة إنتاجها، بكونها أحد الأنواع الفاعلة لأسلحة التدمير الشامل وَالتي تمنحها قوة فائقة على الردع. فعلى مدار العقد الثامن من القرن العشرين تمكّنت من إنتاج عامل بيولوجي يعرف بـــ(الميكوتوكسين)، وحصلت من هولندا وكندا على نوعين جديدين من الفطر يمكن استعمالهما لإنتاجه. كما نفّذت إيران في العقد التاسع من القرن العشرين، عمليات سرية في سويسرا وَألمانيا لها صلة ببحوث الأسلحة البيولوجية وإنتاجها، وأجرت بحوثا واسعة حول العوامل الفعّالة الأشدّ فَتْكًا مثل الأنثراكس (الجمرة الخبيثة) والبيوتوكسين (الجراثيم السامة)، وَالجراثيم المسببة للحمى القلاعية[2].

* **الأسلحة النووية**

انضمّت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 2 فيفري 1970، ووقّعت على اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 15 ماي 1975*، وبدأ البرنامج النووي الإيراني منذ عهد الشاه بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية. ويمكن تقسيم تطور البرنامج النووي الإيراني إلى

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، "تطوير جيش حراس الثورة الإسلامية"، (**مجلة مختارات إيرانية، العدد 78**، 2007)، ص. 71.
[2] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص.289.
* هذه الاتفاقية تلزم الدولة بالإعلان عن منشآتها النووية، كما تلزم الوكالة الدولية بمساعدة تلك الدولة في الحصول على التقنية النووية والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية.

خمس مراحل هي كما يلي:

المرحلة الأولى: بدأت هذه المرحلة في عهد الشاه، وَاستهدفت امتلاك قدرة نووية متواضعة، عن طريق تنفيذ برنامج متكامل لإنشاء مفاعل للطاقة النووية في مدينة "بوشهر" بمساعدة ألمانيا. بالإضافة إلى أنّ إيران كانت تملك بالفعل مفاعلا نوويا تجريبيا حصلت عليه من الولايات المتحدة الأمريكية في الستينيات تبلغ قوته 5 ميغاوات. وَقد شكّلت المبادرة التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، في إطار برنامج "الذرة من أجل السلام" **Atomes pour la paix** سنة1957 بداية تسجيل الطموحات الإيرانية في المجال النووي.

كما أنشأ مركز «أمير أباد» للبحوث النووية في طهران عام 1974، بالإضافة إلى حصول إيران على كميات من أكسيد اليورانيوم المشع المعروف بـــ«**الكعك الأصفر**»[*] Yellow cake من جنوب إفريقيا في أواخر السبعينات، ودعّمت هذه الجهود بالشروع في إنشاء مفاعلين نوويين في "بوشهر" بطاقة 1200 ميغاوات، وَقد بدأت شركة سمينس siemens الألمانية بالفعل في بناء المفاعلين عام 1967، وَلكن العمل توقّف بعد سقوط الشاه [1].

وَمع اندلاع الثورة الإسلامية عام 1979 دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة من الجمود حتى منتصف الثمانينات، بسبب العزلة الدولية التي فرضت على إيران خلالها، وانشغالها بتداعيات الحرب مع العراق والتي اندلعت عام 1980، ليشهد الفكر الإستراتيجي الإيراني جرّاءها تحولا جذريا.

المرحلة الثانية: حيث استعادت القيادة الإيرانية اهتمامها بالبرنامج النووي، ووجدت أنّه لتفعيل البرنامج لابد من الحصول على الدعم الخارجي، وَذلك منذ سنة 1986 عند إعلان "آية الله الخميني" التزام بلاده بمواصلة تطوير قدراتها النووية، فيما جاء بمثابة مقدمة لنشاط إيراني مكثف في هذا المجال، وَسَارَ هذا النشاط في أربع مجالات:

1-توسيع دائرة التعاون النووي مع الدول الأجنبية، لاسيّما مع الأرجنتين، الصين، كوريا الشمالية، الهند وباكستان.

2-توسيع البنية النووية الأساسية في البلاد.

3-تطوير القدرات الفنية وَالعلمية للعاملين في المجال النووي.

---

[*] **الكعك الأصفر**: هي مادة كيميائية تستخلص من اليورانيوم الخام، بعد طحنه وجعله في صورة مسحوق ناعم. وبعد أن يعاد تشكيله (اليورانيوم) في عملية كيميائية إلى هيئة صلبة نحصل منه على الكعك الأصفر، وَهي مادة نشطة إشعاعيا.

[1] رشا حمدي، "موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، مطابع الأهرام التجارية، مصر، أفريل 2003)، ص. 309.

4-دفع مجالات البحث وَالتطوير في المجال النووي [1].

والواضح أنّ الإهتمام الكبير بالتسلح النووي خلال هذه الفترة كان سببه تطور أعمال القتال مع العراق، الذي كان في غير صالح إيران.

وَعلى هذا الأساس قام الرئيس الإيراني آنذاك "هاشمي رافسنجاني" بتشكيل فريق مكون من 54 خبيرا روسيا وَصينيا لتوحيد البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية، واستيراد التكنولوجيا النووية. كما تمّ التوقيع على اتفاقية مع باكستان تقضي بتدريب المتخصصين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية في باكستان.

<u>المرحلة الثالثة</u>: بدأت هذه المرحلة عقب حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت)،في أوائل عام 1991 وَالتي ولّدت قوة دفع كبيرة لبرامج التسلح بصفة عامة، وبرنامج التسلح النووي في إيران بصفة خاصة. وَازدادت قوة الدفع هذه عقب انهيار الإتحاد السوفييتي في أواخر عام 1991. حيث تشير الكثير من التحليلات إلى أنّ امتلاك السلاح النووي كان واحدا من الأدوات التي اعتقدت القيادة الإيرانية أنّها تستطيع من خلالها استغلال المتغيرات الدولية وَالإقليمية لصالحها، وتجعلها كقوة إقليمية وَكفاعل أساسي في منطقة الخليج العربي بصفة خاصة وَعلى الساحة الدولية بصفة عامة.

ومن ثمَّ فإنّ امتلاك إيران لقوة نووية ربّما يقلل من احتمالية إقدام الولايات المتحدة الأمريكية الدخول في مواجهة مع إيران، بل وَردْعِها عنها؛ وَفي هذا الإطار عملت إيران على استيراد رؤوس نووية من الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، كما حاولت إيران استقطاب علماء الذرة من الجمهوريات التي كانت تحت المظلة السوفيتية سابقا وكذلك قامت إيران بتكثيف أعمال التعاون النووي مع الدول الصديقة لاسيما الصين. حيث وقّعت الدولتان اتفاقا للتعاون في المجال النووي عقب حرب الخليج الثانية، قامت الصين بمقتضاها بتزويد إيران بأجهزة الفصل الكهرومغناطيسي وَمفاعل نووي تجريبي[2].

كما شكّل لجوء إيران إلى التعاون مع روسيا بداية النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني منذ أواخر عام 1992، حيث وفرّ ذلك لطهران احتياجاتها من المفاعلات النووية الأكبر حجما، وليس فقط المفاعلات البحثية صغيرة الحجم. وفي شهر نوفمبر 1994 أعلنت إيران أن

---

[1] إبراهيم محمود، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، مصر: مركز الدراسات السياسية وَالإستراتيجية، جانفي 1993)، ص.262.
[2] إبراهيم محمود، مرجع سبق ذكره، ص.262.

روسيا أقرت اتفاقية بمبلغ 780 مليون دولار لإكمال مفاعل "بوشهر"، الذي توقفت الأعمال به أثناء الحرب العراقية الإيرانية، وَتمَّ التوقيع الفعلي على هذه الاتفاقية في 8 جانفي 1995. لتصرّح إيران بعد ذلك أنّ المفاعلين أصبحا جاهزين في 13 مارس 2003[1].

<u>المرحلة الرابعة</u>: مرحلة الشكوك الدولية في سلمية البرنامج النووي الإيراني:

وَقد بدأت هذه المرحلة بعدما استطاعت إيران أن تنشئ مفاعلا نوويا بقدرة 5 ميغاوات وذلك عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، وَالذي استهدف القيام بأعمال بحثية ودراسة نووية. بحيث أدّى إنشاء هذا المفاعل إلى ارتفاع أصوات الأطراف الدولية للمطالبة بالتفتيش ومراقبة المفاعل.

فعلا أدّت الضغوط الدولية إلى قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة البرادعي بمخاطبة السلطات الإيرانية عام 1996، مطالبة منها السماح لها بأعمال التفتيش، وعلى الفور رحّبت إيران بتدخل الوكالة الدولية[2]. وَبعد تفتيش المواقع الإيرانية أكّدت تقارير المفتشين الدوليين التزام إيران بمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وَعدم انتهاكها لها، ممّا أثبت سلمية البرنامج النووي الإيراني.

وَبعد توقيع كل من إيران وَروسيا على الاتفاقية السابقة في 8 جانفي 1995، والتي قامت بموجبها روسيا بتسليم المفاعلين لإيران (1000 ميغاوات) وَالذي تمّ إنشاؤهما بـــ"بوشهر"، هذا الحدث أثار مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية، ممّا أدّى بها للضغط على الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإرسال مفتشين دوليين للتّأكد مرة أخرى من التزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار النووي. وأكّدت مرّة أخرى تقارير المفتشين التزام الجانب الإيراني بالمعاهدة.

المرحلة الخامسة: وَهي مرحلة الاتفاق النووي بين إيران وَدول (5+1) بعد عدة جولات من المفاوضات الثنائية بين الطرفين الأمريكي والإيراني، وَأحيانا مفاوضات بين إيران ودول الترويكا الأوروبية (فرنسا ألمانيا وَبريطانيا).

إذ وبعد 12 سنة من المفاوضات الصعبة، توصّلت إيران مع الدول الست إلى اتفاق تاريخي في 15 تموز(جويلية)2015، ولقد أُطلِق على هذه المفاوضات التي تمّت بدبلوماسية مَعقّدة وطويلة وشاقّة "دبلوماسية السجاد". وقد بدأت المفاوضات الأولى حول برنامج إيران النووي سنة 2003، بين إيران وفرنسا وألمانيا وبريطانيا (دول الترويكا) كمبادرة أوروبية لإقناع إيران بِترْكِ برنامجها

[1] رشا حمدي، مرجع سبق ذكره، ص. 309.

[2] تميم هاني خلاف، "القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر، 2000)، ص. 151.

النووي، واستمرّت هذه المفاوضات بِجوّ من التعاون حتى وصول الرئيس "أحمدي نجاد" المحسوب على التيار المُحافِظ المتشدِّد، والذي اعتمد خطًا تصعيديًا في المفاوضات وطالب بحق إيران في تطوير برنامجها النووي. أمام صعوبة المفاوضات دخلتها أمريكا سنة 2006 ثمّ الصين وَروسيا، الذين شكّلوا مع دول الإتحاد الأوروبي مجموعة 5+1، وهم الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن الدولي+ ألمانيا. وأمام تصلُّب الموقف الإيراني ومُراوحَة المفاوضات مكانها، انهمرت العقوبات الإقتصادية من الدول المفاوِضة ومجلِس الأمن على إيران، وَهنا وقعت القطيعة بين الدول الكبرى وَالرئيس الإيراني المُتشدِّد والذي أعلن عن إعادة العمل بالملف النووي[1].

لكن وبعد وصول الرئيس الإصلاحي المُعتدِل "حسن روحاني" للحكم في إيران، وَموازاةً مع انتهاء عهدة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" ومحاولته ترك انجاز قبل رحيله عن البيت الأبيض، تدعَّمت المفاوضات بين الأطراف حول برنامج إيران النووي، وعُقِدت مفاوضات سرية إيرانية أمريكية بهذا الشأن تحت رِعاية دولة عُمان (مسقط)، أثمرت فيما بعد باتفاق جنيف لعام 2016.

إذ ومنذ وصول الرئيس "باراك أوباما" إلى السلطة في الولايات المتحدة بدا أنّ المُعطيات ستتغيّر، حينما أعلنت أمريكا عبر الطرق الدبلوماسية وَعبر إشارات مطمْئِنة للمرشد الأعلى عن نيَّتها في إعادة المفاوضات الدبلوماسية وذلك منذ سنة 2009. وبدأت التنازلات من قِبل جميع الأطراف والفاعلين على الساحة الدولية حتى توفّرت ظروف مناسِبة، عندما تمّ انتخاب الرئيس المُعتدِل "حسن روحاني" على رأس السلطة في إيران سنة 2013، وبذلك دخلت الواقعية السياسية على خط المفاوضات الدبلوماسية التي ستوُصِل إلى الاتفاق التاريخي[2].

وقد تضمَّن الاتفاق الأولي رفع بعض العقوبات، ومُهلة ستة أشهر للتفاوض حول باقي البنود من أجل التوصل إلى اتفاق شامل حول كل ما يتعلّقُ بالبرنامج النووي الإيراني(من التخصيب إلى مراقبة المنشآت، وصولاً إلى رفع العقوبات)[3].

وقد نصّ الاتفاق على 3 ركائز بدايةً:

- وقف البرنامج النووي الإيراني لمدة 10 سنوات.

[1] عادل خليفة، "الاتفاق النووي الإيراني في إطار التفاوض الدبلوماسي"، (**مجلة الغدير**، العدد 70، لبنان: دار الفلاح للنشر والتوزيع)، 2016، ص.54.

[2] نفس المرجع السابق، ص. 55.

[3] ابراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015، من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015، ص. 128.

- رفع العقوبات الاقتصادية ضد إيران.
- خضوع إيران لمراقبة الوكالة الدولية.

ومع دخول الاتفاق النووي حيز التنفيذ في بداية عام 2016، تحدّث وزير خارجية أمريكا عن تخفيف تدريجي للعقوبات على إيران، وَقال أنّ العالم اليوم أصبح أكثر أمانا وَمُطمْئِناً أنّ إيران لن تملك السلاح النووي في العشر سنين القادمة، لكنّه عاد وَربط إمكانية فرض عقوبات على إيران بسبب صواريخها الباليستية[1].

لقد وافقت إيران على التفاوض بشأن برنامجها النووي من أجل رفع العقوبات التي أضرَّت باقتصادها، ومنعتها من تصدير نفطها، ومن الحصول على الأموال عبر مصرفها المركزي، وكذلك من تطوير الكثير من صناعاتها. وَقد كان الرأي العام في إيران بعد فوز روحاني على استعداد لمثل هذا الحوار، لأنّه كان يعتقِد أنّ تشدّد الرئيس السابق أحمدي نجاد كان خلف فشل التفاوض وَخلف فشل التفاهم حول البرنامج النووي[2].

وَمن بين أهم المراكز البحثية النووية لإيران نجد:

- مركز طهران للدراسات الإيرانية: وَهو مركز تم إنشاؤه عام 1968، تقوم معظم أعماله ودراساته وأبحاثه على مفاعل (5 ميغاوات) الذي ساعدت في بنائه الولايات المتحدة الأمريكية– كما سبق الذكر–، وكان خاضعا للمراقبة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- مركز التكنولوجيا النووية في أصفهان .
- مركز الدراسات النووية للزراعة والطب في كراج.
- إدارة البحوث النووية بمدينة يزد[3].

كما أنّ هناك مواقع أخرى من بينها موقع أراك المتخصص في إنتاج الماء الثقيل، وموقع ناتنز المتخصص بتخصيب اليورانيوم، وَهما موقعان تقوم السلطات الإيرانية من خلالهما بأنشطة نووية سرية.

وَيوضّح الجدول التالي البنية التحتية النووية لإيران.

---

[1] عادل خليفة، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 55، 56.
[2] ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 131.
[3] تميم هاني خلاف، مرجع سبق ذكره، ص. 151.

جدول رقم (03) البنية التحتية النووية لإيران (منشآت إيران النووية)

الموقع	المنشأة	الوضع
آراك	مفاعل أبحاث 40- IR	مفاعل ماء ثقيل قدرته 10 ميغاواط (حراري) شغال
بوشهر	مصنع بوشهر النووي	مفاعل كهربائي ماء خفيف ذو تصميم روسي قدرته 1000 ميغاواط (كهربائي) شغال
مركز أصفهان للتقانة النووية	مفاعلات أبحاث/ مجموعات حرجة/ مختبر تصنيع الوقود/ مصنع تصنيع الوقود منشآت تحويل اليورانيوم	موردة من الصين، مطابقة لاتفاقية الرقابة، شغالة، مصنع لتحويل خام اليورانيوم الى يورانيوم سداسي لاستعماله في برنامج التكثيف المحلي في طور البناء مع وحدات معالجة عاملة
كرج	منشأة لتخزين المخلفات المشعة	في طور البناء، تعمل جزئيا
الاشقار أبعاد	مصنع تكثيف بالليزر	موقع لاختبارات تركيز اليورانيوم غير المصرح به. فكّكت الأجهزة وأخضعت لرقابة مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أيار/مايو 2003
ناتانز	مصنع نابذة الغاز	منشأة تركيز اليورانيوم للأبحاث مع 100 طاردة ركبت في أوائل العام 2004
	منشأة تكثيف اليورانيوم	منشأة تركيز اليورانيوم للأغراض التجارية، مصممة لتستقبل 50000 طاردة غاز، تم التشغيل عام 2005
مركز طهران للأبحاث النووية	مفاعل أبحاث مختبرات جابر بن حيان	مفاعل أبحاث قدرته 5 ميغاواط، شغال، ومطابق للضمانات الدولية شغالة، موقع جرت فيه اختبارات غير مصرح عنها بواسطة مواد نووية، بما فيه إنتاج معدن اليورانيوم
طهران	شركة كهرباء كلاي	فككت في أواسط 2003، كانت تتضمن ورشة لإنتاج قطع النابذات واختبارها
ساغند	منجم ومصنع ساغند	بدأ العمل فيه عام 2006 باستخدام 120 طنا من اليورانيوم الخام لإنتاج من50- 6 طن يورانيوم سنويا
اردكان	مصنع تنقية اليورانيوم	يتم فيه تنقية اليورانيوم الخام كي يصبح يورانيوم خاما مركزا والذي يعرف باسم "الكعكة الصفراء". ينتج المصنع من 60-70 طن يورانيوم سنويا
جيهان	مصنع	يتم تطويره لإنتاج نحو 24 طنا من "الكعكة الصفراء"

المصدر: عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، مرجع سابق، ص.291.

تسعى إيران ومنذ نجاح ثورتها الإسلامية إلى تصديرها وَأن تكون قائدة للدول الإسلامية، فإيران ليست دولة وطنية خالصة بل تملك مشروعا إقليميا يتعدّى حدودها الجغرافية، فهي تسعى للعب دور إقليمي يتناسب مع إمكانياتها الطبيعية وَالاقتصادية وَموقعها الجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط. وهي من ناحية موقعها لا تأمن على حدودها وأمنها الوطني خصوصا وأنّها محاطة بجيران نوويين في معظمهم (باكستان، الهند وإسرائيل)، وكذا المخترقين أمنيا من طرف الولايات المتحدة (أفغانستان وَالعراق).

فإيران تصبو لأن تعيد مجد إمبراطوريتها الفارسية التي كانت ممتدة على الحدود، وذلك بنظرها لا يحصل لها إلّا بامتلاك السلاح النووي الكفيل بتحقيق هذا الهدف بعيد المدى. إذ يرى بعض المحللين في إيران أنّه لكي تعزّز إيران مكانتها في الساحة الإقليمية لابدّ أن يوّاكبها تعزيز القدرات الدفاعية الإيرانية لاسيما في الجانب الاستراتيجي والنووي[1].

المطلب الثاني: آليات القوة الإيرانية الناعمة في الإقليم الشرق أوسطي

أوّل من تطرّق لمصطلح القوة الناعمة هو المفكر الأمريكي "جوزيف ناي" والمقصود بها هو استخدام الوسائل الثقافية والدينية وَالحضارية أي الوسائل غير المادية، للتأثير في قرارات وسلوكات الدول على المستوى الخارجي والداخلي.

وَقد كانت إيران من أوائل الدول التي استخدمت هذا الأسلوب، باعتباره نابعا من سياستها الخارجية، ومنْطلقًا دستوريًا تعمل به من أجل تحقيق أهداف سياستها الخارجية. إذ نجدها تركِّزُ دائما في تعاملاتها الخارجية على هذا البعد، وما مبدأ تصدير الثورة الإيرانية إلى الخارج سوى تطبيق لهذه الوسيلة (القوة الناعمة)، بمحاولة جعل إيران الدولة النموذج في العالم الإسلامي – من منطلق التفوق الحضاري للدولة الفارسية القديمة–[2]. وَقد برز هذا الأسلوب في سياسة إيران الخارجية، من خلال تعاملها وتأييدها لبعض الأطراف الدولية سواء كانوا ضمن الإطار الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط، أو كانوا بعيدين عنها.

الفرع الأول: حزب الله اللبناني يد إيران الشيعية على المستوى الخارجي

قبل التطرّق للدور الإيراني في تدعيم حزب الله اللبناني، والذي يعتبر بدوره حزبا شيعيا، لابدّ من

---

[1] تميم هاني خلاف، مرجع سبق ذكره، ص.152.

[2] Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, **Politique régionale de l'Iran: potentialités, défis et incertitudes**, Genève: Geneva Centre for Security Policy, 2012, p.16.

إعطاء تعريف بسيط لحزب الله أولا. إذ يعتبر حزب الله حزبا سياسيا وَعسكريا ذا طبيعة شيعية.

خرج حزب الله من سياق الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990) كجماعة منشقَّة عن حركة أمل الشيعية اللبنانية. تأسّست حركة أمل في الستينيات على يد رجل الدين المولود في العراق "موسى الصدر"، الذي كان أوّل زعيم يُنَظِّم السكان الشيعة في لبنان المحرومين سياسياً. وَقد تَمَّ استخدام اسم "حزب الله" لأول مرة في هجوم انتحاري ضدّ القوات الإسرائيلية في عام 1982. في هذا الوقت بدأت إيران تسْتميل مجموعة من الشيعة المتدينين والمتشدِّدين في لبنان إليها ليكونوا كذراع مساعد لها، نتيجةً لعقيدتهم الثورية الإسلامية[1].

وَحسن نصر الله هو أمينه العام؛ وَللحزب جناح مسلَّح يتمثّل في المقاومة الإسلامية. كما أنّ للحزب دورًا اجتماعيًا من خلال بناء المستشفيات والمدارس. كما يمتلك قناةً تلفزيونيةً (المنار) التي كثيرا ما تعرّضت للقصف من طرف الدول الغربية. باختصار يعتبر الحزب دولة داخل دولة.

وَعن علاقة الحزب بإيران فإنّ البيان التأسيسي للحزب والذي جاء بعنوان "من نحن وما هي هويتنا؟" عرّف الحزب عن نفسه فقال: "...إنّنا أبناء أمّة حزب الله التي نصر الله طليعتها في إيران، وَأسَّست من جديد نواة دولة الإسلام المركزيّة في العالم ...نلتزم بأوامر قيادة واحدة حكيمة عادلة تتمثّل بالولي الفقيه الجامع للشرائط، وتتجسَّد حاضرا بالإمام المسدّد آية الله العظمى روح الله الموسوي الخميني دام ظلّه، مفجّر ثورة المسلمين وَباعث نهضتهم المجيدة..". وقد عبّر "إبراهيم الأمين" (قيادي في الحزب) عن هذا التوجّه عام 1987 فقال: "نحن لا نقول إنّنا جزء من إيران؛ نحن إيران في لبنان، ولبنان في إيران"[2].

كما أنّ إيران دعّمت الشيعة في مختلف مناطق العالم منذ نجاح ثورتها الإسلامية. إذ ساعد ذلك (نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية) على تصعيد المد الإسلامي في الشرق الأوسط، حيث بدت الثورة كأكاديمية نظرية لإنتاج مفاهيم (**الشهادة ولقاء الله ونصرة الإسلام**)، وقد استخدمت إيران المؤتمرات العالمية لأئمة الجمعة وأسابيع الوحدة الإسلامية والاحتفالات السنوية بيوم القدس ومؤسستي الشهيد والمستضعفين ومنظمة العلماء المجاهدين، كآليات لتعبئة رجال الدين وكتاب ومفكرين وقياديين إسلاميين من كافة أنحاء العالم الإسلامي لتلقينهم فكريا بما يتَّفق مع أفكار الثورة

[1] Sune Haugbolle, **The Alliance Between Iran, Syria and Hizbollah**, Denmark: Danish Institute for International Studies, DIIS Report, november, 2006, p.8.
[2] Ibid, p.9.

الإسلامية ومصالح الجمهورية[1].

استطاعت إيران فعلا بناء محور إيديولوجي كقوة فاعلة تعمل من أجل تغيير الشرق الأوسط تجمع ما بين أهم حركتي مقاومة في الشرق الأوسط حزب الله كممثِّل للمذهب الشيعي وَحماس كمُمَثِّل للمذهب السني، وبذلك تخطّت الحاجز المذهبي الذي يصوِّر العداء ما بين السنة والشيعة لتعطي صورة قد تكون مكتملة الزوايا أو ناقصة، عن دور قيادي يجمع الشتات الإسلامي على أسس إيديولوجية في مواجهة عدو واحد وهو إسرائيل. الذي تدعمه الولايات المتحدة ممثِّلة القيم الغربية العالمية السائدة، لذلك كثيرا ما نجد الساسة الإيرانيين يصوِّرون الصراع في الشرق الأوسط على أنّه صراع حضاري بين الكفر والإسلام. وَدليل ذلك تصريحات أحمدي نجاد: "الصراع في الشرق الأوسط سيكون مكان الحرب النهائية ما بين المسلمين والغرب"[2].

وَقد كشفت قيادات من حماس عن ذلك الدعم حيث كشف "محمود الزهّار" وزير خارجية سابق في حكومة إسماعيل هنية بأنّه جلب 22 مليون دولار من إيران. كما تلقّت كتائب القسّام 3 ملايين يورو من طهران، وحصلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين على مساعدات شهرية من إيران تقدَّر بـــ100 ألف دولار شهريا، وهناك12 تنظيما فلسطينيا يتلقّى مساعدات شهرية من حزب الله لحساب إيران[3].

وَتُعتبر سوريا من أهمِّ الروابط التي مكّنت إيران من الوصول إلى لبنان ثمّ إلى فلسطين، على اعتبار أنّ قضية الصراع العربي الإسرائيلي كانت مبنية على أسس فكرية قومية متبنّاة من طرف دول القطاع المركزي العربي، ليتحوّل بعدها إلى صراع ما بين الإسلام واليهودية أي صراع مبني على أسس دينية[4]، ويتحوّل الدور المركزي إلى الفواعل غير الرسمية، أي فواعل ما دون الدولة.

الفرع الثاني: الهجرة المنظمة وتشكيل البؤر السكانية للإيرانيين خارج إيران

يُعَدُّ تشكيل البؤر السكانية إحدى القنوات التي اعتمدتها وتعتمدها إيران وغيرها من الدول لتحقيق الدور الذي يمكن أن تلعبه في منطقة معيّنة من العالم، وصلت إلى حدٍّ يمكن الحديث معه عن تأثير

---

[1] وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**، ط1، مصر: دار الشروق، 1997، ص، ص.72، 73.

[1] David Menshri, "Iran's regional policy between pragmatism", (**Journal of International Affairs** New York, Vol. 60, No.2 Spring/Summer.2007), p.115.

[3] حسام سويلم، "أبعاد الدور الايراني في احداث غزة"،(**مختارات اسرائيلية**، العدد152، السنة 13، اغسطس 2007)، ص،ص. 142،141.

2 Yaakov Amidror," the Hezbollah Syria –Iran triangle", (**Middle East Review of International Affaires**, Vol. 11, No.1, March 2007), p.1.

اجتماعي كبير طال البناء السكاني والاقتصادي والسياسي في دول عدة، كي تكوِّن لاحقا قوة ناعمة لتحقيق سياساتها وأدوارها في الشرق الأوسط وغيرها. وتكوّنت هذه البؤر السكانية خلال فترات زمنية وَإلى دول مختلفة خاصة دول الخليج. حيث شكّلت الجالية الإيرانية في الكويت نسبة 7,8% من جملة الوافدين عام 1975، وفي التعدادات السابقة 1970 و1965 كانت النسبة أعلى، لتنخفض إلى 1% عام 1991، إثر الغزو العراقي للكويت. بعد عام 1991 ازدادت أعداد الوافدين الإيرانيين حتى وصلت إلى 5,42% نتيجة تحسين العلاقات الإيرانية – الكويتية[1].

وَشكّلت الجالية الإيرانية في قطر نسبة5% من جملة الوافدين عام 2007 وفي عام 1970 كانت النسبة أعلى من ذلك، حيث مثّلت 31,5%. وفي البحرين انخفضت نسبة هذه الجالية أيضا، فبينما كانت 18,8% من جملة الوافدين عام 1965 انخفضت إلى 13,5% عام 1971، غير أنّ هذه النسبة عادت لترتفع إلى 16,7% عام 2007، نتيجة تحسّن العلاقات بين إيران والبحرين وكذا الانفتاح الإيراني على معظم دول الخليج. وفي الإمارات شكّلت الجالية الإيرانية نسبة 2% من جملة الوافدين عام 2007، وفي السعودية شكّلت الجالية الإيرانية كذلك نسبة 2% من جملة الوافدين عام 1975، فيما توقّفت بعد ذلك نتيجة السياسة السعودية إزاء الوافدين عموما والإيرانيين خصوصا[2].

أكّد هذا التوجه استخدام الهجرة الشرعية كوسيلة من الوسائل الناعمة لتحقيق هدف زيادة الجالية الإيرانية في الدول الخليجية للوصول لاختراق ديمغرافي سكاني لهذه الدول، وصولا لتحقيق الدور الإيراني المخطّط له من قبل الإدارة الإيرانية في إطار سياستها الخارجية، وَقد أكّد هذا المرشد الإيراني "علي خامنئي" نشراً للمذهب الشيعي في تلك الدول. إذ عند الحديث عن تصدير الثورة في إيران، يمكننا التطرّق إلى مقاربتين رئيسيتين في هذا الشأن[3]:

المقاربة الأولى: هي تصدير ثورة حقيقية، تهدف إلى إحداث الثورة في البلدان الأخرى، أما الثانية: فتسمى نظرية القارة الأم، وتقوم على فكرة تصدير ثورة ثقافية، بالتركيز على قيم الثورة، بدلا من تصدير الثورة ذاتها. واستخدام عناصر القوة الناعمة بشكل فعّال يكسب أهميته في هذه النقطة بالتحديد، والمقصود بتصدير الثورة الثقافية هو نشر قيم الثورة وَأهدافها، وتعاليمها وخطابها إلى شعوب العالم.

---

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 240،238.
[2] نفس المرجع السابق، ص، ص. 240، 241.
[3] عبد الله يغين، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 93-95.

وَلابدّ من الإشارة إلى أنّ القوة الناعمة ذات الطبيعة المتعددة لإيران، هي في الوقت نفسه نقطة ضعفها أيضا؛ يعني أنّها عندما تستفيد من المذهب الشيعي، تكون في مواجهة خطر الاصطدام مع باقي العالم الإسلامي، أمّا عندما تستفيد من الثقافة الفارسية تكون في مواجهة خطر الاصطدام مع باقي العالم الشيعي. وَمن بين الأسباب المهمة لخلافات ايران مع المجتمعات السنية، التي تُشكِّل القسم الأكبر للشرق الأوسط، أنّ المذهب الشيعي هو أحد عناصر القوة الناعمة لإيران. وَمن جهة أخرى فإنّ مسألة "الإيرانية" تمهّد الطريق لاستجواب إيران لدى الشيعة العرب، وتشير البحوث إلى أنّ العراقيين بمن فيهم الشيعة لا يثقون بإيران، ولا يوافقون على نمط الحكم الإيراني في بلادهم. هذه الاختلافات تحُدُّ من استخدام إيران لقوتها الناعمة في المنطقة، وَفي الوقت ذاته، هذا الوضع يُفسِّر سبب إسناد إيران قوتها الناعمة إلى قوتها الصلبة الخفية حين تستخدم قوتها الناعمة وَلا تتصرَّف بطريقة ناعمة، بل بإشراكها القوة العسكرية وَالإقتصادية في هذه المسألة فإنّها يمكن أنْ تُصعِّب من وصولها إلى مصالحها المستهدَفَة من خلال استخدام القوة الناعمة.

كما تستخدم إيران الدبلوماسية العامة الشعبية* كآلية من آليات قوتها الناعمة، وَذلك في شكل تحرُّكات إيرانية نحو الخارج، حيث تُعدُّ الدبلوماسية العامة أداةً أو وسيلةً تُستْخدَم للتواصل مع الآخر بهدف التأثير فيه وذلك بأدوات عديدة، فهي أداة حضارية بالأساس تكون نتاج عملية تفكير استراتيجي يهدف لتشْكيل الواقع المستقبلي من خلال صياغة استراتيجيات قابلة للتطبيق.

وَلذلك تأتي تحرُّكات إيران في إطار الممثِّليات الثقافية وَأنشطتها من وفود شعبية وَأسابيع ثقافية وَمعارض وَكتب وَغيرها في إطار دعم الدبلوماسية الشعبية الإيرانية في بيئتها الإقليمي بل والعالمي أيضا، حيث لم يقتصر تحرك إيران ثقافيا على منطقة الشرق الأوسط ولكن هناك سعي دائم لتعريف الآخر بالثقافة الإيرانية والمكتسبات الحضارية والثقافية وهو ما أكّده وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي الإيراني "محمد حسيني" قائلا: "إنّ الأسابيع الثقافية تفتح فصلا جديدا من العلاقات بين الدول، كما نجد إيران وتدعيما لقوتها الناعمة قد عقدت في سبتمبر 2010 منتدى التقارب الفكري بين إيران وأفريقيا في طهران وَالذي ضم ممثلين لأكثر من 30 دولة أفريقية تأكيدا على الإهتمام

* تعتبر الدبلوماسية الشعبية نشاطا غير رسمي، يقوم به الأفراد والمواطنون من شتى فئات المجتمع، فهي صناعة شعبية في المقام الأول، تتجاوز قنوات الدبلوماسية التقليدية، وهذا لا يمنع من قيام بعض الدول بتبني برامج هذا النوع من الدبلوماسية، والترويج لها، وتوفير الدعم والتمويل اللازمين لها. وتتعدد أوجه ممارسة الدبلوماسية، كما تتنوع تجلياتها، فمنها ما يتم بواسطة السائحين، والبعثات الدراسية، والزيارات الميدانية، والوفود والزيارات غير الرسمية.. وغيرها من أوجه النشاط التي تتمخض عن الحط والترحال بين الشعوب، وانتقال الأفراد بين البلدان.

الإيراني بالجانب الأفريقي[1]. وَهو ما يُثْبِتُ فعْلياً أنّ توجُّه إيران نحو القارة الإفريقية، كان عن طريق الوسائل الناعمة؛ وَتحديداً محاولة نشر الحضارة الفارسية وَالثقافة الإيرانية عن طريق تصدير المذهب الشيعي إلى دولها الفقيرة كالسودان وَنيجيريا.

كذلك لدى إيران 11 مركزا ثقافيا في 9 دول في الشرق الأوسط، إضافة إلى وجود17 قنصلية ثقافية[2]. إنّ كل أشكال وطرق إجراء إيران عمليات القوة الناعمة، التي تسمِّيها فعاليات دبلوماسية الثقافة، تتولّاها مؤسسة العلاقات الثقافية وَالإسلامية التي تُخصِّص الحكومة الإيرانية ميزانية كبيرة لها. ومن بين مهام هذه المؤسسة (العلاقات الثقافية وَالإسلامية) ما يأتي:

-إقامة علاقات ثقافية بين شعوب العالم المختلفة بغية تطوير إمكانية الحوار واللغة المشتركة، وتأمين التبادل الثقافي، والتعريف الصحيح بالحضارة وَالثقافة الإيرانية-الإسلامية، وتطوير علاقات إيران الثقافية مع الدول وَالتنظيمات الدولية الأخرى[3].

-كما أنّ المؤسسة المذكورة نشطة في المجال الديني أيضا، فهي تطور علاقات وثيقة مع رجال الدين المحليين، وتقيم برامج مختلفة في المناسبات الدينية المهمة. وإلى جانب ذلك ترسل رجال الدين من مدينة "قم" إلى مختلف أرجاء العالم خلال شهر رمضان، وتُقِيم الشعائر وَالفعاليات هناك[4].

ويدخل التشيُّع بقوة ضمن أهداف الاستراتيجية الثقافية لإيران، وتتولّى مسؤوليته مؤسسات منها:

*المجمع العالمي لأهل البيت.

*منظمة التبليغ الإسلامية.

*مجمع التقريب بين المذاهب.

*ممثِّليات المرشد الأعلى في الخارج.

*الحوزات الدينية في الخارج.

*مؤسسة الإمام الخميني للإغاثة[5].

---

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، **القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية، دراسة في أدوات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه لبنان**، ط1، مصر: دار البشير للثقافة والعلوم، 2014، ص،ص. 139، 140.

[2] عبد الله يغين، مرجع سبق ذكره، ص. 97.

[3] نفس المرجع السابق، ص، ص.95، 97.

[4] نفس نفسه، ص.96.

[5] سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص. 141.

الفرع الثالث: دور الإعلام الإيراني

جدير بالذكر أنّ إيران تمتلك منظومة إعلامية كبيرة، هي الأولى من نوعها في الشرق الأوسط، ويشرف المرشد الأعلى على السياسات الإعلامية عبر وكالة بث الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وهي مرتبطة بوزارة الثقافة ووزارة الخارجية، وتتبع مبدأ تصدير النموذج للخارج ودعم الدبلوماسية العامة الإيرانية، وتمتلك تلك الوكالة 45 مكتباً في الخارج، وثبت محتواها بـــ30 لغة مختلفة و30 تليفزيونا محليا و8 محطات تليفزيونية وطنية، و6 محطات تليفزيونية خارجية و4 محطات إخبارية دولية[1].

تنشر إيران ست صحف باللغة العربية والإنكليزية للتواصل مع مواطني الدول الأخرى، وتوجه صحف إيران نيوز، وإيران ديلي، وطهران تايمز، وكيهان إنكليش منشوراتها إلى أوربا، وأمريكا الشمالية، وآسيا وإفريقيا بشكل أكبر. أمّا صحيفتا الوفاق وكيهان فإنّهما تستهدفان المتحدثين بالعربية في الشرق الأوسط وإفريقيا.

إلى جانب ذلك، فإنّ لدى مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية عشر محطات تلفزيونية تبث لخارج البلاد، وَهذه القنوات هي: جام جم1,2,3، وقناة العالم، وسحر1,2,3، والكوثر، وبريس، وقناة حسبان الفضائية.أمّا قناة العالم فتُبثُّ باللغة العربية وَقد بدأت البث في بدايات عام 2004، ولديها 50 مراسلا في 40 بلدا، على رأسها غزة وَرام الله وَإسرائيل، وَواشنطن ونيويورك، أمّا موقعها الإلكتروني فيبث باللغات الإنكليزية والعربية والفارسية. أمّا قناة سحر فتبث بست لغات، هي: الأوردية، والإنكليزية، والبوسنية، والتركية، والفرنسية، والكردية. وتبث قناة منها الكوثر باللغة العربية، وأكثر ما تركِّز على البرامج الدينية – المذهبية[2].

وَقد استندت الدعاية الإيرانية على الأيديولوجية الإيرانية في تقديم الصورة الإيجابية عن إيران على أنّها: دولة الإسلام الحقيقي التحرري، والتي تعيد إلى الأذهان الدولة الإسلامية في صدر الإسلام، والتي تهدف إلى تحقيق رسالتها التاريخية في إنقاذ البشرية المظلومة ووحدة الدولة الإسلامية. في حين قدّمت هذه الدعاية البلدان الأخرى في صور متعدِّدة إمَّا استعمارية وإمَّا تابعة للاستعمار وإمَّا كافرة وإمَّا معارضة للإسلام في محاولة لتشويه الأنظمة السياسية، وَتُعَدُّ "منظمة الإعلام الإسلامي" إحدى أهم المؤسسات الإعلامية الإيرانية التي أخذت على عاتقها توضيح جانب

[1] نفس المرجع السابق، ص.147.
[2] عبد الله يغين، مرجع سبق ذكره، ص. 98.

من سياسة إيران وإبراز النموذج الإيراني-الإسلامي؛ والترويج لمبادئ الثورة الإسلامية إلى جانب وزارة الإرشاد الإسلامي التي تُنسِّق الإعلام الرسمي، وقد ساهمت بعض المؤسسات الأخرى أيضا في إيجاد نهضة إعلامية كبرى في إيران. كما تقوم بعض المنظمات بأنشطة مختلفة تتمثَّل في نشر الكتب بمختلف اللغات العربية، والإنجليزية، والفرنسية، والألمانية، والهندية[1].

كما نجِد من جانب آخر استخدام إيران للمجلات كأداة من أدوات القوة الناعمة، إذ تصدُرُ مجلة "أمانج" باللغة الكردية، ومجلة "الهدى" للأحداث بالعربية، كما أنّها تنشر صحيفة يومية باللغة الإنجليزية هي "طهران تايمز" لقُرّاء الانجليزية في الداخل والخارج. كما تسعى معاونية العلاقات الدولية إلى عقد مؤتمرات دولية مختلفة يحضرها أعداد كبيرة من رجال الدين من مختلف أنحاء العالم[2].

كما استثمرت إيران في جانب بناء الجامعات في مناطق مختلفة من العالم، وذلك تدعيما لدورها الإقليمي في الشرق الأوسط وَكذا العالم، مستخدمة البعد الثقافي في ذلك. حيث افتتحت إيران فروعا لجامعات لها في كل من جزر القمر، وفنزويلا، ولبنان وَالإمارات العربية المتحدة وَباكستان وَدبي، وأرمينيا وَتنزانيا، إضافة إلى أنّها تخطط لفعل الشيء ذاته في كل من أفغانستان، وطاجيكستان، وكندا، وماليزيا.

وبَنَتْ في هرات (أفغانستان) فرعا لجامعة الفردوسي، وسمّتها جامعة الحاج عبد الله الأنصار، وفي عام2009، افتتحت في سوريا جامعة الفارابي على أنّها فرع لجامعة تربية مدرس الإيرانية.

كما أسّست إيران أكثر من 600 مركز ثقافي إيراني في 45 دولة حول العالم: 13مركزا في 5 دول شرق أوسطية، و38 مركزا في 8 دول من بلدان آسيا والمحيط الهادي، و203 مراكز في 7 دول مركزية من البلدان الأوراسية، و281 مركزا في 21 دولة أوروبية، ولديها مركز واحد في غانا و99 مركزا في أمريكا الشمالية، ولديها كذلك حوالي مئة مركز لتعليم اللغة الفارسية في بلدان مختلفة من العالم[3].

وَتلقى السينما الإيرانية صدى واسعا في الخارج بتمويل حكومي كبير حيث تحتل السينما الإيرانية المرتبة السادسة عالميا من حيث إنتاج الأفلام، وهي تحصد العديد من الجوائز في المهرجانات العالمية، وتُعَدُّ منافسا للقيم الغربية بنشر ثقافة الثورة الإسلامية الإيرانية، وَقَدْ حصل

---

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 247، 248.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 248.
[3] عبد الله يغين، مرجع سبق ذكره، ص. 99.

فيلم "المسيح روح الله" للمخرج "نادر طالب زاده" على جائزة حوار الأديان عن مهرجان الدين اليوم في الفاتيكان[1].

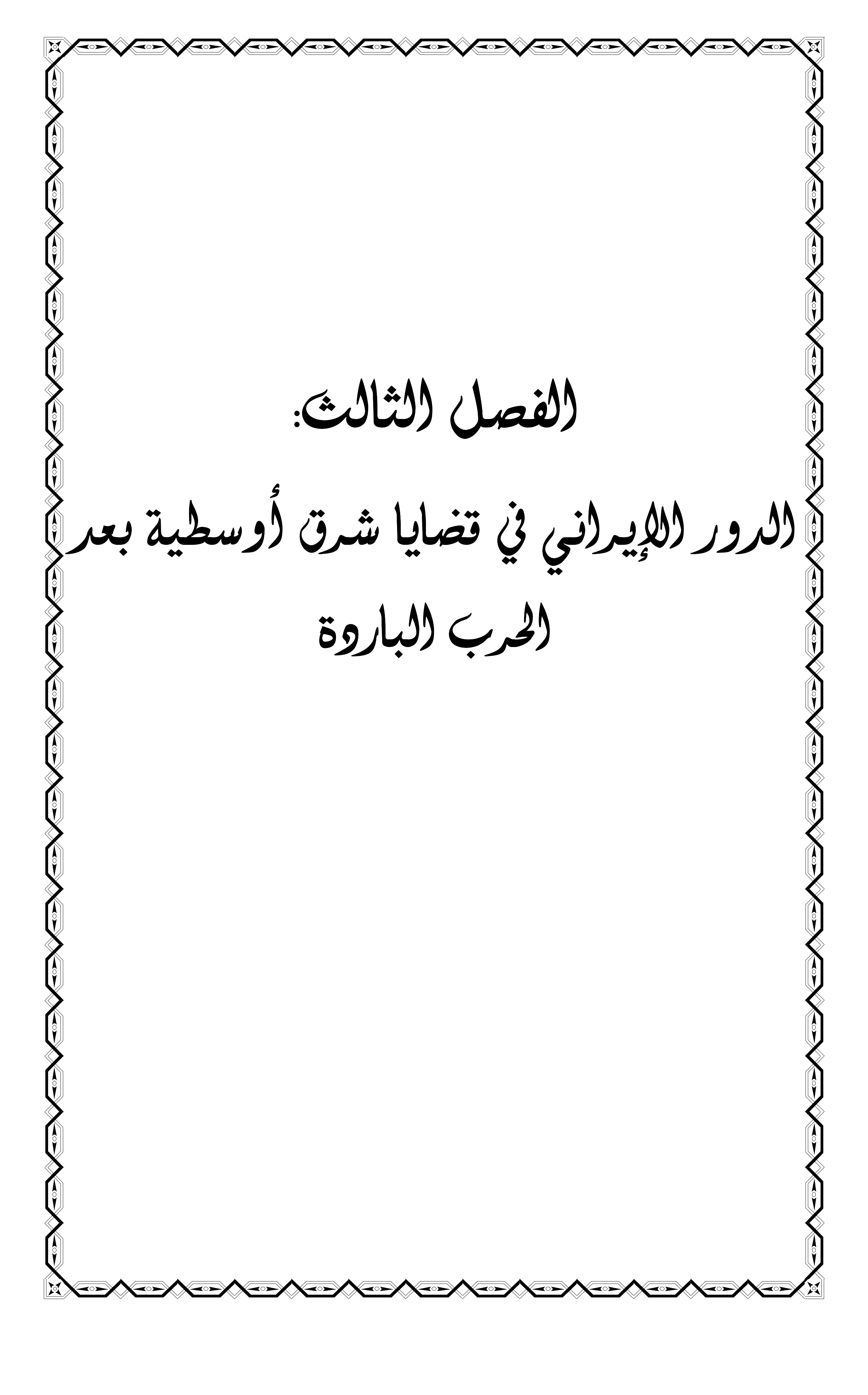
بذلك نجد أنّ إيران تستخدِم كلا من القوتين الصلبة وَالناعمة في إطار استراتيجيتها القديمة المُتجدِّدة "استراتيجية القوة الذكية"، وَذلك تحقيقًا لأهدافها المسطَّرة في الإقليم الشرق أوسطي، وَتحْديدا دعم دورها الإقليمي فيه.

خلاصة الفصل:

يمكن فهم الاهتمام الإيراني المتزايد بالشرق الأوسط، واتجاه مختلف النخب الحاكمة في إيران نحو استغلال وتوظيف كل مقومات الدولة الإيرانية وامكاناتها نحو دعم التوجهات الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، يمكن فهم ذلك من خلال معرفة خصوصية المكانة التي يمثلها إقليم الشرق الأوسط على مستوى المدرك الاستراتيجي الإيراني. فالميزات الاستراتيجية التي يختص بها الإقليم على مستوى المكانة الجغرافية، الأهمية الاقتصادية، لرصيد الاجتماعي والحضاري، فضلا عن المكانة التي يشغلها إقليم الشرق الأوسط ضمن الاهتمامات الدولية والإقليمية، والتي تضع صانع القرار الإيراني أما تحدي فرض الوجود الإيراني، ومقارعة أطماع ومشاريع القوى المنافسة.

---

[1] سماح عبد الصبور عبد الحي، مرجع سبق ذكره، ص. 146.



الفصل الثالث:

الدور الإيراني في قضايا شرق أوسطية بعد الحرب الباردة

أتاحت نهاية الحرب الباردة بما رافقها من تحولات مست جوهر النظام الدولي، فضلا عن مختلف النظم الإقليمية الفرعية، على غرار إقليم الشرق الأوسط وَما شهده من تحولات عميقة. ولَما قابل ذلك من سعي بعض القوى الإقليمية في الشرق الأوسط لاستغلال الأوضاع الجديدة خدمة لهدف التمدّد أكثر، وبَلوغ مطمح القيادة الإقليمية. الفرصة لانخراط الدول أكثر في الشرق الأوسط. وكَان الحديث عن حجم الانخراط الإيراني في قضايا الشرق الأوسط، في محاولة لبسط المزيد من النفود، وكَسب رهان الدور الإقليمي المهيمن على المنطقة. ومَن أجل التدقيق أكثر في تفاصيل ومسارات الدور الإيراني في القضايا الشرق أوسطية، ضمن المتغيرات التي شهدتها المنطقة، تضمن هذا الفصل مباحث ثلاث:

- الدور الإقليمي الإيراني ضمن الدائرة الخليجية.
- الدور الإقليمي الإيراني في العراق.
- الدور الإيراني في الأزمة السورية والمواقف المختلفة منه

المبحث الأول: الدور الإيراني ضمن الدائرة الخليجية لفترة ما بعد الحرب الباردة

من خلال هذا المبحث سيتم معالجة قضية تعدُّ من أبرز القضايا في إطار السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك تدعيما لدورها الإقليمي في الشرق الأوسط، وسعيا منها لنفوذ أكبر والوصول لتحقيق دور المهيمن في النظام الشرق أوسطي، على حساب بقية القوى الإقليمية على غرار كل من تركيا والسعودية اللتين تُنافِسانِها على هذا الدور، وهي قضية "أمن الخليج العربي". وذَلك من خلال ثلاث مطالب هي: الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي كمطلب أول، وكَمطلب ثاني سيتم تحليل التنافس الإيراني– السعودي في الخليج العربي، وفي المطلب الثالث سيمّ التركيز في التحليل على الدور الإيراني في الخليج بعد ثورات الربيع العربي وكَيف أثّرت هذه الثورات بانعكاساتها على الدور الإيراني في الخليج العربي.

المطلب الأول: الاستراتيجية الإيرانية في الخليج بعد الحرب الباردة

قبل الحديث عن الاستراتيجية الإيرانية في الخليج العربي، والذي تُطلِق عليه إيران اسم "الخليج الفارسي" وَتعتبِرُه خليجا إيرانيا محضًا، لابدّ من ابراز أهمية الخليج في السياسة الخارجية (الاستراتيجية) الإيرانية.

الفرع الأول:أهمية الخليج العربي في السياسة الإيرانية

يحتل الخليج العربي الأولوية في السياسة الخارجية الإيرانية، فهو فضلا عن كونه المَصْدر الرئيسي للنفط في الشرق الأوسط، فهو يشكّل ممرا مائيا فائق الأهمية، ومركزا للتجارة والصناعة السمكية للبلدان التي تطل عليه (إيران، العراق، دول مجلس التعاون الخليجي التي تضم السعودية، الكويت، سلطنة عمان، البحرين، قطر والإمارات العربية المتحدة). كما أنّه يمثل المصدر الأساسي لمياه الشرب للعديد من هذه البلدان إضافة إلى جوانب أخرى كثيرة.

أمّا فيما يتعلق بإيران فيمثِّل الخليج العربي عنصرا حيويا، حيث تملك إيران وحدها حوالي 756 ميلا من الخط الساحلي للخليج، في حين تملك العراق ودول الخليج العربي مجتمعة ما مجموعه 1044 ميلا. كما تملك إيران عددا من الجزر الكبيرة والصغيرة فيه وهي تتحكّم بمضيق هرمز. كما يعتبر الخليج العربي أهمّ منفذ بحري يربط إيران بالعالم، حيث يتمّ عبره تصدير النفط الإيراني للخارج. وتمتلك إيران العديد من الحقول النفطية البحرية في قاع الخليج، لذلك نجدها تسعى للتحكّم في عملية تصديره من خلال سيادتها على مضيق هرمز والذي يربط إيران ببقية المحيطات في العالم، ويتمّ عبره مرور النفط الإيراني إلى جنوب إفريقيا[1].

تعتبر الحدود الغربية لإيران مع دول الخليج العربية ذات أهمية خاصة، فإيران دولة شبه مغلقة تحاصرها اليابسة من الشمال والشرق والغرب، حيث تعتمد في اتصالها بالخارج على إطلالتها البحرية الخليجية التي يبلغ طولها 3200 كم مقارنة مع السعودية 2500 كم وعمان 2100 كم واليمن 1900 كم والإمارات 1450 كم، ويعد الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران، وبالتالي المصدر الرئيسي لعملتها الخارجية، حيث جاء في العديد من تصريحات المسئولين الإيرانيين ما يلي: " إنّ ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الاستراتيجية الأكثر أهمية، إنّ هذه المنطقة حيوية بالنسبة إلينا...لا يمكن أن نكون لا مبالين حيالها".

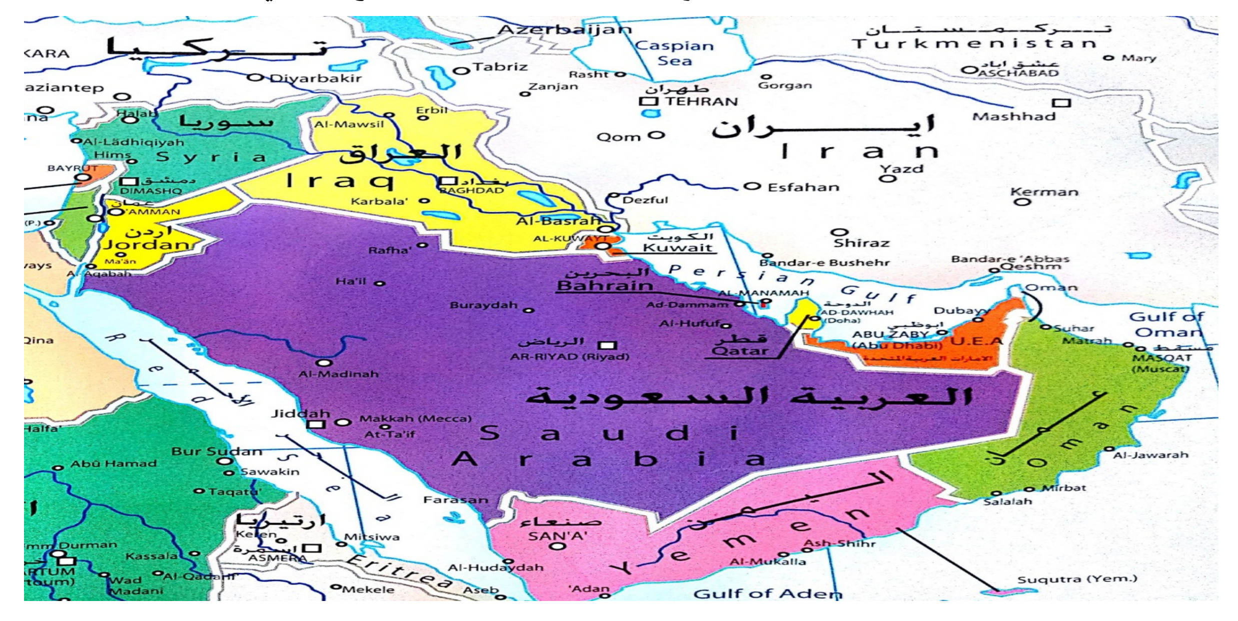
بقي الخليج العربي آلافا من السنين تحت سيطرة إيران الحصرية، وهو ينطوي على أهمية جغرافية فائقة بالنسبة إليها. وقد صرّح أحد مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية السابقين بخصوص الخليج العربي قائلا: "إنّ الخليج الفارسي هو حديقتنا الخلفية وأمنها بالنسبة إلينا ذو أهمية حياتية"، ثم أضاف قائلا: "لقد استمرّ الأمر على هذا المنوال قرونا طويلة قبل الحرب مع العراق وبعدها،

---

[1] إيمان لافي المطيري، **التطلعات الإيرانية في الخليج العربي**، ط2، الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2013، ص، ص. 26، 27.

وهو سيبقى كذلك في المستقبل[1].

الخريطة 02: خريطة موقع إيران بالنسبة لدول الخليج العربي



المصدر: عن موقع:

http://www.laits.utexas.edu/arabic/firstsecond/refugees_docs/bbcallfiles/iran.htm

كذلك، فإنّ الجوانب الاقتصادية والتجارية تعتبر ذات أهمية قصوى بالنسبة لإيران في الخليج، إذ يتّصل هذا الأخير (الخليج) بمنطقة خوزستان النفطية، وتوجد في قلبه بالذات آبار نفطية، وهو من أهم الممرات المائية التي تربط إيران بالعالم الخارجي، وتقع فيه سائر المرافئ التجارية الإيرانية، ويمرُّ عبره أكثر من 90 % من صادرات إيران، بما في ذلك الصادرات النفطية.

وهكذا، فإنّ القيمة الأساسية للخليج العربي بالنسبة لإيران، تكمن في توفير الأمن والمصالح الاقتصادية. ولهذا السبب، فإنّ إيران هي الأكثر عرضة للآثار السلبية أمام أي اضطراب وتوتر في المنطقة، وهذا ما تأكّد من خلال الحرب الإيرانية العراقية، وإيران تصرُّ دائما على رغبتها في المشاركة في أي نظام أمني في المنطقة، خاصة مع نهاية حربها مع العراق. خصوصا وأنّها تسعى دائما لأن تكون قوة إقليمية في الخليج. ومن هنا نستنتج أنّ لإيران منافع حيوية في الخليج العربي، وبالتالي يتمتع أمن الخليج بأهمية فائقة بالنسبة إليها، وإنّ أي مظهر من مظاهر التوتر فيه يبعث بالقلق على المستوى الإيراني، وتكمن أفضل صورة لهذا الخليج في نظر إيران، جعله ممرا دوليا لجميع البلدان.

[1] هوشنيك أمير أحمدي، "سياسة إيران الإقليمية"، (**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 27، مارس 1994)، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ص.07.

ولقد كانت نهاية حرب الخليج الثانية (الاجتياح العراقي للكويت 1990- 1991)، منعرجا حاسما في بداية تعزيز الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدورها الإقليمي في الخليج، وهذا لأنّ القيادة الإيرانية كانت ترى أنّ الوقت قد حان، والظروف مواتية لاسترداد المكانة التي تستحقُّها إيران في المنطقة، بعد العزلة التي عاشتها بعد نجاح الثورة وبعد عقد كامل من المجابهات الخارجية، وكذا بعد التدخل الخارجي لإضعاف العراق في عهد صدّام حسين والذي كانت له تطلعات لقيادة إقليمية ليس في الخليج فقط، بل وعلى إقليم الشرق الأوسط ككل، ما جعله حجر عثرة في وجه الاستراتيجية الإقليمية لإيران. فقد كان هدف القيادة الإيرانية واسترجاع المجد الضائع للإمبراطورية الإيرانية، عندما كانت هي القوة المهيمنة على سواحل الخليج العربي.

من الواضح أنّ التغيرات التي طرأت على المستوى الإقليمي، أتاحت الفرصة لتعاظم دور إيران في الخليج، ومن أبرز هذه التغيرات، هزيمة العراق في حرب الخليج الثانية، هذه الهزيمة التي أدّت إلى تهميش دوره الإقليمي، بالإضافة إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، الذي كان يشكِّل تهديدات على إيران خلال الحرب الباردة في حدودها الشمالية. إذ وبعد هذا الانهيار، أتيحت لإيران الفرصة لتخصيص أكبر قدر من طاقتها ومواردها للجبهة الجنوبية، ولعلّ من بين أهم العوامل الداخلية التي ساعدت إيران على استرجاع مكانتها الإقليمية، نجد مقوِّمات دورها الإقليمي – التي تمّ ابرازها من خلال الفصل الثاني من هذه الدراسة – ممثّلة في حجمها الجغرافي، موقعها الاستراتيجي، تفوقها في العدد السكاني مقارنة بدول الخليج. وهذا حتى في دراسة استشرافية لتطور النمو السكاني لدول الخليج العربي حتى سنة 2050. وهذا ما يوضِّحه الجدول التالي.

جدول رقم (04): يوضِّح النمو السكاني لدول الخليج من سنة 1950 إلى 2050 بالمليون.

الدولة	1950	1960	1970	1980	1990	1995	2000	2010	2020	2030	2040	2050
الإمارات	0,07	0,1	0,25	1	2	2,2	2,4	2,8	3,1	3,4	3,5	3,7
البحرين	0,11	0,16	0,22	0,35	0,5	0,57	0,63	0,74	0,83	0,9	0,95	0,97
السعودية	3,7	4,7	6,1	9,9	15,8	16,8	22	30,5	41,9	55,8	72,3	91,1
عمان	0,49	0,6	0,78	1,9	1,8	2,1	2,5	3,5	4,7	5,9	7,2	8,3
قطر	0,03	0,05	0,11	0,23	0,48	0,61	0,74	0,97	1,1	1,2	1,2	1,2
الكويت	0,15	0,29	0,75	1,4	2,1	1,6	2	2,8	3,7	4,6	5,5	6,4
إيران	16,4	21,6	28,9	39,3	55,7	61,5	65,6	73,8	84,2	91,5	96,9	100,2
العراق	5,2	6,8	9,4	13,2	18,1	19,6	22,7	29,7	36,9	43,9	50,5	56,4

المصدر: حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، ص. 29.

وهذا ما يثبت التفوق السكاني لدولة إيران مقارنة بالدول الخليجية مجتمعة، إذ تعدُّ إيران أكبر دولة من حيث عدد السكان في الخليج العربي. وهذا ما يعطيها تفوقا نوعيا يضيف لها قوة ديموغرافية إلى جانب تفوقها العسكري وكذا موقعها الجيوستراتيجي. وبالمقابل تعدُّ قلة عدد السكان في دول الخليج العربي وفقا لمعادلات قوة الدولة، عنصر من عناصر الضعف الاستراتيجي بالنسبة لها (أي دول الخليج)، وهذا حسب الاحصائيات إلى غاية سنة 2050.

كما تشكِّل الملاحة في الخليج عبر مضيق هرمز الاستراتيجي الأهمية القصوى ليس لإيران فحسب، بل لكافة دول الخليج وَالعراق والدول الصناعية الكبرى في العالم، وتكمن الأهمية والخطورة الجيوبوليتكية في هذا الأمر السيطرة والإشراف الإيراني المباشر على هذا المضيق، الذي تُعدُّه بمثابة العنق الجغرافي الذهبي لها، وَالذي منحها ميزة جيوسياسية هامة على الصعيد العالمي من خلال استخدامه كوسيلة تهديد جيوبوليتيكي لتعزيز أمنها القومي في أي صراع عسكري، ممّا يجعله نقطة اختناق بحري حرجة بالنسبة للاقتصاد العالمي.[1]

الخريطة رقم 3: مضيق هرمز وأهميته لدى إيران



المصدر: محمد أحمد طنطاوى، مضيق هرمز.. بوابة مرور نفط الخليج إلى العالم، عن موقع:
https://www.youm7.com/story/2015/3/28/%D9%85%D8%B6%D9%8A%D9%

بدأت إيران في تجسيد مخططها الاستراتيجي في الشرق الأوسط منذ مرحلة تاريخية سابقة، حيث اعتبرت إيران أنّ الخليج العربي هو أول قاعدة تستند عليها في ذلك البناء، فكان احتلالها

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص.304.

للجزر العربية الثلاثة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وذلك في عهد الشاه السابق محمد رضا بهلوي عام 1971، وفي مرحلة لاحقة جاء التطوير على يد أركان نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، والتي اعتمدت على:

1-رصيدها التاريخي وامتداداتها الطائفية والسياسية في تثبيت حضورها بمنطقة المشرق العربي هو تحقيق تحالفات استراتيجية مع بعض الأطراف الإقليمية المهمة في هذه المنطقة مثل سوريا، حزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية إضافة إلى تواجد كثيف ومؤثر في مجريات الأحداث في العراق بعد الاحتلال الأمريكي وذلك نظرا لما تقدمه من دعم مالي وعسكري لبعض القوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية تمتد بين الانتماءات الدينية (سنية وشيعية) وتحالفات تاريخية مع القوى الكردية شمال العراق تعود إلى مرحلة ما قبل سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003.

2-الإطلالة الجغرافية الإيرانية على كامل الخليج عزَّزت من تثبيت قوتها العسكرية كقوة إقليمية مُهيمِنة، في ظل الغياب العربي عن أداء أي دور يساهم في ملئ الفراغ الإقليمي الذي تعيشه المنطقة.

3-ثُمّ أتت مرحلة تطوير القدرات العسكرية النووية الإيرانية لتمثل بذلك هذه المرحلة السقف الأعلى للمشروع الاستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة العربية والذي وصل تأثيره حتى على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في المنطقة [1].

فهذه المعطيات كلها تعِّزز الموقف والرغبة الإيرانية في استرجاع مكانتها الإقليمية، وهذا ما أكّدت عليه مقالة افتتاحية ظهرت في صحيفة "طهران تايمز" في سنة 1996، عقب المناورات التي قامت بها إيران في مياه الخليج، حيث جاء فيها: "قرَّرت الجمهورية الإسلامية الإيرانية استعراض قوتها العسكرية في الخليج ليس إتباعا لسياسة توسعية، وإنّما إحساسًا بضرورة إثبات قدرة إيران على المساهمة في أمن هذه المنطقة الحسّاسة من العالم" [2].

الفرع الثاني: إيران وأمن الخليج العربي.

تاريخيا، يظل أمن الخليج وليد التفاعلات السياسية القائمة ما بين ثلاثة أطراف من اللاعبين الرئيسيين وشركائهم الخارجيين، وهم: العراق، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ودول مجلس التعاون الخليجي العربية (مملكة البحرين ودولة الكويت وسلطنة عمان ودولة قطر والمملكة العربية

---

[1] أمين مشاقبة وسعد شاكر، مرجع سبق ذكره، ص. 203.

[2] أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، في كتاب: **إيران والخليج**، أبو ضبي: الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996، ص.204.

السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة). وفي ضوء التوتر الذي يشوب العلاقات ما بين هذه الأطراف الثلاثة من حين إلى آخر، وامتلاك هذه المنطقة الاستراتيجية على نحو فريد من نوعه الاحتياطات النفطية الأضخم في العالم، فقد أثرت أطراف خارجية متعددة، وبعضها جاء بتوصية من أطراف إقليمية معينة أن يكون لها دور في صوغ نظام أمني خليجي والحفاظ عليه. وحتى وقت قريب، فإن الطرف الخارجي الأكثر هيمنة في هذا الميدان كان – وما يزال – الولايات المتحدة الأمريكية [1].

الخريطة رقم 4: خريطة التواجد العسكري الأمريكي في الخليج العربي

المصدر: عن موقع:

https://almesryoon.com/story/838187/%D8%AE%D8%B1%D9%8A%D8%B7%D8%A9-

ومن ثمَّ تقع مسؤولية إقامة ترتيبات أمنية إقليمية على كاهل الدول المطلة عليه. وإيران بعد حرب العراق واجهت مأزقا جديدا، إذ اكتمل الطوق الأمريكي حولها في أفغانستان والعراق، وهو ما دفع بإيران إلى انتهاج عدة آليات لضمان دور فاعل في أمن الخليج: أولها محاولة ممارسة نفود

[1] جيرولد جير، سياسة إيران الإقليمية، في كتاب: **الخليج تحديات المستقبل**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2006، ص206.

لدى شيعة العراق وذلك كمحاولة لإيجاد أوراق تفاوضية في علاقاتها المتوترة مع الولايات المتحدة، وثانيها تطوير قدرتها النووية، وهو الأمر الذي أثير حوله الجدل مؤخرا، لإدراكها أنها مستهدفة من جانب الولايات المتحدة [1].

تطوّرت الرؤية الإيرانية لإشكالية الأمن في الخليج مع تنامي صراعها مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ برزت فيها الأبعاد التالية:

– إنّ مسألة الأمن في منطقة الخليج هي مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه ومن ثم فإن أي منظمة أو نظام إقليمي فرعي لابد وأن يدخل إيران طرفا أساسيا فيه.

– ضرورة إبعاد القوى الأجنبية والخارجية عن قضايا الأمن في الخليج، حيث ترى إيران أن قضية الامن في منطقة الخليج العربي هي قضية تخصُّ الدول المطلة عليه وبالتالي فإنها ترفض الوجود الأجنبي فيه والذي هو بالنسبة لها مصدر تهديد أساسي ويقصد بالوجود الأجنبي في هذا المجال التواجد العسكري لأية قوة غير خليجية [2].

– الدعوة إلى حل مجلس التعاون الخليجي واقتراح إقامة نظام أمني تشارك فيه إيران، وأن التحالف الخليجي الجديد يجب أن يكون لإيران فيه اليد العليا باعتبارها أكبر قوة إقليمية في المنطقة في ظل غياب توازن استراتيجي عربي–خليجي إيراني، وأن توجهها نحو تعظيم قوتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية يعتبر لديها ضمانة لأمن الخليج.

– الاستفادة من وجود أقليات شيعية في الخليج العربي والعمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية عبر مشروعات اقتصادية تستفيد منها إيران لدعم اقتصادها ووضعها الإقليمي.

– صيغ دورها الإقليمي بالطابع الإسلامي في الخليج وذلك حتى تعطي مشروعية لهذا الدور في إطار المواريث الدينية لشعوب دول المنطقة العربية [3].

وعليه فإنّ التبريرات الإيرانية لمقترحاتها المتعلقة بالمساهمة في إيجاد حل للإشكالية الأمنية جاء بعد بروزها كقوة إقليمية مؤثرة لها حضورها القوي في العراق وإصرارها على امتلاك قدرات نووية وصواريخ بعيدة المدى فضلا عن وجود خلل واضح في جيوش الدول الخليجية الستة. حيث

---

[1] أشرف محمد كشك، "أمن الخليج بعد حرب العراق"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، جانفي 2004)، ص.150.

[2] سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص.317.

[3] أمين المشاقبة وسعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط – فترة ما بعد الحرب الباردة -**، ط1، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص، ص.178، 179.

يبلغ عدد قوات تلك الدول مجتمعة 400 ألف جندي مقارنة بالقوة الإيرانية التي تملك 800 ألف مقاتل وعلى الرغم من أنّ دول الخليج أنفقت 34 مليار دولار على الأمن والتسلح في عام 2005 فإنّ جهودها لا تزال غير متكاملة كما أنّ عدد سكان دول الخليج لا يتجاوز 30 مليون نسمة ثلثهم من الأجانب في حين بلغ عدد سكان إيران أكثر من 68 مليون حسب إحصاء عام 2006 [1].

وَقد انصبّت استراتيجية إيران في تحقيق دورها الحيوي في منطقة الخليج العربي بادئ الأمر على التمدُّد الجغرافي التقليدي، بيد أنّ الوجود العسكري الأجنبي الكثيف في هذه المنطقة الحيوية والقلقة جيوبولتيكيا بدا يحول دون العودة للتمدّد الجغرافي التقليدي الذي تطمح له إيران. لذا اتجهت في سبيل تحقيق أهدافها إلى كيفية تحقيق الهيمنة والسيطرة على نظمه وهياكله الأمنية والسياسية. وتتحدّد القناعة الإيرانية بفكرة القوامة الفارسية على الخليج وضرورة الهيمنة على أي من نظمه وهياكله الأمنية من خلال التفاعل بين ثلاث عوامل أساسية، أحدهما تأريخي ويتّصل بأثر الخبرة السابقة على تشكيل الادراك الإيراني لكيفية المحافظة على وحدة التراب الوطني، والآخر جيو- استراتيجي وينبع من تقييم عناصر القوة الإيرانية مقارنة بنظيرتها العربية – الخليجية، والثالث أيديولوجي ويرتبط بطبيعة العقيدة الدينية- المذهبية لماهية السلطة السياسية [2].

الفرع الثالث: إيران واستراتيجية التمدد الجغرافي في الخليج العربي

تمكّنت إيران في زمن الدولة الصفوية وَالزندية من القضاء على العديد من الإمارات القائمة في منطقة الخليج وضمّ العديد من الجزر (فمثلا الشاه عباس الاول قضى على استقلال إمارة "لار" عام 1600، وضمها إلى إيران وأرسل بعض قواته إلى الخليج العربي واستولى عليها). فيما حقّقت الدولة البهلوية تمددا جغرافيا في جزر الخليج ومياهه الإقليمية مكّنها من تعزيز سيطرتها الجيوبوليتكية على طرق النقل البحري في الخليج. وحين أعلنت بريطانيا انسحابها من الخليج في عام 1968، حاولت إيران تحققي إضافة جيوبوليتيكية للخارطة الإيرانية في جزر البحرين، وقد مارست كل من بريطانيا (المستعمر التقليدي للمنطقة) والولايات المتحدة الأمريكية (الوافد الجديد للمنطقة) ضغوطا على إيران للتخلي عن مطالبها (البحرين) مقابل تحقيق مطالب جغرافية أخرى لها في المنطقة. وعلى الرغم من استقلال البحرين في 14 اوت 1971، إلّا أنّ إيران بقيت تعدها تابعة لها ولابدّ من عودتها إلى الوطن الأم، إذ برزت المسألة من جديد مع قيام الثورة الإيرانية .

[1] نفس المرجع السابق، ص. 179.
[2] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 309.

حيث اعتبر العديد من صنّاع القرار السياسي الإيراني أنّ البحرين هي الولاية الخامسة والعشرون ... وأنّها جزء من التراب الإيراني (في تلك المرحلة)[1].

كما وقّعت سلطنة عمان مع إيران اتفاقية (آذار 1972) في طهران، تنازلت فيها لإيران عن جزيرة (**أم الغنم**) الاستراتيجية، كما تنازلت عن سيادتها عن منطقة (رأس الغنم) ومياهه الإقليمية، بيد أنّ أهم إضافة حيوية للمجال الإيراني هو السيطرة على الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، طنب الصغرى وطنب الكبرى) الذي تحقّق وفق استراتيجيتين هما: **الاستراتيجية التفاوضية، والاستراتيجية العسكرية.** ففيما يخصّ الأولى في فيفري 23 تشرين الثاني (نوفمبر) تمّ تحقيق وجود عسكري إيراني في جزيرة (أبو موسى) عبر مذكرة تفاهم تمّ التوصل إليها بين إيران وإمارة الشارقة حول الجزيرة. وتميّزت مذكرة التفاهم بالطريقة التي نصّت بها على سيادة كل من إيران وَالشارقة على الجزيرة، أي تقسيم السيادة بين الطرفين، فتتولى الشارقة السيطرة على الجزء الجنوبي، بما في ذلك قرية أبو موسى، وتتولّى إيران السيطرة على شمال الجزيرة. أمّا الاستراتيجية العسكرية فقد أتاح إعلان بريطانيا في 16 ديسمبر 1968 بشأن تحقيق الانسحاب العسكري من شرق السويس خلال فترة زمنية لا تتجاوز عام 1971، الفرصة أمام إيران لتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق مكاسب في الخليج العربي. إذ أقدمت إيران عسكريا على ضم جزيرتي (طنب الصغرى وطنب الكبرى)، فضلا على جزيرة (أبو موسى) في 30 نوفمبر 1971، وقبل يوم واحد من الانسحاب البريطاني من المنطقة [2].

وَبذلك استولت إيران على الجزر العربية الثلاث التي تتمتّع بموقع استراتيجي هام، وبقيمة اقتصادية كبيرة لإيران التي ربطت احتلالها للجزر بأمنها القومي، أضف إلى ذلك أنّ إيران كانت تسعى دائما للحصول على قواعد عسكرية بها. وقد فتح احتلال إيران للجزر المجال للسيطرة على مضيق هرمز كما عزّز من قوتها لتزعم الدور السياسي في المنطقة.

وقد حدّد رئيس الوزراء الإيراني آنذاك "عباس هويدا" في تصريح له الأهداف السياسية لإيران من وراء ذلك الاحتلال في أمرين عندما ذهب إلى أنّ "هناك اعتبارين أساسيين يمليان سياستنا في المنطقة، الأول يتمثّل في أنّ الخليج الفارسي وَبحر عمان يشكّلان حدودنا الجنوبية، والثاني أنّهم يقيمون عبر الخليج خطا لنقل خمسة ملايين برميل من النفط الإيراني يوميا، ومن

[1] نفس المرجع السابق، ص، ص. 311، 312.
[2] المرجع نفسه، ص.312.

المنتظر أن تزداد الكمية المنقولة على هذا الخط بعد عدة سنوات إلى عشرة ملايين برميل من النفط الإيراني"[1].

وَتتأتّى الأهمية الاستراتيجية للجزر الثلاث كمجال حيوي بالنسبة لإيران من معطيين أساسيين هما الموقع والمساحة. بالنسبة **للموقع** تقع الجزر في منطقة استراتيجية مهمة بسبب قربها من الساحلين العربي والإيراني، وعليه فإنها تشكّل مركز المراقبة الدي يمكن من خلاله رؤية سواحل المملكة العربية السعودية والعراق كما يشكِّل موقع الجزر الثلاث مرتكز قوة جيوبوليتيكي لإيران، فمن خلال موقع الجزر عزّزت إيران مواقعها العسكرية الأمامية بالقرب من سواحل الإمارات وقطر والبحرين، بالمقابل فإنّ فقدان إيران السيطرة الجزر يعدُّ نقطة ضعف بالنسبة لها. إذ من الممكن أن تستخدم كقواعد بالقرب منها ممّا يشكّل تهديدا لأمنها القومي. كما تتأتّى أهمية هذا الموقع الجغرافي الحيوي من خلال إمكانية استخدامها في السيطرة على حركة السُفن وناقلات البترول من وإلى الخليج العربي. فجزيرة (أبو موسى) تعدُّ أهم مركز رقابة على هذا الممر المائي بينها وبين الشارقة، والذي يعدُّ ممرا لناقلات البترول وبواخر الشحن ذات الغطس العميق، فيما أتاح موقع جزيرة (طنب الكبرى) السيطرة على مدخل المحيط الهندي إلى الخليج العربي. فيما أتاحت **مساحة الجزر** (والتي تبلغ مساحتها مجتمِعة 108 كيلومتر مربع) لإيران بناء منشآت عسكرية حتى تستطيع ضمان السيطرة على مدخل الخليج والبحر العربي[2].

الفرع الرابع: أداء دور إقليمي – أمني في الخليج

من أجل خلق عمق استراتيجي لإيران في منطقة الخليج، يسعى صنّاع القرار السياسي الإيراني لتكوين كتلة اقليمية لملء الفراغ الاستراتيجي في هذا القطاع الوسط من العالم الإسلامي، تكون إيران في القلب منها وقائدة لها، عبر إقامة تحالف إقليمي في منطقة الخليج وفق رؤيتها الأمنية الخاصة والمبنية على اساس جغرافي، وهو أنّ الحفاظ على الأمن يجب أن يكون قاصرا على الدول المطلّة على الخليج فقط ... وبما يوفِّر لها ميزة أفضل للحركة في الخليج. وتستند هذه الرؤية الأمنية الإيرانية على حقيقة جغرافية لها ما يبررها، وهي أنّها تمثِّل شريكا ضروريا لتحقيق الأمن وَالاستقرار في المنطقة بحكم الجوار الجغرافي بينها وبين دول مجلس التعاون، ومن الصعوبة على دول هذه المنطقة التخلُّص من حتمية الجغرافيا ومقتضياتها، فقد فرضت حقائق ومعطيات الجغرافيا

[1] إيمان لافي المطيري، مرجع سبق ذكره، ص.140.
[2] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص .314.

السياسية وَالدين وَالتراث المشترك على العلاقة بين دول ضفتي الخليج ما يُسمّى بـــــــــــ" العلاقات المتداخلة" التي تربط بينهما، فهي علاقة عضوية جيوبوليتيكية بين الضفتين لا مناص لهما منها [1]. خاصة وأنّ إيران استغلّت حرب الخليج الثانية (الاجتياح العراقي للكويت) أحسن استغلال من خلال كسر العزلة الدولية التي كانت مفروضة عليها منذ نجاح ثورتها الإسلامية عام 1979، ومحاولتها الانفتاح على دول الخليج وكذا الدول الغربية، تمهيدا لاسترجاع مكانتها التي تستحقها كدولة إقليمية محورية في المنطقة، والتي كادت تفقدها بسبب بعض الظروف.

أضف إلى ذلك أنّ إيران تمتلك قدرات اقتصادية وثروات يمكن أن توظِّفها لخدمة حركتها السياسية، وفي نفس الوقت تستفيد من حركتها الخارجية لخدمة اقتصادها. وبعد الزلزال الجيوستراتيجي الذي أصاب المنطقة جراء احتلال العراق وإخراجه من معادلة التوازن الخليجي، رأت إيران أنّ الفرصة باتت مواتية لقيادة المنطقة على الرغم من التواجد الأجنبي الكثيف في المنطقة. ففي أواخر عام 2007 دعت الحكومة الإيرانية الدول الإقليمية في منطقة الخليج إلى عقد اتصال أمني إلى جانب إنشاء "**منظمة للتعاون الأمني بين دول المنطقة**". وقد وردت كبند عاشر ضمن مشروع مقترح لتحسين علاقات التعاون وبناء الثقة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست وَبين الجمهورية الإسلامية في إيران في قمة مجلس التعاون الخليجي التي حضرتها إيران ممثلة برئيس الدولة. وقد جاء نص المقترح مقتضبا دون تفاصيل وبالصيغة الحرفية التالية:

(تأسيس وإنشاء مؤسسات أمنية للتعاون): أمن بلداننا مرتبط مع بعض وإن ّأي انفلات أمني محتمل سوف يؤثر سلبا على أمن سائر الدول، إنّ دول المنطقة قادرة على حفظ الأمن الإقليمي، وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لنزع فتيل التوتر من المنطقة والحد من حدوث أي توتر من قبل القوى الأجنبية أقترح عقد اتفاق أمني وإنشاء منظمة للتعاون الأمني بين دول المنطقة. وفي العام 2008 تجدّدت الدعوة الإيرانية ذاتها، وعلى لسان رئيس الدولة مرة أخرى خلال لقائه وزير الخارجية البحريني، داعيا إلى انهاء الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، ذلك أنّ هذا الوجود يُعدُّ العقبة الأساسية التي تقف عائقا أمام تأسيس هذا النظام حيث يقول: "إنّ القوى المتغطرسة لابدّ من أن ترحل من المنطقة يوما ما". كما ترفض إيران حتى المشاركة العربية في أية ترتيبات أمنية [2].

وسعْيًا من إيران للمحافظة على أمن الخليج العربي واستقراره، للاعتبارات التي يتمتع بها

[1] نفس المرجع السابق، ص .317.
[2] المرجع نفسه، ص. 318.

ولأهميته البالغة بالنسبة لها منذ قيام الجمهورية الإسلامية، وتخوّف الدول الخليجية من فكرة تصدير الثورة التي كانت كثيرا ما تلوح بها إيران في سياساتها وسلوكياتها. فقد قامت إيران في عهد رافسنجاني باسترضاء دول مجلس التعاون لدول الخليج، فخفضت من حدة التوترات التي وصلت إلى ذروتها خلال الحرب العراقية- الإيرانية، عندما أيّدت معظم دول الخليج العراق. فأعادت علاقاتها الدبلوماسية مع الكويت، ووقّعت اتفاقيات تجارية مع البحرين وعمان وقطر ودولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت في التقارب مع السعودية [1]. بذلك سعى رافسنجاني للتقارب مع الدول الخليجية وهذا زيادة للتعاون معها، وحفاظا على مصالح إيران في المنطقة خصوصا مع التواجد الأجنبي فيها بعد حرب الخليج الثانية (حرب تحرير الكويت).

تزايد الاهتمام الخليجي بدور باكستان في أمن الخليج: وفيما يخصُّ أمن الخليج العربي في منظور الدول الخليجية بعد فترة الثورات العربية، فقد سعت (الدول الخليجية) لإقامة "تحالف سُنِّي" تقوده السعودية، في مواجهة "التحالف الشيعي" الذي تقوده إيران والذي بدأ ينتشر في الشرق الأوسط بسرعة، وذلك من خلال التوجه القوي نحو باكستان.

إذ وفي ظلّ تأييد تركيا والولايات المتحدة الأمريكية للثورات العربية، وما بدا من تغيُّر في موقف مصر الثورة – ولو نسبيا- تجاه إيران، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي، وبشكل خاص السعودية في التوجه بقوة إلى باكستان بحثا عن توازن "سُنِّي" موازاة مع إيران في الخليج، خاصة وأنّ باكستان أيّدت موقف دول الخليج من الحركة الاحتجاجية في البحرين في فيفري ومارس 2011، ومن ثمة برز الحديث عن دور باكستاني في أمن الخليج، في مقابل دور إيران بالطبع [2].

وبذلك بدأت السعودية في إحداث تغيير في موقفها تجاه الرئيس الباكستاني "آصف علي زرداري" الذي كانت تعتبره في السابق طائفيا ومؤيدا لإيران، وعبّرت وفق وثائق "ويكيليكس" السرِية المسرّبة، عن مخاوف من أن يُساهِم في تشكيل هلال شيعي يشمل باكستان وإيران والعراق. وقد عبّر هذا التغيير عن نفسه في تأكيد السعودية على أنّها سوف تسعى إلى الإسراع بإنجاز اتفاق التجارة الحرة بين باكستان ومجلس التعاون الخليجي، وعرضت على الحكومة الباكستانية النفط مقابل الدفع المؤجل، وجرى الحديث عن سعي لإبرام اتفاقية أمنية بين باكستان والمجلس، كما

[1] فيني مار، الخليج العربي بعد العاصفة، في كتاب :**امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط**، ط1، ترجمة عبد الله جمعة الحاج،، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996، ص.151.

[2] شحاتة محمد ناصر، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي الاستمرارية والتغير**، ط1، القاهرة: دار عين للنشر، 2015، ص،ص. 415، 416.

جاءت زيارة الأمين العام لمجلس الأمن الوطني السعودي "بندر بن سلطان بن عبد العزيز" إلى باكستان في مارس 2011، أي أثناء تفجُّر الوضع الداخلي في البحرين، حيث أشارت تقارير، في حينها إلى أنّه اقترح خلال هذه الزيارة أن يتمّ إرسال وحدات من الجيش الباكستاني إلى المملكة العربية السعودية والبحرين لحماية الممتلكات في حال حدوث أية اضطرابات، فضلا عن ذلك، فقد قام وزير خارجية البحرين "خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة" بزيارة إلى اسلام أباد عقب زيارة "بندر بن سلطان" حيث أكّد أنّ الجيش الباكستاني على استعداد لإرسال القوات لدعم حكومته "في مواجهة الثورة الداخلية المؤيدة من قِبل إيران"، وفي مارس 2011 عُقِد الاجتماع الوزاري المشترك الأول للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية باكستان الإسلامية في أبو ظبي.

من جانبها فإنّ باكستان بدت مهتمة بتدعيم علاقاتها مع دول مجلس التعاون الخليجي ودعم مواقفها، وفي هذا السياق استدعت وزارة الخارجية الإيرانية في أفريل 2011 القائم بأعمال السفارة في طهران للتعبير عن احتجاجها، بشأن ما أُثِير حول ارسال باكستان لمئات الأفراد العسكريين لحماية النظام الحاكم في البحرين في مواجهة الثورة الشعبية ضدّه، ممّا دفع الرئيس الباكستاني إلى ارسال مساعد وزير الداخلية إلى طهران لمعالجة التوتُّر الذي جرى في العلاقة معها، يُضاف إلى ما سبق الاعتبارات الموضوعية التي تربط باكستان بأمن الخليج من جوانب مختلفة، فهناك تداخل جغرافي وعِرقي بين الجانبين، وجالِية باكستانية كبيرة في دول مجلس التعاون الخليجي، ويذهب البعض إلى القول بأنّه بمعيار التوصيف الجيوسياسي، تُعدُّ باكستان دولة مُجاوِرة للخليج العربي، بل يصعب الحديث عن حالة الأمن في هرمز بعيدا عن الظروف السائدة في إقليم السند وبلوشستان [1].

و قد يبدو واضحا أنّ هذا التقارب الخليجي الباكستاني، قد جاء تحسُّبا وخوفا من هذه الدول من التوجه الإيراني نحو تأليب الأقلية الشيعية الموجودة بتلك الدول، باعتبار أنّ كلا من باكستان ودول الخليج بها أقليات شيعية – يمكِن اعتبارها – مضطهدة ومهضومة الحقوق من قِبل حكوماتها، وبذلك تجد تلك الأقليات في إيران ملاذا آمِنا لها من الظروف السيئة التي تعيشها في بلدانها، خاصة وأنّ الشيعة في العالم ينظرون لإيران ويعتبرونها الدولة الوحيدة التي يمكن أن تحمِيهم وتصون كرامتهم، فتحالفت هذه الدول (باكستان ودول الخليج) للحفاظ على استقرارها وتماسكها القومي والمجتمعي.

[1] نفس المرجع السابق، ص،ص. 415، 416.

المطلب الثاني: التنافس الإيراني السعودي على دور القيادة الإقليمي في منطقة الخليج

يبدو أنّ التنافس الإيراني السعودي حول قيادة الخليج العربي ومحاولة تزعّمه ومنه تزعُّم الشرق الاوسط ليس أمرا جديدا في التفكير الاستراتيجي لكلا الدولتين. وذلك لأنّ بينهما خلافات كان سببها هذا التنافس، باعتبار أنّ لكلا الدولتين الحق (حسب اعتقادهما) في تزعّم العالم الإسلامي، السعودية باعتبارها ممثِّلة الدول الإسلامية السنية، وكذا لأنّ المسلمين كلهم يحجون إليها تأدية لركن من أركان الإسلام، وإيران ترى لنفسها أحقية تمثيل العالم الإسلامي باعتبارها أكبر دولة شيعية في العالم، سعت وتسعى في سبيل تحقيق هذا الهدف بمختلف الوسائل، إنْ كان وسائل القوة الناعمة أو حتى وسائل القوة الصلبة لديها، كما سبق توضيحه في الفصل الثاني من الدراسة.

الفرع الأول: تاريخ العلاقات الإيرانية السعودية

رغم أن العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران بدأت منذ العام 1928، إلاّ أن فصول هذه العلاقة لم تكن دائما في أحسن أحوالها، فالتغيرات السياسية الإقليمية على سبيل المثال كانت تلقي بظلالها على تلك العلاقات قبل قيام الجمهورية الإسلامية في إيران في العام 1979، ولعلّ الدور الذي لعبته إيران في تعويض النفط العربي لا سيما السعودية عندما قّرر العرب معاقبة الغرب على دعم اسرائيل ما هو إلاّ مثال على حالة التوتر المتقطعة التي كانت تمرُّ فيها العلاقات بين البلدين [1].

وابتداءً من عقد السبعينات، أي مع الانسحاب البريطاني الرسمي من الخليج عام 1971، واعتماد واشنطن ما سمي بـــ «مبدأ نيكسون»، وقيام الولايات المتحدة بملء فراغ الانسحاب البريطاني من الخليج

واعتمادها ما سمي بسياسة أو استراتيجية «الركيزتين المتساندتين» أي «إيران والسعودية» للدفاع عن المصالح الأميركية، أصبحت العلاقات السعودية –الإيرانية علاقات تعاون وتنسيق قوية حيث الانسجام في النظم الحاكمة والحليف الدولي وإن كانت الإيديولوجية الحاكمة متباينة بين نظام رأسمالي علماني في طهران ونظام ملكي إسلامي محافظ في الرياض أنداك، هذه العلاقة التي ربطت بين طهران والرياض كانت تتعارض مع مقولات النظرية التقليدية للتوازن الدولي والتي

---

[1] محجوب الزويري، تقرير حول: **العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2012، ص.2. تاريخ الدخول للموقع: 2018/01/05. في : http://studies.aljazeera.net

تقول بأن الدولة الأضعف تتجه للتحالف مع قوى أخرى من داخل النظام الإقليمي أو من خارجه لموازنة القوة الأكبر والأقوى، لكن بدلاً من أن تسعى السعودية للتحالف مثلاً مع العراق أو اليمن لمواجهة القوة العسكرية الإيرانية المتفوقة اتجهت للتحالف مع هذه القوة العسكرية المتفوقة ضد قوة أضعف عسكرياً لكن خطيرة إيديولوجياً على النظام الحاكم في السعودية وبالتحديد على الشرعية السياسية لهذا النظام وهي العراق، والحركات القومية الراديكالية في الخليج، حيث كان العراق «البعثي» الجمهوري الراديكالي حليف الاتحاد السوفياتي يعتبر أشد خطورة على النظام الحاكم في الرياض لأنه كان يشكك في شرعية حكم آل سعود للمملكة، وكان يدعم القوى المعارضة في الداخل، وينال من هيبة هذا الحكم على المستوى القومي، ويتحالف مع الاتحاد السوفياتي السابق والنظام الماركسي في اليمن الجنوبي .

أمّا بعد سقوط نظام الشاه حليف واشنطن والسعودية ومجيء نظام ثوري إسلامي في إيران، أصبح عدوا للولايات المتحدة ويصفها بــــ«الشيطان الأكبر» ويقدم نموذجاً جديداً للإسلام السياسي لمختلف أشد الاختلاف مع النظام الإسلامي المحافظ في السعودية ويعتمد سياسة «تصدير الثورة» ويسعى إلى التمدد في الخارج، تحولت العلاقات السعودية – لإيرانية إلى علاقات صراعية، والأهم من ذلك هو التحول في نمط التحالفات في إقليم الخليج، حيث اتجهت السعودية إلى التحالف مع العراق ضد إيران وقامت بدور كبير في التقريب بين الولايات المتحدة والعراق، وكانت الحرب العراقية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية هي ثمرة هذا التعاون السعودي – العراقي – الأميركي، بعد أن حدثت تغيرات مهمة في العراق، إذ جاء صدام حسين إلى السلطة بدلاً من أحمد حسن البكر، وأصدر صدام عام 1980 ما عرف بـــ «الإعلان القومي» الذي أكد على أمرين: أولهما، عدم شرعية أي تدخل من جانب أية دولة عربية في الشؤون الداخلية لأية دولة عربية أخرى. وثانيهما، أن الوحدة العربية هدف استراتيجي، أي هدف بعيد قد يحدث وقد لا يحدث، وكانت هذه كلها إشارات طمأنة للسعودية أدت إلى التقارب بين صدام حسين والأمير فهد (الملك فهد) في ذلك الوقت[1].

وزادت وتيرة التوتر في العلاقات بين الدولتين بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران، إذ بدأ فصل من فصول التنافس الأيديولوجي بين إيران والسعودية خاصة وأنّ إيران تبنّت فكرة تصدير ثورتها إلى الخارج، انطلاقا من الادراك الإيراني بأنّها أنجح ثورة في العالم، ولابدّ للدول التي تريد

[1] محمد السعيد إدريس، "الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط، مشروع تعاون أو هيمنة"، (**مجلة الرأي الآخر**، العدد 4، 2015).

أن تقوم بثورة أن تَحْتَذِيَ بها، فتخوّفت السعودية من هذا الأمر لأنّ إيران بدأت تلعب على وتر الأقليات الشيعية الموجودة في الدول العربية وبالأخص تلك الموجودة في دول الخليج والعراق واليمن، لاعتبارات القرب الجغرافي بينها وبين إيران، خاصة وأنّ السعودية بها أقلية شيعية. وبات هناك صراع في المنطقة بين الدولتين ووصل حدّ الدخول في حروب بالوكالة كما هو حاصل في كل من اليمن وسوريا ولبنان قبلهما.

ولم يقف الاستقطاب بين الدولتين عند حدود السياسة والدور السياسي، بل مثل في إحدى صوره اليوم صراعا على زعامة العالم الإسلامي، تحاول فيه كل دولة أن تثبت مركزيتها بالنسبة لهذا العالم، في تجاوز لدور سابق متعارف عليه بأنّ إيران تمثِّل القطب الشيعي، بينما تتزعّمُ الرياض القطب السني. ومع الوقت تحوّل الخلاف بينهما إلى معركة أيديولوجية وسياسية، فالنظام الجديد في طهران طرح نموذجا مختلفا للإسلام السياسي، ينافس السعودية على قيادة العالم الإسلامي[1].

وزادت علاقة الدولتين توترا بعد الحرب العراقية الإيرانية وذلك بعد مساندة كل من السعودية ودول الخليج العربي العراق في حربه ضدّ إيران، باعتباره دولة عربية إسلامية سنية. تلك الحرب التي دامت ثماني سنوات كاملة ساندت من خلالها السعودية العراق تدعيما ماليا وسياسيا.

ومع انتهاء الحرب، أخذت العلاقات بين البلدين مسارات متعدِّدة، لكنّها في المحصلة لم تغادر دائرة التنافس على النفوذ والمصالح في المنطقة. وبعد أن قطعت السعودية العلاقات الدبلوماسية مع إيران عقب صدامات موسم الحج عام 1987، جاء الغزو العراقي للكويت عام 1990، وما تبعه من حرب وهزيمة مدمّرة للعراق، ليُدخلها منعطفا تاريخيا مغايرا. فقد أوجد انتقال السعودية من أداء دور الحليف الداعم لصدّام حسين إلى الخصم الذي يسعى للإطاحة به، ممّا أوجد تقاربا مع إيران، وقد لاقى هذا التقارب نجاحا ملحوظا بالنظر إلى الخلافات السياسية العميقة بين الدولتين، وحدث هذا التقارب في فترة رئاسة رافسنجاني (1989– 1997) و رئاسة محمد خاتمي (1997– 2005)، وكان رافسنجاني قد استطاع أن يُنتِج تعاونا أمنيا بين البلدين، فضلا عن تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية. وهو ما أدّى إلى استقرار العلاقات بين إيران وكل دول الخليج، وحتى اليمن ودول شمال إفريقيا. وقد أكمل الرئيس محمد خاتمي هذا الطريق، فاستطاعت إيران أن تحصد نتائج إيجابية في منظمة التعاون الإسلامي وفي منظمة أوبك، رغم خلافها مع الإمارات على

[1] فاطمة الصمادي، "إيران والسعودية ... حدود التنافس والصراع"، (**مجلة رؤية تركية**، العدد 18، صيف 2016، تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)، ص.121.

الجزر الثلاث[1].

غير أنّ فترة حكم الرئيس محمود أحمدي نجاد لم تسِر على نفس الوتيرة للرئيسين الإصلاحيين السابقين، إذ وباعتباره ينتمي لتيار المحافظين المتشدِّد فإنّ السياسة الخارجية الإيرانية في عهده عرفت تصعيدا وصدامات كثيرة، سواء مع قوى إقليمية أو قوى دولية، وارتفعت حدّة التوترات بين إيران والمجتمع الدولي نتيجة تمسُّك الرئيس وحكومته بحق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية.

وعلى الرغم من أنّ الخلاف بين إيران والسعودية هو سمة أساسية للعلاقة بينهما بسبب التنافس في الخليج العربي والعالم الإسلامي، والتباين بين نظامي الحكم الدينيين في كل منهما، فإنّ التوتر والخلاف بينهما اتخذا شكلا حادا وصداميا بعد 2003، تاريخ الغزو الأمريكي البريطاني للعراق، بحيث أصبح أحد المحركات الرئيسة لتفاعلات المنطقة بشكل عام والعلاقات الإيرانية الخليجية بشكل خاص. وتعمّق هذا التوتر بعد تولّي أحمدي نجاد السلطة بتوجهاته الراديكالية، وتبلور ملامح التمدُّد الإيراني في المنطقة العربية. ففي ظل ضعف الدور المصري، زادت السعودية من تحركاتها الإقليمية لمحاصرة إيران، فيما أطلق عليه البعض "**صحوة إقليمية سعودية**"، حيث تخلّت عن تحفظها الدبلوماسي الذي تميّزت به على مدى تاريخها، وَتحوّلت إلى الانخراط في مواجهة إقليمية صريحة مع إيران، وفي هذا السياق عملت الرياض على تقوية دورها العربي وَبناء جبهة عربية قوية في مواجهة طهران، وكانت استضافتها للقمة العربية في عام 2008 مؤشرا مهما في هذا الصدد. فضلا عن تصريح العاهل السعودي (الراحل) الملك "عبد الله بن عبد العزيز" في القمة الذي قال فيه:" إنّنا لا نريد من أحد أن يدير قضايانا ويستغلها في تعزيز مكانته في الصراعات الدولية"، في إشارة واضحة موجها كلامه بشكل أساسي إلى إيران [2].

وعلى عكس التوقعات التي كانت ترى بأنّ انفراج العلاقات الإيرانية السعودية سيكون في حكم الرئيس الجديد "حسن روحاني"، والذي سبق وأن أدار المفاوضات بين بلاده والسعودية في عهد رئاسة رافسنجاني، جرت الأمور والأحداث بعكس ما كان متوقعا، إذ ما فتئت العلاقات بين البلدين أن تأزّمت بسبب الخلاف حول قضايا عالقة بينهما، وخاصة بعد الاتفاق النووي بين إيران ودول 5+1، والذي أحسّت من خلاله السعودية بأنّ كفة قيادة الخليج العربي وَكذا الشرق الأوسط،

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.121.
[2] شحاتة محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 300، 301.

قد رُجِّحت لصالح إيران.

ولم تصل العلاقات الإيرانية السعودية في تاريخها إلى هذا المستوى من التوتر الذي بلغته اليوم، وجاء هذا مغايرًا للكثير من التوقعات التي رأت في وصول الرئيس المعتدل حسن روحاني إلى سدة الرئاسة في إيران، مدخلاً لتحسُّن قريب في هذه العلاقات، خاصة وأن هذه التوقعات تعززت بالانفراج الذي حدث بين طهران والدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بعد توقيع اتفاق جنيف النووي في نوفمبر 2013.

برزت معالم التأزُّم المشار إليه مؤخرًا على لسان رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام في إيران هاشمي رفسنجاني، الذي توقع منه الكثير من المحللين أن يدفع نحو تحسين العلاقات بين طهران والرياض؛ حيث وصف مؤخرًا علاقات بلاده مع السعودية بالسيئة جدًا، وبأنّها لم تكن يومًا كذلك، وهذا بسبب "دعم المملكة للمتشددين في سورية والعراق" على حد تعبيره. هذا الاختلاف الاستراتيجي في المواقف جعل المشهد الإقليمي يرخي بظلاله الثقيلة جدًا على مستقبل العلاقات بين البلدين الأهم والأقوى في منطقة الخليج خصوصًا والشرق الأوسط عمومًا، في معادلة صراع تكاد تكون صفرية، فكل منهما يضغط بكل ما أوتي من إمكانات وتحالفات لحسمها لصالحه، أو على الأقل لكسر التوازن لمصلحته، وعلى نتيجة هذا الصراع ستُرسم سياسات وتوازنات جديدة، ويتوقف شكل المستقبل القريب في المنطقة.

ومع ذلك، فإنّ الرغبة الإيرانية الحالية في تحسين العلاقات مع دول الخليج عمومًا، والسعودية على وجه الخصوص، ليست خفية، رغم إدراك طهران أنّ النقاط الخلافية بين الجانبين أكثر بكثير من أن تسمح بهذا التحسن على الأقل في المدى القريب، ولعلّ إيران وربما السعودية كذلك في انتظار حسم بعض القضايا في المنطقة، ولاسيما الأزمة السورية للتحرك تجاه الطرف الآخر [1].

الفرع الثاني: البعد الديني في التنافس الإيراني السعودي في منطقة الخليج العربي

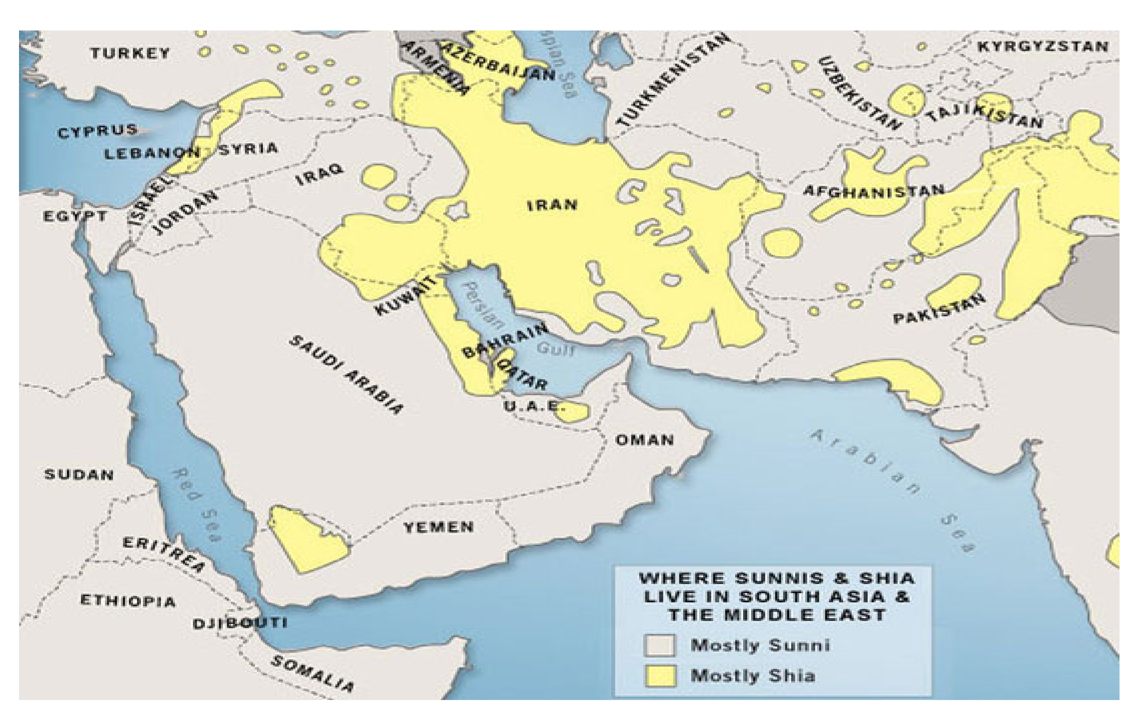
تقف هذه القضية كذلك عجر عثرة في العلاقات الإيرانية السعودية، إذ تسعى إيران لبناء امبراطورية شيعية في العالم، بدءا بالشرق الأوسط مرورا بالخليج العربي، لذلك تسعى لتدعيم الشيعة في مختلف مناطق العالم، حتى لو كان ذلك على حساب تدهور اقتصادها وتجويع شعبها.

---

[1] فرح الزمان أبو شعير، **إيران والسعودية، إرث من الخلاف والعلاقة رهن بالمتغيرات الإقليمية**، مركز الجزيرة للدراسات 22 جانفي 2014، تاريخ دخول الموقع: 2018/01/06 .في:
"http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/01/20141229228673692.html"

وقد استثمرت إيران ورقة الطائفة الشيعية واستغلّتها أحسن استغلال، خصوصا بعد نجاح الثورة الإسلامية فيها، إذ أصبحت تدعِّم الشيعة في العالم علنا وليس بطريقة سرية كما كانت سابقا. إذ تشير خريطة توزيع الشيعة في العالم إلى أن ثمة اتصال جغرافي مركزه إيران، ويضم المساحة من جنوب آسيا(الهند، باكستان) إلى الشرق مرورا بأفغانستان ثم الخليج في الغرب وأذربيجان من الشمال، وقد ساهم هذا الاتصال الجغرافي بالإضافة إلى عوامل الارتباط الديني بالسياسي في الفكر الشيعي في بلورة ما يمكن اعتباره واقع جيواستراتيجي لا يمكن إغفاله في ظل التحولات التي رافقت الغزو الأمريكي للعراق[1].

الخريطة رقم 5: التوزيع الجغرافي للشيعة في العالم



المصدر: عن موقع: https://www.noonpost.org/content/2704

وَرغم عدم وجود إحصائيات دقيقة عن الطائفة الشيعية في مناطق العالم المختلفة، إلّا أنّ معظم التقديرات تشير إلى وجود ما يقرب من 140 مليون شيعي في العالم. حيث يشكِّلون الأغلبية في إيران بنسبة 90 % من السكان، بينما ينتشر 30 مليون منهم في المنظومة العربية موزعين على تجمعات رئيسية في العراق بنسبة 60% و40% في لبنان، وما بين 60 إلى70 % في البحرين و10% في السعودية، ويتواجد السكان الشيعيون في مناطق تزخر بالموارد الطبيعية الطاقوية

---

[1] عمر الحسن، **مخاطر التشيع في العالم العربي.** تاريخ الدخول للموقع: 2015/07/12 . في:
www.amal-islami.net/news-download-1030-0.htm>.<

(55% من البترول يتواجد داخل الأقاليم التي تعيش بها الفئات الشيعية ذات الأغلبية).

وَالجدول الموالي يوضِّح أعداد تواجد الفئة الشيعية في دول العالم وَتوزيعهم بدقة أكبر.

جدول 05 أعداد الشيعة في العالم بالمليون

اسم الدولة	عدد الشيعة فيها
ايران	اكثر من 80 مليون
الهند	تقريبا 74 مليون
باكستان	اكثر من 46 مليون
تركيا	اكثر من 33 مليون
العراق	اكثر من 26 مليون
اليمن	12 مليون
افغانستان	15 مليون
أذربيجان	15 مليون
السعودية	5 مليون
مصر	3 مليون
شمال أفريقيا	2 مليون
غرب أفريقيا	2 مليون

المصدر: وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الاقليمية**، مرجع سبق ذكره، ص. 271.

توَاتَرَتِ الآراء والتحليلات أنّ الوضع الإقليمي لما بعد الغزو العراقي كان لصالح إيران التي بدأت تبحث عن محور شيعي في النظام الشرق أوسطي ينطلق من إيران إلى جنوب العراق فسوريا ولبنان، إضافة إلى ربطه مع الشيعة الموزعين في الخليج، ولم يكن العامل الشيعي ذا أهمية في دعم الدور الإقليمي الإيراني قبل الثورة الإسلامية نتيجة سببين:

الأول: الطبيعة العلمانية لنظام الشاه غير أنّ ذلك لم يمنع دعمه لحركة الإمام مقتدى الصدر الشيعية في لبنان ودعم حزب الدعوى في العراق.

الثاني: السياسة القمعية للأنظمة العربية اتجاه الشيعة خاصة في العراق من طرف نظام صدّام

حسين[1]. ومنذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، عمدت إيران إلى تعبئة إعلامية واسعة للشيعة في الدول الخليجية العربية للتمرد على أوضاعهم الاجتماعية والسياسية خاصة وأن البحرين والعراق يضمان أغلبية شيعية بين سكانهما ماعدا الكويت والإمارات والسعودية، وكان نتيجة ذلك حدوث توترات في بعض الدول الخليجية العربية بسبب تواجد أقليات شيعية فيها كالبحرين والسعودية [2].

1-<u>البحرين</u>: ساهم الواقع الديمغرافي في البحرين في بلورة الاضطرابات السياسية والاجتماعية ما بين السُّنة والشيعة عموما وما بين الشيعة والنظام الحاكم السني خصوصا، وذلك لكون البحرين ذات أغلبية شيعية، ويشغل الشيعة 18% من الوظائف الحكومية العامة فيها، وما يقرب نسبة2% من تشكيلات الشرطة والجيش.

بلغت التوترات الشيعية ذروتها عام 1981 وذلك عندما قامت حركة راديكالية شيعية اتخذت من إيران مقرا لها تحت مسمى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين بمحاولة انقلابية ضد النظام القائم بهدف إقامة نظام تنتمي إطاراته للأغلبية الشيعية، وذلك بعد تصفية الأسرة الحاكمة وأعضاء مجلس الوزراء[3].

كما كانت هناك مطالبات تاريخية إيرانية بحقها في الأراضي البحرينية، فعندما وقعت السعودية اتفاقية حدودية مع البحرين عام 1985عارضتها إيران وهددت بالانسحاب من أي منظمة دولية تضم البحرين وأعلن آية الله صادق روحاني رفض إيران الاعتراف بالبحرين[4].

2-<u>السعودية</u>: من أبرز الأحداث التي أظهرت البعد الشيعي السياسي في السعودية ذلك الانفجار العنيف ما بين الحجاج الإيرانيين والموالين للخميني من جهة ورجال الدين السعوديين من جهة أخرى في موسم حج 1987، والذي انتهى بمطالبة الخميني بتحويل إدارة الحرم الشريف إلى إدارة تشرف عليها كافة الدول الإسلامية، غير أن ذلك لم يلق قبولا عند كافة الدول الإسلامية.

يشير السياق التاريخي لشيعة السعودية إلى أن المسألة الشيعية قد تركزت في مجملها على شيعة المنطقة الشرقية، ولاسيما أن هذه المنطقة تحتوي على أكبر مخزون نفطي في العالم المقدر بنسبة 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي. لذلك، تركزت مطالب الفئات الشيعية لهذه المنطقة

---

[1] Kayhan Barzegar, ***The Shia facto,*** Belfer Center for Science and International Affairs .http://www.heartland.it/_lib/_docs/2008_01_the_pakistani_boomerang.pdf.p. 78.

[2] وليد عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص. 78.

[3] عمر الحسن، مرجع سبق ذكره.

[4] نيفين عبد المسعد، مرجع سبق ذكره، ص . 23.

حول تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، وتشير الكثير من الدراسات إلى أنّ شيعة المنطقة الشرقية يمتلكون التواصل والارتباط الوثيق بمناطق الوجود الشيعي الكثيف في المناطق المجاورة من العراق وإيران والبحرين والكويت[1].

وفي هذا الصدد، أطلق ملك الأردن عبد الله بن حسين مفهوم "**الهلال الشيعي**" الذي يُترجِم تخوفات حقيقية من تصاعد المد الشيعي السياسي والذي قد ينتهي إلى:

1 – تحالف ما بين الشيعة وإيران يؤدي إلى تغيير الموازين في النظام الخليجي خاصة على مستوى مؤسسات الحكم.

2– التحالف سيأخذ مكانه مع التنظيمات الشيعية الراديكالية التي برزت بالخصوص في العراق.

3–إمكانية مناهضة المحور الشيعي للوجود الأمريكي في الخليج خاصة وأنّ الأقليات الشيعية تتوزع في الأراضي التي يتواجد بها أكبر عدد من القوات الأمريكية والاحتياطات البترولية [2].

وَقد عبّر قائد الحرس الثوري الإيراني اللواء "محمد علي جعفري" عن فكرة توسيع مجال دور إيران الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وبذلك توسيع ما أسماه" الهلال الشيعي"، وذلك من خلال تصريحات صحفية في 8 ماي 2015، قائلا: "إنّ تدخّل إيران في اليمن وسوريا يهدف إلى توسيع خريطة الهلال الشيعي في المنطقة الذي يجمع المسلمين في إيران وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان"[3].

حاليا وبعد تمدُّد الدور والنفوذ الإيرانيين لمناطق مختلفة حتى وصل إلى إفريقيا ودول أمريكا الجنوبية، وخاضت إيران في مختلف القضايا الشرق أوسطية وغيرها، أصبح بعض المحللين الإيرانيين وحتى الأجانب يتحدّثون عن "**القمر الشيعي**" وليس الهلال الشيعي فقط. خاصة بعد توقيع إيران للإتفاق النووي بينها وبين مجموعة 5+1 (الدول التي لها حق الفيتو في الأمم المتحدة وألمانيا).

وقد عبّرت بعض الاتجاهات الرئيسية داخل إيران عن رؤيتها للمجال الحيوي للدولة في إطار عناوين كبيرة، أو بمعنى أدق مشروعات استراتيجية إقليمية، على غرار "الشرق الأوسط الإسلامي"، الذي طُرِح خلال عهد الرئيس الأسبق "محمد خاتمي"، وتجدّد طرحه في مرحلة ما بعد اندلاع الثورات والاحتجاجات العربية في بداية عام 2011. إلى جانب "الإمبراطورية الإيرانية"

---

[1] عمر الحسن، مرجع سبق ذكره.

[1] Kayhan Barzegar, op. cit., p.82.

[3] معتز سلامة وآخرون، **القمر الشيعي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد توقيع الاتفاق النووي**، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2015، ص.343.

الذي تواصل طرحه منذ قيام الثورة الإسلامية وَحتى الآن، وَأخيرا "الهلال الشيعي" الذي تجدّد الحديث عنه بعد تصاعد دور إيران في الأزمات الإقليمية المختلفة، ثم ّ تطوّر إلى "القمر الشيعي" بعد سيطرة حركة الحوثي على العاصمة اليمنية صنعاء في 21 سبتمبر 2014. حيث أشار حد الاتجاهات التي تتبنّى هذا المصطلح إلى أنّ نفوذ إيران أصبح يتمدّدُ في إطار دائري بداية من العراق وَسوريا ولبنان والأراضي الفلسطينية (التي ظهر فيها تنظيم شيعي في عام 2014 تحت مسمى **حركة الصابرين)**، مرورا باليمن ودول مجلس التعاون الخليجي التي توجد بها جماعات شيعية، وانتهاء بإيران [1].

وَبذلك تكون إيران من أكبر التحديات والتهديدات التي تتخوّف منها السعودية، منذ 1979 وحتى اليوم.

إذ تعتبِر السعودية إيران أنّها أحد (إن لم يكن أول) مصادر التهديد لأمنها الوطني، لا سيما مع تعاظم نفوذها في الكثير من الملفات الإقليمية، سواء تعلّقت بسوريا أو لبنان أو العراق أو اليمن، فضلا عن امكانية حدوث تقارب أمريكي إيراني على خلفية الملف النووي، ومن هنا تضع السعودية أولوية تشكيل تحالف سُني في مواجهة إيران، ليحوز الأولوية على ملف مكافحة الإرهاب.

وَثَمَّ تخَوُّف سعودي بعد توقيع الإتفاق النووي الإيراني، إذ اعتبرته تقاربا أمريكيا إيرانيا، إذ وعلى الرغم من التصريح العلني للدعم المشروط لهذه الصفقة لا تزال الرياض قلقة للغاية، معتبِرة أنّ تخفيف العقوبات أو رفعها عن طهران سيتمُّ استخدامه من جانبها لإثارة التوترات الداخلية سواء في دول الخليج أو دول الإقليم. وفي هذا السياق تعتبر الرياض أنّ رؤية الولايات المتحدة تجاه إيران ليست في محلها، لغياب مخرجات فعلية من واشنطن تعزّز القناعة بأنّها جادة في احتواء النفوذ الإيراني في شؤون دول الإقليم، وبصفة رئيسة في منطقة الخليج. وقد اتّضح ذلك جليا في التقرير السنوي الصادر عن مدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية "جيمس كلابر" لعام 2015، والذي حذف إيران وحزب الله من قائمة الكيانات الإرهابية، التي تواجه الولايات المتحدة، على نحو يدفع نحو مواصلة طهران لسياسات زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط[2].

كما ندّد وزير الخارجية السعودي "عادل الجبير" في 23 جويلية 2015، بما سمّاه "الشغب الإيراني في المنطقة"، مؤكِّدا على أنّ "المشكلة مع إيران تكمن في تدخلها في الشؤون الداخلية

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.343.

[2] أماني الطويل، **موازين متحركة، تحولات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان**، التقرير الإستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2015، ص .306.

لدول الجوار، ودعم الإرهاب". وَتجدّد التوتر بين إيران والسعودية، عقب الحملة التي شنتها الأولى ضد الأخيرة إثر حادث تدافع الحجاج في منى، الذي وقع في 24 سبتمبر 2015. وَالذي أسفر عن وفاة مئات الحجاج الإيرانيين حيث سعت إيران إلى اضفاء طابع سياسي على الحادث، وَعزَوْه إلى فشل السعودية في إدارة موسم الحج، مع ارفاقها (إيران) هذا الهجوم بالدعوة إلى إشراك منظمة التعاون الإسلامي في إدارة هذا الموسم الإسلامي السنوي، وتهديدها للسعودية بـــ " رد قاس في حالة تعرّض الحجاج الإيرانيين أو جثث الضحايا لأية إهانة.[1]"

المطلب الثالث: الدور الإيراني في الخليج العربي بعد ثورات الربيع العربي

لم تسْلَم دول الخليج من تأثيرات ثورات الربيع العربي، إذ كانت لهذه الأخيرة انعكاسات مختلفة على تلك الدول، فبمُجرّد اندلاع الثورات في كل من تونس ومصر، سارعت كل الدول الخليجية إلى اعتماد سياسات إصلاحية في مختلف المجالات، خاصة السياسية منها والمتعلقة بالحريات العامة، وحرية الصحافة...، وزادت حالة التأهُّب الخليجي خاصة بعد قيام الاحتجاجات الشعبية في دولة البحرين التي تعتبر عضوا في منظمة مجلس التعاون الخليجي. كما كان من بين نتائجها (أي الثورات) احتدام التنافس والصِّدام بين كل من إيران والسعودية في قضايا مختلفة من المنطقة، منها العراق بعد الحرب الأمريكية عليه وَكذا بعد انسحابها منه، الأزمة اليمنية، الأزمة السورية.

الفرع الأول: الخليج العربي بعد ثورات الربيع العربي

أدّت الثورات العربية إلى اضطرابات في دول عربية عديدة، ومن ثم انشغالها بشؤونها الداخلية، وهذا ما دفع دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر استقرارا وامتلاكا للفوائض المالية، إلى التحرُّك والاعتماد على نفسها من أجل لعب دور إقليمي مؤثر لتوجيه تفاعلات المنطقة بما يخدم مصالحها ويواجه الأخطار التي تعترضها، سواء التي يمكن أن تنبع من البيئة الداخلية أو تلك التي تنبع من البيئة الإقليمية، وفي مقدمتها "الخطر لإيراني" حتى أنّ البعض ذهب إلى القول بأنّ التغيرات التي لحقت بالمنطقة العربية بسبب الثورات الشعبية، جعلت دول الخليج ترث النظام العربي القديم وتقود الحالة العربية الناشئة، فيما ذهب البعض الآخر إلى الحديث عن "**الحقبة الخليجية**" في قيادة العالم العربي[2].

---

[1] معتز سلامة وآخرون، **القمر الشيعي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد توقيع الاتفاق النووي**، مرجع سبق ذكره، ص.344.
[2] شحاتة محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 410،411.

وفي هذا السياق جاء دعم دول مجلس التعاون الخليجي للتدخل الدولي في ليبيا، بل ومشاركة بعضها، مثل الإمارات وقطر في العمليات العسكرية على الأرض الليبية، كما جاء تدخلها العسكري القوي والصارم في البحرين خلال أزمة فيفري ومارس 2011، ودورها في تقديم الدعم الاقتصادي للبحرين وسلطنة عُمان لمواجهة حركة الاحتجاج الشعبية داخلهما، ومساهمتهما الأساسية في التوصل إلى تسوية للأزمة السياسية الداخلية التي خلقتها الثورة اليمنية، من خلال المبادرة الخليجية التي حظيت بدعم دولي، وموقفها المتشدّد من النظام السوري في تعامله مع حركة الاحتجاجات الشعبية الداخلية، وهو الموقف الذي قاد الموقف العربي العام في التعامل مع القضية، وسعيها إلى إقامة شراكة قوية مع الدولتين العربيتين الملكيتين، الأردن وَالمغرب [1].

وقد انطوى التّدخُل الخليجي في البحرين بشكل خاص، على العديد من الدلالات والنتائج المهمة، إذ أشار إلى تحوّل في الاستراتيجية الخليجية، وخاصّة السعودية، في التعامل مع إيران، من محاولة "الاحتواء" إلى "المواجهة"، وأثبت مجلس التعاون الخليجي فعاليته في توظيف قدراته العسكرية، لمساعدة دولة عضو فيه في مواجهة ما رأى أنّه خطر خارجي إيراني يتهدّدُها، دون الحاجة إلى مساعدة من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لأول مرة في تاريخه، وأكّد من خلال إرسال قوات "**درع الجزيرة**" التابعة لمجلس التعاون إلى البحرين، أنّ دوله لديها القدرة على التباين مع واشنطن بل ومخالفتها والتصرف بمفردها عندما يتعلّق الأمر بأمنها الوطني وأمن أنظمة الحكم فيها، حيث أرسلت هذه القوات دون موافقة من الولايات المتحدة التي عارضت اللجوء إلى القوة في بداية الأمر[2].

وزاد نجاح مجلس التعاون الخليجي في السيطرة على الحركات الشعبية في كل من البحرين وسلطنة عُمان، سواء عبر الدعم المالي أو التدخل العسكري، من الثقة في المنظومة الأمنية الجماعية التي يمثّلها المجلس، كبديل عن أية ترتيبات لأمن المنطقة تشمل إيران أو غيرها، ولعلّ كلمة "مقرن عبد العزيز" مدير الاستخبارات العامة السعودية السابق في مؤتمر "**الخليج والعالم**" الذي عُقِد بالرياض في ديسمبر 2011، كانت مُعبِّرة عن ذلك بوضوح، فقد وضع العديد من الشروط التي تجعل من الصعب مشاركة إيران مع دول الخليج في أية منظومة أمنية إقليمية واحدة، حيث قال: "لكي يتحقّق الأمن الإقليمي ويكون فاعلا ومؤثرا لابدّ له من مُستلزمات عديدة منها ...

---

[1] نفس المرجع السابق، ص . 411.

[2] محمد عباس ناجي، **الانكماش، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية**، تاريخ الدخول للموقع: 2014/05/11.في: http://www.siyassa.org.eg/News/1817.aspx .

ما هو على صعيد الإقليم، بحيث تكون الدول ذات خصائص قومية وجغرافية واجتماعية ودينية متشابهة، أو على الصعيد السياسي بأن يكون هناك توافق في النظم السياسية، ممّا يوفر قدرا مطلوبا من الإرادة والتصميم على انشاء المنظومة التي تهدف إلى تحقيق الأمن الإقليمي، وغيرها من الصُعُد الأخرى الاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، بالإضافة للصعيد الدولي حيث ينبغي أن يتحقّق توافق ومصالح مشتركة بين الأمن الإقليمي والأمن الدولي [1].

وبهذا لا تكون لإيران أي فرصة للدخول في أي منظومة أمنية خليجية مهما كانت الأسباب، لأنّ إيران ودول الخليج مختلفان من حيث التركيبة الإجتماعية والسكانية (إلى حد ما) والقدرات الاقتصادية، ناهيك عن التوجهات السياسية المتضادّة لكلا الطرفين، أضِف إلى ذلك التخوُّف الخليجي من البرنامج النووي الإيراني ومحاولة إيران امتلاك السلاح النووي الذي سيغيِّر موازين القوى، ويرجِّحُ الكفة لصالح إيران. إذ وعلى الرغم من الاتفاق النووي بين إيران ودول ال 5+1 في إطار تطورات الأزمة النووية الإيرانية، إلّا أنّ ول الخليج مازالت متخوِّفة من إيران، لأنّه في اعتقاد صنّاع القرار في الخليج العربي، أنّ هذا الإتفاق قد أعطى فرصة ذهبية لإيران للتدخُّل والانغماس أكثر في قضايا الشرق الأوسط ككل وليس القضايا الخليجية فحسب، على اعتبار أنّ رفع العقوبات الدولية عليها، وتحرير أرصدتها المالية التي كانت مجَمّدة، سيعطيها أوراقا رابحة كثيرة يجعلها تتعامل من منطق قوة، على حساب باقي الدول المنافسة لها في المنطقة خاصة السعودية وتركيا.

غير أنّه ومن ناحية أخرى نجد أنّ الفوائض المالية الكبيرة التي حققتها دول الخليج جرّاء ارتفاع أسعار النفط في ظل الثورات العربية، قد ساعدت على تعزيز تأثيرها الإقليمي وتمكينها من استخدام هذه الفوائض سواء لتحصين الجبهة الداخلية في مواجهة المد الثوري، أو السعي للتأثير على مسار التحولات التي أنتجها هذا المد. وفي إطار تزايد التأثير الإقليمي الخليجي، فإنّ المملكة العربية السعودية وجدت في ظروف الثورات العربية فرصة لدعم نفوذها في مواجهة إيران، خاصة أنّها نظرت لنفسها على أنّها الطرف العربي الوحيد المؤهّل والقادر على التصدي للطموحات الإيرانية في ظل هذه الظروف، حتى أنّ البعض تحدّث عن "**حرب باردة سعودية إيرانية**" في ظل سعي كل جانب (طهران والرياض) إلى إعادة صياغة الشرق الأوسط الجديد بما يُحافظ على نفوذه وتأثيره[2].

وقد عبّر التحول في السياسة الاقليمية السعودية عن نفسه من خلال تبنّي الرياض لاستراتيجية

[1] شحاتة محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 411، 412.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 413.

ذات شقين: **الأول:** "السيطرة على الضرر"، بمعنى التحرك القوي ضد أي مصدر تهديد للأمن الوطني السعودي، وهذا ما اتضح في تحركها لحماية النظام في البحرين في مواجهة الثورة عليه. ودورها في التوصُّل إلى تسوية سياسية في اليمن المجاور لها، وسعيها إلى ضم الأردن الذي يتقاسم معها نحو 700 كم من الحدود، والمغرب صاحب العلاقات الخاصة معها، إلى مجلس التعاون الخليجي، لحماية نظاميين ملكيين ومن ثم الملكية بشكل عام في المنطقة، من المد الثوري الشعبي. و**الثاني:**" سياسة المشاركة" وتعني استخدام الموارد والقدرات السعودية، المالية والروحية في المبادرة بالتدخل في الملفات المختلفة بما يحمي مصالحها وعدم الانتظار حتى اللحظات الاخيرة أو الركون إلى تبني سياسة رد الفعل كما كان يحدث في الماضي [1].

وَثَمّ بعض القضايا التي لا يمكن تجاوزها في إطار الحديث عن التفاعلات الإيرانية الخليجية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، وهي الأزمة اليمنية، والاتفاق النووي الإيراني، وكذا الأزمة الخليجية القطرية الأخيرة.

الفرع الثاني: الأزمة اليمنية وانعكاساتها على العلاقات الخليجية الإيرانية

يمكن تناول الأزمة اليمنية من خلال تأثيرها في علاقات إيران بدول الخليج العربي من خلال النقاط التالية:

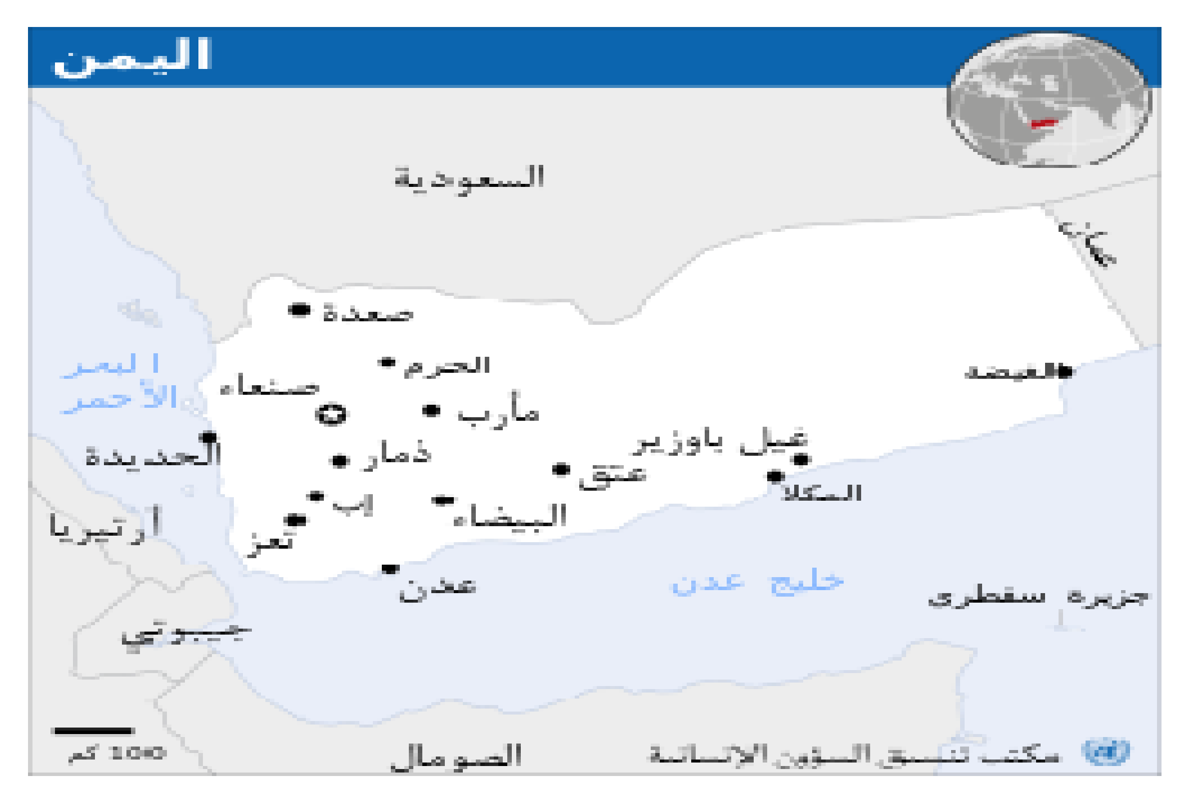
أ-الموقع الجيوستراتيجي لليمن وبدايات الأزمة اليمنية: تقع اليمن في جنوب شرق الجزيرة العربية، أي في جنوب غرب آسيا، يحدّها من الشمال السعودية ومن الجنوب خليج عدن وبحر العرب، ومن الشرق عُمان ومن الغرب البحر الأحمر. فيما منح الإشراف اليمني المباشر على "**مضيق باب المندب**" الذي يُعَدُّ من أهم الممرات المائية في العالم(الذي يربط المحيط الهندي بالبحر الأحمر) مِيزةً استراتيجية هامة كأفضل موقع للإشراف المباشر على حركة السُفن من خلال امتلاكها لجزيرة بريم البالغ مساحتها 8 كيلومتر مربع. ويمكن التمييز بين مستويين من مستويات التحكُّم والارتباط لمضيق باب المندب الذي منح اليمن الميزة الاستراتيجية المهمة، كدولة تسيطِرُ على هذا الممر الحيوي للتجارة العالمية:

المستوى الأول: يتمثَّل في المنطقة التي تتحكَّم وترتبِط بصورة رئيسية ومباشرة بمضيق باب المندب، أو نقطة الاختناق الأساسية.

[1] المرجع نفسه، ص.414.

المستوى الثاني: يتمثَّل في المنطقة التي تتحكَّم وترتبِط بصورة ثانوية وغير مباشرة بنقطة الاختناق. وذلك بحكم عامل الاتساع وعامل التباعد بين نقطة الاختناق في هذه المنطقة [1].

الخريطة 6: توضّح موقع اليمن



المصدر: المركز اليمني للمعلومات، على الرابط:

http://www.yemen-nic.info/sectors/geog_env/maps

وبذلك فإنّ اليمن يتمتّع بموقع استراتيجي متميز، لوقوع مضيق باب المندب المتاخم لدول القرن الإفريقي في المياه الإقليمية اليمنية، وهي منطقة يُعدُّ الاستقرار فيها مرتبطا بأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للترابط الجيوستراتيجي والاعتماد المتبادل بين المنطقتين. ويُعدُّ جُزءا من النسيج التاريخي والاجتماعي والثقافي والاستراتيجي لمنطقة الجزيرة العربية. كما يُمثِّلُ العمق الاستراتيجي الجنوبي للسعودية بصورة خاصة، نظرا إلى طول الحدود المشتركة. ويُشكِّل اليمن مع دول الخليج كتلة استراتيجية واحدة، كما أنّ اليمن يتمتّعُ بموقع استراتيجي فريد، فهو يمسك بزمام مفاتيح الباب الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك تداخُل وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يُمثِّل طريقا للناقلات المُحمّلة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، كما يربِط حزام أمْنيْ الجزيرة والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاءً بشط العرب[2].

---

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص، ص.347، 348.
[2] فراس عباس هاشم، مرجع سبق ذكره، ص، ص.118، 119.

لذلك تاريخيا كان الموقع الجيوستراتيجي لليمن أحد الأسباب التي أدّت إلى أن تكون البلاد ساحة للصراعات الدولية، وحلَبَة لتصفية الحسابات الإقليمية، وتعدُّ هذه السِمة هي الغالبة في التاريخ اليمني من مطلع القرن الأول قبل الميلاد عندما شرع الفُرس والرُوم باللعب بالورقة الدينية، عبر دعم إيران لليهود والرومان للنصارى، كجِسر عُبور لتحقيق الأغراض التجارية المتُمثِّلة في تجارة البحر الأحمر، والذي كانت نتيجة استيلاء فارس في القرن السادس الميلادي على اليمن. ولا يزال موقع اليمن الجيوستراتيجي يحْتلُّ مكانة مُهِمة في الجيوبولتيك الإقليمي خاصة، باعتباره مُشرِفًا على ممرات حيوية من الناحيتين العسكرية والاقتصادية[1].

وَترجع بداية الأزمة اليمنية أو الصراع الأهلي في اليمن إلى حالة الحراك الاحتجاجي التي اندلعت في اليمن بالتوازي مع ثورات الربيع العربي، والتي انتهت بتفكك المؤسسة العسكرية اليمنية بين قائد الفرقة المدرَّعة الأولى بقيادة "علي محسن الأحمر" والحرس الجمهوري بقيادة نجل الرئيس الراحل علي عبدالله صالح، ومن ثم توقيع المبادرة الخليجية في نوفمبر2011، التي قضت بتنحِّي الرئيس "علي عبدالله صالح"، وانتخاب الرئيس" عبد ربه منصور هادي"، وإجراء الحوار الوطني اليمني.

ولا ينفصل الصراعُ الأهلي في اليمن عن الصراع الأهلي بين الشمال والجنوب في عام 1994 الذي انتهى بتوحيد شطري اليمن والحرب بين الدولة اليمنية والحوثين في صعدة. والتي وصلت ذروتها بين عامي 2004 و2007. والحرب على تنظيم القاعدة في اليمن، وتنظيم أنصار الشريعة في مأرب وَأَبين وَالتي أعلنها النظام اليمني في عام 2010 بدعم من الولايات المتحدة[2].

فقد عانت دولة اليمن منذ بداية القرن الحالي من مشكلة جغرافية، سياسية داخلية في شمال البلاد تحديدا في منطقة "صَعْدة"، تتمثّل في محاولة سكان المنطقة الانفصال عن الدولة اليمنية، وإقامة دولة مُستقِلة خاصة بهم تبنّتها الحركة السياسية التي انبثقت من سكان المنطقة، والتي عُرِفت بـــ "**الحركة الحوثية**". كما عانت اليمن من مشكلة في ناحيتها الجنوبية تمثّلت في دخول قوى الانفصال أو ما اصطُلِح على تسميتها (الحراك الجنوبي) كطرف في إثارة مشكلة جغرافية أخرى في اليمن، وتحوّلت إلى مخلب آخر يحاوِل هو الآخر تمزيق الجغرافيا السياسية لليمن من جهة الجنوب، مُستغِلاً تشتُّت الوضع الراهن في البلد. وكانت سنة 2007 بداية ظهور الحراك الجنوبي على يد أعضاء مفصولين من الجيش اليمني الجنوبي السابق، ثم التحق بهم العديد من سكان الجنوب

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 350.
[2] محمد عز العرب، **مسارات متشابكة، إدارة الصراعات الداخلية المعقّدة في الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015، ص. 10.

بعد ذلك نتيجة سياسة الإقصاء والتهميش التي تعرَّض لها أبناء الجنوب من الحكومة المركزية[1].

ب- **تعزيز علاقة إيران بحركة الحوثيين* في اليمن:** لم تجدْ إيران مناسبة كقوة تريد أن تُظهِر دورها الإقليمي في المنطقة للتمدُّد والتأثير على مجريات السياسة في اليمن، مثلما سنحت لها الفرصة الراهنة بذلك (أي بعد بداية الاحتجاجات اليمنية على الوضع فيها، وتحوُّل تلك الاحتجاجات إلى أزمة دولية تتصارع فيها مختَلف القوى الدولية والإقليمية). من خلال موقع اليمن الاستراتيجي وَالتركيز على التماثل الطائفي بينهما(بالرغم من إتباع الحوثين المذهب الزيدي)، وهما ركائز الاستراتيجية الإيرانية تجاه اليمن، بل الاهم بالنسبة للاستراتيجية الإيرانية هو موقع اليمن في خاصرة السعودية التي يسعى الإيرانيون لتطويقها شمالا[2].

وهذا ما أكّده "علي رضا زكاني" بقوله: "هناك ثلاثة عواصم عربية قد انتهت اليوم إلى أيدي إيران وانضمّت للثورة الإسلامية، وصنعاء هي رابع عاصمة عربية تقترِب من الانضمام إلى الثورة الإيرانية". وتحدّث أيضا عن "**مرحلة الجهاد الأكبر**" التي ستدخلها إيران لتوسيع نفوذها ونموذجها بشكل إقليمي، مُعتبِرًا أنّ الثورة اليمنية امتداد طبيعي للثورة الإيرانية، وأنّ 14 مُحافظة يمنية سوف تُصبِح تحت سيطرة الحوثيين قريبا من أصل 20 محافظة، وأنّها سوف تمتدُّ وتصِل إلى داخل السعودية، قائلا: "بالتأكيد فإنّ الثورة اليمنية لن تقتصِر على اليمن وحدها، وسوف تمتدُّ بعد نجاحها إلى داخل الأراضي السعودية وأنّ الحدود اليمنية السعودية الواسِعة سوف تُساعِدُ في تسريع وصولها إلى العمق السعودي"[3]. أي أنّ إيران تستخدم اليمن كمدخل للوصول إلى الأراضي السعودية، وَهو الهدف الاستراتيجي لها. وَلعلّ هذه الخريطة توضّح تواجد الحركة الحوثية في اليمن وتوزيعها:

---

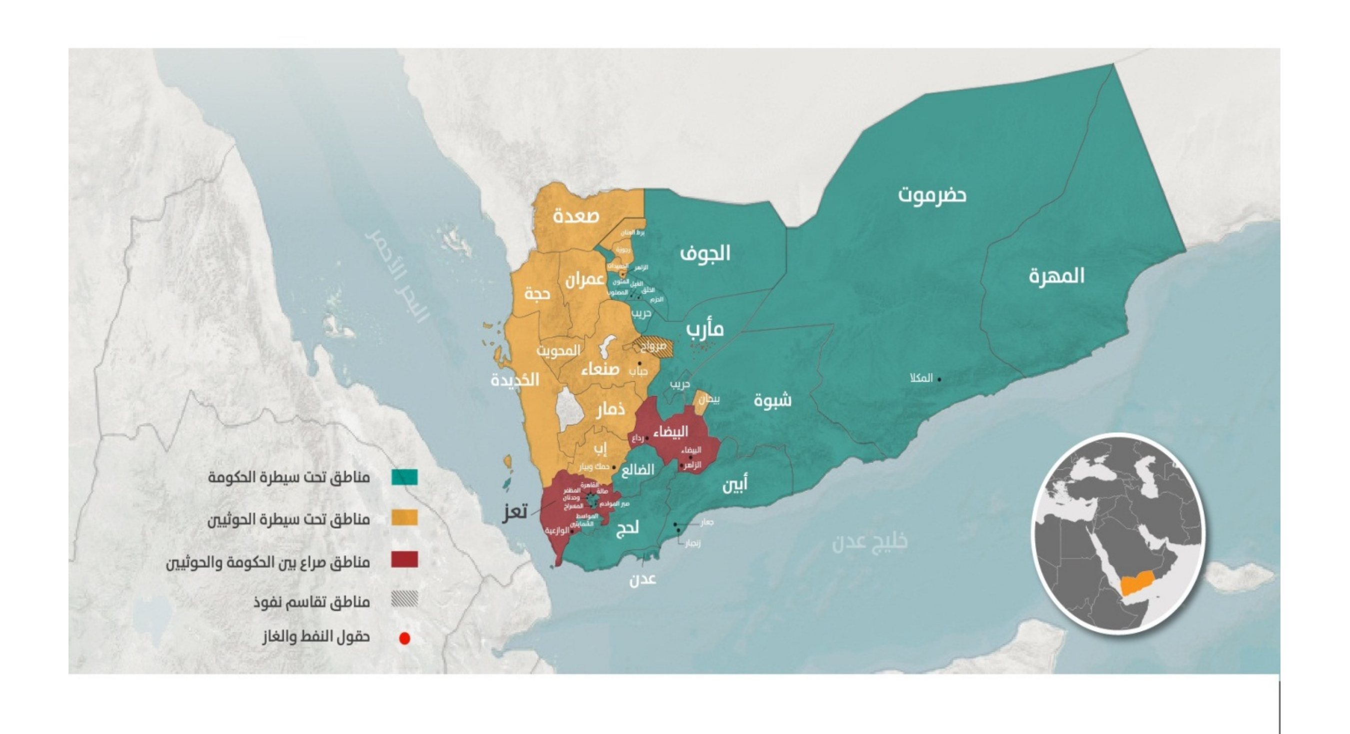
[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 352، 354.

* تعتبر حركة أو جماعة "الحوثيين" حركة دينية، تعود جذور نشأتها إلى منتصف ثمانيات القرن الماضي عندما تمّ انشاء (اتحاد الشباب)، وإثر الوحدة اليمنية التي قامت في 1990 وفتح المجال سياسيا أمام التعددية السياسية، تحوّل الاتحاد من الأنشطة التربوية إلى مشروع سياسي من خلال (حزب الحق)، ثمّ فيما بعد تحوّل إلى اسم (منتدى الشباب المؤمن) الذي تمّ تأسيسه سنة 1997.تحوّل المنتدى من الطابع الثقافي إلى حركة سياسية تحمل اسم "تنظيم الشباب المؤمن"، وبدأ يأخذ فيما بعد نشاط التحريض على الحكومة وإعلان العصيان، ليتطوّر الأمر أكثر إلى المطالبة بدولة خاصة بهم في شمال اليمن وإعادة الإمامة الزيدية لها.

[2] مدحت أيوب، "استعادة التوازن.. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني"، (**ملحق مجلة السياسة الدولية** العدد 190، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012)، ص.27.

[3] فراس عباس هاشم، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 119، 120.

الخريطة رقم (07): خريطة انتشار الحوثيين في اليمن.



المصدر: المستجدات والأوضاع الراهنة في اليمن، نقلا عن الموقع:
http://omaniaa.co/showthread.php?t=96294&s=bb7722859f4d00e2fe33bba85f8e1d9c

منذ قيام ثورة فيفري اليمنية، وإيران تعمل على الاستفادة من التغييرات في الساحة اليمنية لصالح حلفائها الحوثيين، وتمهِّد لإيصالهم إلى السلطة. لذلك دعُّمتهم بأشكال الدعم المختلفة، مثل: تصويرهم من خلال قنواتها الإعلامية بأنهم من يقود الثورة والمكوِّن الأقوى فيها، والبقية هم قلَّة خاضعة للوصاية الأميركية والسعودية، وساعدتهم في افتتاح قناتهم الرسمية " المسيرة "من بيروت، وجنَّدت شبكة تجسُّس في اليمن لصالحهم، وزوّدتهم بالأسلحة وبعناصر من الحرس الثوري وحزب الله ليقوموا بتدريبيهم، ومن ثم مساعدتهم في تنفيذ مخططاتهم بعد إسقاط صنعاء، وأنشأت معسكرات تدريبية في إحدى الجزر الأريتيرية ليقوم الحرس الثوري بتدريب الحوثيين. وأنشأت للحوثيين شبكة اتصالات داخلية مستَقِلَّة كشبكة اتصالات حزب الله في لبنان [1].

وَقد عمِلت إيران على تقوية علاقاتها مع الحوثيين الشيعة في اليمن (سبق وأن قلنا بأنّ جماعة

[1] أمل عالم، **الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية**، مركز الجزيرة للدراسات، 25 جوان 2015، تاريخ الدخول للموقع: 2017/05/18: في:
http://www.studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/.../170919092901799.html

الحوثي تتبّع المذهب الزيدي، وهو مذهب من مذاهب الشيعة، وهذا ما جعله يتقارب مع إيران باعتبار العلاقة التي تجمعهما في إطار المذهب الشيعي بصفة عامة)، من أجل الحفاظ على أوراق ضغط قوية في سياساتها الإقليمية، بعد التضييق على سوريا وحزب الله اللبناني، خاصة أنّ المبادرة الخليجية التي أنهت الأزمة السياسية في اليمن، قد مثّلت انتصارا للسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى في مواجهة إيران، وهذا صعَّدَ من التباعد الإيراني الخليجي في الموقف من الوضع اليمني، خاصة بين طهران والرياض. حيث رأت إيران أنّ تواجدها في اليمن من خلال العلاقة مع الحوثيين من شأنه أن يضعها في موقف يمكِّنُها من ممارسة الضغط على السعودية، بالنظر إلى أهمية اليمن بالنسبة إلى الأمن القومي السعودي. وتحدّثت بعض التقارير عن تزايد ملحوظ في شحنات الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين اليمنيين في ظل ثورات الربيع العربي، وربطت بين ذلك وبين سعي طهران إلى تدعيم نفوذها في الشرق الأوسط، الذي تعرَّض إلى أزمة بسبب هذه الثورات[1].

ج- **الموقف الخليجي من الأزمة اليمنية:** دخلت الأزمة اليمنية في عام 2015 مرحلة مختلفة فتحوّلت من صراع داخلي، يلقى اهتماما بالأطراف الخارجية، وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي إلى حرب تشارك فيها دول المجلس عسكريا وسياسيا، وتعتبر اليمن مركز حركتها الرئيسي، وهو تطور عكس مرحلة جديدة في إدارة دول المجلس علاقاتها مع اليمن. فلقد عملت دول الخليج مع تفجّر الثورة اليمنية في العام 2011 على الامساك بالأوضاع الداخلية حتى لا تُنتِج تحولات مفاجئة تضرّ بالوضع الجيوسياسي في اليمن على نحو ينعكس على الوضع الاستراتيجي في الجزيرة العربية والخليج. وعلى الرغم من نجاحها في التوصل إلى مجموعة من البنود في مبادرة أعدّتها لذلك، إلّا أنّ تطبيق المبادرة على أرض الواقع واجه عراقيل عديدة، حتى انتهت الأوضاع بسيطرة الحوثيين أنصار الرئيس السابق على السلطة في سبتمبر 2014، واتجهوا يبسطون سيطرتهم على مؤسسات الدولة والمدن والمحافظات، وهو أمر بالغ الدلالة حول ما وصلت إليه الأوضاع في اليمن من ترد إلى نقطة الصفر، سواء بالنسبة للثورة في الداخل أو للمبادرة الخليجية التي أصبحت كأن لم تكن، ليصبح اليمن أقرب إلى "القلب المفتوح" بحكم تداخل القوى المحلية والأطراف الإقليمية والميليشيات المسلحة والتنظيمات الإرهابية[2].

---

[1] شحاتة محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص.453.

[2] إيمان رجب وآخرون، **القلب المفتوح، تعثر حسم الصراع الداخلي في اليمن بعد عام من عاصفة الحزم،** التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، 2015، ص.254.

وقد قادت المملكة العربية السعودية تحالفا عربيا مكوّنا من عشر دول في حربها على جماعة الحوثي المدعومة من طرف إيران في اليمن، وذلك في مارس 2015. وأطلقت (السعودية) مبادرة "عاصفة الحزم" ضدّ الحوثيين، وتبدو السعودية اليوم متورِطة لحد كبير في الداخل اليمني، فلم تُسيطِر بعد على العاصمة اليمنية "صنعاء" وعلى أكبر موانئ اليمن "الحديدة"، وقد شهدت الساحة اليمنية مؤخرا عدة تطورات، صعّبت من امكانية نجاح السعودية في مواجهة الحوثيين، ومن ثمّ نجاحها في احتواء النفوذ الإيراني في اليمن، من بينها: أنّ الإمارات وهي الحليف الأهم للسعودية في اليمن، تجمعهما خلافات بينية حادة في هذا الملف، وذلك على وقع عداء الإمارات التقليدي للإخوان المسلمين، حيث تخشى الإمارات من تنامي نفوذ "حزب الإصلاح" في اليمن، الذي يحظى بدعم سعودي. كما تسعى الإمارات لتأمين موطئ قدم لها في جنوب البحر الأحمر، وهو ما يدفعها للتحرك بحسابات خاصة منفرِدة بها[1].

وبذلك يبدو التباين الخليجي في طبيعة التعامل مع الأزمة اليمنية بمختلف تطوراتها، خاصة وأنّ نوعا من التباعد الخليجي قد برز على الساحة الإقليمية الخليجية والشرق أوسطية، من خلال الأزمة القَطرية الخليجية الأخيرة، ممّا يعطي تفوقا نوعيا لإيران في الأزمة اليمنية، خاصة بعد استيلاء الحوثيين على مناطق كثيرة من اليمن، ممّا يجعل القضية اليمنية مستعصية عن الحل – ولو مبدئيا – نتيجة الخلافات الخليجية– الخليجية التي برزت من خلال الأزمة القطرية.

الفرع الثالث: طبيعة التعامل الإيراني مع الأزمة القطرية – الخليجية لسنة 2017

بدأت الأزمة بين الدول الخليجية الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بسبب اتهام السعودية وَباقي دول الخليج لقطر بدعمها للإرهاب، خاصة وأنّه قد حدث نوع من التقارب بين قطر وحزب الله، وقطر وحركة حماس الفلسطينية في الآونة الأخيرة (باعتبارهما حركتان مقرّبتان من إيران)، ما أعطى لقطر حضورا قويا في مختلف القضايا الشرق أوسطية، أضِف إلى ذلك الدور الإعلامي الذي تلعبه قناة الجزيرة في دعم الدور القطري، ونقطة الخِلاف القطرية الخليجية الأخرى تتمثّل في استقبالها (أي قطر) للاجئين سياسيين من دول الخليج، فرُّوا من استبداد دولهم، منهم مُعارِضون سعوديون وإماراتيون، وأسباب أخرى أشعلت فتيل الانقسام في البيت الخليجي.

وَيبدو – منذ بداية الأزمة القطرية الخليجية – وكأنّ مجلس التعاون الخليجي ينقسم، – وإن كان بصورة غير رسمية وَغير مُعلَنة إلّا أنّها واضحة لمعظم المُحلِّلين– إلى معسكرين: الأول:

[1] طارق دياب، **المواجهة الإقليمية لإيران، الأدوار والفاعلية**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2017/12/09. ص.21.

ويضم دول الحصار والقطيعة الثلاث السعودية والإمارات والبحرين؛ الثاني: ويضم قطر والكويت وعُمَان.

وقد استثمرت إيران هذه الأزمة لصالحها، خاصة وانّها تبحث عن فرصة كهذه منذ انشاء مجلس التعاون الخليجي عام 1981. فقد فتحت إيران أجواءها للطيران القطري، وعملت على المشاركة في سد النقص في المواد الغذائية في السوق القطري، المترتب على إغلاق حدود قطر البرية الوحيدة مع السعودية، كما وافقت على توقيع اتفاق من خلاله يتمُّ توفير ممر تجاري بري للصادرات التركية إلى قطر. إلى جانب ذلك أظهرت قطر من جهتها، تقديرها للموقف الإيراني بالإعلان عن عودة السفير القطري إلى طهران، والمشاركة في مسار الآستانة، الذي أطلقته روسيا للتوصل إلى حل تدريجي للمسألة السورية.

ولم يُخْفِ سفير قطر في الجامعة العربية، في اشتباك خطابي مع نظيره السعودي خلال جلسة لمجلس الجامعة، في12 سبتمبر2017، طبيعة التغيير في الموقف القطري من إيران عندما وصف الأخيرة بـــ"الدولة الشريفة"[1].

اندلعت أزمة الخليج في وقت باتت الرِّياض أكثر إدراكا لتعثُّر حربها في اليمن، بعد أكثر من عامين على بدء الحرب؛ وهذا ما يدفع السعودية إلى محاولة تخفيف حدة التوتر مع إيران، سيما بعد أن أظهرت الأخيرة قدرتها على التأثير في الشأن السعودي الداخلي وفي المواجهة بين السلطات السعودية والعناصر الشيعية الراديكالية، ذات الصلة بإيران، في شرق المملكة. وقد تجلّت المقاربة السعودية الجديدة للعلاقات مع إيران في الاستقبال الدافئ والترحيبي الذي وجده الحُجّاج الإيرانيون من المسؤولين السعوديين في موسم الحج الأخير، بعد أن كانت إيران أوقفت مواطنيها عن الحج في الموسم الماضي 2016. وقد ذكر مسؤولون إيرانيون أنّ السلطات الإيرانية أصدرت بالفعل تأشيرات لوفد سعودي رسمي، يُفترض أن يزور طهران للتمهيد لإعادة فتح السفارة السعودية، التي كانت أُغلِقت بعد هجمات تخريبية قام بها متظاهرون إيرانيون في جانفي 2016.

ويبدو أنّ أحد أهداف التقارب السعودي مع إيران هو البحث عن حل للوضع في اليمن، الذي أكّد مسؤول إيراني في14 سبتمبر2017، أنّه كان موضع اتصال سعودي مبكر مع طهران في

[1] تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، **تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية**، 2017/09/19، ص.6. تاريخ الدخول للموقع: 2018/01/04، في:

http://www.studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/.../170919092901799.html

ذروة تصاعد الحرب اليمنية. ولكن السبب الآخر يتعلق بلا شك بالموقف من قطر؛ حيث يَظُنّ المسؤولون السعوديون أنّ بإمكانهم ربّما التأثير على إيران ووضع حد لدعمها لقطر والتسهيلات التي قدّمتها لحركة الطيران والتجارة معها. لكن وبالرغم من مؤشِّرات التغيير في المقاربة السعودية لإيران، فثمة شك كبير في إحراز تقدم على صعيد العلاقات السعودية–الإيرانية في المدى القريب، نظرا لحجم الخلافات المتراكمة بين الدولتين[1].

وتبرز عدّة نتائج يمكن استخلاصها من الأزمة الخليجية، هي كالتالي:

- اعتراف سعودي – ولو ضمنيا– بالتفوق الإيراني في تسيير القضايا الشرق أوسطية والتعامل معها، وهذا ما دفعها (أي السعودية) للتقارب مع إيران.
- تصدُّع فكرة "الدفاع الخليجي المشترَك" وبالتالي تصدّع معه مفهوم "الأمن الخليجي المشترك"، باعتبار أنّ كل دولة خليجية في مجلس التعاون أصبحت تنظر للأخرى بمنظور الريبة والشك والترقُّب، خاصة بعد تصريح أمير الكويت في مؤتمر صحفي بواشنطن في 7 سبتمبر 2017 من استغرابه من الهجمة السعودية مع حليفاتها على دولة قطر، كما أنّ عُمان تعاطفت مع قطر وفتحت موانئها لسُفن الشحن التجارية التي تحمل بضائع لقطر. بالتالي فقد حدث شرْخ وتصدُّع في آليات قيام البيت الخليجي، وبالتالي آليات حماية الأمن المشترك لدوله.
- وبذلك يبدو –ولو مبدئيا– بأنّ الأزمة الخليجية لازالت تنتظِر حلولا توفيقية بين دولها، وهذا ما يبدو بعيدا على المدى القريب، نتيجة تمسُّك كل طرف برأيه، خاصة وأنّ هذه الأزمة فتحت الباب لإيران للدخول في ترتيبات الأمن الخليجي، وهو مطلب طالما سعت إيران لتحقيقه منذ القديم، وبذلك فستستغِلُّ الفرصة أحسن استغلال.
- ستُحقِّق إيران نصرا سياسيا في الإقليم الخليجي على حساب منافستها السعودية، باعتبار أنّها بدأت تجني بعضا من ثمار هذه الأزمة لصالحها بعد تحسُّن علاقاتها مع قطر، وَجعل هذه الأخيرة سوقا للمنتجات الإيرانية وقِبلة للتبادل السياسي بين الدولتين، ممّا سيساعد في تحسين الاقتصاد الإيراني ولو جزئيا. خاصة وأنّ كُلًّا من الكويت وسلطنة عُمان غيّرتا موقفهما من إيران، وفتحتا الباب أمامها للتعامل والتعاون في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية، ....

[1] نفس المرجع السابق،ص.4.

الفرع الرابع: الاتفاق النووي الإيراني وَانعكاساته على دول الخليج

مرّ الاتفاق النووي الإيراني بعدّة جولات تفاوض قبل الوصول لتوقيع الاتفاق النهائي، بين كل من إيران وَالدول الست، وَذلك نظرا للاختلاف حول منطلقات البرنامج النووي وأسباب سعي إيران للحصول على التكنولوجيا النووية، بين كل من إيران والمجتمع الدولي .

-**المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني:** في نهاية شهر نوفمبر 2013، وبعد نحو ستة أشهر على الانتخابات الرئاسية الإيرانية، توصّلت إيران مع مجموعة 5+1 إلى توقيع ما سُمِي بــ"إطار التعاون" يكون قاعدة للتفاوض لحل مشكلة البرنامج النووي الإيراني. وقد واجهت محاولات التفاهم مع إيران وتوقيع اتفاق نهائي معها صعوبات وعراقيل منذ التوقيع على أحرف اطار التعاون الأولى، وقد حاول الطرفان الأمريكي الإيراني تسويق الاتفاق لمواجهة المعتَرضِين عليه، بأنّه سيؤدي إلى صيغة " رابح – رابح" أي ليس هناك من سيخسر من هذا الاتفاق[1].

وترافقت المفاوضات التي استمرت سنة وبضع أشهر حتى مارس 2015 مع حالات من مد وَجزر من التفاؤل وَالتشاؤم، بين من اعتبر أنّ إيران والولايات المتحدة ذاهبتان إلى تطبيع شامل للعلاقات، وبين من اعتبر أنّ مثل هذا الاتفاق لن يحصل لأسباب تخُصُّ كلا البلدين ولضغوط إقليمية من حلفاء واشنطن تحديدًا، ممّن لا يرغبون في الاعتراف بحق إيران النووي (إسرائيل)، وممّن لا يريدون الاعتراف بنفوذ إيران عبر التسليم بحقها النووي (السعودية) [2].

ومنذ إعلان اطار التعاون الأولي بين إيران ومجموعة 5+1 في 24 نوفمبر 2013، كانت إسرائيل أبرز المعترضين على هذا الاتفاق، الذي وصفه رئيس وزرائها "بنيامين نتانياهو" بأنّه **غلطة تاريخية** وليس "انجازا تاريخيا"، وقال "إنّ إسرائيل تشعر بمخاوف من اتفاق جنيف مع إيران..." . وَردّ وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" بالقول: "إنّ اتفاق جنيف النووي هو اتفاق جيد، وأنا مقتنِع أنّنا قمنا بأول خطوة صلبة جعلت العالم وإسرائيل أكثر أماناً". في حين طمأن الرئيس الأمريكي "أوباما" إسرائيل وتعهّد بتصعيد العقوبات والاستعداد لشنٍّ هجوم على مواقع عسكرية إيرانية، إذا فشلت طهران في الالتزام بتعهداتها بنصوص الاتفاقية الانتقالية[3].

ب-الموقف الخليجي من الاتفاق النووي الإيراني: ينبغي التمييز بين موقف مجلس التعاون

[1] ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،ص . 127، 128.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 128.
[3] المرجع نفسه، ص.130.

الخليجي، وَموقف دول الخليج من هذا الاتفاق. فبالنسبة لموقف مجلس التعاون الخليجي كمؤسسة إقليمية، فقد غلب عليه فكرة "الموافقة المشروطة" حيث رحّب المجلس الوزاري الخليجي خلال اجتماعه في الكويت 27 نوفمبر الماضي (2017) بالاتفاق بين الدول الكبرى وإيران يشأن برنامجها النووي، على أن يكون مقدمة للتوصل إلى حل شامل لهذا الملف. أمّا بالنسبة للمواقف الخليجية الفردية، لا يوجد موقف خليجي موحد من هذا الاتفاق، فثمة تباينات واضحة فيما بينها اتجاه اتفاق جنيف، حيث سارعت الإمارات والكويت وقطر والبحرين للترحيب بهذا الاتفاق، وتمت الإشادة به بدرجات متفاوِتة [1].

وقد أكّد رئيس دولة الإمارات الشيخ "خليفة بن زايد" خلال كلمته بمناسبة العيد الوطني لدولة الإمارات، ترحيب الإمارات بما توصّلت إليه طهران والقوى العالمية من اتفاق تمهيدي حول البرنامج النووي. كما أكّد وزير الخارجية البحريني الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة" –في مؤتمر صحفي– عقِب اختتام الاجتماع الثالث لوزراء خارجية مجلس التعاون ودول رابطة أمم شرق آسيا "الآسيان" في المنامة في 26 نوفمبر 2017، "إنّ الاتفاق النووي مع إيران يصبُّ في استقرار المنطقة". وأشار وكيل وزارة الخارجية الكويتية في تصريحات لوكالة الأنباء كونا "نأمل أن يشكِّل هذا الاتفاق بداية ناضجة لاتفاق دائم ينزع فتيل التوتر ويحفظ للمنطقة أمنها واستقرارها" [2].

ولكن دول الخليج تتخوّف من نتائج هذا الاتفاق النووي، لأنّه في نظرها سيساهم في تدعيم دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط ككل، وأنّه لم يُراعِ هواجس وتخوفات دول الخليج من تبِعاته، وهذا ما أشار إليه رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشورى السعودي "عبد الله العسكر" في شهر نوفمبر 2017 قائلا: "أخشى أن تكون إيران ستتخلّى عن شيء في برنامجها النووي لتحصُل على شيء آخر من القوى الكبرى على صعيد السياسة الإقليمية، أشعر بالقلق بشأن إتاحة مساحة أكبر لإيران أو إطلاق يدها أكثر في المنطقة" [3].

كما نجد التخوف الخليجي كذلك ينبع من أنّ هناك ملفات عالقة بينها وبين إيران، تتّمثل في الحدود البحرية الساخنة، فليس بخاف أنّ هناك جزر ترى دول الخليج أنّها من حق سيادة دولة الإمارات، لكنّها مُحتلَّة من قِبل إيران، وهي طنب الكبرى وطنب الصغرى وَأبو موسى، وقد تمّ

---

[1] محمد عز العرب، "التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج"،(**مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 62، جانفي – مارس، 2015)، ص، ص. 130، 132.

[2] نفس المرجع السابق، ص. 131.

[3] المرجع نفسه، ض. 132.

تغيير أسمائها في الأشهر الأخيرة من حكم "محمود أحمدي نجاد" إلى أسماء إيرانية. يُضاف إلى ذلك وجود مناطق متُنازَع عليها في الحدود البحرية بين عدد من دول الخليج العربية الست وَإيران، وهي تحوي ثروات نفطية وَغازية ضخمة تحت سطح مياه الخليج العربي. وَهناك خشية حقيقية ومُبرَّرة من احتمال أن تُثير إيران هذه النزاعات في المستقبل[1].

كما أنّ دول مجلس التعاون الخليجي قد اعتبَرت من ناحية أخرى الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الغربية، انهاءً لهواجس حرب خليجية رابعة في المنطقة كان سيناريو حدوثها وشيكًا، انطلاقا من التصريحات الأمريكية وَالإسرائيلية في حال لم توقِف إيران تخصيبها لليورانيوم، وَمحاولتها الوصول لتصنيع القنابل النووية، خاصة وَأنّ تأثيرات تلك الحرب –التي كانت مُتَوقَّعة– ستكون نتائجها وخيمة ليس على دول الخليج فحسب بل على كل دول الشرق الأوسط، بما فيهم إسرائيل وَالمصالح الأمريكية في المنطقة، كما أنّ منطقة الخليج والشرق الأوسط اكتفت من نتائج الحروب السابقة في المنطقة وَالتي لا تزال آثارها السلبية لحد الآن، إضافة إلى ثورات الربيع العربي التي لم تُحسَم نتائجها لحد الساعة.

المبحث الثاني: الدور الإيراني في العراق بعد الحرب الباردة

نظرا للخصوصية التي يتميّز بها العراق في الاستراتيجية الإيرانية، تمّ إفراد مبحث كامل لهذا المتغير ولم يتم دمجه ضمن المبحث السابق، المتعلّق بالدور الإيراني في الدائرة الخليجية، على الرغم من أنّه من الناحية الواقعية وَالجغرافية يعتبر العراق جزءًا من الدائرة الخليجية.

وسيتمّ في هذا المبحث معالجة الدور الإيراني في العراق ضمن المعطيات الدولية لما بعد الحرب الباردة؛ وسنُركِّز في المطلب الأول على تحديد طبيعة العلاقات الإيرانية العراقية في فترة ما قبل الحرب الباردة؛ وفي المطلب الثاني سنحلِّل الدور الإيراني في العراق بعد الحرب الأمريكية عليه أي بعد سنة 2003، أمّا في المطلب الثالث فسنركّز في تحليلنا على الدور الإيراني في العراق في مرحلة ما بعد الانسحاب الأمريكي منه أي بعد 2011؛ والتي تزامنت مع بداية التحولات السياسية أو الثورات العربية في دول من الوطن العربي، وهو ما زاد من نفوذ ودور إيران في العراق خاصّة وأنّها – في ظل التجاذب العربي في مأزق الثورات العربية؛ والتي ساهمت في زيادة التدخل الخارجي في الشرق الأوسط– استغلّت الفرصة لصالح تحقيقها أهدافها ضمن إقليم الشرق الأوسط.

[1] محمد الرميحي، "خديعة تشامبرلين، الهواجس الخليجية من تفاهم نووي إيراني- أمريكي"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، جانفي، 2014)، ص.63.

المطلب الأول: العلاقات الإيرانية العراقية قبل الحرب الباردة

يشير تتبُّع جذور العلاقات بين إيران والعراق إلى أنّها ارتكزت على أسس هشة، غلب عليها طابع عدم الاستقرار والتوتر المتبادل. فقد شهدت فترة ما قبل قيام الثورة الإسلامية في إيران علاقات طيبة بين البلدين تحت شعار "عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، وكان أبرز مظاهر تلك العلاقات القيود التي فرضها العراق على نشاط رجل الدين الإيراني "آية الله الخميني"، الذي ظلّ مُقيمًا فيها ما يُقارِب الــ 15 عامًا، إلّا أنّه ما إن حقَّقت الثورة الإيرانية انتصارها في عام 1979، حتى عرفت العلاقات بين البلدين فتورا ثمّ توترا فعداءً[1] .

يُعدُّ العراق من بين أهم المصادر الجيو- اقتصادية الرئيسة في الشرق الأوسط، وَيُعد كذلك في منظور الاستراتيجية العالمية مركز الحزام الاستراتيجي الشرق اوسطي، وَذلك من خلال موقعه الجغرافي المتميز. إذ يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي [2].

وليس بوسع المتتبِّع للشؤون الجيوستراتيجية للدول إلّا أن يعُدَّ العراق أحد أهم مفاصل التحكم في منطقة الشرق الأوسط، ومن خلالها إلى العالم، ليس لكونه حسب وصف "ديك تشيني" Dick Cheney نائب الرئيس الامريكي السابق بوش(يحتوي على10% من احتياطيات النفط العالمية) بل للمقومات المختلفة التي انفرد بها، والتي منها أنّه يمُثِل علامة جيواسراتيجية بارزة في منطقة الخليج العربي ومضايقها العالمية المهمة من جهة، وَإيران واتصالها بالبحر الأبيض المتوسط عن طريق العراق وسوريا من جهة اخرى.

أنّ موقعه الفلكي حسب خطوط الطول والعرض العالمية يمُثل اضافة نوعية أسبغت عليه صفة الجسر الجوي الرابط بين إفريقيا وآسيا في قسمها الشرقي، وبين دول الخليج وَأوروبا عبر سوريا وتركيا. هذا الموقع يعطي العراق أهمية استثنائية في النظريات الجيوبوليتكية الحديثة التي ترى أنّ من يتحكم في نفط الشرق الأوسط يتحكم في اقتصاديات العالم ومن يتحكم في اقتصاد العالم يتحكم في العالم [3].

كذلك يتمتَّعُ العراق بخيارات استراتيجية عدةStrategic options، إذ بفعل موقعه في قلب

[1] محمد، بدري عيد وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص . 176.
[2] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص.330.
[3] عبد الجبار أحمد عبد الله وحسين، مزهر خلف، "الدور الإقليمي العراقي المنتَظَر"، (**مجلة العلوم السياسية** العدد 18، 2016)، ص،ص. 54، 55.

الشرق الأوسط فإنّه يستطيع أن يقيم ذراعا عسكريا جيوستراتيجيا ممتداً من بحر قزوين إلى البحر المتوسط، بالتعاون مع روسيا من الشرق وإيران في الوسط وسوريا في الغرب. وَهذا الذراع يُشكِّل نقطة انقطاع في خط الوصل بين قوات حلف شمال الأطلسي في تركيا ومضيق هرمز في الخلي، مروراً بالعراق ودول الخليج، كذلك فإنَّ هذا الذراع يمُثل اعاقة للحركة الإسرائيلية شمالاً عبر البحر المتوسط وصولاً إلى الحليف التركي، ويعطي ميزة الوجود أو الحضور لروسيا في المياه الدافئة، ويوفِّر مراقبةً دقيقة لحركة الحلف الأطلسي في أهم البحار الدولية. وَمن ثَمّ فإنَّ السيطرة المباشرة في العراق ستُعطي القدرة على كسر الذراع في نقطة الوصل بين محوريه الشرقي والغربي. كما أنّ العراق يمُثل بالنسبة للولايات المتحدة الركيزة التي كانت يوما ما حائط الصّد الإقليمي للإتحاد السوفياتي في ثلاثية حِلْف بغداد عام1955، وَاليوم ليس هناك من قوة منافسة للولايات المتحدة اقليمياً سوى إيران، وبهذه المنافسة يعطي موقع العراق أهمية استثنائية للوجود الأمريكي في المنطقة [1].

وَقد مثّلت مسألة التباين القومي والمذهبي إلى جانب الاختلاف الأيديولوجي، وطبيعة التوجهات الخارجية إضافة إلى السعي نحو لعب دور المهيمن الإقليمي في الشرق الأوسط، أهم نقاط الخلاف وأحيانا التباعد بين النظامين الإيراني والعراقي، وذلك منذ تأسيس الدولة العراقية مع مطلع العشرينات من القرن العشرين.

مع ذلك عرفت العلاقات الإيرانية العراقية مرحلة من التقارب بشكل واضح، وذلك منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. ودعّم هذا التقارب بانضمام الدولتين إلى حلف بغداد سنة 1955 ليشكّلا بذلك محور تحالف في صف الولايات المتحدة وبريطانيا في مواجهة المد الشيوعي مع بداية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي.

اعتبرت إيران وَلفترات زمنية طويلة العراق على أنّه دولة مجاورة لها وأكثر دولة معرقلة للدور الإيراني ضمن إقليم الشرق الأوسط، وَذلك من خلال التطور التاريخي للتدخلات العراقية في دول الجوار. فقد كان العراق سببا في حربين إقليميتين الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، والثانية التدخل أو الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990، وَنتج عن هذه الحرب الثانية التدخل الواضح للقوى الدولية ضمن إقليم الشرق الأوسط، خاصة التدخل الأمريكي من خلال وضع قواعد عسكرية في المنطقة، حمايةً للسلم والأمن الدوليين.

[1] نفس المرجع السابق، ص. 56.

الفرع الأول: الحرب العراقية الإيرانية

كانت علاقات إيران مع العراق سيئة قبل قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وكان شاه إيران يساعد على نقل الأسلحة الإسرائيلية والأمريكية في شمال العراق، وبالرغم من أنّ العراق قد قبل بتوقيع اتفاقية الجزائر مرغما في عهد الشاه، فإنّ الجمهورية الإيرانية قد دعمت حزب الدعوة الشيعي العراقي من أجل معارضة حكم السنة في بغداد، كما دأبت إذاعة طهران على حث الشيعة في جنوبي العراق على مقاومة حكم صدام حسين، واللجوء إلى العنف عند الحاجة [1]. وذلك في إطار توجه إيران الإقليمي من خلال فكرة تصدير الثورة للخارج.

وقد تزامن قيام ونجاح ثورة إيران الإسلامية سنة 1979، مع وصول الرئيس العراقي الراحل "صدّام حسين" للحكم في العراق بعد انقلاب سلمي (أو كما يُطلَق عليه الانقلاب الأبيض) على الرئيس العراقي الأسبق "أحمد حسن البكر". وقبل أن تستقرَّ الأوضاع السياسية في الدولتين؛ أخذت كل واحدة منهما تتّهِم الأخرى، بحيث اتهمت إيران "صدّام حسين" بإعدام رموز الشيعة المعارِضين له في الداخل العراقي؛ أمثال "محمد باقر الصدر"، كما اتّهم الرئيس "صدّام حسين" إيران باللعب بورقة الشيعة في دول الجوار وَمحاولتها تصدير ثورتها للخارج، وهذا كلُّه كان سببه نزوع كل من الدولتين الإيرانية والعراقية للزعامة والهيمنة الإقليمية في الشرق الوسط. ما ترتَّب عنه في النهاية نشوء حرب بين الطرفين دامت ثماني سنوات من 1980 إلى 1988؛ كانت آثارها مُدمِّرةً وسلبية على كل منهما في مختلف المجالات.

فتهيّأت بذلك الأوضاع لبداية حرب بين البلدين كانت خسائرها كبيرة على الطرفين، بدأها صدّام حسين بمهاجمة الأراضي الإيرانية عام 1980 ودامت ثماني سنوات كاملة، قُدِّرَ خلالها القتلى الإيرانيون بين 420 و580 قتيلا مقارنة بــ 300 ألف عراقي، إضافة إلى الكلفة المالية للحرب والتي قدّرت بــ 1000 بليون دولار أمريكي.

ولم تنته الحرب بين إيران والعراق بمعاهدة سلام بين الدولتين، بل حصل ذلك عن طريق قبول الطرفين لقرار مجلس الأمن الدولي 598 والذي أقرّ وقف إطلاق النار في عام 1988، لذلك بقيّت عدّة بنود جوهرية غامضة للطرفين خاصة فيما يتعلق بترسيم الحدود والسيادة على شط العرب. وَبقيت العلاقات الإيرانية العراقية متوترة بمرور الوقت باعتبار أنّ كلا الدولتين لهما وزن إقليمي في المنطقة، وتسعى كل واحدة منهما لبسط نفوذها الإقليمي كي تصبح القوة الوحيدة على

[1] نزار عبد القادر، السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية، مرجع سبق ذكره.

حساب الأخرى. ومن بين القضايا التي كانت عالقة بين الدولتين ضمن هذه الفترة نجد:

– **ملف إيواء المعارضة:** يعتبر هذا الملف من أكثر الملفات الخلافية بين الدولتين، إذ تستخدم كل دولة ورقة المعارضة لإحراز مكاسب إقليمية ودولية على حساب الأخرى. فاستضافت إيران "المجلس الأعلى للثورة الإسلامية" في العراق بقيادة "محمد باقر الحكيم" عام 1984، وهو من أهمّ حركات المعارضة العراقية التي كانت تهدف لإسقاط نظام صدّام حسين. وبذلك (بإيواء إيران للمعارضة العراقية) استطاعت شن هجمات عسكرية ناجحة على مواقع عسكرية وسياسية في بغداد كما شاركت المعارضة العراقية في الحرب إلى جانب إيران وضد العراق.

أمّا في العراق فتتمركز منظمة "مجاهدي خلق" الإيرانية المعارضة لإيران وتتلقى تدريبا قتاليا قاسيا وتمتلك المنظمة دبابات ومدفعيات[1]. فهذه المنظمة منذ عام 1982 كانت وَلا تزال التهديد الإرهابي الداخلي من الدرجة الأولى بالنسبة لطهران، فهذا التهديد المباشر كان يشكل الهاجس النفسي الأكبر لدى القيادة الإيرانية، وهي تشكّل عبئا على قوات الأمن الإيرانية [2].

– **ملف أسرى الحرب:** تشكل قضية أسرى الحرب والمفقودين العراقيين والإيرانيين إحدى العقبات الرئيسية أمام تطبيع العلاقات بين البلدين. ويتبادل البلدان الاتهامات بهذا الشأن وكذا المفقودين نتيجة اختلاف التقديرات المتبادلة لأعدادهم فيما بين الطرفين.

– **قضية تعويضات الحرب:** تعتبر قضية تعويضات الحرب على رأس أولويات النظام الإيراني، فإيران ترى أنّ الشعب الإيراني لم يستوف حقوقه رغم القبول بالقرار 598 الخاص بوقف إطلاق النار بين البلدين، على اعتبار أنّ النظام العراقي هو المتسبب الأول في تلك الحرب التي أحدثت خسائر اقتصادية بالغة إضافة إلى خسائرها البشرية.

وتتداخل مع قضية التعويضات الإيرانية قضية الطائرات التي أودعها العراق لدى إيران عشية حرب الخليج الثانية، خشية أن تتعرض للقصف والتدمير وتربط طهران بين إعادة الطائرات العراقية والحصول على تعويضات من العراق أو استقطاع ثمن الطائرات العسكرية والمدنية من هذه التعويضات [3].

---

[1] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص.23.

[2] سيد حسين موسوي، "لماذا الحياد الإيراني"، (**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 112، خريف 2003)، ص.7.

[3] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص.24.

الفرع الثاني: موقف إيران من أزمة الخليج الثانية

ينقسم الموقف الإيراني من أزمة الخليج الثانية 1990- 1991 إلى مرحلتين، الأولى ما بين الساعات الأولى للغزو العراقي للكويت 02 أوت 1990 وحتّى 15 أوت 1990، حيث ركّزت إيران خلال هذين الأسبوعين على إدانة الغزو بل وحتى تأييد الحل العسكري الدولي لإخراج العراق من الكويت، أمّا المرحلة الثانية فتبدأ من منتصف شهر أوت حتى نهاية الأزمة في فيفري 1991، وخلال هذه الفترة بدأت إيران تركز على إدانة التواجد العسكري الكثيف للقوات الدولية وبخاصة الأمريكية، وحسب إيران فإنّ هذا التواجد يتجاوز تحرير الكويت من الاحتلال العراقي ويستهدف في النهاية ترسيخ وتثبيت الوجود العسكري الأمريكي وكذا تهديد الثورة الإسلامية [1].

ويرجع تغيُّر الموقف الإيراني هذا نتيجة مبادرة عراقية قدمت إلى إيران، لتأمين حيادها الكامل مع الاعتراف من جديد باتفاقية الجزائر الموقعة عام 1975، بشأن منطقة شط العرب وتحجيم مشكلة المعارضة [2]. وكذا اقتراح العراق على إيران إنشاء مجلس للتعاون الاقتصادي – إيراني عراقي – للتفاهم حول إدارة شؤون الخليج، باعتبار أنّ البلدين هما أكبر وأُقوى دول المنطقة، وبعدما أبلغ الرئيس العراقي طهران بموافقته على جميع الشروط المطلوبة لإقرار السلام بين البلدين، فإنّه تعهّد بتعويض إيران عمّا أصابها خلال سنوات الحرب بمبلغ 250 بليون دولار [3].

غير أنّه وإن كانت أزمة الخليج الثانية قد تسبّبت في خسائر إيرانية منها على سبيل المثال، نزوح اللاجئين العراقيين بسبب الحرب إلى الأراضي الإيرانية إلاّ أنّ إيران قد استطاعت استثمار تلك الأزمة لخدمة مصالحها. وخاصة اتجاه الدول العربية والخليجية وساعدت إيران على إنهاء العزلة المفروضة عليها، فضلا عن استفادتها من الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، لتهريب النفط العراقي عبر جزيرة "كيش" الاستراتيجية كنقطة لتمرير عمليات النقل السريع للنفط العراقي إلى سفن تستطيع الإفلات من نطاق الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: الدور الإيراني في العراق بعد الحرب الأمريكية عليه.

كانت طبيعة العلاقة بين إيران وَالعراق تسير في أغلب مراحلها في إطار التنافس الإقليمي محاولَةً من كل منهما الوصول للعب دور المهيمن الإقليمي في المنطقة. لكن وبعد الغزو الأمريكي

---

[1] عبد الله فهد النفيس، "إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ 1978- 1998"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 137، جويلية 1999)، ص.62.
[2] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص.25.
[3] فهمي هويدي، **العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق**، بيروت: دار الشروق، 1992، ص.9 .

للعراق سنة 2003، تغيّرت الأوضاع وَأصبحت اللعبة الإقليمية بيد إيران، نتيجة اسقاط حكم "صدّام حسين" –الذي كانت تعتبره إيران العدو اللدود لها في الشرق الأوسط–. وكذا بعد الانسحاب الأمريكي من العراق سنة 2011، كما ساهمت التحولات السياسية أو ثورات الربيع العربي التي حدثت في بعض الدول العربية في إعطاء إيران الفرصة للبروز ولعب دور إقليمي واضح في الشرق الأوسط من خلال قضايا مختلفة منها: القضية العراقية، والتي ركّزت فيها إيران على دعم الشيعة خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق، وسعت أن يكون على رأس الحكومة العراقية رئيس شيعي، ما سهّل عليها (إيران) زيادة نفوذها فيه، وبالتالي إطلاق يدها في مختلف تعاملاته الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية، بلعبها على وتر الطائفية فيه.

الفرع الأول: الأهداف الأمريكية من الحرب على العراق سنة 2003

بدأت واشنطن خطواتها صوب الموضوع العراقي بإرسال "ديك تشيني" نائب الرئيس الأمريكي، إلى منطقة الشرق الأوسط في مارس 2002 في زيارة شملت 11 دولة عربية إضافة إلى تركيا وإسرائيل، من أجل حشد تأييد مبكر للحرب ضدّ العراق غير أنّ تلك الزيارة انتهت بفشل كبير أعاد فرملة السياسة الأمريكية، نتيجة إجماع الدول العربية وتركيا على رفض أي تحرُّك عسكري ضد العراق وتوجيه الإدارة بدلا من ذلك إلى تركيز الجهد على القضية الفلسطينية [1].

وقد اعتُبِرت الحرب الأمريكية على العراق بمثابة ميدان اختبار لتحولات ثلاث رئيسية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، تمثّلت في: تبنِّي معادلة ثلاثية جديدة تقوم من ناحية على تحوُّل استراتيجية الأمن القومي الأمريكي من الاعتماد على مفهوم الردع والاحتواء إلى الاعتماد على مفهوم العمل الوقائي، باعتباره الركيزة الأساسية في هذه الاستراتيجية إلى جانب تطوير بنية القوات المسلَّحة الأمريكية من ناحية ثانية، من خلال الاستفادة إلى أقصى درجة ممكِنة من التطور في التكنولوجيا العسكرية وَبالذات في مجال الاتصالات والقوة النارية وَالتوجيه الدقيق، سعيًا إلى إقامة هيكل جديد أكثر تطورًا للقوة العسكرية الأمريكية بما يزيد من تفوق هذه القوة على أي قوة عسكرية مناوِئة، بينما يتمثّل الضلع الثالث في تطور الفكر الاستراتيجي الأمريكي في تبنِّي نظريات قتالية جديدة [2].

شكّلت هذه الحرب من ناحية تطبيقا لمبدأ العمل الوقائي كما عكست تبلور فكر عسكري أمريكي جديد، يقوم على الاستفادة من التطور التكنولوجي الضخم الذي تتمتَّع به الآلة العسكرية

---

[1] علي عبد الصادق، مرجع سابق، ص37.

[2] أحمد ابراهيم محمود، "حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية 2003)، ص. 112.

الامريكية، وَلا سيما من حيث ما يوفره هذا التطور من عناصر الخفة وَسرعة الحركة وَكثافة النيران وَدقَّتها الشديدة. وَفي الوقت نفسه شهدت الحرب نظريات قِتالية جديدة، تقوم على تطبيق مبدأ الأسلِحة المشتركة بطريقة أكثر تكاملا، كما اتّسم أداء القوات الأمريكية بالقدرة على المبادرة السريعة للتعامل مع المستجدات غير المتوقعَة في مسرح العمليات [1].

وقد كان احتلال القوات الأمريكية للعراق سنة 2003، من ضمن مشروع أمريكي أعدَّه فريق المحافظين الجدد في واشنطن، لإحكام السيطرة على منابع ومصادر النفط والغاز في العالم، وَطُرق امدادها البرية والبحرية في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى [2].

كما هدفت الولايات المتحدة من حربها على العراق إلى تثبيت وجود الكيان الصهيوني، وتصفية القضية الفلسطينية عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد، وجَعْل هذا الكيان سيِّدًا عليه، ومثل هذا الهدف يتحقَّق عبر السيطرة على العراق وتطويق الدول التي تعارض المشروع الأمريكي وتُقَاوِم إسرائيل [3].

وقد كان للحرب الأمريكية على العراق (التي اعتبرها كثير من المحللين والمهتمين بالشؤون السياسية غير عادلة) ذرائع مختلفة سعت الإدارة لتبريرها واقناع المجتمع الدولي بها، منها ما يتعلّق بتلفيق تهمة امتلاك النظام العراقي السابق لأسلحة الدمار الشامل، ومنها ما يتعلق بإيجاد نظام ديمقراطي يقوم على أساس احترام حقوق الإنسان ويكون نموذجاً يحتذى في المنطقة في إطار استراتيجيتها التي تقوم على الفوضى البنَّاءة. وفي حقيقة الأمر فقد ارتبطت هذه الحرب بتحقيق المصالح الأمريكية في الجانب الاقتصادي، والذي يرتبط بالدرجة الأولى بما يمتلكه العراق من ثقل اقتصادي مهم ومؤثر لما يحتويه من احتياطات نفطية هائلة، تمكِّنُه من توزيع ثرواته النفطية على حصص سنوية، مع قدرات غير مكتشفة تؤهِّله لحمل راية الرِّيادة في سوق النفط العالمي. لهذا جاء الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام2003، الذي لم يكن بعيداً عن الأهداف الاستراتيجية التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في إقليم الشرق الأوسط.

وقد خطّطت الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلالها للعراق للبقاء فيه لمدة طويلة، واعتمادها على استراتيجية جديدة تقوم على نقل مركز ثقلها العسكري في الخليج العربي إلى العراق، لمواجهة مهمات جديدة نجمت عن متطلّبات ما بعد الحرب الباردة، ولا سيّما في إطار الرد

[1] نفس المرجع السابق، ص. 112.
[2] علي عبد فتوني، **العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد**، ط1، لبنان: دار الفارابي، 2014، ص. 125.
[3] نفس المرجع السابق، ص.126.

على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وجعل العراق ركيزة أساسية لوجودها العسكري، ليس فقط في منطقة الخليج العربي بل وفي منطقة الشرق الأوسط، وفي منطقة "المربع الاستراتيجي" والذي يقع العراق في القلب منه، والتي تضمُّ الخليج العربي وشمال غرب آسيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ممّا يُتيح لها مواجهة الدول المعادية لها وهي بالتحديد إيران وسوريا، وَتعديل ميزان القوى في دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، من خلال الإطاحة بنظام حكم معادي للولايات المتحدة، فضلاً عن السيطرة على النفط العراقي، إذ قال نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "بول وولفويتز*": "إنّ السبب الأساسي في غزو العراق على حين التعامل مع كوريا الشمالية دبلوماسيًا هو أنّ العراق يسبح على بحر من النفط"[1].

وَيُضيف "وولفويتز" قائلا: "إنّ العدوان على العراق لم يكن ينبغي أن يقتصِر على الإطاحة بنظام صدّام حسين فقط، بل ونشر الديمقراطية في العراق وبقية الدول العربية حسب المعاني والقيم الأمريكية، استنادا إلى استراتيجية الأمن القومي الأمريكي المتمحورة على مذهب السيطرة الأمريكية الأحادية على العالم[2] ".

الفرع الثاني: الاستراتيجية الإيرانية في العراق بعد الحرب الأمريكية عليه

بحكم الموقع الجغرافي لطهران فإنّ التطورات والتفاعلات الجارية ضمن إقليم الشرق الأوسط وغرب آسيا، تدخل في نطاق المجال الحيوي لإيران، لذا تعد إيران منغمسة تلقائيا وبشكل مباشر ودائم في التطورات والأحداث التي تجري بخصوص العراق، الذي يقع في قلب ذلك المجال الحيوي لإيران. وبذلك فقد اتّبعت إيران منذ البوادر الأولى للحرب الأمريكية على العراق سياسة سمَّتها **(الحياد النشط)**.

وقد ارتكزت سياسة الحياد النشط الإيرانية على النقاط التالية:

- لا قتال ضدّ القوات الأمريكية ولا عرقلة لعملياتها.
- لا مشاركة في العمليات العسكرية ضدّ العراق.
- لا قتال إلى جانب القوات العراقية.

* وهو باحث أمريكي ويطلق عليه اسم "مهندس مذهب الهيمنة الأمريكية".

[1] منهل الهام عبدال عقراوي وآخرون، **العلاقات التركية- الإيرانية، دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية**، ط1، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015، ص. 301.

[2] مي قناوي علي، **الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق، دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014، ص. 244.

ومع ذلك، فقد أدانت الحرب وَدعت إلى عدم حصولها ليس لانسجام ذلك مع مواقف دول المنطقة والعالم فقط، بل لمخاوف إيران الحقيقية من تمدّد أمريكي جديد على حدودها إلى جوار منابع النفط وَطُرُق تصديره، بعد التمدّد في أفغانستان وبعض دول آسيا الوسطى بِمُحاذاة بحر قزوين وَثرواته، ومن المؤكد أنّ إيران تُدْرِك مخاطر التهديد المُقبِل بعد العراق [1].

ولهذا، فإنّ سياسة الحياد النشط التي أعلنتها إيران وأكّدتها مرارا على لسان كبار مسؤوليها، خاصة الرئيس "خاتمي" ووزير الخارجية "كمال خرازي" ووزير الدفاع "علي شمخاني"، تعني أمرين أولهما: الحياد الكامل بين الطرفين المتصارعين بالإعلان عن عدم تقديم أي مساعدة للولايات المتحدة أو العراق، وعدم السعي لتحقيق مكاسب على حساب العراق، وثانيهما القيام بدور فعّال لمنع وقوع تلك الحرب[2].

على الرغم من رفض إيران الحرب على العراق وتنديدها بها، فأنّها على المستوى الرسمي والعلني أبدت ترحيبا واضحاً بالمتغيرات السياسية التي جرت بعد الحرب، وعدّتها بداية جيدة لعودة الاستقرار والعلاقات السياسية مع العراق، إذ أنّ سقوط (العدو التقليدي) بنظر إيران –العراق– بيد عدو أقوى هو الولايات المتحدة أربك الموقف الإيراني ما بين الوقوف إلى جانب العراق في محنته، وبين التّدخل في شؤونه بغية دعم مصالحها وحماية أمنها من خطر تراه قادما لا محالة، وذلك بوجود قوات الاحتلال الأمريكية في جوارها المباشر[3].

وقد اعتمدت إيران استراتيجية نبعت من قناعات إدراك صناّع القرار فيها على ضوء المتغيرات الجديدة التي نتجت عن احتلال العراق، تمثّلت أساسا في:

– **سياسة الانحِياز الحرج:** اتبعت إيران هذه السياسة عندما وجدت أنّ مصالحها سوف تتضرّر، وبالتالي أرادت الانفتاح على الولايات المتحدة على الأقل لدرء المخاطر المتوقَّعَة من جانب الولايات المتحدة عليها، وفي الوقت نفسه تتجنَّب أي مواجهة مع العراق أو إثارة أي خلافات او مواجهات يمكن ان تُفَسَّرَ بأنّها انحياز إيراني للجانب الأمريكي.

– **سياسة مواجهة التداعيات:** اتبعت إيران هذه السياسة بعد أن تأكّدت بأنّ الهدف الأمريكي ليس الإطاحة بالنظام السابق في العراق، وَإنّما يتعدّى ذلك ليشمل النظام في سوريا وَإيران، إذ تزايد

---

[1] منهل الهام عبدال عقراوي وَآخرون، مرجع سبق ذكره، ص. 313.
[2] علي عبد الصادق، مرجع سبق ذكره، ص.38.
[3] محمد بدري عيد و آخرون، **الخليج في سياق استراتيجي متغير**، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 180، 181.

تهديد صقور الإدارة الأمريكية الذين اعتبروا أنّ الدور التالي سيكون من نصيب إيران، وَأنّ الولايات المتحدة على استعداد لمسانَدة ما اعتبرته نضال الإيرانيين من أجل نيل حريتهم، وَقد دفعت هذه التهديدات الأمريكية المباشرة الإيرانيين إلى بلورة السياسة اللازمة لمواجهة تداعيات ما بعد الحرب على العراق[1].

وقد اعتبرت إيران العراق بمثابة عمق أمني لها، ما جعلها تستخدمه كورقة ضغط من طرفها للتعامل مع الجانب الأمريكي للمناورة والتفاهم حول قضايا أخرى تهمّ أمنها القومي ومصلحتها الوطنية، خاصة برنامجها النووي.

وقد بدا واضِحًا أنّ إيران اختارت عنصر الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الورقة العراقية للمساومة على قضايا أخرى مثل برنامجها النووي ومكانتها في الشرق الأوسط، وقد برز التأثير الإيراني في العراق في هذه المرحلة من خلال مؤشرين، هما:

- الأول: أنّ أعمال العنف في العراق تتصاعد كلّما توتّرت العلاقات الإيرانية- الأمريكية.
- الثاني: أنّ الولايات المتحدة الأمريكية وَإيران تحاورتا بشأن العراق ثلاث مرات عام 2007، مع الأخذ في الاعتبار أنّ المساندة الإيرانية لبعض الشخصيات والقوى العراقية هي جزء من استراتيجية بعيدة المدى تتعلّق بالمواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، وَبممارسة النفوذ على الدول العربية وبخاصة الخليجية منها انطلاقًا من الأراضي العراقية من جانب آخر. فقد تحسَّبت إيران كثيرًا للحظة التي ستلي انسحاب معظم القوات الأمريكية من العراق، وكان أهمها أن تكون حكومة العراق التي ترِثُ هذا الانسحاب ليست صديقة فحسب، بل شريكةً لها على أقل تقدير[2].

الفرع الثالث: مكاسب إيران من الحرب الأمريكية على العراق.

أرادت الإدارة الأمريكية – كما هو مُعْلن في الإعلام الأمريكي- أن يكون الاحتلال أو الحرب على العراق مُختبَرًا لنقل الديموقراطية الأمريكية؛ أي تخريب الدولة (فوضى خلّاقة) لإعادة تركيبها كما تريدها إدارة بوش وإسرائيل. أي بما يتناسب مع مصالحهما وهي واحدة. لكنّ الوقائع على الأرض أفرزت التفتت الاجتماعي والتشرّد وَالعصبيات العِرقية وَالطائفية وَالمذهبية؛ الأمر الذي حال دون تسهيل إيجاد ترتيبات أمنية وَسياسية وَاقتصادية – حسب رؤية واشنطن للمنطقة-، هذا الصراع المذهبي الذي أفرزته المخابرات الأمريكية الإسرائيلية؛ لتبقى العراق في صراع دائم

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 344.
[2] محمد بدري عيد و آخرون، **الخليج في سياق استراتيجي متغير**، مرجع سبق ذكره، ص. 181.

ومُسْتمر وَمبرِّرًا لبقاء الجيش الأمريكي، وهو الوسيلة الهامة المُساعِدة لإعلان الكونغرس الأمريكي تقسيم العراق إلى 3 دويلات مذهبية وَعرقية. وَهنا أصبح العراق مكشوفًا أمام التدخلات الخارجية؛ وسيما الإقليمية منها المتمثِّلة بإيران[1].

وَقد أتاحت الحرب الأمريكية على العراق لإيران الفرصة للتدخل في الشأن الداخلي العراقي، وعملت على استثمار تعاملها مع الطائفة الشيعية العراقية تحقيقًا لأهدافها في الشرق الأوسط؛ وَجعل العراق بوابتها الأولى لذلك، إضافة إلى كل من سوريا –وهي الحليف التقليدي لإيران– وكذا اليمن.

إذ برزت إيران بعد الحرب الأمريكية على العراق كطرف مُنافِس للولايات المتحدة – حتّى وَإن كانت قوة أقل من الطرف الأمريكي–؛ لكنّه يُعرقِل خطوات واشنطن بطرُق مختلفة، وَمنها ما نُشاهده في فلسطين المُحتلَّة وَسوريا[2]. وَبدا واضِحا كذلك في الحرب الإسرائيلية على حزب الله سنة 2006؛ وَالتي لم تُحقِّق إسرائيل من خلالها الأهداف التي أرادت تحقيقها، رغم الدعم الأمريكي لها، وَبالتالي تُحسَب هذه الحرب لصالح إيران باعتبارها الكفيل الرسمي لحزب الله؛ وَهو يدها اليمنى في سبيل تحقيق أهدافها الشرق أوسطية.

وَفي سبيل ذلك؛ طوّرت إيران مشروعا استراتيجيا تجاه الشرق الأوسط وَالمنطقة العربية، ظهرت ملامحه في السنوات القليلة الماضية؛ وبالتحديد بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. الأمر الذي جعلها طرفا أساسيا في الصراع والنفوذ على امتداد المنطقة العربية، لتُحدِثَ تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق انقلابا استراتيجيا في منطقة الشرق الأوسط. كما أثَّرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين في طريقة إدارة الصراع؛ ممّا أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت بالجوانب التالية:

1–صعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديها للنفوذ الأمريكي.

2–انهيار العراق ووقوعها في دائرة الفوضى والعنف والتدهور الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي على خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والاثنية فيها وتحوّل العراق إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة، مع التميز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذِّيها أطراف دولية وإقليمية؛ وتسعى لتدمير البلاد لتحقيق مصالح استراتيجية في العراق خصوصا والمنطقة عموما.

---

[1] علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013، ص.569.
[2] نفس المرجع السابق، ص، ص. 568، 569.

3-بروز النعرات الطائفية وخصوصا الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق مما زاد في عدم الاستقرار في المنطقة.

4-تنامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية وخصوصا "حزب الله في لبنان" وحركة حماس في فلسطين والقوى السياسية الشيعية في العراق؛ وهي قوى محسوبة على إيران ومدعومة منها.

5-إضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشافه أمام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية والشرق الأوسط الكبير.

6-التأثُّر السلبي للمصداقية السياسية الأمريكية في المنطقة على صعيد الحكومات والمجتمعات؛ بعد تحويل مشاريعها في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم[1].

وَتتمثَّل أهم أهداف المشروع الاستراتيجي الإيراني في العراق بما يلي:

1-الحصول على اعتراف واشنطن بالجمهورية الإسلامية الإيرانية.

2-الحصول على دور أساسي كقوة إقليمية مهيمنة في منطقة الخليج العربي ضمن إطار نظام عالمي في طور الظهور.

3-إرغام أمريكا وأوروبا على إعطاء إيران ضمانات أمنية للمستقبل.

4-الحصول على القدرات النووية دون تصنيع القنبلة النووية حاليا، أي أنّ إيران تسعى لتوفير الإمكانيات التي تستطيع عبرها تصنيع قنبلة نووية في فترة زمنية قصيرة جدا في حال شعرت بتهديد استراتيجي من أي قوة عظمى[2].

يبدو أنّ التطورات الداخلية في العراق كانت في مصلحة إيران؛ سواء من زاوية استفادة إيران منها في تعزيز وضعها الإقليمي، أو من زاوية كبح جماح نزوع بعض الأجنحة المُتشدِّدة داخل الإدارة الأمريكية باتجاه القيام بعمل عسكري ضدّ إيران، فقد أفادت إيران من الاحتلال الأمريكي للعراق؛ وَالذي أطاح بنظام يختلِف معها أيديولوجياً وَمُعاديها من كافة الوجوه، مثلما أسفر من جانب آخر عن وصول قوى سياسية لها علاقات وثيقة مع إيران، الأمر الذي عزّز من نفوذ إيران

[1] أمين المشاقبة وسعد شاكر، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 174،173.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 175.

الإقليمي، وَلا سيما بعد أن تحوّلت إيران بسبب ما تتمتّع به من علاقات قوية بفرقاء الساحة العراقية إلى رقم صعب في معادلة القوى العراقية، وَأحد مصادر توازنها وَاختلالها؛ وَهو الأمر الذي من شأنه أن يدفع الولايات المتحدة إذا ما أرادت استقرار الأوضاع في العراق إلى أنْ تُنسِّق مع إيران، أو تطلب مساعدتها وَلا سيما فيما يخصُّ منع تسلُّل المقاتلين عبر حدودها إلى العراق للقيام بعمليات عسكرية ضدّ القوات الأمريكية. وَبناءً على ذلك، تسعى إيران إلى رسم مستقبل العراق بطريقة تُؤمِّنُ لها حدودها الغربية بصفة دائمة، وَتجعل إيران القوة الإقليمية المهيمِنة؛ وَيفعل الإيرانيون ما باستطاعتهم لتحقيق ذلك الهدف، لا سيّما وَأنّ العراق يمثِّل لها مجالاً أيديولوجياً؛ لوجود عَتَبات شيعية مُقدَّسة ترى أنّ عليها أن تكون قادِرةً على التحكّم في القائمين عليها؛ وَتوجيههم بما تقتضيه مصالِحها القومية وَما يتطلبه نظامها السياسي[1].

المطلب الثالث: الدور الإيراني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي منه

تزامن الانسحاب الأمريكي من العراق؛ وَالذي كان سنة 2011، مع بداية انطلاق التحولات السياسية (الثورات العربية) في كل من تونس، مصر – وهما الدولتان اللتان انطلقت منهما اول شرارة لهذه الثورات؛ بدءًا بتونس في نهاية 2010، وَبعدها مصر– ثمّ انتقلت تلك الثورات إلى بعض البلدان العربية، ليبيا،سوريا، اليمن، البحرين.

وَقد انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من العراق(ولو جزئيا)، بعد أن اقتنعت بأنّ هذه الحرب كانت خطأً استراتيجياً ارتكبته. نظرا للنتائج السلبية وَالخسائر التي تكبَّدتها أمريكا في هذه الحرب. لكن بالمقابل نجدها (أي الولايات المتحدة) قد استولت على معظم أبار النفط العراقية؛ وَجعلتها تحت إدارتها وَسيطرتها. وَنجد من بين النتائج السلبية لهذه الحرب على العراق أنّه أصبح بلدا طائفياً بامتياز، بحيث أصبحت مختلف الطوائف العراقية متحارِبة؛ وَكل واحدة منها تحاول إقامة دولة مُستقِلة، خاصة الأكراد.

الفرع الأول: الوضع الداخلي العراقي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق.

1- **التشظي الاجتماعي للمجتمع العراقي:** كان من بين النتائج الاجتماعية وَالسياسية للإحتلال (الحرب) الأمريكي للعراق، هو تفتيت البنيان الاجتماعي للدولة العراقية، إذ كانت تحت حكم الرئيس الراحل "صدّام حسين" – في ضلّ قبضته الحديدية على الطوائف والقوميات المختلفة في

[1] منهل الهام عبدال عقراوي وَآخرون، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 314، 315.

العراق– تعيش حالة استقرار وَتكامل، لأنّه لم يسمح بالتفرقة في إطار المجتمع العراقي الواحد.

كان من بين تداعيات الحرب الأمريكية على العراق، تدمير شامل وَكامل للدولة العراقية بكل مكوناتها، إذ لم يعد العراق يحتفِظ بأي ركن من أركان الدولة المتعارف عليها بالمعنى القانوني أو السياسي، حيث انهارت السلطة المركزية التي تحكُم الشعب؛ كما أصبحت الأرض تحت سيادة وَسيطرة سلطة أخرى غير وطنية. وَقد كانت هناك أطراف عراقية حليفة للغزو الأمريكي– البريطاني للعراق؛ فالقوى التي عادت إلى أرض العراق تحت وصاية قوات الاحتلال هي التي كانت لها الكلمة الفصل وَالمصلحة في استمرار الاحتماء بقوات الاحتلال، وَأيضا؛ صاحبة مصلحة في استمرار التواجد الأمريكي على أرض العراق لحماية سيطرتها وَهيمنتها على مقاليد نظام سياسي جديد في العراق، تشرَع في تأسيسه وَتتّخذ من الدستور الجديد عنوانًا له، وَهو الدستور الذي نال من عروبة العراق وَفتح المجال أمام مشروع التقسيم الداخلي على أُسس عِرقية وَطائفية تحت ما يُسمّى الفدراليات [1].

إذ أدّى إسقاط السلطة المركزية في العراق إلى تعرية الغطاء السلطوي الذي كان يحكم المجتمع العراقي في حاضِنة جامِعة. فبسقوط نظام "صدّام حسين" انهار الكابِح المركزي لِلنزْعات وَالهويات العراقية الجزئية التي تتنوّع بين العرق وَالدين وَالمذهب وَاللغة، وَبعد أن كان المجتمع العراقي يتمركَز في سلطة مركزية تُلغِي كل الهويات وَالانتماءات الجزئية لدى كافة العراقيين لحساب الولاء لها، راح كل واحدٍ في المجتمع يسْتعيد هويته الأصلية وَانتماءه الضيق؛ وَأصبحنا الآن أمام مجموعة من العراقيين كل واحدة لها مرجعية خاصة بها تسْتنِد إليها، وَتستمِدُّ الإحساس بالانتماء وَالتوافق الجمعي حولها [2].

وَكانت نتيجة ذلك زيادة حدّة الصراع الطائفي، لعدد من الأسباب يمكن وصفها بالأسباب التقليدية وَالعقائدية وَأسباب ناتجة عن التخندقات الطائفية السياسية التي خلقتها الولايات المتحدة الأمريكية، فضلًا عن دور الجماعات المسلَّحة المدعومة من قِبل دول إقليمية في الخارج نتيجة الصراع الإقليمي بين هذه الدول على شكل وَطبيعة النظام في العراق، ممّا أدى بالمجتمع العراقي إلى الانزلاق نحو الحرب الطائفية التي خلَّفت آلاف القتلى من المدنيين؛ فضلاً عن تفشّي الطائفية وَالمحاصصة داخل أروِقة الدولة العراقية، وَهو ما أدّى بالعراق إلى خسائر سياسية وَاقتصادية

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البنّاءة وتوازن الرعب**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص، ص.226، 227.

[2] نفس المرجع السابق، ص،ص، 228، 229.

وَتردِّي أمني وَانعدام الاستقرار السياسي، فضلاً عن انتقال الحِس الطائفي من العمل السياسي إلى عقول المواطنين؛ لِيدخُل بذلك العراق في مشكِلة كبيرة تُهدِّد البُنى الاجتماعية للدولة العراقية[1].

2- **تأثير سياسات المالكي على الوضع في العراق:** بدأت الأزمة الأخيرة في العراق قبل سنوات؛ بتطبيق سياسات منحازَة وَإقصائية، استِنادًا إلى مبدأ المحاصصة الطائفية الذي اعتمد أساسًا على الوضع العراقي فيما بعد الاحتلال الأمريكي. وَأدّى تعقُّد الموقف وَتحوُّله إلى أزمة محتدَمة بين المالكي وَخصومه من كل الأطياف، إلى تمْكين تنظيم داعش من الانتشار والسيطرة على عدة مناطق في العراق[2].

تُعدُّ انتخابات 30 أفريل 2014، من المحطّات الرئيسية التي دفعت بالأمور إلى الأسوأ في العراق، فقد جاءت وسط حالة احتقان شديد؛ تسبَّبت فيها سياسات رئيس الوزراء العراقي السابق "نوري المالكي" وَأسلوبه في التعامل مع مختلف الأوساط العراقية. الظاهر على السطح انّ المالكي كان يمارس التهميش وَالإقصاء ضدّ العرب السُّنة، وَيرفض الاستجابة لأي من مطالبهم التي عبَّروا عنها في الاعتصامات السلمية في الانبار وَالحويجة؛ وَسامراء وَكركوك، وَقامت قواته باستخدام القوة مع المُحْتجِّين[3]. وَوصلت الأوضاع في عهده درجةً من السوء؛ وصلت حدَّ الخطف وَالقتل وَالتهجير وَالتصفيات الجسدية لطوائف عراقية مختلفة.

دخل المالكي في خلافات عميقة مع كافة المكوِّنات السياسية الأخرى، بما فيها المُكوِّن الشيعي الذي ينتمي إليه، وَكان من نتيجة ذلك الوضع ان عارض المرجعُ الشيعيُّ "علي السيستاني" استمرار المالكي رئيساً للحكومة، وَهو أيضا موقف معظم الكتل البرلمانية الشيعية التي أعلنت صراحةً تفضيلها وجود شخصية جديدة لرئاسة الحكومة. وَتمَّ تجاوز هذا الموقف المُتأزِّم باضطرار المالكي للتنحي عن مشهد السلطة رسميًا؛ نتيجة توافق إقليمي دولي بين السعودية وَإيران وَالولايات المتحدة. وَفي ظل هذا التوافق؛ اُختير "حيدر العبادي" لرئاسة الحكومة، إلّا أنّ نشوب أزمة داعش فرض تحديات أعمق وَأخطر على العراق ككل، وَليس فقط الحكومة الجديدة [4].

وقد أدّت مأسسة الهويات الطائفية إلى نشوب صراعات حول مكانة وحجم وحدود وقوة كل طائفة، وقد كان لهذه الصراعات أثر مُزَعْزِع للاستقرار، خاصة عندما كانت تضفي مشروعية على

[1] علي زياد العلي، **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد، تداعياتها وآفاقها المستقبلية**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص. 285.
[2] محمد الأنور، "حكومة العبادي وَحصاد سياسات المالكي"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 198، أكتوبر 2014)، ص144.
[3] نفس المرجع السابق، ص. 144.
[4] صافيناز محمد أحمد، "المواقف العربية من الازمة في العراق"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 198، أكتوبر 2014)، ص،ص. 152، 153.

أعمال الجماعات التي تمارس العنف؛ والتي تَدَّعي تمثيل طوائفها. كما فاقم اعتماد العراق على النفط كمصدر رئيس للدخل هذه الصراعات، بسبب عدم وجود صيغة صريحة وواضحة لإدارة الموارد[1].

الفرع الثاني: التقارب الإيراني العراقي بعد الانسحاب الأمريكي من العراق

يمثّل العراق الجسر الذي تَمرُّ عبره إيران إلى أقطار الخليج العربي، وَتعتقد إيران أنّ بإمكانها ابتزازها، وقادرة على اسقاط الأنظمة في الدول الخليجية التي توجد فيها جاليات شيعيه ذات ثقل واضح وملموس، كالكويت (الذي يمثّل الشيعة فيه أكثر من 15 بالمئة من السكان) والسعودية (أغلب المنطقة الشرقية) والبحرين(نصف السكان أو أكثر) [2].

إذ وَبالنظر إلى أنّ العراق به أكبر كتلة شيعية عربية؛ ويسيطر الشيعة فيه على الحكم، وَذلك بحكم أغلبيتهم العددية، فضلا عن أهميته في إطاره الخليجي والعربي والإقليمي، فقد أعطته إيران أهمية خاصة في إطار سعيها لتعزيز التحالفات التي تعتمد على تقاطعات مذهبية. في ظل تداعيات الربيع العربي وَتنافسها مع السعودية. وما زاد من أهمية العراق استراتيجية إيران في المنطقة في ظل الثورات العربية، المأزق الداخلي لنظام بشار الأسد في سوريا حليفها الإقليمي الرئيسي. وعبَّرت زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق "نوري المالكي" إلى إيران في أفريل 2012 عن طبيعة النظرة الإيرانية إلى العراق وَموقعه في سياستها الإقليمية، حيث دعت طهران إلى الوحدة مع العراق؛ وقال النائب الأول للرئيس الإيراني "محمد رضا رحيمي":"إذا اتحد البلدان بشكل تام، فإنّهما سيشكِّلان قوةً كبيرةً على الصعيد العالمي"، وهو ما أعاد التأكيد عليه خلال زيارته إلى بغداد في ماي 2012. إذ ظهر التقارب الإيراني العراقي من خلال اتساق موقف الحكومة العراقية مع الموقف الإيراني تجاه الأحداث التي شهدتها البحرين في فيفري وَمارس 2011، وَكذا اتجاه الثورة الشعبية في سوريا، حيث أيّد الجانبان المعارضة الشيعية في البحرين وانتقدوا تدخُّل قوات درع الجزيرة الخليجي ضدها، وَوقف الجانبان كذلك إلى جانب النظام السوري؛ حتى أنّ بعض المصادر أشارت إلى تقديم العراق 10 بلايين دولار إلى نظام بشار الأسد؛ حتى يواجه أزمته الداخلية بناءً على طلب من إيران[3].

---

[1] حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق، إرث من الإقصاء**، لبنان: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، أفريل 2014، ص.9.

[2] عبد الوهاب القصاب، **النفوذ الإيراني في العراق، الأبعاد والتحديات والتداعيات على الجوار العربي**، الدوحة: ملف من المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، ص.5. تاريخ دخول الموقع: 2014/08/13. في:
https://www.dohainstitute.org/ar/Pages/index.aspx.

[3] شحاتة محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 451، 452.

وَهو ما يعكس حجم التقارب في الرؤية السياسية بين الجانبين؛ بل لعلّه يكون في هذه الحالة نوعاً من التحالف السياسي بين الطرفين دون إطار رسمي معلن. وانسحب هذا التقارب على عدّة قضايا وَملفات أخرى؛ شكّلت مجالاتٍ للتعاون الاستراتيجي ما بين البلدين، كالجانبين الاقتصادي والسياحي؛ إذ بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 9 مليارات دولار حتى نهاية عام 2011، فضلاً عن التعاون في المجالات والترتيبات الأمنية المشتركة. وقد مثّل هذا كلُّه بلْورةً لعلاقة جديدة بين العراق وإيران في إطارٍ تفاعلي متبادل يميل إلى رجحان كفة إيران في التأثير؛ مقارنةً بالتأثير العراقي[1].

وقد جاء هذا التقارب الإيراني العراقي؛ نتيجة انغماس إيران في الشأن العراقي منذ البدايات الأولى للحرب الأمريكية على العراق، إذ قد ساعدت هذه الحرب إيران في زيادة وَتدعيم نفوذها في العراق، وَذلك بتدعيم العناصر الشيعية العراقية دعمًا ماديا وَمعنوياً، وَما زاد من الدور الإيراني في العراق هو الانسحاب الأمريكي منه في أواخر عام 2011؛ وتخبُّط الدولة العراقية في أزمات داخلية طائفية، أدّت إلى جعل العراق أقرب إلى الدولة الفاشلة، وَالتي تعاني مشاكل أمنية وَطائفية، ممّا فتح المجال لإيران للتدخل في الشأن العراقي؛ خاصة وَأنّ معظم رؤساء الوزراء العراقيين منذ 2003 إلى الآن، محسوبون على الطائفة الشيعية، ما يزيد من تدعيم الموقف الإيراني في التدخل في الشأن الداخلي العراقي، وَجعله ورقةَ رابحة (جوكر) في يدها.

ورغم تغيُّر رئيس الوزراء في العراق بمجيء "حيدر العبادي"؛ إلّا أنّ النفوذ الإيراني فيه لم يتغير. وهو ما يؤكده اختيار العبادي للعاصمة الإيرانية طهران لتكون وجهته في أول زيارة رسمية له عقب توليه السلطة، وقد التقى خلالها كلا من المرشد الإيراني الأعلى "علي خامنئي" والرئيس حسن روحاني. دعمت إيران المليشيات المسلحة في العراق، وتحديدا الميليشيات المسلحة الشيعية؛ مثل فيلق بدر الذي يقدر عدد قواته بحوالي 12 ألف مقاتل، عصائب أهل الحق التي يقدر عددها بنحو 10 آلاف مقاتل. كما احتفظت ايران بنفوذها الاقتصادي في العراق، من خلال استثماراتها التي بلغت 12 مليار دولار؛ في قطاعات تجارة الترانزيت وصادرات الكهرباء والغاز والخدمات الفنية والهندسية. وأعلنت شركات إيرانية عن استعدادها للاستثمار في محافظات واسط وكربلاء وميسان وبابل في مشاريع متنوعة في مجالي الطاقة وَالبنية التحتية[2].

---

[1] حمد بدري عيد و آخرون، **الخليج في سياق استراتيجي متغير**، مرجع سبق ذكره، ص.177.
[2] ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص.559.

الفرع الثالث: التعامل الإيراني وَالدولي مع أزمة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

سبق في الفصل الأول من هذه الدراسة الحديث عن داعش؛ كمنظمة إرهابية وعن كيفية نشأتها، لذلك سنتطرّق مباشرة للتعامل الإيراني معها.

1- **التعامل الإيراني مع تنظيم داعش:** تعدُّ الحركة الإيرانية في العراق نموذجا للحركة الإيرانية في إقليم الشرق الأوسط، ويعدُّ العنصر المذهبي عنصرا أساسيا في هذه الحركة. إذ يقول الدكتور "كيهان برزقر" أستاذ العلاقات الدولية في الجامعة الحرة الإيرانية: "لقد استطاعت إيران أن تجعل من موضوع الإرهاب الإقليمي وعلاقته بالأزمة السورية مواجهة إقليمية ودولية، وهو ما أعطى إيران مشروعية استقلال سياستها الإقليمية، كما أوجدت إجماعا سياسيا بين اللاعبين حول خطر حركة "داعش"، والحاجة إلى تعاون إقليمي لمواجهتها؛ وأيّدت التدخل العسكري الدولي لمواجهة مشكلة داعش، وعودة دخول إيران إلى العراق لمساعدة الحكومة[1].

شعرت إيران بقلق شديد من احتلال "داعش" الموصل في العراق؛ في 12 جوان 2014، فقد توسعت المساحة الجغرافية التي باتت تحت سيطرة هذا التنظيم في سوريا والعراق. وباتت بغداد نفسها ومعها حكومة المالكي حليفة طهران، مهددة بالسقوط، حيث باتت داعش جزء من المشهد الاقليمي، ومن التوازنات الجديدة التي جعلت مصالح إيران وحلفائها موضع تهديد مباشر. وقد بدأت الضغوط الإقليمية والدولية مباشرة بعد سقوط الموصل؛ لتحميل المالكي شخصيا مسؤولية ما جرى باعتباره نتيجة لسياساته "الفئوية والطائفية"، والتي كانت سببا في اكتساح داعش لهذه المساحة الواسعة من العراق. كما اشترطت الولايات المتحدة تغييرا حكوميا في بغداد لمحاربة داعش، ما اعتبرته ايران تهديدا مباشرا لنفوذها، من خلال ابعاد حليفها. فقد وجدت إيران نفسها أمام واقع جديد ومعقد. فهي من جهة لا تستطيع السكوت؛ أو أن تقف موقف الملاحظ أمام تمدد تنظيم داعش، الذي قد لا يقتصر على إطاحة حكومة بغداد فقط، بل قد يتمدد إذا نجح في ذلك إلى المناطق المحاذية في إيران نفسها، وتخشى إيران أن يكون هدف الولايات المتحدة يتجه نحو تقسيم العراق، خصوصا وأن قادة كردستان بعد احتلال الموصل أعلنوا "أنّ ما بعد احتلال الموصل ليس كما قبله"، والمقصود بذلك أنّ وحدة العراق لم تعد كما كانت. وبحسب بعض المحللين الإيرانيين فإن تقسيم العراق يحتاج إلى ثلاثة أمور:

- تشكيل حكومة ضعيفة.

---

[1] محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 201، جويلية 2015)، ص. 93.

– الاعتراف الرسمي باحتلال الإرهابيين الجغرافيا العراقية.

– عدم وجود معارضة قوية من جانب القوي الإقليمية المؤثرة، خصوصا تركيا وإيران[1].

وَقد وضعت إيران استراتيجية خاصة في التعامل مع تنظيم داعش؛ بِعدِّهِ تنظيماً تكفيريًا، وتقوم هذه الاستراتيجية على ركنين أساسيين هما: الفكر العقائدي؛ والمواجهة العسكرية. حيث استنكف آية الله "علي خامنئي" أن يُسمِّيَ تنظيم داعش نفسه بالدولة الإسلامية، لأنه ينحرف بالرأي العام الإسلامي. ويقول المحلل السياسي "محمد علي وكيلي": إن مواجهة تنظيم داعش هي إحدى الساحات المشتركة بين أمريكا وإيران، مع أنهما تنظران لهذا التنظيم من زاوية مختلفة. لقد استطاعت إيران أن تُؤمِّن حلفائها في سوريا ولبنان والعراق من خطر هذا التنظيم بأقل تكلفة ممكنة[2].

اعتبرت إيران أنّ تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" هو تنظيم تكفيري؛ ويهدِّد ليس استقرار العراق فحسب بل استقرار منطقة الشرق الأوسط وَالعالم ككل، لأنّه يقوم بعمليات إرهابية بحق المدنيين؛ وَلا يفرِّق بين السُنِّي أو الشيعي، لا العربي أو الكردي، وَلا حتى بين الأطفال وَالبالغين، إضافة إلى أنّه يهدِّد إيران نفسها؛ باعتبار التقارب الجغرافي بينها وَبين العراق، فعملِت على مساعدة الحكومات العراقية المتعاقِبة على محاربة هذا التنظيم، خاصة وَأنّ هذا التنظيم يمسُّ بالمصالح الإيرانية في العراق، وَكذا المصالح الأمريكية وَباقي الدول الإقليمية كالسعودية وَتركيا، ففي البداية لم تقبل الدخول في التحالف الدولي ضدّ هذا التنظيم، لكن بعدها انظمت له، وَحدث ما يمكِن أن نسميه تقارب إيراني أمريكي في الدائرة العراقية نتيجة التقارب في الهدف وَالمصلحة من اسقاط وَانهاء تنظيم "داعش". وَدعّمت إيران القوات العراقية لوجيستياً (امدادها بأنواع من الأسلحة) وَكذا مادياً (بأعداد من الجنود الإيرانيين)؛ وذلك سعيًا للقضاء على تنظيم "داعش"، وَحماية المكتسبات الإيرانية في العراق.

وَواصلت إيران دعمها للقوات العراقية الرسمية وغير الرسمية في حربها ضد داعش. فأرسلت نحو 500 جندي من الحرس الثوري الايراني للقتال بجانب القوات العراقية، ثم عززت هذه القوة بإرسال أكثر من1500 جندي. وتنتشر هذه القوات في محافظه ديالى وَواسط، كما تشير مصادر كردية الى دخول300 عنصر من قوات الحرس الثوري في 8 أوت 2014 إلى جبهة مخمور ضمن قوات مشتركة مع وحدة مكافحة الإرهاب التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني العراقي[3].

---

[1] ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 136، 137.

[2] محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري"، مرجع سبق ذكره، ص. 95.

[3] ابراهيم نصر الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 558، 559.

2-إعادة تنشيط النفوذ الأمني وَالسياسي للولايات المتحدة في العراق: كان الانسحاب الأمريكي من العراق في أواخر عام 2011؛ لكن نظرا لبروز تنظيم "داعش" على الساحة السياسية العراقية وَبعدها السورية، جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعاوِد انخراطها في العراق، وَكان ذلك في عام 2014.

فقد شهد عام 2014 اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لإحياء نفوذها في العراق؛ بعد أن عملت طوال الفترة السابقة، خاصة بعد انسحاب قواتها منه نهاية 2011، على تجنب التدخل المباشر في شؤونه الداخلية، وقد اتضح ذلك في قضيتين رئيسيتين:

- **القضية الأولى:** فتتمثل في تشكيل الحكومة العراقية الجديدة بعد انتخابات أفريل، فرغم تأييدها (الولايات المتحدة) لرئيس الوزراء المالكي؛ إلاّ أنّ مواقف القوى العراقية من التجديد له لولاية ثالثة، وَما نتج من سياساته من تردي الوضع الأمني في العراق، دفع الولايات المتحدة للتخلي عن دعم التجديد له، خاصه بعد نجاح تنظيم داعش في السيطرة على الموصل، فصدرت عن الإدارة الأمريكية عدة تصريحات منذ 19 جوان تفيد بالاستغناء عن دعم نوري المالكي، وانها تنتظر البرلمان الجديد ليجتمع لاختيار حكومة جديدة تكون ممثِّلةً لجميع المكونات.

- **القضية الثانية:** وَتنصرف إلى الحرب ضد تنظيم داعش في العراق، حيث عملت الولايات المتحدة علي تقديم الدعم للمؤسسات الأمنية العراقية؛ من خلال مدخلين: اولهما: تقديم الدعم استجابة لطلب المالكي وفقا لاتفاق الشراكة الاستراتيجية، حيث صادق أوباما في 24 جوان 2014 علي إرسال 300 مستشار عسكري إلى العراق، لتدريب القوات الأمنية العراقية، وذلك في ظل التأكيد على عدم التدخل البري لقواته، وفي30 جوان أمر أوباما بإرسال200 فرد إضافي من الجيش الأمريكي الى العراق، لحماية السفارة الأمريكية هناك وموظفيها؛ بالإضافة إلى مطار بغداد الدولي. وأرسل أيضا طائرات هليكوبتر وطائرات دون طيار لحماية الامريكيين وتحركاتهم في العراق. وفي نفس الوقت أرسل البنتاجون100 فرد آخرين، لتأمين الدعم اللوجستي لهم. وفي 2 سبتمبر أرسل أوباما ما يقارب 350 فردا إضافيا من الجيش الأمريكي، لحماية البعثات الدبلوماسية ومنشآتها في بغداد. وبلغ اجمالي عدد العسكريين الأمريكيين الذين يقومون بأعمال استشارية حتى جانفي 2015 حوالي2000 مستشار. وثانيهما، تشكيل التحالف الدولي لشن الحرب علي تنظيم داعش، وكانت بداية الضربات الجوية الأمريكية في 7 اوت 2014 واستهدفت مناطق قرب أربيل، وسنجار، وقد أعلنت إدارة أوباما عن استراتيجية لمواجهة داعش في سوريا والعراق في11 سبتمبر، وَشملت الاستراتيجية الأمريكية اربعه بنود، هي: توسيع الضربات الجوية لتشمل سوريا

والعراق، ودعم القوات التي تواجه داعش على الأرض من خلال إرسال 475 مستشارا عسكريا إضافيا إلى العراق لدعم القوات الكردية والعراقية بالتجهيزات والتدريب والمعلومات، وَمواصلة جهود مكافحة الإرهاب لمنع داعش من تنفيذ هجمات جديده؛ وتقديم المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من العمليات. ويقدر إجمالي عدد القوات الموجودة في العراق حتى فيفري 2015 وَالتابعة لقوات التحالف، حوالي 3000 جندي، مع مشاركه 39 دولة في هذا التحالف؛ منهم 11 دولة شرق أوسطية[1].

ويتساءل العديد من المراقبين عن الكيفية التي سيؤثر بها "ترامب" على الوضع في بلد معقَّد مثل العراق، خاصّة وأنّ هنالك كثيرا من الدلالات المبدئية التي تشير إلى أنّ "ترامب" لا يملك تصورات جوهرية عن كيفية إدارة الموضوع العراقي في المستقبل؛ في ضوء الحقيقة التي تشير إلى أنّ أغلب مشكلات هذا البلد هي نتاج بالأساس للأخطاء الأمريكية ما بعد 2003.

وَإنّ أبرز مفاتيح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق؛ والتي يُتَوقَّعُ لها أن تُعزَّز بشكل واسع في عهد ترامب، تقوم على أساس الحاجة إلى إعادة نشر القوات العسكرية الأمريكية بالتعاون مع بقية عناصر ما يسمّى بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب، للبقاء في بعض النطاقات العراقية بعد هزيمة داعش، وفقا لما ذكره "اشتون كارتر" وزير الدفاع الأمريكي؛ وَالذي أكّد أيضا على أنّ هنالك أشياء كثيرة يجب القيام بها بعد تلك المرحلة، بما فيها الحيلولة دون نهوض تحدي الإرهاب مجددًا، الإستمرار في دعم وَإسناد الجانب العراقي عسكريًا وأمنيًا وَتسليحيًا، العمل أيضا على دعم القوات المحلية وَحرس الحدود [2].

يبدو أنّ توجهات وزير الدفاع الأمريكي "اشتون كارتر" تمثّل تعبيرا عن استراتيجية عليا ليس لها علاقة حقيقية بتغيير أسماء الرؤساء، بل هي في حقيقتها تمهيد واقعي لما ستكون عليه التحركات الأمريكية القادمة. فقد قال في زيارته للعراق بتاريخ11 سبتمبر: " سوف تبقى قواتنا في العراق بعد هزيمة داعش، فهناك وراء الجوانب الأمنية قضايا أخرى مهمة نضطلع بمسؤوليتها كبناء القرى وتقديم الخدمات واعادة إحياء التعايش بين المكونات الاجتماعية، إضافة إلى خشيتنا من عودة المتطرفين الذين سيسعون إلى إعادة انتاج أنفسهم بطريقه جديدة [3].

---

[1] نفس المرجع السابق، ص، ص. 560، 561.

[2] صالح مجيد دياري، "عراق ما بعد داعش"، (**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 155، شتاء 2017)، ص.113.

[3] Robert, Burns, "**Carter: US, partners need to stay in Iraq after IS defeat**", Washington Post, December 3, 2016.

وَبذلك، يبدو جليا بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية خرجت من العراق بشكل، لتعود إليه بشكل آخر، إذ خرجت عام 2011 منه كدولة محتلة له، لتعود إليه عام 2014 بصفة انسانية بدعوى إعادة الإعمار وَالبناء؛ وَقبْله لمحاربة الإرهاب. وَبالتالي يبدو واضحا أنّ الولايات المتحدة لا تبدو عازمة على ترك العراق في الأمد الطويل، نظرًا للمصالح التي وجدتها فيه، خاصة منها النفط.

الفرع الرابع: استفتاء الأكراد في العراق والتقارب الإيراني التركي.

1- **بدايات الأزمة الكردية:** تتضارب الإحصاءات في تقدير عدد الأكراد في العالم؛ وَتتنوّع حسب خضوعها للتيارات السائدة في الدول التي تضمُّ في تركيبتها الاجتماعيةِ القوميةَ الكردية، حيث تُنكِر بعض الدول حقوق الأكراد أو حتى تنكِر عليهم وجودهم القومي؛ وَخصوصاً في تركيا التي لا تُسمِّهم أكراداً وإنّما تُطلِق عليهم تسمية "الأتراك الجبليين"، كما لا تشير إيران إلى الاحصاءات الرسمية المتعلقة بأعدادهم الحقيقية، كما تمتنع عدد من العشائر وكذلك بعض الفلاحين عن التسجيل في الإحصاءات الرسمية خوفاً من التجنيد وَالضرائب [1].

تشير بعض الدراسات إلى أنّ الأكراد يمثلون 20 بالمائة من سكان تركيا؛ وما يقارب 17 أو 20 بالمائة من مواطني العراق، وَبين 9 إلى 10 بالمائة من سكان سوريا، ونحو 7 بالمائة من سكان إيران. وَيُقدَّر إجمالي عددهم في هذه الدول الأربعة بحوالي 30 أو 34 مليون نسمة، وَهي نسبة معتبرة يمكن لهم من خلالها تكوين دولة خاصة بهم وَهذا بالأساس كان وَلا يزال مطلبهم الرئيسي منذ عشرينيات القرن العشرين، خصوصا وأنّ لهم علما خاصا بهم؛ وأنّ البارزاني وهو رئيس إقليم كردستان العراق قد أعلن عن إنشاء نشيد خاص بإقليم كردستان العراق؛ بدلاً من الاعتماد على النشيد الوطني العراقي، وَهذا في محاولة جديدة لإنشاء الدولة الكردية المستقلة عن الحكومة العراقية. وَهذه خريطة توضّح توزُّع الأكراد عبر إقليم الشرق الأوسط:

[1] أمين المشاقبة وَسعد شاكر، مرجع سبق ذكره، ص.90.

الخريطة(08): خريطة توزع الأكراد في الشرق الأوسط

المصدر: وكالة سبوتنيك الروسية، خريطة توزع الأكراد وقواتهم المسلحة، (2017.12.29)، نقلا عن الموقع:
https://arabic.sputniknews.com/infographics/201804201031765962

تعود جذور المشكلة الكردية إلى مراحل تاريخية ضاربة في القِدم؛ حيث سقوط الإمبراطورية الميدية "الكردية" على يد الفرس الأخمينيين قبل ميلاد المسيح بسنوات طويلة. إلّا أنّ صورة المشكلة الحقيقية جاءت في العصر الحديث؛ نتيجة تقسيم منطقة كردستان عملياً بين الدولتين "الصفوية" و"العثمانية" في أعقاب معركة "جالديران" عام 1514؛ عندما انتصر السلطان العثماني "سليم الأول" على الشاه "اسماعيل الصفوي" حاكم إيران، فاحتلت الجيوش العثمانية على إثرها مدائن الأناضول وَماردين وَأروفة وَغالبية أجزاء الأناضول.[1]

وقد أعلن أكراد العراق – تاريخياً– استقلالهم في منطقة السليمانية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918)، تحت زعامة الشيخ "محمود البرزنجي" وَأبدى الإنجليز موافقتهم على أن يكون حاكماً لهذا الإقليم، وَذلك لبث المخاوف في تركيا التي كانت قواتها لا تزال تعمل في الموصل، وَكذلك في نفوس زعماء القسم العربي من العراق في حال خروجهم على طاعة بريطانيا. لكنّ الأمور تردّت وَثار الأكراد بقيادة الشيخ "محمود البرزنجي" سنة 1919؛حيث أُسِر بعد إصابته

[1] نفس المرجع السابق، ص. 91.

بجروح، ثم نُفِي إلى الهند، وَبعدها عاد إلى العراق سنة 1922 حاكِمًا على السليمانية، وَحاول ضم كركوك الغنية بالنفط، فعارضه الإنجليز وَشنُّوا الغارات الجوية على السليمانية ممّا اضطرّه إلى مغادرتها سنة 1923. وَفي العام 1931؛ ثار الأكراد في السليمانية رافضين الاشتراك في الانتخابات، وَتطوّرت الأمور إلى حد الكفاح المسلّح، وَإلى قيام انتفاضة أخرى في جبال برازان في الجزء الشمالي من كردستان العراق بقيادة الشيخ "أحمد البرزاني"، لكنّ تدخُّل القوات الجوية البريطانية وَقصْفِها للقرى وَتدميرها حوالي 1365 منزِلاً في منطقة برازان أدّى إلى إخماد هذه الانتفاضة التي برز فيها الشقيق الأصغر للشيخ أحمد وَهو "مصطفى البرزاني"[1].

وَبعد الإعلان عن إقامة الجمهورية في العراق في جويلية 1958[2]؛ فُتِحت للأكراد آفاق جديدة من الحرية وَالتسامح، وحصلوا على إجازة العمل السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني برئاسة " الملّا مصطفى البرزاني"، كما سُمِح لهم بإنشاء وإصدار الصحف وَالمجلات وَالمطبوعات وَإقامة المهرجانات الثقافية وَالسياسية، كما نصّ الدستور المؤقت وَلأول مرة في تاريخ العراق على شراكة الاكراد في الوطن، وَذلك بموجب المادة 3 من الباب الأول: الجمهورية العراقية؛ التي نصّت على: "يقوم الكيان العراقي على أساس من التعاون بين المواطنين كافة، بإحترام حقوقهم وَصيانة حرياتهم، وَيُعتبر العرب وَالأكراد شركاء في هذا الوطن؛ وَيُقِرُّ هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية"[3].

وبعدها أسّس الأكراد عام 1960 الحزب الكردستاني الذي نجح في بث الدعوة القومية بين الأكراد، ممّا دفع مصطفى البرزاني وَالحزب الديمقراطي إلى إعلان الثورة عام 1961؛ للمطالبة بالحكم الذاتي، وَقد استمرّت الثورة على الرغم من عروض "عبد الكريم قاسم" العفو مقابل الاستسلام، حتى أتمّ الضباط البعثيون في الجيش العراقي انقلاباً أطاح "عبد الكريم قاسم" عام 1963. وَعندما استلم حزب البعث الحكم في العراق بتاريخ 8 شباط 1963، أعاد "عبد السلام عارف" رئيساً للبلاد؛ وَأُشْرِك الأكراد في الحكومة بوزيرين، وَبدأت المفاوضات بين الأكراد وَالحكومة العراقية، وَتضمّنت خضوع المقاطعات الكردية؛ كركوك وَالسليمانية وَأربيل، وَالمناطق التي تقطنها أكثرية كردية في لِواءيْ الموصل وَديالي للإدارة الذاتية. إلّا أنّ الحكومة العراقية

[1] علي عبد فتوني، مرجع سبق ذكره، ص، ص.157، 159.
[2] موقع الدستور العراقي المؤقت لعام 1958، في:
www.constitutionnet.org/vl/item/lrq-ldstwr-lmwqt-lm-1958
[3] أمين المشاقبة وَسعد شاكر، مرجع سبق ذكره، ص. 98.

تراجعت فيما بعد عن منح الأكراد الحكم الذاتي الذي وعدت به، ما أدّى إلى تجدُّد القتال عام 1964.

وَفي العام 1968؛ تمكّن حزب البعث من إطاحة حكومة "عبد السلام عارف" بقيادة "أحمد حسن البكر"، الذي أصبح رئيساً للبلاد، ولَمجلس قيادة الثورة، وَورِث هذا العهد أزمات اقتصادية، وَمن أبرز مسبباتها الحرب الكردية التي كلّفَت الحكومة نحو 35 مليون دينار عراقي. وَهذا ما دفع الحكومة العراقية الجديدة إلى انتهاج سياسة الحوار مع الأكراد التي انتهت بتوقيع اتفاقية بين الأمين العام لحزب البعث "صدّام حسين" ومصطفى البرزاني" عام 1972؛ تضمّنت ما يلي:

- الاعتراف باللغة الكردية مع اللغة العربية كلغة رسمية في المناطق الكردية.
- إشراك الأكراد في الحكومة الجديدة.
- وجوب تعيين موظفين في المناطق الكردية من الأكراد أو ممّن يتكلّمون اللغة الكردية.
- تعديل الدستور لكي ينصَّ على تعيين نائب كردي للرئيس، وَإنشاء منطقة كردية ذات حكم ذاتي.

وَبالرغم من التفاهم على بنود هذه الاتفاقية، لم يتوصَّل الفريقان إلى تسوية على موضوع مساحة كردستان وَحدودها، وَقسمة العائدات النفطية، وَمدى نفوذ السلطات المحلية. لذلك لم يُكْتبْ لهذه الاتفاقية طول البقاء، إذ أخذ الطرفان يتبادلان الاتهامات، لكنّ المسألة الخطيرة قد تجلّت بمحاولتين لاغتيال "مصطفى البرزاني" دون أن تُحرّك الحكومة العراقية ساكِناً[1].

وَعندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية؛ هاجم الجيش العراقي مناطق الأكراد، وَخصوصاً مدينة "حلبجة" بالقنابل الكيماوية؛ فسقط عدد كبير من القتلى وَالجرحى، ما دفع حوالي 200 ألف كردي للهجرة إلى إيران وَتركيا. وَقد كرَّر الجيش العراقي سنة 1991 مهاجمة الأكراد، الأمر الذي أدّى إلى تدويل القضية الكردية في شمال العراق، فاتخذ مجلس الأمن بتاريخ 5 أفريل 1991؛ قراراً (رقمه 688)، يشجُبُ فيه القمع الذي يتعرّض له الأكراد، وَيطلب من العراق الكف عن أعمال القمع، وَالسماح بإيصال المساعدات الإنسانية[2].

وَبذلك دخلت القضية الكردية منحاَ أخر، إذ بدأت بذلك تدخلات القوى الدولية لحماية الأكراد

[1] علي عبد فتوني، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 159، 161.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 162.

من الاضطهاد الذي يُمارس ضدّهم من الحكومات العراقية المتعاقِبة، وَكذا تدخل الاطراف الإقليمية فيها خصوصا إيران وَتركيا، وَذلك نظراً لتواجد أقليات كردية على أراضيهما؛ وَبالتالي فالأمر يرتبِط باستقرار كل منهما الداخلي وَتماسكهما الاجتماعي وَالسياسي وَالقومي، خاصة وَأنّ حلم وَهدف الأكراد كأي أقلية متفرّقة تسعى وَتهدِف لإقامة الدولة الكردية المُستقِلّة وَالموحَّدَة، وَهذا ما لن تسمح به كلا الدولتين، وَكذا الدول التي توجد بها الأقلية الكردية.

تعيش محافظات الأغلبية الكردية في شمال العراق حالة من الاستقلال النسبي عن بغداد منذ 1992 وتحولها إلى محمية أنجلو أميركية في أعقاب حرب الخليج الأولى. لكن وبالرغم من أنّ أكراد العراق تبنوا خيار المواجهة المسلحة مع بغداد– منذ ثلاثينات القرن العشرين، وخاضوا سلسلة من الحروب المتقطعة مع الحكومات العراقية المختلفة، لم يكن لهم، في حسابات القوة، الحصول على حق الإدارة الذاتية بدون التدخل الأجنبي في شؤون العراق خلال العقود الثلاثة الماضية؛ فبعد غزو العراق واحتلاله في 2003، تحول الحكم الذاتي الواقعي في شمال البلاد إلى إقليم حكم ذاتي، أقره دستور العراق الجديد.

بيد أنّ الإقليم ما كان له أن يتخذ خطوة مثل استفتاء حق تقرير المصير، التي لا يختلف أحد على أنها بداية طريق الاستقلال، قبل عامين أو ثلاثة؛ فقد وفرت الحرب ضد تنظيم الدولة منذ صيف 2014، التي يقودها الأميركيون، للإقليم إمكانات تسليحية هائلة، وأسّست لشيء من شراكة حسن النية بين أربيل وبغداد. وبذلك، اتسعت سيطرة الإقليم العسكرية، لتتجاوز حدود 2003 بصورة كبيرة. اليوم، تسيطر قوات البيشمركة على كركوك، وأجزاء واسعة من محافظة ديالى، بما في ذلك مدينة خانقين الحدودية، وأجزاء لا تقل اتساعا من محافظتي صلاح الدين وَنيْنوى، على جانبي دجلة. هذه مناطق متنازع عليها مع بغداد، ويفترض أن تنسحب منها قوات البيشمركة وتعيدها لسيطرة الحكومة الاتحادية إلى أن يتم التوافق بين بغداد وأربيل حول حدود الإقليم. ولكن المؤكد أن حكومة بارزاني، الذي سبق أن قال عشية معركة تحرير الموصل من تنظيم الدولة: إنّ حدود الإقليم مرسومة بالدم، لن تنسحب بدون مواجهة مسلحة من هذه المناطق، سيما كركوك. وكركوك بالذات ليس لأنّ ثمة ارتباطا قوميا للأكراد بالمدينة وجوارها؛ حيث إنّ كركوك في الحقيقة لا تعتبر تاريخيا منطقة أغلبية كردية، بل تركمانية، ولم يتواجد الأكراد فيها إلا منذ الخمسينات، عندما أخذت صناعة النفط العراقي في الازدهار وأصبحت المنطقة بؤرة جذب للعمالة والباحثين

عن الرزق. أهمية كركوك لمستقبل الكيان الكردي تقع في موضع آخر[1].

فرضت التطورات المتسارعة في حركة أكراد العراق وأكراد سوريا نحو فرض خيار "حق تقرير المصير" والاتجاه نحو الانفصال عن الدولتين العراقية والسورية، نفسها كخطر عاجل بالنسبة لتركيا أولاً ولإيران، بدرجة أقل إلى حد ما، نظراً لقناعة البلدين بأنّ نجاح الأكراد في كل من العراق وسوريا في الانفصال سيؤدي حتماً إلى تطورات أخرى في الاتجاه ذاته عند أكراد تركيا وأكراد إيران، خصوصاً إذا ما نجح الكيانان الكرديان في سوريا والعراق، في حالة حصولهما على الاستقلال، في تأسيس كيان كردي اتحادي يجمع أكراد سوريا والعراق معاً.

فبعد مسيرة طويلة وصعبة من الأزمات المتصاعدة بين حكومة إقليم كردستان العراق في أربيل وبين الحكومة المركزية العراقية في بغداد، كان آخرها الصدام السياسي والإعلامي بينهما إثر قرار حكومة أربيل برفع العلم الكردستاني على المنشآت الحكومية في كركوك المتنازع عليها بين بغداد وأربيل، قرّرت حكومة أربيل إجراء استفاء حول حق تقرير المصير للشعب الكردي في مدن وقرى الإقليم والمناطق الأخرى المتنازع عليها يوم 25 سبتمبر2017 ، الأمر الذي فجّر أزمة مازالت متصاعدة بين الحكومة العراقية وبين إقليم كردستان العراق ورئيسه "مسعود بارزاني"، ودخلت كل من تركيا وإيران في الأزمة كطرفين أساسيين رافضين لهذا التوجه إلى جانب مواقف أطراف أخرى تراوحت بين الرافض للتوقيت وليس للمبدأ كما حال الموقف الأمريكي، وبين مؤيد متحمس ومتطلع كما هو حال الموقف الإسرائيل؛ وبين مؤيد مترقب للأحداث ولكن دون إفصاح أو تعجل تحسباً للتداعيات المحتملة كما هو حال الموقف السعودي، في حين أظهر الأمين العام لجامعة الدول العربية "أحمد أبو الغيط" موقفاً رافضا، انطلاقاً من الحرص على وحدة العراق، لكنه لم يلق المساندة العربية المأمولة في ظل تداخل الأزمات وتداخل الحسابات وتناقض المصالح الوطنية وحساباتها والمصالح القومية واعتباراتها[2].

خطورة هذا التطور من جانب أكراد العراق وزعيمهم "مسعود بارزاني" تفاقمت مع حدوث تطور مشابه على جبهة الأكراد السوريين، ففي توقيت متزامن تقريباً حدّدت ما تسمى بـــــ "الجمعية التأسيسية لاتحاد شمال سوريا"(روج آفا – شمال سوريا)؛ في 12 يوليو 2017 أي بعد أقل من شهر من إعلان مسعود برزاني تحديد موعد إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير

---

[1] تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، **أثمان التصويت على انفصال كردستان**، 17 سبتمبر 2017، ص.5.

[2] محمد السعيد إدريس، "الخطر الكردي وفرص تجديد التحالف بين طهران وأنقرة"،(**مجلة مختارات إيرانية**، العدد 198، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2017)، ص. 8،

لأكراد العراق، موعد إجراء أول انتخابات على مختلف المستويات للإدارات المحلية والمناطق التي تديرها في شمال سوريا على طول الحدود مع تركيا، في خطوة اعتبرت تمهيداً لإعلان إقليم كردي مستقل في شمال سوريا. ونقلت وكالة "حوار نيوز" الكردية أنّ انتخابات ستجرى في 22 سبتمبر 2017في ما يسمى الكومونات، أي المؤسسات البلدية، كما ستنظم انتخابات في 23 سبتمبر من نفس الشهر للإدارات المحلية والمجالس الريفية والحضرية والإقليمية، وإجراء مجالس المحافظات في 19 يناير2018 ، ما يعني أنّ هذه الانتخابات ستجرى في توقيت متزامن أيضاً مع موعد إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في كردستان العراق. ضربتان في الرأس مرة واحدة بالنسبة لتركيا وإيران مازالت تفاعلاتهما مستمرة ولم تنقطع ردود أفعالهما على كافة المستويات[1].

ويحتوي العراق كما العديد من دول الشرق الأوسط على تركيبة مجتمعية معقدة قوميا وَدينيا تتوزّع بين عدد من المكوِّنات، تنقسم من الناحية العرقية إلى: العرب، الأكراد، التركمان، والشبك، أما من الناحية الدينية فتنقسم إلى: مسلمين، ومسيحيين، وإيزيديين، والصابئة المندائيين، والكاكائيين. وقد أفضى ذلك الى بروز الصراع الديني والمذهبي والعرقي بصوره جلية؛ سيما في المحافظات المختلطة؛ كمحافظة نينوى التي يقطنها المسيحيون والايزيدية وشبك وبعض المناطق التي يقطنها التركمان، خصوصا في محافظة كركوك.

وَقد شهدت حقوق الاقليات على مدى سنوات ماضية انتهاكات مُمَنْهجة من قِبل أنظمة حاكمة في بعض بلدان الإقليم، وقد ترتّب على ذلك تنامي النزوح إلى الانفصال الإداري أو السياسي، خصوصا ان ذلك امتزج في بعض الحالات بطموح قومي في الاستقلال دعّمته قوى خارجية انطلاقا من روابط دينية أو طائفية أو عرقية. وتبرز في هذا السياق قضية الأكراد؛ وهي أقلية تتوزع على كل من تركيا والعراق وسوريا وايران وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، وفي الجانب العراقي يمثلون أكبر المجموعات العرقية في البلاد بعد العرب من إجمالي السكان. ويتركّزون في أماكن جغرافية محددة في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية. ويمتلك الأكراد قوة عسكريه لا يستهان بها يطلق عليها اسم "البيشمركة"، وهم يملكون تسليحا جيدا وَخبرات قتاليه طويله وَهيكلا نظاميا شبه عسكري. وقد سعت قوات البيشمركة خلال عام 2015؛ إلى استغلال المواجهات مع تنظيم داعش من أجل السيطرة على المدن التي سيطر عليها التنظيم بعد انسحاب القوات الاتحادية، ما أفضى إلى توتُّرات في علاقة الأكراد والحكومة الاتحادية، خصوصا بعد رفع

[1] نفس المرجع السابق، ص. 9.

العلَم الكردي على فضاء "سنجار" دون علَم الدولة العراقية؛ وعلى خلفية تصريحات مسعود بارزاني بأن" حدود الإقليم رُسِمت بالدم"[1].

رغم تحسُّن العلاقات بين حكومة إقليم كردستان وَالحكومة المركزية في بغداد في عام 2014، خاصة بعد توصل الجانبين الى توافق حول كيفيه اداره القضايا الخلافية الثلاث بينهما، وهي: النفط، وَالمناطق المتنازع عليها، ونطاق عمليات قوات البيشمركة، الا ان هذا التوافق لم يكن في اتجاه تقويه الحكومة المركزية؛ بل عزّز استقلال حكومة الإقليم، ولا سيما أنّ السياق المصاحب للتوصل إلى هذا التوافق كان قد أضعف من سلطة الحكومة المركزية. فمن ناحية كانت قضية النفط سببا في توتّر العلاقة بين الأكراد وحكومة المالكي في الفترة السابقة على الانتخابات البرلمانية، حيث اتَّهَم المالكي الأكراد بتهريب النفط إلى تركيا عبر أنبوب سري؛ على نحو مخالف للقانون. وبعد تولى رئاسة الوزراء؛ تبنًّى موفقا تصالحيا من هذه القضية تحديدا، وغيرها من القضايا الخلافية بصفة عامة، وهو ما ادى لاستكمال تشكيلة حكومته. ورغم الاتفاق على أن تقوم الحكومة المركزية بإرسال مبلغ 500 مليون دولار الى حكومة إقليم كردستان مقابله ان تضع حكومة الإقليم 150 الف برميل من النفط يوميا تحت تصرف الحكومة المركزية [2] .

وقد تلقّت بغداد دعما صريحا لموقفها من إيران وتركيا، اللتين صدر عن مسؤولين في حكومتيهما سلسلة من التصريحات المندِّدة بالاستفتاء وسياسات رئاسة الإقليم الكردي، بمن في ذلك وزيرا خارجية البلدين وَالرئيسان "حسن روحاني" وَ"رجب طيب أردوغان"، ورئيس الوزراء التركي، "بن علي يلدريم"، ومسؤولا الأمن القومي في البلدين. وكان كلّما اقترب موعد الاستفتاء، ازدادت وتيرة تصريحات المسؤولين الإيرانيين والأتراك وارتفعت نبرتها. واعتبرت كل من الدولتين الاستفتاء خطوة غير شرعية، وهدّدتا باتخاذ إجراءات عقابية ضد الإقليم الكردي العراقي. وكان لافتا أنّ المسألة الكردية احتلت موقعا بارزا في مباحثات رئيسي أركان الجيش الإيراني والتركي، خلال زيارة غير مسبوقة قام بها الأول لأنقرة في 15 أوت 2017. كما أُعلِن لاحقًا أنّ رئيس الأركان التركي سيقوم هو الآخر بزيارة طهران قبل موعد زيارة الرئيس أردوغان للعاصمة الإيرانية، في 5 أكتوبر (تشرين الأول)2017 . وَفي23 سبتمبر2017 ، عقد رئيس الأركان العراقي مباحثات مفاجئة في أنقرة مع نظيره التركي، وأعلن في أنقرة عن عزم رؤساء الأركان

---

[1] محمد السعيد إدريس وآخرون، "الميليشيا الهوياتية، صعود ظاهرة عسكرة الأقليات في الشرق الأوسط"، **التقرير الإستراتيجي العربي 2013- 2014**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015، ص،ص. 388، 389.

[2] ابراهيم نصر الدين، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 246، 247.

الثلاثة، التركي والإيراني والعراقي، عقد لقاء مشترك في القريب العاجل. كما اتّفقت تركيا والعراق على بدء مناورات عسكرية مشتركة في الجانب التركي من الحدود، ابتداء من 26 سبتمبر 2017 [1].

كما أنّه وبالنظر إلى رأي المحللين السياسيين اليوم وفي ظلّ استمرار العنف في العراق من مختلف المتطرفين من الشيعة والسنة، يبدو من غير المحتمل أن يكون للعراق قيادة مستقرة أو على الأقل حكومة فعّالة على نطاق واسع، قبل عام 2020 لأنّ هناك فشلاً في التّعامل مع الأزمة الداخلية، مع انخفاض كبير في المساعدات الخارجية واحتياجات التنمية الحالية، إضافة إلى ضعف الحكومة والخدمات على كل المستويات[2]. وبذلك، ساهم استفتاء 2017 حول استقلال الأكراد، في تقريب الرؤى بين صناع القرار في كل من إيران، العراق وتركيا، باعتبار الهدف المشترك بين هذه الاطراف يكمن في عدم تمكين الأكراد من الحصول على مطلب الحكم الذاتي والاستقلال عن العراق، فكانت بذلك الملف الذي جمع الفرقاء، خاصة تركيا وإيران، من أجل مصلحة وهدف مشترك.

المبحث الثالث: الدور الإيراني في الأزمة السورية: الآليات والمواقف المختلفة منه

كانت بداية الأزمة السورية في عام 2011، كامتداد لحراك شعبي عاشته عديد الدول العربية على غرار كل من تونس ومصر، ولم تلبث أن تحولت هذه الأزمة إلى حرب أهلية، برعاية دولية أمريكية روسية، أو إقليمية تركية إيرانية.

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل الدور الإيراني فيما يتعلّق بهذه الأزمة، وسيتمّ دراسة ذلك من خلال ثلاثة مطالب:

يشمل المطلب الأول الأزمة السورية بمختلف معطياتها؛ من الأسباب المؤدية للأزمة، وَمختلف الأطراف الفاعلة وَالمؤثرة فيها سواء كانت أطرافا محلية ؛إقليمية أو دولية، وَكذا تطور مسار الأزمة منذ بدايتها. أمّا المطلب الثاني: فسيتمّ التطرّق فيه إلى دور إيران في هذه الأزمة، بمعالجة موقفها من الأزمة ومختلف الآليات وَالوسائل التي استخدمتها في تدخّلها هذا. أمّا المطلب الثالث فنركِّز فيه على المواقف الدولية وَالإقليمية المختلقة من دور إيران في الأزمة السورية.

---

[1] تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، **أثمان التصويت على انفصال كردستان**، مرجع سبق دكره، ص.3.

[2] Adam Mausner and Anthony Cordesman, **IRAQ and US Strategic in the Gulf**. Center for Strategic and International Studies, October 2011, p-p.4-5.

المطلب الأول: أسباب الأزمة السورية وأطرافها

بالنظر إلى التقارب في الأوضاع الداخلية بين مختلف الدول العربية؛ فإنّ مسألة انتشار الحراك الشعبي العربي كانت واردة، وَبذلك بدأت الأزمة السورية، في صورة احتجاجات شعبية اتسع نطاق انتشارها على صعيد واسع، لتأخذ شكلا أكثر عنفا من خلال تصعيد لهجة الاحتجاج من جهة، وطبيعة التعامل الأمني مع الاحتجاجات من طرف النظام السوري، والأكيد في ذلك، مساهمة أطراف دولية وإقليمية في تحول المشهد السوري من صورة الاحتجاج السلمي إلى صراع مسلح.

الفرع الأول: أسباب الأزمة السورية

يمكن حصر الأسباب التي أدّت إلى اندلاع الأزمة في سوريا؛ إلى عوامل داخلية، وَأخرى ذات بعد خارجي، على النحو التالي:

أولا: الأسباب الداخلية

* طبيعة النظام السياسي السوري: استلم حزب البعث السلطة في سوريا من خلال انقلاب عسكري، عرف باسم "ثورة 8 مارس" عام 1963م. وبعد عدة خلافات داخل أجنحة الحزب نفسها، استمرَّت طوال فترة 1963 إلى 1970م، قام وزير الدفاع آنذاك "حافظ الأسد" بانقلاب عسكري آخر عُرِف باسم "الحركة التصحيحية" سنة 1973.

وَقد أسّس الأسد نظامه معتمدا على القبضة الأمنية داخليا، وسلسلة من التحالفات خارجيا، والتي ضمنت له الاستمرار لفترة أطول على رأس النظام في سوريا. وقد كفل له دستور سوريا عام 1973 صلاحيات واسعة، وبهذا احتكر حافظ الأسد المناصب العليا في سوريا، وأعطى لنفسه مجموعة امتيازات، وبقي النظام السياسي السوري على حاله حتى وفاة "حافظ الأسد" سنة 2000. وفي 10 جوان 2000 أصبح "بشار الأسد" الابن رئيسا لسوريا بعد تعديل دستوري أمكنه من الترشح[1]. وبذلك أصبح "بشار الأسد" رئيسا فعليا لسوريا، بحيث تغيّر الأشخاص لكنّ طبيعة النظام السياسي لم تتغير، حيث أنّ النظام السياسي في سوريا قائم على توريث السلطة وتسلطها (صراع الدولة والمجتمع)، فضلا على أنّه يستند إلى منظومة أيديولوجية عنيفة وأجهزة أمنية عسكرية، الأمر الذي جعل مطلب الحرية مطلبا أساسيا ومركزيا لدى المواطنين السوريين، في ظل مشاهد

[1] أنطوان سماحة، **تاريخ سوريا الحديث والمعاصر**، بيروت: دار صادر، 2012، ص.5.

القمع والبطش والتعذيب التي فرضتها مؤسسات الدولة الأمنية [1].

* الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردِّية: تمثّل المستويات المعيشية المتدنية التي عاشها قسم كبير من المواطنين السوريين، ولا سيّما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، أحد الأسباب الداخلية المهمة والرئيسية التي جعلت الثورة تقوم في سوريا، احتذاءً بما حدث في بعض الدول العربية الأخرى كتونس ومصر. إذ مثّلت عوامل كل من تفشِّي الفقر وزيادة نسبة البطالة والتهميش في سوريا انتفاضة الشعب السوري.

كما أدّت سياسة اللَبْرَلَة الاقتصادية بين أعوام (2005 – 2010) إلى زيادة معدلات التضخم بما أضرّ بمصالح الطبقة الوسطى في المدن، وتهميش للفئات الاجتماعية الأخرى لمصلحة فئة من رجال الأعمال والمنتفعين المرتبطين بالسلطة [2].

* حراك المعارضة السياسية والنخبة المثقفة في سوريا: خاصة بعد تولي "بشار الأسد" الحكم، حيث بدأت بربيع دمشق بتجمعات ومنتديات سياسية، بقيادة مجموعة من المثقفين السوريين بَيْن عام 2000 و2002. إلّا أنّ هذه المنتديات الداعية إلى الإصلاح أُوقِفت بضغطٍ من الأجهزة الأمنية أواخر عام 2002. تلاها إعلان دمشق بين 2005 و2008 حراك قادته المعارضة الحزبية، بعد إفشال مبادرة ربيع دمشق من طرف النظام. وبسقوط نظام "صدام حسين" عام 2003، أَمِلَتْ المعارضة السورية في الداخل أن يستفيد النظام من الدرس العراقي، وأن يبادر إلى خطوات للتغيير في الداخل وفق السيناريو العراقي؛ فكان رد فعل النظام عكس ما كانت تتوقّعه المعارضة السورية. إذ قام النظام بالتضييق على المعارضة وزجَّ بعض شخصياتها في السجن.

* السياسة الاقتصادية: حقّق الاقتصاد السوري نتائج متضاربة خلال سنوات التسعينيات فمن جهة حقّق نتائج إيجابية على المستوى الكلي، من ناحية معدلات النمو، واستقرار نسبي لأسعار وفائض في الميزان التجاري. إلاّ أنّ هذه المؤشرات أخفت اختلالات هيكلية مثل اعتماد مصادر النمو على العوامل الكمية، وبالذات رأس المال المادي، وتضخم قطاعات المضاربة العقارية والمالية، وتوسع القطاع غير المنظم في التجارة والسياحة والخدمات بشكل عام. وترافق ذلك مع الإنتاجية المنخفضة للعمالة وأجور متدنية، إضافة إلى ذلك معاناة السياسة المالية من التجاذب والتهرب الضريبيين بنسبة

---

[1] حسين مصطفى أحمد وَخضير إبراهيم، سلمان، "الصراع في سوريا والقوى الإقليمية والدولية دراسة تحليلية مستقبلية"، (**مجلة الأستاذ**، العدد 221، 2017)، ص.3.

[2] نفس المرجع السابق، ص.4.

عالية. وكذا زيادة الضرائب غير المباشرة على حساب المباشرة، وغيرها من الاختلالات الهيكلية[1].

ثانيا: الأسباب الخارجية: وقد تمثلت في مجموعة من الأسباب هي كالتالي:

* نتائج وانعكاسات الحراك الشعبي الذي بدأ في كل من تونس ومصر، ونجاح الحراك في هذين البلدين في إسقاط أنظمة الحكم والإطاحة برؤوسها، ما شجّع وحمّس المتظاهرين والمحتجين في سوريا. وكانت بداية الاحتجاجات السورية في "درعا" بعدما قام بعض التلاميذ بكتابة شعار (الشعب يريد إسقاط النظام) على جدران مدرستهم. فوقعت مواجهات بين المتظاهرين ورجال الأمن السوريين، واستُخْدِم الرصاص لتفرقة المحتجين، لتنتقل بعدها المظاهرات والاحتجاجات إلى باقي مدن سوريا الأخرى.

* الضغوط الأمريكية على سوريا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، بناءًا على دعمها للجماعات المقاتلة في فلسطين ولبنان والعراق، خاصة بعد صدور قانون محاسبة سوريا؛ الذي سنّه الكونغرس الأمريكي.

* الاتهامات الموجهة لسوريا بالسعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، وقيامها بالتخطيط لتوجيه ضربة عسكرية وقائية.

* توظيف تكنلوجيا الاتصالات المتطورة والانتشار الواسع لوسائط التواصل الاجتماعي عبر شبكات الانترنيت (الفيسبوك، التويتر، الأنستغرام وغيرها). وكذا التطور في أنظمة الاتصالات الرقمية، ممّا قرّب المسافات بين المجموعات البشرية والمجتمعات المختلفة عبر العالم، وهو ما ساعد المحتجين في إيصال صورة كفاحهم ضد سلطاتهم المستبدة إلى الرأي العام العالمي، وعليه أصبح الإعلام الرقمي أكثر من سلطة وضاغط على سياسات الاستبداد[2].

* إعادة هندسة الشرق الأوسط على الطريقة الأمريكية، من خلال مدخل "الفوضى الخلّاقة" التي تبنى على سياسة التقسيم الطائفي والقومي. وهو ما يصبُّ في المحصلة النهائية في خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية [3].

وَبِتكاتُف كل من الأسباب الداخلية والخارجية، كانت الثورة السورية، التي اختلفت في طبيعتها

---

[1] عاطف قبرص وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013، ص .7.

[2] علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الدكتاتوريات والأصوليات**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011، ص.7.

[3] حسين مصطفى أحمد وَخضير إبراهيم سلمان، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

من مرحلة إلى أخرى. بحيث أخذت أبعادا إقليمية، من خلال الدور التركي في دعم فصائل المعارضة. ليتمَّ في مرحلة لاحقة تدويل الأزمة بدخول أطراف دولية كروسيا مسانِدةً للنظام السوري، والولايات المتحدة الأمريكية التي تساند المعارضة. فكثُرت أطراف الأزمة وتشابكت وتعقّدت أحداثها أكثر فأكثر، لتمثل معضلة تتداخل فيها الأبعاد الإنسانية بالخلافات السياسية، دون إهمال مخرجاتها التي عصفت بمقومات الدولة وأتت على عديد المكاسب.

الفرع الثاني: أطراف الأزمة السورية

كما سلف الذكر فإن مراحل تطوُّر الأزمة السورية، أسفرت في كل مرحلة عن دخول أطراف جديدة الصراع في سوريا. وفيما يلي سنحدد أطراف الأزمة السورية وذلك بتقسيمها إلى ثلاث مستويات، أطراف داخلية، إقليمية وأخرى دولية.

أولا: الأطراف الداخلية: وتشمل طرفين أساسيين متعارضين هما: النظام السياسي السوري بقيادة "بشار الأسد" وقوى المعارضة المختلفة.

1- **النظام السياسي السوري:** منذ بداية التظاهر والاحتجاج في سوريا مارس 2011، اعتبرت الحكومة السورية ذلك نوعا من الانفلات الأمني، والفوضى غير المبرَّرة من بعض المواطنين السوريين، ما دفع الحكومة إلى التَّدخل وفض التظاهر؛ سواء بطريقة سلمية – في البداية – أو عن طريق العنف باستخدام مختلف أنواع الأسلحة، وذلك في مختلف المدن السورية’ بدءًا بمدينة "درعا" ودمشق وحمص. إذ قامت قوات الأمن السورية باعتقالات واسعة في صفوف المتظاهرين، وكذا إطلاق النار عليهم لتفريقهم. وقد استخدم الجيش السوري مختلف الآليات البرية (دبابات، مدرعات) بحيث كان يحاصر المدن ثم يجتاحها عسكريا. وأخيرا لجأ إلى استخدام سلاح الجو، وقصف المناطق التي وقعت تحت سيطرة الجيش السوري الحر التابع للمعارضة السورية.

2- **قوى المعارضة السورية:** ويمكن تقسيم تيارات المعارضة السورية إلى قسمين، قوى وتيارات جديدة وأخرى تقليدية.

أ- **القوى والتشكيلات الجديدة:** وقد تمثلت في:

- المبادرة الوطنية للتغيير: أُسِّست في 29 أفريل 2011، وقد أفصحت عن هويتها وسعت إلى الحفاظ على سرية أعضائها البالغ عددهم (150) عضو. ومن أعضائها البارزين "رضوان

زيادة" و"نجيب غضبان" اللذان يعملان في المجلس الاستشاري، و"أسامة منجد" أحد منظمي مؤتمر الائتلاف الوطني لدعم الثورة السورية الذي عقد في بلجيكا لدعم الثورة قانونيا وسياسيا بهدف اسقاط النظام.

– المجلس الوطني السوري: نشأ في إسطنبول في 2 أكتوبر 2011، ومنهم العديد من قوى اليمين اللبرالي والديني كجماعة الإخوان المسلمين، والعديد من الشخصيات المعارضة المستقلة بالخارج. وانتخب "برهان غليون" رئيسا له. ومن خلفه "عبد الباسط سيدا" و"جورج صبرا" و"أحمد الجربا" و"هادي البحرة" ويعد وجهة التمثيل الوحيدة أمام العالم، وهو الأكثر تعبيرا لدى القوى الدولية من قوى المعارضة السورية الأخرى.

– هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي: وتضم عددا من القوى اليسارية والقومية الإسلامية المعتدلة ورموز المجتمع المدني، ومختلف الطامحين للتغيير الديمقراطي في سوريا. وأسس في بلدة حلبوب التابعة لمحافظة ريف دمشق، في 6 أكتوبر 2011. ومؤسس الهيئة "حسن عبد العظيم"، وتختلف استراتيجياتها عن فصائل المعارضة السورية، لمعارضتها التدخل الخارجي والتأكيد على سلمية الاحتجاجات. يذكر أن الهيئة عرفت خلافات نسبية بين هيئة التنسيق وممثلي الحراك الشعبي حول رفض التدخل الخارجي، أعلنتها الهيئة وهي: لا للعنف – لا للطائفية – لا للتدخل الخارجي، وعدم دعوتها صراحة إلى اسقاط النظام السوري. وفي تطور لاحق انسحب من الهيئة عدد من الشخصيات المستقلة[1].

ب– **القوى والتشكيلات التقليدية:** تتكون من:

• أحزاب الحركة الكردية: وتتكوّن من 12 حزبا كرديا وتنحصر في إطارين: الأول هو المجلس السياسي الكردي في سوريا ويضم 8 أحزاب كردية، والثاني أحزاب المجلس العام للتحالف الديمقراطي الكردي وتتألف من حزبين هما: حزب الوحدة الديمقراطي والحزب الديمقراطي التقدمي، ويقوده "عبد الحميد درويش". أمّا الأحزاب الخارجة عن الإطارين؛ فهما حزب الاتحاد الديمقراطي وتيار المستقبل الكردي، وقد رفضت المشاركة في الحوار، ومع كل ذلك دعت للائتلاف في عقد مؤتمر وطني كمنبر للحوار بين جميع أحزاب المعارضة والنظام. وقد ظلّت مناطق الكرد بعيدة إلى حد كبير عن القتال الدائر في سوريا إلّا بعد سيطرة ما يُعرف بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على أجزاء واسعة من العراق، وبعدها السيطرة

[1] نفس المرجع السابق. ص. ص 5-6.

على مدينة "عين العرب" (كوباني) الكردية السورية المتاخمة للحدود مع تركيا[1].

- جماعة الاخوان المسلمين: ظهرت جماعة الاخوان المسلمين عام 1928 كحركة منظَّمة أسسها "حسن البنا"، تستهدف الوعظ والإرشاد الديني في الظاهر، والعمل السياسي السري في الواقع. وكان أول مراقب لها في سوريا "مصطفى السباعي" بين الأعوام 1945 1964، وينتشرون في مدن حلب، حماة، حمص، دمشق. وتكمن عوامل قوة الاخوان المسلمين اليوم في علاقاتهم المميزة بالحكومة التركية التي تحتضن الهيكل الرئيس للمعارضة السورية،[2].

كما تتكوّن **المعارضة السورية** من الجناح العسكري، والذي يتألف من:

- الجيش السوري الحر: يُعدُّ أول تشكيل عسكري، إذ يتكوّن من الجنود المنْشقِّين عن الجيش السوري ليتوسَّع لاحقا ليضم فئات مدنية تتباين توجهاتها الأيديولوجية، وقد أخذ على عاتقه مسؤولية حماية المتظاهرين من بطش وتنكيل الجيش السوري النظامي. وقد أسّسه العقيد المنشق "رياض الأسعد" في 29 جوان 2011 من تركيا، وجاء الإعلان عنه بعد اغتيال المقدم "حسين هرموش" مؤسِّس حركة الضباط الأحرار في أوت 2012، ويبلغ عدد أعضائه نحو 100 ألف مقاتل؛ وقد قام بضرب المواقع الحكومية ومواقع الجيش النظامي السوري، ولا تزال عملياته العسكرية مستمرة. ويضم الجيش الحر عشرات الكتائب المتمركزة في المناطق السورية المضطربة والحدودية ولا تخضع لقيادات مركزية موحدة. ومعظم تلك الكتائب قد تشكلت بعد سبتمبر 2011، ويرأسه الآن "عبد الإله البشير"[3].
- قوات البشمركة: وهي ميليشيا الفرع السوري لحزب العمال الكردستاني (وحدات حماية الشعب الكردي)، لمؤسِّسه السجين "عبد الله أوجلان"، بقيادة "صالح مسلم محمد" زعيم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني. وتتركّز في الشمال والشمال الشرقي والأحياء الكردية من مدينة حلب، وهي تناصب تركيا وامتداداتها السورية العداء.[4]
- التنظيمات الجهادية المتطرِّفة: وتُمَثِّل تنظيمين جهاديين من أخطر التنظيمات الجهادية المتطرفة على الساحة السورية، وهما: جبهة النصرة وتنظيم داعش.

---

[1] المرجع نفسه. ص. 7.

[2] خالد إسماعيل سرحان، "سوريا والتيارات الإسلامية، دراسة مستقبلية"، (**مجلة أبحاث استراتيجية**، العدد 4، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2013)، ص، ص. 58،59.

[3] حسين مصطفى أحمد وَخضير إبراهيم سلمان، مرجع سبق ذكره. ص.7.

[4] ابراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013 – 2014 مراجعات ما بعد التغيير**، مرجع سبق ذكره، ص.332.

• *جبهة النصرة*: وهي منظمة سلفية تم تشكيلها أواخر عام 2011 خلال أحداث سوريا، وسرعان ما نمت قدراتها لتصبح فيما بعد من أبرز الجماعات المسلحة؛ وقد تبنّت عدّة هجمات في حلب ودمشق، ودعت الجبهة إلى القتال وحمل السلاح ضد النظام السوري.

كما وقامت الجبهة بعدة عمليات في سوريا، أبرزها تفجير واقتحام مبنى قيادة الأركان في دمشق في أوائل أكتوبر 2012، وتفجيرها مبنى المخابرات الجوية في "حرستا" ومبنى نادي الضباط في ساحة "سعد الله الجابري" في حلب. وقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن إدراج جبهة النصرة في قائمة المنظمات الإرهابية في 5 كانون الأول 2012، وهو الأمر الذي لقى رفضاً من مُمثِّلي المعارضة السورية ويرأسها الآن "أبو محمد الجولاني"[1].

• *داعش*: مختصر للدولة الإسلامية في العراق والشام (وقد تمّ التطرق له في الفصل الأول من هذه الدراسة بالتفصيل). وهو تنظيم مسلّح تمّ تشكيله في 7 أفريل 2013 خلال أحداث سوريا، وسرعان ما نمت قدرات هذا التنظيم ليصبح فيما بعد أخطر الجماعات الجهادية المتطرفة. وقد تبنّى عدة هجمات في سوريا والعراق، ويقدَّر عدد أفراد التنظيم وفق مصادر غربية من 20 إلى 31 ألف رجل، على الرغم من عدم وجود إحصائية دقيقة. وقد تصاعدت المواجهة مع تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق، فيما يسعى هذا التنظيم إلى تعزيز نفوذه وإقامة دولة على جانبي الحدود السورية العراقية لا سيما بعد سيطرته على أجزاء واسعة من الأراضي في كلا البلدين. وقد أعلن المجتمع الدولي عن إدراج التنظيم في قائمة المنظمات الإرهابية في 15 أوت 2014 على وفق قرار مجلس الأمن المرقم (2170)"[2].

وبذلك، حصرنا أطراف الأزمة السورية على المستوى الداخلي، وقد كانت هناك مواجهات مسلحة بين هذه الأطراف في مختلف المناطق السورية. فأحيانا مالت كفة الانتصار لصالح الجيش السوري النظامي الذي يمثل نظام "بشار الأسد" وحلفاءه الإقليميين (إيران) والدوليين (روسيا والصين)، وأحيانا أخرى يكون الانتصار للمعارضة السورية ومن يدعمها إقليميا (السعودية وتركيا) ودوليا (الولايات المتحدة الأمريكية ودول من الاتحاد الأوروبي). ما جعل سوريا مجالا للاستقطابات الإقليمية والتدخُّلات الخارجية، إذ تحولت من أزمة داخلية أو حرب أهلية بين كل من النظام والمعارضة إلى ساحة للقتال وتصفية الحسابات الإقليمية والدولية. وسنتعرض للأطراف

[1] خالد إسماعيل سرحان، مرجع سبق ذكره، ص، ص. 54،55.
[2] حسين مصطفى أحمد وَخضير إبراهيم سلمان، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

الإقليمية والدولية التي أصبحت أطرافا فاعلة في الأزمة السورية، وهي إما أطراف موالية للنظام السوري أو داعمة للمعارضة كما يلي:

أولا: القوى الموالية للنظام السوري: ويمكن تقسيمها لأطراف دولية وأخرى إقليمية

أ: الأطراف الدولية:

1-الطرف الروسي: تَعْتبِر روسيا أنّ سوريا هي مفتاح إقليم الشرق الأوسط وليس العراق. هكذا حصل منذ أيام الاسكندر المقدوني قبل 2342 عاما، وأنّ التغيير الجيوسياسي لم يتحقق في الشرق الأوسط عبر بغداد كما توقَّع وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول"، فهذا التغيير يحصل فقط من البوابة الدمشقية. وهذه الاعتبارات قد تكون خلف ظنون موسكو بأنّ القضية السورية فرصتها الوحيدة لاستعادة دورها الإقليمي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا [1].

2-الطرف الصيني: ترى الصين أنّ الثورة السورية تحولت إلى نزاع مسلح بين الدولة ومسلحين معارضين بعضهم متطرف، فرحّبت بجهود حلِّ الأزمة السورية بشكل سلمي ضمن إطار مؤتمر جنيف$_1$، إلاّ أنّ الصين عارضت مؤتمر جنيف$_2$ بسبب التوجه لعزل إيران عن المشاركة فيه، كما وافقت الصين على أول قرار أصدره مجلس الأمن بخصوص الأزمة السورية الذي نصَّ على مهام رقابية لتجاوزها، وذلك بموجب الفصل السادس من الميثاق. بالإضافة إلى ذلك عارضت الصين استخدام الأسلحة الكيماوية في حماية السفينة الأمريكية التي وُجِّهت لتدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية، تنفيذا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2118 [2].

وتعتبر الصين إقليم الشرق الأوسط عامة وسوريا خاصة، منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية وأمنية لها. ويعود تاريخ الاهتمام الصيني بسوريا إلى مئات السنين، إذ تعتبر سوريا نقطة التقاء لثلاث قارات عبر عدد من الممرات البرية والبحرية والجوية، كما شكلت الطريق التجاري الذي ربط بلاد الصين ببلاد العرب والذي عُرِفَ بـــ "طريق الحرير" قديمًا، وخلال العصر الحديث، اهتمّت الصين بسوريا منذ نشأة جمهورية الصين الشعبية منتصف القرن الماضي. فشكّلت سوريا النقطة الأضعف للنفوذ الغربي في إقليم الشرق الأوسط، وخط الدفاع الأول عن مصالح الصين في آسيا الوسطى والقوقاز، والجسر الموصل للبترول من روسيا الاتحادية إلى الصين، وبلد

[1] ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013، ص.296.

[2] نفس المرجع السابق. ص.45.

العبور لمعظم النفط العراقي بين عامي 1934 و1982، وللكثير من النفط السعودي ما بين عامي 1973 و1982. كما تعتبر سوريا الرابط الأساسي للبحار الخمسة وفقا للنظرية الاقتصادية للرئيس السوري "بشار الأسد" المتوافقة مع مطامع الصين المستقبلية في بناء حزام اقتصادي مبني على مفهوم طريق حرير جديد[1].

ب: الأطراف الإقليمية:

1-الطرف الإيراني: (نظرا لأنّنا سنفرد له مطلبا كاملا من هذا المبحث، فسنتحدّث عنه باختصار شديد). إذ يدعم النظام الإيراني الحكومة السورية ممثلة بالرئيس "بشّار الأسد" أيّما دعم، من خلال امداده بالأسلحة والأدوية ومختلف المساعدات الإنسانية. ويرفض رفضا مطلقا تنحِّي الرئيس بشار الأسد عن السلطة في سوريا، نظرا للتحالف الاستراتيجي بين كل من إيران وسوريا والذي بدأ مع وصول الرئيس الأب "حافظ الأسد" إلى السلطة في سوريا، وازداد متانةً مع الرئيس الابن "بشار الأسد".

2-حزب الله اللبناني: وهو ما يعتبره الكثيرون الأداة العسكرية الثانية بعد "الحرس الثوري الإيراني" في يد إيران في توجيهها للأحداث في الأزمة السورية، إذ أنّ إيران أحيانا تتدخّل بطريق غير مباشر في سوريا من خلال حليفها -حزب الله – عن طريق ما يُسمَّى بالحرب بالوكالة (من طرف فواعل دون الدولة على غرار الميليشيات)، وذلك بعدم التورط والانغماس الإيراني في أي صراع خارجي بصفة مباشرة، والاستعاضة عن ذلك بتوكيل حلفاء آخرين لها لتحقيق مهمة الدفاع عن المصالح الإيرانية هناك.

إذ تدخّلت قوات حزب الله اللبناني في دورٍ طائفي ضدّ قوى المعارضة السورية، على الرغم من مزاعمه خوض القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" في مدينة الرقة وغيرها [2].

ثانيا: الأطراف المعارضة للنظام السوري: ويمكن تقسيمها هي الأخرى إلى فئتين:

أ: الأطراف الدولية، والتي تتمثل أساسا في الولايات المتحدة الأمريكية ودول من الاتحاد الأوروبي.

1-الولايات المتحدة الأمريكية: وقد تدخّلت الولايات المتحدة الأمريكية في الأزمة السورية مساندة للمعارضة السورية، وذلك تحقيقاً لمصالح استراتيجية أهمّها:

---

[1] المرجع نفسه، ص. 52.

[2] نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"،(**مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16، جانفي 2017)، ص.66.

- كسب معركة النفود والسيطرة على المنطقة فضلا عن الموقع الاستراتيجي في سوريا، بالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل.

- الاستفادة من المزايا الاقتصادية والتجارية لسوريا.

- قطع خطوط الامدادات الإيرانية إلى حزب الله في لبنان وإضعافه.

- نقل السلطة إلى نظام موال للغرب؛ لتفكيك محور إيران – سوريا – حزب الله، ليكون عامل وصل أيديولوجي استراتيجي ضد المخطط الإيراني، وإعادة صياغة التوازنات بالمنطقة لصالح أهدافها ومصالحها.

- إضعاف سوريا وتغييرها من خلال نزع الأسلحة الكيماوية وتدمير الجيش السوري فضلا عن الحرب الأهلية والطائفية.

- كسب ثقة دول الخليج، الحليف الاستراتيجي المهم للولايات المتحدة الأمريكية مجدّداً عند الإطاحة بنظام بشار الأسد[1].

ولَهذه الأسباب المختلفة، دعّمت الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة السورية، ووقفت ضد نظام بشار الأسد وسعت مع حلفائها لإسقاطه وتسليط عقوبات عليه. وذلك للحد من الدورين الروسي والصيني في الشرق الأوسط، والذي تجسّد من خلال الأزمة السورية، خاصة وأنّ الحِلْف التقليدي بين كل من إيران – روسيا والصين توطد أكثر من خلال الأزمة السورية. وكذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على إيران من أجل تقديم تنازلات في برنامجها النووي، وربطت ذلك بالموقف الإيراني في الأزمة السورية، كما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أقامت تحالفا دوليا لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا، وبالتالي سلّحت المعارضة السورية لأجل ذلك، كما دعّمت القوات الكردية في سوريا جَوِّياً لقتال داعش في الشمال السوري.

منذ اندلاع الأزمة السورية، أعلنت واشنطن أن أية محاولة من جانب الرئيس السوري (بشار الأسد) لاستخدام السلاح الكيماوي ستعرضه لضربة عسكرية أمريكية. وأنّ استخدامه يمثِّل خطأً أحمرَ لا يجب الاقتراب منه. ولذلك، جاء استخدامه في منطقة "الغوطة" في 21 أوت 2013 تجاوزا لذلك؛ والذي أسفر عن مقتل ما يقارب 1400 ضحية من المدنيين. ورغم أنّها ليست المرة الأولى التي يُستَخْدم فيها هذا النوع من السلاح في سوريا، حيث أشار وزير الخارجية الأمريكي إلى

[1] رابحة سيف علام، "الفوضى الشاملة في سوريا"، (**مجلة السياسة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 189، 2011)، ص.7.

استخدامه من جانب النظام 11 مرة في وقت سابق، ولكنّ استخدامه على نطاقٍ واسعٍ هذه المرة وضع مصداقية الرئيس الأمريكي (أوباما) وبلاده أمام اختبار حقيقي[1].

2-**الاتحاد الأوروبي:** يمكن القول إنّ ردود الفعل الأوروبية منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا في عام 2011 ولحد الآن، تمثّلت في إصدار البيانات المدينة لعمليات النظام، وبعض القرارات التي تشدِّدُ العقوبات الاقتصادية على سوريا، فضلا عن وضع بعض المسؤولين السوريين على قائمة الممنوعين من السفر إلى دول الاتحاد الأوروبي. كما لجأ الاتحاد الأوروبي إلى فرض حزمة من العقوبات شملت لحد الآن أكثر من مئة شخصية مرتبطة بالنظام السوري، فضلا عن عشرات الشركات. وقامت بعض الدول الأوروبية بإعلان دعمها للمجلس الوطني السوري، الذي اعتبرته ممثلا للشعب السوري، دون صدور موقف جماعي من الدول الأوروبية كافة. إلاّ أنّ المراقبين يرون أنّ هذه الإجراءات والقرارات والعقوبات تشترك في افتقارها إلى الآليات التي تسمح لها بأن تكون ذات تأثير مباشر وفعّال على الدولة السورية وأجهزتها، ومن ثمّ التأثير على مجرى الأوضاع السورية واتجاهاتها[2].

إنّ دول الاتحاد الأوروبي لا يمكن أن تتدخل في الصراع الدائر في سوريا إلّا إذا تحقّق لها أحد أمرين، الأول: أن تضمن مصالحها ومصلحة إسرائيل، وثانيا: أن تحقق مكاسب تعوضها عن نفقات تدخُّلها عسكريا، وفي هذه الحالة يجوز أن تتدخَّل أي دولة في مقابل المحافظة على المصالح الغربية ومصلحة إسرائيل.

وبذلك فإنّ الاتحاد الأوروبي الذي قاطع النظام السوري منذ اندلاع الاحتجاجات الشعبية في سوريا؛ لا يبدو أنّه يُشكِّل طرفا ضاغطا على هذا النظام من أجل إجراء تغيير ما، كما أنّه لا يُشكِّل قوة وضغطا بسياسة العقوبات الاقتصادية للمساهمة في إضعافه. ومن ثمّ يبقى دور الاتحاد الأوروبي غير واضح المعالم، لأنّ البنية المادية المصلحية الصلبة هي التي تتحكّم بمسارات الأحداث، فضلًا عن أنّ المنظور الأخلاقي في العلاقات الدولية لا وجود له[3].

ب: الأطراف الإقليمية: والتي يمكن تقسيمها هي الأخرى إلى:

---

[1] معتز عبد القادر و محمد الجبوري، "الأدوار الدولية للقوى الكبرى اتجاه الأزمة السورية"، (**مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، 2015)، ص.340.

[2] فكرت نامق وَكرار أنور ناصر، "التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية"، (**مجلة قضايا سياسية**، العدد 34، جامعة النهرين، 2013)، ص، ص.17،16.

[3] حسين مصطفى أحمد خضير و إبراهيم سلمان، مرجع سبق ذكره، ص. 17.

<u>1-**تركيا:**</u> كان الدور التركي في الأزمة السورية غير منسجم مع مجمل الصورة العامة للعلاقات بين البلدين، فمنذ بدء حركة الاحتجاجات في سوريا، لم تتردّدْ تركيا في التعاطي مع سوريا بطريقة فجائية؛ إذ احتضنت المعارضة السورية، ونظّمت معظم مؤتمراتها، وكان من إسطنبول نفسها إعلان ما عرف بـــ"المجلس الوطني السوري" وتشن وسائل الإعلام التركية، لا سيما الموالية لحزب العدالة والتنمية، الحزب الحاكم في تركيا حملة مفتوحة على النظام في سوريا، كما وقامت تركيا بفتح ملفات اللاجئين السوريين للتشهير بالنظام السوري، والتنسيق الكامل لتركيا مع السعودية وقطر بشأن الموقف من سوريا. ناهيك عن وصف تركيا الأوضاع في سوريا بشأن داخلي، وهو ما أثار حفيظة سوريا، بوصفه أنّ هذا ذريعة للتدخل في الشأن السوري[1].

كما أعلن الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) فيما بعد، أنّ أنقرة فقدت الثقة تماما في النظام السوري، مُشَدِّدًا على أنّ الروابط مع الشعب السوري هي الأهم. تلاه إعلان "أردوغان" رسميا قطع كل الاتصالات مع النظام السوري والتحضير لفرض عقوبات عليه، حتى مع تراجع الاتحاد الأوروبي عن هذه الخطوة في مجلس الأمن[2].

ووقفت تركيا بجانب المعارضة في الأزمة السورية، بسبب أربع ملفات ضاغطة هي: مشكلة اللاجئين والنازحين السوريين، مشكلة الأكراد والخشية من دعم أكراد سوريا لحزب العمال الكردستاني (PKK)، عدم السماح بتهجير السُّنة السوريين كما حدث في الموصل العراقية (موازنةً للدور الإيراني المبالغ)، وأخيرا ملأ الفراغ السعودي نتيجة ضعف الدور الخليجي الغائب والمغيب، ذلك أنّ تراجع الدور السعودي بسبب انهيار أسعار النفط أدى إلى تسهيل تراجع دور قوى المعارضة السورية في الداخل السوري، وتسهيل انتصار الجيش السوري في حلب وحسم المعارك فيها بطريقة صفرية، سهّلت توجه الجانبين إلى مفاوضات الأستانة في كازاخستان.

كما أنّ تركيا، وخوفا من قضية الأكراد في سوريا، ونظرا للانفلات الأمني فيها، توجست من مطالبة الأكراد بالانفصال عن طريق تنظيم استفتاء لتكوين دولة مستقلة؛ ليس فقط عن سوريا بل وصول الأكراد لحلمهم بإنشاء دولة الأكراد الكبرى، بتجميع شتات الأكراد في الدول الموجودين فيها، خاصة (العراق، سوريا، تركيا، إيران)، ولعل التدخل العسكري التركي في مدينة عفرين

---

[1] قاسم حسين الربيعي، "العثمانية الجديدة .. الدور التركي في المنطقة العربية"، (**مجلة أبحاث استراتيجية**، العدد 3، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2013)، ص.21.

[2] علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص. 5.

السورية، في بدايات عام 2018 وتحديدا منذ شهر جانفي، يمثل خير دليل على هذه المخاوف، خاصة إذا عرف الدعم الأمريكي الأكراد في سوريا، والاستناد عليهم للتضييق على تنظيم داعش في سوريا.

2-السعودية: وجدت السعودية نفسها في ظل مخرجات الصراع الدائر في سوريا، غير بعيدة عن تداعيات هذا الصراع. فمع المدِّ الثوري الذي بدا وكأنّه سيغير وجه المنطقة، ومواصلة إيران لحشدها العسكري وتعاظم نفوذها، لا سيّما بعد إخراج العراق من معادلة التوازن الذي كان سداً منيعًا في وجه النفوذ الإيراني؛ وقوةً موازيةً لها في الخليج قبل الغزو الأمريكي له عام 2003، إذ تعاظم الإحساس بالخطر لدى دول المنطقة، لذلك، وجدت السعودية نفسها محكومة باتجاه التحرُّك لضرب إيران في خاصرتها الرخوة المتمثلة في سوريا، والتي ستحد من قدرات إيران في الإقليم[1].

وبالتالي فإنّ هدف السعودية من التدخل في سوريا، هو الوقوف في وجه النفوذ الإيراني ليس في سوريا وحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط ككل، وذلك في إطار التنافس التاريخي بين الأيديولوجيتين الشيعية (إيران) والسُّنية (السعودية). لذلك، وقفت السعودية ضد نظام بشار الأسد – والذي تدعمه إيران ماديا وعسكريا وحتى معنويا – ودعّمت المعارضة السورية. كما أنّها (السعودية) سلّمت مقعد سوريا المجمّد في جامعة الدول العربية للمعارضة السورية؛ ما يُمثِّل بحدِّ ذاته مظهرا مُهِمًا لتكييف الدعم السعودي للمعارضة.

كما نجد أنّ كُلاً من قطر، بريطانيا والأردن كلها دول وأطراف ساندت المعارضة السورية ودعَّمتها على حساب نظام بشّار الأسد الذي وقفت ضده وكانت معادية له في مواقفها.

المطلب الثاني: طبيعة التعامل الإيراني الأزمة السورية

اتّسم الموقف الإيراني منذ بداية الأزمة السورية بمساندة الرئيس "بشار الأسد"؛ وذلك نظراً لطبيعة العلاقات التاريخية المتميِّزة التي تجمع الطرفين. كما أنّ آليات التعامل الإيراني مع الأزمة السورية؛ اختلفت بين آليات القوة الصلبة والقوة الناعمة.

الفرع الأول: التحالف الإيراني – السوري وطبيعة العلاقات بين البلدين

يدُلُّ معنى الحلف على اتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضائه من قوى

[1] حسام محمد حسين، "تداعيات الثورة العربية في ضوء التوازن الاستراتيجي الإقليمي الجديد"، (**مجلة قضايا استراتيجية**، العدد 1، الموصل، مركز الموصل للثقافة والعلوم، 2014)، ص. 128.

أخرى، تبدو مهدِّدَةً لأمن كل من هؤلاء الأعضاء، أو هو تضافر قوى مجموعة من الدول خلال فترة زمنية معينة، بهدف زيادة أمن الدول الأعضاء. وَبالتالي نجد انّ الحلف له بعد عسكري أمني؛ يرتبط بالمصلحة الأمنية للدول المُنْظمَّة وَالمكوِّنة للحلف، وَذلك في إطار الحماية لأعضائها من أي عدوان خارجي.

وحسب التفسير النظري لظاهرة التحالفات، تنشأ هذه الأخيرة بين الدول كردع للأعداء، فالخوف من التعرض للعدوان، والسعي إلى درء هذا الخطر هو المبرر الرئيسي وراء انتهاج الدولة سياسة التحالف، ومن ناحية أخرى تتحالف الدول من أجل زيادة القوة، فتلجأ إذ ذاك إلى سياسة التحالف كبديل عن سياسة التسلح التي تستنزف موارد مالية كبيرة[1].

بدت ظاهرة الحلف أكثر تقلصا مع تنامي التنظيم الدولي، وزيادة الفواعل من غير الدول وسيادة النمط الاقتصادي التنافسي على النمط العسكري الصراعي، إلّا أنّ الخصوصية الإقليمية للنظام الشرق أوسطي، جعلته يعرف شكلا من التحالف الاستراتيجي ما بين سوريا وإيران؛ أحد أهم القوى في الإقليم والنظام العالمي، حيث تمثل سوريا إيديولوجية الرابطة العربية والأخرى الرابطة الإسلامية، ومن خلال هذا المزيج المتناقض المضمون، شكّلَت الدولتان حِلْفًا مستقلا عن السياسات الغربية والتحالفات القائمة لصالح الولايات المتحدة، ممّا أعطى الحلف ميزة أساسية في ظل نظام إقليمي مخترق خارجيا على مستوى التفاعلات الأمنية والسياسية [2].

يُرجع الكثير من الباحثين في شؤون الشرق الأوسط، بداية العلاقات السورية الإيرانية إلى فترة ما قبل الثورة الإسلامية؛ حيث تميّزت بالتقلب ما بين العداوة والسلام البارد، وذلك نتيجة تأثير الصراع الدولي ما بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي على اتجاه التوازنات الإقليمية، ومنها الموجودة في النظام الشرق الأوسطي الذي تميّز بالحركة القومية الصاعدة من خلال المحور السوري المصري العراقي، والذي يميل أكثر للمعسكر الشيوعي والمناهض للتوجه التوسعي الفارسي، الذي ميّز سياسات الشاه حليف الولايات المتحدة آنذاك [3].

لذلك نجد أنّ المحدد القومي لعب دورا أساسيا في بناء نسيج العداوة ما بين الدولتين، وقد ظهر

---

[1] عياد البطنيجي، "التحالف السوري الإيراني، تاريخه، حاضره ومستقبله"، (**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 20، لبنان، خريف 2008)، ص.22.

[2] A.Noushira Van Etesian, Raymond Hinnebush, ***Syria and Iran, Middle East powers in a penetrated regional system***, London & New York: Homepage, 1997.p.2.

[3] Jubin M.Goadarzi, ***Syria and Iran diplomatique alliance and power politics in Middle East***, London & New York: Tauris academic studies, 2006, p.13 .

جليا من خلال مناداة سوريا بضم إقليم كوزستان (عربستان) ذو الأغلبية العربية الذي احتلّته إيران، ومطالبتها باسترجاعه إثر تقديمها خرائط رسمية، تثبت أنّ الإقليم جزء من الأراضي السعودية.

كما أنّ الصراع العربي الإسرائيلي والذي كانت سوريا أحد أهم أطرافه، من خلال صـــراعها مع إسرائيل المتحالفة مع إيران وقتها، أبرز طابعاً من العدائية بين البلدين – أي سوريا وَإيـــران–، وَظهر ذلك منذ اعتراف نظام الشاه بإسرائيل عام 1946 ودعمه المتواصل لها، حيث قـــام الشـــاه عام1967 بتحريض الأقليات الكردية في الشمال للثورة على النظام بهدف منعه من إرسال الجيش العراقي إلى جبهة القتال العربية ضد إسرائيل، وإلهائه بتهدئة الأوضاع الداخلية إضافة إلى تزويـــد إسرائيل بالبترول[1].

وَقد مثّل دخول إيران بوصفها طرفًا في موازين القوى العربية، وتحوّلها إلى جزء منه على هيئة حليف لطرف عربي في مواجهة طرف عربي آخر، أوّل اختراق جدّي للنظام الإقليمي في المشرق العربي منذ نشأته [2].

غير أنّ هناك عدة عوامل وأسباب وقفت وراء تحسين العلاقة بين إيران وَسوريا وصلت حدّ التحالف بينهما؛ وَقد تجلّى هذا التقارب من خلال ما عبّر عنه مسؤول سوري سابق في عهد الرئيس "حافظ الأسد" بقوله: "إنّ علاقتنا مع إيران تقوم على جملة من المصالح المشتركة، وتحديدا الصراع العربي–الإسرائيلي، ذلك أنّ مواقف إيران تغدو مواقفنا؛ كما أنّ هناك تلاقيا حول الحاجة إلى مقاومة الهيمنة والتفرد الأمريكي الذي يهدف إلى فرض نظام إقليمي يناسب المصالح الأمريكية، وأخيرا فإنّ لدينا مصالح مشتركة محددة جدا مثل معارضة الانفصال الكردي، ولكن هذا لا يعني أبدا أنّنا في تحالف يفرض علينا توحيد مواقفنا من كل مصلحة بين دولتين تختلف رؤيتهما للعالم بشكل جوهري، بينما يجمع بينهما فقط معارضة مشتركة للسياسات الأمريكية والإسرائيلية"[3]. لذلك، فإنّ المصلحة وَالأهداف المشتركة، كانت سببا رئيسيا في الحلف بين كل من إيران وسوريا.

كما أنّ الوصول إلى شواطئ البحر المتوسط (الذي يعتبر ممراً حيوياً) يُعدُّ أحد الأهداف الجيوسياسية للتحالف الإيراني– السوري؛ إذ يكتسب هذا البحر أهمية جيوسياسية استراتيجية بالغة لدى إيران، نتيجة مرور نسبة كبيرة من نفط الشرق الأوسط إلى أوروبا وَأمريكا الشمالية عبره،

---

[1] Ibid, p.14 .

[2] مروان قبلان، "صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي للمشرق العربي"، (**مجلة سياسات عربية**، العدد 12، شهر جانفي، 2015)، ص.9.

[3] فراس عباس هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.71.

علاوةً على أهميته من الناحية العسكرية. فهي (أي إيران) ترى أنّها إِنْ تمكّنت من ذلك، يعني أنّها اكتسبت ميزة استراتيجية، وَتستطيع بذلك إظهار قوتها خارج حدودها الجغرافية الإقليمية. ولعلّ وصول عدة سفن حربية وفرقاطات إيرانية إلى ميناء اللاذقية السوري على البحر المتوسط، يعدُّ علامةً تاريخيةً واستراتيجيةً على درجة كبيرة من الأهمية. إذ أنّ إيران بخطوتها هذه، تكون قد نصبت نفسها قوةً بحريةً خارج حدودها الاقليمية، وأعلنت أنّ مجالها الحيوي يشمل البحر المتوسط[1].

الفرع الثاني: الموقف الإيراني من الأزمة السورية

تعاملت إيران مع الثورات العربية منذ بدايتها، من زاوية تأثيرها على وضعها الإقليمي، وعلاقاتها وتحالفاتها، والفرص التي تتيحها لها على الساحة الإقليمية، ولم تنظر إليها من منظور ارتباطها بالتحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، في المجتمعات التي جرت فيها وزادت من الطلب على الحرية والديموقراطية من قبل شعوب هذه الدول، وقد توضّح ذلك من خلال عدة مؤشرات: **المؤشر الأول:** سعي إيران، وعلى أعلى المستويات، من أجل أدلجة هذه الثورات و"تديينها"، ومن ثم ربطها بها أيديولوجيا ودينيا، وهذا ما توضّح من إقدام المرشد الإيراني الأعلى "علي خامنئي" على إلقاء خطبة الجمعة في الرابع من فبراير 2011 باللغة العربية الفصحى، في سابقة نادرة الحدوث، حيث اعتبر في هذه الخطبة أنّ الثورات العربية هي بوادر "يقظة إسلامية مستوحاة من الثورة الإيرانية"، وحرص مسؤولون إيرانيون، سياسيون ورجال دين، على التأكيد أنّ هذه الثورات تعمل على إقامة نُظُم حكم على الطريقة الإيرانية، أي اعتمادا على الدين، وإنّها ثورات على الحكام المتحالفين مع الغرب والموالين له، ومقدمة لإقامة "نظام شرق أوسطي إسلامي" .**المؤشر الثاني:** التناقض في المواقف من هذه الثورات، في إشارة إلى عدم وجود موقف مبدئي منها، وإنّما الأمر يتعلق بمدى خدمة هذه الثورة أو تلك لمصالح إيران الوطنية ووضعها الإقليمي[2] .

مع ذلك، اختلفت الاستراتيجية تجاه بلدان الثورة حسب المساعي الإيرانية في تلك الدول، فاختلف الموقف الإيراني تجاه الثورات في تونس وليبيا ومصر، عنه في سوريا والبحرين، حيث دعّمت إيران الثورة البحرينية، وكانت هناك موجة حرب إعلامية مضادّة للنظام الحاكم في البحرين، لسفك الدماء وبُثّت تلك الموجة الاعلامية باللغة العربية وباللغة الفارسية والانجليزية،

[1] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 357، 358.
[2] شحاتة محمد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص،ص. 405، 406.

خاصّة وأنّها رأت أنّ القضية البحرينية تُلاقي تعتيما اعلامياً لصالح النظام، كما رفضت إيران التدخّل السعودي الخليجي في قمع الانتفاضة[1].

أمّا بالنسبة للثورة السورية، فقد اختلف الوضع، كون سوريا حليفا استراتيجيا لإيران وتربطهم مصالح مشتركة على مستويات عدّة، وَتدعيم إيران النظام العلوي الحاكم في سوريا، وَنفي أنّ سقوطه يضعف النفوذ الإيراني في المنطقة ويعوض الحليف الإيراني الأكبر في المنطقة [2].

وَيرتكز الموقف الإيراني من الصراع السوري على ضرورة بقاء نظام بشار الأسد، باعتباره أحد العناصر الأساسية للنفوذ الإيراني بالمنطقة، حيث اعتمدت إيران على وجود حكومة صديقة في دمشق، لتسهيل عبور الأسلحة من إيران إلى حزب الله عبر مطار دمشق، وللحفاظ على قدرتها على تحدي إسرائيل. ويهدف الدور الإيراني في سوريا إلى تعزيز قدرة الأسد على قمع المعارضة، وتأمين مصالحها في سوريا في حال رحيل حكومة بشار الأسد[3]. ذلك على اعتبار أنّ إيران صرّحت في أكثر من مناسبة، إعدادها لخطة من أجل تمكين قوتها في سوريا، في حالة سقوط نظام بشار الأسد، وَتغيَّرت الخارطة السياسية لسوريا.

وَقد شكّل الموقف الإيراني من الأزمة السورية، حلقة الربط الأساسية بين متغيرين رئيسيين في المدرك الاستراتيجي لصانع القرار الإيراني، هما أنّ الدور الإيراني في الشرق الأوسط مرتبط بمتغير دعم إيران للنظام السوري، وَعلى رأسه "بشار الأسد" الحليف التقليدي لإيران في المنظومة العربية، وَالذي من خلاله يمكن لإيران أن تلعب دور المهيمن الإقليمي في النظام لإقليمي الشرق أوسطي[4].

إذ لا تقف حدود العلاقة التي تربط النظام السوري مع نظام الجمهورية الإيرانية عند حدود التميز فحسب، بل تمتدّ لتصبح استثناءً من ناحية الحلف الذي يربط الطرفين –كما سبق الذكر–، إذ يعتبر هذا الحلف الأطول مدة، وَالأكثر ثباتًا في الشرق الأوسط، والذي امتدَّ لأكثر من ثلاثة عقود، في منطقة شهدت العديد من التغيرات والتحولات، خاصّة على مستوى التحالفات وتغيّر علاقاتها وأطرافها وبالتالي طبيعتها.

---

[1] Fares Abu Helal , **Iran and the Arab revolutions, Positions and Repercussions**, Arab Center for Research and Policy Studies, September 2011, p, p. 5, 6

[2] Charain Andrgej, Siotirivski: Iran's Reaction To the Arab Sping and Crisis in Syria , Bulletin , The polish Institute For International Affairs , N 99,26 October 2011, p.597

[3] محمد مجاهد الزيات، تحولات الصراع الداخلي في سوريا، في كتاب: **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**، تحرير: محمد عبد الله، يونس، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ومجموعة أكسفورد للبحث، 2015، ص. 35.

[4] Fares Abu Helal, op. cit, p, p. 2,3.

وَرغم كل الضغوط التي واجهتها إيران من أجل العدول عن دعمها لنظام بشّار الأسد، خاصّة على الصعيد المالي، فإنّها بَدَتْ مُصِرَّة على الاستمرار في السياسة نفسها، وَذلك لاعتبارات عديدة:

أولها: أنّ النظام السوري استطاع بَدءًا من منتصف عام 2012، تحقيق انجازات استراتيجية نوعية على الأرض، بشكل أعاد تغيير توازن القوى. ورغم أنّ ذلك لم يُمَكِّنْه من حسم الصراع لمصلحته، حيث مازالت قوى المعارضة تسيطر على مساحات من الأراضي السورية، فإنّ نجاحه في استعادة المبادرة من جديد، أضعف بدرجة ما الجهود التي بذلتها قوى إقليمية ودولية عديدة من أجل إسقاطه. فعلى سبيل المثال، نجح النظام في ماي 2013 في السيطرة على مدينة "القصير" الاستراتيجية، كما استعاد السيطرة على الحدود مع لبنان؛ بعد أن تشكّلت ثغرة أمنية خطيرة، نجحت بعض الجماعات المتطرفة في التسلل منها وتنفيذ تفجيرات داخل لبنان، على غرار التفجير الذي تعرّضت له السفارة الإيرانية في بيروت في 19 نوفمبر 2013، وأسفرت عن مقتل 23 شخصًا، من بينهم المستشار الثقافي الإيراني في بيروت "ابراهيم أبشاري".

وقد اعتبرت إيران أنّ تلك الضربات المُوجّهة لمصالحها دليل على نجاح سياستها، سواء على صعيد الأزمة السورية –حيث نجح نظام الأسد في الحفاظ على تماسكه–، أو على صعيد الأزمة النووية، إذ تزامنت هذه التفجيرات مع الإعلان عن المفاوضات السِّرية التي حدثت بين إيران والولايات المتحدة في سلطنة عمان، والتي مهّدت لمواصلة المفاوضات بين إيران ومجموعة (5+1)، التي انتهت إلى التوقيع على اتفاق جنيف في 24 نوفمبر 2013، أي بعد وقوع هذه التفجيرات بخمسة أيام فقط[1].

وَبناءً على تلك التطورات المتشابكة، لم تَعُد إيران مضطرّةً للتراجع عن سياستها الدّاعمة لنظام الأسد، استجابة للشروط الدولية والإقليمية، بعد أن حقّقت تلك السياسة أهدافها في الحفاظ على تماسك النظام السوري وبقي في السلطة. خاصة أنّ النظام نفسه لم يعد في حاجة ماسّة إلى تغيير سياسته باتجاه التعاطي بمزيدٍ من الإيجابية مع المبادرات التي تطرح من قبل جهات عديدة، للوصول إلى حل سياسي للأزمة، وهو ما بدا جلياً في موقفه من المبادرة التي طرحتها روسيا حليفه الدولي الأهم في منتصف نوفمبر 2014، بشأن إعادة تجديد الحوار بين النظام وقوى المعارضة للوصول إلى حل سياسي؛ حيث رأى النظام أنّ توازن القوى أصبح يميل لمصلحته،

[1] محمد السعيد إدريس، **روابط داعمة، مستقبل التحالف الإيراني السوري**، التقرير الإستراتيجي العربي 2013-2014، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2015، ص. 242.

بشكل يُعْفيهِ من تقديم أي تنازلات محتملة في إطار فكرة الحل السياسي التي لم تعُدْ تتوافق في رؤيته مع المعطيات الموجودة على الأرض.

و**ثانيها:** أنّ احتمال سقوط النظام السوري لم يعد مطروحا في الفترة الحالية، وهذا فقط لعدم قدرة قوى المعارضة على حسم الصّراع، سواء بسبب تدنِّي مستوى المساعدات العسكرية التي باتت تحصل عليها، بل وأيضا لعدم وجود رغبة من القوى الكبرى، وبالتحديد الولايات المتحدة في تبنِّي هذا الخيار في الوقت الحالي. وتخشى القوى الدولية، لا سيّما الولايات المتحدة من احتمال استيلاء الجماعات المتطرفة على أي أسلحة حديثة، قد تقوم بتسليمها لقوى المعارضة، وهو ما دفعها إلى القيام بعملية "فرز" للمعارضة، من أجل تقديم مساعدات للتنظيمات المعتدلة بينها فقط، أو بسبب تصاعد حدّة الخلافات والصّراعات بينها، بعد تزايد دور بعض التيارات المتطرفة على غرار تنظيم "داعش" و"جبهة النصرة" [1].

<u>المطلب الثالث</u>: آليات الدور الإيراني في الأزمة السورية

استخدمت إيران في تأييدها لحليفها التقليدي "بشار الأسد" ضد قوى المعارضة، مجموعة وسائل وآليات. تراوحت بين وسائل القوة الصلبة ووسائل القوة الناعمة، وأحيانا أخرى كانت تزاوج بين الوسيلتين أو القوتين في إطار ما يصطلح عليه بـ«استراتيجية القوة الذكية» في السياسة الخارجية –سبق التطرق لها في الفصل الثاني من هذه الدراسة–.

الفرع الأول: آليات القوة الإيرانية الصلبة في الأزمة السورية

لم يعُد الدور الإيراني في سوريا وفلسفته بحاجة إلى أدلّة وبراهين، خصوصا أنّ إيران لم تعد تخفي دعمها غير المحدود للنظام السوري، من خلال المساعدات العسكرية المباشرة. فكل المعارك الكبرى التي يخوضها النظام السوري؛ يخطِّطها ويوجِّهها الحرس الثوري، ويُقدَّر عدد القوات الإيرانية في سوريا نهاية عام 2016 نحو 8000 مقاتل من الحرس الثوري، يتوزّعون في بُؤر التوتر ومناطق النزاع، خصوصا في دمشق ورَيف دمشق واللاذقية لكسب الحرب، وميل المعادلة لصالح إيران وسوريا الأسد.

وقد تضاربت المعلومات فيما يتعلّق بالدعم المالي الإيراني للنظام السوري والميليشيات، فبينما قَدّر خبراء في مركز فارس للدراسات الشرق أوسطية قيمة المبالغ الإيرانية المدفوعة لنظام الأسد

[1] نفس المرجع السابق، ص، 242، 243

نقدًا وتَسليحاً وتجهيزاً وتدريباً بـــ 15 مليار دولار سنويا، بالإضافة إلى ملياري دولار للميليشيات القادمة من العراق ولبنان وغيرهما. وقد قدّرت صحيفة "ساينس مونيتور" الأمريكية الدعم الإيراني المالي المقدَّم للنظام السوري بـــ 35 مليار دولار سنوياً[1].

كما أنّ هناك بعض الميليشيات الشيعية التابعة لإيران كانت طرفا مباشرا في الأزمة السورية منذ عام 2011. في المرحلة الأولى كانت تعمل في إطار استشاري ثمّ انخرطت فعليا في العمليات القتالية إلى جانب النظام السوري تحت الرعاية الإيرانية، وأبرز هذه الميليشيات حزب الله اللبناني. كما قدّمت إيران في نفس العام التقنية والتدريب والمساعدة المالية لكل من الحكومة السورية والميليشيات الشيعية الموالية للنظام التي تعمل في سوريا، كما يقوم "فيلق الحرس الثوري الإسلامي" الإيراني بتجنيد اللاجئين الأفغان الشيعة في إيران، هذه الأخيرة التي تُعَدُّ موطنا لحوالي نصف مليون منهم (الشيعة الأفغان) أخذت إيران للقتال في سوريا، حيث أغرتهم برواتب معتبرة، بالإضافة إلى تسهيل إقامتهم في إيران، ويُطْلَق عليهم اسم "لواء الفاطميين"، بالإضافة إلى مقاتلين شيعة من باكستان ينتمون إلى "لواء الزَيْنَبِيِّين".

كما ساعدت طهران على تأسيس جماعة سورية شبه عسكرية قوامها 50 ألف رجل تُعْرف باسم "الجيش الشعبي لمساعدة القوات الحكومية السورية"، كما أنّ قوات الحرس الثوري الإسلامي المعروفة باسم "قوة القدس" هي التي تشرف على أنشطة طهران في سوريا.

وبذلك، نجد أنّ إيران قد قدّمت دعما عسكريا سواء للنظام السوري أو للميليشيات الشيعية المرتبطة بها، والتي تعمل مع النظام، وذلك تحسُبا لأية تطورات في إطار التحالف الدولي يُمكن أن تكون نتائجها في غير صالح النظام[2]. ومن خلال الجدول التالي، يمكن توضيح مقومات الدور الإيراني في الأزمة السورية، والامكانات المرصودة في دعمها للنظام السوري.

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص.7.
[2] محمد مجاهد الزيّات، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

الجدول رقم (06) مساحة الدور الإيراني في الأزمة السورية

مساحة الدور الإيراني	
عدد القوات الإيرانية في سوريا	تقديرات ب 8 آلاف مقاتل عسكري
عدد الميليشيات الإيرانية في سوريا	33 ميليشْيا مسلحة [وتقديرات40 ألفا وأخرى 60 ألف مقاتل غير عسكري]
الدعم المالي	يتراوح ما بين 17 – 35 مليار دولار سنويا
مناطق السيطرة الإيرانية	معظم أحياء العاصمة دمشق، ومحافظة طرطوس واللاذقية الساحليتين، ومحافظة السويداء الجنوبية، ومدينة حماه وأجزاء من ريفها الغربي، ومدينتا حلب وحمص ودرعا المدينة، وأجزاء واسعة من ريف اللاذقية الشمالي، ومدن الغوطة الغربية كقدسيا والهامة وخان الشيخ، كما تمكّنت تلك الميليشيات من التقدم في جزء من الغوطة الشرقية.

المصدر: عبد الرؤوف، مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص.7.

سارعت إيران إلى نقل خبرتها العسكرية إلى النظام السوري حيث تجنّبت إرسال قوات نظامية رسمية سواء من الحرس الثوري أو الجيش الإيراني، لمساعدة الجيش السوري على مواجهة قوى المعارضة المسلحة واعتمدت هذه الأخيرة على متغيرين اثنين هما:

أولا: السماح بإرسال عناصر من المتطوعين الإيرانيين بحُجّة الدفاع عن الأماكن الشيعية المقدسّة؛ على غرار "ضريح السيدة زينب" في دمشق، وقد سعت إيران من خلال ذلك إلى تجنُّب التورط بشكل مباشر في الصراع العسكري ضد قوى المعارضة المسلحة. حيث حرصت من البداية على أن يكون المتطوعون الإيرانيون غير منتمين على الأقل رسميا إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية الإيرانية باستثناء بعض الخبراء اللذين كان لهم دور بارز في توجيه مسار المعارك العسكرية التي اندلعت بين القوات النظامية وقوى المعارضة. ولقد نفت إيران باستمرار مزاعم القوى الدولية والإقليمية التي أشارت إلى وجود قوات عسكرية إيرانية في سوريا.

أكّد وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف" في 25 فيفري 2014 على أنّ إيران ليس لها وجود عسكري في سوريا، بل أنّه كان قد أشار قبل ذلك بشهر في 24 جانفي إلى أنّ حزب الله اتّخذ قراره بالتدخل في الصراع السوري بمعزلٍ عن إيران؛ وهو ما يُمثِّل محاولة من جانب ظريف

لنفي التكهنات التي أشارت إلى أنّ تدخل حزب الله في سوريا تَمَّ بناءًا على تنسيق وَتشاور بين الحزب وَإيران لدعم النظام السوري حليفها الرئيسي ومحور التواصل بينهما. وَلكن هذه التصريحات ربَّما تدخل في إطار سياسة تقسيم الأدوار "أو" التَّحدُّث بأكثر من لسان التي تتبنّاها إيران من أجل توسيع حرية الحركة وهامش المناورة المتاح أمامها في التعاطي مع الضغوط الغربية المفروضة عليها بسبب دعمها للنظام السوري.

وثانيا: التنسيق مع حزب الله اللبناني، الذي شارك بشكل فعّال في المواجهات العسكرية ضد قوى المعارضة المسلّحة؛ وكان له دور بارز في نجاح النظام في السيطرة على منطقة "القصير" لأهميتها الاستراتيجية، فضلا عن الحدود اللبنانية التي تعرّضت للاختراق من جانب بعض قوى المعارضة التي وجّهت ضرباتِ عديدة للكثير من الأهداف الخاصة بحزب الله وإيران [1].

وبالتالي استخدمت إيران القوة الصلبة بطريقة مُراوِغة، جعلت مختلف القوى الإقليمية والدولية تُسارِع لدعم المعارضة السورية، ومدِّها بالسلاح تقليصا للدور الإيراني في سوريا، الذي أصبح يتزايد يوما بعد يوم. آخذا بمختلف أشكال القوة المختلفة.

الفرع الثاني: آليات القوة الإيرانية الناعمة في الأزمة السورية

كما سبق تعريف القوة النّاعمة على أنّها التّأثير على الطرف أو الأطراف الأخرى بأساليب لينة، كالثقافة أو الاقتصاد وحملِه على الامتثال لمصلحة الطرف المؤثّر، وقد استخدمت إيران هذه الآلية في تدعيم دورها في سوريا من خلال:

– قيامها بإمداد النظام السوري بالدعم الاقتصادي الذي مكّنه من الصمود منذ اندلاع الأزمة السورية في مارس 2011، وما يُدلِّل على ذلك تقديم إيران في جويلية 2013 قرضاً لدمشق بقيمة 3,7 مليار دولار من أجل احتياجات سوريا من النفط، وكانت إيران قد قدَّمت قبلها لدمشق قرضين بقيمة أربعة مليارات دولار، بالإضافة إلى قيامها بوضع ودائع في المصرف المركزي السوري، لدعم استقرار الليرة السورية، وذلك لاعتبارها النظام السوري امتداد للطائفة الشيعية.

وَتشير تقارير متعددة إلى أنّ إيران قامت بإرسال حوالي 7 آلاف مقاتل شيعي من العراق وإيران، بهدف الدفاع عن دمشق واستعادة السيطرة على مدينة "جسر الشغور" الاستراتيجية بإدلب التي تفتح الطريق إلى المدن الساحلية ومنطقة حماة. ويُعَزّز من صحة هذه التقارير ما أعلنه قائد

[1] محمد السعيد إدريس، روابط داعمة : التحالف الإيراني السوري، مرجع سبق ذكره، ص. 244.

فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني "قاسمي سليماني" مؤخرا عن تطورات ستفاجئ العالم قريبا في سوريا[1]. فقد ركزت بذلك إيران على الجانب الأيديولوجي المذهبي، بحيث أرسلت المقاتلين الشيعة لضمان مشاركتهم في الصراع الدائر بسوريا، انطلاقا من انتمائهم الشيعي واستغلاله في محاربة أتباع المذهب السني.

وَتسهر إيران على حشد الميليشيات مثل: مجوعة "زينبيون" وهم الشيعة الباكستانيون القاطنون في إيران وفرقة "فاطميون" وهم الشيعة الأفغان القاطنون في إيران؛ بالإضافة إلى السماح لحزب الله اللبناني بالمشاركة القوية الفعّالة بجانب قوات الأسد بكل بؤر التوتر في الصراع مع المعارضة السورية، أو المناطق الحيوية ضمن المخططات الإيرانية. إذ برز الدور الكبير لميليشيات حزب الله خلال معارك السيطرة على مدينة القصير، فالسيطرة على تلك المدينة مثلت مصلحة استراتيجية كبيرة لإيران، لأنّها تربط بين دمشق وحمص والساحل السوري بمناطق نفوذ حزب الله بلبنان. ومن العراق حشدت إيران ميليشيات "حزب الله العراقيّ" و"عصائب أهل الحق" وفيلق ميليشيات " أبو الفضل العباس" و"ذو الفقار" وكتائب "سيد الشهداء" وسرايا "خراساني" وحركة "النجباء"، وتشكّلوا من قبل قوات الحرس الثوري الإيراني[2].

كما نجد أنّ حلفاء إيران في الشرق الأوسط(خاصة حزب الله اللبناني)، وبعد انتشار قوات داعش في سوريا، اندفعوا لتحذيرها من تبعات الإقتراب من الأماكن الشيعيّة المقدَّسة، على غرار حزب الله اللبناني، الذي أشار أمينه العام "حسن نصر الله" في جوان 2015 إلى أنّ « الحزب لن يسمح بهدْم المقدّسات في سامرَّاء وكربلاء والنجف» وَأنّه « مستعد لإرسال مقاتليه للقتال في العراق على غرار ما فعل في سوريا». واللّافت للإنتباه أنّ هذه التهديدات التي جاءت على لسان نصر الله تشير إلى حدوث تحوُّل ملحوظ في التوجهات الإستراتيجية للحزب، ربما لم تكن بعيدة عن إيران[3].

وهذا ما يطلق عليه استراتيجية القوة الذكية في السياسة الخارجية الإيرانية، إذ أنّ إيران اعتمدت على حزب الله اللبناني باعتباره حزبً شيعيًا (الجانب المذهبي الديني) ودعَّمته بالأسلحة ليحارب في سويا تحقيقًا لمصالح إيران الإستراتيجية، كما استثمرت كلاً من لواء زينبيين وفاطميين، وهم الباكستانيون والأفغانيون المهاجرون إلى إيران- بطريقة شرعية وغير شرعية- في تدعيم دورها في سوريا؛ وذلك تحقيقا للهدف الاستراتيجي الأكبر، وهو الوصول لدور المهيمن الإقليمي

---

[1]محمد مجاهد الزيات، مرجع سبق ذكره، ص. 35.

[2]عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 7.

[3] محمد السعيد إدريس، **روابط داعمة، التحالف الإيراني**، مرجع سبق ذكره، ص.241.

في الشرق الاوسط. وبالتالي تكون إيران هنا قد اعتمدت كلاًّ من وسائل القوة الصلبة والنّاعمة في آن واحد في زيادة نفوذها في الشرق الأوسط .

وَهذا ما اكّده الرئيس الإيراني الحالي "حسن روحاني" في مقال نشرته جريدة الواشنطن بوست قائلاً: « إنّ ما تحاول إيران فعله اليوم، هو تحويل التهديد الذي يحيط بها من كل جانب إلى فرص، وتوظِّف لأجل ذلك التنافس والتعاون في ساحات الصراع المتعددة التي باتت إيران لاعبًا أساسيًا فيها؛ ولا تَعدو الساحة السورية أن تكون رقعة شطرنج تحذو إيران فيها حَذْو روسيا، لتمارس استعراضًا للنفوذ والقوة، مع تحذير ناعمٍ بتبعات تجاوزها في ترتيب الأزمة...»[1]. وهذا ما يثبت فعليا وواقعيا استخدام إيران لاستراتيجية وأداة القوة الذكية، تحقيقا لأهداف سياستها الخارجية، ودفعا أكثر لدورها الإقليمي في النظام الشرق أوسطي.

المطلب الرابع: المواقف الإقليمية والدولية من الدور الإيراني في الأزمة السورية

كانت هناك ردود أفعال لدول مختلفة؛ إقليمية ودولية نتجت عن تزايد الدور الإيراني في سوريا، ويمكن تقسيم هذه الموافق إلى قسمين إقليمية ودولية.

الفرع الأول: المواقف الإقليمية من الدور الإيراني في الأزمة السورية

وبرزت من خلال موقف دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة السعودية (المنافس التقليدي لإيران)، وموقف تركيا وإسرائيل.

أ. موقف الدول الخليجية:

مثلما قامت السعودية وقطر بتمويل للجماعات الجهادية الأكثر تطرفا في سورية واتخذت سياسات أكثر حَزْمًا في المنطقة، تحرّكت دول مجلس التعاون الخليجي البقية في الاتجاه المعاكس. ففي البداية كانت سياسات الإمارات العربية والبحرين ضمن خط السياسة السعودية في حين كانت الكويت المحور المركزي لجمع التبرعات من القطاع الخاص لمصلحة المعارضة السورية، ولكن بالنسبة إلى هذه الدول الخليجية الصغيرة، كان التهديد باندلاع صراع داخلي فيها، أكبر من الخطر الذي تشكِّله إيران، ففي البداية كان التوتر مع إيران التي جعلت الكويت تُشَدِّد اللوائح على جمع التبرعات، وكان هذا القلق عن طريق بعض أعضاء البرلمان الذين تصرّفوا نيابةً عن إيران. ومع ذلك، وكما قامت الجماعات المعارِضة بدعم مُمَوِّلِي أيديولوجيتها، واصل الكويتيون جمع الأموال

[1] Hassan,Rouhani : **Why Iran suckscontractive engagement** , published access date, September 20, 2013.

لمصلحة الجانبين المتنافسين في الصراع السوري. حيث تصاعدت التوتّرات الطائفية إلى حدٍّ يُنْذِر بالخطر.

وَكان المثال الأبرز في عام 2013، عندما ألقى أستاذ الشريعة الإسلامية في جامعة الكويت خطاباً أمام السفارة اللبنانية في الكويت مُشيِدًا فيها بمذبحة حصلت شرْقي سورية؛ والتي ذهب ضحيتها 60 من القرويِّين الشيعة بينهم أطفال، كما دعا المتمرِّدين السوريِّين إلى تسليمه أكثر من 10 من مقاتلي حزب اللّه الأسرى حتى يقوم بإعدامهم بنفسه. مثل هذه الحوادث ساهمت في تصاعد التوترات الطائفية، الأمر الذي دفع الحكومة الكويتية نحو تمرير قانون تحريم تمويل الإرهاب في 2013، جمَّدت في إثره أصول المتطرِّفين، وأنشأت وِحدة استخبارات مالية [1].

وَفي الوقت نفسه أضاف صعود "جماعة دولية لإسلامية" في سورية والعراق تصوُّرات عن عدم استقرار المنطقة وانعدام الأمن فيها. وانظمَّت جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان إلى التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، في حين اِلْتزمَتْ الدول السِّت القتالَ تحت قيادة الولايات المتحدة ضمن التّحالف ضد "جماعة الدولة الإسلامية" في 2015، وقد أكّد وليُّ عهد أبو ظبي الشيخ "محمد بن زايد آل نهيان": "أنَّ دولة الإمارات العربية المتحدة حريصة على التنسيق والتعاون مع مختلف الدول الإقليمية والدولية لبناء استراتيجية لمكافحة الإرهاب"، حيث يبدو التركيز على جماعة "الدولة الإسلامية" والصِّراع في اليمن، إشارة إلى حدوث تحول في الأوْلوِّيات حول سوريا[2].

غير أنَّه حدث تحول نسبي في موقف دول الخليج حيال الأزمة السورية، ودور إيران فيها، بحيث لم تَعُدْ دول الخليج تُطالِب بالإطاحة بنظام بشّار الأسد، بل بعد انتشار عناصر الدولة الإسلامية (داعش) في سوريا، رأت الدول الخليجية أنّ مكافحة داعش أصبح أكثر أهمية وإلحاحًا من إسقاط نظام الأسد، وذلك منذ فيفري 2016، حتَّى أنَّ كلاًّ من الإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن نسَّقت عملها في سوريا مع روسيا والتي منذ بداية الأزمة في سوريا وهي تُقدِّم دعمها للرئيس بشّار الأسد.

ويبدو أنّ الموقف السعودي من دور إيران في الأزمة السورية لم يتغيّر منذ بدايتها، إذْ أنَّ طبيعة الخلافاتِ والتوترات والتناقضات بين إيران والسعودية في أي قضيَّة من قضايا الشرق الأوسط يكون أساسها ومُنطلقها التناقض المذهبي والقومي بين البلدين.

[1] ويل تودمان، **سياسات دول الخليج في سوريا**، ترجمة محمد شمدين، سوريا: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، نوفمبر 2017، ص.18.
[2] نفس المرجع السابق، ص، ص. 8، 9.

إذْ ولأسباب جيوسياسية بحْتة، رأت الرِّياض أنَّ تفرُّد إيران بالنفوذ في العراق خاصّة بعد الانسحاب الأمريكي منه، مع وجود تأثير قوي لها في سوريا؛ سوف يُطوِّقها بِهلال نفوذٍ إيراني يمْتدُّ شمال شبه الجزيرة العربية في كلّ من العراق والشام. فضلاً عن تزايد المخاوف من تصاعد التّأثير الإيراني في اليمن حيث تمرُّد الحوثي، ومحاولات طهران التدّخل في الشؤون الداخلية لدول خليجية عدَّة حيث توجد أقليَّات شيعية مهمّة، لذلك عندما اندلعت الثورة السورية مطلع عام2011، لاحَت للرِّياض فرصةٌ لتعديل موازين القوى لمصلحتها عبر السعي للإطاحة بالرئيس بشّار الأسد، ومن ثمَّ تحويل سوريا من حليف لإيران إلى خّصمٍ لها، بما يشكِّل حائط صدٍّ لنفوذها الإقليمي المتعاظم، بعد أنْ فَقَدَ العراق إمكانية القيام بهذا الدور[1].

وبذلك بدأت السعودية تضْطلع بدور إقليمي أكثر نشاطًا في الدفاع عن مصالحها إلى درجة أنَّها اصطدمت أكثر من مرَّة بالمواقف الأمريكية الأكثر تهادنًا مع إيران. فقد تحوَّلت سياسة إسقاط النظام المؤيِّد لإيران في دمشق وَإنشاء نظامٍ بديلٍ يكون قريبًا من الرِّياض ويشكِّل حليفًا استراتيجيًّا لها أولوية أمنية كبرى بالنسبة إلى السعودية، ومن هنا دَعَت الرِّياض إلى استخدام القوّة العسكرية للإطاحة بالنظام السوري، إمّا عبر تسليح المعارضة أو عبر تدخّل عسكري إقليمي أو دولي، وبالمثل فعلت تركيا. لكنّ هذه القوى الإقلّيمية المتوجِّسة من تنامي النفوذ الإيراني، لم تتَبَنَّ سياسة إطاحة النظام السوري إلاَّ بعد فشَل كل مساعي تطويق الأزمة في سوريا، ومن خلال ذلك تحجيم الدور الإقليمي الإيراني[2].

وبهذا فتح الدور الإيراني في الأزمة السورية المجال للتّقارب بين كلّ من السعودية وتركيا، وذلك لوجود مصلحة مشتركة بين كل منهما (السعودية، تركيا) وهدف واحد وهو تقلِيص الدور الإيراني في النظام الشرق أوسطي.

ومن هنا زادت السعودية التنسيق مع تركيا وقطر حول سوريا، إذ شكّلت السعودية وقطر مجموعة عملٍ بدأَت تتجاهل المخاوف الأمريكية لدعم إئْتلاف المعارضة السورّية، ومن ضمنها بعض الجماعات السلفيَّة المتطرِّفة، منها "جيش الفتح" وهو تجمُّع فصائل مدعومة من السعودية قطر

[1] Joseph, Holliday, **the struggle for Syrian 2011, on operational and Regional analysis,** Middle East security, Reports 2, December 2011. P, 23.
http/ WWW.understanding war.org/2. sltes/ defaul/ files/struggle for syria.po.

[2] مروان قبلان، "صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي في المشرق العربي"، (**مجلة سياسات عربية**، العدد 12، 2015)، ص. 12.

وتركيا، وتضمُّ "جبهة النصرة" بينها[1].

كانت هذه الخطوة بدعم أكثر الجماعات السلفية تطرّفًا، واحدةً من أكثر الخطوات السعودية حزْمًا لمواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، كما دفعت السعودية إلى تشكيل تحالف خليجي مع الجامعة العربية للمشاركة في القرارات، وقد صُرِفت ميزانية ضخمة في التدريبات المشتركة لمدة 12 يوماً باسم "رعد الشمال"، حيث شارك مئات الآلاف من الجنود من 20 دولة. وبعد أن زادت روسيا وإيران تدخّل قواتها العسكرية لدعم الأسد في خريف 2015، حيث كان لها الأثر في تحوّل ميزان القوى بشكل تدريجي لمصلحة الأسد، هذا الأمر دفع المملكة العربية السعودية إلى اتخاذ خطوات أكثر دراماتيكية، حيث ردَّتْ السعودية على إخفاق لبنان في التّنديد بالهجوم على سفارتها في طهران بإلغاء 4 بليون دولار كانت ستُقدَّمُ كمساعدة إلى الجيش اللبناني، وقد فسّر إهمال السعودية لبيروت على أنَّه دليل على نفوذ إيران المتزايد في لبنان، ومثل هذه المحرِّكات كشَفت التنافس السعودي الإيراني على طول الشرق الأوسط [2].

ومن ناحية أخرى فإنّ السلوك الإستراتيجي السعودي في الأزمة السورية، محرِّكٌ بواسطة خاصية العلاقات الأمنية المطروحة من قبل المؤرِّخ الاستراتيجي "توسيديس" المحددة في "الخوف"، والتي تعني بالنسبة للسعودية الخوف من أن تصبح إيران على البوابة الشرقية للسعودية ذات الأغلبية الشيعية، إذا ما أسقطت المعارضة البحرينية النظام الملكي، أو على الأقل السيطرة على الحكومة وإدارة البلاد، ومن ثمَّ تصبح المنطقة التي تضمُّ أكبر احتياطات النفط العالمي شرق السعودية (المنطقة الشرقية) تحت التأثير الإيراني، سواء عبر تحريك الشيعة وإثارة القلاقِل الأمنية في منطقة "القطيف"، أو دعم الشِّيعة للمطالبة بالانفصال وهي المشكلة الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي السعودي، ناهيك عن المعضلة التقليدية الحادّة وهي الاختلال الحاد في توازن القوى بين الطرفين بعد اختفاء الجيش العراقي من المعادلة الإقليمية في عام 2003. وبالتالي أصبح خيار تحريك الحرب بالوكالة هو المتاح أمام السعودية، ولو أنّه بطريقة أخرى هو مجرّد محاكاة للسلوك الاستراتيجي الإيراني في لبنان الذي دعّم مليشيا "حزب الله" [3].

والنتيجة الاستراتيجية المستخلصة من الإدراك السعودي لخطورة التهديد في الأزمة الأمنية السورية، أنَّ سقوط جبهة المعارضة المسلّحة في سوريا، يعني إحكام إيران السيطرة على سوريا

[1] ويل تودمان، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

[2] نفس المرجع السابق، ص. 8.

[3] عامر مصباح، **علم الاستراتيجيا وتحليل قضايا الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017، ص. 2.

من جديد والالتفات إلى نقاط المنافسة الأخرى وفي مقدّمتها اليمن، وهذا ما يفسِّر استمرار دعم السعودية للمعارضة السورية المسلّحة، الذي سوف يؤدِّي بالضرورة إلى استمرار الأزمة وتصاعد حدَّة الصراع إلى مستوياته العالية كما حدث خلال عام 2014-2015، لذلك يمكن أن يُفهم تصريح وزارة الخارجية السعودية عام 2013 عقب فشل محادثات جنيف2، أنها سوف تستمر في دعم المعارضة السورية المسلّحة حتى ولو تخلَّى عنها كل العالم[1].

وقد تبنّت السعودية مقاربة الحرب بالوكالة في سوريا، من أجل تحقيق عدد من الأهداف، هي:

- إنهاك الدور الإيراني في المنطقة بواسطة توريطه في النزاعات الأهلية.
- إضعاف الاقتصاد الإيراني بواسطة التأثير على أسعار النفط.
- إحداث خرق في النفوذ الإقليمي الإيراني عن طريق افتكاك سوريا.
- استغلال إيران في سوريا من أجل إبعادها عن منطقة الخليج العربي واليمن [2].

ب. الموقف التركي من الدور الإيراني في الأزمة السورية:

تقاطعت المصلحة التركية مع المصلحة السعودية في تحجيم الدور الإقليمي الإيراني في سوريا، ومنه وبطريقة آلية في منطقة الشرق الأوسط.

إذ وبرغم حجم التناقضات التي تجمع تركيا والسعودية، ورغم توجّس المملكة السعودية خيفة من الدور الإقليمي التركي في المنطقة، والمتأثّر بماضي الدولة العثمانية، إلاَّ أنَّ مواجهة النفوذ الإيراني المتصاعد في المنطقة، دائما كان الدافع الأكبر للتقارب بين البلدين، وقد تبلور هذا التقارب في مواجهة النفوذ الإيراني في الملف السوري، فقد كانت الثورة السورية منذ البداية، دافعا قوياً لتقارب تركي سعودي، من أجل إسقاط نظام بشّار الأسد، وذلك قبل أن تميل موازين القوى لصالح نظام بشّار الأسد وحلفائه [3].

وقد رأت تركيا أنَّ تسليم أمريكا لإيران بالهيمنة في العراق، مع وجود تأثير إيراني كبير في سوريا، سوف يطوّقها بهلال نفوذ إيراني، يمتد من حدود أرمينيا إلى ساحل المتوسط. لذلك، وعندما اندلعت الثورة السورية، لاحت لتركيا مثلها مثل السعودية فرصة كبيرة لتصحيح موازين القوى لمصلحتها، من خلال إصرارها على إسقاط نظام بشار الأسد المؤيد لإيران في دمشق، وإنشاء نظام

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.63 .
[2] المرجع نفسه ، ص. 62.
[3] طارق دياب، مرجع سبق ذكره، ص.4.

بديل يكون أكثر موالاة لها، مع امكانية أن يُشكِّل حليفا استراتيجيا لها [1].

ورغم نجاح إيران وتركيا خلال الأعوام الستة الماضية في تحييد خلافاتهما حول الصراع في سوريا، لكن عندما بدا أنّ ثمة اتجاهاً دوليًا واقليميا داعما للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية، بدأت تلك الخلافات تعود إلى الواجهة من جديد، وهو ما بدا جليا سواء خلال المباحثات الثلاثية التركية الإيرانية الروسية في 20 ديسمبر 2016، أو خلال المفاوضات الثنائية التركية–الروسية التي انتهت بإعلان وقف إطلاق النار[2].

ورغم إبداء كبار المسؤولين الإيرانيين ترحيبهم بالجهود التي تبذلها روسيا بالتعاون مع تركيا، من أجل تدعيم فرص نجاح مفاوضات الأستانة، التي تهدف إلى تعزيز اتفاق وقف إطلاق النار، المتوصل إليه برعاية روسية–تركية، فإنّ ذلك لا ينفي أنّ ثَّمَة مخاوف عديدة انتابت إيران، يفرضها ارتفاع مستوى التوافقات الجارية الروسية–التركية، ومن دون شك، فإنّ التعاون بين روسيا وتركيا في محاربة داعش في "مدينة الباب"، صعَّد من حدّة المخاوف التي تنتاب إيران، باعتبار أنّ ذلك يمكن أن يُوسِّع من نطاق الدور والنفوذ للتركي داخل سوريا، خصوصا مع التقارير التي تشير إلى أنّ تركيا، تسعى إلى ضمان الحفاظ على وجود عسكري لها في "مدينة الباب" حتى بعد انتهاء العمليات العسكرية التي تشنّها قوات درع الفرات، والتي تلقّت دعماً روسيا، تمثل في الضربات الجوية التي شنّتها روسيا ضد مواقع داعش[3].

وفي مقابلة له مع "قناة الجزيرة القطرية" في 19 أفريل 2017، أبدى الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان" موقفه من الدور الإيراني التوسّعي، منتقِدا سياسة إيران في سوريا قائلا:« طهران تنتهج سياسة انتشار وتوسع فارسية واعتمدت السياسة التوسعية، بناءا على القومية الفارسية»، متابعا:« إيران تريد التغلغل في دول عربية لتشكيل قوة فارسية»، مؤكدا أنّ بلاده لن تسمح باقتطاع أراض من سوريا لصالح دول أخرى. وهو ما أثار ردود فعل إيرانية سلبية بشدة تجاه الموقف التركي[4].

وبهذا يتّضح أنّ كلا من الموقف السعودي والتركي حيال دور إيران في سوريا، منطلقُه الأساسي هو التنافس على المكانة الإقليمية في النظام الشرقي أوسطي، ومحاولة كل دولة تحجيم

---

[1] Bulent, Aliriza and stephen Flanazan**, the End of zero problems? Turkey and shifting Regional Dynamics**, creator for strategie and International studies (CSIS), 12/04/2012.in: http:// www.CSIS.oz/files/publication/120413.gF alirize. flamagen.PDF.

[2] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص. 11.

[3] نفس المرجع السابق، ص.11.

[4] المرجع نفسه، ص.12.

دور الأخرى لصالح زيادة دورها هي، وفي إطار ذلك تكون المصلحة الوطنية هي المتحكِّمة في مواقف وسلوكيات هذه الدول الإقليمية، تأسيسا للمقولة التاريخية «لا عدو دائم ولا صديق دائم، بل المصلحة هي الدائمة».

ج. الموقف الإسرائيلي من الدور الإيراني في الأزمة السورية

لا تعتبر إسرائيل استثناءً من المنافسة الاستراتيجية الإقليمية، خاصة وأنّها العدو التقليدي لسوريا منذ عام 1948، فهي الجبهة التقليدية المتبقية مفتوحة من الصراعات العربية–الإسرائيلية التاريخية، ويُشخِّص الإدراك الاستراتيجي الإسرائيلي سوريا على أنّها الخطر الاستراتيجي الواضح، ومن المحتمل أن يندلع معها نزاع تقليدي على طول الحدود معها، خاصة مع وجود ترسانة أسلحة كيماوية (تمّ تفكيكها في عام 2013 خارج الأراضي السورية بموجب اتفاق دولي)، كما يُنْظَر لسوريا إسرائيليا، كونها الدولة التي قامت بدعم جماعات المقاومة في جنوب لبنان وفي غزة، إذ بفضل الدعم السوري– الإيراني، استطاعت هذه الجماعات في المرحلة الأولى، إخراج القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2002، ومن قطاع غزة عام 2007 [1].

حاولت إسرائيل تدمير بُؤر المقاومة اللبنانية عام 2006 والفلسطينية عام 2009، وَ2012 وَ2014، باعتبارها ثغرات استراتيجية في الأمن الإسرائيلي، لكنّها لم تنجح في ذلك، بسبب أنّ جماعات المقاومة كانت على مدى سنوات، تتلقّى الدعم المتعدد الأشكال من سوريا وإيران، وبالتالي صمود جماعات المقاومة في كل من لبنان يرجع في جزء كبير منه إلى الدعم السوري–الإيراني من المنظور الإسرائيلي[2].

وبذلك، تنظر إسرائيل لكلٍّ من إيران وسوريا بنفس النظرة باعتبارهما راعيتان للمقاومة الإرهابية ضدها (إسرائيل). وبالوقوف في وجهها من أجل تحقيق التفوق الإقليمي في الشرق الأوسط. لذلك، كانت منذ بداية الأزمة في سوريا تطالب بإسقاط نظام الأسد، لأنّه كان مدعوما من طرف إيران، وبالتالي إضعاف نظام بشار الأسد، ومن ثمة إسقاطه هو إضعاف وتحجيم للدور الإيراني في سوريا ومنه في الشرق الأوسط وباقي المنطقة التي امتد إليها كافريقيا.

والأهم من ذلك، أن إسرائيل انتزعت اعترافا من روسيا بمصالحها في سوريا، وذلك في

[1] عامر مصباح، **علم الإستراتيجية وتحليل قضايا الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص 63.
[2] نفس المرجع السابق، ص 63.

تصريح أدلى به الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" في خطابه أمام الأمم المتحدة في سبتمبر 2016 بقوله:« إنّ روسيا تُقِرُّ بحق إسرائيل في الدفاع عن مصالحها في سوريا [1].

وعندما أدركت إسرائيل تجاوزا إيرانيا عن المسموح به في سوريا، حذرت إيران بشدة مطلع أفريل 2017، على لسان سفيرها لدى روسيا "غازي كوين":« لن نسمح ببناء قاعدة إيرانية في سوريا، إذ أنّ بناء قاعدة إيرانية بحرية، وحصول طهران على مرفأ في سوريا، ليس من مصلحة روسيا ولا إسرائيل»، وفي مارس 2017 قبيل يوم واحد من زيارته لموسكو للقاء "بوتين" للضغط على إيران ومنعها من إقامة قاعدة عسكرية بحرية في سوريا، تحسبا لاقتراب الخطر من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز قوة حزب الله، وتقصير مدى الضربات الصاروخية الإيرانية ضدها، صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" قائلا:« إنّ إسرائيل والولايات المتحدة قد قرّرت القيام بعملية لردع نفوذ إيران في سوريا»[2].

ومن ثم يقف الرفض الإسرائيلي بجوار التركي الأمريكي والسعودي، حائلا أمام أي طموحات إيرانية عسكرية لبناء قاعدة بحرية في سوريا.

وبدخول المتغير الإسرائيلي في علاقة الولايات المتحدة وروسيا بإيران، يمكن القول أن طهران تعتبر التوافقات الروسية–الإسرائيلية بشأن سوريا، التي عكستها زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" لروسيا في 9 مارس 2017، تنال من حصنها في التموضع العسكري بصورة دائمة في سوريا مستقبلا، لاسيما بعد أن أعلنت إسرائيل رفضها التام أن يكون لإيران أو وكلائها، وتحديدا حزب الله، أي تواجد عسكري في سوريا قد تفرضه التسويات السياسة مستقبلا، وذلك في إشارة إلى القاعدة البحرية التي تحاول إيران إقامتها على البحر المتوسط، وترجمت إسرائيل ذلك الرفض، عبر الضربات العسكرية التي وجهتها للعاصمة دمشق في 18 مارس، وقبلها إلى مواقع للجيش السوري في اللاذقية ودير الزور، دون أن تعترض روسيا على ذلك، باستثناء مطالبتها لإسرائيل بمراعاة التنسيق العسكري الموجود في سوريا بين القوى الإقليمية [3].

---

[1] سعيد عكاشة، **المراقب الرابح، مستقبل الخطوط الحمراء لإسرائيل بعد معركة حلب**، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2016/12/22، في موقع:

http://www.cutt,US/4HGEN.

[2]عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[3] صافيناز محمد أحمد، **منبج والرقة، التدخلات الدولية والإقليمية وخرائط النفوذ الجديدة في سوريا**، 08/26/ 2017، تاريخ الدخول للموقع، 23 جانفي 2018 . في:

http:// www.acpss.ahem.org.ce.

ويُرَوِّجُ نتانياهو لدى واشنطن برصد استخباراته معلومات تفيد بتوجهات عسكرية لدى الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني المتواجدين في سوريا باتجاه هضبة الجولان السورية المحتلة، في إشارة إلى تشكيل الميليشيات التابعة لإيران في سوريا لواء تحرير الجولان السورية المحتلة، والذي أعلنت إيران أنّه سيستهدف إسرائيل بعد انتهاء المواجهات مع الفصائل السورية المسلحة، في ظل هذه المعطيات، فإنّ التواجد العسكري الأمريكي بشأن الإعداد لمعركة الرقة سواء كان تحريرها من داعش عبر الأكراد أو عبر الجيش السوري الحر، فإنّه يخدم المصلحة الإسرائيلية لأنّه سيؤثر سلبا على مصير التواجد الإيراني في سوريا، مع استكمال مسار مشروعها الشيعي الممتد من العراق إلى شرق سوريا ثمّ إلى لبنان؛ حيث حزب الله، فقطع تواصل الهلال الشيعي الإيراني سيكون عبر منطقة عازلة بين العراق وسوريا، حيث التواجد العسكري الأمريكي وغيره في الرقة على الحدود السورية العراقية، وذلك في ترتيبات ما بعد القضاء على داعش، وهي مصلحة إسرائيلية وتركية وعربية في آن واحد.

وفقاً لذلك، فمن المتوقّع أن تُسرِّع إسرائيل من وتيرة مطالبها للولايات المتحدة بضرورة تضمينها في التسويات القادمة، من باب مواجهة أخطار احتمالات التواجد العسكري الإيراني في سوريا عبر قواعد عسكرية دائمة بحرية أو برية كما تخطط طهران[1].

الفرع الثاني: المواقف الدولية من الدور الإيراني في الأزمة السورية

وتتمثل في مواقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا. على النحو التالي.

أ. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

خلال السنوات الأخيرة، وقبل التوقيع على الاتفاق النووي، أُثِيرت قضية وجود اتصالات سرية بين الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما" والمرشد الأعلى للثورة الإيرانية "علي خامنئي"، ومنها رسالتان مهمتان الأولى: تعهّد خلالها الرئيس الأمريكي بعدم سعي الولايات المتحدة لإسقاط النظام السوري، والثانية: تعهد المرشد الأعلى فيها أنّه في حال توقيع الاتفاق النووي مع إيران، فإنّها سوف تتعهّد بالتعاون الكامل مع الولايات المتحدة في مواجهة الإرهاب [2].

ولذلك، تبلورت قناعة لدى الولايات المتحدة الأمريكية مفادها ضرورة إدماج إيران ضمن منظومة الأمن الإقليمي، وهو ما لخّصه "مارتن إنديك" المبعوث الأمريكي السابق إلى منطقة الشرق

[1] نفس المرجع السابق.
[2] خير الدين حسيب، "العرب والعالم بعد الإتفاق النووي، ما العمل عربيا؟"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 438، أوت 2015)، ص، ص9، 10.

الأوسط بالقول: «الولايات المتحدة الأمريكية كانت أمام مفترق طرق، إمّا الاختيار بين صياغة نظام إقليمي مع إيران أو ضدها"، بما يعني أنّ المعضلة التي واجهت الولايات المتحدة كانت هي الرغبة في الانفتاح على إيران[1].

ويرى إنديك أنّ الاستراتيجية الأمريكية الصحيحة لإعادة الاستقرار إلى منطقة الشرق الأوسط، يتعيّن أن تكون بمساعدة الحلفاء التقليدين وموازنة ذلك الاتفاق بِنَشْر مظلة نووية رادعة لهؤلاء الحلفاء"، بمعنى آخر أنّ السياسة الأمريكية تجاه إيران كانت بمثابة الاسترضاء، وهي جزء من العقيدة الدفاعية الجديدة للولايات المتحدة، حيث تحاول بدلا من التوسع في الاشتباكات العسكرية في الأزمات الإقليمية، يكون لديها سياسة متوازنة تجاه اللاعبين الإقليمين الرئيسين وهم إيران، تركيا، مصر، السعودية، إسرائيل. بغض النظر عن درجة الصداقة مع كل من هؤلاء اللاعبين[2].

هذه الاستراتيجية الأمريكية تبدو مؤَقتةً وآنية، لأنّه من غير المنطقي أن تسمح الولايات المتحدة لإيران ببسط نفوذها وتطوير دورها الإقليمي لتصبح القوة الإقليمية الأولى في الشرق الأوسط، خاصة وأنّ إسرائيل والتي تعتبرها إيران عدواً إقليمياً تقليدياً لها تُعْتبر حليفا تقليديا للولايات المتحدة الأمريكية، ولا يمكن لهذه الأخيرة المساس بمصالح إسرائيل. إذ أنّ ما تُظهِره الصحافة ووسائل الإعلام لا يتطابق دائما مع السياسة وواقعيتها.

وفي حوار صحفي أجراه الصحفي الأمريكي "توماس فريدمان" قال الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في 15 جويلية 2015: "حقيقة الأمر هي أنّ إيران ستكون، وينبغي أن تكون قوة إقليمية. إنّها بلد كبير ومتطور في المنطقة، ولا تحتاج إلى معاداة أو معارضة جيرانها من خلال سلوكها". وخلال المؤتمر الصحفي الذي أعقب توقيع الإتفاق قال أوباما: «لإيران دور مهم في إنهاء الحرب الدامية في سوريا»، وقال:« أعتقد أنّه من المهم أن يكون الإيرانيون جزءا من هذا الحل»[3].

غير أنّ الموقف الأمريكي تغيَّر تغيُّراً راديكاليا مع انتهاء ولاية الرئيس السابق "باراك أوباما" وانتخاب "دونالد ترامب" رئيسا جديدا للولايات المتحدة في 20 جانفي 2017، حيث أنّ أوباما اعتمد استراتيجية (القيادة من الخلف) أي التركيز على الداخل الأمريكي، وأنّ تماسك أمريكا ونمائها في الداخل أوْلى وأسبق من سطوتها الخارجية في تعاملاتها الدولية، وكذا السعي لاحتواء دول كانت

---

[1] أشرف كشك، **السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون بعد الإتفاق النووي، المضامين والإنعكاسات الإقليمية**، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2016، ص .8.

[2] نفس المرجع السابق، ص.8.

[3] نفس المرجع ، ص9.

مارِقةً مثل إيران وروسيا (مارقة بالنسبة لصانع القرار الأمريكي).

ولَكنّ ترامب كانت أساس استراتيجيته مبدأ (القيادة من الأمام)، أي التعامل مع الأزمات في الشرق الأوسط ومناطق الصراع حول العالم لتحقيق الأهداف الأمريكية، وفي هذا السياق يأتي الموقف الأمريكي الجديد الرافض للتحركات المنفردة في الشرق الأوسط بعيدا عن الرغبة الأمريكية، ومن هنا نجد الموقف الأمريكي المعارض بشدة للمشروع الإيراني في سوريا والعراق واليمن، لذلك ومنذ مجيئه رئيسا استحوذت قضايا الشرق بشكل عام وإيران بشكل خاص على تصريحات ترامب، سواء بوصفه الإتفاق النووي بالأمر المشين، أو لناحية الهجوم على إيران، عادًّا إياها دولة إرهابية تسعى لتقويض الأمن الإقليمي متوعِّدا بمواجهة الميليشيات الإيرانية، وفي مقدمتها حزب الله اللبناني، ومطالبا بضرورة فرض العقوبات على إيران وتجميد أرصدتها المالية، لكبح جماحها، وقد وصلت حِدّة تصريحاته بمواجهة إيران عسكريا مستشهدا بتهديداتها للبحرية الأمريكية في مياه الخليج[1].

وعلى الرغم من أنّ إيران لم تُدْعَ لحضور القمة الإسلامية التي انعقدت في الرياض في 21 ماي 2017، غير أنّها كانت الحاضر الغائب في كلمة ترامب بقوله:« النظام الإيراني هو المُموِّل الأساسي للإرهاب الدولي»، مشيرا إلى أنّه يغذّي الكراهية في منطقة الشرق الأوسط كلها ولاسيما سوريا، على نحو يصنع ويجلب الإرهاب، وبتحْميله السلطات الإيرانية مسؤولية الأزمات في المنطقة بقوله:« إيران تُدرِّب وتسلِّحُ الميليشيات في المنطقة، وكانت لعقود ترفع شعارات الموت للولايات المتحدة وإسرائيل وتتدخّل في سوريا».

وبفضلها يواصل الأسد جرائمه، مطالبا بعزل إيران دوليا، فمن سوريا ولبنان إلى العراق فاليمن، تقوم إيران بتدريب وتسليح وتمويل الميليشيات والجماعات المتطرّفة الأخرى التي تنتشر الدّمار والفوضى، لاسيما في سوريا [2].

ب. الموقف الروسي من الدور الإيراني في سوريا.

يمكن إدراج طبيعة العلاقة بين إيران وروسيا في الأزمة السورية بالتحالف المضطر أو الشراكة الضرورية، إذ ورغم التقاء البلدين في إطار شراكة سياسية واقتصادية، إلاّ أنّ أربعة قرون من العداء التاريخي والاختلاف الأيديولوجي بينهما لا يمكن أن يُنتِج شراكة من نوع استراتيجي

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص 13.
[2] نفس المرجع السابق، ص. 13.

ودائم، بل تكون في إطار زمني معين فقط، إذ هي ترتبط بمصلحة زمنية مؤقتة وحسب.

وقد وضع المفكّر الأمريكي "بريجنسكي" نظرية شهيرة في العلاقات الدولية، يمكن من خلالها تفسير التحالف بين إيران وروسيا هي "نظرية التحالفات والتقاطعات"، ومفادها أنّ المحصِّلة تصب دوما في خانة الأقوى، وأنّ التحالفات دوما تكون في صالح الأقوى ولا يستفيد منها الأقلّ قوةً في شيء. هذه النظرية اليوم تعمل بقوة داخل بُنْيَة للتحالف الروسي الإيراني في سوريا، فالمنطلقات والوسائل الروسية أخذت تتقاطع مع نظيرتها الإيرانية يوما بعد يوم[1]. ولكن ورغم التحالف بين كل من روسيا وإيران؛ فقد برزت خلافات بينهما فيما يخصّ الأزمة السورية، لكنّ هذه الخلافات لم تتطوّر إلى نزاع بين الطرفين.

إذ ظهرت بوادر الخلافات بينهما حول سوريا خلال الاتفاق الذي جرى لإخراج أهالي حلب من مدينتهم، وعشية انعقاد مؤتمر أستانة، بسبب تعنُّت إيران وإصرارها على تنفيذ أجندتها الخاصة، بعدما ضمنت جوائز ومكافآت عديدة في مجالي النفط والاتصالات، على الدور الذي لعبته في تثبيت دعائم النظام السوري وعدم تعرُّضه للانهيار. بينما كان الهدف الرئيسي لبوتين من عقد اجتماع الأستانة هو اقناع الحكومة الأمريكية بامتلاك الكرملين أوراق الصراع مع سائر أطرافه من جهة، وقدرته على تحجيم دور إيران ووضع حدٍّ لنفوذها من جهة أخرى. فالإضافة إلى الانزعاج الذي أبدته المعارضة من توزيع روسيا مسودة دستور سوري، قابلت دمشق وطهران تلك المبادرة الروسية بالكثير من الانزعاج لأنّها لم تطّلِعْ عليه من قبل، في حين حرِص بوتين على إرسال نسخة منه إلى ترامب قبل عدة أيام من المؤتمر[2].

وهذا ما أقلق الجانبين السوري والإيراني، بحيث رأت إيران بأنّ روسيا تهدف لتقليص دورها في سوريا، والذي تجلّى في الاتفاقية التي أُبْرِمت بين روسيا وتركيا (اتفاق إجلاء المدنيين في حلب في 27 ديسمبر 2016)، بحيث أنّ في هذا الاتفاق حاولت إيران عرقلة إجلاء المحاصَرين في حلب، وكانت روسيا قد هدّدت بإطلاق النار خلال عملية الإجلاء، وشمل التهديد الميليشيات التابعة لإيران وقوات نظام الأسد، وعلى إثر ذلك استهدف الطيران الحربي الروسي الميليشيات الإيرانية في منطقة الراشدين، وذلك في رسالة لإيران لتنفيذ ما قرّرته روسيا، وانصاعت إيران في النهاية لما تريده موسكو، ممّا يكشف حجم الضغط الروسي على إيران الذي أظهرها كلاعب ثانوي في

[1] المرجع نفسه، ص 14.

[2] إبراهيم قيسون، **تطور العلاقات السورية الإيرانية**، سوريا: مركز حرمون للدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية، 2017، ص.8.

القرار السياسي والعسكري في سوريا[1].

ولم يرُقْ لقادة إيران الأمر، لأنهم شعروا بأنّ نفوذهم في سوريا يتضاءل لمصلحة تحالف بين روسيا وتركيا، وهو ما يتعارض مع ما خطّطت له إيران منذ تدخّلها العسكري المبكِّر في الأزمة، وهو تحويل سوريا إلى منطقة نفوذ إيراني صرف على النحو الذي طُبِّق في العراق[2].

وكانت ردود فعل الإيرانيين قد ظهرت على لسان السفير الإيراني السابق لدى إيطاليا وأفغانستان والعضو الأسبق في المجلس الأعلى للأمن القومي والفريق المفاوض النووي "أبو الفضل ظهره وند"، في 26 جانفي 2017 حيث طالب موسكو أن تفهم أنّه لا يمكن لها أن تكون صديقاً إلى منتصف الطريق فقط، وشدّد على ضرورة إفهام الجانب الروسي بأنّه لا يمكنه وضع طهران جانبا في الملف السوري، وأنّه على الروس أن يركزوا على اشتراكاتهم مع الإيرانيين[3].

وقد تجلّت الخلافات الإيرانية الروسية في الأزمة السورية في عدة قضايا وأحداث وهذا ما يؤكد عمليا وواقعيا المقولة التاريخية التي مفادها أنْ لا عداوة دائمة ولا صداقة دائمة، بل هناك مصالح دائمة وفقط.

خلاصة الفصل:

يمكن استشفاف الاهتمام الإيراني بضرورة لعب دور قيادي وفعال على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي، من خلال مخرجات التوجه الإيراني في المنطقة، والذي برزت معالمه أكثر بعد نهاية الحرب الباردة، في محاولة لاستغلال التحولات الدولية والإقليمية، وتوظيفها لصالح الطموحات الإيرانية في قيادة المنطقة، وحسم كل الصراعات مع المنافسين من قوى دولية أو إقليمية لصالحها.

يمكن حصر الدور الإقليمي الإيراني ضمن إقليم الشرق الأوسط من خلال جملة قضايا، مثلت مجالات محورية، وأسسا لنجاح الدور القيادي الإيراني، فكانت الدائرة الخليجية ضمن أساسيات الدور الإيراني، والتي لطالما مثلت الجوار القريب لإيران، وأن التواجد بها يمثل ضمانة إيرانية لفعالية وقوة الطرف الإيراني في مواجهة المنافسين، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، وقد تجلى ذلك أكثر من خلال الدور الإيراني في الأزمة اليمنية. إضافة إلى ذلك، مثلت البيئة العراقية الغير مستقرة بعد الغزو الأمريكي، فضاء ملائما لإبراز قوة الحضور الإيراني، أين حققت إيران

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص.16.
[2] نفس المرجع السابق، ص.16.
[3] ابراهيم قيسون، **تطور العلاقات السورية الإيرانية**، مرجع سبق ذكره، ص.19.

عديد المكاسب من خلال انخراطها ضمن تطورات المشهد العراقي. وعلى مستوى آخر، برز الدور الإيراني ضمن إقليم الشرق الأوسط من خلال تطورات الأزمة السورية، وطبيعة المواقف الإيرانية من أطرافها وتطور مشاهدها، أين برز الدور الإيراني في تغيير موازين القوى في الداخل السوري، بل ونجاحها في كثير من الأحيان في فرض أجندات وتسويات، تصب في مصلحتها على حساب مصالح قوى دولية وأخرى إقليمية.

الفصل الرابع:

تحديات الدور الإقليمي الإيراني في إقليم الشرق الأوسط ومستقبله في ظل المتغيرات الدولية الجديدة

ارتكزت السياسة الإيرانية وتوجهاتها الاستراتيجية حول لعب دور القوة الإقليمية الفاعلة وَالمؤثرة في اقليم الشرق الأوسط، تماشيا مع تزايد الطموحات الإيرانية في توسيع نطاق انخراطها في قضايا الإقليم، وَمحاولة فرض ترتيبات، تجعل من مخرجات النظام الإقليمي الشرق أوسطي تصبُّ في مصلحة الطرف الإيراني.

وعلى الرغم من تزايد اهتمام النخب الحاكمة في إيران، بضرورة تجنيد كل المقومات وَالوسائل نحو خدمة الهدف. إلّا أنّ ثمة معوقات، واجهت تنامي الطموحات الإيرانية في الإقليم، وَمثّلت تحدِّيًا حقيقيا أمام بلوغ إيران هدف القيادة الإقليمية، وَالدور الأبرز في المنطقة. إذ مِنْ بين التحولات الهيكلية المصاحبة للنظام الدولي، بروز قضايا حسّاسة على سلّم اهتمامات الدول، جعلت طموحات الدور الإيراني على مستوى النظام الشرق أوسطي على المحك.

في محاولة لتحليل انعكاسات وَتأثيرات المتغيرات الدولية الجديدة على دور إيران الإقليمي، وَكذا الوقوف عند أبرز تحديات الدور الإيراني في المنطقة، فضلا عن محاولة استشراف مستقبله من خلال مضمون الفصل الرابع،، تناولنا ثلاث مباحث رئيسية هي:

- انعكاسات المتغيرات الدولية الجديدة على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط.
- تحديات الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.
- مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة.

المبحث الأول: انعكاس المتغيرات الدولية الجديدة على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط

كان للمتغيرات الدولية الجديدة وَالتي ارتبطت زمنيا بفترة ما بعد الحرب الباردة، – حسب ما أشرنا له في الفصل الأول من الدراسة–، جملة انعكاسات وَتداعيات كان لها الأثر الكبير على الدور الإقليمي الإيراني في الإقليم الشرق أوسطي؛ إنْ كان من الناحية الإيجابية أو الناحية السلبية، وبتأثيرات متفاوتة. بحيث نجد قضايا تأثّر من خلالها الدور الإيراني بدرجة كبيرة، وَقضايا أخرى تأثّر بها بدرجة أقل.

وَسنُحلِّل في هذا المبحث تلك المتغيرات، وَنُحاول أن نستنتِجَ وَنُبْرِزَ مجموع التأثيرات التي انعكست على إيران وَدورها الشرق أوسطي نتيجة تفاعل هذه الأخيرة (إيران) مع تلك المتغيرات المذكورة سابقا. وَذلك من خلال عملية اسقاط لما تمّ تحديده في الفصل الأول من متغيرات على دور إيران في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: انعكاس التغير في هيكل النظام الدولي على دور إيران الإقليمي في إقليم الشرق الأوسط

توصّلنا من خلال الفصل الأول –وَتحديداً في جزئية التغير في هيكل النظام الدولي– لنتيجة مهمة؛ تتمثّل في أنّ طبيعة النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة مباشرةً اختلف عنه في فترات لاحقة من نهاية الحرب الباردة، حيث أنّ النظام الدولي الذي جاء مباشرةً بعد نهاية الحرب الباردة، تميّز بالتفوّق وَالتفرُّد الأمريكي في قيادة النظام الدولي، وَالذي اعتبره كثير من المفكرين الغربيين وَالعرب نظاماً دوليًا جديداً ساد فيه المنطق الأمريكي وَانفردت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله بالتحكُّم في مختلف القضايا الدولية، وَفي مختلف النواحي الاقتصادية، العسكرية، الثقافية وَحتى الإنسانية.

يمكن اعتبار النظام الدولي الحالي نظاما دوليا متعدّد الأطراف، بحيث نجد فعلا نوعا من الانفراد وَالتميُّز الأمريكي، خاصة في مجال القوة العسكرية وَالتدخلات الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم، أفغانستان، العراق، سوريا وَاليمن؛ لكن من النواحي الأخرى خاصة الجانب الاقتصادي وَالثقافي نجد قوى دولية كالصين وَروسيا وَحتى الإتحاد الأوروبي أصبحت لديها مكانة فاعلة على المستوى الدولي. بذلك يمكن القول أنّ النظام الدولي الحالي أصبح نظاما تعدُّدِياً مع تفوقٍ نسْبِيٍ أمريكي في جانب القوة العسكرية.

وَهذا ما استثمرته إيران فعلاً، حيث أنّها، وَعلى الرغم من العداء التاريخي التقليدي بينها وَبين الولايات المتحدة الأمريكية، وَالذي بدأ مباشرةً بعد نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، إلّا أنّ التعاملات وَالتفاعلات الإيرانية الأمريكية بقِيت مستمرّةً، لكن طبيعتها وَمحتواها اختلف من الطبيعة التعاونية إلى التعارض والخلاف. (سيأتي تفصيل ذلك في المبحث الموالي من هذه الدراسة).

إذ وَبعد الثورة الإسلامية في إيران، اتّخذت أنماط العلاقات الإيرانية الأمريكية طابع الضغط وَالصّدام، وتواصلت الضغوط الاقتصادية والعسكرية من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الجمهورية الإسلامية، خاصة فيما يخصُّ جانب العقوبات الاقتصادية التي ازداد فرْضها على إيران من قِبَل المجتمع الدولي وَبِضغْطٍ أمريكي وَإسرائيلي واضح.

وَمن هنا يظهر تأثير هيكل النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وطريقة تعاملها مع القضايا الدولية الجديدة، وتأثيرها على الدور الإقليمي الإيراني، من خلال فَرْضِها حظْرًا على الاستثمارات الإيرانية داخليا وخارجيا، ممّا تسبَّبَ في إعاقة التنمية وَالوقوف في وجه تقوية

الاقتصاد الإيراني، فهذا الحظر أثَّر تأثيراً سلْبيا على سياسات إيران المختلفة وَعلى تنمية اقتصادياتها في مختلف المجالات.

لكن ورغم ذلك، فقد استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن تتخطّى هذا الحظْر بتعاملها مع أطراف دولية أخرى كروسيا، الصين وَالاتحاد الأوروبي. إذ قامت بجلب استثمارات في مجال الطاقة مع الشركات الفرنسية (توتال Total) والايطالية والشركة البترولية الروسية " Russe Gaz Prom" والماليزية "Petromas" بقيمة 20 مليار دولار. وهذا ما يفوق بكثير 40 مليون دولار الذي كان حدَّدَه قانون داماتو. والغريب أنّ هذا القانون أضرّ بالشركات الأمريكية ذاتها أكثر ممّا أضرّ بطهران، إذ مُنِعَتْ بموجبه الشركة الأمريكية كونوكو من عقد أمضته في 06 مارس 1995 عبر فرعها الهولندي مع طهران في مجال التنقيب عن النفط بقيمة ثلاثة مليارات دولار.

بالنظر إلى ملامح النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين، يمكن القول أنّ البيئة الدولية الراهنة تعيش حالةً من الانتقالية في طبيعة تكوينها وتشكيلها أو هيكليتها، فقد ذهبت الكثير من الأفكار نحو اعتبار أنّ النظام الدولي الراهن، يتَّجِه نحو تشكيل تعددية قطبية، فإلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، تبرز الصين وروسيا الاتحادية بنِدِّيَة وَثقة، دون تجاهل اليابان التي تحتاج إلى الإرتقاء بدورها السياسي-العسكري بنفس مستواها الاقتصادي، وهذا كله إلى جانب بروز العديد من القوى الدولية الصاعدة التي تسعى إلى حجز مقعد في نظام القرن الحادي والعشرين.

إذ يبدو جلياً من خلال التعاملات الإيرانية مع القوى الدولية من غير الولايات المتحدة الأمريكية وَخاصة روسيا، الصين وَدول الإتحاد الأوروبي، بأنّ إيران لا تتقبَّلُ التفرُّد الأمريكي بالسيطرة على القضايا وَالتفاعلات الدولية، بل تقبل نظام التعددية القطبية الذي يسْمح لأكثر من دولة أن تبدو بمظهر القوة العالمية. بل وَأكثر من ذلك، فهي تُحاوِل بمنطقها فرض نظام متعدّد القوى وَتعْتبِرُ نفسها هي أيضا قوةً دوليةً فيه، وَهو ما شرَحتْهُ الخطّة العشرينية الإيرانية التي سبق الحديث عنها آنِفاً (الفصل الثاني من هذه الدراسة).

إنّ من بين أكثر القوى تأكيدا على مسار وهيكلية النظام الدولي بشكله التعددي، نجد كلا من روسيا، الصين، الاتحاد الأوروبي، وَإلى حدٍّ ما الهند. إذ أصبح واضِحًا الانخراط الروسي في القضايا الشرق أوسطية بعد استعادة روسيا لمكانتها وَدورها على الساحة الدولية. وَكذا بداية الاهتمام الصيني بالشرق الأوسط وَقضاياه المختلِفة نظرا للأهمية الاستراتيجية التي أصبح يوُليها الشرق الأوسط لها، خاصة في الجانب الاقتصادي. (لتفصيل أكثر في هذه الجزئية ارجع للفصل

الثاني من هذه الدراسة).

وقد أصبحت تدخُّلات كلٍّ من القُوتَيْن في الشرق الأوسط واضِحةً، خاصة من خلال مواقفهما وَدورهما في الحرب السورية؛ وَالذي كان مُناهِضاً وَمنافِساً للدور الأمريكي فيها. ولَو تتبّعنا طبيعة العلاقة بين كُلٍّ من الدولتين وَإيران، لوجدْنا أنّهما شريكان اقتصاديان، وَحليفان استراتيجيان لها (إيران).

وَقد تعاملت إيران مع الوضع الدولي الجديد ببْراغماتية واضحة، سعْيًا للاستحواذ على فرص واسعة للتحرُّك الدولي الفاعل، ويبدو أنَّها أدركت ذلك، فالتَّقارب الذي يصل إلى حد التحالف بينها (إيران) وَبين كُلٍّ من روسيا الإتحادية والصين خَيْرُ مثالٍ على ذلك، وَهذا بحكم امتلاكها لموارد ذاتية عالية القيمة في الاعتبارات الدولية "كمصادر الطاقة، المعادن غير الوقودية، ثروات مائية، كفاءات علمية وفنية، قوة بشرية، ثقل تاريخي، عمق جغرافي، وزن سياسي وقدرة عسكرية"، وهذا ما تضمَّنَتْه الخطة العشرينية التي ارتبطت بوصول الرئيس السابق" محمود أحمدي نجاد" للسلطة، والتي استهدفت "أن تكون إيران بحلول عام 2025 في المركز الأول اقتصاديا وعلمياً وتقنياً على الصعيد الإقليمي"، وَتَمَّ تحديد مفهوم هذا الإقليم بأنّه منطقة جنوب غرب آسيا التي تشمل كلاً من آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط ودول الجوار[1].

وَمن جانب آخر نجد الإستراتيجية الإقليمية الإيرانية، قد أَوْلَتْ التحالف أو التشارك مع القوى الكبرى أهمية كبيرة، وَتحديداً في فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث كانت الهيمنة الأمريكية على مجمل التفاعلات الإقليمية والدولية، إذ نجد أنَّ الإستراتيجية الإيرانية قد وجدت ضالَّتَها في التحالف مع روسيا الإتحادية والصين، من خلال إتفاقيات الشراكة الاقتصادية والتعاون الأمني وَالطاقوي، فالثورة أو الحرب السورية كشفت المدى الذي وصلت إليه العلاقات التحالفية بين إيران وَروسيا الإتحادية، ليس أقلُّها سماح إيران للطائرات الحربية الروسية بالانطلاق من الأراضي الإيرانية لقصف أهداف داخل سوريا، وَهو مالم يكُنْ مسموحاً به قبل عام 2003، هذا خصوصاً في ظلِّ تنامي الانتشار الأمريكي الأطلسي في مناطق مختلفة من العالم، كالخليج وَالقوقاز وَأفريقيا [2].

غير أنّ الحديث عن التحالف الإيراني مع كُلٍّ من روسيا وَالصين، لا ينفي التعامل الإيراني مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنّ الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 مع دول الـــ 5+1، كان بالدرجة الأولى اتفاقا بين إيران وَالولايات المتحدة الأمريكية، وَذلك بعد أنْ سبقه اتفاق سري بين

---

[1] Firas Elias, "The Future of Iran's Influence in The Middle East", (**journal of Regional Studies**, Vol.1,No.2, 2017),p.23.
[2] Ibid.p-p.124-129.

هاتين الأخيرتين برعايةٍ عُمانية عام 2013، وَهذا في عهد الرئيس الأمريكي السابق "باراك أوباما". غير أنّه وَبوصول الرئيس الأمريكي الحالي(2018) "دونالد ترامب"، تغيّرت اللهجة الأمريكية مع إيران، وَمَالَتْ إلى التشدُّد وَالحِدّة بعد أنْ عرفت بعض الانفراج في المرحلة السابقة، وَذلك نتيجة منطقية لتشدُّد الرئيس الأمريكي ترامب، إذ وَمنذ بداية حملته الانتخابية، أبدى تذمُّره من الاتفاق النووي الإيراني، وَوصفه بـــ"الإتفاق المُشين". هذا على الرغم من أنّ إيران دائما ما تسعى لتحْسين صورتها على المستويين الإقليمي وَالدولي، وَذلك من خلال مبادرة حُسْن التعامل، إذ كانت مبادرة الرئيس "حسن روحاني" حول "عالم ضدّ العنف وَالتطرُّف" وَالتي تبنّتْها هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر 2016، وَقبلها كانت مبادرة الرئيس الإيراني "محمد خاتمي" حول "حوار الحضارات" مقابل "صدام الحضارات" التي جاء بها "هنتنغتون".

المطلب الثاني: انعكاس التغير في القضايا الدولية على دور إيران الإقليمي في إقليم الشرق الأوسط

لا شك في أنّ هناك جملة تحولات على مستوى القضايا الدولية المطروحة على الساحة الدولية، وَالتي سبق وَأن عرضنا أهمها في الفصل الأول من هذه الدراسة – وَالتي رأيناها حسب تصوّرنا أنّها الأهم-. كان لها الأثر على مسعى إيران نحو لعب دور المهيمن الإقليمي في الشرق الأوسط. وَفي هذا المطلب، سنركِّز على مختلف أبعاد انعكاس أو أثر تلك القضايا على دور إيران الإقليمي، كما يلي:

***انعكاس ازدياد أهمية العوامل الحضارية وَالإقتصادية وَتراجع دور الأيديولوجيا على دور إيران الإقليمي:** انطلاقا ممّا أشرنا إليه سابقا، فقد مثّلت فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة وَتفكُّك الاتحاد السوفييتي حدثا تراجع معه دور الأيديولوجيا على المستوى الدولي، وَبرز كبديل عنها التركيز وَالاهتمام بالعوامل الحضارية وَالاقتصادية. وَذلك نتيجةً لتغيُّر طبيعة الصراع من الأيديولوجي – العسكري في فترة الحرب الباردة، إلى الصراع الاقتصادي الحضاري في فترة ما بعدها.

لكنّ هذا الأمر لا ينطبق على إيران، وَبالتالي لم يُؤثِّرْ في دورها الإقليمي في الشرق الأوسط؛ على اعتبار أنّ الجانب الأيديولوجي وسيلة مهمّة من وسائل نشر إيران لمذهبها الشيعي الإثني عشري، سواء في فترة ما قبل الحرب الباردة أو أثناءها أو ما بعدها، وَهذا ما يحثُّ عليه الدستور الإيراني.

فمن خلال تفحُّص محتوى الدستور الإيراني، يبرز أنّ سياسة إيران الخارجية ما هي إلّا نتاج الأيديولوجيا الثورية التي تبنّتها النخب الدينية الجديدة، التي تعتمد المذهب الشيعي الإثني عشري مرجعًا لها. وَمِن ثَمّ، فقد شكّلت إيران عن طريق هذه الأيديولوجيا سلوكها السياسي أولاً عن طريق أيديولوجيا التمدّد، وثانيًا فيما يتعلّق بالخطاب الديني المذهبي، ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية[1].

فإيران، ولغرض فرض نفسها ضمن المعادلة الإقليمية في الشرق الأوسط، كانت قد وظّفت البعد الديني في خدمة استراتيجيتها الإقليمية، إذ مهَّدت التنظيرات السياسية والفكرية للخميني الإستراتيجية الإيرانية للعب دور إقليمي تدخُّلي، تكون الغاية النهائية منه تحوُّل إيران إلى مركز للعالم الشيعي، وَهو ما عكسته نظرية أم القرى على أرض الواقع، فالدعم السياسي والعسكري للقوى وأحزاب الإسلام السياسي" الشيعي" في الشرق الأوسط، استند إلى رؤية طوباوية في النسق العقيدي والاستراتيجي للقادة السياسيين والعسكريين في إيران، إذ إنّه من خلال هذه الجماعات يمكن لإيران أُن تَنْفُذَ بهدوء وتمكن إلى شعوب الشرق الأوسط. ولتحقيق ذلك، لم تكتفِ إيران بالتنظير السياسي، وإنّما طوّعت الجغرافيا والاقتصاد والقوة الناعمة أيضاً، فأصبحت مفردات القوة الإيرانية الشاملة في خدمة الطائفة والمذهب [2].

فاجتهد بذلك رجالات الثورة الإيرانية لإقامة مشروع "الحكومة العالمية للإسلام"، ووضع أسس لهذا النظام، للتعامل مع مختلف المستجدات الإقليمية وَالدولية، وَأصبح بذلك مبدأ "تصدير الثورة الإسلامية" إلى خارج الحدود الإيرانية، مبدأً راسِخًا في السياسة الخارجية الإيرانية عبر فترات الزمن المختلفة التي تلتْ نجاح الثورة الإسلامية فيها وَإلى حدٍّ اليوم.

وقد وظّفت إيران العديد من الأدوات لخدمة وتحقيق هذا المشروع، ولعلّ الخطاب السياسي الإيراني يأْتي في مقدمة الأدوات المستخدمة في هذا المجال، سواء أكان الخطاب الذي يصدر من المرشد الإيراني الأعلى، أو قيادات الحرس الثوري، فجميعها تعبِّر عن حالة الاستعلاء القومي الفارسي، الممزوج بفلسفة دينية مذهبية ذات توجه أيديولوجي ثيوقراطي.

إنّ المبدأ الذي يُوَجِّه إستراتيجية إيران في الشرق الأوسط، هو "التمكين السياسي" للأقليات الشيعية في المنطقة، لهذا، رعى النظام الإيراني الأحزاب والمقاتلين الشيعة بطريقة تُشْبه إستراتيجية موسكو تجاه الحركات الشيوعية في العالم الثالث أثناء الحرب الباردة، بهذه الطريقة استخدمت

[1] قاسمي سعيد، "النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الامن القومي الجزائري"، (**مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد6، مارس 2018)، ص.95.

[2] Firas Elias, op. cit .p.126.

طهران جيوشاً مختلفة بالوكالة لمواجهة الدور السعودي الفاعل وزيادة نفوذها في المنطقة، وَلعَلّ هذا ما يفسِّر صراعها المستمر مع المملكة العربية السعودية، وتشكيكها الدائم في قدرة المملكة على إدارة مواسم الحج، وبالتالي مطالبتها بتدويل الحج والإشراف على الحرمين الشريفين من طرف مجموعة دول إسلامية وَليس المملكة السعودية لوحدها، بهدف إحراج السعودية وَإظهار أنّها هي المدافعة عن المسلمين ضد أعداء الأمة، ومن ثَمَّ يحقُّ لها قيادة العالم الإسلامي[1].

كما نجد أنّ إيران قد تدخّلت في سوريا وَبعض المناطق الأخرى، كالعراق وَاليمن وَحتى البحرين، باسم الأيديولوجيا وَحماية الطائفة الشيعية من الاضطهاد. فمثلا في سوريا تدخّلت لحماية المراقد الشيعية في دمشق خاصةً، إذ يوجد بهذه الأخيرة اثنين من أهم المزارات الشيعية في العالم هما "مقام السيدة زينب" وَ"مقام السيدة رقية"؛ وَهي الذريعة التي تدخّلت بها إيران في سوريا المتمثِّلة في حماية المزارات وَالمراقد الشيعية هناك.

بذلك، فالأيديولوجيا وسيلة من وسائل القوة الإيرانية الناعمة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية في التوسُّع خارجيا، حتى وَلو كان على حساب دول الجوار. إذ لم تسلمْ لا السعودية وَلا تركيا من هذا الجانب، خاصة وَأنّ كلَّ واحدةٍ منهما ترى لنفسها الأحقية في تزعُّم العالم الإسلامي، السعودية باعتبارها الدولة السُنّية الأكبر في العالم الإسلامي، وَالتي يحجُّ إليها الملايين من المسلمين كل عام. وَتركيا بعد 2002 وَوصول حزب العدالة وَالتنمية للسلطة فيها، وَالذي يحمل مشروعا إقليميا ذَا أبْعادٍ دينية إسلامية.

إذ برز على السطح كل من التنافس الإيراني – السعودي والإيراني– التركي، بسبب توجُّهات إيران المذهبية وَأيديولوجيتها، وَمحاولة فرْضها لنموذجها الأيديولوجي وَالديني على دول الشرق الأوسط، وَحتى على دول إفريقية (وضّحْنا ذلك في جزئية آليات القوة الناعمة الإيرانية في الفصل الثاني من هذه الدراسة)، وَذلك من خلال بنائها لجامعات وَمعاهد وَمؤسسات دينية، وَسعْيها لنشر الثقافة الشيعية من خلال استصدار الجرائد الناطقة بالعربية وَبث مختلف القنوات الإيرانية إلى مختلف دول العالم، وَبلُغات متنوِّعة وَمختلفة؛ نشْرًا للمذهب الشيعي وَسعْيًا لزيادة عدد الشيعة عبر العالم.

وَتسْعى إيران إلى توظيف التطورات التي تشهدها المنطقة العربية لصالحها، فحين اندلعت أحداث الربيع العربي نهاية عام 2010، حاولت استثمارها لصالحها واعتبرت أنّها تمثِّل امتدادًا للثورة الإيرانية، وأنّها استلهمت روح هذه الثورة أو "الصحوة الإسلامية" في المنطقة كما أطلق

---

[1] Ibid. p-p. 120-125.

عليها المرشد الايراني الأعلى "علي خامنئي"، وخلال الأعوام الماضية، صدرت العديد من التصريحات عن مسؤولين نافذين في السياسة الإيرانية تؤكِّد هذه النظرة المذهبية، إذ تحدَّث علنيةً "علي يونسي" المستشار الخاص للرئيس الإيراني في مارس 2015، عن الإمبراطورية الفارسية، وقال: "الإمبراطورية الإيرانية تتشكَّل من جديد، وامتدادها اليوم أمسى في عدة بلدان في المنطقة، والعراق اليوم بثِقله الشيعي لا يُمَثِّل مجرد مجال حضاري لنفوذنا، بل العراق هو هويتنا وثقافتنا ومركزنا وعاصمتنا"[1]. إذ نجد أنّ النفوذ الأيديولوجي الإيراني طال عدة دول سوريا، العراق، اليمن وَالبحرين، وَحتى بعض الدول الإفريقية كالسودان.

وَالواضح أنّ إيران جعلت من الميليشيا المذهبية أداة رسمية لدورها الإقليمي، وإذا اعتبرنا أنّ الميليشيا المذهبية المسلحة (على غرار ما عرفه العراق ودول أخرى) هي نقيض للدولة وَمصدر تهديدٍ لوحدتها وَسيادتها، فإنّه يصبح من الواضح أنّ استثمار إيران لكثيرٍ من مواردها لنشر هذه التنظيمات وتمويلها في الدول العربية ضمن منطق تصدير الثورة، الذي سيطر على مدركات صُنَّاع القرار، إنّما هو بهدف إضعاف هذه الدول، بما يُمَكِّنُها من استخدام هذه التنظيمات كأداة للتدخُّل فيها، وَالتأثير في سياساتها وَخياراتها المحلية وَالخارجية، وكان آخر تجليات هذا التأثير امتناع لبنان في جانفي 2016 عن التوقيع على قرار الجامعة العربية، المتعلِّق بإدانة إيران وحزب الله. بالإضافة إلى سيطرتها على مفاصل صناعة القرار في العراق عبر الأحزاب الطائفية والأذرع العسكرية، مُمَثَّلةً في ما عُرف بالحشد الشعبي، الذي صار التنظيم العسكري الموازي للجيش النظامي، والذي يأتمر بأوامر قيادات ذات ولاء مطلق للمرجعيات الدينية أو بأوامر قادة عسكريين إيرانيين على غرار القائد في الحرس الثوري قاسم سليماني [2].

- **انعكاس الصراعات السيبرانية على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط**

كما سبق وأن تطرّقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة، لبروز نوع جديد من الحروب وهي الحروب أو الصراعات السيبرانية في العلاقات الدولية. في هذه الجزئية من الدراسة سنُحلِّل طبيعة الأثر الذي تركه هذا النوع من الحروب على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط، والذي أوجد بدوره نوعا جديدا من أنواع الأمن، أصبح يُطْلَق عليه الأمن الإلكتروني أو "الأمن السيبراني". وَنظرا لأهمية وخطورة هذا النوع من أنواع الأمن، فقد أفردت الولايات المتحدة الأمريكية له في

---

[1] Ibid. p. 124.

[2] قاسمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.98.

استراتيجيتها للأمن القومي لعام 2018 فصلا كاملا "الأمن السيبراني" باعتباره جزءً من الأمن القومي الأمريكي.

في عام 2013، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص685 مليون دولار لوكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، وذلك من أجل رفع الجاهزية القتالية للقوات السيبرانية الأمريكية في مواجهة التهديدات التي يمكن أن تعترض أمن الولايات المتحدة الأمريكية، هذا بالإضافة إلى تمكينها من القيام بعمليات قتالية نوعية خارج حدودها (الولايات المتحدة الأمريكية)، وَتطوير العديد من البرامج التجسسية السيبرانية مثل Flame وَPuqu وStuxnet، وَالتي أثبتت فاعلية كبيرة عندما استخدمتها الولايات من أجل اختراق الأنظمة الالكترونية، والقيام بعمليات تجسسية ناجحة في دول مثل الصين، إيران وكوريا الشمالية، بل أنها وبواسطة هذه البرامج التجسسية، تمكّنت (أي الولايات المتحدة الأمريكية) من الحصول على الكثير من المعلومات الاستخبارية عن البرنامج النووي الإيراني، إلى جانب البرامج الخاصة بتطوير الصواريخ الباليستية الكورية الشمالية [1].

وَبالحديث عن إيران، لابدّ من القول بأنّها أكثر الأطراف تعرُّضًا للهجمات السيبرانية الأمريكية، هذا إلى جانب أنّ المظاهرات الاحتجاجية لعام 2009 جعلها (إيران) مكشوفة أمام العالم، وهو ما دفعها إلى تشكيل المجلس الأعلى للفضاء السيبراني، وَالذي يرتبط برئيس الجمهورية مباشرة، من أجل مواجهة التهديدات الداخلية وَالخارجية. كما تمكَّنت إيران من تشكيل العديد من الوحدات العسكرية السيبرانية الداخلية وَالخارجية، من أجل رفع الكفاءة القتالية لمنظومتها العسكرية، خصوصًا وَأنّه في ظِلِّ الفوارق الفنية والتقنية الكبيرة بينها وبين جيرانها من جهة، وبينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فإنّ إيران أَوْلَتْ أهمية كبرى للأمن السيبراني، وَلابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ إيران تمكّنت من شنِّ العديد من الهجمات السيبرانية الناجحة ضد أهداف مهمة في الولايات المتحدة الأمريكية وَالسعودية وَإسرائيل، هذا بالإضافة إلى تمكُّنِها من تعطيل الكثير من المواقع الإلكترونية مثل تويتر وَانستجرام وَغيرها، خلال المظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها في العام 2009، وَكذلك في 2017 [2].

وَذلك نظرا لاستخدام الشباب الإيراني للأنترنيت في التواصل، ممّا جعل إيران تتخوّف من أنْ تحدُثَ فيها ثورة داخلية مشابهة لثورات الربيع العربي في الدول العربية التي قامت بها، واعتبرتها

---

[1] فراس إلياس، **إيران ومبادئ الحرب الناعمة الحديثة** ، تاريخ الدخول للموقع 2018/06/15.في:
'https://www.sasapost.com/wp-content/themes/sasapost/library/framework/awesome-

[2] نفس المرجع السابق.

امتدادا لثورتها الإسلامية عام1979، على الرغم من طول المدة بين ثورتها وباقي الثورات العربية؛ خاصة وأنّه بشهادة المدير التنفيذي لـــ"شركة google" "**إيريك شيميديت**"**Irrik Chemidet** في مقابلة له مع شبكة CNN الأمريكية، صرّح بأنّ لدى الإيرانيين قدرةً كبيرةً في الفضاء السيبراني، وَأنّهم موهوبون على نحْوٍ غيرِ عادي في مجال الحروب السيبرانية، وَذلك لأسباب تجْهلُها حتى الولايات المتحدة الأمريكية.

إنّ تطور عقيدة الأمن السيبراني في إيران، أخذت تفرض نفسها في إطار استراتيجية الأمن القومي الإيراني، وَلابدَّ من القول أنّ الركيزتين الرئيسيتين لهذه العقيدة هما: الأولى تتمثّل بحماية الأمن الوطني الإيراني، من خلال بناء بنية تحتية علمية- تكنولوجية- استخبارية، تعتمد على استراتيجية وقائية أثناء الدفاع، واستراتيجية استباقية أثناء الهجوم، أمّا الركيزة الثانية، فتتمحْوَر حول تطوير العديد من المفاهيم والتقاليد القتالية الخاصة بها، وَذلك من خلال تشكيل شبكة معقَّدة من الجيوش الإلكترونية، القادرة على شنِّ هجمات سيبرانية متعددة على أهداف محددة في آن واحد، هذا إلى جانب تفعيل قدراتها الاستخبارية في نشر المعلومات المضلِّلَة، وإجهاض المسيرات المناهضة للحكومة الإيرانية [1].

عكفت إيران على انجاز مشروع سيبراني طموح للغاية، تُعَزِّزُ به حضورها المتزايد يوما بعد يوم في السياسة العالمية وَالتفاعلات الإقليمية، وكذلك تدعم به استراتيجيتها النووية. ولَمْ يقْتَصِرْ مشروعها الطموح هذا على مهام دفاعية فقط، وإنَّما يشمل شِقًا هجوميا للسيطرة على مساحات جديدة في مشروع هيمنتها. وَقد أثارت الإنطلاقة السيبرانية الإيرانية جدلا نظريا وَخِلافًا وسط باحثي العلاقات الدولية والاستراتيجيا؛ حول مدى فاعلية استخدام القوة السيبرانية الصلبة، على حدِّ وصف الباحث الاسرائيلي "ليور تابانسكي". بكلمات أخرى كان من المفترض لفيروس "ستكسنيت" وما له من قدرة تخريبية واسعة النطاق، أنْ يُعَطِّل عملية تخصيب اليورانيوم في منشأة ناتانز، أحد مواقع تخصيب اليورانيوم في إيران، لكنّ الهجوم أخفق في تحقيق ما سعى إليه. وَعِوَضًا عن ذلك، أظهر الهجوم عزْما إيرانيا على استئناف البرنامج النووي، فضلا عن المُضِي قُدُمًا في تبنِّي برنامج شامل ومكثَّف لبناء القدرات السيبرانية الهجومية[2].

[1] المرجع نفسه.

[2] أحمد زكي عثمان، "تأثيرات القدرات السيبرانية في الصراعات الإقليمية"، (**ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية**، العدد 208، أفريل2017)، ص.20.

من الناحية العملية، تمكَّنْت إيران من إنجاز مشروعها السيبراني، وجعلها أبرز القوى الصاعدة سيبرانيًا، بفضل توافر بنية تحتية مواتية. فلدى إيران مؤسسات أكاديمية لها تجربة طويلة في مجال الاتصالات والمعلومات في المنطقة. ولا توجد ندْرة في العقول الإيرانية المتخصِّصة في المجال السيبراني. كما أنّ للمؤسسات الأمنية الإيرانية، خبرة كبيرة في التجسس الإلكتروني ورَصْد الأنشطة المعادية للبلاد، كالحرس الثوري الإيراني، وكذلك ميليشيا الباسيج شبه العسكرية التي يشرف عليها المرشد الأعلى، والتي أَسَّسَتْ في عام 2010 وحدة تجسس سيبرانية، أطلقت عليها اسم مجلس الباسيج السيبراني(Basij Cyberspace Council) [1].

كما تّم إنشاء منصب مسؤول التعاون التكنولوجي المرتبط بمكتب رئيس الجمهورية، حيث يتِمُّ تأسيس الرقابة على مشاريع البحوث في مجال تكنولوجيا المعلومات على أعلى مستوى في الحكومة الإيرانية، ولضمان تنفيذ هذا الغرض؛ أوجدت إيران منظومة الإنترنت الحلال «مشروع إنترنت وطني تديره وزارة الاستخبارات، والأمن الوطني الإيراني»، كما أنّ هناك مركزًا مختصًّا بأمن المعلومات الذي يعمل تحت إشراف وزارة الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات[2].

كما أوجد مجلس الأمن القومي الإيراني العديد من الوكالات الإلكترونية، التي تعمل ضمن إطار المجلس الأعلى للفضاء السيبراني، ومَن أبرزها:

1. قيادة الدفاع السيبراني.
2. الجيش السيبراني الإيراني.
3. مركز تنسيق المعلومات.
4. جيش قوة القدس السيبراني (العمليات الخارجية).
5. الجيش السوري السيبراني SEA.
6. مجموعة مقاتلي القسّام الإلكترونية.
7. كتائب حزب الله الإلكترونية.
8. جهاز الشرطة (الأمن السيبراني الداخلي)[3].

[1] نفس المرجع السابق، ص.20.
[2] فراس إلياس، مرجع سبق ذكره .
[3] نفس المرجع السابق.

وَهناك مخاوف أمريكية من القدرات السيبرانية الإيرانية؛ حتى وإن لم تكن متطورة بقدر تطورها في الولايات المتحدة أو الصين وَروسيا وبعض الدول الأوروبية، خاصة وأنّ إيران باكتسابها للقدرات السيبرانية ستُمكِّنُ حلفاءها الإقليميين منها حتما (سوريا وتحديدًا نظام بشّار الأسد، وَحزب الله اللبناني)، وَهذا ما يُخيف الولايات المتحدة وَالدول الأخرى أكثر.

وَقد كشفت تقارير اخبارية على نحوٍ منتظم، عن التورط الإيراني في هجمات سيبرانية متنوعة، فمثلا، ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" أنّ محترفين إيرانيين كانوا وراء الهجوم الذي استهدف شركة النفط أرامكو، وَنتج عنه محو معلومات وبيانات لـــ30 ألف حاسب آلي، وهو هجوم وصف حسب عديد من المراقبين أنّه أشدُّ الهجمات تدميرا ضد شركة واحدة [1]. وتأكيدًا على هذه المخاوف الأمريكية، وَبعد تمكُّن الولايات المتحدة الأمريكية من شنِّ هجمات سيبرانية على العديد من المواقع الإلكترونية في إيران يوم 7 أبريل 2018، تمكَّنت إيران وَفي اليوم التالي من شَنِّ هجمات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، عبر كتائب القسّام الإلكترونية، وَالجيش السوري الإلكتروني [2].

كما أنّه وَفي عام 2012، تعرَّضت مؤسسات أمريكية ضخمة إلى هجوم واسع النطاق، أسفر عن محاولة تعطيل المواقع الالكترونية لبنك أمريكا "Bank of America"، وكذلك موقع بنك "citi group"، وَذكرت مصادر أمريكية في عام 2016 بعد تحقيقات استغرقت 4 سنوات، أنّ سبعة متسللين إلكترونيين متمرِّسين يُشْتَبَه بأنّهم يعملون نيابةً عن الحكومة الإيرانية، كانوا وراء تلك الهجمات السيبرانية. فالحكومة الإيرانية تستخدم الصراع السيبراني كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، دون الحاجة الى خوض عمليات عسكرية مباشرة، كما أنّ القدرات السيبرانية تمنح إيران اختيارات لإرهاب الخصوم وَإلحاق الضرر بهم. كالتهديدات السيبرانية المباشرة وَغير المباشرة، وَالأعمال الإرهابية السيبرانية والتجسُّس السيبراني، وَالهجمات المصمَّمَة للإضرار بالمؤسسات الاقتصادية المالية وَكذلك شنّ حرب سيبرانية نفسية[3].

وفقا لذلك، تكون الحروب السيبرانية أخطر من الحروب النظامية ذات الجيوش، خصوصا وَأنّ هذا النوع الجديد من الحروب، يُنْتِج خسائر فادحة وَلا يمكِن معرفة فاعِلِيهِ بسهولة، وَبذلك فقد وجدت إيران لنفسها نوْعا جديداً من أنواع الأسلحة اللينة، ذات التأثير الكبير لمحاربة خصومها

[1] أحمد زكي عثمان ، مرجع سبق ذكره،ص.20.
[2] فراس الياس، مرجع سبق ذكره.
[3] Paul Cornish and athers, one cyber Warefare, Chatham house, 2010. In: http: // www.nhci-va.org/ Cyber referencelib/2010-11 on%20cyber%20warefare chatham %20house% report.pdf.

وَعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية.

- **انعكاس انتشار الإرهاب وَالجماعات الإرهابية على الدور الإقليمي الإيراني**

أثّر متغيِّر الإرهاب من عدة جوانب على إيران وَدورها الإقليمي، إذ اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية طرفا داعما للإرهاب في مرحلةٍ ما، وَصنَّفتْها ضمن خانة الدول المارقة أو محور الشر، ممّا أدّى لصدامات وَمواجهات بين إيران وَالولايات المتحدة، خاصة ما تعلَّق بتبادل التُّهَم وَالادِّعاءات حول رعاية وَدعم العنف في منطقة الشرق الاوسط، أو ما تعلَّق بالتخلِّي عن القيم وَالمبادئ في سياسات كل طرف.

فمنذ عام 1979، وَالإطاحة بالشاه الذي كان يحظى بتأييد الولايات المتحدة، أصبح اتهام إيران بأنّها دولة تدعم الإرهاب، علامةً واضحةً على تغيُّر طبيعة العلاقات الأمريكية الإيرانية من التعاون وَالاتفاق إلى التصادم وَالخِلاف. حيث جاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن الإرهاب "أنّ إيران ظلَّت أنشط الدول دعْماً للإرهاب على الإطلاق"[1].

من ناحية أخرى، نجد أنّ إيران قد استفادت من هذا المتغير (الإرهاب) واستثمرته بذكاء؛ إذ كان في صالحها أنّ الولايات المتحدة الأمريكية قد أعلنت الحرب على الإرهاب عقِب هجمات 11 سبتمبر 2001 على لسان الرئيس الأمريكي آنذاك "جورج بوش الابن"؛ تلك الحرب التي استهدفت أساسًا تنظيم القاعدة السُّنِي، وَذلك بعد أن تدخّلت الولايات المتحدة بتلك الذريعة (الحرب على الإرهاب) في كلٍّ من أفغانستان في أكتوبر 2001 وَالعراق في مارس 2003. إذ ضاعفت إيران من خلال ذلك دورها الإقليمي في الشرق الأوسط، وَحتى في دول من آسيا خاصة آسيا الوسطى وَالقوقاز. وَبرز دورها في العراق أكثر فأكثر خاصة مع وصول قيادات شيعية موالية لها على رأس الحكومات العراقية المُتعَاقِبة منذ 2003.

فمن جهة، استفادت إيران من الإطاحة بنظام "طالبان" المعادي عقائديًا للشيعة في أفغانستان، وَكذلك من تحجيم وَإضعاف تنظيم القاعدة ذاته، وَهو الأمر الذي ساعد إيران على احتواء التنظيم وَترْويضه، على الأقل لفترة من الزمن، بما يتماشى مع مصالحها الوطنية وَاستراتيجيتها في العالم الإسلامي وَخارجه.

وَترافق مع ذلك قَدْرٌ من التأثير وَالنفوذ الإيرانييْن في أفغانستان، سواء على الحكومة

[1] فيليس بينيس، **محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية**، ترجمة: عواطف شلبي، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018، ص.33.

الجديدة في ذلك الوقت، أو على شيعة أفغانستان اللذين يمثّلون نحو 17% من السكان؛ أو حتى على بعض التنظيمات وَالشخصيات السُّنِية داخل أفغانستان، ممّا أكسب إيران كلِمةً لها وزنها في تحْديد شكْلِ النظام السياسي وَمستقْبله في ذلك البلد المُهِمّ استراتيجياً وَالجار جغْرافياً لإيران [1]. كما أنّ إيران وَمن ناحية ثانية تخلّصت من نظام الرئيس الراحل "صدّام حسين" الذي كان يُزَاحِمها هدف الوصول للهيمنة الإقليمية في النظام الشرق أوسطي.

كما أثّر الإرهاب المعبَّر عنه بالإرهاب الأصولي(القاعدة – داعش) وَكونه قابعا في مناطق النفوذ الإيرانية تحديدا العراق وسوريا على دور إيران فيها، وَأنتج مخاوف لصانعي القرار في إيران لأنّه على حدودها ويمكن أن ينقل تأثيراته إليها، وَبالتالي تهديد أمنها القومي.

كما أنّ اعدام السلطات السعودية لرجل الدين والمعارض السعودي الشيعي "نمر باقر النمر"، والذي تعتبره المملكة السعودية من العناصر الإرهابية المنتمية للجماعات التكفيرية، قد أدّى إلى أزمة بين الطرفين، وصلت حد قطع العلاقات الدبلوماسية بينها.

***انعكاس تنامي نزعة امتلاك السلاح النووي وَالسباق نحو التسلُّح على دور إيران الإقليمي**

كما سبق وَتطرّقنا في الفصل الأول من هذه الدراسة لقضية سعي الدول لامتلاك السلاح النووي وَالسباق نحو التسلُّح، وَأنّها أصبحت تُشكِّل أزمةً دوليةً فعليةً، خاصةً في ظل تزايد عدد الدول التي تسعى بمختلف الطُرُق لزيادة ترسانتها العسكرية، وَحصولها على السلاح النووي بمختلف أنواعه. في مُقابلِ دولٍ تمْلك السلاح النووي وَلا تُريد أنْ يزيد عدد الدول النووية في العالم، إذ نجد اليوم 9 دول نووية في العالم هي: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، فرنسا، الهند وَباكستان، إسرائيل، بريطانيا وَكوريا الشمالية.

وَقد أصبح العالم اليوم يعاني توتراً شديداً بسبب الخطر النووي المُحْدِق به، (تهديدات كوريا الشمالية)، وَكذا ما يُشكِّله الصراع الإسرائيلي – الإيراني وَالفلسطيني –من بؤرة توتُّر مزمنة، وَتعمُّق الهُوة بين أطرافه نتيجة القدرة النووية الإسرائيلية، وَكذا السعي الإيراني لامتلاك قدرة نووية وَصواريخ باليستية، فضْلاً عن اجتهاد كوريا لتطوير أسلحتها النووية، وَأثر ذلك على مجريات الأحداث، إضافةً إلى الدعم الأمريكي للسياسة الإسرائيلية في إطار التصنيع الحرْبي وَتزويد تل أبيب بأسرار التسلح النووي؛ الأمر الذي جعل إسرائيل تقف موقفًا سلبيًا من تجديد الاتفاقيتين

[1] نفس المرجع السابق، ص.109.

النوويتين: الأولى المتعلِّقة بمنع الانتشار النووي، وَالثانية المتضمِّنة للمنع الشامل لإجراء التجارب النووية، ساعيةً بذلك لتحقيق غايات متعدِّدة بنهْجها هذه السياسة [1].

كما يعتبر حالياً الملف النووي الإيراني، من أعقد القضايا في السياسة الخارجية الإيرانية، وذلك لارتباطه بعدة مستويات داخلية وَخارجية وَإقليمية. وهو يعتبر تحديا لصانع القرار الخارجي الإيراني نظرا للتداخلات الحاصلة على مستواه. فقد بدأت سياسة التسلح الإيراني منذ عهد الشاه وَكانت مدعومة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، في الستينيات وَأوائل السبعينيات من القرن العشرين، حينما كانت إيران – في ظل الحكم الشاهنشاهي – تلعب دور شرطي الخليج العربي حماية للمصالح الغربية الأوروبية والأمريكية آنذاك. غير أن المواقف تغيّرت من سياسة التسلح الإيراني بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، لأنّ الجمهورية الإسلامية أعلنت العداء على الغرب، وخاصة الولايات المتحدة بوصفهاـ "الشيطان الأكبر"، ممّا جعل إيران مصدر تهديد لتلك المصالح الأمريكية التي كانت سابقا هي حاميتها، ما جعل صنّاع القرار في أمريكا يغيّرون من سياساتهم وَخطاباتهم إتجاه المسألة النووية الإيرانية، وَتغيّر معه المنظور الأمريكي للمشروع النووي الإيراني، فبعدما كان بالنسبة لأمريكا مشروعًا سلمياً أصبح يُنْظَرُ له بأنّه مشروع لامتلاك إيران السلاح النووي.

في خطاب ألقاه الراحل "هاشمي رافسنجاني" في أكتوبر 1988 عندما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة في إيران أثناء الحرب العراقية الإيرانية قال: "لقد أثبتت لنا هذه الحرب، كم هو مهم استعمال الأسلحة الكيماوية وَالبيولوجية وَالنووية، وَأنّ الدروس وَالمواعظ التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب. إذن علينا حيازة هذه الأسلحة ذات الاستعمال الهجومي وَالدفاعي ..."[2].

وَبذلك فقد كانت الحرب العراقية الإيرانية سببا في توجه إيران في سياستها التسلحية لتطوير ترسانتها للوصول للتكنولوجيا النووية، وَممكن القنبلة النووية في مراحل من تطوير سلاحها النووي فيما بعد. فالتّخوف الدولي من امتلاك إيران للسلاح النووي، ليس فقط لاعتبار إيران دولة ضمن دول العالم الثالث َتسعى لحيازته، وَأنّها دولة مارِقة. بل لأنّ فيه احتمالية كبيرة من تزويد حلفائها

---

[1] محمود عطية، "أهمية موقع التسلّح النووي في منظومة التسليح العالمي"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 211، جانفي 2018)، ص.188.

[2] Hashimie, Ahmed '**le routeur de la puissance, Iranienne, un nouvel Irak' peroption de sécurité stratégie national au moyen orient**. Paris .IFRI.1994.P.19 .

الإقليميين بهذا السلاح خاصة سوريا وَحزب الله اللبناني، وَهو ما سيترتَّب عليه عواقب وخيمة قد تؤدِّي بالشرق الأوسط إلى حرب نووية حقيقية.

وَقد حدث وَأن قامت إيران بتزويد حزب الله بصواريخ متقدمة مضادة للسفن "C-802" وَالتي أصابت سفينة حربية إسرائيلية بالشّلل في عام 2006، كما زوّدتها مؤخراً بصواريخ مضادة للسفن أكثر تقدُّماً، والآن يبدو أنّ إيران زوّدت حلفاءها الحوثيين بصواريخ "C-802" التي سبق واستخدمت في عدد من الهجمات على سفن حربية تابعة للإمارات في اليمن، باستخدام صواريخ مضادّة للدَّبابات والحد من خطورة صواريخ سكود على قواعد عسكرية عميقة داخل المملكة [1].

وَبدا أنّ إيران قد سجَّلت تفوُّقًا استراتيجيا بعد الوصول للاتفاق النووي بينها وَبين دول الـــ 5+1 في عام 2015، لكن وَبعد اعتلاء الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وَوصوله للبيت الأبيض، تعهّد بانسحاب أمريكا من هذا الاتفاق النووي، وَإعادة فرض عقوبات اقتصادية أقصى على إيران وَهذا ما حدث فعْلاً، كما أكّد أيضا احتمالية ترجيح خيار الرد العسكري على سلوكات إيران في الشرق الأوسط، خاصة بعد قيام هذه الأخيرة (بعد التوقيع على الاتفاق النووي) بتجربة أحد صواريخها الباليستية. بذلك كان تأثير السلاح النووي سلبي على إيران أكثر من إيجابي.

إذ تبقى احتمالية التصعيد الأمريكي حول برنامجها النووي، أحد الخيارات الأكثر ترجيحاً في ظلّ إدارة الرئيس ترامب، وَهو ما سيؤثّر سلبا على إيران وَدورها الإقليمي في الشرق الأوسط، خصوصا بعد إرسال الولايات المتحدة الأمريكية للمُدمِّرة "كول" إلى المياه الإقليمية اليمنية في مضيق "باب المندب" لتحجيم الدعم الإيراني المقدَّم للحوثيين في حربهم مع المملكة العربية السعودية.

- **انعكاس بروز الدول الفاشلة على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط**

بعد اتساع نطاق الدول الفاشلة في العالم نتيجة الصراعات وَالنزاعات المختلفة، وانتشار نموذجها خاصة في الشرق الأوسط نتيجة ثورات الربيع العربي، إذ نجد كلا من ليبيا اليمن وَقبلهما العراق أصبحت دولا فاشلة. وَقد أثّر ظهور تلك الدول الفاشلة على دور إيران الإقليمي من جانبين إيجابي وَسلبي، فمن الناحية الإيجابية استثمرت إيران هذا الأمر، من خلال محاولة التغلغل في مراكز صنع القرار في تلك الدول، وَخاصة في كلٍّ من العراق وَاليمن وَسوريا. إذ بدا واضحا التدخّل الإيراني في تلك الدول التي آلت إلى الفشل بفعل الحروب التي حدثت فيها، وَخاصة في

[1] Firas Elias, op. cit .p.132.

العراق الذي أصبحت حكوماته المتتالية موالية لإيران.

كما أنّ إيران من ناحية أخرى، تتخوّف من أن تنتقِل إليها عدوى الفوضى الاجتماعية وَالسياسية، وَالأوضاع الداخلية غير المستقرّة التي أصابت تلك الدول وجعلت منها دولا فاشلةً، خاصة وَأنّ هناك دولا إقليمية وَكبرى تنافس إيران على دورها في الشرق الأوسط، خاصة منها إسرائيل وَالولايات المتحدة الأمريكية؛ وَالتي تلائمها الأوضاع غير المستقرّة في إيران، وَبالتالي تسْعى جاهِدةً لإشعال الفتنة الداخلية في إيران وَاستثمار ذلك لصالحها، وَلذلك، تعمل هذه الأطراف لتحويل إيران هي الأخرى إلى دولةً فاشلةً، وَهذا ما اتّضح جلِياً خلال نهاية عام 2017 وَبداية عام 2018، وَالذي كانت فيه مظاهرات شعبية كبيرة في إيران، عمّتْ معظم المدن الإيرانية، وَحتى في جوان من سنة 2018، كانت هناك احتجاجات وَمظاهرات إيرانية، صرّحت من خلالها الصحافة الإيرانية بأنّها مُفْتَعلَة من قِبَل أطراف خارجية، خاصة بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي لعام 2015.

- **انعكاس ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط**

أثّرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دور إيران الإقليمي من جانبين، فمن ناحية استخدمت إيران ظاهرة الهجرة بصفة عامة سواء كانت شرعية أو غير شرعية، كأداة وَكآلية من آليات سياستها الخارجية اتجاه دول الجوار. إذ جعلت العديد من المواطنين الإيرانيين يُهاجرون إلى دولٍ مجاورةٍ خاصة دول الخليج العربي، وَهذا في فترة ما قبل الحرب الباردة وَما بعدها. إذ كانت الجالية الإيرانية متواجِدةً في مختلف الدول الخليجية وَتحديداً الكويت، البحرين، قطر وَالإمارات العربية المتحدة، إذ شكّلت الجالية الإيرانية في هذه الأخيرة نسبة 2% من جملة الوافدين الخارجيين إليها عام 2007، وَكان سبب توافد الإيرانيين إلى دول الخليج في بداية الأمر، تحقيقاً لمصالحهم الاقتصادية نتيجة عملهم بالتجارة. لكن فيما بعد تطوّر الأمر، وارتبط بالجانب الأيديولوجي وَتحديداً فكرة تصدير الثورة الإيرانية إلى مختلف دول العالم (وَتحديدا دول الخليج)؛ الأمر الذي جعلهم يعملون كتجار أو كعُمّال وَكذا كناشرين للمذهب الشيعي، ممّا أنتج سَخَطاً من طرف تلك الدول عليهم وَعلى ممارساتهم الإيديولوجية غير المقبولة، خاصة الدول التي بها أقليات شيعية كالسعودية وَالبحرين وَالعراق.

كما أنّ الهجرة غير الشرعية قد أثّرت على دور إيران الإقليمي، من خلال استثمار إيران لكُلٍّ من الباكستانيين وَالأفغان المهاجرين من بلدانهم إليها (إيران) – سواء بطريقة شرعية أو غير

شرعية، وَهم في غالبيتهم مهاجرون غير شرعيين من كل من أفغانستان وَباكستان وَذلك هرباً من الأوضاع الأمنية غير المستقرَّة في بلدانهم، وكذا الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشون فيها–، وَالزَّجِ بهم في الحرب السورية للمحاربة إلى جانبها. وَقد كوَّنت من خلالهم أَلْوِيةً لدعمها في حربها في سوريا هي وَحليفها بشّار الأسد ضدّ المعارضة السورية وَحلفائها الإقليميين وَالدوليين. بحيث كوّنت "لواء الفاطميين" المُكَوَّن من المهاجرين الأفغانيين، وَلواء الزينبيين" المكوَّن من المهاجرين الباكستانيين، وَبذلك كانوا أدواتٍ في يد الحرس الثوري الإيراني على الأرض السورية، خاصة وَأنّ إيران كانت قد وعدتهم قبل ذهابهم إلى المحاربة في سوريا أن تمنحهم الجنسية الإيرانية وَإعالة عائلاتهم وَذويهم في دولهم الأصلية.

المطلب الثالث: انعكاس ظهور فواعل دولية جديدة على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط

ممّا يمكن الاجماع حوله، أنّ الدولة لمْ تعُدْ هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، بل دخلت فواعل أخرى الساحة السياسية الدولية، وَنافست الدولة على دورها في مجالات الحياة المختلفة. بل وَفي أحيان كثيرة نجد أنّ تلك الفواعل الجديدة قد تجاوزت دور الدولة؛ خاصة منها الشركات المتعدّدة الجنسيات وَالتنظيمات الإرهابية العابرة للحدود كتنظيمي "القاعدة" وَ"داعش".

وَنظراً للتزايد الواسع في عدد تلك الفواعل وانتشارها، وَدورها المتنامي في الساحة السياسية الدولية، وَحسب بعض التقارير الأمريكية أنّه بحلول عام 2025 لن يكون بإمكاننا حينها التعرُّف على ملامح النظام العالمي؛ نظراً لكثرة الفواعل على مستواه، وَتقاطع وَتداخل المهام وَالاختصاصات بينها.

وَسيتمّ التركيز على هذين النوعين من الفواعل (التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود وَتحديدا تنظيم "داعش"، وَالشركات المتعدِّدة الجنسيات)، نظراً لأهميتهما وَأثرهما الكبير وَالواضح على دور إيران في النظام الشرق أوسطي.

وَنُشير هنا إلى نقطة مهمة، هي أنّه قبل مرحلة الانتشار السريع للتنظيمات الإرهابية الدولية – وَالتي أصبحت حاليا فواعل غير مرغوب فيها، على اعتبار أنّ بعض الدول وَمنها الولايات المتحدة الأمريكية هي من أنشأت بعضها مثل تنظيم القاعدة وَحتى تنظيم داعش لمساندتها في حربها في العراق منذ 2003 وَذلك حسب بعض المحلِّلين وَالمختصِّين في الشؤون الدولية –، كان الجدل حول حقيقة وجود ظاهرة الإرهاب وَالاجماع حول تحديد تعريف نظري وَواقعي له، وَبعد تلك المرحلة

جاءت مرحلة دعوة معظم دول العالم لمحاربة الإرهاب بمختلف أشكاله، قبل أن يأخذ الصفة التنظيمية التي أصبح عليها الآن (انتشاره على المستوى العالمي وَاختراقه لحدود الدول المختلفة، وَالسعي لزعزعة أمنها وَاستقرارها). وَبعد ثورات الربيع العربي وَتفشِّي ظاهرة الدول الفاشلة كليبيا وَالعراق وَاليمن (وَهي المرحلة الحالية)، ازدادت أعداد التنظيمات الإرهابية وَانتشرت أكثر، وَغيّرت أنماط تعاملها وَتدخُّلها، وَازدادت خطورةً مع استخدامها للتكنولوجيا الحديثة بمختلف وسائلها.

كانت أولى المبادرات وَأسبقها للدعوة لمحاربة الإرهاب وَتنظيماته المتنامية المبادرات الأمريكية، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وَاختراق مظاهر القوة وَالسيادة الأمريكيتيْن بتفجير برجي التجارة العالميين، وَقد وُجِّهت أصابع التهمة آنذاك لتنظيم القاعدة، هذا الأخير الذي انبثق عنه فيما بعد – بعد قيام الثورات العربية – تنظيم أكثر خطورةً وَأشدُّ فتْكا منه هو "تنظيم داعش".

وَفيما يخصُّ انعكاس وَتأثير تنامي ظاهرة التنظيمات الإرهابية –التي يُطْلِق عليها الكثير من المحلِّلين لفظ "الفواعل الخفية"– على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط، فقد أثَّر عليها من ناحيتين إيجابية وَسلبية.

جاء إعلان الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن اطلاق مرحلة جديدة من الحرب على الإرهاب وَتنظيماته، تستهدف هذه المرة بشكل أساسي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، المعروف إعلاميا ودوليا باسم "داعش"، والموجود بشكل مكثَّف في سوريا والعراق وحلفائه، ليُجَسِّد استئنافًا وَلو تعدّدت الأشكال وَتباينَتْ الاستراتيجيات وَتبدّلت المواقع، لِمَا أَطْلَقَ عليه السياسيون الأمريكيون منذ زمن بعيد تعبير "الحرب على الارهاب" مهَّد لها، توصيف الولايات المتحدة لإيران ذاتها كدولة راعية للإرهاب ووضعها على قائمة خاصة بهذه الدول، وهو تصنيف استمرّ حتى لحظتنا الراهنة، وإن تفاوتت درجة تفعيله السياسي وَانعكاسه العملي على السياسات الأمريكية المتعاقبة تجاه إيران ما بين مرحلة وأخرى، وذلك بحسب العلاقة مع متغيرات مثيرة وَمتداخلة. وقد ارتبطت نقطة البداية لهذا التوصيف، بحدث اقتحام أعداد من الطلَّاب الثوريين الإيرانيين عقب ثورة فبراير1979 الإسلامية، والمسمُّون آنذاك بـــ"الطلاب السائرين على نهج الإمام" للسفارة الأمريكية في طهران في نوفمبر1979 وبدء عملية احتجاز الرهائن الشهيرة بها، وَهي عملية استمرّت حتى جانفي 1981 [1].

[1] وليد محمود عبد الناصر، "مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الارهاب "،(**مجلة السياسة الدولية** العدد 199، جانفي 2015)، ص.108.

وَمن جهة أخرى جاءت الحرب الأمريكية على الإرهاب من بوابة محاربة نظام الرئيس العراقي الراحل "صدّام حسين"، لتُسْدِيَ خدْمةً مجانيةً مِثاليةً وَغير مسبوقة لإيران التي خاض نظام الجمهورية الإسلامية فيها حرْبا لمدة ثماني سنوات ضدّ نظام صدّام حسين في الثمانينات من القرن العشرين، كلّفت إيران مليارات الدولارات؛ واستنزفت لسنواتٍ ثمانية جزْءً كبيرا من عائدات النفط الإيراني، بل وَأعاقت من قدْرة إيران في ذلك الوقت على امكانية التصدير بطَاقةٍ كاملةٍ لنفطها، بسبب الاستهداف العسكري المُتبادَل من كلٍّ من البلدين للمنشآت النفطية للبلد الآخر [1].

إذ أنّ إيران تخلّصت من زعيمٍ عراقيٍ منافسٍ وَعنيدٍ هو "صدّام حسين"، كان يشاطرها نفس الهدف الاستراتيجي وَهو الوصول للهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط –خاصةً وَأنّه اُعتُبِر السبب الأول في قيام حربين إقليميتين في الشرق الأوسط في فترة زمنية وجيزة، حرب الخليج الأولى وَالثانية على الأقل في نظر صنّاع القرار في إيران–؛ كما أنّه (صدّام حسين) كان يعْتبِر إيران خطرًا داهِما ليس على العراق وَحسب، بل على الأمن القومي العربي كلِّه آنذاك، فعَزَم الوقوف في وجه المدّ الشيعي وَالخطر الفارسي، وَرفع راية حشْد العرب وَالمسلمين ضدّ إيران. فكانت بذلك المرحلة التي تلَتْ سقوط نظام البعْث العراقي (نظام صدّام حسين) إيجابيةً وَمفيدةً جدا لإيران، من خلال زيادة هذه الأخيرة لنفوذها وَسيطرتها على مسار صنع القرار الداخلي وَالخارجي في العراق؛ خاصة وَأنّها (إيران) ساعدت على إيصال قيادات شيعية للحُكْم في عراق ما بعْد 2003، وَالتي كانت تسْتضيفها لسنواتٍ على أراضيها، وَتُوفِّر لها الدعم المادي وَالتدريب العسْكري.

كما أنّ إيران استفادت من متغيِّر التنظيمات الإرهابية بعد ظهور ما أُطْلِقَ عليه "تنظيم داعش"، خاصة في سوريا بعد قيام الثورة فيها عام 2011، من خلال صرْف نَظَر الأطراف المعادِية لنظام بشّار الأسد عن المطالبة برحيل هذا الأخير، إلى الاهتمام بمحاولة احْتواء هذا التنظيم الإرهابي وَالقضاء عليه، أو على الأقل تقليص فُرَص انتشاره أكثر إلى الدول المجاورة، فكانت فرْصةً لإيران لزيادة دعمها وَنفوذها في سوريا، والابقاء على نظام بشّار الأسد الحليف التقليدي لها. هذا كان جانباً إيجابيًا من تأثير بروز التنظيمات الإرهابية وَبروز الحركات الإسلامية المتطرَّفة على دور إيران الإقليمي.

أمّا من الناحية السلبية، فإنّ بعض المفكّرين يروْن أنّ المرحلة الجديدة من الحرب على التنظيمات الإرهابية (الحرب على تنظيم داعش)، تسْتهدِف تنظيماً سنِّياً متطرِّفاً هو داعش وَحلفاءه،

[1] نفس المرجع السابق، ص.110.

يُمثِّل خطراً آنِياً وَآتياً لاشكّ فيه على إيران وَطموحاتها وَمخطّطاتها الإقليمية، في ضوْء دفْع البعْض نحو اعتبار داعش هي في حالة تحالف فعلي مع قيادات وَكوادر سابقة لحزب البعْث العراقي، وَاللذين لديهم بدوْرهم حالة عداءٍ تاريخي مع إيران، إلّا أنّ هذه الحرب تتمُّ –على الأقل حتى الآن– على أراضي دولتيْن عربيتيْن على وجه التحديد هما العراق وَسوريا. وَلكلٍّ من الدولتيْن أهمية كبرى في حسابات القيادة السياسية الإيرانية ماضياً، حاضراً وَمستقبلاً، سواء لحساباتٍ تتَّصِل بتوازناتِ إقليمية وَحسابات وَتقديرات دولية، أو حتى لجوانب تتعلّق بمُتطلّبات الأمن القومي الإيراني ذاته الفعلية أو المفترَضَة، وَمن ثمَّ تتعلّق بأوضاع الداخل الإيراني[1].

وَيبدو بذلك جليا أنّ داعش لم تعُدْ تعمل كشبكة ارهابية وطنية فحسب، بل قد أصبحت تعمل كقوة عسكرية وكدولة داخل الدولة العراقية الهشة. على اعتبار أنّ الفواعل من غير الدول التي تستخدم الكفاح المسلّح أسلوبا لنشاطها وتعاملها، تجد في الدول الفاشلة بيئة حاضنة وَمساعدة لها، لأنّ تلك الدول لم تعد لديها القدرة والسلطة الكافيتين لأجل فرض الأمن وَالنظام العام على إقليمها. ممّا يساعد تلك الفواعل وعلى رأسها داعش من توسيع نشاطاتها خارج تلك الدولة وَتوجيه ضرباته لدول مختلفة من العالم.

وَالخطورة تكمن في امكانية تحوّل داعش إلى كيان سياسي يملك أوراقا تفاوضية، ولعل هذا ما يفسّر خطوات التفاوض التي اتخذت بين داعش وَتركيا لإطلاق سراح رهائن القنصلية التركية في الموصل. وكذلك عملية الإفراج عن الزوار الإيرانيين في دمشق، وكان التنظيم يحاول أن يعلن أنّه يقترب من مفهوم الدولة في الفكر السلفي، وَإن كانت مراحل هذه الدولة وَشكلها في نطاق عراقي _ سوري من نينوى إلى دير الزور[2].

وَهذا ليس في العراق وَسوريا فحسب، بل وفي ظل انهيار الدولة العراقية تحوّل داعش إلى سلطات بديلة عن الدولة في العراق وسوريا، وَتوسّع نشاطها إلى كل من ليبيا واليمن وحتى الكويت وَمناطق أخرى من العالم. إذ وَوسَط انهيار القوات العراقية، استولت داعش على كميات كبيرة من الأسلحة والأموال (فحسب بعض المصادر، فإنّ بنوك الموصل احتوت على مبالغ تصل إلى نحو 430 مليون دولار)[3]. كما أنّ داعش استولت كذلك على مجموعة كبيرة من آبار النفط العراقية، وأصبحت تفاوض هي الأخرى على سعر البترول وَطرُق تصديره، وَبالتالي أصبح لها دور في

---

[1] المرجع نفسه، ص.109.
[2] ياسر عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص.360.
[3] محمد أنيس سالم، مرجع سبق ذكره، ص. 102.

الاقتصاد العالمي، وهذا ما يزيد من خطورتها.

أثّر تنظيم الدولة الإسلامية داعش أيضا على دور إيران سلبيا، ذلك من خلال مخاوفها أوّلا من احتمالية انتقال تأثيراته داخل أراضيها، وَبالتالي يصبح مصدرا لتهديد أمنها وَاستقرارها، كما أنّ نفوذه المتزايد في العراق، دائما ما كان يُهدِّد بل وَيستهدف الأماكن الشيعية المقدَّسة في كل من النجف وَكربلاء وَسامراء، وَهي المناطق المحورية للنفوذ وَالتمدّد الإيراني في العراق، بالإضافة إلى كونها أماكن مقدسة لدى الشيعة، ما يُرْبِك استراتيجية القوة الناعمة التي تستخدمها إيران، في ضمان حماية وتعزيز نفوذها وَتواجدها المؤثِّر في العراق، وَهو ما جاء في خطاب الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال عهدته الأولى قائلا: "إنّ إيران لن تتوانى عن حماية الأماكن المقدسة" [1].

كما أنّ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق شمال العراق، وَاعلانه عن تأسيس خلافته الإسلامية على الأراضي العراقية وَالسورية، قد شكَّل بِحَدِّ ذاته تهديدا كبيرا لخطوط النقل الاستراتيجية وَالحيوية التي تعتمدها إيران في تأمين وصول مساعداتها إلى النظام السوري، وَبالتالي، فإنّ ذلك يُؤثِّر سلْبا على الدور الإيراني وَأنماط تحالفاتها الاستراتيجية في المنطقة، وَبالأخص تأمين الدعم اللازم للحليف السوري ممثَّلا في نظام بشار الأسد، ما يساهم في تراجع وَانحصار النفوذ وَالدور الإيراني في الشرق الأوسط، خصوصا مع احتمال تمدُّد وَزيادة نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ما يرهن الدور الإقليمي لإيران بشكل مؤثر.

كما أنّ إيران تتخوّف من أن ترتبِط الحملة الدولية على "داعش" وَحلفائه، بالسعي لتغيير موازين القوى السياسية داخل العراق لغير مصلحة القوى المُتَحالِفة مع إيران، وَاتِّصال ذلك بجهدٍ دولي وَإقليمي من جانِبِ خصوم إيران، لتحجيم نفوذها داخل العراق بشكْلٍ عام، واحتواء التأثير الإيراني في دوائر الحكم وَسلطات الدولة في بغداد على وجه الخصوص، وَعلى المدى المتوسِّط أو البعيد بشكْلٍ تدْريجي. وَبالتالي تقليص النفوذ الإقليمي الإيراني بشكْلٍ عام، وَما يترتَّبُ على ذلك من خسارة إيران لبعض أوراقها الإقليمية [2].

كما تُثار مخاوف إيرانية من جهة أخرى، من كون الحرب على داعش مجرّد مقدّمة وَغطاء لإطلاق يد الولايات المتحدة الأمريكية وَحلفائها لاحقًا للعمل العسكري بسوريا بشكْلٍ عام، بدون ولاية أُمَمية من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. بل وَبدون التشاور وَالتنسيق المسْبَق مع

[1] ياسر عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص. 361.
[2] محمد أنيس سالم، مرجع سبق ذكره، ص. 110.

الأطراف الدولية وَالإقليمية المعْنِية وَمنها إيران وَروسيا وَالصين على وجه الخصوص؛ وَهو التطور الذي من شأنه أن يمنح الولايات المتحدة وَحلفاءها الدوليين وَالإقليميين، الفرصة للتحوُّل إلى التعامل عسكرياً مع الحكم السوري، وصولاً إلى انهاء وجوده بالوسائل العسكرية. ربّما على نمط ما حدث مع نظام الرئيس الراحل "معمّر القذافي" في ليبيا؛ بعيدًا عن تسوية سياسية متّفق عليها بين الأطراف المعنية في سوريا إقليميا وَدوليا يكون لإيران دور مهم في إطارها. وَإذا ما حدث هذا السيناريو، فإنّه سيعني عمليًا حرمان إيران من أكثر من ورقة إقليمية لقوتها، فلن تكون الخسارة لسوريا من طرف إيران فقط؛ بل أيضا من طرف توفير خط الإمداد وَالعمق الإستراتيجي لحزب الله حليف إيران المهم في لبنان، وَكذلك المنظمات الفلسطينية المتحالفة مع إيران وَالمُعْتمِدَة بدوْرها على دور الوسيط السوري. كما أنّ من شأن ذلك التطوُّر أن يُقلِّص من وزن إيران الإقليمي في مواجهة منافسيها، وَيُقزِّم من نفوذها في الإقليمي الشرق الأوسطي [1].

وَقد أثّر ذلك أيضا على دور إيران من خلال تعاملها مع بعض الميليشيات التابعة لها، وَالتي تعْتبِرُها معظم دول العالم وَخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وَباقي الدول الغربية تنظيمات إرهابية مثل "حزب الله اللبناني".

إذ برز أوّلاً محور الممانعة أو المقاومة، والذي كان يتشكّل في بادئ الأمر من إيران والعراق وسوريا، ليتحوّل في مرحلة ما بعد الربيع العربي إلى محور يضُمُّ جماعات ومليشيات مسلّحة إلى جانب الدول المذكورة، ولعلّ هذا التحول في نمط التفكير الأمني الإيراني، جاء نتيجة التحول في نمط توزيع مفردات القوة في الشرق الأوسط، على اعتبار أنّ ممارستها لم تعُدْ مقصورة على الدول، خصوصاً بعد بروز العديد من الجماعات المسلّحة مثل "داعش" وَجبهة فتح الشام" النصرة سابقاً" وَغيرها من الفصائل المسلّحة، التي أخذت تمارس السلطة والإدارة في مناطق نفوذها وسيطرتها، وبالتالي فإنّ الدعم الإيراني للمليشيات المسلّحة في اليمن والعراق ولبنان وسوريا، يأتي ضمن توَجُّه إيرانيٍ عام بأنّ الضرورات الإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، تقتضي إجْراء تحوُّل في نمط العمل الإستراتيجي الإقليمي، وَتوظيف المزيد من هذه الكيانات غير الدولاتية، لسدِّ الشواغر الإستراتيجية التي خلّفها انهيار سيادة الدول وَتحديداً في العراق وسوريا على ترابها الوطني. ولعلّ الانتشار الواسع لعدد المليشيات المسلحة في العراق على سبيل المثال، والتي يصل عددها إلى 36 مليشيا مسلّحة خير مثال على ذلك، فضلاً عن تجنيد مجموعات أجنبية مثل ألوية

---

[1] المرجع نفسه، ص. 111.

الفاطميين الأفغانية وألوية الزَينَبيين الباكستانية العاملة في سوريا، وَتحْظَى كل هذه المليشيات بدعم شعبي واسع، كونها تُشكِّل غالباً الجناح العسكري للحركات الاجتماعية التي برزت في البلدان التي تمتلك فيها إيران نفوذاً واضحاً على اختلاف مذاهبها [1].

كما أنّ هناك من اعتبر "الحشد الشعبي" فاعلا دوليا جديدا في التفاعلات الدولية نظراً للنتائج المترتبة عن تحركاته. إذ نجد من بين الكتائب العراقية المُنْضوية تحت راية الحشد الشعبي "كتيبة الامام علي" وَكتائب حركة النجباء، وكذا كتائب سيد الشهداء، وَتتركّز مقرّات الميليشيات العراقية في السيدة زينب وبلدة العيس جنوب حلب، وكذلك في مقرّات الفرقة الثامنة عشرة بريف حمص الشرقي.

كما نجد "حزب الله العراقي" الذي انبثق عنه "لواء أبو الفضل العبّاس" الذي يتّخذ من السيدة زينب مقرًا له، وَقد نشأ اللواء من طرف اللاجئين العراقيين الشيعة الموجودين في سوريا قبل قيام الحرب فيها؛ حيث أنّ سوريا ضمّت أكثر من مليون لاجئ عراقي، تمركزوا في مدن السيدة زينب وَجرمان وَالتل بريف دمشق، بعدها كوّنوا هذا اللواء مساندةً لإيران في حربها في سوريا. كما نجد كلاً من "سرايا التوحيد" و"حزب الله" اللبنانيين يقاتلان في سوريا إلى جانب إيران، لأكثر من 8 آلاف مقاتل لحزب الله. كما نجد "حزب الله السوري" وَهو متفرِّعٌ عن حزب الله اللبناني، تمّ الاعلان عن انشائه عام 2014 من قِبَل عناصر تَدِين بالمذهب الشيعي الإمامي في سوريا. وَنجد أيضا "فيلق القدس" وَهو تابع للحرس الثوري الإيراني وَقد تمّ انشاؤه خلال الحرب العراقية الإيرانية بهدف تنفيذ عمليات استطلاعية وَعسكرية داخل العراق، وَبعد اندلاع الاضطرابات السورية عام 2011 بدأت مرحلة جديدة من عمليات الفيلق في سوريا وَكذا في المنطقة العربية ككل. منها توسيع نطاق عملياته ضدّ تنظيم داعش في العراق وَسوريا.

أمّا فيما يخصُّ الفاعل الدولي الجديد الآخر، وَهو <u>الشركات المتعدِّدة الجنسيات</u> فقد ارتبط تأثيرها على إيران وَدورها الإقليمي ارتباطا وثيقاً بالعقوبات الاقتصادية. إذ على قدر حجم العقوبات الاقتصادية الدولية على الاقتصاد الإيراني، على قدْر تراجع وانسحاب الشركات المتعدِّدة من الاستثمار في إيران نتيجةً للعقوبات. ذلك أنّ العقوبات التي فُرِضَتْ وَتُفْرَض على إيران، تمنع مختلف الشركات المتعدِّدة الجنسيات من العمل وَالاستثمار داخل إيران، ما يُؤثِّر سلْبًا على الاقتصاد الإيراني، خاصة فيما يخصُّ قطاعي النفط وَالغاز.

---

[1] Firas Elias, op.cit. p.118.

إذ كان تشديد العقوبات عام 2012 بما في ذلك حظر شراء ونقل النفط الخام والغاز الطبيعي من إيران إلى الاتحاد الأوروبي، قد أثّر بشكل واضح على قطاع النفط في إيران. ففي عام واحد تقلَّصت صادرات إيران النفطية من 2.8 مليون برميل يوميا في جويلية/يوليو 2011 إلى ما دون مليون برميل يوميا في جويلية/يوليو 2012، وَكان السبب في نصف الانخفاض في الصادرات النفطية هو مقاطعة الشركات الأوروبية للنفط الإيراني، أمّا النصف الآخر فجاء من تراجع مشتريات البلدان الآسيوية. فقد أعاق الحظر المفروض على تأمين الشركات الأوروبية شحنات النفط الإيراني مبيعات الخام من إيران لجميع عملائها[1].

فخلال النصف الأول من الألفية، كانت بلدان أوروبية من بينها ألمانيا وَإيطاليا وَفرنسا وَاليونان، شركاء تجاريين رئيسيين لإيران، حيث كانت التجارة معها تُشكِّل أكثر من ثلث إجمالي الصادرات وَالواردات الإيرانية. وَتقلّصَت هذه النسبة كثيرا بعد عام 2005 في ظلِّ "سياسة النظر إلى الشرق" الخارجية التي اتّبعها الرئيس السابق "أحمدي نجاد". وَفي عام 2011 كانت الصين ثمّ الهند وَكوريا الجنوبية هم الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران، في حين تراجعت بحِدّة نسبة التجارة مع إيطاليا وَاليونان وَإسبانيا، وَنقلَ تشْديد العقوبات عام 2012 من اتجاه التجارة الإيرانية نحو آسيا بدرجة أكبر، وَخاصة مع الصين وَالهند وَكذلك مع تركيا وَالإمارات العربية المتّحدة، وَتوقّفت الصادرات الإيرانية إلى الإتحاد الأوروبي بين عامي 2012 و2014 وَتراجعت الواردات أكثر من 50% خلال الفترة ذاتها [2].

كما أثّر تشديد العقوبات الدولية تأثيرا سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران وخاصة في قطاع النفط. وَفي حين أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران تراجعت بحِدّة عقب الأزمة المالية عام 2008 فقد تلقَّتْ إيران حوالي 4 مليارات دولار عام 2010 معظمها في قطاعي الصناعات التحويلية والنفط. وَتوضِّح تقديرات خدمة fDi market أنّ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المشاريع الجديدة في إيران توقّفت عام 2012 بعد تشديد العقوبات ولم تُستأْنف إلّا عام 2015.

كما ألحق التّراجع في الاستثمار الأجنبي أكبر الأضرار بالصناعات النفطية، حيث قيّدت العقوبات حصول إيران على التكنولوجيا والمعرفة التقنية والاستثمار. وَأصبحت القدرة الإنتاجية في

[1] شانتا دي فارجان وليلى متّقي، **الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران**، تقرير الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وَشمال إفريقيا، واشنطن: البنك الدولي، جوان 2015. ص.9.
[2] نفس المرجع السابق، ص.5.

حقوق النفط والغاز مقيدة. وَتشير تقديرات مبدئية إلى أنّ إيران فقدت مليارات الدولارات من الاستثمارات في ذلك القطاع عقب تشديد العقوبات عام2012، حيث انسحبت الشركات العالمية من بعض مشاريعها في إيران أو لم تعُدْ تضخُّ المزيد من الاستثمارات أو باعت استثماراتها لشركات أخرى. واضطرّت إيران إلى الاعتماد على الشركات المحلية والقليل من الشركات الآسيوية في تنمية حقولها النفطية. وَالشركات الصينية والروسية هي الوحيدة المشاركة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية هذه الحقول، مع ذلك فإن هذه الدول خفَّضَت استثماراتها بسبب القيود على التجارة مع إيران[1].

لكن وَمن جانب آخر، يمكن أن يكون للشركات المتعدِّدة الجنسيات أثر إيجابي على الدول المضيفة في حالة فرض مقاطعة أو عقوبات اقتصادية، وَقد تؤدّي إلى تقوية موقفها السياسي الخارجي لمواجهة هذه العقوبات، وَهذا ما حدث فعلا مع إيران، إذ في خِضمِّ الحصار الاقتصادي المفروض عليها من قِبَل الولايات المتحدة، قامت شركة "كيشاري" "Keshari" الموجودة في أمريكا بتصدير قِطع غيار طائرات عسكرية إلى إيران، وَنجحت في ذلك عن طريق وُكلائها في دولة الإمارات العربية المتحدة؛ وَشملت هذه الصفقة قطع غيار طائرات (إف 14. 0-1 كوبرا هليكوبتر، إتش إيه "53" مروحية عسكرية). وَجميع هذه الطائرات تُستَخْدم من طرف الجيش الإيراني. كذلك وَفي عام 2005 قامت شركة الطيران الإيرلندية بشراء قطع غيار طائرات من شركات أمريكية وَقامت بتصديرها إلى إيران عبر وكلائها في إندونيسيا وَالإمارات العربية المتحدة[2].

وَبذلك أثّرت الشركات المتعدِّدة الجنسيات على الاقتصاد الإيراني تأْثيراً إيجابيًا من خلال هذين النموذجين، وَساهمت في انعاش الاستثمار الأجنبي فيها. وَارتبطت تلك النتيجة كذلك بتخفيف العقوبات على إيران خاصة في سنتي 2014 و2015.

فمنذ عام 2014 وَمع التخفيف الجزئي للعقوبات، عادت الصادرات النفطية إلى الارتفاع بشكل طفيف حيث وَجَدت بلدان خارج الاتحاد الأوروبي بدائل لتغطية التأمين الذي كانت تقدِّمُه شركات الاتحاد الأوروبية، فقد أصدرت بعض شركات البلدان الآسيوية ضمانات سيادية للسفن التي تنقل الخام وَالمكثفات من إيران. وَبدأت شركات كلٍّ من الصين والهند أيضا قبول ضمانات إيرانية على السفن التي تنقل النفط إلى مصافيهما؛ وأكبر المستهلكين للخام والمكثفات من إيران هم الصين

---

[1] المرجع نفسه، ص، ص. 8،9.

[2] مصطفى جروان عبد الله، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة**، في موقع:

http://www.academia.edu .

والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا. وَمع ذلك، لم تصل الصادرات الإيرانية إلى مستويات ما قبل العقوبات. كما أنّه وَمنذ إبرام الاتفاق الإطاري النووي في الثاني من أفريل2015، تجدُّد اهتمام الشركات المتعددة الجنسيات الساعية إلى الاستثمار في قطاع النفط والغاز. وَيُقدِّر مسؤولون إيرانيون أنّ هذا القطاع يحتاج إلى ما بين 130 و45 مليار دولار من الاستثمارات الجديدة بحلول عام 2020 لمنع القدرات الإنتاجية من التراجع، ومنها حقل بارس الجنوبي الضخم للغاز، والذي يحتاج وحده إلى 100 مليار دولار[1].

المبحث الثاني: تحديات الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط في ظل المتغيرات الدولية الجديدة

في إطار سعيها لتحقيق أهدافها المسَطَّرَة ضمن سياستها الخارجية، تعتمد إيران وتسعى بمختلف الأدوات والوسائل التي تمّ ذكرها في الفصل الثاني من هذه الدراسة للوصول لذلك. وَأهمُّ تلك الأهداف بالنسبة لإيران – ومعظم دول العالم– هو زيادة النفود وَالتفوُّق الإقليمي – وَالدولي– للوصول للدور المرغوب وهو حسب نظرية النظم الإقليمية دور المهيمن الإقليمي، لكن تُصادِف الدول مقابل وصولها لذلك الهدف مجموعة من الصعوبات والمعوقات المختلفة، وهذا على المستوى المحلي والإقليمي وحتى الدولي؛ والتي تقف عائقا في تحقيق ذلك الهدف. وإيران كدولة سعت وَتسعى لتحقيق الهيمنة الإقليمية في النظام الإقليمي الشرق أوسطي وقد صادفتها خلال ذلك مجموعة تحديات سنفصِّلها من خلال المطالب الثلاث لهذا المبحث، وَسنقسِّمها إلى تحديات محلية، وتحديات إقليمية وَأخرى دولية.

المطلب الأول: التحديات الداخلية للدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط

وَسنصنِّف هذه التحديات التي وقفت حجر عثرة في تحقيق إيران لدورها الإقليمي، إلى تحديات اجتماعية، وَتحديات اقتصادية وَأخرى سياسية.

الفرع الأول: التحديات الاجتماعية للدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط

يوجد إجماع على تصنيف الفقر كمرض اجتماعي، والذي بدوره يُعدُّ مسؤولا عن أمراض اجتماعية أخرى كالبطالة وَالإنتحار وشيوع الفحشاء والدعارة والجريمة. وتتضارب الأرقام في إيران بشأن الفقر فهناك أرقام تتحدث عن عشرة ملايين إلى خمسة عشر مليون فقير إيراني،

[1] شانتا دي فارجان وليلى متّقي، مرجع سبق ذكره، ص،ص.4،10.

وَاتِّساع رقعة الفقر هو ما يتحدّث عنه عالم الاقتصاد والاجتماع الدكتور "محمد جواد زاهدي" الذي نشر بحثاً موسعاً حذَّر فيه من "تسونامي الفقر" يهدد الجمهورية الإسلامية؛ هذا البلد الذي يواجه وَبصورة مقلقة اتساعا لرقعة الفقر". ويمكن إيراد أسباب عديدة جعلت من الفقر ظاهرة مخيفة في إيران، أهمّها تشجيع النّسل في العقدين الماضيين وَإتساع وارتفاع التضخم، إضافة إلى ضعف القطاع الخاص وَشيوع الفساد الإداري والاقتصادي، كما ساهم غياب الرعاية في جر الطبقات الدنيا والمتوسطة إلى حافة الفقر[1].

من المعلوم أنّ الثورة الإسلامية في إيران والتي قامت ضدّ الشاه، قد سعت إلى القضاء على مختلف مظاهر الفساد والتغريب التي انتشرت في عهده، إذ هدفت الثورة الإسلامية إلى إقامة دولة إيرانية إسلامية، يسودها الأخلاق العالية كالتطهر والعفاف وزيادة الأمن والأمان وإقامة المساواة، لكن بعد فترة معتبَرة من الثورة، نجد أنّ ثلث المشاكل الإجتماعية لم يتم القضاء عليها بل أنها زادت انتشارا.

وَنجد أنّ أول مشكلة واجهت إيران ولازالت تواجهها، هي ظاهرة الإدمان على المخدِّرات، إذ يقدِّر الباحثون أنّ عدد المدمنين في إيران 2,5 مليون مدمن، وَلو اعتبرنا أنّ عدد أفراد الأسرة بمعدل وسطي هو 5 أشخاص، يعني ذلك أنّ هناك 12,5 مليون شخص مشغولين وَمعطّلين مرتبطين بهذا المدمن ومشاكله. وَطِبْقا لتقرير المخدرات العالمي الذي أصدرته الأمم المتحدة لعام 2005 عن مدمني الأفيون في العالم، توجد في إيران أعلى نسبة من المدمنين، إذ أنّ 2,5% من السّكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة مدمنون على المخدرات. وَإلى جانب إيران توجد دولتان في العالم تتعدّى نسبة المدمنين فيها 2% وهي موريشيوس وَقرغيزستان [2].

وَلا يُنْظر إلى قضية البطالة في إيران كمشكلة اقتصادية فقط، بل تُعدُّ معضلة اجتماعية معقدة، فمن الناحية الكمية لا يمكن الاستهانة بما يقرب من 5 ملايين عاطل عن العمل، فضلا عن كون هذه المسألة، مسؤولة عن توليد العديد من المشكلات في الطبقات الدنيا وَالفقيرة في المجتمع كما في الطبقات العليا. وَلا يمكن غضّ الطرف عمّا تسبِّبه من انحرافات وإدمان وَأمراض نفسية في مقدمتها الإكتئاب وَالإنتحار لدى الشباب العاطلين عن العمل؛ وَتُعدُّ البطالة أيضا مسؤولة عن التوترات الأسرية وارتفاع حالات الطلاق، لتُضافَ هذه المشكلة إلى سجلِّ المشاكل الإجتماعية،

[1] فاطمة الصمادي، **إيران مجتمع يَنوء بثقل مشكلاته**، تقرير من مركز الجزيرة للدراسات 5 مارس 2012، ص .3.

[2] غازي التوبة، الديمغرافية والإجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني، في كتاب: **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، تحرير: صباح، الموسوي ومحمد السعيد إدريس، ط2، عمّان: مركز أمية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014، ص،ص. 27،26.

وَمعروف أنّ إيران تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث نسب الطلاق[1].

شعرت إيران في عام 2010 أنّ التعليم في خطر، وَجاء هذا الشعور بعد أن أحسّت القيادات بفشل حكومات الثورة المتعاقبة في ترسيخ المبادئ الثقافية للثورة الإسلامية. لذلك، أعلنت الحكومة الإيرانية عن "الوثيقة الوطنية" للتربية والتعليم[2]. في خطوة تهدف إلى أسلمة التعليم أو بالأحرى جَعْلِهِ أكثر إسلاميةً واستغرق تدوين الوثيقة الجديدة 5 سنوات. تتحدّث وزارة التربية والتعليم عن تغييرات جذرية تُركِّز على ترسيخ المبادئ الإسلامية، والارتقاء بالمستوى الديني والأخلاقي للطلبة" منذ سنوات التعليم الأولى، وتستمر حتى دخولهم الجامعة، وَإن كان الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد هو من أعلن انطلاق العمل بهذه الوثيقة، إلّا أنّ عارفين بالأمور في طهران، يتحدّثون عن أنّها جاءت بأوامر من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية "علي خامنئي" وشارك في وضعها رجال دين من الحوزات العلمية في (قم)؛ إضافةً إلى مختصّين في فلسفة التعليم والفلسفة الإسلامية، وذلك بعد تحذيرات تقول أنّ مستوى التدين بين الشباب في انخفاض مستمر، وَأنّ الأجيال الجديدة أصبحت أكثر ميْلاً للقيم المادية الغربية والاستهلاكية. وَيأمل القائمون على هذه الوثيقة أن تنجح في إيجاد تحوُّلات يكون من شأنها تقليص مستوى الانحرافات الإجتماعية، وَإنْ كانت المدارس ستكون الميدان الذي تنفَّذ فيه الوثيقة؛ إلاّ أنّها تشتمل أيضا على برامج لحرس الثورة وقوات التعبئة الباسيج"[3].

وَتبرز هنا أحد التناقضات في السياسة الإيرانية التي تُولي اهتماما كبيرا بجلب الفئات الطلابية من دول الجوار الإقليمي، في حين هناك إهمال واضح للإطارات في الداخل؛ ممّا دفع أغلب العقول الإيرانية للهجرة، فحسب إحدى الإحصائيات، جاء فيها أنّ أربع مليون من الأدمغة الإيرانية فرُّوا من إيران اتجاه عواصم العالم الغربي، وَهُم الآن من يُشكِّل المعارضة السياسية للنظام الإيراني في الخارج[4].

كما أنّ هناك مفارقة واضحة في النظام التعليمي في إيران؛ حيث أنّ غالبية البطّالين، محسوبة على الطلبة وَعلى الحائزين على شهادات علمية عالية، وَإيران وَفي إطار سياستها لزيادة عدد الشيعة فيها تسعى دائما لزيادة البعثات الطلابية من خارج إيران، ممّا يُفاقِم فرص زيادة البطالة فيها.

---

[1] فاطمة الصمادي، **إيران مجتمع ينوء بثقل مشكلاته**، مرجع سبق ذكره، ص. 4.

[2] غازي التوبة، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

[3] فاطمة الصمادي، **إيران مجتمع ينوء بثقل مشكلاته**، مرجع سبق ذكره، ص. 8.

[4] Jahangin Amizugar," The Ahmadinejad era: Preparing for the apocalypse," (**Journal of International Affairs** , vol.60.No.2) ,2007 Spring /Summer, P.46.

تجدر الإشارة إلى أنّ ظاهرة الانتحار كمرض اجتماعي[*] قد ساد المجتمع الإيراني منذ مدة، وَهو يزداد من فترة لأخرى، بحيث لم يَعُدْ مقصورا على فئة الرجال أو المرضى النفسانيين فقط، بل أصبح متفشِّياً بين فئات المجتمع المختلفة الأعمار وَكذا بين النساء وَحتى الأطفال، وَذلك ارتباطاً بظاهرة التردِّي الإقتصادي في إيران وَزيادة أعباء الحياة في الأسر الإيرانية، خاصة مع بروز مظاهر الحداثة وَالعصرنة في المجتمع الإيراني، والذي حاول القادة والسياسيون والدينيون فيه إبعاد المواطنين الإيرانيين عنه بشتّى الطرق، لكن لا يمكن تفادي الإختراق الثقافي لمختلف المجتمعات في العالم وَليس المجتمع الإيراني فقط، مع زيادة التشابك الدولي عبر الوسائط التكنولوجية المختلفة، التي كانت نتاج التطور التقني والتكنولوجي الذي أفرزته ظاهرة العولمة، وَكذا انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الإيراني نتيجة للعقوبات الإقتصادية الدولية التي كانت مفروضة على إيران من قبل المجتمع الدولي، والتي رُفِعت جزئيا فقط لحد الآن، ومع فوز وصول القيادة الأمريكية الجديدة بزعامة دونالد ترامب"، والذي يتجه نحو إلغاء الاتفاق النووي الإيراني الأخير، يبدو أنّ أمور إيران على المستويين الداخلي وَالإقليمي ستتعقّد أكثر.

كما أنّ إيران تواجه شرخا كبيرا بين الجيل الجديد الذي يُعتبر الجيل الخامس للثورة، والأجيال الأولى وَالثانية للثورة في مجالات اجتماعية وَثقافية عدّة، حيث أنّ تمسّك الأجيال الأولى للثورة بمبادئها مقابل ابتعاد الأجيال الجديدة عن هذه المبادئ، يؤدِّي إلى تصادم كبير في الأفكار، وَعلى الرغم من أنّ معظم احتجاجات بداية عام 2018 بدأت لأسباب اقتصادية، إلا أنّ الشباب الذين سايروا هذه الاحتجاجات فيما بعد، كان معظمهم يعبِّرُ عن موقفه اتجاه الظروف الإجتماعية وَالثقافية التي تواجهه. إلى جانب مشاكله الإقتصادية خاصّة البطالة[1]. كما أنّ الشباب الإيراني بات يبحث عن حياة مليئة بالرفاهية وَالبذخ الاجتماعي، تماشيا مع معطيات عصر العولمة والانفتاح على الثقافة الغربية.

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية لدور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط

أيُّ مراقب للشأن الإيراني، يرى أهمية دور الاقتصاد في ظهور الدولة وديناميانها السياسية. فأي

---

[*]مرض اجتماعي: المرض الاجتماعي يعتبر سلوكا (فرديا أو جماعيا) سالبا وهدّاما وغير مقبول اجتماعيا، ويعتبر مشكلة اجتماعية تمسّ بأمن الفرد والمجتمع على السواء.. ممّا يخلق المزيد من المتاعب على صعيد العلاقات الاجتماعية، وبالتالي يؤّثر على مجمل حركة الأمة الحضارية. وللمزيد من الاطلاع حول هذا الموضوع ارجع إلى دراسة للباحث هادي ساعد بعنوان: **مكونات التهديد الأمني المخملي للجمهورية الإسلامية،** المشكلات الاجتماعية كتهديد أمني خطير. في موقع: http://www.rasekhoon.net/Article/Show-55252.aspx

[1]عماد آبشناس، **إيران في 2018، تحديات تثقِل كاهل النظام والمجتمع،** تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، 4 فيفري 2018، ص. 5.

مرحلة من مراحل الفوضى السياسية التي شهدتها إيران، سبقتها فترة من المظالم والضغوط الاقتصادية، كما توضّحه الأعمال التاريخية الراصدة لتاريخ إيران السابق لاندلاع الثورة. وَيمكن ملاحظة أهمية العنصر الاقتصادي عند دراسة الحوادث الكبرى في التاريخ الإيراني كثورة التبغ، والثورة الدستورية، وأزمة تأميم النفط. فقد كانت المشكلات الاقتصادية نابعة في الكثير من الأحيان من الضغوط التضخمية التي سبّبتها السياسات النقدية غير المنضبطة[1].

إذ يعتبر التضخم من بين أكثر المشاكل الإقتصادية المؤثرة سلبًا وَبطريقة كبيرة وواضحة في الاقتصاد الإيراني منذ عهد الرئيس السابق "أحمدي نجاد"، بحيث وصلت معدّلات التضخم إلى أعلاها في عهده، وَذلك بسبب سياسته المتشدِّدة على المستويين الداخلي وَالخارجي.

شكّل الاقتصاد عامل ضغط كبير على عشرات الملايين من الإيرانيين، بعد ما شهد عام 2013 في بداياته ارتفاعا هاما في أسعار السلع وَالخدمات، مصحوبًا بانهيار سعر صرف العملة الوطنية الإيرانية، مقابل العملات الأجنبية. وَأسهمت السياسات التضخمية لحكومتي الرئيس الأسبق أحمدي نجاد (2005–2013) في تردٍّ ملحوظ في الاقتصاد الإيراني، إذ أنّ سياساته برفع الدعم عن السلع الضرورية وَتقديم الدعم المالي للأسر الإيرانية الفقيرة، رفعت مؤشرات التضخم إلى حدود غير مسبوقة، وَقد تشكَّل رأي عام في أوساط مختلفة في داخل إيران اعتبرت أنّ سياسة التشدد هي السبب في تلك العقوبات، وَأنّ التفاوض مع الغرب يمكن أن يُسهِم في حل تلك المشكلة الإقتصادية[2].

وعندما تسلّم الرئيس "حسن روحاني" السلطة، كان الوضع الاقتصادي الإيراني في أسوء حالاته، فقد تراجعت الصادرات بنسبة بلغت 28 بالمئة، وَالواردات بنسبة 20 بالمئة، كما أنّ النمو الذي بلغ 8 بالمئة في 2002–2003 تراجع إلى 1,8 بالمئة في 2012، وإلى 1,4 بالمئة عام 2013، والسبب في كل هذا التراجع هو العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومجلس الأمن[3].

وبذلك، فقد تقلّد الرئيس روحاني منصب رئاسة الجمهورية في إيران في عام 2013، باقتصاد مثقل بالمشاكل، وأهمّها التضخم الذي كان سببه سياسة أحمدي نجاد برفع الدعم عن المنتجات والسلع الضرورية، ممّا أثَّر سلبًا على الاقتصاد الإيراني، وجعله يتراجع بعد أن كان متوازنًا.

[1] تامر بدوي، "مراجعة كتاب الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة"، (**مجلة سياسات عربية**، العدد 17 نوفمبر 2015)، ص.159.
[2] ابراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية**، مرجع سبق ذكره، ص .125.
[3] نفس المرجع السابق، ص .125.

وكان من الواضح بالنسبة إلى الرئيس روحاني أنّ رفع العقوبات سيجعل من الأوضاع المالية والاقتصادية أفضل كثيرًا، كما كان همُّ الرئيس الأول، مواجهة التضخم الذي ارتفع إلى 32 بالمئة، وأثَّر سلبًا في حياة المواطنين اليومية، ولذا اعتقد روحاني أنّ الحوار مع الغرب وَالتفاهم حول برنامج إيران النووي هو المدخل إلى رفع العقوبات وَبالتالي إلى تحسين أوضاع إيران الإقتصادية[1].

وعلى الرغم من أنّ حكومة روحاني السابقة (أي في فترته الرئاسية الأولى)، تمكَّنت من السيطرة على التضخم الإقتصادي، وَسجّلت في عام 2016 زيادةً في معدلات النمو الإقتصادي مرفوعةً بزيادة صادرات النفط. فإنّه لا تزال مسألة التضخم وَركود بعض القطاعات الإقتصادية، وَكذلك خفض معدّل البطالة وَخفض عدم المساواة في الاقتصاد الإيراني وَمكافحة الفساد، من القضايا المهمّة التي سوف تواجهها إيران على المستوى الإقتصادي خلال الأربع سنوات القادمة. كذلك سيكون تراجع الوضع المعيشي للمواطن تحديًا كبيرًا للحكومة المقبلة، وَطبقًا لاستطلاع « إيران بول» أوضح أنّ 11 بالمئة من الشعب أوضاعهم الاقتصادية في فترة روحاني صارت أفضل، وَ35 بالمئة من الشعب يعتقد أنّها صارت أسوء، وَ51 بالمئة يعتقدون أنّه لم يطرأ تغيُّر، وعن الإتفاق النووي قال 72 بالمئة من المشاركين في استطلاع الرأي أنّ الإتفاق النووي وَخفض العقوبات الدولية، لم يتسبّب في أن يرى الشعب تحسُّنًا في أوضاعه الإقتصادية، كما ذكر أحد خبراء مؤسسة « إيران بول» بأنّه طبقًا للمعايير الاقتصادية، يؤمِنُ 52 بالمئة من الإيرانيين أنّ الأوضاع الإقتصادية صارت أسوء[2].

وَبالتالي، فإنّ المواطنين الإيرانيين لا يستشعرون تحسُّن الاقتصاد في بلادهم رغم التصريحات الحكومية المبشِّرة بتحقيق معدّلات نمو معتبرة، وعلى الرغم من السيطرة –ولو جزئيًا– على التّضخم في إيران.

ولهذا، وجّهت شخصيات سياسية بارزة في المجتمع الإيراني انتقادات إلى الحكومة حول حقيقة تحقيق الاقتصاد الإيراني معدّل نمو 4,7 بالمئة، منهم الأمين الجديد لمجمَع تشخيص النظام "محسن رضائي" الذي انتقد معدّل النمو العام، وكذلك تحقيق قطاعات تشهد ركودًا في الواقع معدلات نمو تصل إلى 5 بالمئة (قطاع الصناعة) وَقال منتقدًا: « في دولة مثل دولتنا لم يرتفع معدل الاستثمار وَفرص العمل، على العكس زادت البطالة، من الواضح إذًا أنّنا لا نشاهد نموًا اقتصاديًا حقيقيًا؛ بل

[1] المرجع نفسه، ص. 125.
[2] تقرير الحالة الإيرانية ماي 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص.38.

نموًّا اسميًا فقط، إمّا أنه ناتج عن واقعة طبيعية إمّا أنّنا بعنا براميل نفط أكثر من استثماراتنا القومية»[1]. ويبدو بذلك أنّ هناك تضارباً في الأرقام وَالإحصاءات حول الأداء الإقتصادي الإيراني، والغريب أنّ هذا التضارب يكون عادةً من جهات حكومية وأخرى مستقِلّة، لكن في إيران، هذا التّضارب حاصل بين جهات الحكومية الإيرانية فيما بينها.

ويمكننا أن نشير إلى الاحتجاجات الأخيرة نهاية عام 2017، التي شهدتها إيران والتي كانت جذورها اقتصادية، وبما أنّ مشاريع الحكومة الإيرانية التي كانت تعوِّل على الإتفاق النووي للخروج من الجمود الإقتصادي، قامت برفع سقف توقعات الشارع من الإتفاق، ومن ثَمَّ واجهت عراقيل وضعتها الإدارة الأمريكية على تنفيذ هذا الإتفاق، فإنّ الحكومة تعتبر أنّ عليها التوجه نحو محورين:

الأول: الإصلاح بشكل تؤمِّن فيه الضرائبُ الحجم الأكبر من مداخيل الدولة بدل البترول الذي مازال يصعب تحصيل عائداته وَأثمانه من الدول الأخرى، وتكمن المشكلة في أنّ الإيرانيين ليس لديهم ثقافة دفع الضرائب على غرار باقي الدول، واعتادت الحكومات الإيرانية خلال المئة سنة الأخيرة، أن تُؤَمِّن مداخيلها عبر عائدات النفط، وعادةً ما كانت الضرائب تؤمِّن 7 بالمئة من مداخيل الدولة كحد أقصى، وكانت تشمل الضرائب على رواتب الموظفين[2].

وَمن المؤكَّد أنّ محاولة الحكومة تأمين ما يزيد عن 60 بالمئة من مداخيلها عبر الضرائب، سيُحْدث صدمةً كبيرة في المجتمع قد تؤدِّي إلى ردّات فعل عنيفة من قبل المواطنين، وأوّلها شهدناه نهاية عام 2017.

الثاني: الاقتصاد المقاوم الذي يعتمد على إعادة بناء البنية التحتية للاقتصاد الإيراني، بحيث يقوم بتأمين حاجة البلاد من السلع وَالمواد الأساسية، وَلا تحتاج لاستيراد البضائع بشكلٍ يُمكِّن أعداء إيران من استغلال العقوبات الإقتصادية ضدها[3].

وفي الواقع فإنّ ما يشابه مشروع الاقتصاد المقاوم بدأ تنفيذه في بداية الثورة، وتحمَّل الشعب أعباء كثيرةً لتنفيذ هذا الاقتصاد، خاصة في ظل الحرب العراقية الإيرانية، لكن وبعد وصول الرئيس الراحل (هاشمي رافسنجاني) إلى السلطة بدأت الإصلاحات الإقتصادية الجديدة على أساس

[1] تقرير الحالة الإيرانية جانفي وفيفري 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ص.37.
[2] عماد آبشناس، مرجع سبق ذكره، ص،ص.3،2.
[3] نفس المرجع السابق، ص3.

الانفتاح على العالم وَ«استيراد العجلة بدلا من تصنيعها من البداية»، حسب ما كان أنصار رافسنجاني يعبّرون عن مشاريعهم التي كانوا يقصدون منها أنّ إيران يجب أن تستورد التكنولوجيا الحديثة وتعمل على صناعة ما بعدها، بدل أن تبدأ بالصناعة من الصفر. والمشكلة الأساسية التي تواجه إيران في هذا الشق هو أنّ البنية التحتية لهذا النوع من الاقتصاد تحطّمت خلال العقدين الأخيرين؛ وبالتالي فإنّ إعادة عملية الاقتصاد لهذا المحور، تحتاج إلى وقت طويل يُقَدّر بأكثر من عشر سنوات. في حين أنّ الحكومات الإيرانية عادةً، تريد التسريع بالحصول على نتائج في دورتها قصيرة المدى؛ ولا تستثمر لِتُمكِّن الحكومات المستقبلية من جَنْي ثمار ما زرعته هي أثناء حكمها[1].

الفرع الثالث: التحديات السياسية والأمنية لدور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط

كأي نظام سياسي في أي دولة في العالم، نجد أنّ إيران كدولة لديها تياران سياسيان متنافسان هما التيار الإصلاحي وَالتيار المحافظ. وَيتميّز تيّار الإصلاحيين بنوع من المهادنة والاعتدال مقارنة بتيّار المحافظين، الذي يُعرَف بتشدُّده في نظرته للقضايا على مستوى السياستين الداخلية وَالخارجية.

وَيمكن حصر مجموع التحديات السياسية التي تواجه إيران، في سعيها للوصول لدور الهيمنة الإقليمية في النظام الشرق أوسطي، بما يلي:

1-**الخلاف بين المحافظين والإصلاحيين:** من بين القضايا التي ثار فيها الخلاف بين التيارين، نجد تفسير بعض المواد من الدستور الإيراني لسنة 1989،" في زمن غيبة الإمام المهدي، تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير. وذلك وفقًا للمادة 107".

فالمحافظون رأوا أنْ لا ولاية مطلقة في غيبة الإمام المهدي، وأن شرعية النظام الإسلامي لا تقوم إلّا بظهور الإمام الغائب أحد أهم معتقدات الطائفة الشيعية الإمامية، وأنّ التسليم لنظام الجمهورية الإسلامية بالشرعية الإسلامية انتقاص من الشرع نفسه، أمّا المعارضة الليبرالية (تيار الإصلاحيين) فطعنت في الشرعية القانونية لولاية الفقيه، واعتبرت أنّ مسودة الدستور التي وقّع عليها الإمام الخميني لم تحتوِ المادة الخاصة بولاية الفقيه، وأنّ هذه المادة أُضيفت بضغط من مجموعة "بهشتي" النافذة في المجلس الذي انتخب لصياغة دستور الجمهورية، لذلك نادى التيار الليبرالي إلى العمل على إلغاء سلطة ولاية الفقيه من الدستور، وإقامة نظام ديمقراطي يحترم

[1] المرجع نفسه، ص.3.

الإسلام ومؤسسة العلماء[1].

وبرز الجدال مرة أخرى حول ولاية الفقيه بعد وفاة الخميني عام1989عند الإطاحة بآية الله منتظري كخليفة للإمام الخميني، نتيجة معارضته مبدأ ولاية الفقيه، ليتم تعيين علي خامنئي الذي لم يبلغ درجة الفقيه في السلم الفقهي الشيعي، ما جعله رجل سياسة أكثر منه رجل دين[2].

ويمكن تمييز أهم نقاط الخلاف بين التيارين، من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(07): نقاط الاختلاف بين توجهات الإصلاحيين والمحافظين على المستوى الفكري والسياسي.

محافظون	إصلاحيون
-استخدام المصطلحات القرآنية (حزب الله، الاستكبار، المستضعفون، الشيطان الأكبر).	- استخدام المصطلحات السياسية الحديثة (المجتمع المدني، حوار الحضارات، الديمقراطية).
- التأكيد على الشعارات الإيديولوجية (الموت لأمريكا... الموت لأعداء ولاية الفقيه).	- رفض الشعارات الإيديولوجية (رفض شعار الموت لأمريكا).
- إطلاق الصلاحيات لمنصب ولاية الفقيه.	- يدعون إلى التقليص من صلاحياته والى تعزيز صلاحيات رئيس الجمهورية والى أولوية الشعب على المرشد.
- الاعتقاد بمفهوم الغزو الثقافي.	- الاعتقاد بالتفاعل الثقافي مع العالم (الحوار الحضاري).
- رفض نمط الحياة الغربية.	- الاعتقاد بوجود جوانب ايجابية في الثقافة الغربية.
- حفظ الثقافة الإسلامية من خلال حفظ منع الفساد الاجتماعي، ضبط الحجاب والاختلاط، منع الفضائيات.	- ينادون بإطلاق الحريات الشخصية مع حرية الصحافة والسينما والإعلام.
- حفظ النظام من خلال تقنين الصحافة وضبط الإعلام ككل.	-التأكيد على تطبيق القانون.
- خصوصية العلاقة مع الولايات المتحدة (علاقة عدائية).	- أولوية المصالح الإيرانية مع الولايات المتحدة وبقية الدول الغربية.

المصدر: طلال، عتريسي، الجمهورية الصعبة، **إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية،** لبنان: دار الساقي،2006، ص.35.

1. الخلاف حول نظرية ولاية الفقيه: تعيش إيران منذ مدة مرحلة مخاض سياسي كبير وتفاعلات سياسية داخلية عميقة، طالت حركة الدولة والمجتمع، وَمستقبل نظام القيم الذي أتت به الثورة الإسلامية؛ وَحكمت بموجبه البلاد طوال ما يزيد عن ربع قرن، هذه التحولات التي تتفاعل (ظاهريًا) في حركة لصراعٍ سياسي بين ما يسمى بالإصلاحيين والمحافظين، تعكس –في حقيقة الأمر– التحدي الكبير الذي تواجهه إيران في محاولة التحول نحو الديموقراطية، مع الإبقاء على

[1] نيفين عبد المنعم مسعد، **صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية،** مرجع سبق ذكره، ص.83.
[2] نفس المرجع السابق، ص.84.

دور قوي للإسلام في حركة مؤسسات النظام السياسي الإيراني كأهم مرتكزات نظام القيم الذي يحكم الدولة والمجتمع في إيران. بعبارة أكثر تحديدا مشكلة التعايش بين الإسلام ونظرية ولاية الفقيه على وجه الخصوص وَالديمقراطية[1].

إذ أنّ نظرية ولاية الفقيه، تعتبر الأساس الديني وَالقيمي الذي تقوم عليه السياستين الداخلية والخارجية في إيران؛ وَقد شهدت مرحلة جدلٍ فكري كبير، خاصة بعد الفجوة التاريخية بين أجيال مؤسسي الثورة وَالأجيال اللاحقة التي تأثّرت بالحضارة الغربية وَانبهرت بديمقراطيتها. خصوصا في ظل ما يعانيه المواطن الإيراني من تضييق على الحريات والرأي العام، وإخلال في مجال حقوق الإنسان من جانب السلطة السياسية الحاكمة.

فقد مثّلت نظرية ولاية الفقيه كأطروحة بنيوية في الفكر الإسلامي الشيعي، إحدى القضايا الهامة في الجدل حول التجربة السياسية الإيرانية في عهد الثورة؛ وهذه النظرية في ظل افرازاتها التطبيقية في تجربة عهد الثورة الإسلامية في إيران، خلقت مجالات كثيرة للنقاش حول أبعادها وإشكالياتها السياسية. هل أصبحت ولاية الفقيه مطيةً لرجال الدين في مسعاهم لاحتكار السلطة وفرض شرعية حكمهم، اعتمادًا على ما يدَّعونه من تفويض إلهي، وَبالتالي: حرمان الجمهور من ممارسة السلطة أو التحكم في مصير حركتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة؟ [2].

نتيجة لهذا الجدل، برز منهجان مختلفان في إيران، منهج يؤيِّد بشدَّة ولاية الفقيه، ومنهج آخر يعارض ويناهض بقوّة ولاية الفقيه، بل ويعتبرها مرادفا للدكتاتورية واحتكار الملالي للسلطة. ورغم أنّ الزعيم والولي الفقيه الحالي السيد «علي خامنئي» يعتبر صاحب السلطة المتفرِّدة في إيران حسب نظرية ولاية الفقيه، إلّا أنّ الجبهة الداخلية في إيران انقسمت إلى تيارين قويين داخل مضلة ولاية الفقيه، وتيار ثالث خارج هذه المظلة ومتمردٌ عليها، وهو ما جعله موضع اتهام من التيارين الأولين، وأصبح خارجًا عن حسابات الإئتلاف مع أي منهما، بل يتّخذ النظام معه أسلوبا عنيفا ولا يجد من يدافع عنه في الأغلبية التي تقف تحت مظلة ولاية الفقيه، ويختلف التياران الواقفان تحت مظلة ولاية الفقيه اختلافًا أُصوليًا حول مدى صلاحيات الولي الفقيه في توجيه الأمور في إيران[3].

---

[1] طلال صالح بنان، "إيران، معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، جانفي 2004)، ص.8.

[2] نفس المرجع السابق، ص.9.

[3] محمد السعيد عبد المؤمن، "تشقق المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران"، (**مجلة مختارات إيرانية** العدد 181، جانفي 2016)، ص.34.

ما تجدر الإشارة إليه، أنّ المعارضة لنظرية ولاية الفقيه كأس أيديولوجي لعقيدة نظام الثورة الإسلامية في إيران، ظهرت مبكرًا في زمن الإمام الخميني، وذلك رغم ما كان يتمتع به من شخصية كارزماتية، وقد عبّر عن هذا الإتجاه المعارض لولاية الفقيه "آية الله شريعة مداري" في زمن الإمام الخميني، الأمر الذي وسّع الفجوة بينه وبين الإمام الخميني، فأبعده هذا الأخير عن الحياة السياسية بعد اتِّهامه بالمشاركة في مؤامرة قلب نظام الحكم عام 1983، وعاقبَه بالإقامة الجبرية في منزله حتى مماته عام 1986[1]. وَبذلك كَبَتَ الخميني المعارضين لنظرية ولاية الفقيه، نتيجة شخصيته القوية وَإحكامه القبضة على زمام الحياة السياسية في إيران.

بعد أن تمكّن الإمام الخميني من الإجهاز على معارضي نظريته في ولاية الفقيه، تراجع الخلاف مؤقتا حول النظرية حتى وفاة الخميني، ثم عاد بعد القائد الجديد الحالي «علي خامنئي» لتتّسع دائرة الخلاف حول ولاية الفقيه، من خلاف فقهي وسياسي حول النظرية إلى خلاف على شخص القائد الجديد علي خامنئي نفسه؛ ليتولّد صراع سياسي في داخل مؤسسات الحكم في إيران، كان كامنا منذ البداية. وَبعد وفاة الإمام الخميني، ظهر اتجاهٌ لم يكن معارِضاً للحدِّ من صلاحيات القائد الدستوري والدعوة لانتخابه أسوةً برئيس الجمهورية فحسْبْ، بل وتعديل نظرية ولاية الفقيه نفسها[2].

وَبذلك، فإنّ أخطر ما يشير إليه الجدل والصراع الحالي الدائر على الساحة السياسية في إيران، هو إمكانية حدوث تشقُّق في المؤسسة الدينية الحاكمة، وربّما في الحوزة الدينية المُحافِظَة على وجود واستمرار ولاية الفقيه، بل أنّ أصواتًا داخلية تعالت – رسمية وغير رسمية– بضرورة تجاوز نظرية الفقيه والإستغناء عنها لأنّها لم تعد صالحة لحكم إيران، باعتبار تغيُّر الظروف الداخلية والدولية.

كما أنّ دعم إيران للقضايا الإقليمية على حساب القضايا الداخلية أثار حفيظة الشعب الإيراني، خاصة بعد توقيع الإتفاق النووي بين إيران ودول (5+1) والذي أعطى آمالاً كثيرة للمواطن الإيراني بتحسُّن أوضاعه المعيشية، إذ وَبدلاً من توجيه الحكومة الإيرانية الأرصدة المالية التي كانت مجمَّدة في البنوك الخارجية إلى تحسين الوضاع الداخلية للشعب الإيراني، عمدت إلى زيادة دعمها للقضايا الإقليمية في الشرق الأوسط، كالقضية الفلسطينية وَالسورية، وَحزب الله لبنان؛ ما نتج عنه سخط وَتذمّر المواطنين الإيرانيين وجعلهم يخرجون في مظاهرات نهاية عام 2017

[1] طلال صلاح بنان، مرجع سبق ذكره، ص.12.
[2] نفس المرجع السابق،ص.12.

وَبداية عام 2018 تنديدًا بالأوضاع المزرية في إيران، وَكذا تنديدًا بفشل ولاية الفقيه كنظرية للحكم، خاصة وَأنّ المحتجين قاموا بحرق وَتمزيق صور المرشد الأعلى «علي خامنئي».

المطلب الثاني: التحديات الإقليمية للدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط

سنحاول في هذا المطلب استعراض مختلف التحديات على المستوى الإقليمي، وَالتي واجهت إيران في سبيل تحقيق هدفها الأساسي في الشرق الأوسط، وَسنتطرّق لهذه التحديات من خلال اعتراض بعض الدول الإقليمية خاصة السعودية وَتركيا وكذا إسرائيل، من خلال توجهاتها الإقليمية، المساعي الإيرانية للزعامة الإقليمية في النظام الشرق أوسطي.

الفرع الأول: دور السعودية كمنافس إقليمي لإيران في الشرق الأوسط

يرجع سبب التّصعيد المستمر وكثافة المنافسة بين إيران والسعودية، إلى أنّ كلتا الدولتين قائمتان على أسس مذهبية متناقضة، أو يطرحان نفسيهما كممثلين لمذهبين كبيرين في العالم الإسلامي، مُثقليْن بعداءات تاريخية كبيرة. إذ تطرح السعودية نفسها على أنّها حامية لمذهب أهل السنة والجماعة، وتسلك في سياستها الخارجية على هذا الأساس. خاصة فيما يتعلّق بالمساعدات الإقتصادية للدول الإسلامية أو الإشراف على شعائر الحج والعمرة في الحرمين الشريفين. في مقابل ذلك، تطرح إيران نفسها على أنّها دولة حاضنة وممثّلة للشيعة في العالم الإسلامي، يقوم نظامها السياسي على فكرة "ولاية الفقيه" كجوهر للمذهب الشيعي، وَالفكرة الأساسية هنا هي أنّ سياسة كل من إيران والسعودية ما هي إلاّ امتداد تاريخي لتلك الصراعات الدامية، وفي بعض الفترات المميتة بين السنة والشيعة منذ واقعة الجمل في القرن الأول الهجري، (المعركة بين أتباع علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان بسبب خلافات سياسية وَما بعدها)؛ طالما أنّ كل طرف يطرح نفسه ممثّلا لهذا المذهب أو ذاك، فإنّ المنافسة الأمنية الإقليمية بين الطرفين تشتقّ وقودها في إحدى جوانبها من الاعتبارات المذهبية والصراعات التاريخية[1].

كما تحاول السعودية الظهور في منزلة القوة العربية الوحيدة في الشرق الأوسط، مبرزة ثلاثة عوامل، ترى أنّها كفيلة لتكريسها كقوة صاعدة في المنطقة، وهي:

أولا: الموارد المالية الضخمة التي تحوزها المملكة تُمكّنها من استعمال "دبلوماسية الشيكات"، سواء بتقديم مساعدات لدول أخرى، أو لشراء الذمم، وضمان الانحياز إلى المواقف السعودية.

---

[1]عامر مصباح، **علم الاستراتيجيات وتحليل قضايا الشرق الأوسط**، مرجع سبق ذكره، ص.50.

ثانيا: الموارد النفطية التي تجعل من المملكة المُصدِّر الأول للنفط في العالم، وهذا يعني امكانية التأثير ولو نسبيا، في استراتيجيات القوى التي تعتمد على النفط السعودي.

ثالثا: الدين الإسلامي، فبحكم إدارتها للأماكن الإسلامية المقدسة، تلعب السعودية على وتر الحساسية الدينية لضمان ولاء جماعات بشرية عديدة عبر العالم[1].

كما نجد أن المملكة السعودية قد تزعّمت «التحالف الإسلامي العسكري» لمحاربة الإرهاب، والذي دشّنته الدول العربية الخليجية والإسلامية في 15 ديسمبر 2015، وهو حلف عسكري يضم 41 دولة إسلامية، ويملك غرفة عمليات مشتركة بالرياض، ويهدف إلى محاربة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره أياً كان مذهبه وتسميته حسب بيان إعلان التحالف. وهو ما ينطبق على النشاط التوسعي الإيراني لدعمه المُكوِّن الشيعي بالسلاح لمحاصرة المُكوِّن السني، ثم أجمعت الدول الـ 55 العربية –الإسلامية– إضافة إلى الولايات المتحدة المشاركة في "القمة العربية – الإسلامية – الأمريكية" التي انعقدت بالرياض يوم 2017/05/21،على مفهوم «الإرهاب الإيراني» واعتبار من يُنفِّذ بل من يُموِّل الإرهاب بكل أشكاله وألوانه – بما في ذلك الميليشيات المسلحة في سوريا والعراق واليمن ولبنان – إرهاباً دولياً، يجب مواجهته بشتّى السبل[2].

الفرع الثاني: دور تركيا كموازن إقليمي لإيران في الشرق الأوسط

إنّ التنافس على السلطة والنفوذ في المنطقة بين تركيا وإيران، قد شكّل المصير السياسي للشرق الأوسط إلى حد كبيير، وبينما ظلّ التنافس كامنا لفترة طويلة في العصر الحديث، فقد أدّى إلى صراع كبير وسفك للدماء على مر التاريخ. ولكن تركيا وإيران لا تتنافسان تنافسا تاريخيا واستراتيجيا فحسب، بل تشكل كل منهما مصدرا للمخاوف والقلق العميق للأخرى كذلك.

بعدما تركّزت وتوجهت اهتمامات تركيا وَطاقاتها في المقام الأول نحو الغرب، بدلاً من الشرق الأوسط، حتى تولّى حزب العدالة وَالتنمية السلطة في نوفمبر 2002، وكان الدور السياسي لتركيا قبل ذلك باعتبارها عضوا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو حماية جناح جنوب غرب أوروبا من العدوان السوفييتي بدلاً من احتواء تهديد إيران الثوري. وَركّزت النخبة التركية اهتمامها على تعزيز العلاقات مع الغرب، وخاصة لقبول عضويتها في الإتحاد الأوروبي – بدلا من التركيز على اقامة علاقات أوثق مع الشرق الأوسط وَدوله.

[1] فراس عباس هاشم، مرجع سبق ذكره، ص.149.

[2] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص، ص.12.11.

إذ ركّزت تركيا كل اهتماماتها تقريبا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على تحسين علاقاتها مع الغرب في حين كانت علاقاتها مع الشرق الأوسط مُهْملةَ إلى حد كبير، باستثناء فترة وجيزة في أواسط الخمسينيات من القرن العشرين. إلّا أنّ تركيا قد أعادت اكتشاف الشرق الأوسط من جديد في العقد الماضي، إلى أن بزغت كطرف فاعل تتزايد أهميته في المنطقة يوما بعد يوم[1].

وَقد استطاعت تركيا بسبب عضويتها في حلف الناتو، والاقتصاد المنظم الحديث، والشعب المثقّف وَأيضا حجم الناطقين باللغة التركية في المنطقة، أن تُصبْح قوة وَصاحبة نفوذ. وَمع وصول الإسلاميين إلى الحكم استطاعت تركيا أن تُوسِّع كثيرا من عناصر تأثيرها في العالم الإسلامي، وَكانت من قبل تفتقر إلى دور تحت هذا الاسم.

تتبنّى تركيا منذ ثلاثة عقود، وَالسعودية منذ عام 2005، سياسات تقوم على الهيمنة بشكل كبير في المنطقة؛ فقد عملت تركيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي على توسيع نفوذها في منطقة آسيا الوسطى، وَقدّمت للدول التي استقلت عن السوفييت مظلّة تقوم على أساس الهوية "التركية". وَكان المنافس لتركيا في هذه الدول إيران، التي عملت على إحياء تاريخ التواصل الحضاري مع الناطقين باللغة الفارسية. وَكانت تركيا تتبنى استراتيجية "العثمانية الجديدة" التي تقوم على أساس أنّ كل الدول العربية في المنطقة كانت جزءاً من الخلافة العثمانية[2].

فنجد مثلا وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو"، يؤكِّد ما كان ينفيه دائما من: "سعيه إلى عثمانية جديدة يكون لتركيا فيها الدور القائد"، وَذلك في حديثه إلى صحيفة واشنطن بوست الأمريكية في ديسمبر 2010. كما أنّ وثائق ويكيليكس التي تمّ تسريبها قبل ذلك التاريخ، قد وصفت داوود أوغلو بأنّه: (يرى أنقرة مركزا للعالم، وبأنّه يحمل خيالات العثمانية الجديدة الإسلامية). وَقد قال أيضا في حديثه: "إنّ بريطانيا أسّست الكومنولث مع مستعمراتها السابقة، فلماذا لا تُكرِّر تركيا زعامتها في الأراضي العثمانية السابقة في البلقان وَالشرق الأوسط وَآسيا الوسطى؟"[3].

كما يرى المهتمون، أنّ من مصلحة تركيا إقامة دولية سُنِيَّة في العراق وَسوريا، ترتبط بالنظام السياسي السُّنِي التركي؛ لتضمن نفوذا وَدورا في إعادة هيكلة منطقة الشرق الأدنى، وَهذا الكيان سيكون موازيا وَمُكمِّلا لها في سوريا وَالعراق؛ مّما يعني القضاء على التحالف أو الرابطة الإقليمية

---

[1] إف ستيفان لارابي، **العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا**، كاليفورنيا: مؤسسة راند RAND، 2013، ص.1.

[2] حسين ملائك، "السياسات التركية- السعودية وَأثرها في المنطقة، تعقيدات علاقات إيران مع منافسيها الإقليميين"، (**مجلة مختارات إيرانية**، العدد 178، سبتمبر 2015)، ص، ص.33،32 .

[3] عبد المنعم عدلي، **داعش والتخطيط الإستراتيجي التركي**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص.8.

بين النظام السوري وَالنظام الإيراني سياسيا وَدينيا وَشيعيا. كما أنّه من المهم أن تكون هذه الدولة أو الكيان الإقليمي السني الجديد يدين بالولاء للنظام التركي، بدلاً من أن يكون بينهما عداء أو تنافس[1].

فتركيا بعد أن كان توجُّهها نحو الغرب منذ عهد مصطفى كمال أتاتورك، هذا الأخير الذي قطع كل صِلة للجمهورية التركية بدول الشرق الأوسط (الدول العربية وَالإسلامية)، وَجعل النموذج الأوروبي هدفه من خلال سياسته العلمانية التي حكَم بها تركيا؛ حاولت العودة إلى المنظومة الشرق أوسطية مع وصول وزير خارجية تركيا الحالي أحمد داود أوغلو، وَفوز الحزب الإسلامي التركي «حزب العدالة والتنمية» في عام 2002 بالرئاسة في تركيا، جعل تركيا تعيد حساباتها وَتوجهاتها، فركّزت على البعد الشرق أوسطي في توجهات سياستها الخارجية الجديدة، دون اهمال البعد الأوروبي القديم، وهذا ما جعلها تصبح منافسا إقليميا لإيران في المنظومة الشرق أوسطية.

تسعى تركيا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية، إلى الاضطلاع بدور إقليمي أوسع يضع المنافع الاقتصادية نُصْب عينيْه، ويُرَوِّج له سياسيا بخطابٍ على المستوى الداخلي يتَّجِه إلى رجل الشارع ويتّخِذُ من مقولة مواجهة "الجموح الإسرائيلي" في منطقة الشرق الأوسط مادّة للصخب الإعلامي والتسويق الشعبوي لتركيا وقياداتها. وهذا السعي كان يتّخذ ترتيبات أخرى قبل حدوث الربيع العربي بتركيز التجربة الأوروبية في الوعود الاقتصادية؛ وَذلك ما تُرْجِم من خلال عشرات الاتفاقيات مع سورية، وذلك لإقامة سوق كبيرة للمنتجات وَالاستثمارات التركية، من خلال اتفاقيات للتجارة الحرة، تساندها اتفاقيات لإلغاء تأشيرات الدخول مع سورية ولبنان والأردن وليبيا، ليأتي تحرير انتقال السلع وَالأفراد، كخطوة مهمة على طريق إقامة سوق مشتركة، بل وَ"اتحاد للشرق الأوسط"، وِفْقًا لما ذكرته قيادات فـــي حـــزب العدالة والتنمية [2].

إنّ تحوُّل تركيا في سياستها الخارجية نحو الشرق الأوسط، من خلال سياسة تصفير المشاكل، قد أحدثت آثارا إيجابية جدا لصالح القوة الإقليمية البازغة وريثة الإمبراطورية العثمانية، وَما زاد تحسين هذه الرؤية، هو سعي تركيا بعد ثورات الربيع العربي إلى الانتقال من سياسية تصفير المشاكل إلى سياسة التنسيق في المنطقة، من خلال إقامة نظام إقليمي متناسق.

الفرع الثالث: دور إسرائيل كمنافس إقليمي لإيران في الشرق الأوسط

[1] نفس المرجع السابق، ص.31 .
[2] أحمد عبد ربه وأخرون، **حال الامة العربية 2012 - 2013**، ط1، لبنان: بيت النهضة، 2013، ص.98.

يُعدُّ مفهوم القوة الإقليمية المهيمنة هدفًا استراتيجيًا ارتبط بولادة الكيان الإسرائيلي عام 1948، وَما يؤكِّد ذلك، عدم تقييد إسرائيل لحدودها، ومواجهتها لكافة المنافسين الإقليميين من مصر والسعودية والعراق وسوريا؛ حيث استطاعت هذه الدول في مراحل تاريخية معينة، القيام بـأدوار أحبطت المسعى الإسرائيلي لفرض هيمنتها، واستخدمت لذلك العديد من الوسائل أهمُّها التحالف مع القوى الإقليمية كتركيا أو الدولية كالولايات المتحدة الأمريكية[1].

يرتبط الدور الإسرائيلي في أي منظومة إقليمية أو دولية بالدعم الأمريكي. إذ لا تكاد تُذكر إسرائيل حتى يُفْهم ضمنيا ومن سياق الحديث الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظرا للتقارب الشديد ولطبيعة العلاقة المميَّزَة بين البلدين.

وَلدى صانع القرار الإسرائيلي إدراك قوي بأنّ إسرائيل قوة إقليمية، وتسعى لفرض قوتها وهيمنتها في بيئة شرق أوسطية معظم دُوَلها لا تعترف بها وَتَنْبذُها، وكذلك نجد أنّ إسرائيل تختلف اختلافا كبيرا من حيث بنائها القومي وَالهوياتي عن الدول الشرق أوسطية، إضافة إلى أنّ هذه الدول تنبذها عقائديا باعتبارها دولة غاصِبة لأرض فلسطين.

وَتُعتبر إسرائيل دولة نووية رغم الغموض الذي يحيط ترسانتها العسكرية خاصة النووية منها، على الرغم من عدم دخولها ضمن دول النادي النووي، إذ تمتلك 200 رأس نووية وهو ما يفوق ما تمتلكه المملكة المتحدة (بريطانيا) التي تندرج ضمن الدول النووية الخمس.

تقع إسرائيل في منطقة استراتيجية مهمة عند ملتقى قارة آسيا بقارة أفريقيا. وَإذا كان موقع إسرائيل الجغرافي يشْطرُ الوطن العربي إلى قسمين، مُحدِّدًا بذلك إمكانية التواصل الجغرافي الطبيعي بين الضفتين الأسيوية والأفريقية، فإنّه يضيف ميزة أخرى تأتي من إمكانية تهديد الممرات المائية الدولية لقربه من (قناة السويس ومضيق باب المندب). أضِفْ إلى ذلك إمكانية استغلال ساحل البحر المتوسط كَمَنْفذٍ إذا قامت الدول العربية بإغلاق المنافذ البرية مع "إسرائيل"؛ لكن وَعلى الرغم من أنّ هذا الموقع يُمثّل جانبَ قوةٍ لـــإسرائيل، غير أنّ عيوبًا مهمةً تعتريه، أهمها عدم وجود علاقات طبيعة بينها وبين الدول العربية، ممّا يجعلها معزولة كليا عن الإقليم البري الذي تقع فيه، وإن استطاعت أن تَفُكَّ جزءا من هذه العزلة بتطبيع علاقتها مع بعض الدول العربية المجاورة[2].

---

[1] روز ماري، " الرؤية الإستراتيجية للتوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط"، (**مجلة مختارات إيرانية**، العدد 107، يونيو2009)، ص.15.

[2] عمر كامل حسن، مرجع سبق ذكره، ص. 403.

وَمن هنا فإنّ إسرائيل تعاني من انفصام عن "النظام الإقليمي العربي"، ورغم وجودها الجغرافي في نطاقة، وَهو ما تصفه بالحصار العربي، والعزلة في الإقليم، وبعُقدة الانتماء إلى النظام الإقليمي، وعدم التمتُّع بامتيازات التعاون والتفاعل السياسي والاقتصادي والثقافي في إطاره، وَنتيجةً لتلك العزلة في المنطقة، تعمل إسرائيل بكل فاعلية على تكريس التجزئة في المنطقة، وَتسْعى حثيثاً نحو فرض وجودها باعتبارها الأداة التي تتحكّم بهذه المنطقة بما يتلاءم ومفهوم الدولة القائد[1].

تستند إسرائيل في سعيها للوصول لمفهوم الدولة القائد في الإقليم الشرق أوسطي، إلى مجموعة اعتبارات دينية واقتصادية وعسكرية. فيما يخصُّ الإعتبار الديني، فنذكر أنّ دُعاة الفكر الصهيوني التوسعي يَروْن أنّ حدود دولتهم أو مجالهم الحيوي تستمدُّ جذورها من العقيدة الدينية التوراتية، وأنّها تمتدُّ من النيل إلى الفرات والتي تُعْرف بـــ "إسرائيل الكبرى"، أمّا الحكّام الإسرائيليون، ومن بينهم "موشي دايان" وَإثر حرب حزيران/جوان 1967، وَتجسيداً للفكر الديني الصهيوني لخدمة مصالح السياسة التوسعية في الشرق الأوسط فقد قال:"مادام عِندكم التوراة فيُحْسَبُ أن تكون لكم أرض التوراة... قد لا يكون هذا برنامجا سياسيا ولكنّه أكثر، لأنّه برنامج يحقِّق لشعبه نبوءة الآباء"[2].

بذلك، يكون نفس المنطلق الذي تنطلق منه إيران وهو الأساس الديني للوصول للهيمنة الإقليمية، فكِلَا الدولتين لهما نفس المنطلق الديني في سبيل تحقيق الزعامة الإقليمية في الشرق الأوسط، لكنّ الاختلاف بينهما يكْمُن في كيفية التعامل واستخدام هذا المنطلق.

أمّا الإعتبار الاقتصادي فيتمثّل في امتلاك إسرائيل قوةً اقتصاديةً معقولة، فاقتصاد إسرائيل هو اقتصاد مختلط، يشمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية، المنتجات التكنولوجية الفائقة، المنتجات المعدنية والمعدات الإلكترونية والأجهزة الطبية الحيوية، والمنتجات الزراعية والأغدية المصنّعة والمواد الكيمياوية، ومعدّات النقل، كما أنّ صناعة الماس الإسرائيلية واحدة من المراكز العالمية لقطع الماس والتلميع[3].

أمّا الإعتبار العسكري، فتشير التقارير الإستخباراتية على نطاق واسع أنّ إسرائيل تمتلك أسلحة دمار شامل، وهي واحدة من الدول المسلَّحة نوويا، وَلكن هي غيْر معْتَرَفٍ بها كدولة تمتلك أسلحة نووية في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، وقد قام مكتب التقييم التكنولوجي في الكونغرس الأمريكي بتسجيل إسرائيل كدولة وَرَدَ في العموم أنّ لديها قدرات للحرب الكيماوية غير

[1] نفس المرجع السابق ، ص. 304.
[2] المرجع نفسه، ص،ص. 311، 312.
[3] علي زياد العلي، "تقييم فعالية القوى الإقليمية في الشرق الأوسط"، (**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 155، شتاء 2017)، ص. 188.

معلنة، وَبرنامج هجومي للحرب البيولوجية، وَلا تؤكِّد إسرائيل رسميا أو تنفي امتلاكها للأسلحة النووية؛ ويُعتقَد أنّ إسرائيل امتلكت القدرة على تصنيع الأسلحة النووية بحلول عام 1967، على الرغم من عدم وجود إحصاءات رسمية [1].

كما تشير التقديرات إلى أنّ إسرائيل تمتلك من 75 إلى ما يصل 400 سلاح نووي، والتي ذُكِر أنّها تشمل أسلحة نووية حرارية في مدى المليون طن، ويُورَد أيضا أنّ إسرائيل تمتلك مجموعة واسعة من أنظمة مختلفة، بما في ذلك القنابل النيوترونية والأسلحة النووية التكتيكية، وقنابل حقيبة السفر النووية، وَيُعتقدُ أنّ إسرائيل تقوم بتصنيع أسلحتها النووية في مركز النقب للأبحاث النووية، الذي يقع في صحراء النقب جنوبي ديمونة [2].

وبذلك تكون إسرائيل من أبرز الدول التي تنافس إيران على المكانة الإقليمية الأولى في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: التحديات الدولية لدور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط

هناك عدة قوى على المستوى الدولي، تسعى للحد من دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط، وَالتقليل من مكانتها الإقليمية. وَهي على سبيل الحصر الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، وَالاتحاد الأوروبي:

الفرع الأول: الدور الأمريكي في الشرق الأوسط (دور المنافس الدولي)

كثيرا ما كان يردِّد مهندس السياسة الخارجية الأمريكية في عهد إدارة ريتشارد نيكسون "هنري كيسنجر" **Henry Kissinger** مقولة أنّ "بلدان قليلة في العالم لها مصالح إستراتيجية مشتركة كما لإيران وأمريكا"[3]. وَرغم ما يدَّعيه كاتب الدولة الأمريكي السابق للخارجية والمستشار في البيت الأبيض حاليا، إلاّ أنّه لم تشهد علاقة بين بلدين في العالم ما شهدته وتشهده العلاقات الإيرانية الأمريكية من تصادم وتناقض وَعدم استقرار.

فقبل الثورة الإسلامية في إيران، كانت الولايات المتحدة مُتُمركِزةً في إيران الشاه، جاعلةً منها قاعدة عسكرية و"جزيرة أمان" كما وصفها الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر"، حيث كان بدء التدخل

---

[1] نفس المرجع السابق، ص.188.

[2] المرجع نفسه، ص، ص. 188،187

[3] رياض نجيب الريس، **مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، جوان 2000، ص.28.

الأمريكي في إيران جليا منذ إطاحتها بالوزير الأول الإيراني "محمد مصدق" في عام 1953، عن طريق وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA بسبب تأمينه شركة بترول إيران[1].

لكن وبعد قيام الثورة، اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موقفا شديد العداء اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب متعددة، منها استقبال الولايات المتحدة للشاه المخلوع، واستنهاضها الدول العربية ضد إيران بحجة مخاوف "تصدير الثورة"، وكَانت السفارة الأمريكية في طهران يُخَطَّط منها لقلب نظام الثورة (الجمهورية الإسلامية الإيرانية)، فاحتلت السفارة من قبل الطلبة السائرين على نهج الإمام (كما يطلقون على أنفسهم) واحتجزوا 52 أمريكيا في 04 نوفمبر 1979 كرهائن لأكثر من سنة، وأطلق سراحهم فيما بعد نتيجة وساطة جزائرية. بعدها مباشرة فرض الرئيس الأمريكي جيمي كارتر **Jimmy Carter** في 12 نوفمبر 1979، حظرا شاملا على النفط الإيراني، وفي 14 نوفمبر 1979 أصدر قرارا بتجميد الأرصدة الإيرانية سمي بـــ(IEEPA) International Emergency "conomie Power Act". وهـــي تقدر بحوالي 12 مليار دولار فـــي كل مصارف الولايات المتحدة الأمريكية، واعتبار ما يحدث تهديدا للأمن القومي الأمريكي [2]. وَفي 07 أفريل 1980 أصدرت إدارة كارتر قرارا بقطع العلاقات مع الجمهورية الإسلامية في إيران وبحظر كامل على الصادرات والواردات الإيرانية وكذلك الاستثمارات الأمريكية في إيران.

لكن وما بين سنتي 1985 و1986، وقع اتفاق سري بين الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، تقوم بموجبه إيران بالتوسط لدى الفصائل التي تحتجز رهائن أمريكيين في بيروت لإطلاق سراحهم، وفي المقابل تستلم إيران أسلحة أمريكية. وانكشفت المسألة في 03 نوفمبر 1986 وَأَدَّتْ إلى أزمة في الولايات المتحدة الأمريكية عرفت ب "Iran gâte" [3]. واشتدّت الأزمة بين البلدين في أواخر الحرب الإيرانية العراقية علم 1987، عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة في الحرب إلى جانب العراق ورفع أعلامها على ناقلات النفط الكويتية، وحدثت عدة مناوشات بين زوارق حربية إيرانية صغيرة وقوات أمريكية، حتّى حدوث الكارثة بإسقاط الولايات المتحدة الأمريكية طائرة إيرباص مدنية إيرانية في 03 جويلية 1988 من قبل باخرة أمريكية عسكرية (455 Vincennes) من داخل المياه الإقليمية الإيرانية وخلفت 289 قتيلا

---

[1] Mark, Gasiorowski **,** "Révélation sur le coup d'Etat, en 1953, Quand la CIA complotait en Iran", (**le monde diplomatique**, octobre 2000), p.11.

[2] **Thinking Beyond the Stalemate un U.S Iran en Relation**, Vol II. Issues and analysis. The Atlantic counal of the United States, Washington D.C, July 2001, p.11. 86.

[3] Water de Bock & Jean- Charles Deniau, **des armes pour l'Iran**, édition Gallimard, 1988, p .54.

كلهم مدنيون[1].

كما أنّه من بين ما وافقت عليه إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك "ويليام جيفرنس كلينتون" "Clinton.W" خلال عهدته الأولى. سياسة "**الاحتواء المزدوج**" التي اقْتُرِحَت من طرف "مارتن أنديك" "Endyk Martin"* بداية سنة 1994 والتي اعتمدت أساسا على:

- احتواء الدول المارقة من خلال عزلها عن المجموعة الدولية.
- الضغط الدبلوماسي والاقتصادي باستعمال طرق كعقوبات الأمم المتحدة أو المقاطعة الدولية.
- تفكيك وتدمير ترسانتها العسكرية والتقنية.

وَفي ماي 1995، قرر الرئيس كلينتون إقامة حظر تجاري كلي على إيران، وجاء هذا التصريح أثناء مأدبة عشاء قدّمت على شرفه في نيويورك من طرف المؤتمر العالمي اليهودي AIPAC، بحيث يمنع بموجب هذا القانون كل الشركات الأمريكية وفروعها في الخارج من التجارة مع إيران أو الاستثمار فيها. ويبقى القرار الأكثر أهمية في التفاعل التجاري الأمريكي مع إيران هو الأمر التنفيذي (12959) المؤرخ في 06 ماي 1995 والتعديلات الملحقة به، والذي يمنع تقريبا كل التعاملات التجارية مع إيران والاستثمار فيها[2].

وبعد انتخاب الرئيس الإيراني "محمد خاتمي"، وانتهاجه لسياسة الحوار ومحاولة إخراج إيران من العزلة التي تحاول أن تفرضها عليها الولايات المتحدة الأمريكية؛ بادر وفي مقابلة مع محطة CNN الأمريكية في شهر جانفي 1998 بالتحدُّث عن **حوار الحضارات** و"مصاهرة فكرية مع جوهر الحضارة الأمريكية"، وجاءت الإشارة الأمريكية للرد على هذا الطرح في جوان 1998 في خطاب لوزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "مادلين أولبرايت" أمام جمعية آسيا في مدينة نيويورك، حيث أبدت رغبة الولايات المتحدة في الوصول إلى "خريطة طريق"، تؤدي إلى إقامة علاقات طبيعية بين البلدين وتقود نحو بناء الثقة وتجنّب سوء الفهم [3].

وَمع اعتلاء رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس جورج بوش الابن، تغيرت سياسة الانفتاح الأمريكي تغيرا جذريا بإيعاز من المحافظين الجدد، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

[1] Jaques, Borde, **un crime de guerre American, le vol 665 Iran Air**…, paris: éditions du alpha, 2000, p.98.

* مارتن أنديك هو مدير معهد واشنطن لشؤون الشرق الأوسط ثم رئيس وحدة الشرق الأوسط في المجلس الأمن القومي الأمريكي وسفير الولايات المتحدة في إسرائيل بعد ذلك.

[2] Ibid. p.91.

[3] أحمد بهي الدين، "العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 134، أكتوبر 1998)، ص202.

والتي أدانتها الجمهورية الإيرانية. وفي خطابه عن "حالة الاتحاد" في 29 جانفي 2002، وصف الرئيس الأمريكي إيران بأنها من "**محور الشر**" وقال "إنّ التهديدات المختلفة تتطلّب استراتيجيات مختلفة، ففي إيران لازلنا نرى حكومة تقمع شعبها وتسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل وتدعم الإرهاب. ولازلنا نرى أيضا المواطنين الإيرانيين يتعرضون للتّخويف والتهديد بالقتل كلّما طالبوا بمزيد من الحريات واحترام الحقوق الإنسانية والديمقراطية" [1].

حيث أنّ إيران بهذا المنطق الأمريكي، تعدّ دولة راعية للإرهاب في العالم، وعلى أنها دولة بعيدة عن الممارسات الديمقراطية، تقمع حريات شعبها واختياراته، وبذلك يكون كل من ملفي الإرهاب وقضية حقوق الإنسان، قد أثرا سلبا على إيران وسياستها الخارجية، من خلال الضغط الأمريكي الدائم على إيران في هذين الملفين، بوصفها بالدولة غير الديمقراطية والمنتهِكة لحقوق الإنسان، وبالمقابل فحروب الولايات المتحدة التي تشنها حديثا، هي بدعوى نشر الديمقراطية، وبذلك يكون أحد أسباب الحرب التي تلوّح الولايات المتحدة الأمريكية بها ضدّ إيران إضافة إلى سعي إيران لامتلاك السلاح النووي، وكذا فكرة مساندة إيران للإرهاب، خاصة وأنّ الولايات المتحدة تسعى لإعادة رسم خارطة "شرق أوسطية" تخدم مصالحها ومصالح إسرائيل حليفتها في المنطقة. وهذا ما أكّده صقر البنتاغون "بول وولفرتيز" الذي شارك في إعدادا وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2002، على أنّ تغيرات جذرية يجب أن تطرأ بسرعة على نظم الحكم في دول محور الشر وخاصة إيران والعراق، للقضاء على تهديداتها لأمن دول العالم الحر ولإقامة نظم ديمقراطية فيها. وَلا تزال العلاقات الإيرانية الأمريكية تتراوح بين التوتر والحوار، لكنّها في أغلب الأحيان تميل إلى التوتّر، خاصة فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، الذي من خلاله تلوح الولايات المتحدة في كل مناسبة بحرب ضد إيران إن لم توقف عمليات التخصيب الخاصة باليورانيوم من أجل امتلاك القنبلة النووية.

كما أنّ الوجود الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط –غير المُرحَّب به من قِبل إيران– يبقى من بين المشاكل العالقة بين كل من إيران والولايات المتحدة الأمريكية. إذ صرّح الرئيس الإيراني السابق –أحمدي نجاد– منذ توليه الرئاسة، بضرورة محو إسرائيل من الخريطة". وَتصريحه الآخر حول شعور الأوروبيين بمسؤوليتهم عن المحرقة النازية، وبأنّ هذا الشعور يجب أن يدفع ألمانيا والنمسا

[1] أحمد سليم البرصان، "إيران الولايات المتحدة ومحور الشر، الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 148، أفريل 2002)، ص37.

لإقامة دولة اليهود على أراضيها بدلا من إقامتها على حساب الشعب الفلسطيني في فلسطين[1].

كما تبقى ملفات أخرى لا زالت عالقة بين إيران والولايات المتحدة وهي متمثلة في الأساس بسوء الإدراك والفهم بين البلدين، أو بالأحرى الاختلاف في التحليل والرؤية لهذه القضايا. فمثلا، تقف إيران حجر عثرة في طريق مفاوضات السلام والتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، بحيث ترى الولايات المتحدة أنَّ حل القضية يكمن في إقامة دولتين فلسطينية وأخرى إسرائيلية، وهذا ما ترفضه إيران رفضا مطلقا. مع العلم أنّ إيران هي تقريبا الدولة الوحيدة بين الدول الإسلامية التي ترفض هذا الاقتراح. وبالنتيجة فإيران تدعم كلاًّ من حركتي المقاومة الإسلامية – حماس – وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وَالولايات المتحدة تعتبرهما حركتان إرهابيتان تهدِّدان أمن وَاستقرار إسرائيل –الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية–. وَكذلك الأمر بالنسبة لحزب الله الذي تدْعَمُه إيران.

وَيبدو أنّ العلاقات الإيرانية الأمريكية ستميل إلى التّوتُر أكثر؛ وَذلك بعد وصول الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" لسدة الحكم، هذا الأخير الذي يُعتبر شديد العداء للمسلمين وَلإيران، إذ اعتبر الإتفاق النووي بين كل من إيران والدول الأخرى خطئاً استراتيجيا منذ البداية، وَدعا في أكثر من مناسبة بضرورة التراجع عنه، مع الرفض الإيراني لذلك؛ وَيبدو أنّ هذا الأمر سيزيد العلاقات الأمريكية الإيرانية توتّرا أكثر. وَيمكن فهم طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وَإيران من خلال الجدول التالي.

---

[1] Selah, Nasrawi, **Iranian president:Move Israel to Europe** , SF Gate Associated Press, December 2005 in: http://www.SFgate.com/cgi-bin/article,eg?File8.

جدول رقم(08) نقاط الالتقاء والاختلاف ما بين المصالح والقيم الأمريكية والإيرانية.

	القيادة الأمريكية	القيادة الإيرانية
الأفكار (الإيديولوجية)	- خصوصية القيادة الأمريكية.	- التصور الإيراني المنفرد لخصوصية قيادتها
المصالح	- الاستقرار الطويل الأجل - نشر الديمقراطية(السلام الديمقراطي الغربي) - الوصول إلى مصادر النفط. - حماية إسرائيل.	- الاستقرار الطويل الأجل. - نشر المذهب الشيعي. - دعم ونشر المجموعات الشيعية عبر العالم. - حماية المحور الراديكالي.
الاستراتيجيات	- مبدأ بوش.(الحرب الوقائية). - سياسة تصدير الديمقراطية. - الردع الاستراتيجي.	- امتلاك القدرات النووية. - سياسة تصدير الفكر الراديكالي. - الردع النووي.
قضايا الاختلاف	**فكريا:** القضية الفلسطينية. إشكالية التوافق.	**مصلحيا:** العراق. لبنان/إسرائيل أمن الخليج. سوريا

Source: Isaiah Wilson III: "Rediscovering containment: the source of American – Iranian conduct", ***Journal of International Affaires***, (Spring/Summer2007), Vol.60, No.2.p.99

الفرع الثاني: الدور الروسي في الشرق الأوسط (دور الحليف الدولي)

بانهيار الاتحاد السوفييتي، تخلّصت إيران من مشكلة الجار القوي، ممّا مثل مكسبا ماديا وأيديولوجيا حرّر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية. إلاّ أنّه بنفس الوقت تزامن مع بروز القوة الأمريكية على رأس النظام العالمي لفترة ما بعد الحرب الباردة. ممّا أثّر على حدود علاقة هذا القطب بالدول الطامحة في لعب دور أكبر في محيطها الإقليمي. فبعد سقوط الاتحاد السوفييتي وجدت إيران نفسها أمام العديد من التطورات الجيوسياسية والإستراتيجية منها:

- التخلص من دولة عظمى سعت دائما للوصول إلى المياه الدافئة.
- تغيير النظرة الأوروبية لإيران.
- نشوء خمس جمهوريات إسلامية مستقلة تفتح مجالات تعاون مع إيران.

من جهة أخرى، وجدت روسيا في سياسة الحياد الإيرانية اتجاه أزمات البلقان كأزمة أرمينيا- أذربيجان، قضية الشيشان، ما هدّأ مخاوفها من تصدير ثورتها الإسلامية. فالصراعات والاضطرابات القائمة في جورجيا وأرمينيا وأذربيجان، وطاجيكستان وأفغانستان، كلّها تهدّد

وتزعزع الاستقرار الروسي، وهذا ما يؤدي بروسيا إلى السعي وراء حماية حدودها الجديدة، وحماية الأقليات الروسية في الجمهوريات السابقة. وتعتقد روسيا أنّ لإيران مصلحة أساسية في الاستقرار، إذ أنّ طهران ليس من مصلحتها أن تطول أزمة أذربيجان[1]. علما بأنّ ما يقارب 20 مليون أذري مقيم بإيران، ما يطرح مخاوفا من أن تنتقل عدوى الانفصال لهم، بذلك فيأمل كلا الجانبان في أن يساهم التعاون الروسي- الإيراني في احتواء هذه الأزمة. كانت تلك الخلفية التي أدت إلى توطيد علاقات التعاون فيما بين البلدين خاصة في المجال التجاري والعسكري.

يعود تاريخ التعاون العسكري التقليدي بين الدولتين إلى فترة الحرب العراقية الإيرانية، أين وقع الجانبان صفقة ضخمة لتحديث القوات المسلحة الإيرانية في مختلف المجالات البرية والبحرية والجوية. ووصلت القيمة الإجمالية لمشتريات السلاح الإيرانية حوالي 10 مليار دولار، واشتملت هذه المشتريات على دبابات القتال الرئيسية المتطورة وطائرات قتالية وعربات مدرعة وأجهزة رادار متطورة وغواصات هجومية[2].

أمّا تاريخ التعاون النووي فيعود إلى تاريخ التفاوض الإيراني مع روسيا لإكمال محطة الطاقة النووية في بوشهر، التي تم استعادة النشاط إليها في 8 جانفي1995 بتوقيع عقد مع الحكومة الروسية قيمته800 مليون دولار، للوصول بالمفاعل إلى درجة إنتاج 1000ميجاوات، أي نحو18% من الخطة الإيرانية لإنتاج الطاقة النووية بحلول عام 2020، وعلى أن يلحق بمفاعل بوشهر مفاعلات أخرى في أنحاء متفرقة من البلاد، بالتعاون مع الجانب الروسي. ووصل العمل في مارس 2003 إلى درجة 70-80% من العمل بالمفاعل، وهنا صعدت الولايات المتحدة من ضغوطها على إيران وروسيا لوقف تطور المفاعل إلى مستوى التشغيل، وبدأت وكالة الطاقة الذرية في تفقد المشاريع وكتابة التقارير[3].

وَاستمرّ التعاون الروسي إلى مطلع القرن الواحد والعشرون حيث قامت روسيا في منتصف يناير2000، بإلغاء اتفاقها مع الولايات المتحدة والقاضي بعدم تزويد روسيا إيران بمنظومات أسلحة متطورة، إذ تصاعدت وتيرة العلاقات بين البلدين، وتحديدا في المجال العسكري والتقنيات النووية.

---

[1] جمال سند السويسي، **إيران والخليج البحث عن الاستقرار**، مرجع سبق ذكره، ص183..

[2] أحمد إبراهيم محمود، **التعاون النووي بين روسيا وإيران**، في موقع:
http://www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1877&lang>.<

[3] عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا وإيران...التفاعل النووي في المساحة الرماديّة"، 2006، ص110، في موقع:
http://geo-house.net/postgraduate/russia-and-iran.html

ومحور اهتمام روسيا انصب على استكمال تنفيذ البرنامج النووي الإيراني بموجب اتفاقية يوليو 2002 مع إيران، وتزويدها بمنظومات أسلحة تقليدية متطورة. حيث وصلت قيمة مبيعات الأسلحة الروسية لإيران للفترة 2000 و2004 إلى 1.678 مليار دولار، أي 87.3% من قيمة واردات إيران من السلاح[1]، وخلال زيارة بوتين إلى طهران في أكتوبر 2007 واجتماعه مع أحمدي نجاد وخامنئي، عمل بوتين على إعطاء دفعة جديدة للعلاقات الروسية الإيرانية من خلال الموافقة على توريد ما يزيد على 82 طن من اليورانيوم المخصب إلى مفاعل بوشهر الإيراني الذي يديره مهنيون روس، والعمل على فكرة تأسيس كارتل للغاز الطبيعي على شاكلة منظمة الأوبك[2].

أضحت كل من الصين وَروسيا كقوى عالمية تبحث عن منافذ لاختراق القوة الأمريكية على النظام العالمي، عبر سياسات التعاون الثنائي (الشراكة) من خلال مجموع الشراكات (روسيا/الصين)، (روسيا، الهند)، (روسيا/إيران)، إضافةً إلى عمل هذه القوى المستمر والمتكامل في أغلب الأحيان من أجل تعزيز مفردات قوتها الذاتية العسكرية والاقتصادية، حتى يسهل عليها في وقت لاحق فرض نموذجها للنظم والتفاعلات الإقليمية وبالتالي للنظام والتفاعلات العالمية[3].

وَرفضاً لذلك، حاولت الولايات المتحدة أن تخلق نوعا من التحالف القوي من دول ذات مصلحة في المنطقة، فأقامت شراكة مع تركيا الطامحة لدور أكبر في المنطقة، وأخذت إسرائيل تحت مظلّتها وهي تتحرك في المنطقة، فساعدت التوجهات التركية لإقامة استثمارات في كل من أذربيجان وتركمانستان، ودعّمتها بقوة لمد جسور ثقافية وعلاقات اقتصادية وسياسية تحت لواء النموذج العلماني وضد المشروع الإسلامي المتنامي، أي تحمله الحركات الإسلامية في المنطقة، ولكن التحالف الأمريكي التركي أنتج تحالفا روسيا إيرانيا على الجانب الآخر، ولكل فريق انجذبت وسارت حمى الصراع على هذا المنوال[4]. وجاء هذا التوجه الإيراني الجديد في إطار طموح إيران لأن تكون قوة إقليمية بربط دول آسيا الوسطى وظيفيا.

إلى جانب ذلك، فإنّ العلاقات الإيرانية الروسية بعد تحسّنها، أدى التعاون الروسي الإيراني في المجال العسكري إلى عدة صفقات ضخمة من الأسلحة، خاصة بعد عام 1989. وكانت تمثل

[1] خضر عباس عطوان، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، (**المجلة السياسية العربية**، لبنان، العدد 20، شتاء 2001)، ص.49.

[2] أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتكية الخارجية"،(**مجلة المستقبل العربي**، العدد358، ديسمبر2008)، ص. 89.

[3] خضر عباس عطوان، مرجع سبق ذكره، ص. 58.

[4] نفس المرجع السابق، ص،ص.97،98.

صادرات الأسلحة هذه أهمية كبرى للاقتصاد الروسي، فقد حظيت روسيا من جانب إيران في هـذا المجال باهتمام خاص، فهي أحد المصادر الأساسية للأسلحة والتكنولوجيا النووية لها، إلـى جانـب رفضها فرض عزلة دولية وعقوبات على إيران من جانب مجلس الأمن، ولذا تحاول إيـران إيجـاد شبكة من المصالح وتقديم إغراءات اقتصادية لروسيا تعوّل عليها في مواجهة الضغوط الغربية، ومن ثمة اتجهت إيران إلى زيادة حجم التبادل التجاري مع روسيا الذي يبلغ حـوالي 2.5 مليـار دولار سنويا، من خلال إبرام اتفاقات تتعلق باستيراد التكنولوجيا النووية واستكمال بناء مفاعل بوشهر[1].

لكن ورغم هذا التعاون الذي يبدو بين إيران وروسيا، إلاّ أنّ الطرفين يعرفان أنّ حدود تعاونهما لا يمكن أن تتعدّى العلاقات التجارية، خصوصا في مجال مد إيران بما تحتاجه من سلاح وتكنولوجيا في مجال الطاقة النووية. وترى إيران أنّ عودة روسيا إلى مصاف الدول القوية والقادرة على مد نفوذها باتجاه جيرانها من جديد، لن يخدم المصالح الإيرانية في المجال الإقليمي، سواء باتجاه آسيا أو باتجاه الشرق الأوسط. لكن إيران تجد نفسها من الناحية الإستراتيجية أنّ لديها مصلحة في التعاون مع روسيا، تحديدا من أجل احتواء النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى وأفغانستان وشبه القارة الهندية ومنطقة الخليج[2].

وقد سبق وَأن حدّدنا طبيعة العلاقة بين كل من إيران وَروسيا في إطار التحالف الاستراتيجي المصلحي؛ وقد برز ذلك جليا في التعامل الروسي مع إيران، حينما هدّدت بقصف قوات الحرس الثوري الإيراني وَباقي القوات الإيرانية المتواجدة على الأراضي السورية، إذا لم تستجِبْ لطلب الهدنة وَوقف اطلاق النار التي اتّفقت عليها كل من روسيا وَالولايات المتحدة الأمريكية، لذلك تتخوّف إيران من التّوجه الروسي نحو الدول الغربية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، لأنّه سينعكس حتماً على علاقاتها مع روسيا بالسلب.

الفرع الثالث: الدور الأوروبي في الشرق الأوسط (دور الوسيط الدولي)

لم تضع إيران الدول الغربية كلّها في سلّة واحدة، بل كانت دوما الدول الأوربية محلا للحوار واستمرار العلاقات وعودتها بعد حدوث أي أزمة، عكس الوضع مع الولايات المتحدة، فمفهوم العداء والترقب لم يشمل الغرب ككل، بل كان هناك نوع من الانتقائية في هذه العلاقات من جانب إيران.

---

[1] محمد عباس ناجي، **التوجه الإيراني شرقا، الدوافع وحدود الفعالية**، مرجع سابق.

[2] نزار عبد القادر، **السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**، مجلة الدفاع الوطني في موقع:

http://www.lebarmy.gov./b/arcticle.asp.?cat=13&.ar

لم يكن للاتحاد الأوروبي أي علاقة مع الجمهورية الإسلامية في إيران بعد قيام الثورة الإيرانية سنة 1979، ماعدا اتفاقية كانت وقعت في وقت الشاه تنتهي عام 1977 ولم تجدد. ولقد حدثت أول أزمة سياسية بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية الإيرانية سنة 1989، حين أصدر الإمام الخميني فتواه بالإعدام ضد الكاتب البريطاني من أصل هندي "سلمان رشدي" في 25 سبتمبر 1989، حيث قامت الدول الأوروبية بسحب سفرائها من طهران، وفي شهر ديسمبر 1992 قرّرت الدول الأوروبية لأول مرة فتح (**حوار نقدي**) مع طهران، حيث صادق المجلس الأوروبي التابع للاتحاد الأوروبي في مؤتمر قمته الذي عقد في "أدِنْبْرة" في 11 و12 ديسمبر 1992 على الحوار الحاسم (**النقدي**)، باعتباره سياسة أوروبية وضعت للإبقاء على الاتصال مع إيران للتأثير على نظامها [1].

تبنَّى الاتحاد الأوروبي منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية، سياسة منفصلة ومختلفة عن الولايات المتحدة، فبينما كانت الولايات المتحدة تعمل بشكل دائم على مقاطعة إيران وعزلها وحصارها اقتصاديا، كان الاتحاد الأوروبي يعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي على إيران من خلال عملية التفاوض، ويدخل ذلك في إطار السعي الأوروبي لتقديم مفهوم التعددية السياسية الدولية، التي تختلف عن التعددية القطبية في أنها ترتكز على قيام الدول بوضع القواعد المنظمة لعلاقاتها بشكل جماعي، فالتعددية تعبر عن رؤية الدولة لعلاقاتها الدولية وليس عن حالة النظام الدولي التي ترتبط بالتعددية القطبية من حيث توزيع القوة وعدد الوحدات السياسية أو الأنظمة الإقليمية، سواء كانت متساوية القدرات أو غير متساوية ولها القدرة التامة للسيطرة على الجوانب الإستراتيجية في مختلف المناطق الإقليمية[2].

حصل ثاني أكبر توتر سنة 1997، بسبب قضية "ميكونوس" في برلين، أين قتل معارضين أكراد في 17 سبتمبر 1992، واتهم القضاء الألماني طهران في القضية في 10 أفريل 1997. فعلقت أوروبا الحوار النقدي مع إيران، وسحبت سفراءها لمدة معينة وجمّدت الزيارات على المستوى الوزاري [3].

وفي شهر فيفري 1998، بدأت الهرولة الأوروبية نحو طهران، فقد أدركت أوروبا أنّ الفشل في التفاهم مع إيران ستكون هي الخاسر الأكبر فيه، خاصة مع سعي إيران لإحلال روسيا والصين

---

[1] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، **العسل والخل، الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة إسماعيل عبد الحكم، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002، ص33.

[2] سعد الدين حقي، **النظام الدولي الجديد**، ط1، مصر: دار الهدى، ، 2005، ص163.

[3] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سبق ذكره، ص35 .

في علاقاتها التجارية بدلا من أوروبا [1].

وقد فقدت في مرحلة ما سياسة الاتحاد الأوروبي للحوار النقدي قوة دفعها، باعتبارها آلية قادرة على البقاء تستطيع أوروبا عن طريقها أن تفرض التغيير في إيران. وقد تعرضت هذه السياسة لهجوم عنيف ليس فقط من الولايات المتحدة وإسرائيل، وإنمّا أيضا من الرأي العام الأوروبي، وأصبحت تعتبر غطاءاً غير أخلاقي للحفاظ على علاقات تجارية مربحة مع إيران، والذي يتجاهل السلوك الإيراني فيما يتعلق بحقوق الإنسان والإرهاب وعملية السلام العربية الإسرائيلية وأسلحة الدمار الشامل[2].

بدأت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين من الجانبين، وكانت معظم الوفود الأوروبية في طهران ذات طابع اقتصادي، إذ قرر الاتحاد الأوروبي على ضوء التحولات السياسية في إيران – وصول خاتمي محمد للرئاسة في إيران، ممثلا للتيار الإصلاحي المعتدل الذي اتبع سياسة انفتاح على الخارج، من خلال طرحه لفكرة "حوار الحضارات"– فتح طريق آخر للحوار مع إيران.

وفي إطار استبدال "الحوار النقدي" بـ"حوار شامل" مع إيران. قرّر أن تجتمع بموجبه الثلاثية الأوروبية (الرئاسة الحالية السابقة والمقبلة)، مع الوفد الإيراني دوريا كل 6 أشهر، يتناول فيه الثلاث نقاط التالية:

– المباحثات العامة وتختص بـ: الإرهاب، حقوق الإنسان وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

– المباحثات الإقليمية وتختص بـ: أمور المنطقة: العراق، الخليج الفارسي، آسيا الوسطى ومسار عملية السلام في الشرق الأوسط.

– المباحثات المحلية وتختص بـالتعاون في ميادين: المخدرات، اللاجئين، الطاقة، التجارة والاستثمارات[3].

كان من بين أهداف سياسة الحوار الحاسم (الشامل)، الإبقاء على الاتصالات مع إيران ليس فقط كوسيلة لتغيير السلوك الإيراني، وإنما أيضا كوسيلة للإبقاء على العلاقات التجارية بين الاتّحاد الأوروبي وإيران، والتي كانت مربحة بدرجة عالية وقت تشكيل الحوار. وكان من بين نتائج

[1] روز ماري ، "إيران، العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 258، 2010)، ص173.

[2] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سبق ذكره، ص33.

[3] Parlement Européen, Rapport Final A5- 0418/2001 du 26 novembre 2001, **sur les relations entre l'EU et la république islamique d'Iran**. Rapporteur: Michael Gahler (Député Allemand de la CDU au parlement Européen). P 04-13.

الحوار، الاستثمارات التي ساعدت بشكل كبير إيران في رفع وتطوير اقتصادها الذي كان يعاني، إذ في سنة 1991 وصلت صادرات النفط الإيراني لأوروبا إلى ذروتها، وفي السنة الثانية وصلت الصادرات الأوروبية لإيران إلى أعلى مستوى لها في العقد 1986- 1996. وفي حين كانت بريطانيا وفرنسا وإيطاليا هم المستوردين الأولين للنفط، فإنّه بحلول عام 1992، أصبحت ألمانيا أكبر مستورد للصادرات غير النفطية الإيرانية بنسبة 34.4%، وفي 1993 زاد حجم العلاقات التجارية الألمانية الإيرانية على 6.8 مليار دولار، وهو أعلى مستوى منذ الثورة الإيرانية، وبلغت حصص إيران في البورصات الألمانية ما يزيد على 600 مليون مارك ألماني[1]. (قبل توحيد العملة الأوروبية). كما أنّه في سنة 1995 قدّمت إيران لشركة توتال الفرنسية عقد لتطوير حقول الغاز في الخليج، بعد أن أوقفت إدارة كلينتون خطط شركة كونوكو الأمريكية.

لعل أبرز دليل أثبت صحة سياسة الحوار الشامل مع إيران، هو نجاح ما عُرِف في ذلك الوقت بعملية تبادل الأسرى وجثث الجنود، بين إسرائيل من ناحية وميليشيات حزب الله في الجنوب اللبناني، والمعروفة بصلاتها القوية مع إيران، والتي لعبت فيها فرنسا وألمانيا دور الوسيط، وخصوصا ألمانيا [2].

وقد لعبت الترويكا الأوروبية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا) دورا فاعلا في المعضلة النووية الإيرانية من خلال توجهها التفاوضي، الذي يقوم على افتراض أن أي نجاح لأوروبا في حل أزمة إيران النووية، سيعطي قدرا كبيرا من الأهمية للمساعي الدبلوماسية على المساعي العسكرية، وسيزيد من التحام الصف الأوروبي بعد التصدعات التي حدثت مع الحرب الأمريكية على العراق، ومحاولة القضاء على المخاوف الأمنية الأوروبية من أي استخدام غير رشيد من طرف القادة الإيرانيين للطاقة النووية، التي يمكن تحويلها إلى طاقة عسكرية، أما فشل أوروبا في حل الأزمة الإيرانية فيعني فشل أدوات القوة الناعمة ما يعطي أهمية للقوة الصلبة[3].

لكن، وبعد كل هذه النجاحات، فقد فشلت سياسة الحوار النقدي مع إيران، من حيث أنّها لم تستطع التأثير في سلوكية إيران فيما يخص قضية حقوق الإنسان والإرهاب، ولا يعزى هذا الفشل إلى عامل غالب واحد، وإنّما إلى التقاء مجموعة من العوامل، تشمل صراع القوى المحتدم داخل

[1] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، مرجع سابق، ص36.
[2] سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص198.
[3] Seyyed Hussein Mossavian, ***Iran Europe relations challenges and opportuties***, London & Neyyork: Rontbeldg.2008.p.154.

إيران، وعدم استعداد أوروبا لاستخدام علاقاتها الاقتصادية لممارسة الضغط، ناهيك عن الخلاف مع الولايات المتحدة بشأن الحوار[1]. خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد شعر بمأزق وحرج كبيرين، حينما صنفت إدارة بوش الابن في خطابه عن (حالة الاتحاد) في 2002 كلا من العراق وإيران بأنّهما من (محور الشر). فالرئيس بوش هدّم ما قامت به الدول الأوروبية في تعاملها مع إيران.

وَمع إعلان الحرب الأمريكية على العراق وسقوط بغداد في 09 أفريل 2003، أعادت أوروبا حساباتها في هذه النقطة، وقد ترجم الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذا التحول الأوروبي بتصريح رنان قال فيه: "إنّنا نهنئ الرئيس جورج دبليو بوش فـــالديمقراطية والقيم الغربية هي التي انتصرت في العراق[2].

وفي مرحلة لاحقة، بدأ الخطاب السياسي الأوروبي يتغير تجاه المسائل الإيرانية، فتنكّرت أوروبا لسياسة الحوار النقدي، وتبنّت الأجندة الأمريكية لتتولى التحدّث باسمها والدفاع عنها في جولات التفاوض التي تقوم بها الترويكا الأوروبية (فرنسا، ألمانيا وبريطانيا) [3]، وذلك فيما يخص ملف إيران النووي. ونتيجة فشل سياسة الحوار النقدي، بدأت إيران تبحث بصورة مكثفة عن شركاء جدد في الشرق، وعوملت روسيا والصين كشريكين استراتيجيين، واعتبرت البلدان الصناعية الأسيوية كبديل عن أوروبا.

المبحث الثالث: مستقبل الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط على ضوء المتغيرات الدولية الجديدة

قبل التطرُّق لتحديد مستقبل دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط، ارتأينا أن نسلِّط الضوء على الدراسات المستقبلية؛ وَذلك لأنّنا لاحظنا قلّة – إن لم نقُلْ شح- المراجع العربية في هذا المجال. وَعليه سيتمُّ معالجة هذا المبحث من خلال مطلبين، الأول: حول ماهية الدراسات المستقبلية، أما المطلب الثاني فستتعرض من خلاله لمستقبل الدور الإقليمي الإيراني في الشرق الأوسط.

المطلب الأول: مفهوم الدراسات المستقبلية وتطورها

تُعْتبَر الدراسات المستقبلية من بين الدراسات الحديثة التي انتشرت في مجال العلوم الإنسانية

---

[1] ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، نفس المرجع السابق، ص37.
[2] سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص.203.
[3] نفس المرجع، ص203.

وَكذا حقل العلاقات الدولية. وَقد أخذ الاهتمام به يتزايد يوما بعد يوم خلال العقدين الماضيين. فالدراسة المستقبلية ترتبِطُ بمحاور الزمن الثلاثة: الماضي، الحاضر وَالمستقبل، وَتُحاوِل الربط بينها لاستخلاص التجارب وَتفادي الانتكاسات التي وقعت في الماضي، لمحاولة استشراف المستقبل بحثا عن الاحتمال المأمول والمرغوب.

وَممّا لا شك فيه، أنّ هناك ارتباطا وثيقا بين التفكير المستقبلي وبين النظرة العلمية، فالنظرة العلمية هي خلاصة الدراسة الكاملة للواقع بكل تفاصيله وفروعه على ضوء المناهج الدقيقة، وبعيداً عن التّكهُّنات التخيلية، والتأمل العاطفي العشوائي والارتجالية. ففي تقدير الدكتور "فؤاد زكريا" فإنّ المعرفة العلمية هي التي أتاحت، لأول مرة وضع المستقبل في إطار دقيق. وَكان الأساس الذي بُنِيَ عليه هذا التحول، هو أنّ المستقبل في الميدان البشري ليس مُعَداً سلفاً، وَإنّما هو شيء يُسْهِم الإنسان بصورة متزايدة في صُنْعِه[1].

الفرع الأول: تعريف الدراسات المستقبلية

كما أسلفنا الذكر؛ هناك ارتباط وثيق بين محاور الزمن الثلاثة، الماضي، الحاضر والمستقبل. فدراسة الأحداث التاريخية التي تراكمت عبر حقبات الزمن المختلفة لها أهميتها البالغة في فهم وتحديد معالم الحاضر، وَتسخير الإمكانيات وَالوسائل العقلانية للتعامل مع ظواهره المتعدِّدة الجوانب. أمّا الاهتمام بالحاضر، فقد يدفع إلى محاولة تحديد التطورات المستقبلية لظواهره وَأحداثه، سواء المرئية منها أو الاحتمالية. أمّا دراسة المستقبل، فتهدِف إلى تحديد الصور وَالبدائل المختلفة وَالمحتمَلة لامتدادات الظواهر وَاهتمامات الحاضر في إطار فترات زمنية مُقْبِلة.

فعلم الدراسات المستقبلية يهتمُّ بتحديد المسارات المحتمَلة مستقبلا بظاهرة معينة، والتنبؤ بالمسارات الأكثر احتمالًا للحدوث. لذا، يمكن تعريف علم الدراسات المستقبلية بأنّه "العلم الذي يرصد التغيير في ظاهرة معينة، ويسعى لتحديد الاحتمالات المختلفة لتطويرها في المستقبل وتوظيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره". وخلال النصف الأول من القرن العشرين انتشرت العديد من الأساليب التي استُخدِمت للتنبؤ بالمستقبل، بغرض اتخاذ القرارات.

وَرغم أنّها تدخل في العملية الإدارية المعروفة بالتخطيط، والتي أصابت قدرا من النجاح في

[1] نور الدين حشود، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001 تحولات في العقيدة الأمنية**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة1، تخصص علاقات دولية، 2015، ص.260.

مساعدة المخططين على التنبؤ بالمستقبل، واتخاذ قرارات رشيدة، إلا أنّها تُعتبر وسائل تقليدية للتنبؤ بالمستقبل[1]. ويمكن تعريف الدراسات المستقبلية بجملة من التعريفات بالإضافة إلى التطبيق العلمي على وضع معين.

أولا: العلم الذي يرصد التغيّر في ظاهرة معينة ويسعى إلى تحديد الاحتمالات المختلفة لتطورها في المستقبل، وتوصيف ما يساعد على ترجيح احتمال على غيره.

ثانيا: بأنّها مجموعة من البحوث والدراسات التي تهدف إلى الكشف عن المشكلات ذات الطبيعة المستقبلية، والعمل على إيجاد حلول عملية لها، كما تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث وتحليل المتغيرات المتعددة للموقف المستقبلي، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسار الأحداث في المستقبل[2].

فدراسة المستقبل تهدف إلى تحديد الصور والبدائل المختلفة والمحتملة لامتدادات ظواهر واهتمامات الحاضر في إطار فترات زمنية مقبلة، وعلى هذا الأساس، فإنّ الإستشراف أو دراسة المستقبل هي عبارة عن "طريقة" أو "منهج" متعدد المستويات والتقنيات، يسمح بدراسة التطورات المختلفة لوضع أو ظاهرة معينة في فترات زمنية مقبلة، ويستلزم ذلك أنّ دراسة المستقبل تسلك في غالب الأحيان سُبلا مفتوحة، يعتمد التفكير فيها على دراسة وتحديد خيارات وبدائل مختلفة، كما أنّها شاملة ومتعددة التخصص[3].

إنّ القيام بالدراسة المستقبلية، لا يعني فصل حلقات الزمن الثلاث بالتركيز في المستقبل، بل يتمُّ النظر إلى الزمن بحلقاته الثلاث (الماضي، الحاضر والمستقبل) بشكل متوازن، وبالقدر من الإهتمام تجري دراسة ظواهر الماضي في إطار علم التاريخ، ومن هنا تظهر أهمية العلاقة بين الدراسة التاريخية والدراسة المستقبلية، إذ تعدُّ الدراسات المستقبلية في الكثير من الأحيان امتداد للدراسة التاريخية، فإذا كان علم التاريخ يحاول تطوير عِلَل وأسباب للظواهر الإجتماعية الماضية، فإنّ تلك العِلَل والأسباب لا تنطبق فقط على الأحداث التاريخية، ولكن يمكن أن تفسِر أيضا أحداث ووقائع مستقبلية افتراضية . والتاريخ حدثٌ تحقق أمّا المستقبل فهو حدث مُفترَضٌ، ولكن الأحداث تتشابه ولهذا فإنّ العلاقة بينهما إنّما هي علاقة القِياس والافتراض والاستنتاج والمقارنة[4] .

---

[1] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط 1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002، ص. 13.
[2] رحيم الساعدي، **مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية**، ط1، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2013، ص، ص.18، 19.
[3] حسين بوقارة، " الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية "، (**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، 2004)، ص، ص. 185، 186.
[4] رحيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

وإذا كان الإجماعُ بين المنظرين مستبعد حول أولويات ومراحل البحث في المستقبليات، فإنّهم يتفقون على أساس أنّ هذا البحث يركز على:

1- التحديد والتحكم في القيم التي تُوجِّه البحث في المستقبليات مثل تفادي الحروب والتقليص من أعمال العنف، والرفاه الاجتماعي، الحرية والمشاركة الديمقراطية والتوازن البيئي...

2- وصف واستكشاف أهم الاتجاهات المؤثرة في المستقبل مثل النمو الديمغرافي، التطور التكنولوجي وانتشار الأسلحة...

3- تحديد البدائل المستقبلية الممكنة وهي عملية مرتبطة بالحاضر ولكنها كثيرا ما تأخذ الطابع النظري والمثالي.

4- اختيار بديل من البدائل المستقبلية الممكنة الذي يبدو كأحسن اختيار لأنه يستجيب لاعتبارات المصلحة الوطنية.

5- تطوير الاستراتيجيات الانتقالية التي تسمح للإنسانية –من خلال مزيج من التغيرات الفرْدية والجماعية في السلوك الإنساني- بتفادي الهياكل والعمليات التي تعيق المستقبل المفضّل[1].

الفرع الثاني: تطور الدراسات المستقبلية

حاول الإنسان منذ القديم معرفة المستقبل وسَبْرِ أغواره، وذلك بطرق تقليدية وطورها إلى أن وصل لتقنيات حساب المستقبل لتنبؤٍ به ولم يرْتبط ذلك بالأفراد فقط بل حتى بالمؤسسات المختلفة مهما كان طابعها، وكذا الحكومات والسلطة السياسية على مستوى الدول محاولة منهم لاستطلاع المستقبل وما يحمله من احتمالات النّصر والهزيمة أو ما يدبره الخصوم السياسيين في الخفاء ضدَّ دولتهم، مستخدمين في ذلك الكُهان والعرّافين والمُنجِّمين وما "معبد دلفي" في اليونان إلاّ دليل على ذلك –والذي منه أُخِذت التسمية في عصور لاحقة-. وقد كان أكثر المؤسّسات في التاريخ القديم شُهرة في مجال معرفة المستقبل، وتطورت أدوات وأساليب التنبؤ بالمستقبل بعدها.

وقد أعطى وصول العالم الألماني أوسيب فليختاهيم (OSSIP FLECHTHECIM) إلى الولايات المتحدة عام 1935 –هربا من النازيين- دفعة هامة لبلورة الدراسات المستقبلية، حيث بدأ هذا العالم المتخصص في العلوم السياسية ببعض المحاولات لوضع أُسُس الدراسات المستقبلية، فكان أوّل من طرح مفهوم علم المستقبلية (Futurology) خلال وجوده في الولايات المتحدة إبَّان

[1] حسين بوقار، مرجع سبق ذكره، ص. 189.

الحرب العالمية الثانية وقد أكدّ فليختاهيم على أهمية التفكير والتخطيط المستقبلي، وبدأت تتبلور في الأوساط العلمية والعسكرية مقدمات لحركة مستقبلية[1].

ويشير عدد من الباحثين إلى تاريخ وتطور معين للدراسات المستقبلية، من أنّ التاريخ العلمي لظاهرة الدراسات المستقبلية، يبدأ من نقطة محاولة إيجاد منهج علمي قابل للتراكم المعرفي للتعامل مع " الآتي بعد الحال"؛ وقد قُسِمَت مراحل التطور لهذا الميدان المعرفي لثلاث مراحل هي:

أولا: مرحلة اليوتوبيا.

ثانيا: مرحلة التخطيط.

ثالثا: مرحلة النماذج العالمية [2].

أولا: اليوتوبيا:

ويشمل هذا الجانب مراحل الأسطورة والدلالات المستقبلية في الحضارات القديمة والفكر اليوناني وما قبله والفكر والفلسفة الإسلامية– بإنشاء العلم المستند على الوحي–.

وتتصف هذه المرحلة بكونها:

1- غريزة في داخل الإنسان تعبر عن أمل وطموح.

2- لا تتوفر في هذه المرحلة مناهج معينة ولا مصطلح وآليات وأساليب يراد منها تحقيق غايات معد لها بشكل علمي.

3- قادت الكاهنة الأمم القديمة إلى التطلع إلى المستقبل يبدو أشبه بالمفنن أو المحدد أو الشخصي وما يمكن عدة محاولات تتلاعب بالمستقبل، ومع هذا فإنه هدف سعت إليه الحضارات القديمة بوساطة الحكام الساعين إلى المحافظة على الملك.

4- تبني الإنسان منذ القدم فكرة المدينة الفاضلة، أو اليوتوبيا، وجعلها من الأحكام التي يمكن الاطمئنان إليها والاستراحة في ظلها.

5- في الفلسفة اليونانية والإسلامية ابتعد الفلاسفة عن الواقع والتطبيق مّما قاد إلى تنظير مفرد تخلى عن ربط العلم بالعمل[3] .

---

[1] وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ط 1، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991، ص. 16.
[2] رحيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص. 32.
[3] ا نفس المرجع السابق، ص. 35.

ويجب الالتفات إلى أنّه تزامن مع هذه المرحلة وجود فكر مستقبلي تقني تمثّل بالنصوص الدينية المُنزلّة من السماء أو بأخبار الأنبياء عن المستقبل يحمل أهدافا وغايةً وأسس ثابتة يقينية.

ثانيا: مرحلة التخطيط

شكل إنشاء الحكومة السوفيتية عام 1921 لجنة أُوكِلَت لها مهمة وضع خُطة حكومية لتعميم الكهرباء على معظم مناطق الإتحاد السوفياتي خلال خمس سنوات، نقطة تحول في نطاق الدراسات المستقبلية، فرغم الاستهجان الذي قُوبِلَت به هذه الفكرة من حيث صعوبة الاقتناع بإمكانية التحكم في مسار الأحداث لخمس سنوات، إلاّ أنّ النجاح في إنجاز الخطة، أثار فكرة التخطيط بعيد المدى، وكيفية تَوقّع التغيرات والبحث في ميكانيزمات التكيّف مع هذه التغيرات، ممّا فتح المجال أمام دراسة التغيّر والتكيّف وكيفية التفاعل بينهما[1].

تتّصف هذه المرحلة بكونها تأسست لقواعد التفكير الخاص بالمستقبل، كما أنّها ستدخل نحتاً للمصطلح الخاص بذلك المستقبل، وتُبْنى المناهج المختلفة التي تتلاءم والعلم الجديد، والتي منها الحدسي والفرضي، وبرزت في هذه المرحلة آليات مختلفة لقياس المستقبل، وربما قادت الحاجة والتطور إلى ظهور التكثيف في الدراسة المستقبلية،خصوصا أن تطور العلم تحرك بشكل مثير وجاد[2].

وقد اكتسبت الدراسات المستقبلية معناها العلمي والاصطلاحي في أوائل القرن العشرين، إذ اقترح العالم كولم جيلفان عام 1907 إطلاق اسم (ميلونتولوجيا)، وكان أول من توصّل الى اصطلاح دراسة المستقبل المؤرّخ الالماني (أوسيب فليختاهيم ossip felichthiem) عام 1930، تحت اسم felichthiem وهو الاسم الشائع للدراسة المستقبلية في اللغة الإنجليزية، ويقابله المصطلح الفرنسي prospertive للعالم " جاستون برجيه" ويّطلق عليه أحيانا اسم (a future studies) وفي عنوان لكتابه "التاريخ وَعلم المستقبل" الصادر عام 1949، فتح فليختاهيم المجال أمام الدراسات المستقبلية [3].

وما يلاحظ على هذه المرحلة، هو تركيزها على الدراسات المستقبلية في إطار دولاتي فقط (أي دولة واحدة).

---

[1] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص 64.
[2] نفس المرجع السابق، ص- ص. 32-34.
[3] رحيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص. 36.

ثالثا: مرحلة النماذج العالمية

لعبت عدّة تطوّرات في نقل الدراسات المستقبلية في الإطار الدولاتي أو الإقليمي إلى الإطار العالمي، نذكر منها تطوّر الأحداث والموضوعات على المستوى الدولي، وذلك خاصة بعد بروز ظواهر دولية جديدة كانتشار أسلحة الدمار الشامل في دول لم تكن نووية من قبل ككوريا الشمالية وإيران (هذه الأخيرة التي لا زالت تسعى جاهدة لامتلاك السلاح النووي)، وكذا ظاهرة الإرهاب الدولي وانتشار التنظيمات الإرهابية وزيادة عددها؛ والتي أصبحت تستخدم التقنيات التكنولوجية الحديثة لتحقيق أهدافها، وكذا ساهمت موضوعات البيئة والتدهور البيئي (الاحتباس الحراري) في الوصول إلى النظرة المستقبلية للعالم خوفا من نتائج كارثية على سكان المعمورة كلّهم. لأنّ هذا التدهور البيئي مرتبط بالبشر جمعاء.

تميزت هذه المرحلة بتكثيف الأفكار وترشيدها وتوسيع الاصطلاحات واعتماد المناهج التي تستند على المعطيات التكنولوجية، وربما تُعدُّ هذه المرحلة أقرب إلى النَّهَم منها إلى العلم والفكر، فالدول الغربية استثمرت التقدم التكنولوجي لتحسين وتدعيم سلطتها العسكرية والتقنية وأهملت عامدة الإنسان، والدُول الفقيرة، لتصبح اللعبة على هذا الأساس لعبة القوي والضعيف، وهي تعني أن بإمكان الأقوياء اللجوء إلى الترف والسيطرة أو الذي يتيح لهم السيطرة أو التسلية الفكرية أو الاقتصادية، وعلى هذا فإن الغرب أخذ يدير بلدانه باستخدام الدول الفقيرة أو الضعيفة، بوضعها مختبرا لمعرفة حجم قوته، ومن مواصفات تلك المرحلة أيضا، هو طابعها المتسارع واختصار وتكثيف الزمن، بالإضافة إلى سرّية الأبحاث الشديدة لارتباطها بالأمن القومي للدول الناشطة في مجال السيطرة، ويمكن القول إن العولمة جاءت نتيجة تلك الدراسات المتوالية سِيَما ما خصَّ الاقتصاد والسياسة [1].

الفرع الثالث: السيناريو كتقنية للدراسات المستقبلية

برزت هناك أساليب وتقنيات مُستحدثّة تُستخدم في الدراسات المستقبلية، مثل تقنية دلفي، التنبؤ، المحاكاة، نظرية المباريات وتقنية السيناريو. وتعتبر تقنية السيناريوهات، والتّي تنتمي إلى الأدوات المنهجية الحديثة المستعملة في الإستشراف[2]، أكثر التقنيات استعمالا وانتشارا على مستوى الدراسات الأكاديمية، ومختلف الأبحاث الهادفة إلى استشراف المستقبل، واحتمالاته الممكنة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص. 39.

[2] فيروز مزياني، " الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، السيناريو أداة الوحدة المنهجية "، (**مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد 9، جوان 2016)، ص. 472.

ويرجع لفظ سيناريو في أصله إلى إيطاليا، وهو مصطلح سنيمائي، والسيناريو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتّم أو مرغوب فيه، مع توضيح الملامح أو المسارات التي تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مُفْترَض[1].

يرتبط ظهور مصطلح السيناريو إلى الفيزيائي " هارمان خان" وزملاؤه في شركة راند الكبرى، الذين عملوا لصالح الجيش الأمريكي في الخمسينات من القرن العشرين، فقد كانوا يكتبون روايات خيالية حول أفضع الأسلحة التي يمكن صناعتها، استعدادا لكل أنواع الطوارئ، لهذا اهتموا بمعرفة أشياء حول: كيف يمكن إخلاء مدينة نيويورك بعد إنذار قصير؟ ماهي الظروف التي يمكن من خلالها كسب حرب نووية؟ وهكذا صاغت شركة راند الكبرى سلسلة من الأحداث التي يمكن أن تؤدي إلى حرب نووية، كما صاغت كذلك احتمالات عمّا يمكن أن يحدث خلال هذه الحرب [2].

فالسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية، تُمكِّن من تتَبُّع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية، انطلاقا من وضعها وحالتها الراهنة، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر. ومن ثم يمكن القول أنّ السيناريو عبارة عن " لعبة فرضيات " تُمَكِّن من فهم التحولات البنيوية التي قد يتخذها تطور نسق معين[3].

وبالتالي، فالسيناريو يرتبط بفكرة الاحتمالات التي توضع لأجل تطور مسار الظاهرة، ومحاولة التنبؤ بمستقبلها عن طريق توقعات علمية أم حدْسِيّة.

كما يمكن القول أنّ السيناريو هو تتابع مُفترض لأحداث مستقبلية، أو أنّه صورة مستقبلية مُنسّقة داخليا لمستقبل مُمكن، وذلك انطلاقا من الوضع الراهن أو من الوضع ابتدائي مفترض[4].

ويعتبر السيناريو أيضا أداة الوحدة المنهجية في الدراسات المستقبلية، ويتم استخدامه من قبل جميع علماء المستقبل. وبالتالي فهو إلى حد بعيد من الأدوات المنهجية المستقبلية المشتركة على نطاق واسع[5].

[1] عماد حسين حافظ، **التفكير المستقبلي (المفهوم، المهارات – الاستراتيجيات)**، ط 1، لبنان: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2015، ص. 103.
[2] فيروز مزياني، مرجع سبق ذكره، ص.475.
[3] وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، مرجع سبق ذكره، ص. 44.
[4] Harman, louis, **pratical guide to scenario writing**, new york, N.E, 1951, P. 29.
[5] Bell wendel , **foundations of futures studies, history, purposes, and knowledge**, new jersey: International and Pam- American, 2009, p.5

3/ خطوات إعداد السيناريو:

تتم عملية إعداد السيناريو وفقا للخطوات العملية الثلاثة التالية:

المرحلة الأولى:

ينصبُّ الإهتمام في المرحلة الأولى على جمع المعلومات والحقائق والبيانات المرتبطة بالظاهرة موضوع الدراسة، وَتُستَقَى هذه المعلومات من الوضع الحاضر للظاهرة.

المرحلة الثانية:

أمّا في المرحلة الثانية فيتمُّ تحديد مختلف مسارات تطور الظاهرة، وذلك بناء على المعطيات والحقائق التي تم رصدها في المرحلة الأولى. وفي هذه المرحلة، تُحدّد المتغيرات المختلفة المؤثرة في تطور الظاهرة، وترتب وفقا لأهميّتها إلى متغيرات رئيسيّة وأخرى ثانوية، مع الأخذ بعين الإعتبار احتمال ظهور متغيرات استثنائية أو فجائية، والتي قد يتوقف عليها مسار تطور الظاهرة. ولذلك، ففي هذه المرحلة يتم الفصل في اتجاه مسار تطور الظاهرة في المستقبل (اتجاه خطّي، اتجاه اصطلاحي، اتجاه تحوُّلي أو راديكالي).

المرحلة الثالثة:

ترتبط هذه المرحلة برصد واستكشاف مختلف النتائج والآثار التي قد تترتب عن تحقيق إحدى اتجاهات تطور الظاهرة في المستقبل[1] .

4/ أنواع السيناريو:

هناك عدَّة تصنيفات لأنواع السيناريوهات، فهناك من يُصنِّف السيناريو إلى خمسة أنواع هي:

1- **سيناريو خال من المفاجآت:** أي استمرار الأشياء كما هي عليه الآن، ولن تكون أفضل أو أسوء.
2- **سيناريو تفاؤلي:** الأشياء تتحسّن كثيرا عما كانت عليه في الماضي.
3- **سيناريو تشاؤمي:** شيء ما سيُصبح أسوأ ممّا عليه في الماضي.
4- **سيناريو الكارثة:** الأشياء ستكون بشكل مرعب، وسيكون وضعنا أسوأ بكثير ممَّا عانيناه في الماضي.
5- **سيناريو الانقلاب:** شيء ما مدهش ورائع بشكل خاص. سيحصل شيء لم نكن نجرؤ أن نحلم به[2].

ولكن التصنيف الأكثر توظيفا هو كما يلي:

---

[1] حسين بو قارة، مرجع سبق ذكره، ص 194.
[2] رحيم الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص. 129.

- **السيناريو الخطي (الاتجاهي):** وهو السيناريو الذي يفترض استمرار سيطرة الوضع الحالي على تطوّر الظاهرة في المستقبل، مما يستلزم استمرار نوعية المتغيرات التي تتحكّم في الوضع الرّاهن للظاهرة، وهنا يتعلّق الأمر بعملية إسقاط خطي (projection linéaire)لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل.

- **السيناريو الاصطلاحي:** على خلاف السيناريو الأول (الاتجاهي) الذي ينطلق من فرضية بقاء الأوضاع على حالها، فإنّ هذا السيناريو يركّز على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تُحْدِث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكِّمة في تطوّر الظاهرة، وكل ذلك يُّؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة، مما يسمح من بلوغ أهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

- **السيناريو الراديكالي (التحولي):** يتمّ الإعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحوّلات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة الدولية، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة (Rupture)مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الإعتبار المتغيّرات قليلة الاحتمال، لكنَّها عندما تحدث فإنَّها تغيِّر المسار العام للظاهرة تغيِّيرا جذريًّا[1].

ومن خلال ذلك يمكن اعتبار السيناريو كوصف محتمل للمستقبل، أكثر من كونه توقُّعات محتملة لمستقبل فعلي، كما أنّه سلسلة من الافتراضات لأحداث مقبلة.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للدور الإقليمي الايراني في الشرق الأوسط

سيتمّ في هذا المطلب، محاولة استشراف دور إيران الإقليمي في النظام الشرق أوسطي، وَذلك بالاعتماد على تقنية السيناريو، التي يعتبرها الكثير من الباحثين وَالمفكِّرين في مجال الدراسات المستقبلية أحسن التقنيات في هذا المجال، إضافة إلى تقنية "دولاب المستقبل"، وَتقنيات أخرى تُسهِّل وتُبسِّط على الباحث فهم هذه التقنية لمحاولة الولوج إلى المستقبل وَوضع خطط ناجحة لعملية الاستشراف. وَعليه سيتمّ تحديد ثلاث مسارات مستقبلية لدور إيران الإقليمي من خلال السيناريو الخطي أو الإتجاهي، وَالذي يركِّز على بقاء الظاهرة المدروسة على حالها في المستقبل، وَالسيناريو

[1] نفس المرجع السابق، ص. 195.

التفاؤلي الذي يُركِّز على المؤشرات الإيجابية لتطوُّر الظاهرة المدروسة للأحسن، وَالسيناريو التشاؤمي الذي يُركِّز على مؤشرات تراجع الظاهرة مجال الدّراسة.

الفرع الأول: السيناريو الخطي: بقاء الدور الإيراني على حاله في الشرق الأوسط

يستنِد هذا السيناريو على مؤشرات معينة، نذكر منها:

- بقاء توازن القوى فيما بين الدول الإقليمية (إيران، تركيا، إسرائيل وَالسعودية) في الشرق الأوسط على حاله، بحيث يعتبر أنه من المستبعد أن تتفوّق أي دولة من تلك الدول على الأخرى، ولَن تصِل أي منها لمكانة القوة الإقليمية المُهيمِنة في المنطقة. خاصةً وَأنّه من خلال تبلوُر خريطة الأقطاب الجاري اليوم، فإنّ كُلاً من إيران وَتركيا وَالسعودية وَإسرائيل لها حظوظ على مقاعد القطبية الإقليمية الراهنة؛ وَذلك في إطار ما تُعانيه الدول العربية من تحولات، ففي خِضمِّ ذلك، تبقى السيادة الإقليمية هي الجوهر الاستراتيجي وَالغطاء المعنوي لكل قطبية في الإقليم الشرق أوسطي.
- عدم حدوثَ تطورات خطيرة أو كارثية فيما يخصُّ معظم القضايا الشرق أوسطية (المرتبِطة بالدراسة)، ولَن تصِل هذه القضايا الخلافية وَالنزاعية فيما بين دول الشرق الأوسط إلى تسويات نهائية على الأقل على مدى ثلاث إلى أربع سنوات مقبلة (القضية اليمنية لن يُسيطِر الحوثيون على السلطة في اليمن، ولَن تُحلَّ الأزمة السورية وَلا القضية الفلسطينية)، ولَن تحدُث تطوُّرات واضحة على مستواها.
- كما ستبقى الأزمة القطَرية الخليجية قائمةً (وَذلك لاعتبارات المصلحة الأمريكية، التي تَودُّ التعامل مع الدول الخليجية متفرِّقةً)، ولَكن ستكون إيران الرابح الأكبر من خلالها، وَذلك باعتبار التقارب المتين بين إيران وقطر الذي أسْفرَتْ عنه هذه الأزمة.
- أصبحت السيطرة الإيرانية على العراق واضِحةً وَلا يخْتلِف حولها اثنان، خاصة مع توالي الحكومات الشيعية الموالية لإيران في العراق. إذ أنّ دوائر القرار في العراق، توجهها إيران عن بعد، وَقد بدأ هذا التغلغل الإيراني في العراق مع بداية الاحتلال الأمريكي له سنة 2003، وَازداد أكثر بعد الانسحاب الأمريكي (الجزئي) منه (العراق) في عام 2011. وَإيران لن تتنازل على أي جزء ممّا حقّقته استراتيجيتها في العراق.
- بقاء السلطة السياسية في إيران على حالها، حكومة الرئيس روحاني لن تُغادِر السلطة إلّا بعد

اكتمال العهدة حتى عام 2020، خاصة وَأنّ روحاني ليس لديه مشاكل شخصية مع المرشد الأعلى "خامنئي" على عكس سلَفه "أحمدي نجاد"، خاصة إذا ما أوفى روحاني بوعوده التي جاءت في خِضمٍّ حملته الانتخابية.

- عدم التصعيد الدولي (الأمريكي الأوروبي خاصة)، فيما يتعلّق بالاتفاق النووي الإيراني، وَالذي يُمثّلِ لِجُلِّ الإيرانيين الكثير.

وَأمّا العوامل الدّاعِمة لهذا السيناريو، فهي:

- عدم رغبة الأطراف الإقليمية بتغيير طبيعة التوازنات القائمة حاليا.
- يكتنِف الغموض وَالضبابية الاستراتيجية الإيرانية، لا سيّما في ظل التحديات الداخلية وَالخارجية.
- عدم وجود نية لدى القوى الكبرى بالإخلال أو تغيّر شكل التوازن الحالي، وَبالخصوص الولايات المتحدة التي لازالت تتحكّم – إلى حدٍّ ما– بالتوازنات الإقليمية [1].

الفرع الثاني: السيناريو التفاؤلي: تزايد الدور الإيراني في الشرق الأوسط

يمكن لإيران أن تحقِّق هدفها الاستراتيجي وهو الوصول للقوة الاقليمية الأولى، وَتزعُّم النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وذلك من خلال المؤشرات وَالمعطيات التالية:

<u>داخليا</u>: تتمتَّع إيران بموقع استراتيجي محوري، وَتمتلك موارد طبيعية متنوعة (زنك، فوسفاط، نفط، غاز، يورانيوم ...) تضعها أمام فرص عدة لتوظيف مقوماتها قصد بلوغ هدف التوسع ولعب أدوار قيادية في المنطقة. كل هذه المعطيات الإيجابية يضاف لها عدد السكان، والذي يعتبر من مقومات قوة الدولة، فنجد بأن إيران تتمتَّع بموارد بشرية هامة، حيث يقدَّر عدد سكانها بـــ 90 مليون نسمة، وَهي تعتبر قوة دافعة لها، خاصة وَأنّه في الشرق الأوسط لا توازيها من ناحية التعداد السكاني سوى تركيا وَمصر، ممّا يؤهِّلها لتحقيق هدفها، خاصة وَأنّ تركيا ليس لعودة اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسط الزمن الطويل. كما أن مصر بعد الثورة الشعبية على نظام حسني مبارك في عام 2010، لم تعُدْ مهتمة بقضايا الشرق الأوسط كما كانت في السابق، بل اتجهت إلى ترتيب البيت الداخلي لها، وَجعلت التوجه نحو الداخل أولوية على التوجه الخارجي. وهذا ما سيزيد من حظوظ إيران للوصول للزعامة الإقليمية في الشرق الأوسط.

[1] عباس هاشم أبو فراس، مرجع سبق ذكره، ص.162.

كما أنّ تزايد الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط، يتّضِح من خلال المؤشِّرات التالية:

- تحتلُّ إيران المرتبة الثانية في كل من اجمالي الناتج المحلي في المنطقة، وَفي حجم احتياطات الغاز على المستوى العالمي.
- تحتلُّ المرتبة الثالثة في حجم احتياطي النفط العالمي.
- تحتلُّ المرتبة الرابعة في كل من حجم الانفاق الدفاعي في المنطقة، وَفي انتاج النفط عالميا.
- تحتلُّ المرتبة الخامسة في حجم تصدير النفط عالميا.
- تحتلُّ المرتبة السادسة عالميا في انتاج الغاز [1].
- مخزونها من النفط وَالغاز، وَيكاد يكون مخزونها من الغاز الذي يزيد عن ستة وَعشرين ترليون مترا مكعبا، هو الأكبر في العالم الذي بإمكانه أن ينافس المخزون الروسي الجبار، وَالذي يبلغ أربعة وَأربعين ترليون مترا مكعبا.
- قوتها العسكرية وَما تمتلكه من تقدم في التسليح على أعلى المستويات وفي كل الصفوف، وهي تكاد تطرق باب السلاح النووي، وَيأتي ترتيبها الثاني وَالعشرين من بين جيوش العالم[2].

كما أنّه ومن ناحية ثانية، لابدّ من إيلاء التطور العلمي الإيراني أهمية خاصة؛ قد يُؤسِّس في المراحل القادمة لقاعدة تساهم في النهوض بشكل متسارع، اذ تدلّ البيانات المختلفة، على أنّ إيران من بين الدول التي تحتلُّ المراتب الأولى عالميا في معدّل النمو في الإنتاج العلمي المنشور، وَانتاجها يتضاعف كل ثلاث سنوات، كما أنّ معدل النمو في الإنتاج العلمي يصل إلى 11 ضعف المعدل العالمي، كما تحتلُّ مرتبة متقدمة في الفروع العلمية على النحو الذي يوضِّحه الجدول التالي[3]:

---

[1] وليد عبد الحي، **ايران مستقبل المكانة الاقليمية عام 2020**، مرجع سبق ذكره، ص. 413.
[2] علي زياد العلي، مرجع سبق ذكره، ص. 185.
[3] ياسر عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص. 28

الجدول رقم (09) الترتيب الإيراني على المستوى الدولي في بعض المجالات العلمية

الفرع	المرتبة الدولية
الرياضيات	19
الحاسوب	17
التكنولوجيا النووية	15
الفيزياء	28
تكنولوجيا الفضاء	16
الطب	17
الكيمياء	13
النانو تكنولوجي	15

المصدر: ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الايرانية**، مرجع سبق ذكره، ص. 28.

إقليميا: أمّا على المستوى الإقليمي، وَفيما يتعلّق بإيران وَتركيا؛ فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين (تركيا وَإيران) خلال ستة أعوام التي تولّى فيها حزب العدالة وَالتنمية إدارة الحكم في البلاد بين عامي 2002–200، حوالي 8.5 أضعاف، ليرتفع من 1,2 مليار دولار الى 10,2 مليار دولار، إلّا أنّه انخفض بين عامي 2008–2015 ليبلغ 9.7 مليار دولار. غير أنّ هذا الانخفاض لم يكن كبيرا بالقدر الذي يؤثِّر على طبيعة التفاعلات الاقتصادية وَالتجارية بين البلدين.

وَيلُاحظ أنّ اتفاقية التجارة التفضيلية الموقَّعة بين البلدين خلال زيارة رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى إيران بتاريخ 28–29 يناير /كانون الثاني عام 2014، – وَالتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 1 كانون الثاني من عام 2015 بعد اكتمال الاجراءات اللازمة للموافقة عليها–، لم تُحقِّق التحسينات المرجوة بين التجارة التركية الإيرانية عام 2015 .

وَبِحسَب الاتفاقية المذكورة الموقَّعة بعد عملية مباحثات طويلة استغرقت 10 سنوات؛ كان من المُقرَّر أنّ تُجْرِيَ تركيا تخفيضات في الرسومات الجمركية لبعض المنتجات الزراعية المصدَّرة إلى إيران، وَتُجرِي الأخيرة تخفيضات في الرسوم الجمركية في بعض المنتجات الصناعية المصدَّرَة إلى تركيا. في هذا الاطار أزالت تركيا في المرحلة الأولى الضرائب الجمركية عن 140 منتجا مختلفا بشكل كامل، أو خفَّضتْها بنسبة كبيرة، وكذلك فعلت إيران في

15 منتجا مختلفا [1].

أمّا فيما يخصُّ إيران وَدول الخليج العربية، فيُحدِّد المفكّر "عبد العزيز بن عثمان بن صقر" خمسة سيناريوهات للمستقبل الإستراتيجي للخليج العربي حتى سنة 2025، من بينها سيناريو هيمنة إيران النووية على الخليج وَعلى الشرق الأوسط، وَمن أبرز تداعيات هذا السيناريو حسْب المفكِّر نفسه: تحوُّل إيران إلى قوة مهيمنة على دول المنطقة وَسيطرتها على العراق، وَتمسُّكها باستمرار احتلال الجزر الإماراتية، وَتدخلُّها في الشؤون الداخلية لدول المنطقة من خلال تحريكها للجماعات الشيعية في هذه الدول، وَهو أمر يمكن أن يدفع بدول مجلس التعاون الخليجي وَتحديدا السعودية، إلى السعي بدورها إلى امتلاك سلاح نووي في مواجهتها (أي إيران). وَتبرز في هذا الاتجاه بعض السيناريوهات الأمنية الجديدة، على شاكلة توقيع اتفاقية أمنية حمائية مع الدول العظمى، خصوصا الولايات المتحدة الأمريكية (على غرار الاتفاقية الأمريكية اليابانية) بشكلٍ يحميها من أي ضربات عسكرية مختلفة [2].

وَفي حالة ما إذا استطاعت إيران استثمار الأزمة الدبلوماسية القطرية الخليجية لعام 2017 وَالتي من خلالها قطعت كل من السعودية وَمصر وَالإمارات العربية المتحدة علاقاتها مع قطر، وَبالمقابل زاد التعامل وَالتعاون القطري مع إيران خاصة في جانب الاستثمارات الاقتصادية، وَالملاحظ أنّ العلاقات الإيرانية القطَرية كانت على مرِّ السنوات تُصنَّفُ في خانة العلاقات الجيدة. إذ أنّ قطر انتهجت استراتيجية، ساهمت في تعزيز علاقاتها الاقتصادية وَالتجارية وَالسياسية مع إيران، وَذلك من خلال الإعلان عن عدّة مشاريع استثمارية مُشْترَكة بين الطرفين، مثل أبرزها إنشاء منطقة مُشْترَكة للتجارة الحرة داخل إيران، وَسعتْ قطر من ذلك إلى محاولة نقل علاقاتها مع إيران إلى مستوى التحالف الاستراتيجي .

حتّى أنّ التعاون الإيراني القطري وصل للجانب الثقافي، فقد تعمّقت العلاقات بين البلدين لدرجة قيام قطر بتمويل بعض الأفلام الإيرانية بشكل مباشر؛ إذ قامت أكبر شركات الانتاج السينمائي القطرية، على غرار "مؤسسة الدوحة للأفلام" التي تمْلِكها "المياسة بنت حمد بن خليفة آل ثاني" شقيقة أمير قطر، عدة أعمال ومشاريع إيرانية في ذات المجال.

---

[1] كمال إينات، " العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران"، (**مجلة رؤية تركية**، العدد 18، 2016) ص،ص. 158، 159.

[2] بوحنية قوي، **هندسة الامر الخليجي في ضوء النزاعات الاقليمية والدولية**، المركز الدبلوماسي، 18 ماي 2015، تاريخ الدخول للموقع: 2017/09/15، في:

https:// www.desdr.qa

كذلك، وَعلى المستوى الإقليمي، سمح تنامي الأدوار الإقليمية لكلٍّ من تركيا وَإيران في الأعوام الأخيرة، وَشبكة علاقاتها الواسعة، بالدعوة إلى ما سمّاه بعض الباحثين الغربيين (مثلَّث القوة المُقْبِل) لإرساء دعائم السلام والاستقرار. ففي مقالة تُخَالِف التوجُّهات الحالية للسياسة الخارجية الأمريكية، يرى الكاتب "ستيفن كينزر" أنّ على تركيا وَإيران أن تكونا حليفتيْ الولايات المتحدة.... لأنّ التحالفات الحالية للولايات المتحدة، خصوصاً مع المملكة العربية السعودية وَإسرائيل، وَإن كانت قد خدمت واشنطن في الحرب الباردة، فإنّها لم تستطِعْ أن تُرْسِيَ دعائم السلام وَالإستقرار في الشرق الأوسط.... لذا يجب أن نعمل لتكون تركيا وَإيران حليفتي الولايات المتحدة في المستقبل ...." [1].

وَتجدُر الإشارة هنا، إلى أنّ هناك اعترافاً صريحاً من قِبل المفكِّر الأمريكي "كينزر" بأنّ كلاً من إيران وَتركيا هما قوتان إقليميتان في الشرق الأوسط، وأن بهما يتحّقق الاستقرار الأمني في المنطقة. وَهذا ما لا يُرضِي إيران مطلقاً، بحيث أنّها تتعامل مع تركيا كشريك اقتصادي وَتجاري يخدُم المصالح الإيرانية لا غير، وَبذلك لا يمكن لإيران أن تسمح لأي قوة إقليمية أخرى بأن تُشارِكها هدف الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط، وَستسعى بكل الطُرُق وَالوسائل لأن تبقى هي القوة الإقليمية الوحيدة المُهيمِنة في المنطقة.

كما أنّ إسرائيل لولا تخوُّفها من النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، وَالذي بدأ يزداد انتشاراً وَخطورةً على مصالحها خاصة في سوريا، لما سارعت بضرب ميليشيات الجيش الإيراني في سوريا.

دولياً: أمّا على المستوى الدولي، فنجد أنّ روسيا لا ترى في إيران مجرَّد شريك تجاري أو نفطي مُهِم، أو مجرد مُسْتورِد للسلاح الروسي بأنواعه المختلفة، بل ترى روسيا في إيران قبل ذلك كلِّه دولة ذات عمق استراتيجي لا يمكن تجاهل نفوذها وَتأثيرها، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو في آسيا الوسطى[2].

الفرع الثالث: السيناريو التشاؤمي: تراجع الدور الإيراني في الشرق الأوسط

على الرغم من المقوِّمات التي تتمتَّع بها إيران كقطب شرق أوسطي، وَالتي في الإمكان أن

---

[1] Stephen , kinzer , **the next power triangle ,American prospect** , vol. 21, no.06, July- August ,2010 , p. 19.

[2] طلال عتريسي، " الاستدارة الأمريكية: موقع ايران ودورها إقليميا في استراتيجيات القوى الكبرى "، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 199، 2015)، ص 31.

تُؤَهِّلها للريادة الإقليمية في المنطقة؛ إلّا أنّ هناك مؤشرات سلبية تُظْهِر امكانية تراجع الدور الإقليمي لها، وَمن بين هذه المؤشرات نجد:

محلياً:

–الترهُّل الاقتصادي الذي تعاني منه إيران نتيجة ترِكات الحرب العراقية الايرانية، إضافة إلى الترِكة الثقيلة للعقوبات الغربية على الاقتصاد الإيراني، وَالذي أثّر على مسارات الاستراتيجية الإيرانية الخارجية وَالداخلية. وقد فُرِضت العقوبات الاقتصادية على إيران في عهد الرئيس الأمريكي "ريغان" عام 1987 من خلال استصدار الكونغرس لقرار يمنع الاستيراد من إيران، لِتَتْبَعهُ سلسلة من العقوبات خاصّةً في عهد "كلينتون" الذي أصدر عقوبات جديدة عام 1995 بحجة تهديد إيران للأمن القومي الأمريكي؛ ممّا منع الشركات الأمريكية من الاستثمار المباشر في إيران من خلال توقيع عقود لتجديد الصناعة النفطية في إيران. لتأتي عقوبات "إليزا" عام 1996 وتفرض على كافة الشركات الأمريكية وَغير الأمريكية عقوبات إذا ما استثمرت في إيران بأكثر من قيمة 40 مليون دولار، حيث ألزمت الولايات المتحدة "شركة كونوكو" الأمريكية للانسحاب من المشروع الاستثماري في حقول النفط والغاز بقيمة 550 مليون دولار[1].

–في مقابل ذلك، لعلّ أهم نقاط الضعف التي تواجهها الدولة الإيرانية هي تعدُّد مكوناتها القومية الكامنة في ظلّ سلطة مركزية قوية، وَالتي قد تُطِلُّ منها بعض المخاطر حيال أي ضعف لهذه السلطة. وَمن أبرز مكوناتها القومية الآذرية وَالكردية وَالعربية، وَ"البشتون"، إلى جانب الفارسية أكبر القوميات، اضافة إلى قوميات أخرى أصغر حجما [2]. كما أنّ مشكلة الأكراد تبقى من أكبر المشاكل وَالعوائق التي تحُدُّ من الدور الإقليمي الإيراني حاضرا وَمستقبلا، لأنّ إيران تبقى متخوِّفةً دائما من مطالبة الأكراد الإيرانيين بالاستقلال عنها، وَمحاولة الوصول مع أكراد باقي الدول (تركيا، العراق، أرمينيا) لإقامة الدولة الكردية الموسّعة.

– كما أنّه تجتمع عدة عوائق أمام الاقتصاد الإيرانيّ تُصَعِّب من أوضاعه، وتنذر بتراجع الرضا الشعبي، وتتمثَّل في ارتفاع عجز الموازنة والديون الحكومية، وتَزايُد اعتماد النُّمُوّ الاقتصاديّ على الإنتاج النِّفْطي دائم التقلُّب في الأسعار، دون زيادة الإنتاج والاستثمار في القطاعات الراكدة كثيفة العمالة، استمرار البطالة المرتفعة مع توقُّعاتٍ بمزيد من الارتفاعات في الأسعار خلال القادمة

---

[2] Paul Rubin, "Iran's energy vulnérability", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.10, No.4 (December 2006), p.111.

[2] علي زياد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 186.

واستمرار تذبذب أسعار الصرف.

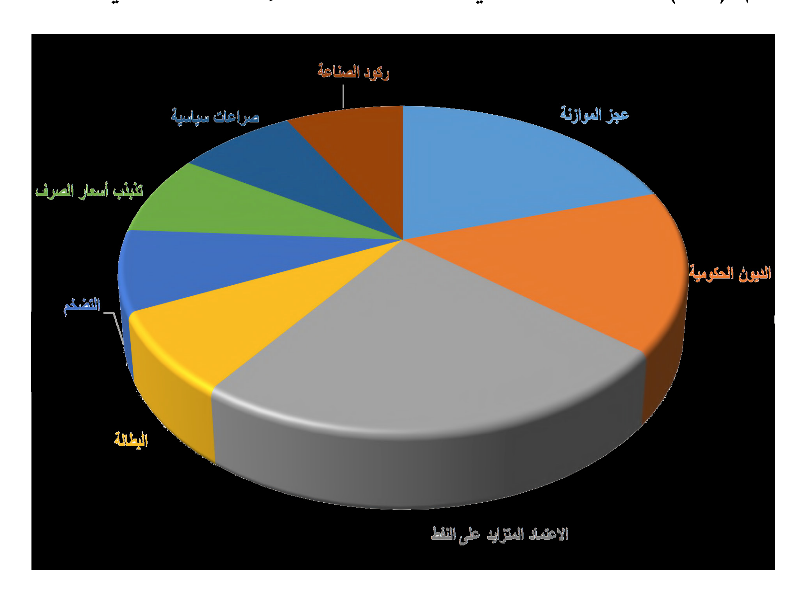
وتفصيلا لِما سبق الإشارة إليه، وتدقيقًا له بالأرقام، من المتوقَّع أن تُواجِه الحكومة عجزًا في الموازنة الحكومية يتراوح بين20 بالمئة و 30بالمئة، إلى جانب أنّ 25 بالمئة من عوائد الميزانية لم تتحقَّق وَفْقًا لعضو التخطيط والموازنة بالبرلمان الإيرانيّ "محمد حسيني"، بالإضافة إلى أنّ تراكم الديون الحكومية وتأخير سدادها يعمِّق المشكلات المالية لمستحقِّيها، بخاصَّة شركات القطاع الخاصّ والبنوك، ويزيد فرص إفلاسها وتوقُّفها عن العمل، إذ بلغت الديون الحكومية بنهاية يناير 2017 نحو 700 ألف مليار تومان (200 مليار دولار)، وهو رقم تقديري قد يختلف الفعليّ عنه وَفْقًا لوزارة الشؤون الاقتصاديَّة الإيرانيَّة [1].

وهذا ما حدث فعلا، إذ ومع نهاية عام 2017 وتحديداً في شهر ديسمبر، بدأت احتجاجات المواطنين الإيرانيين في مختلف المدن الإيرانية؛ وهذا تنديداً بالأوضاع الإقتصادية المتردِّية التي آلت إليها أحوال معظم الأُسر الإيرانية، وذلك بسبب العقوبات الإقتصادية التي كانت مفروضةَ على إيران، وكذا السياسات الاقتصادية التي كانت متَّبعةَ من طرف الحكومات الإيرانية المتعاقبة. لتستمرَّ المظاهرات والاحتجاجات لغاية جانفي 2018، ولم تنتهِ إلّا حينما تدخّلت القوات المسلّحة الإيرانية وقوات الحرس الثوري، ومقتل العديد من المحتجِّين واعتقال عددٍ كبيرْ منهم (فصّلنا فيها في جزئية تحديات الدور الإيراني).

لذلك، فإنّ على عاتق الحكومة الإيرانية أعباء اقتصادية ثقيلة، لابدّ لها من التعامل الفوري والمحنَّك معها، وإلّا ستفلِتُ الأمور من بين أيديها. وهذا شكل توضيحي يبيِّن مختلف الهزات الاقتصادية التي تعاني منها إيران.

[1] نفس المرجع السابق، ص،ص. 38،37.

الشكل رقم (03): شكل توضيحي يبيّن المشاكل الإقتصادية التي تعانيها إيران



<u>المصدر</u>: تقرير الحالة الإيرانية جانفي+ فيفري 2017، مرجع سبق ذكره، ص. 38.

كما تعتمد إيران على اقتصاد المنتج الواحد (النفط والغاز) في الدخل القوميّ، رغم تنوّع أنشطتها الاقتصاديّة، نظرًا إلى بيئتها الجبليّة، وقلّة المياه الصالحة للشرب والريّ، لأنّ معظم بحيراتها مالحة، مع عدم توافر الأرض الخصبة، فالجزء الأكبر من أراضيها صحراويّ، ممّا يؤثر سلبًا على أمنها واستقرارها نتيجة الاحتجاجات على الظروف المعيشيّة الصعبة في تلك المناطق ويرهق ميزانيتها، بخاصّة مع التوسّع وزيادة رقعة الامتداد الشيعيّ في دول الجوار [1].

إنّ أي مراقب يطَّلِع على الميزانية المقدَّمَة من قِبل الرئيس "حسن روحاني" لمجلس الشورى؛ يستطيع أن يتوقّع أنّ أحد أكبر التحديات التي تواجه إيران في العام 2018 سوف يكون الضغوط الإقتصادية على عامّة الشعب وقدرة تحمُّله لهذه الضغوط، أو حسبما تفضّلُ الحكومة الإيرانية الإشارة إليه بالإصلاحات الاقتصادية [2]. وَهذه كلّها دلالات وَمؤشرات سلبية تُسْهِم في تراجع الدور الإقليمي الإيراني.

<u>إقليميا:</u> أمّا إقليميا فيبقى الخطر دائما قائما من قبل أطراف إقليمية قوية تتنافس مع إيران على المكانة الإقليمية المركزية في الشرق الاوسط، وَالتي من بينها السعودية وَتركيا، وَهذا بشهادة مفكّرين سياسيين غربيين.

---

[1] عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، مرجع سبق ذكره، ص.10.
[2] عماد آبشناس، مرجع سبق ذكره، ص.2.

ثمّ إنّ الرئيس الأمريكي السابق "نيكسون" يعتبر أنّ تركيا لاعب دبلوماسي رئيسي في منطقة الشرق الأوسط وَالخليج، وَهي صاحبة أكبر اقتصاد ضمن دول المنطقة، وَيُمْكِنها أن تلعب دورا محوريا كجسر بين العالمين الإسلامي وَالأوروبي. وَهي قادرة على صدِّ التغلغل الإيراني في الشرق الأوسط، وَالتأثير بشكل ايجابي مع كل من أوزباكستان وَتركمانستان وَقرغيزيا وَكازاخستان، لكي لا تقع ضحية النفوذ الايراني[1].

وَبذلك، تكون احتمالات تزايد الدور التركي مقابل انحسار الدور الإيراني في الشرق الأوسط كبيرة جدا، خاصة وَأنّ كثيرا من المفكِّرين يقرُّون بذلك، من بينهم "جهاد الزين" الصحفي بجريدة النّهار، بحيث نجِده قد تطرَّق إلى احتمالية تزايد دور تركيا في التَّوسُّط لمعالجة الانقسام السُّني– الشيعي العميق، وَذلك باستخدامها للوسائل الدبلوماسية مع سوريا وَإيران، وَتوقَّعَ أن تستمرَّ تركيا في الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وَمن زيادة عائدات في السِّياحة في السنوات المقبلة، على الرغم من المجال الأضيق الذي سيُتِيحهُ صعود مصر أمام تركيا للتحرُّك في الشرق الأوسط. كما أضاف "محمد شطح" أنّه على تركيا ألّا تنسى أنّ نجاحها كقوة إقليمية طموحة، يتوقَّف على ماهي مُسْتعِدّة لأن تفعله على مستوى القضية الفلسطينية.

كما نجد أيضا الدكتور "بهجت قرني" الأستاذ بالجامعة الأمريكية في القاهرة، يدعِّم هذا الرأي قائلا: "إنّه يجب النظر إلى تركيا على أنّها دولة شرق أوسطية غير عربية ناجحة، وَأضاف أنّه بحلول عام 2050، سيكون لتركيا جيش من الطِّراز الأول، وَنفوذ أكبر من نفوذ ألمانيا، وَأنّها ستحلُّ الدولة التاسعة من بين الدول الأقوى في العالم[2]. وَهذا فعلا ما يجعل الدور الإيراني يتراجع للخلف.

كما أنّ الخلافات التي حدثت وَتحدُث بين إيران وَ تركيا تؤدّي إلى أزمة ثقة في العلاقات بين البلدين، بحيث برزت بينهما أزمات كثيرة جعلت التّعاقد بينهما في مختلف المجالات دون المستوى المطلوب، كون الدولتين تمتلكان قدرات قيادية في الشرق الأوسط تؤهِّلهُما لدور المهيمن الإقليمي فيه. كما تُقلِّل فرص التعامل وَالتعاون الاقتصادي بينهما، ممّا يساهم في دحر الدور الإيراني في الشرق الأوسط.

وَيمكن ذكْر بعض المشكلات الأساسية التي حدثت بين الدولتين في الآونة الأخيرة، مثل سياسات طهران في تصدير الأنظمة في ثمانينات القرن الماضي عقب قيام الثورة الإسلامية فيها

[1] وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الاقليمية عام 2020**، مرجع سبق ذكره، ص. 316.
[2] جهاد عودة، **مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن**، الكتاب الثالث، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016، ص. 817.

سنة 1979، وَاتهامات تركيا لإيران حتى التسعينات بدعم منظمة "بي كاكا" الارهابية.

وَبالوقوف خلف بعض عمليّات الاغتيال التي حصلت في تركيا خلال اعوام التسعينات، وَأيضا اتِّهام تركيا لإيران باتِّباع نهج السياسة التوسعية في كل من سوريا وَالعراق وَاليمن، وفي المقابل اتِّهام إيران تركيا بالتدخُّل في الشؤون الداخلية لسوريا وَالعراق، وَانتقادها لإنشاء منظومة رادار الردع الصاروخي التابعة لحلف شمال الاطلسي" الناتو "في منطقة" كوراجيك" بولاية "مالطيا" التركية[1].

كما أنّ تقارباً تركياً روسيًا لاح في أفق 2017، أربك الدور وَالاستراتيجية الإيرانية في الإقليم الشرق أوسطي، وَقد نتج عن هذا التّقارب الثنائي التركي الروسي 5 لقاءات على مستوى الرؤساء، وَكذا التوقيع على اتفاقية لتوريد منظومة "إس 400" الصاروخية الروسية لتركيا، وَتأسيس صندوق استثماري مشترك، وَاتفاقية مع تركيا بشأن خط أنابيب الغاز "التيار التركي" وَكذلك تمّ مباشرةً بدأ أعمال بناء محطّة الطاقة النووية في منطقة "أكودو" بولاية "مرسين" الواقعة على البحر الأبيض المتوسط[2] .

كما أنّ إسرائيل كدولة غير مرغوب فيها في النظام الشرق أوسطي، تسعى وَتساهم هي الأخرى بمختلف سياساتها في تراجع الدور الإيراني في المنطقة.

إذ أنّ إسرائيل قد تتعقَّب الدور الإيراني في سوريا، وَتحاول القضاء عليه نهائيا. فقد تبنّت قبل عدوانها الأخير على سوريا عام 2018 ثلاث هجمات جوية ضد أهداف عسكرية إيرانية في سوريا، إذ وَفي سبتمبر 2017، قصفت طائراتها مصنعاً إيرانيا–سوريا لإنتاج الصواريخ المتطورة بعيدة المدى، بالقرب من مدينة "مصياف" في محافظة حماة؛ وَفي ديسمبر 2017 قصفت أيضا قاعدة عسكرية إيرانية تحْوي صواريخ متطورة بالقرب من "الكسوة" في الغوطة الغربية بريف دمشق. وَفي فيفري 2017 استهدف القصف أهدافاً عسكريةً في مطار "تيفور" العسكري، ردًا على قيام إيران بإطلاق طائرة استطلاع من دون طيار حلَّقت في شمال فلسطين المحتلة[3].

---

[1] كمال إينات، مرجع سبق ذكره، ص. 140.

[2] محمد بن سعيد الفطيسي، **مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الايراني والهيمنة التركية**، تاريخ الدخول للموقع في 23 أفريل 2018، في: http:// www.alwten.com/details/238374

[3] تقرير عن وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **التصعيد الاسرائيلي –الايراني في سوريا واحتمالات المواجهة**، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018،ص. 1 . تاريخ دخول الموقع: 2018/04/18، في:

http:// www.dahainstitue.org

وَهذا ما يُبْرِز الحرب الباردة الدائرة في الساحة السورية بين كل من إسرائيل وَإيران، لا بل هي حرب ساخنة قد تصِلُ للمواجهة العسكرية العلنية بين الدولتين في مناطق أخرى، خاصة وَأنّ إسرائيل تتمتَّع بِتفَوُّق عسكري على إيران، ممّا يجعل المواجهة محسومةً لصالح إسرائيل في أغلب الأحيان، إذ أنّ هدف إسرائيل الاستراتيجي هو إنهاء الوجود العسكري الإيراني في سوريا، هذا على الرغم من أنّ إسرائيل في السنوات الماضية (وَتحديداً منذ بداية الحرب في سوريا) لم تكن تعترض على التواجد العسكري لإيران في سوريا، لكنّ خوفها من تزايد الدور الإيراني في الشرق الأوسط (خاصة في العراق، لبنان، سوريا) جعلها تُغيِّرُ استراتيجيتها.

وَقد برز ذلك جليا مؤخرًا (2018)، حينما كرّر رئيس الأركان الإسرائيلي "إيزنكوت" قوله: "إنّ إسرائيل لن تسمح بتعزيز الوجود العسكري الإيراني في سوريا. وَأنّها مُصمِّمةٌ على منع إيران من تحقيق ذلك بالقوة العسكرية، من خلال الهجمات الجويّة على الأهداف الإيرانية في سوريا، وَالتي قلَّما تُعْلِن عنها رسميا، أو تنشُر عنها في وسائل الإعلام، وَيبدو واضحًا أنّ الهدف النهائي هو إخراج جميع القوات الإيرانية وَميليشياتها من الحدود الإسرائيلية –السورية، وَآخَر متعلِّق بنوعية الأسلحة الإيرانية وَكمياتها وَقواعدها في سوريا[1].

لكن ثمّة حذر إسرائيلي من ردٍّ فعلٍ إيراني ضدّ إسرائيل، يتمثل أساسا في ضرب إيران لإسرائيل عسكريا، إمّا انطلاقاً من الأراضي السورية أو من لبنان، أو حتى من خلال استهداف المصالح الإسرائيلية في أنحاء مختلفة من العالم. وَبالتالي، قد تتحوّل المواجهة بين الدولتين من مواجهة غير مباشرة إلى مواجهة عسكرية مباشرة، تُشْعِل منطقة الشرق الأوسط نارا ودمارا.

<u>دوليا</u>: أمّا على المستوى الدولي، فمن الواضح بأن الولايات المتحدة في ظل القيادة الجديدة، لن تسمح بتزايد دور إيران في الشرق الأوسط، إلّا بالقدر الذي يُحقِّق لها مصالحها.

إذ ومع وصول الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، أبدى منذ البداية تذمُّره من الاتفاق النووي بين إيران وَدول 5+1، وَوصفَه بالاتفاق المُشِين، كما أقلقه جدا تزايد التغلغل الإيراني في مناطق مختلفة من الشرق الأوسط.

يتضح ذلك من خلال اختيار ترامب تدشين زياراته الرسمية للمملكة العربية السعودية، لِتُصبِح محطّة توقُّفِه الأولى في الشرق الأوسط، الأمر الذي بدا مفاجئا بالنسبة للكثيرين بعد كل الإنتقادات

---

[1] نفس المرجع السابق، ص،ص .3، 4.

الحادّة التي سبق له توْجيهها للمملكة السعودية إبّان حملته الإنتخابية؛ فقد تبيَّن لاحقاً أنّ هذه الزيارة لم تكن مدفوعةً فقط باعتبارات المجاملة لدولةٍ حليفة، وَإنّما بَدَتْ وَكأنّها تُمهِّد لاعتماد وَتدْشين السعودية وكيلاً لقيادة المنطقة، خصوصا بعد أن وقع عليها الاختيار لتنظيم أول مؤتمر أمريكي عربي إسلامي يُعْقدُ في عاصمة عربية. وَلَقد لفت نظر المراقبين ما تضمّنَه خطاب ترامب في هذا المؤتمر، من إشادة كبيرة بالدور الإيجابي للسعودية في مكافحة الإرهاب، ومن هجوم شرس على إيران التي اعتبرها المصدر الرئيسي لزعزعة الاستقرار في المنطقة[1].

كما يبدو واضحاً ارتباط الدور الإيراني بتطورات البرنامج النووي الإيراني، وَتحديداً بالاتفاق النووي الأخير الذي كان بين إيران وَمجموعة 5+1، خصوصاً بعد وصول الرئيس الأمريكي ترامب للحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

وخاصة مع تحالف ثلاثة شخصيات أميركية، تَسْتلِم حاليا الحقائب المهمّة في إدارة شؤون البلاد، وخاصة الخارجية وهي: الرئيس الأميركي "ترامب"، ووزير الخارجية "بومبيو"، ومستشار الأمن القومي الأميركي "جون بولتون"، وهم الأكثر استياءً من سياسات طهران، وأعلنوا أكثر من مرّة لزوم وضع حد للإرهاب الإيراني، ممّا يعني أنّ هناك بالفعل قرارات أميركية حازمة في الطريق ستُتَّخذُ قريبا ضد إيران، من بينها انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، مع امكانية توجيه ضربات عسكرية أميركية ضد القواعد العسكرية الإيرانية في سوريا والعراق واليمن.

إذ تؤَكِّد التقارير التي صدرت مؤخرا، أنّ الرؤية الأميركية تجاه إيران أصبحت حاليا أكثر وضوحا، وهي تسير في طريق له عدة أهداف وهي [2]:

1- الخروج من الاتفاق النووي بعد إقناع المجتمع الدولي بعدم التزام إيران ببنود هذا الاتفاق، وأنّه يشوبه الكثير من العيوب، والتي تمكِّن إيران من الوصول إلى سلاح نووي يساعد على توسيع إيران لأنشطتها ونفوذها وتدخلاتها في المنطقة.

2 – فرض عقوبات شديدة على مؤسسات النظام الإيراني، وحصار على المجالين البحري والجوي لإيران.

---

[1] حسن نافعة، **التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018**، تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، 8 فيفري، 2018، ص،ص 4،3.

[2] تقرير من مركز المزماة، مستقبل إيران والاتفاق النووي وتأثيرات احتمالية إلغاء الاتفاق النووي، تاريخ الدخول للموقع: 2018/05/20، في:
http://almezmaah.com/2018/04/05/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84-..%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86--

3 – العمل على وقف برنامج الصواريخ الإيراني، والحد من قدرات إيران الصاروخية الدفاعية والهجومية.

4 – إنهاء تدخلات الحرس الثوري الإيراني وذراعه الخارجي في المنطقة فيلق القدس، خاصة في لبنان وسوريا والعراق واليمن.

5 – إثبات إرهابية السلوك الإيراني المخرِّب، ودعم طهران للجماعات والتنظيمات الإرهابية في دول المنطقة وزعزعة أمنها واستقرارها.

6 – استياء ورفض أميركي للقواعد العسكرية الإيرانية في سوريا والعراق.

7 – استهداف إيران اقتصاديا بفرض عقوبات صارمة على الشركات العالمية التي تتعامل مع إيران أو ترغب في الاستثمار فيها. وقد بدأت ردود الأفعال الإيرانية على العقوبات التي أعدَّها الاتحاد الأوروبي ضد طهران وانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق مبكِّرة، بعد أن أصدر رئيس لجنة السياسة الخارجية والأمن القومي "علاء الدين بروجردي" تهديدا بالتوجه إلى إقامة علاقات اقتصادية مع روسيا والصين بدلًا من الدول الأوروبية [1].

ويبدو أنّ المشكلة التي تعاني منها إيران في حال الانسحاب الأمريكي من الإتفاق النووي، أنّ هناك مثلثاً اقتصادياً متطوراً قادراً على إنعاش الجانب الاستثماري الإيراني، يتمثّل في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، أمّا البديل الروسي والصيني والهندي، فليس بإمكانه مع قدراته التكنولوجية المحدودة أن يقدِّم ما يمكن أن تستفيد منه إيران، على غرار دول المثلث الرأسمالي التي تسعى الولايات المتحدة إلى الضغط عليها لتشديد الحصار الإقتصادي إلى أقصى درجة، تدفع إيران إلى التراجع عن أهدافها أو الانهيار الذي يمهد لقيام نظام آخر على، غير الأسس التي تقوم عليها الجمهورية الإيرانية حاليا[2].

أضف إلى ذلك، فإنّ عودة العقوبات على طهران تعني إعادة فرض القيود على صادراتها النفطية والغازية، والتي استفادت منها طوال العامين الماضيين في تعزيز اقتصادها إلى حدٍّ ما، وساهم تصدير النفط الإيراني في تخفيض حدّة ارتفاع التضخّم ومعدّلات الفقر والبطالة، وعزَّز من القدرات وَالإمكانيات المالية لمؤسسات النظام وخاصة العسكرية والأمنية وعلى رأسها الحرس

---

[1] نفس المرجع السابق.

1 Kenneth, Pollack," Iran:three alternative future**", (*Middle East Review of International Affaires*,** Vol.10, N.02, June 2006).p.74.

الثوري. غير أنّه وَمع زيادة فرض عقوبات على إيران سيتضررَّ الاقتصاد الإيراني، وسيرتفِع معدّل التضخّم على النحو الذي يوضِّحه الشكل البياني التالي:

شكل بياني رقم (04) يوضِّح معدلات التضخم الإيراني قبل الاتفاق النووي وَبعد انهياره

المصدر: مركز المزماة على الموقع: http://almezmaah.com/wp-content/uploads/Untitled-3-1.png

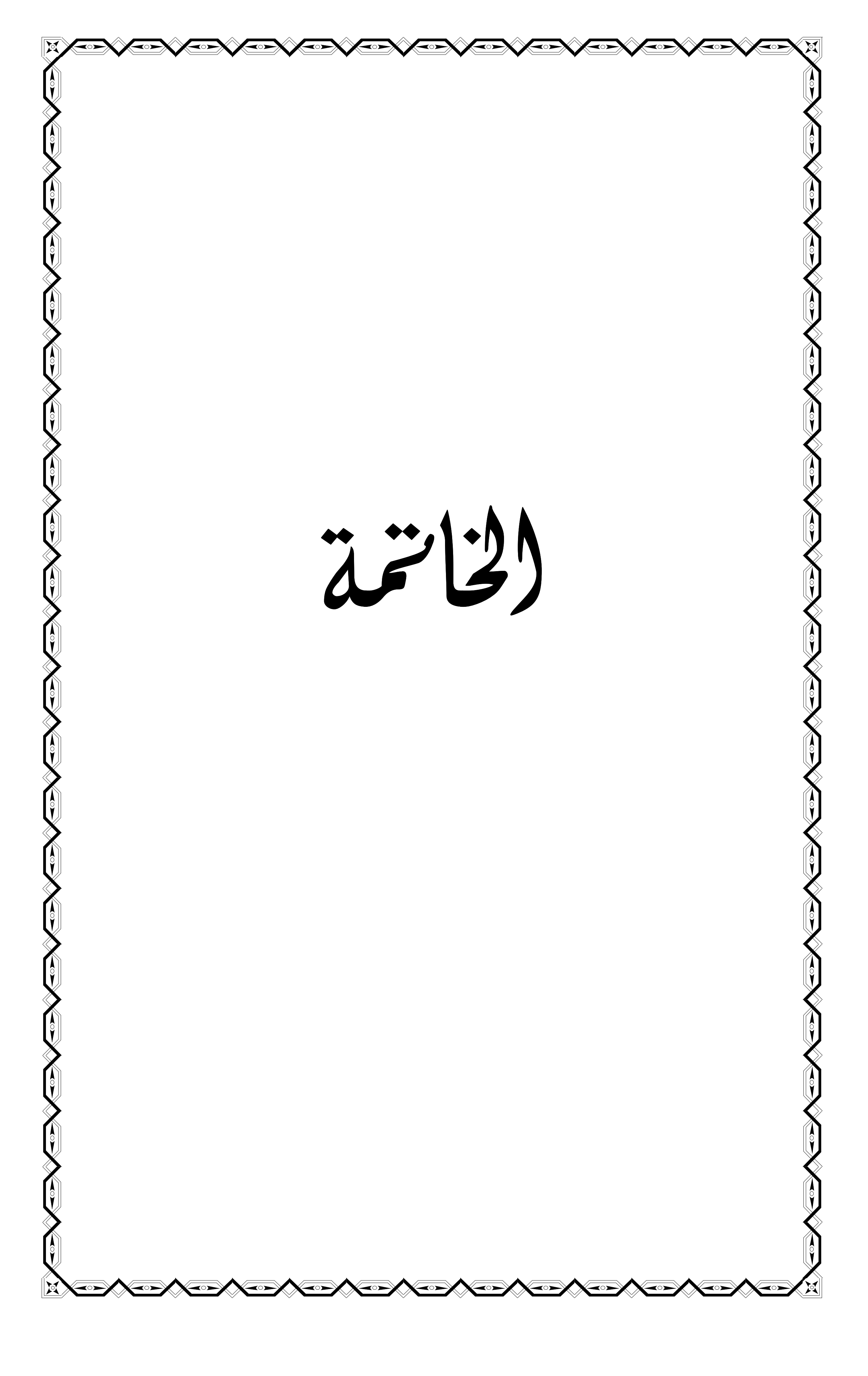
فبالنسبة للتضخم، فيبدو أنّه المؤشر الأكثر وضوحا في مستقبل الأوضاع الإيرانية فيما بعد انهيار الاتفاق النووي، حيث بلغ معدل التضخم في ذروة العقوبات أي عام 2012 و2013 إلى ما يزيد عن 40%، حتى وصلت في بعض القطاعات لا سيما السلع الاستهلاكية إلى ما يزيد عن 45%، وهبطت عام 2016 وعام 2017 إلى نحو 8%، وهو الإنجاز الوحيد الذي حقَّقته حكومة روحاني طوال الخمسة أعوام الماضية، ويعود ذلك إلى مكاسب الاتفاق النووي ورفع العقوبات، غير أنّ احتمالية إلغائه وعودة العقوبات تؤكِّد أنّ معدلات التضخم ستتصاعد بشكل ملفت، وستصل إلى ما وصلت إليه في عام 2012 و2013 -، وهي إلى أكثر من 45% – إن لم تنزِلْ أكثر من ذلك-، وهذا سيُسبِّب كارثةً يمكن وصفها بالشّلل الاقتصادي في إيران .

أمّا السيناريو المرجَّح وَالأقرب للواقع، فهو سيناريو بقاء الدور الإيراني على حاله، وَكذا الوضع في الشرق الأوسط، أي بقاء موازين القوى الإقليمية على حالها، إذ لا توجد تفاوتات كبيرة بين الدول الإقليمية في الشرق الأوسط إيران، تركيا، السعودية وحتى إسرائيل فيما يخصُّ نطاق القوة وَأبعادها. إذ نجد هناك تقاربا نسبيا بين تلك الدول في هذا الشأن، حتّى وإن بدا تفوُّق إحداها عن الآخرين فيها، خاصة وَأنّ البيئة الامنية في الإقليم الشرق أوسطي تبقى مخترقة وَغير مستقرّة نتيجة التحالفات المختلفة بين دوله وَبين القوى الكبرى، وَنتيجة الشك وَعدم اليقين بين دول القلب

فيه أو دول المركز (الدول سالفة الذكر). إ أنّ الدور الإقليمي سواء لإيران أو لأي دولة إقليمية أخرى في الشرق الأوسط مرتبط بمتغيِّر حلحلة القضايا العالقة فيه بطريقة تُرضي الأطراق كلّها – وَهذا غير وارد أبدأ– على اعتبار أنّ النظرة للأمن الإقليمي وَللمصلحة الوطنية بين تلك الدول تختلف إِنْ لم نقُلْ تتناقض.

خلاصة الفصل:

إن ما يمكن الوصول إليه كنتيجة لما تم التطرق إليه، من انعكاس للمتغيرات الدولية بمختلف مستوياتها وقضاياها، على طبيعة الدور الإيراني ضمن إقليم الشرق الأوسط، كون الطموح الإيراني المتزايد نحو لعب أدوار قيادية في الشرق الأوسط، قابل بعضا من التسهيلات بالنظر إلى الاستغلال الإيراني الأمثل لمختلف المستويات من التغير الحاصلة إن على المستوى الدولي وهيكليته، أو طبيعة القضايا الجديدة المطروحة على الأجندة الدولية، وفي مقابل ذلك، واجهت الطموح الإيراني جملة تحديات، ساهمت بدورها في تعطيل المشاريع القيادية الإيرانية على مستوى إقليم الشرق الأوسط، فبين نظرة العداء الغربية لإيران، والتصاعد في وتيرة التنافس والصراع الإقليمي، دون إغفال لعديد التحديات الداخلية التي أثرت سلبا على مقومات الدور الإيراني، وقف الطموح الإيراني بين شد وجذب، في مواجهة هذه الانعكاسات بين إيجابياتها وسلبياتها.



الخاتمة

بالنظر إلى ما يشكله إقليم الشرق الأوسط من مجال جغرافي، وَفضاء استراتيجي للمنافسة بين الدول، سواء منها الإقليمية المكوِّنة له، أو القوى الدولية الكبرى التي تعتبره مجالا حيويا لمختلف استراتيجياتها، وَذلك لكونه يمثِّل إحدى أكبر مناطق العالم أهمية وَحيوية على الإطلاق، نظرا للموقع الاستراتيجي الذي يتميّز به؛ وَكذا للموارد المتنوِّعة التي يزخر بها خاصة منها النفط وَالغاز.

وَقد كان الاهتمام الإيراني بالإقليم الشرق أوسطي قديماً قِدم الإقليم بحدِّ ذاته، لكنّ التغيُّر الراديكالي الذي حدث على مستوى السياسة الخارجية الإيرانية، وَبالتالي على دورها الإقليمي بعد نجاح ثورتها الإسلامية عام 1979، جعل صانع القرار الإيراني يُركِّز اهتمامه أكثر على الإقليم باعتبار أنّ إيران جزء لا يتجزّأُ منه.

وَقد ارتبطت بنهاية الحرب الباردة عدّة تغيُّرات، مسّت مختلف جوانب النظام الدولي وَالتفاعلات الدولية، وَترتّب عنها مجموعة مخرجات وَنتائج، أثّرت على مختلف دول العالم بما فيها إيران. فبعد انهيار جدار برلين وَتفكُّك جمهوريات الاتحاد السوفييتي، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن قيام نظام دولي جديد جعل من هذه الأخيرة على رأس المنظومة الدولية، وَما نتج عن ذلك من التركيز على البعد الحضاري بدل الأيديولوجي في طبيعة الصراع الدولي. لكنّ الكثير من المحلِّلين ممّن لا يثقون في هذا الطرح، باعتبار النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة هو نظام أحادي القطب بزعامة أمريكية، يعتبِرون أنّ هذا النظام هو نظام متعدّد الأقطاب؛ على اعتبار أنّ دولا كروسيا وَالصين وَالإتحاد الأوروبي ككتلة تكاملية وَكذا اليابان، هي كلّها إلى جانب الولايات المتحدة دول كبرى في النظام الدولي، وَلها الوزن المؤثر والدور الواضح في القضايا الدولية.

كما كان من بين التغيرات الدولية بعد الحرب الباردة، بروز ظاهرة انتشار الجماعات الإرهابية على المستوى العالمي، خصوصا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وَإعلان الحرب على الإسلام. كما برز نوع جديد من الصراع ارتبط بالتطورات التكنولوجية وَبشبكة الإنترنيت، عرف بالصراع السيبراني أو الحرب السيبرانية، باعتبارها مجالا من مجال المنافسة وَالصراع بين الدول. كما أنّ ظهور فواعل دولية جديدة سواء كانت تلك الفواعل فوق قومية أو فواعل دون الدولة (الشركات المتعدّدة الجنسيات، الجماعات الإرهابية كداعش) من بين التغيّرات الجديدة التي انبثقت في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وَتحديدا بعد الغزو الأمريكي للعراق وَكذا بعد ثورات الربيع

العربي. هذه بعض التغيرات فقط وَليست كلّها، على اعتبار أنّ التغيرات الدولية متعددة ويصعب حصرها.

وَقد حاولت إيران استثمار تلك التغيرات، وَجعلها ضمن مقتضيات المصلحة الإيرانية بالدرجة الأولى، فسعت بمختلف الطرق وَالوسائل، إن كان وسائل القوة الصلبة أو وسائل القوة الناعمة لأجل ذلك، في إطار الوصول للريادة الإقليمية في الشرق الأوسط.

وقد ركّزنا تحليلنا في هذه الدراسة على كيفية تأثير تلك التغيرات أو المتغيرات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث انطلقت الدراسة من اشكالية كيفية تأثير المتغيرات الدولية على توجهات الدور الإقليمي لإيران في المنطقة الشرق أوسطية، وَالذي اعتبرناه لمعطيات معينة واعتبارات تستجيب لخصوصية الدراسة، أنّه إقليم أو نظام إقليمي، وَقد توصّلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج، يمكن اجمالها في:

فيما يخصُّ نتائج الإطار النظري للدراسة:

*كان بروز المستوى الإقليمي في التحليل في العلاقات الدولية، باعتباره مستوا متوسِّطا بين مستوييْ الدولة وَالنظام الدولي؛ سهّل التركيز وَالتحليل على النظام الإقليمي باعتباره مستوا تحليليا متوسِّطا، وَكذا سلّط التركيز على الدراسات الإقليمية بصفة عامة.

- ✓ تعتبر نظرية الدور نظرية تفسيرية تنبئية، تسهُل من خلال اعتمادها في الدراسة عملية تحليل المكانة الإقليمية أو الدور الإقليمي لأي دولة، بالتركيز على مدركات صنّاع القرار فيها، وَمدى فهمهم وَاستيعابهم للبيئتين الإقليمية وَالدولية التي يتفاعلون ضمنها.
- ✓ المتغيرات الدولية لما بعد الحرب الباردة هي نسبية في عمومها، وَهي غير ثابتة وَلم تستقرْ بعد، باعتبار أنّ النظام الدولي صفته التغيّر وَعدم الثبات، وَبالتالي كان أثرها وَانعكاساتها متفاوِتةً على دور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط.

فيما يخصّ نتائج الإطار التطبيقي –إن صحّ القول– وَالمرتبِط بدور إيران الإقليمي في الشرق الأوسط:

- ✓ ترْبِط بين الدول الشرق أوسطية بالمفهوم وَالتحديد (الجغرافي) اللذيْن انطلقنا منهما في الدراسة، مجموعة خصائص تاريخية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية... مشترَكة، من المُفْتَرض

أن تجمع دُوله لا أن تُفرّقها، غير أنّ المصلحة القومية وَالتي تسعى كل دولة من دوله لتحقيقها –على غرار دول العالم–، أضِفْ إلى زرع إسرائيل ككيان غير مرغوب فيه في المنطقة، جعلا الترابط وَالتوافق بين كل دوله صعبا إن لم نقُلْ مستحيلا.

- ✓ اُختُرِقت البيئة الأمنية للنظام الشرق أوسطي من قِبَل دول خارجية وَخارجة عن النظام الإقليمي أو ما يُطْلَق عليه في أدبيات الدراسات الإقليمية (دول الهامش) بعد حربي الخليج الأولى وَالثانية، وَزادت اختراقا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق بعد 2003، ممّا أثّر على طبيعة التحالفات في الإقليم وَكذا خلْطْ نسيج الصداقة وَالعداوة بين دوله وَدول الإختراق، ما جعل النظام الشرق أوسطي فوضى هوبزية مصغّرة عمّا هو مجسّد على مستوى النظام العالمي.
- ✓ أثّر ظهور تنظيم الدولة الإسلامية داعش على دور إيران سلبًا، وَذلك من خلال مخاوفها أولا من احتمالية انتقال تأثيراته داخل أراضيها، وَبالتالي يصبح مصدرا لتهديد أمنها وَاستقرارها، كما أن نفوذه المتزايد في العراق، دائما ما كان يهدد بل وَيستهدف الأماكن الشيعية المقدسة في كل من النجف وَكربلاء وَسامراء، وَهي المناطق المحورية للنفوذ وَالتمدّد الإيراني في العراق، بالإضافة إلى كونها أماكن مقدسة لدى الشيعة، ما يربك استراتيجية القوة الناعمة التي تستخدمها إيران، في ضمان حماية وتعزيز نفوذها وَتواجدها المؤثّر في العراق، وَهو ما جاء في خطاب الرئيس الإيراني حسن روحاني خلال عهدته الأولى قائلا: " إنّ إيران لن تتوانى عن حماية الأماكن المقدسة ".
- ✓ كما أنّ سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على مناطق شمال العراق، وَاعلانه عن تأسيس خلافته الإسلامية على الأراضي العراقية السورية، قد شكّل بحدِّ ذاته تهديدا كبيرا لخطوط النقل الاستراتيجية وَالحيوية، التي تعتمدها إيران في تأمين وصول مساعداتها إلى النظام السوري، وَبالتالي، فإنّ ذلك يؤثر سلبا على الدور الإيراني وَأنماط تحالفاتها الاستراتيجية في المنطقة، وَبالأخص تأمين الدعم اللازم للحليف السوري مُمثَّلا في نظام بشار الأسد، ما يساهم في تراجع وَانحصار النفوذ وَالدور الإيراني في الشرق الأوسط، خصوصا مع احتمال تمدُّد وَزيادة نفوذ تنظيم الدولة الإسلامية في العراق، ما يرهن الدور الإقليمي لإيران بشكل مؤثر.
- ✓ استثمرت إيران تواجد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا لتقوية وَدعم النظام السوري، بحيث أعلنت في أكثر من مرة بأنّ الأولوية في سوريا هي محاربة تنظيم الدولة الإسلامية، وَبالتالي

صرف الأنظار المناوئة لنظام بشار الأسد عن مطلب إسقاطه، وَمحاولة إبراز خطر تنظيم الدولة الإسلامية، وَهو ما تحقّق لإيران فعليا. إذ سرعان ما اتجهت الأنظار، وَحشدت القوى وَالتحالفات الدولية وَالإقليمية نحو هدف محاصرة وَالقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، ولَم يعد اسقاط نظام بشار الأسد من أولويات الأطراف الفاعلة في الأزمة السورية، وَهو ما ساعد في ترتيب بيت النظام السوري، وَاستعادته لقوته، بل وَحتى مناطق نفوذه بفضل الدعم الإيراني، وَبذلك حققت إيران هدف المحافظة على دورها الفاعل وَالمؤثر في الأزمة السورية، وَالتي تعد ركيزة استراتيجية لإيران في تقوية مجالات نفوذها وَدورها الإقليمي في الشرق الأوسط.

- ✓ أثّر متغيِّر الإرهاب من عدة جوانب على إيران وَدورها، إذ اعتبرتها الولايات المتحدة الأمريكية طرفا داعما للإرهاب في مرحلةٍ ما، وَتصنيفها ضمن خانة الدول المارقة أو محور الشر، ممّا أدى لصدامات وَمواجهات، بين إيران وَالولايات المتحدة خاصة ما تعلّق بتبادل التهم وَالادعاءات حول رعاية وَدعم العنف في منطقة الشرق الأوسط، أو ما تعلّق بالتخلي عن القيم وَالمبادئ في سياسات كل طرف. كما أدّى اعدام السلطات السعودية لرجل الدين والمعارض السعودي الشيعي نصر باقر النمر، والذي تعتبره المملكة من العناصر الإرهابية المنتمية للجماعات التكفيرية، قد أدى إلى أزمة بين الطرفين، وصلت حد قطع العلاقات الدبلوماسية.

- ✓ أثّر بروز نموذج الدول الفاشلة على الدور الإيراني، بحيث خلّفت كل من التحولات المرافقة لنهاية الحرب الباردة من جهة، ونتائج الثورات العربية من جهة أخرى –حتى وَإن لم تُحْسَمْ نتائجها بعد بصفة قطعية–، نماذج عديدة من الدول الفاشلة المحيطة بإيران، وبدرجات متفاوتة من حيث التأثير على الأمن الإيراني(نموذج اليمن والعراق)، إذ أثّرت النماذج المذكورة إيجابا على دور إيران الإقليمي، بحيث أعطى ذلك فعالية وتوسُّعًا للدور الإيراني في كل من العراق واليمن. سواء من خلال الدعم اللوجستيكي أو المالي– حتى وَلو اعتبر ذلك من صميم المساعدات الإنسانية حسب الخطاب الرسمي الإيراني–، وَفيما يخصُّ العراق، فقد تخلّصت إيران من نظام مجاور إقليميا، لطالما اعتبرته طرفا مزاحما وَمنافسا لها في تجسيد وَتأكيد طموحاتها وَتوجهاتها الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط. وَبالتالي مثّلت نتائج الاحتلال الأمريكي للعراق، وَانهاء حكم نظام صدام حسين، الفرصة الذهبية لإيران لملأ الفراغ الذي خلّفه زوال النظام العراقي السابق، وَبذلك خلت الساحة الإقليمية أمام إيران لبسط نفوذها وزيادة

دورها الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط.

- ✓ اعتَبَرتْ إيران اليمن بوّابتها نحو إفريقيا، وَذلك في إطار توجّهاتها الجديدة نحو الدول الإفريقية، وَالتي برزت بقوة مع اعتلاء الرئيس أحمدي نجاد لسدة الحكم في إيران. فحاولت استثمار ذلك بمجرّد بداية الأزمة اليمنية، من خلال تدعيمها للحوثيين المحسوبين على الطائفة الشيعية، فدعّمتهم تحقيقا لذلك.
- ✓ أثّرت ظاهرة الهجرة على إيران سواء كانت بطريقة شرعية أو غير شرعية قبل وَبعد فترة الحرب الباردة، إذ تمّ استثمارها من طرف إيران بذكاء. ففيما يخصُّ الهجرة الشرعية، فقد كانت بمثابة أداة من أدوات القوة الناعمة الإيرانية في اختراق النسيج الاجتماعي للدول الشرق أوسطية عموما وَالخليجية خصوصا، على اعتبار أنّ هجرة الإيرانيين كانت أكثر إلى الدول الخليجية، للعمل بدايةً، ثمّ لزيادة الطائفة الشيعية على حساب السُّنة في تلك الدول. أمّا فيما يخصُ الهجرة غير الشرعية، فقد اعتمدت عليها إيران من خلال تجنيد المهاجرين غير الشرعيين، خاصة الأفغان وَالباكستانيين، وَالزّجِّ بهم في حربٍ لا تعنيهم في سوريا، وَبالتالي ضمان مشاركتهم إلى جانبها لتحقيق أهدافها في الأزمة السورية.
- ✓ اعتمدت إيران على أسلوب الحرب بالوكالة، وَذلك من خلال تركيزها على تدعيم فواعل دون الدولة للدخول في الصراعات في إقليم الشرق الأوسط خدمةً لمصالحها وَتحْقيقاً لأهدافها، مثل حزب الله اللبناني الذي يُعْتبَر يد إيران اليمنى في منطقة الشرق الأوسط، وَكذا "فيلق القدس" وَ"لواء الفاطميين" باعتبارهم فواعل دون الدولة (غير دولاتية).
- ✓ أثّرت قضية الحروب السيبرانية على إيران إيجابيا، لتدعيم دورها الإقليمي وَزيادة نفوذها في إقليم الشرق الأوسط، بحيث استثمرت إيران التطوُّر التكنولوجي وَالتقدّم التقني لصالح انجاز مشروع سيبراني طموح، تُعزِّز بها استراتيجيتها الإقليمية وَحضورها الدولي يوْما بعد يوم في السياسة العالمية، وَكذا تدعيم استراتيجيتها النووية.

قائمة المراجع

أ- **المصادر:**

1-دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية لعام 1989.المادة 152، مأخوذ من موقع: https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang...

2- الدستور العراقي المؤقت لعام 1958، في: www.constitutionnet.org/vl/item/lrq-ldstwr-lmwqt-lm-1958

ب- **المراجع العربية:**

✓ **القواميس:**

1- عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع الحديث**، ترجمة: ابراهيم جابر، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2014.

2- عبد المجيد سالمي وآخرون، **معجم مصطلحات علم النفس**، ط4، القاهرة: دار الكتاب المصري، 1998.

✓ **الكتب:**

1- إبراهيم قيسون، **تطور العلاقات السورية الإيرانية**، سوريا: مركز حرمون للدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية، 2017.

2- ابراهيم محمد العناني وآخرون، **الخيار النووي في الشرق الأوسط**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001.

3- ابراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2013- 2014 مراجعات ما بعد التغيير**، تحرير: علي الدين هلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص.

4- ابراهيم نصر الدين وَآخرون، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير**، تحرير: علي الدين هلال، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2014.

5- ابراهيم نصر الدين وآخرون، **حال الأمة العربية 2014-2015، من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

6- أحمد ابراهيم الورثي، **مشاريع الإصلاح في الشرق الأوسط بين طموحات الشعوب**

ومصالح الدول الكبرى، دراسة تحليلية مقارنة، العراق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع.

7- أحمد إبراهيم محمود وآخرون، **حال الأمة العربية 2009-2010، (**علي الدين هلال محررا**)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010

8- أحمد بيضون، **الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار بيسان للطبع، 1997.

9- أحمد عبد ربه وأخرون، **حال الامة العربية2012 - 2013**، ط1، لبنان: بيت النهضة، 2013.

10- أسعد طارش عبد الرضا، **الدولة الفاشلة، دراسة لحالة الدول العربية الحديثة**، العراق: مكتب الهاشمي للكتاب الجامعي، 2016.

11- إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، ط1، القاهرة: المكتبة الأكاديمية،2013.

12- أشرف كشك، **السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون بعد الإتفاق النووي، المضامين والإنعكاسات الإقليمية**، مركز البحرين للدراسات الإستراتيجية والدولية والطاقة، 2016.

13- إف ستيفان لارابي، **العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرا**، كاليفورنيا: مؤسسة راند RAND، 2013.

14- ألكسندر ونت، **النظرية الاجتماعية للسياسة الدولية**، ترجمة عبد الله جبر صالح العتيبي،السعودية: جامعة الملك سعود، 2006.

15- أمل عالم، **الصراع السعودي الإيراني على اليمن وجهة نظر يمنية**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، جوان 2015.

16- أمين المشاقبة وَسعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط – فترة ما بعد الحرب الباردة** -، ط1، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

17- آنا بورشيفسكايا، **روسيا في الشرق الأوسط الدوافع- الآثار- الآمال**، سوريا، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، 2016 .

18- أنطوان سماحة، **تاريخ سوريا الحديث والمعاصر**، بيروت: دار صادر، 2012.

19- أنور قرقاش، إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة، **(في كتاب: إيران والخليج)**، أبو ظبي: الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.

20- إيمان أحمد رجب، **النظام الإقليمي العربي في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.

21- إيمان لافي المطيري، **التطلعات الإيرانية في الخليج العربي**، ط2، الكويت: آفاق للنشر والتوزيع، 2013.

22- بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، في كتاب **إيران والخليج: البحث عن الاستقرار**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1997.

23- بيزن إيزدي، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، ترجمة: سعيد الصباغ، ط1، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000.

24- تامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية ادارة الأزمات**، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2009.

25- جمال زهران، " تــأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر "، في: عبد المنعم المشاط، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.

26- جمال زهران، تــأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي لمصر، في: عبد المنعم المشاط، **الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1995.

27- جمال مصطفى وعبد الله السلطان، **الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط**، عمان:

دار وائل للنشر والتوزيع، 2002.

28- جميل مطر وعلي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980.

29- جهاد عودة، **النظام الدولي...إشكالات ونظريات**، ط1، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.

30- جهاد عودة، **مفاهيم العلاقات الدولية التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن**، الكتاب الثالث، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2016.

31- جوستاف لندستروم: انتشار أسلحة الدمار الشامل، (في كتاب: **القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين**، تحرير: جرايمي هيرد)، سلسلة دراسات مترجمة، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013.

32- جيرولد جير، سياسة إيران الإقليمية، (في كتاب: **الخليج تحديات المستقبل**، ط1، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،)، 2006.

33- جيمس داورتي، روبرت بالتسغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة: وليد عبد الحي، ط1، الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع،1985.

34- حارث حسن، **الأزمة الطائفية في العراق، إرث من الإقصاء**، لبنان: مركز كارنيجي للشرق الأوسط، أفريل 2014.

35- حسنين توفيق ابراهيم، **حال الأمة العربية 2014-2015، الإعصار: من تغيير النظم إلى تفكيك الدول**، تحرير: علي الدين هلال، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

36- خالد حامد، **المدخل إلى علم الاجتماع**، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع،2008.

37- دندن عبد القادر، **الأدوار الإقليمية للقوى الصاعدة في العلاقات الدولية**، ط1، الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

38- رحيم الساعدي، **مقدمة إلى علم الدراسات المستقبلية**، ط1، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2013.

39- رياض الراوي، **البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط**، ط2، دمشق: دار وائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، 2008.

40- رياض نجيب الريس، **مصاحف وسيوف إيران من الشاهنشاهية إلى الخاتمية**، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، جوان 2000.

41- ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، **العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة إسماعيل عبد الحكم، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 2002.

42- زايد عبيد الله مصباح، **السياسة الخارجية**، مالطا: منشورات ELGA، 1994.

43- زرّوق العربي، ظاهرة الهجرة غير الشرعية، انعكاساتها وآليات مواجهتها، في كتاب: **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة**، تحرير: محمد غربي ومشري مرسي، ط1، الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع، 2014.

44- زياد عبد الرحمان علي الكوران، **منطقة تزاحم الاستراتيجيات بين الطاقة والصراعات الإقليمية**، ط1، القاهرة، المكتب العربي للمعارف، 2016.

45- سعد الدين حقي، ***النظام الدولي الجديد***، مصر: دار الهدى، الطبعة الأولى، 2005.

46- سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين**، ط1، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

47- سمير أمين، **إمبراطورية الفوضى**، ترجمة: سناء أبو شقرا، ط1، بيروت: دار الفارابي، 1991.

48- سمير خيري، **الأمن القومي العربي**، بغداد: دار القادسية للطباعة، 1983.

49- شانتا دي فارجان وليلى متّقي، **الآثار الاقتصادية لرفع العقوبات عن إيران**، تقرير الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وَشمال إفريقيا، واشنطن: البنك الدولي، جوان 2015.

50- شحاتة محمد ناصر، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**

الاستمرارية وَالتغير، ط1، القاهرة: دار عين للنشر، 2015.

51- صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي**، أسسه **وأبعاده**، ط1، بغداد: منشورات جامعة بغداد،1986.

52- صباح الموسوي الأحوازي، مرتكزات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، في كتاب: **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، عمّان: دار عمار للنشر والتوزيع، 2014.

53- صلاح الدين حسن السيسي، **النظم والمنظمات الإقليمية والدولية**، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي،2007.

54- طارق دياب، **المواجهة الإقليمية لإيران، الأدوار والفاعلية**، اسطنبول: المعهد المصري للدراسات، 2017/12/09.

55- طاهر مرسي، **إدارة الأعمال الدولية**، ط2، مصر: دار النهضة العربية،2001.

56- طلال عتريسي، النتائج والتداعيات إيرانيا، في كتاب أحمد يوسف أحمد، **احتلال العراق وتداعياته إقليميا ودوليا**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2004.

57- طلال عتريسي، النتائج والتداعيات إيرانيا، في كتاب: أحمد يوسف أحمد، **احتلال العراق وتداعياته إقليميا ودوليا**، ط1، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2004.

58- طلال عتريسي، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياستها الإقليمية**، ط1، بيروت: دار الساقي، 2006.

59- طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، **إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، لبنان: دار الساقي، 2006.

60- عادل فتحي ثابت، **النظرية السياسية المعاصرة**، ط1، مصر: الدار الجامعية الجديدة، 2002.

61- عاطف قبرص وآخرون، **الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية**، سوريا: المركز السوري لبحوث السياسات، 2013.

62- عامر مصباح، **المنظورات الإستراتيجية في بناء الأمن**، ط1، القاهرة: دار الكتاب الحديث،2013.

63- عامر مصباح، **علم الاستراتيجيا وتحليل قضايا الشرق الأوسط**، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2017.

64- عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد بين الفوضى البنّاءة وَتوازن الرعب**، ط1، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

65- عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2006.

66- عبد القادر رزيق المخادمي، **النظام الدولي الجديد الثابت والمتغير**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط 3، 2006.

67- عبد القادر محمودي، **النزاعات العربية-العربية وتطور النظام الإقليمي**، الجزائر: منشوراتANE،2000.

68- عبد المنعم عدلي، **داعش والتخطيط الإستراتيجي التركي**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015.

69- علي الحاج، **سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة**، ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

70- علي حرب، **ثورات القوة الناعمة في العالم العربي، نحو تفكيك الدكتاتوريات والأصوليات**، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2011.

71- علي حسين باكير، **الثورة السورية في المعادلة الإيرانية التركية، المأزق الحالي والسيناريوهات المتوقعة**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

72- علي زياد العلي، **القوة الأمريكية في النظام الدولي الجديد، تداعياتها وَآفاقها المستقبلية**، ط1، القاهرة،: المكتب العربي للمعارف، 2015.

73- علي عبد الصادق، **إيران-تركيا والحرب الأمريكية العراقية**، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، أفريل 2003.

74- علي عبد فتوني، **العرب ومخاطر الشرق الأوسط الجديد**، ط1، لبنان: دار الفارابي، 2014.

75- علي وهب، **الصراع الدولي للسيطرة على الشرق الأوسط**، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013.

76- عماد حسين حافظ، **التفكير المستقبلي (المفهوم، المهارات – الاستراتيجيات)**، ط1، لبنان: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2015.

77- عمار بن سلطان، **الثابت والمتغير في العلاقات الامريكية- العربية دراسة في الاختراق الامريكي للوطن العربي.** ط1، الجزائر: طاكسيج للنشر والتوزيع، 2012.

78- عمر كامل حسن، **المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الاستراتيجية الإيرانية**، لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2015،

79- غازي التوبة، الديمغرافية والإجتماعية والثقافية في المشروع الإيراني، في كتاب: **المشروع الإيراني في المنطقة العربية والإسلامية**، تحرير: صباح، الموسوي ومحمد السعيد إدريس، ط2، عمّان: دار عمان لنشر والتوزيع، 2014.

80- فاضل رسول، **العراق- ايران أسباب وأبعاد النزاع**، مصر: المعهد النمساوي للسياسة الدولية، 1996.

81- فراس عباس هاشم، **النفوذ المتعاظم، إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي**، ط.1، الأردن: دار المعتز للنشر والتوزيع، 2016.

82- فرانسيس فوكوياما، **نهاية التاريخ وخاتم البشر**، ترجمة حسين أحمد، أمين، ط1، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993.

83- فريديريك شاريون، أسئلة حول كلفة الحرب، (في كتاب: **أوضاع العالم 2015 الحروب الجديدة**، تحرير: برتراند بادي ودومينيك فيدال ترجمة: نصير مروّة)، لبنان: مؤسسة الفكر العربي، 2015.

84- فهمي هويدي، **العرب وإيران وهم الصراع وهم الوفاق**، بيروت: دار الشروق، 1992.

85- فواز جرجس، **النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى، دراسة في العلاقات العربية الدولية والعربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

86- فيليس بينيس، **محاولة لفهم الأزمة الأمريكية الإيرانية**، ترجمة: عواطف شلبي، ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2018.

87- فيني مار، الخليج العربي بعد العاصفة، (في كتاب: **امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط**، ط1، ترجمة: عبد الله جمعة الحاج، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية 1996).

88- فيونا بتلر، الإقليمية والتكامل، في: جون بيليس وستيف سميث(محرران): **عولمة السياسة العالمية**، ط 1، دبي: مركز الخليج للأبحاث.

89- كمال محمد القيسي، **النفط والهيمنة، القوة والتحكم**، الأردن: دار آمنة للنشر والتوزيع: 2015.

90- مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان: **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ط1، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2008.

91- مجموعة من الباحثين، **مكافحة الهجرة غير المشروعة**، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010،

92- محسن ميلاني، سياسة إيران في الخليج من المثالية والمجابهة إلى البراغماتية والاعتدال، في كتاب: **إيران والخليج، البحث عن الإستقرار**، تحرير: جمال سند، السويسي، أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1996.

93- محمد أحمد النابلسي، **أوهام مشروع الشرق الأوسط الكبير**، دمشق: دار الفكر العربي، 2007.

94- محمد السعيد إدريس، **النظام الإقليمي للخليج العربي**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.2005.

95- محمد السعيد إدريس، **تحليل النظم الإقليمية، دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2001.

96- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط2، بيروت: دار الجيل،2001 .

97- محمد سعد أبو عامود، **العلاقات الدولية المعاصرة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي،2008.

98- محمد عبد السلام وآخرون، **إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية**، دراسة للمعهد الملكي للشؤون الدولية، سلسلة ترجمات، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية، العدد 24، ديسمبر 2006.

99- محمد عبد السلام، **مشكلات إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2006.

100- محمد عز العرب، **مسارات متشابكة، إدارة الصراعات الداخلية المعقّدة في الشرق الأوسط**، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، 2015.

101- محمد علي رجب، **مستقبل التغيير السياسي في الشرق الأوسط الجديد – تحليل تاريخي، سياسي، إقليمي**–، الاسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2018.

102- محمد مجاهد الزيات، تحولات الصراع الداخلي في سوريا، (في كتاب: **مسارات متشابكة: إدارة الصراعات الداخلية المعقدة في الشرق الأوسط**، تحرير: محمد عبد الله، يونس)، القاهرة: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية ومجموعة أكسفورد للبحث، 2015.

103- محمد مجدان، **تحليلات النظم الإقليمية في العلاقات الدولية، دراسة نظرية**، ط1، الجزائر: دار المواهب للنشر والتوزيع، 2015.

104- محمد مجدان، **موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية، دراسة تحليلية ومستقبلية**، ط1، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

105- محمد محمد عمارة، **العلوم السياسية بين الأقلمة والعولمة**، ط2، الإسكندرية: دار الطباعة الحرة،2006.

106- محمد نصر عارف، **الأبعاد الدولية للاستبداد السياسي في النظم العربية المعاصرة**، تحرير محمد على الكواري، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

107- محمد، بدري عيد وآخرون، **الخليج في سياق استراتيجي متغير**، أبو ظبي: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

108- محمود سريع القلم، **العلاقات العربية- الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة قطر، 1996.

109- مروة حامد البدري، **بناء النظام الإقليمي: السياسات الأمريكية للشرق الأوسط**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2013.

110- مصطفى كامل محمد، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الاوسط ودور مصر**: القاهرة، مركز الأهرامات للترجمة والنشر، 1995.

111- معتز سلامة وآخرون، **تأثيرات مضاعفة، العراق في ظل الاستقطاب السياسي ومسارات التحول الإقليمي**، مصر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015.

112- ممدوح محمود منصور، **الصراع الأمريكي- السوفييتي في الشرق الأوسط**، بيروت: دار الجيل،(ب.س.ط.).

113- منصور حسن العتيبي، **السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي (1979-2000)**، دبي: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2008.

114- منهل الهام عبدال عقراوي وَآخرون، **العلاقات التركية- الإيرانية، دراسة في العلاقات السياسية والإقتصادية**، ط1، الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015.

115- مي قناوي علي، **الأسباب الاستراتيجية لغزو العراق، دراسة تحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية**، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014.

116- ناصر زيدان، **دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين**، ط2، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.

117- ناصيف يوسف حتي: الإقليمية الجديدة لفترة ما بعد الحرب الباردة، في: جميل مطر وَعلي الدين هلال محرران، **الأمم المتحدة ضرورات الإصلاح بعد نصف قرن**، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

118- ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية**، ط1، لبنان: دار الكتاب

العربي، 1985.

119- نيفين مسعد، **صنع القرار في ايران والعلاقات العربية الايرانية**، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

120- هادي قبسي، **السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية**، ط1، بيروت: الدار العربية للعلوم،2008.

121- هاني إلياس الحديثي، **سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

122- هايل طشطوش عبد المولى، **مقدمة في العلاقات الدولية**، الأردن: جامعة اليرموك، 2010.

123- هنري باركي، **العراق وتركيا أخطار وإمكانات الجوار**، تقرير خاص من معهد السلام الأمريكي، واشنطن، 2010.

124- وسام نعمت ابراهيم محمد السعدي، **المنظمات الدولية غير الحكومية، دراسة مستقبلية في ضوء أحكام التنظيم الدولي المعاصر**، مصر: دار الكتب القانونية، 2012.

125- وليد رضوان، **العلاقات العربية التركية**، ط1، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.

126- وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، ط 1، الجزائر: شركة الشهاب للنشر والتوزيع، 1991.

127- وليد عبد الحي، **حضور التاريخ من اللحظة الراهنة إلى الأفاق السياسية، في الانفجار العربي الكبير**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.

128- وليد عبد الحي، **مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية**، ط 1، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2002.

129- وليد عبد الحي، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية 2020**، الجزائر، مركز الدراسات التطبيقية والإستشراف، 2010.

130- وليد عبد الناصر، **إيران دراسة عن الدولة والثورة**، ط1، مصر: دار الشروق، 1997.

131- ويل تودمان، **سياسات دول الخليج في سوريا**، ترجمة محمد شمدين، سوريا: مركز حرمون للدراسات المعاصرة، نوفمبر 2017.

132- ياسر عبد الحسين، **الحرب العالمية الثالثة، داعش والعراق وإدارة التوحش**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2015.

133- ياسر عبد الحسين، **السياسة الخارجية الإيرانية، مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، لبنان: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015.

134- يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، لبنان: دار النهضة العربية، 2002.

135- يحيى أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1986.

136- يونس مؤيد يونس، **أدوار القوى الأسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، ط1، 2015.

✓ **المجلات والدوريات:**

1- إبراهيم محمود، "السياسة العسكرية الإيرانية في التسعينات"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 111، مصر: مركز الدراسات السياسية وَالإستراتيجية، جانفي 1993)،

2- إبراهيم خليل العلاف، "الشرق الأوسط .. الشرق الأوسط الجديد.. والشرق الأوسط الكبير: رؤية تاريخية سياسية"، (**مجلة علوم انسانية**، العدد 27، مارس 2006).

3- ابراهيم محمد القعود، "الشركات متعددة الجنسيات والاستثمار في ليبيا"، (**مجلة العلوم القانونية** وَالشرعية، العدد 29، أفريل 2014).

4- أحمد ابراهيم محمود، "حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الأمريكي"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، جويلية، 2003).

5- أحمد بهي الدين، "العلاقات الإيرانية الأمريكية بين الممكن والمستحيل"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 134، أكتوبر، 1998).

6- أحمد زكي عثمان،" تأثيرات القدرات السيبرانية في الصراعات الإقليمية"، (**ملحق اتجاهات نظرية مجلة السياسة الدولية**، العدد 208، أفريل2017).

7- أحمد سليم البرصان، "إيران الولايات المتحدة ومحور الشر، الدوافع السياسية والإستراتيجية الأمريكية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 148، أفريل، 2002).

8- أشرف محمد كشك، "أمن الخليج بعد حرب العراق"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، جانفي، 2004).

9- أنوش احتشامي، "النظام الإيراني الجديد، التطورات المحلية ونتائج السياسة المحلية"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 285، أوت 2002).

10- أيمن طلال يوسف، "روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبوليتكية الخارجية"، (**مجلة المستقبل العربي** العدد358، ديسمبر،2008).

11- إيهاب خليفة، "الحرب السيبرانية .. مراجعة العقيدة العسكرية استعداداً للمعركة القادمة "، (ملحق **تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 211، جانفي 2018).

12- البسيوني سمير زكي، "الشباب الايراني والسياسة الخارجية .. من الثورية الى البراغماتية"، (**السياسة الدولية**، العدد 168 أفريل 2007).

13- تامر بدوي، "مراجعة كتاب الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة"، (**مجلة سياسات عربية**، العدد 17 نوفمبر 2015.

14- تامر بدوي، "مراجعة كتاب الاقتصاد السياسي لإيران بعد الثورة"، (**مجلة سياسات عربية**، العدد 17، نوفمبر 2015).

15- تميم هاني خلاف، "القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد 142، أكتوبر، 2000).

16- الجوزي جميلة ودحماني سامية، "دور وَاستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية الراهنة"، (**المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات**

الاقتصادية، العدد 60، 2015).

17-حسام سويلم، "أبعاد الدور الايراني في احداث غزة"،(**مختارات اسرائيلية**، العدد152، السنة 13، اغسطس 2007).

18-حسام محمد حسين، "تداعيات الثورة العربية في ضوء التوازن الاستراتيجي الإقليمي الجديد"، (**مجلة قضايا استراتيجية**، العدد 1، الموصل، مركز الموصل للثقافة والعلوم، 2014).

19-حسن نافعة، "ردود الفعل الدولية إزاء الغزو، ندوة بحثية " الغزو العراقي للكويت، المقدمات، الوقائع وردود الفعل، التداعيات"، (**مجلة عالم الفكر**، عدد خاص، 195، مارس 1995).

20-حسن قانع وَمُرْتضى شجاع، "اللعبة الكبرى للصين وَأمريكا في إفريقيا"، (**مجلة مختارات إيرانية**، العدد 94، 2008).

21-حسين بوقارة، "الإستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، (**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 21، 2004).

22-حسين مصطفى أحمد وخضير إبراهيم سلمان، "الصراع في سوريا والقوى الإقليمية والدولية دراسة تحليلية مستقبلية"، (**مجلة الأستاذ**. العدد 221،2017).

23-حسين ملائك، "السياسات التركية- السعودية وَأثرها في المنطقة، تعقيدات علاقات إيران مع منافسيها الإقليميين"، (**مجلة مختارات إيرانية**، العدد 178، سبتمبر2015).

24-خالد إسماعيل سرحان، "سوريا والتيارات الإسلامية، دراسة مستقبلية"، (**مجلة أبحاث استراتيجية**، العدد 4، بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2013).

25-خالد حنفي علي، "اشكاليات تداخل الصراعات السيبرانية والتقليدية"، (ملحق **اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية** العدد 208، أفريل 2017).

26-خضر عباس عطوان، "سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي"، (**المجلة السياسية العربية**، العدد 20، شتاء2001).

27-خير الدين حسيب، "العرب والعالم بعد الإتفاق النووي، ما العمل عربيا؟"، (**مجلة**

المستقبل العربي، العدد 438، أوت 2015).

28-دلال محمود السيد، "انتشار القوة وحدود تغير موازين القوى الإقليمية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 200،أفريل، 2015).

29-دنيا جواد الجبوري، "الدور الإقليمي العراقي ...رؤية في الثوابت الإستراتيجية وَالتحديات المستقبلية"، (**المجلة السياسية والدولية**، العدد 15، 2010، بغداد).

30-رابحة سيف علام، "الفوضى الشاملة في سوريا"، (**مجلة السياسة الدولية**، ملحق تحولات استراتيجية، العدد 189، 2011).

31-رشا حمدي، "موقف إدارة بوش اتجاه البرنامج النووي الإيراني"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، مطابع الأهرام التجارية، مصر، أفريل 2003).

32-روز ماري، "إيران، العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 258، 2010).

33-روز ماري، ""الرؤية الإستراتيجية للتوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط"، (**مجلة مختارات إيرانية**، العدد 107، يونيو2009).

34-روز ماري، "إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي المحتمل"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 258، أوت 2002).

35-زبيغينيو بريجنسكي، **الحرب الباردة، المراحل والنتائج**، الجيل (عن Foreign Affaires، العدد 10، فيفري 1999).

36-ساجد شرقي، "الدور الإيراني في الشرق الأوسط بعد الحرب الأمريكية على العراق"، (**مجلة دراسات إيرانية**، العدد 8 و9، العراق، جامعة البصرة، 2008).

37-سلطان محمد النعيمي، "التغير المقيد: سياسة إيران الخارجية ومرتكزات التقارب مع الشيطان الأكبر"، (**السياسة الدولية**، عدد 199، جانفي 2015 ملحق تحولات استر اتيجية).

38-سماح عبد الصبور، "الصراع السيبراني .. طبيعة المفهوم وملامح الفاعلين"،(ملحق **اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية**، العدد 208، أفريل 2017).

39-سنية الحسيني، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط "، (**الحوار المتمدن**، العدد 3487، مقال منشور بتاريخ: 2011/9/15).

40-سيد حسين موسوي، "لماذا الحياد الإيراني"،(**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 112، خريف 2003).

41-السيد عليوة، "الجوانب الاستراتيجية في صراعات البحر الأحمر"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 59، جانفي 1980).

42-صافيناز محمد أحمد، "المواقف العربية من الازمة في العراق"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 198، أكتوبر، 2014).

43-صالح مجيد، دياري، "عراق ما بعد داعش"، (**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 155، شتاء 2017).

44-طلال صالح بنان، "إيران، معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 155، جانفي 2004).

45- طلال عتريسي، " الاستدارة الأمريكية: موقع ايران ودورها إقليميا في استراتيجيات القوى الكبرى "، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 199، 2015).

46-عادل خليفة، "الاتفاق النووي الإيراني في إطار التفاوض الدبلوماسي"، (**مجلة الغدير**، العدد 70، لبنان: دار الفلاح للنشر والتوزيع)، 2016.

47-عبد الجبار أحمد عبد الله وحسين مزهر خلف، "الدور الإقليمي العراقي المنتَظَر"، (**مجلة العلوم السياسية** العدد 18، 2016) .

48-عبد الكريم كيبش، "**نحو نظام عالمي جديد**"، (**مجلة العلوم الإنسانية**، العدد 17، جوان 2002).

49-عبد الله العليان، "من صراع الحضارات إلى تعايشها"، (**مجلة العربي**، العدد 532، مارس 2003).

50-عبد الله فهد النفيس، "إيران والخليج: ديالكتيك الدمج والنبذ 1978- 1998"، (**مجلة السياسة الدولية**، العدد 137، جويلية، 1999).

51- عبد الله يغين، "القوة الصلبة والناعمة لإيران"، (مجلة رؤية تركية عدد خاص حول: الدور الإقليمي الإيراني وحسابات التنافس، تركيا، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، صيف 2016).

52- عبد الله يوسف سهر محمد، "السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار"، (**السياسة الدولية** العدد 138، أكتوبر 1999).

53- عبد النور بن عنتر، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، (**مجلة شؤون عربية**، العدد133، ربيع 2008).

54- علي زياد العلي، "تقييم فعالية القوى الإقليمية في الشرق الأوسط"، (**مجلة شؤون الأوسط**، العدد 155، شتاء 2017).

55- عياد البطنيجي، "التحالف السوري الإيراني، تاريخه، حاضره ومستقبله"، (**المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد20، لبنان، خريف 2008).

56- فاطمة الصمادي، "إيران والسعودية ...حدود التنافس والصراع"، (**مجلة رؤية تركية**، العدد 18، صيف 2016، تركيا: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

57- فتحي أحمد، "الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتكية"، (**مجلة دراسات استراتيجية**، العدد 8، جويلية 2000)، مركز الزيتونة للدراسات السياسية.

58- فريدمان بوتنير، ندوة "الشرق الأوسط الكبير"، (مجلة **شؤون الأوسط**، العدد 114 ، ربيع 2004).

59- فريدمان بوتنير، ندوة "الشرق الأوسط الكبير"،(مجلة **شؤون الأوسط**، العدد114 ، ربيع) .2004

60- فكرت نامق وَكرار أنور ناصر، "التفاعلات الإقليمية والدولية والأزمة السورية"، (**مجلة قضايا سياسية**، العدد 34، جامعة النهرين، 2013).

61- فوزي رشيد، "السياسة الإيرانية في آسيا الوسطى"، (**مجلة مختارات إيرانية** العدد 94، 2001).

62- فيروز مزياني، "الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، السيناريو أداة الوحدة المنهجية"،

(مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 9، جوان 2016).

63-قاسم حسين الربيعي، "العثمانية الجديدة.. الدور التركي في المنطقة العربية"، **(مجلة أبحاث استراتيجية**، العدد 3، بغداد، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، 2013).

64-قاسمي سعيد، "النزعة المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية وتداعياتها على الامن القومي الجزائري"، **(مجلة الدراسات الإيرانية**، العدد6، مارس 2018).

65-كريم المفتي، "مصالح روسيا والصين في الشرق الأوسط، دراسة تحليلية"، **(المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 74-48 صيف- خريف 2015).

66-كمال إينات، " العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإيران"، **(مجلة رؤية تركية**، العدد 18، 2016).

67-محمد الأنور، "حكومة العبادي وَحصاد سياسات المالكي"، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 198، أكتوبر 2014).

68-محمد الرميحي، "خديعة تشامبرلين، الهواجس الخليجية من تفاهم نووي إيراني- أمريكي"، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 195، جانفي، 2014).

69-محمد السعيد إدريس، "الخطر الكردي وَفرص تجديد التحالف بين طهران وَأنقرة"، **(مجلة مختارات إيرانية**، العدد 198، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، سبتمبر 2017).

70-محمد السعيد إدريس، "الدور الإيراني الإقليمي في الشرق الأوسط، مشروع تعاون أو هيمنة"، **(مجلة الرأي الآخر**، العدد 4، 2015).

71-محمد السعيد عبد المؤمن، "المرونة الشجاعة، المقدرات الايرانية في مواجهة احتمالات تحول تاريخي"،**(السياسة الدولية**، عدد 199، جانفي 2015- ملحق تحولات استراتيجية-).

72- محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري"،: **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 201، جويلية 2015).

73-محمد السعيد عبد المؤمن، "إيران ومحاولات استعادة الحلم الإمبراطوري"، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 201، جويلية، 2015).

74-محمد السعيد عبد المؤمن، "تطوير جيش حراس الثورة الإسلامية"، **(مجلة مختارات إيرانية، العدد 78**، 2007).

75-محمد السعيد عبد المومن، "تكيف مرحلي، إعادة تعريف المبادئ الأساسية الحاكمة للسياسة الخارجية الإيرانية"، **(السياسة الدولية**، العدد 196، أفريل، 2014).

76-محمد السعيد، عبد المؤمن، "تشقق المؤسسة الدينية الحاكمة في إيران"، **(مجلة مختارات إيرانية** العدد 181، جانفي 2016).

77-محمد السيد سليم، "ثورة يوليو والدور الخارجي المصري"، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 149، جويلية، 2002).

78-محمد أنيس سالم، "الدول العربية في مواجهة خطر داعش"،**(مجلة السياسة الدولية**، العدد 199، جانفي 2015).

79-محمد بدري عيد وآخرون، **الخليج في سياق استراتيجي متغِّير**، تحرير: جمال عبد الله، قطر: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم ناشرون، 2014.

80-محمد جمعة، "الجماعات الإرهابية الجديدة في مصر الأبنية الفكرية وَالتنظيمية"، **(سلسلة كراسات استراتيجية**، العدد 259، مصر: مطابع التجارية –قليوب، ديسمبر 2015،).

81-محمد سعد أبو عمود، "الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي"، **(السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، يناير 1998).

82-محمد سعد أبو عمود، "الرؤى الأمريكية لدور مصر الإقليمي"، **(مجلة السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، جانفي 1998).

83-محمد سعد أبوعامود، "الدور المصري في الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر"،**(مجلة السياسة الدولية**، العدد147 ،أفريل، 2002).

84-محمد عز العرب، "التداعيات المحتملة للاتفاق النووي الإيراني على دول الخليج"،**(مجلة أوراق الشرق الأوسط**، العدد 62، جانفي – مارس، 2015).

85-محمد ياسر خضر، "أمن الخليج في ظل التحولات الإقليمية الجديدة"، **(مجلة دراسات دولية**، العدد 53، بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2012).

86-محمود سريع القلم، "الأمن القومي الإيراني"، (**مجلة المستقبل العربي**، العدد 279، ماي 2002، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

87-محمود عطية، "أهمية موقع التسلّح النووي في منظومة التسليح العالمي"، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 211، جانفي 2018.

88-مدحت أيوب، استعادة التوازن.. الثورات العربية وإعادة تعريف نمط الصعود الصيني، **(ملحق مجلة السياسة الدولية** العدد 190، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2012).

89-مروان قبلان، "صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتحولات النظام الإقليمي للمشرق العربي"، **(مجلة سياسات عربية**، العدد 12، شهر جانفي، 2015).

90-مصطفى علوي، "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي"،(**مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، جويلية 2003).

91-مصطفى كامل السيد، "الفاعلون الجدد على مسرح السياسة العالمية"، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 200، أفريل، 2015).

92-معتز عبد القادر ومحمد الجبوري، "الأدوار الدولية للقوى الكبرى اتجاه الأزمة السورية"، **(مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية**، العدد 10، 2015).

93-مي مجيب، "النظام الإقليمي، مصادر التغيير وَجدل الهوية"،**(مجلة السياسة الدولية**، العدد 200، أفريل 2015).

94-ناصيف يوسف حتي، "التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمي العربي"، **(مجلة المستقبل العربي**، العدد 165، نوفمبر1992) .

95-ناصيف يوسف حتي، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟"،**(مجلة عالم الفكر**، المجلد 23، العددان 3و 4،1995).

96-نعيمة خلفون، "منظمة الأمم المتحدة والحق في التدخل"، ترجمة ك سامية، **(مجلة**

الجيش، العدد 406، ماي، 1996).

97-نورة شلوش، "القرصنة الإلكترونية في الفضاء السيبراني، التهديد المتصاعد لأمن الدول"، **(مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية**، المجلد 8، العدد2، 2018).

98-نور الدين حشود، "جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات أدوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراع السوري"، **(مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16، جانفي 2017).

99- هاشم كاظم نعمة، "عالم أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب"، **(آفاق عربية**، السنة 18، العدد 02، فيفري 1993).

100-هوشنيك أمير أحمدي "سياسة إيران الإقليمية"، **(مجلة شؤون الأوسط**، العدد 27، مارس 1994 مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق).

101- ودودة بدران، مفهوم النظام الدولي الجديد في الأدبيات الأمريكية، **(مجلة عالم الفكر**، العدد 3-4، جانفي 1995).

102- وليد عبد الحي، "الانخراط الحذِر.. هل تقيّد سياسة التوازن دور الصين في الشرق الأوسط"، **(مجلة السياسة الدولية**، العدد 207، جانفي 2017).

103- وليد محمود عبد الناصر، "مكاسب إيران وخسائرها من الحرب على الارهاب "،**(مجلة السياسة الدولية** العدد 199، جانفي 2015).

✓ <u>**التقارير:**</u>

1- أماني الطويل وآخرون، عابرة للحدود، تفاقم التهديدات غير التقليدية للأمن العالمي، التقرير الاستراتيجي العربي 2015، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2016.

2- أماني الطويل، **موازين متحركة، تحولات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان،** التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2015.

3- إيمان رجب وآخرون، **القلب المفتوح، تعثر حسم الصراع الداخلي في اليمن بعد عام من عاصفة الحزم**، القاهرة: التقرير الاستراتيجي العربي، 2015.

4- تقرير الحالة الإيرانية جانفي وفيفري 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

5- تقرير الحالة الإيرانية ماي 2017، مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية.

6-تقرير عن مركز الجزيرة للدراسات، **أثمان التصويت على انفصال كردستان،** 17 سبتمبر 2017.

7- عماد آبشناس، إيران في 2018، تحديات تثقِل كاهل النظام والمجتمع، تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، 4 فيفري 2018.

8-فاطمة الصمادي، إيران مجتمع ينوء بثقل مشكلاته، تقرير من مركز الجزيرة للدراسات 5 مارس 2012.

9- محجوب الزويري، العلاقات الإيرانية السعودية في ضوء الملفات الساخنة في المنطقة، قطر: تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، ماي 2012.

10- محمد السعيد إدريس وآخرون، "الميليشيا الهوياتية، صعود ظاهرة عسكرة الأقليات في الشرق الأوسط"، **التقرير الاستراتيجي العربي 2013- 2014**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015.

11- محمد السعيد إدريس، روابط داعمة، مستقبل التحالف الإيراني السوري، (التقرير الاستراتيجي العربي 2013-2014)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2015.

12- معتز سلامة وَآخرون، القمر الشيعي، مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد توقيع الاتفاق النووي، التقرير الاستراتيجي العربي، القاهرة، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، 2015.

13- معتز سلامة وآخرون، **كرة النار، تمدد أحزمة العنف والإرهاب في الشرق الأوسط،** التقرير الاستراتيجي العربي 2015، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،2016.

14- أماني الطويل وَآخرون، **مدار مستمر، أبعاد الانفتاح الروسي على العالم،** التقرير الاستراتيجي العربي 2017، ط1، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2018.

15- تقرير عن وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، **التصعيد الاسرائيلي -الايراني في سوريا واحتمالات المواجهة،** قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018،ص.

1 . تاريخ دخول الموقع: 2018/04/18، في:

http:// www.dahainstitue.org

16- حسن نافعة، **التحولات السياسية في المشرق العربي في 2018**، تقرير من مركز الجزيرة للدراسات، 8 فيفري، 2018.

17- تقرير من مركز المزماة، مستقبل إيران والاتفاق النووي وتأثيرات احتمالية إلغاء الاتفاق النووي، تاريخ الدخول للموقع: 2018/05/20، في:

http://almezmaah.com/2018/04/05/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%8
2%D8%A8%D9%84-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86--..

18- تقرير لمركز الجزيرة للدراسات، **تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية**، 2017/09/19، ص.6. تاريخ الدخول للموقع: 2018/01/04، في:

http://www.studies.aljazeera.net/ar/positionestimate/.../170919092901799.html

✓ **أطروحات الدكتوراه:**

1- أمينة عيساوة، **الدور الإيراني في النظام الإقليمي الشرق أوسطي فترة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير من جامعة الحاج لخضر (باتنة 1)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلاقات الدولية، 2010.

2- بهاء عبد الواحد فضل المولى حامد، **مهددات الأمن الاستراتيجي للنظام الإقليمي الخليجي 2001- 2008**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، 2011.

3- حمد بن محمد آل رشيد، **السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3.

4- محمد حمشي، **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية: نحو اقحام نظرية التعقد داخل الحقل**، أطروحة دكتوراه علوم في العلاقات الدولية، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم

السياسية،2017.

5- نور الدين حشود، **الإستراتيجية الأمنية الأمريكية تجاه الجزائر بعد 11 سبتمبر 2001 تحولات في العقيدة الأمنية**، أطروحة دكتوراه علوم، جامعة باتنة1، تخصص علاقات دولية، 2015.

✓ **مواقع الانترنيت:**

1- بوحنية قوي، **هندسة الامن الخليجي في ضوء النزاعات الاقليمية والدولية**، المركز الدبلوماسي، 18 ماي 2015، تاريخ الدخول للموقع: 2017/09/15، في:

https:// www.desdr.qa

2- نزار عبد القادر، **السياسة الخارجية الأمنية الإيرانية**، مجلة الدفاع الوطني في موقع:

http://www.lebarmy.gov./b/arcticle.asp.?cat=13&.ar

3- عاطف معتمد عبد الحميد، **روسيا وإيران...التفاعل النووي في المساحة الرمادية**، 2006، ص110، في موقع:

http://geo-house.net/postgraduate/russia-and-iran.html

4- مصطفى جروان عبد الله، **أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الدول المضيفة**، في موقع:

http://www.academia.edu .

5- فراس إلياس، إيران ومبادئ الحرب الناعمة الحديثة، تاريخ الدخول للموقع 2018/06/15. في:

'https://www.sasapost.com/wp-content/themes/sasapost/library/framework/awesome-

6- سيد أحمد ولد أحمد سالم، **الولي الفقيه ... الدور والصلاحيات**، في موقع الانترنيت:

http//www.aljazeera.net/NR/exeres/d11dbfc8-30b6-4c11-F7 91AAcf 911.htlm.

7- محمد بن سعيد الفطيسي، **مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الايراني والهيمنة التركية**، تاريخ الدخول للموقع: 23 أفريل 2018، في:

http:// www.alwten.com/details/238374.

8- عبد الرؤوف مصطفى الغنيمي، **مستقبل الـــتوغل الإيراني في سوريا في ميزان نظرية الـــدور في الـــعلاقات الـــدولية**، مركز الخليج العربي_للدراسات الإِيرانية، في موقع:

https://arabiangcis.org/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D/8%B3%D8%A7%D8%AA-%D9%88-

9- يوسف شلبي، **إيران تكشف عن توجهات سياستها الخارجية**، في موقع:

www.Albainah.net/ index.aspx?function-16205& 2006-10-2.

ج- المراجع الأجنبية:

✓ **Books:**

1- A.Noushira Van Etesian, Raymond Hinnebush: ***Syria and Iran, Middle East powers in a penetrated regional system***, London & New York: Homepage, 1997.

2- Adam Mausner and Anthony Cordesman. **IRAQ AND US STATEGIC IN THE GULF**. CENTER FOR STRATEGIC AND INTERNATIONAL STUDIES.October 2011.

3- Anthony, H, Cordesman, **Iran Military Forces In Transition, Conventional Threats and Weapons of Mass Distraction**, London, Westport, conn, Praeger, 2007.

4- Barry Buzun & Ole Weaver**, Regions and powers, the structure of international security**, New York, Cambridge University press, 2003.

5- Barry Buzzan,"**The level of analysis problem in international relations**"in:Ken Booth and Steve Smith(eds),International relations theory today,Second edition, Pennsylvania state university press .1997

6- Bell wendel , **foundations of futures studies, history, purposes, and knowledge**, new jersey: International and Pam- American, 2009.

7- C.W.Beckman ; Role theory and international relations. Acommentary and extensity , quarterly 14 ,(3),1970,. **International studies quarterly** 14 ,(3),1970

8- Charain Andrgej, Siotirivski :**Iran's Reaction To the Arab Sping and**

Crisis in Syria , Bulletin , The polish Institute For International Affairs, N099,26 October 2011

9- Daniel. T. Kuehl, **from Cyberspace To Cyberpower:Defining The problem. Cyberpower and National Security**, 2009.

10- **Fares Abu Helal: Iran and the Arab revolutions , Positions and Repercussions, Arab Center for Research and Policy Studies, September 2011.**

11- Hans, Morgenthau, **Politics among nations**, 5 th ed, New-York, knoph, 1975.

12- Hans, Morgenthau, **Politics among nations**, 5 th ed, New-York: knoph, 1975.

13- Hans,J. Morgenthau: **Politics among natios, The Struggle for power and peace**, New-York, Knopf, 1949.

14- Harman, louis, **pratical guide to scenario writing**, new york, N.E, 1951.

15- Hashimi Ahmed, "l**e routeur de la puissance Iranienne, un nouvel Irak' peroption de sécurité stratégie national au moyen orien**t", Paris, IFRI,1994.

16- Hassan,Rouhani: **Why Iran suckscontractive engagement** , published access date, September 20, 2013

17- Jaques, Borde, **un crime de guerre American, le vol 665 Iran Air**…, éditions du alpha, paris, 2000.

18- Jean-Jacques Roche, **théorie des relations internationales** , Paris: Montchrestien ,4eds, 1997.

19- Jean-Jacques Roche, **théorie des relations internationales**, Paris: Montchrestien ,4eds, 1997.

20- Joe Stork**, The Carter Doctrine and US Bases in The Middle East**, Merip Reports, No.90, Sep 1980.

21- John Campbell, **Defense of the Middle East,** New York, Praege Paperbacks, 1960.

22- Joseph, Holliday: **the struggle for syriain 2011, on operationel and**

Regionalanalysis, Middle East scurity, Reports 2, Dacember 2011

23- Jubin M.Goadarzi, ***Syria and Iran diplomatique alliance and power politics in Middle East***, London & New York: Tauris academic studies, 2006.

24- Kall .J.Holsti: **Nationel role conception in the study of foriegn policy.**Iternational studies Quarterly**.14(2),1970**

25- Ken Sprague.:Time space ,Reality and the cosmos: The four universals of Moreno's philosophy ;in Paul holmes Karp.Michael Watson (eds) **psychodrama since Moreno , innovaions in theory and practice**, London, Routledge .1996

26- Kriss , Brown: **Understanding international relations** ,2nd eddi,New York,Palegrave publishers,2001

27- L. Aroian and R. Michell, **The modern Middle East and North Africa**, New York: Macmillan publishing Co,1984.

28- Marcel Merle **, *Sociologie des relations internationales,*** *Dalloz: Paris, 1982.*

29- Mark, Gasiorowski « **Révélation sur le coup d'Etat, en 1953, Quand la CIA complotait en Iran** (le monde diplomatique) octobre 2000

30- Mohamed khatami, une économie malade, Parmi:(**L'Iran en transition, problèmes politiques et sociaux**, n° 813, Décembre 1998).

31- Mohammad-Reza Djalili et Thierry Kellner, **Politique régionale de l'Iran: potentialités, défis et incertitudes**, Genève: Geneva Centre for Security Policy, 2012.

32- P.Beaumen and G.Blak and J.Wagstraff: **The Middle East, a giographical study**, John Wiley, London,1976.

33- Parlement Européen, **Rapport Final A5- 0418/2001 du 26 novembre 2001, sur les relations entre l'EU et la république islamique d'Iran. 9- Rapporteur: Michael Gahler (Député Allemand de la CDU au parlement Européen).**

34- Percy, G. E: **The Middle East - an Indefinable Region**, Washington: Department of State Publication,1964.

35- Perrin, Jean Pierre, "Tahran Ferme la Porte au reforme", (**Le monde diplomatique**, Paris, Octobre 1995.

36- Philippe G. le prestre, **Role quests in the Post-Cold war Era: Foreign policies in transition**, Montreal & Kingston London: McGill-Queens University Press, 1997.

37- Philippe G. le prestre, **Role quests in the Post-Cold war Era: Foreign policies in transition**, Montreal & Kingston London: McGill-Queens University Press, 1997.

38- Pinar Biligin**, Regional Security in the Middle East**, London & New York: Rutledge Curzon, 2005.

39- Robert Art, **Adefensible Defenes: American Grand Strategy After The Gold War**, International Security Vol-15, no.4. Spring 1991.

40- Robert Keohan, Joseph.S. Ney, **power, interdependence and the information age** ,3 ed, Boston: little and company, 2006.

41- Robert, Burns, "**Carter: US, partners need to stay in Iraq after IS defeat**", Washington Post, December 3, 2016.

42- Seyyed Hussein Mossavian, ***Iran Europe relations challenges and opportuties***, London & Neyyork: Rontbeldg.2008.

43- Sune Haugbolle, **The Alliance Between Iran, Syria and Hizbollah**, Denmark: Danish Institute for International Studies, DIIS Report, november, 2006.

44- Vahe Petrossian, des réformes trop longtemps différées, Parmi:(**L'Iran en transition, problèmes politiques et sociaux**, n° 813, Décembre 1998).

45- Water de Bock & Jean- Charles Deniau, **des armes pour l'Iran**, édition Gallimard, 1988**.**

✓ **Revues:**

1- Charles T.Call , "the fallacy of the failed states", **third word quarterly**, New York: Routledge, vol. 2, No.8,2008.

2- David Menshri, "Iran's regional policy between pragmatism", **Journal of International Affairs** New York, Vol. 60,(No.2

Spring/Summer.2007.

3- *Firas Elias,* "The Future of Iran's Influence in The Middle East", *(**journal of Regional Studies**, Vol.1,No.2, 2017).*

4- Isaiah Wilson III: "Rediscovering containment: the source of American – Iranian conduct", ***Journal of International Affaires***, (Spring/Summer2007), Vol.60, No.2.

5- Jahangin Amizugar ,The Ahmadinejad era: Preparing for the apocalypse, (**Journal of International Affairs** , vol.60.No.2) ,2007.

6- Karl.J. Holsti," National Role Conceptions in the study of foreign policy ", **International studies Quarterly**, New Jersey: Wiley-Blackwell, No.3, 1970.

7- Naomi Bailin ,"Foreign Policy Makers and Their National Role Conceptions", ***International Studies Quarterly***, Vol. 24, No. 4 (Dec., 1980.

8- Nye, Joseph ,S, **Challenges for American policy**, Dialogue , N° 94. 4/1991

9- Paul Rubin, "Iran's energy vulnérability", ***Middle East Review of International Affaires***, Vol.10, No.4 (December 2006).

10- Richard, E, Rubenstein and Farle Croker, **"Challenge Huntington"**, foreign policy,vol.70,No ,number 96, 1994.

11- Robert Art," A defensible Defense: American Grand Strategy After The Gold War**"**, **International Security,** Vol-15, no.4. Spring 1991.

12- Seminatore, Irnerio," Les relations internationales de l'après-guerre froide: une mutation globale", (Yaakov Amidror," the Hezbollah Syria –Iran triangle", **(Middle East Review of International Affaires**, Vol. 11, No.1, March 2007), **Etudes internationales**: vol. XXVII, N° 03, Septembre 1996.

13- Seth Caurs,W, "Iran and weapons of mass destruction" , (**Middle East Review of International Affaires**, Vol . 4, No. 4, full 2000).

14- Sofiane, Sekhri," the role approach as a theoretical framework for the analysis of foreign policy in third world countries**",(African journal of political science and international relations,** vol.3 (10), October

2009).

15- Spring /Summer. Seminatore, Irnerio, **Les relations internationales de l'après-guerre froide: une mutation globale**, Etudes internationales: volume XXVII, N° 03, Septembre 1996.

16- Stephen , kinzer , **the next power triangle ,American prospect** , vol. 21, no.06, July- August ,2010.

17- **Thinking Beyond the Stalemate un U.S Iran en Relation**, Vol II. Issues and analysis. The Atlantic counal of the United States, Washington D.C, July 2001.

✓ **Web sites:**

1- Bulent, Aliriza and stephen Flanazan**: the End of zeroproblems? Turkey and shiftingRegional Dynamics**, cerater for strategie and International studies (CSIS), 12/04/2012. http:// www.CSIS.oz/files/publication/120413.gF alirize. flamagen.PDF.

2- Damma-lynch .k **revising role ; asociocognitive perspective,paper presented at the annual meeting of the american sociological associations,** montreal,Quebec ,Qanada online,PDF on 12-04-2012,in: http:// www.allaacademic,com//meta/p110-75-index.html.

3- Steve. .J.Gambelle:**Role theory ,Foriegn policy advisores and U.S Foriegn policy making**. International studie association 40 Annuel convention, Washington ,D,February 16 ,20 ,1990 In:

http://WWW.CIAonet.Org /Isa /Cas01

4- Kayhan Barzegar, **The Shia factor,** Belfer Center for Science and International Affairs. In:

http://www.heartland.it/_lib/_docs/2008_01_the_pakistani_boomerang.pd.f

5- **Selah, Nasrawi, « Iranian president: Move Israel to Europe », SF Gate Associated Press, December 2005 in: http://www.SFgate.com/cgi-bin/article,eg?File8**

6- Andrew.w.Stewart**, U.S. Foreign Policy: cultural Difficulties with the world**,In: http://www.strategicStudiesInstitute.army.mil**.**

7- Robert H.Dorff , "Democratization, Failed States, and Peace Operations: The challenge of ungovernability parameters", vol.26 ,

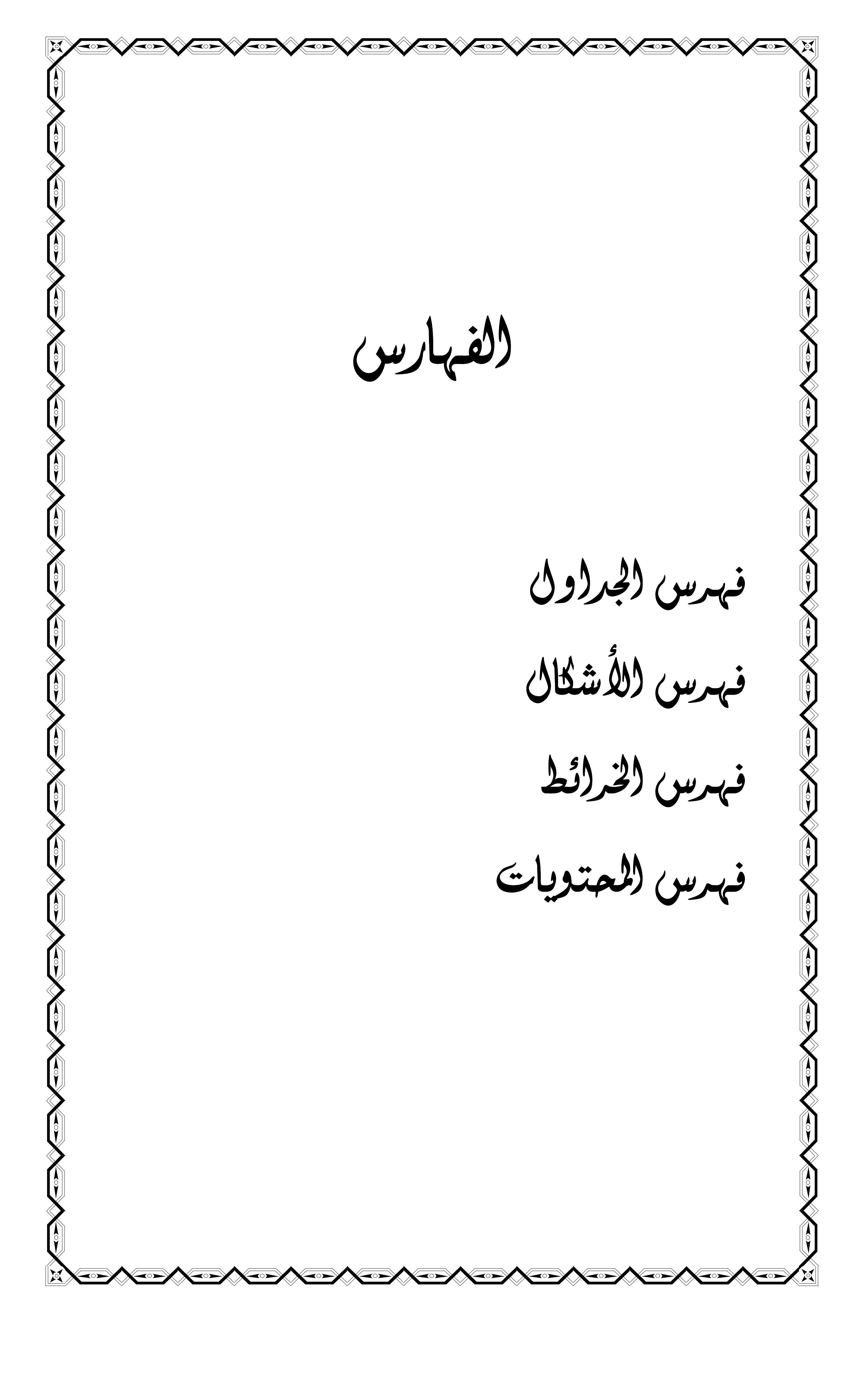
No.2 (Summer 1996) at:
http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD_Issues/Amdipl_2/Dorff.html

8- Yang Yi, "Upgrading China-Arab Relations" **,China Daily**, 3/6/2014, in:
http://usa.chinadaily.com.cn/opinion/2014-06/03content_17558051)2.htm.

9- Paul Cornish and athers, one cyber warfare, chatham house, 2010. In:
http: // www.nhci-va.org/ Cyber referencelib/2010-11
on%20cyber%20warefare chatham %20house% report.pdf.

10- Nader Bazin, **l'économie politique de développement de l'énergie nucléaire en Iran (1957-2004)**. in site: http://www.ccrd.cnrs.fr.

11- Joseph, Holliday, **the struggle for Syrian 2011, on operational and Regional analysis,** Middle East security, Reports 2, December 2011.
http:// www.understanding war.org/2. sltes/ defaul/ files/struggle for syria.po.



الفهارس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

فهرس المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الخرائط

فهرس المحتويات

الملخص:

لعبت إيران وتلعب دورا محوريا في إقليم الشرق الأوسط، وذلك انطلاقا من إمكانياتها ومقوّمات قوتها المختلفة المتاحة سواء، الجغرافية والمتمثِّلة أساسا في موقعها الإستراتيجي الذي يتيح لها فرصا كثيرة للتدخل في مناطق مختلفة من الإقليم، وكذا مواردها المختلفة (النفط، الغاز، اليورانيوم)، وكذا الحجم السكاني لها والذي يفوق في تعداده مجموع سكان دول الخليج العربي. إضافة إلى استثمارها للمتغيرات الدولية الحاصلة على مستوى النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة؛ هذه المتغيرات التي حاولت إيران استغلالها فيما يتوافق وَالوصول لأهدافها الاستراتيجية، وَالتي على رأسها الوصول للهيمنة الإقليمية في النظام الشرق أوسطي، ولَو على حساب بعض الدول المُؤهَّلة – مثل إيران– للزعامة الإقليمية في المنطقة كالسعودية وَتركيا، وَذلك في إطار المنافسة الإقليمية التي أصبحت معالمها واضحةً في الشرق الأوسط. وبدا ذلك جلياً من خلال استثمار إيران للقضايا والأحداث الإقليمية في الشرق الأوسط، بدْءًا بالغزو الأمريكي للعراق، والذي أتاح لها (إيران) فرصةً ثمينةً لزيادة نفوذها في العراق وَمن ثمّ في المنطقة ككل، خاصةً مع توالي حكومات عراقية ذات توجه شيعي خدم وَيخدمُ بالدرجة الأولى المصالح الإيرانية، التي تسعى لتدعيم الفئة الشيعية وَزيادة أعدادهم ليس في دول الشرق الأوسط فقط، بل في مختلف مناطق العالم.

وكذا استثمار إيران للأزمة القطرية الخليجية التي تفجّرت عام 2017، بزيادة استثماراتها مع دولة قطر، التي وجدت فيها مُتنفساً – ولو بصفة مرحلية– من نتائج العقوبات الاقتصادية الدولية على إيران، وَكذا زعزعة البيت الخليجي محاولةً من إيران (إيران) شُغْل المملكة العربية السعودية بمشاكل مجلس التعاون الخليجي عن السعي لمنافستها على زعامة الإقليم الشرق أوسطي.

وانتهاءً بثورات الربيع العربي التي كان أثرها واضحا على دور إيران في الشرق الأوسط، إذ من ناحية اهتزّت صورة إيران لدى شعوب العالم العربي والإسلامي لتعاملها بازدواجية مع تلك الثورات، بحيث دعّمت إيران نظام بشار الأسد – الذي يَعْتبِرُه الكثير نظاما مستبِداً، في حين ساندت الثورات العربية في الدول الأخرى التي اندلعت فيها– ؛ وَمن ناحية أخرى اعتبرت إيران هذه الثورات امتداداً تاريخيا –حتى لو طالت مدّته– للثورة الإسلامية الإيرانية لعام 1979. كل هذه الأمور مجتمعة أعطت لإيران الدفع لزيادة نفوذها وتفوُّقها الإقليمي في الشرق الأوسط.

Summary

Iran has been playing a pivotal role in the Middle Eastern region due to its existing potential and its different strength constituents. The geographical dimension, mainly the strategic location, gives it many opportunities to intervene in various parts of the region. Its wealth represented by the various resources (oil, gas, uranium) and the size of its population that is greater than the total number of all the population of the Arab Gulf states is a chance to taking advantage of the international transformations occurring at the international level since the end of the cold war.

These variables that Iran tried to exploit with the aim of realizing its strategic objectives and mainly the access to regional hegemony in the Middle East even at the expense of some eligible States to the regional leadership, such as Saudi Arabia and Turkey, in the context of a regional competition policy whose contours became clear in the Middle East. This phenomenon seemed evident through the Iranian interest in regional issues and events in the Middle East starting with the US invasion of Iraq, which provided a valuable opportunity for Iran to increase its influence in Iraq and in the region as a whole, especially with the successive Shiite-oriented Iraqi governments which served primarily the Iranian interests since Iran has always been willing to strengthen the Shiite human categories and increase their numbers not only in the Middle Eastern countries but also in various regions of the world.

Iran tried to exploit the crisis that erupted in 2017 between Qatar and the Gulf countries by increasing its investments with Qatar which represented a temporary help in breaking the impact of the international economic sanctions on Iran as well as a means of destabilization of the Gulf region which represent an interesting attempt from Iran against Saudi Arabia to trap it inside the problems of the Gulf Cooperation Council and prevent it from seeking to rival it for the leadership of the Middle East.

Lastly, the revolutions of the Arab Spring have had a clear impact on the Iranian role in the Middle East. Iran's image was shaken in the eyes of the peoples of the Arab and Muslim world due to using double standards in dealing with those revolutions. Iran supported the Bashar Al Assad regime considered by many to be tyrannical, while it was on the side of the Arab revolutions in other countries and tried to consider those revolutions to be delayed historical extensions of the Iranian Islamic Revolution of 1979. All these matters seen together gave Iran the impetus to increase both its influence and regional supremacy in the Middle East.